

# شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك  
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية  
بالجامع الأزهر

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعتي البابا في بيروت وداره بصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

# شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك  
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهده

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية  
بالجامع الأزهر

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعتي الباب العالي وداره بصر

١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

## لا التي لنفي الجنس

اعلم أنه إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود « من » لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب للأعند ذلك قصد عمل فيما يليها، وذلك العمل: إما رفع، وإما نصب، وإما جر؛ فلم يكن جرّاً لئلا يُعتقد أنه بمن المنوية؛ فإنها في حكم الموجودة؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله:

٢٨٩ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَمْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

٢٨٩ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد استشهد به ابن هشام وابن النازم في شرحيهما على الألفية، واستشهد به من قبلهما النازم في شرح الكافية، وهذه التوطئة التي قدم بها الشارح بين يدي الكلام هي بنفسها عبارة النازم في شرح الكافية

اللفظة: « يذود » مضارع ذاده عن الشيء، أي: دفعه عنه ومنعه منه، قال تعالى: (وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ يَذُودَانِ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة

الإعراب: « قام » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه « يذود » فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، والجملة في محل نصب حال من فاعل قام؛ ورابط الحال هنا هو الضمير المستتر، وجملة الحال إذا كانت فعلية فعلها فعل مضارع مثبت لم يكن رابطها غير الضمير « الناس » مفعول به ليدود « عنها، بسيفه » جاران ومجروران يتعلقان بـ « وقال » الواو عاطفة، قال: فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » زائدة لتأكيد دلالة « لا » على نفي الجنس « سبيل » اسم لا النافية، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » جار ومجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف خبر « لا »

الشاهد فيه: قوله « ألا لَمْ مِنْ سَبِيلٍ » حيث استعمل فيه « لا » النافية للجنس مع اسمها وخبرها؛ فأما الاسم فقوله « سبيل »، وأما الخبر فقوله « إلى هند »، وأبرز « من » الزائدة ليدل دلالة مؤكدة على استغراق الجنس؛ من قبل أن اللفظ الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق هو لفظ « لا » المتضمنة مع مدخولها معنى « من »، فإذا ظهرت « من » في اللفظ لم يكن هناك مسأغ للاحتمال، بخلاف ما إذا لم توجد، فإن الاحتمال يكون قائماً حتى تدل قرينة على أن المراد نفي الجنس

وههنا أمور (الأول): أن إبراز « من » في اللفظ - وإن كان معينا لنفي الجنس على سبيل الاستغراق - لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كما في هذا البيت



ولم يكن رفعا ؛ ثلثا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن فى ذلك إلحاقا للآيان لمشابهتها إياها فى التوكيد ، فإن « لا » لتوكيد النفى ، و « إن » لتوكيد الإثبات ، ولفظ « لا » مساو للفظ « إن » إذا خففت فى تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت

(الثانى): أن الدين ذهبوا إلى أن اسم « لا » مبنى لتضمنه معنى الحرف استدلوا بهذا البيت ، ووجه الاستدلال أن « لا » العاملة عمل « إن » دالة على نفي الجنس نضا ، وقد علمت أنها لا تكون كذلك إلا إذا تضمنت معنى « من » الاستغراقية ، والدليل على هذا الحصر أن الشاعر قد تدعوه الضرورة إلى إظهار « من » هذه فيظهرها كما فى بيت الشاهد ، والضرورات الشعرية ترد الأشياء إلى أصولها ؛ من قبل أنها عبارة عن معاودة الأصول المتروكة ، كما تقدمت الإشارة إليه مع أمثلتها ، (الأمر الثالث) اعلم أن « لا » النافية - وإن كانت تعمل عمل « إن » - تخالف « إن » من سبعة أوجه : (أولها) أنها لا تعمل إلا فى النكرات ، و « إن » تعمل فى المعارف والنكرات جميعا (ثانيها) أن اسم « إن » منصوب مفردا كان أو مضافا أو مشبها بالمضاف ، واسم لا يبنى إذا كان مفردا وينصب إذا كان غيره ، وستقف على سبب بنائه والخلاف فيه (ثالثها) أن البصريين أجمعوا على أن خبر « إن » مرفوع بها ، وأجمعوا أيضا على أن خبر « لا » مرفوع بها إذا كان اسمها مضافا أو مشبها به ، واختلفوا فى رافعه إذا كان الاسم مفردا ، فذهب سيبويه إلى أن رافعه المبتدأ ، بناء على مذهبه فى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، وذهب الآخرون إلى أنه مرفوع بها أيضا (رابعها) أن خبر « لا » يتمتع تقديمه على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا بخلاف خبر « إن » إذا كان أحدهما ، كما عرفت (خامسها) أنه يجوز لك مراعاة محل « لا » مع اسمها فتعطف أو تنعت الاسم بالرفع قبل مجيء الخبر وبعده ، بخلاف « إن » فى ذلك ، على ما سبق بيانه (وانظر شرح الشاهد ٢٩٨ الآتى) ، (سادسها) أنه يجوز لك إلغاء « لا » إذا تكررت كما ستقف عليه ، بخلاف « إن » فإنه لا يجوز فيها إلا الأعمال مهما تكررت ؛ وليس لك محيد فيها عن الأعمال ، كما فى قول الأعشى ميمون بن قيس :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّةً تَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

(سابعها) أن خبر « لا » يكثر حذفه إذا علم ، نحو قوله تعالى : ( قَالُوا لَا ضَيْرَ ... فَلَا فَوْتَ ) ويجوز ذكره نحو قوله تعالى : ( لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ ... يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ) وتيمم لا تذكره أصلا ، وعلى لغتهم يجعل الجار والمجرور وهو « عليكم » فى الآية الأولى و « لكم » فى الآية الثانية متعلقا بالاسم لأنه مصدر ، فإذا كان الاسم غير مصدر ولا مشتق وذ كر بعده ظرف أوجار ومجرور جعلته متعلقا بمحذوف صفة الاسم ، وأنت لو تأملت لوجدت ما ذكرنا لك من أوجه الفرق المذكورة فى الشرح وإن لم تكن مجمعة على هذا النحو

عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ أَجَعَلَ لِلْإِنْفِ نَكْرَةً \* مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ  
(أَوْ مُكْرَرَةً) نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ، ومع  
المكررة على سبيل الجواز ، كما ستراه .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً وتلويحاً  
سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيهاً الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل  
عليها جارٌّ ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة .  
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ إعمال الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَأَذْنُوبَ لَهَا إِذْنٌ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

٢٩٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق - همام بن غالب - يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري  
وأولها قوله :

يَا أَيُّهَا النَّابِجُ أَلْعَاوَى لَشَقْوَتِهِ إِلَيْكَ أَخْبِرْكَ عَمَّا تَجْهَلُ الْخَبْرَا  
إِنَّ الْفَزَارِيَّ مَا يَشْفِيهِ مِنْ قَرَمٍ أَطَايِبُ الْعَيْرِ حَتَّى يَنْهَشَ الذِّكْرَا  
لَوْ لَمْ تَكُنْ ... .. ... البيت ، وبعده :  
إِنَّ الْفَزَارِيَّ لَوْ يَعْمَى فَيُطْعِمُهُ أَيْرَ الْحِمَارِ طَبِيبٌ أَبْرَأُ الْبَصْرَا

اللفظة : « النابج » اسم فاعل من نبج الكلب نباحا ، إذا عوى « العاوى » اسم فاعل  
من عوى بالعين المهملة - عواء ، وهو صوت الكلب أيضا « لشقوته » بكسر الشين وفتحها وسكون  
القاف - هي التعاسة وسوء الطالع مع التعب « الخبر » يجوز أن يكون ناصبه قوله « إليك »  
لأنه اسم فعل أمر بمعنى خذ ، ويجوز أن يكون ناصبه قوله « أخبرك » وقوله « غطفان » هو اسم  
أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « اللام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف  
« أحسابها » جمع حسب - بفتحيتين - وهو ما يعد من المآثر ، وقال ابن الأثير : الحسب في الأصل :  
الشرف بالآباء وما يعدّه الإنسان من مفاخرهم ، وقيل : الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن  
له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء « قرم » بفتح القاف والراء - شدة الشهوة  
إلى اللحم ، وباب فعله علم « أطايب العير » الأطايب : جمع أطيّب ، وهو أفعل من طاب يطيب ،  
والعير - بفتح العين المهملة وسكون الياء - هو الحمار الوحشي ، وبنو فزارة يرمون بأكل أير الحمار  
الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص  
« غطفان » اسم تكن « لا » زائدة ، وليست نافية « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار

.....

ومحروور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وستعرف ما فى هذا الكلام ، وهذا على لغة الحجاز بين الذين يميزون ذكر خبر لا ؛ فأما على لغة بنى تميم الذين يوجبون حذفه فالجار والمحرور متعلق بمحذوف صفة لذنوب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام لا ذنوب كائنة لها موجودة ؛ وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تسكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل لام ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر « أحسابها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفى ، وكان حق ما بعدها أن يرتفع على الابتداء والخبر ، ولكنه عملها فى الاسم ؛ فبناه على الفتح كما هو ظاهر ، فلم يكن بد من تقدير الظرف خبرا لها على ما هو لغة أهل الحجاز

وهذا التخريج قد خرج جماعة قبل الشارح منهم ابن عصفور فى المقرّب نقلا عن أبى الحسن الأخفش ؛ فإنه قال : « أنشد أبو الحسن \* لو لم تكن غطفان ... البيت \* والمعنى لها ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، كقوله تعالى : ( مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَا تَتَّبِعَنِ ... لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ) أى : ليعلموا » اهـ

وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف دال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وبيان هذا أن جواب « لو » هو قوله « لام ذوو أحسابها عمرا » فهو إيجاب قبل دخول « لو » وشرطها هو قوله « لم تكن غطفان إلخ » فهو نفي قبل دخول « لو » إذا جعلت « لا » زائدة كما ذهبوا إليه ؛ فامتناع الجواب يصيره نفيا ، وامتناع الشرط يصيره إثباتا ؛ فيصير المعنى انتفى لوم هؤلاء عمر لثبوت أن لهم ذنوبا يستحقون عليها الهجاء ، وهو معنى صحيح مستقيم ، فإن جعلت « لا » نافية كان الشرط موجبا لأن لم نافية ، ولا حينئذ نافية لنفى « لم » فيكون حاصله قبل دخول « لو » هكذا : غطفان ذات ذنوب ، فيصير المعنى بعد دخول « لو » هكذا : انتفى لوم هؤلاء عمر لاتقاء الذنوب عنهم ، وهذا معنى فاسد ؛ لأنهم لو تبرأوا من العيوب لعنفوه لأنه يتسبب فى رميهم بما هم منه برآء ، هذا توجيه كلامهم بالغنا فى إيضاحه بأسهل عبارة لتدرك حقيقة الأمر

وقال ابن جنى « سألت أبا على فقلت : الزائد « لم » أو « لا » ؟ فقال : لم تأت « لم » زائدة فى كلامهم ؛ فيجب أن تكون « لا » هى الزائدة » اهـ

وأنت لو ذهبت مع الشاويين الذى ذهب إلى أن شرط « لو » لا يجب فيه أن يكون ممتنعا كما زعم الجمهور ، بل قد يكون مثبتا ، وقد يكون ممتنعا ؛ لجاز لك على هذا أن تجعل « لا » نافية ، ولكنه مذهب مرجوح .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنقيص عملت عمل « لَيْسَ » كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو : جِئْتُ بِلاَ زَادٍ ، وَغَضِبْتُ مِنْ لَأَشَىءْ ، وشذ : جِئْتُ بِلاَ شَىءْ ، بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لَأَزِيدُكَ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَأَمَّا نَحْوُ « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

### ٢٩١ - \* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ \*

وقال الروداني : « الصواب جعل « لا » نافية ، والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر ؛ لأن ذنوبهم كذا ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه ، فما بالك بأنهم يلوومونه حين لم يذنبوا ، يعنى أنهم يلوومونه على كل حال ، كان لهم ذنوب أولاً ، مثل « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » اه ، وقال العلامة الصبان بعد نقل عبارته هذه : « وما ذكره محتمل لامتعين ؛ فالتصويب في غير محله » اه وأقول : إن هذا المحتمل ضعيف ؛ لأنه غير المتبادر المنساق إلى الذهن من العبارة فان قلت : فلماذا كانت « لا » الزائدة غير عاملة ؟ قلت : أنت تعلم أن الحرف الذى يعمل هو الحرف المختص بنوع من النوعين الاسم والفعل ؛ إلا ما خرج عن هذا لداعية وسبب ، و « لا » الزائدة غير مختصة بنوع منهما ؛ فالأصل أنها لا تعمل ، ولم يوجد معها مثل ما وجد مع « ما » النافية الحجازية ، فكانت مهملة ألبتة

فإن قلت : فهل تجد سرا في إعمال الشاعر إياها في هذا البيت ؟ قلت : نعم ، وحاصله أنها أشبهت « لا » النافية في الصورة واللفظ ؛ فأخذت حكمها عند الحاجة إليه ، كما أن « ما » الموصولة قد تأخذ حكم « ما » النافية لشبهها بها في الصورة فيزاد بعدها « إن » كما في قول الشاعر :

\* يَوَدُّ الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ \*

ألا ترى أن المعنى : يودّ المرء الذى لا يراه ، ومثل هذا كثير في العربية ٢٩١ - هذا الشاهد من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٤ ) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه ، وهو أحد أبيات الحسين التى لم يعين قائلها ، وقد أورده أبو عبيد مع أبيات أخرى ، وهى :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعَصَلِيٍّ	أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوَى
مُحَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِيٍّ	عَمَّرَسٍ كَالرَّسِ الْمَلُوى
لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ	وَلَا قَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيٍّ

.....

ونسب الفراء هذه الأبيات لرجل من بنى دبير ، ولم يعينه  
 اللفظ : « قد لفها » يروى فى مكانه « قد حشها » ويقال : حش النار يحشها ، إذا بالغ فى  
 إيقادها وإحماؤها ؛ وإنما أراد أن الإبل قد رميت برجل يسرع سوقها ولا يدعها تفتر « عصى »  
 بفتح العين واللام بينهما صاد سا كنة - وهو الرجل الشديد الباقي على المشى والعمل « أروع »  
 هو الحديد الفؤاد الجرىء القلب « الدوى » بفتح الدال مشددة وكسر الواو مشددة أيضا - وهى  
 المغازة ، يريد أنه ذو هداية وبصر بقطع الفلوات والخروج منها « مهاجر » هو الذى هاجر من  
 البداية إلى الأمصار فصار من أهلها ، فإذا كان كذلك كان سيره فى الفلوات سريعا ؛ لأنه يقصد أهله  
 فى المصر « عمرّس » بفتح العين المهملة والميم والراء مشددة - الشديد « المرس » الحبل « الملوّى »  
 المقتول « هيثم » اسم رجل كان حسن الحياء للإبل ، وقيل : كان جيد الرعية ، قيل : هو هيثم  
 ابن الأشتر « ابن خيرى » قيل : هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحرث بن خيرى بن ظبيان  
 وهو جميل بشينة ، وكان شجاعا يحمى أدبار الإبل من الأعداء ، وقيل : المراد به أمير المؤمنين على  
 ابن أبى طالب كرم الله وجهه ، ونسبته للخيرى للملابسة البعيدة ، وقيل : المراد به مرحب الخيرى  
 الذى قتله أمير المؤمنين يوم خيبر

الإعراب : « لا » نافية للجنس « هيثم » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الليلة »  
 ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات « للمطى » جار ومجرور  
 متعلق بما تعلق به الظرف

الشاهر فيه : قوله « لاهيثم » حيث ورد فيه مظاهره أن « لا » النافية للجنس قد عملت  
 فى معرفة ؛ وذلك لأن « هيثم » علم على رجل بعينه ؛ فهو معرفة بالعامية ، لكنه عند عامة  
 العلماء على غير ظاهره

وهو مؤول بأحد تأويلين (الأول) أنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة إلى العلم كلفظ  
 « مثل » وأصل الكلام : لأمثل هيثم للمطى ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وهو ينويه  
 (الثانى) أنه أراد من اسم العلم الصفة التى اشتهر هذا العلم بها ؛ فهيثم هنا موضع قولك « حاد ماهر »  
 فكأنه قال : لاحادى ماهرا للمطى الليلة ، وهذا كقول علماء البلاغة : إن العلم إذا اشتهر بوصفا  
 صحت الاستعارة فيه ، وذلك لأن الاستعارة عندهم مبنية بعد التشبيه على جعل المشبه من أفراد  
 المشبه به ادعاء ؛ فلا بد أن يكون المشبه به كليا لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشبهة فيه  
 والعلم ليس بهذه المنزلة ، فإذا تضمن وصفية ما بواسطة اشتهاره بصفة تأول بكلى ؛ ليصح بعد التشبيه  
 جعل المشبه من أفراد ذلك الكلى ، كحاتم ؛ فإنه متضمن وصفية الجود ، وكادر ؛ فإنه يتضمن  
 وصفية البخل ، وكسحبان ؛ فإنه متضمن وصفية البلاغة ؛ فإذا قلت « أبصرت حاتما » أو قلت  
 « سمعت سحبان » أو قلت « رماني الدهر بمادر » فإنما تقصد بالأول رجلا له صفة التناهى فى الكرم ،

وقوله :

## ٢٩٢ — \* نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ \*

وبالثاني الكامل في الفصاحة ، وبالثالث الحد الأعلى للبخل ، ولم ترد ذاتا معينة بمشخصاتها لا تطلق إلا على فرد واحد ، وإلا لما ساغ لك أن تجرى الاستعارة فيه ؛ فالعلم ههنا بمنزلة العلم هناك ؛ يطلق ويراد منه الوصف الذي اشتهر هذا العلم به ، فهو في المعنى نكرة .  
قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٤ ) : « واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ؛ لأن « لا » لا تعمل في معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر \* لاهيتم الليلة للمطى \* فإنه جعله نكرة ، كأنه قال لاهيتم من الهيثمين ، ومثل ذلك : لا بصرة لكم ، وقال ابن الزبير الأسدي \* أرى الحاجات . . . البيت ( وهو الشاهد الآتي ) \* وتقول قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ قال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة ، وإنما تعملها في نكرة ؛ فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكوريين عليّ ، وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : إنه لم يرد أن ينفي كل من اسم عليّ ، وإنما أراد أن ينفى منكوريين كلهم في قضيته مثل عليّ ، كأنه قال : لا أمثال عليّ لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ  
وقال الأعلام « الشاهد فيه نصب هيثم ، وهو اسم علم معرفة ، بلا ، وهي لا تعمل إلا في نكرة وجاز ذلك لأنه أراد لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطى ، فصار هذا شائعا ، فأدخل هيثم في جملة المنفيين وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على بن أبي طالب رضى الله عنه ، والمعنى ولا قاضى ولا فاضل مثل أبي حسن لها » اهـ ، وستسمع كلام المحقق الرضى في شرح الشاهد الآتي .

٢٩٢ — هذا عجز بيت ، وصدرة :

## \* أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ \*

وهذا البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء - الأسدي ، يقولها في أبي خبيب عبد الله بن الزبير - بضم الزاى وفتح الباء - وكان قد وفد عليه يطلب جدواه فلم يحظ منه بشيء ، وكان أبو خبيب مشهورا بالبخل ، وبعد بيت الشاهد قوله :

مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ      أَغَرُّ كَغُرَّةِ الْفَرَسِ الْجَوَادِ  
وَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ      إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ  
وَقُلْتُ لِصُحْبَتِي : أَذْنُوا رِكَابِي      أَفَارِقُ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وقد نسب أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني ( ١٠ - ١٧١ بولاق ) هذه الأبيات إلى عبد الله

... ..

ابن فضالة بن شريك بن سليمان بن خويلد ، وذكر أن الحادث الذى ذكرناه مع ابن الزبير إنما كان مع عبد الله بن فضالة ، ثم حكى رواية أخرى أن الأبيات والقصة كانت مع فضالة بن شريك والد عبد الله ، وليست مع ابنه عبد الله ، وفى أبيات الأغاني زيادة عما ذكرناه هنا

**اللفظ :** « أبى خبيب » بزنة التصغير - كنية عبد الله بن الزبير ، كنى بأبى بكر أولاده ، ويكنى « أبابكر » أيضا ، و « أبابكر » وهم ثلاثة أولاد له ، وكان إذا هجى كناه الهاجى أبابكر ( انظر شرح الشاهد رقم ٦٢ ) « نكدن » فعل ماض من النكد ، من باب تعب ، وتقول : نكد العيش نكدًا ، إذا اشتد وتعسر ، وقد وقع فى عامة النسخ المطبوعة من الشرح « يكدن » وهو تصحيف « أمية » اسم أبى قبيلة من قریش ، وهما أميتان : أمية الأكبر ، وأمىة الأصغر ، ابنا عبد شمس بن عبد مناف ، فمن أمية الأكبر أبوسفیان بن حرب والعنابس والأعياص ، وأمىة الصغرى ثلاثة إخوة لأم اسمها عبلة ، ويقال لهم : العبلات - بالتحريك - « الأعياص » هم أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر ، وهم أربعة : العاص ، وأبو العاص ، وأبو العيص « ذات عرق » بكسر العين وسكون الراء - موضع من مكة على نحو مرحلتين « ابن الكاهلية » هو عبد الله بن الزبير ، وكان الشاعر قد قال له : إن بنى وبينك رحما من قبل فلانة الكاهلية ، وهى عمتنا وقد ولدتمكم « صحبى » أراد به الأصحاب ، وهو فى الأصل مصدر « أدنوا » فعل أمر من الإدناء مسند لواو الجماعة « ركابى » هى الإبل « أفارق » مجزوم فى جواب الأمر

**الاعراب :** « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « الحاجات » مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات « أبى خبيب » مركب إضافى ، صدره مجرور بالإضافة إلى الحاجات « نكدن » فعل ماض ، ونون الإناء العائد إلى الحاجات فاعله ، والجملة فى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « لا » نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فى البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجازيين ، ومتعلق بمحذوف حال من أمية ، وخبر لا محذوف ، وذلك على لغة بنى تميم

**الشاهد فيه :** قوله « لا أمية » حيث ورد فيه مظهره أن اسم « لا » جاء معرفة بالعامية ، وهو عند التحقيق جار على غير ظاهره بأحد التأويلين اللذين ذكرناهما فى شرح الشاهد السابق قال المحقق الرضى ( ج ١ ص ٢٣٩ ) : « واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ؛ فينتصب بلاء التبرئة ، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو لاحسن ، فى الحسن البصرى ، وكذا لاصق ، فى الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو لامرأ قيس ، ولا ابن زبير ، ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى : عبد الله ، وعبد الرحمن ؛ إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما . قال \* لاهيثم الليثى للمطى \* وقال \* أرى الحاجات . . . البيت \*

فمؤول . وعدمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَائِنَا شَانِي

ضرووة اه .

ولتأويله بالمنكر وجهان : إما أن يقدر مضاف هو «مثل» فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام ، وإعما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام ، وإن كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أى معرف كان ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يمتنع وصفه ؛ لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة .. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الحلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا يفصل لها ؛ إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم «أقضاكم على» فصار اسم على رضى الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كالفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى ، أى : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى ؛ لتسكيرهما بالمعنى المذكور . وجوز الفراء إجراء المعرفة بحرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضا ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع » ، اه ولك في هذا الكفاية والغناء

٢٩٣ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء وابن كيسان ،

ولم يعزوا

اللفة : « شاني » اسم فاعل من شأ الشيء يشنؤه شأنا - بتثنية الشين - ومشناة وشنا - نا - بسكون النون ، أو تحريكها - أى : أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شانيء - بالهمز - خفف بقلب الهمزة ياء لكسر ما قبلها

المعنى : إني أحب ما تشائينه ، ولا أزال مبغضا للأمر الذي لاتشائينه

الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ما » اسم موصول مفعول به « شئت » فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : شئت « حتى » يجوز أن تكون غائية ، وأن تكون ابتدائية « لا » نافية « أزال » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، إذا جعلتها غائية ، ومرفوع بالضممة الظاهرة ، إن جعلت حتى ابتدائية ، واسم « أزال » ضمير مستتر فيه « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « شانيء » آخر البيت « لا » نافية « أنت » مبتدأ « شائية » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها صلة الموصول المجرور باللام « شانيء » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، إذ صار بعد قلب الهمزة كالقاضي : أى المنقوص ؛ إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقد روى عليه الحركة الشاهد في : قوله « لا أنت شائية » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهي



واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف — وهو ما بعده شيء من تمام معناه ، ويسمى مَطْوًلاً وَمَمْطُوطاً ، أى : ممدوداً — ومفرد ، وهو ما سواهما ( فَأَنْصِبْ بِهَا مُضَافاً ) نحو : لاصحاب برِّ ممقوت ( أَوْ مُضَارَعَةً ) أى : مُشَابِهَةٍ ، نحو : لاطالماً جبلاً ظاهراً ( وَبَعْدَ ذَلِكَ ) المنصوب ( الْخَبَرُ إِذْ كُرِّرَ ) حال كونك ( رَافِعَةً ) حتماً ؛ وأما الرفع له فقال الشلو بين : لاختلاف فى أن « لا » هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضاً هى الرافعة له ، وقال فى التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا فى الاسم .

( تنبيه ) أفهم قوله « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذْ كُرِّرَ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، وهو ظاهر .

( وَرَكَّبِ ) الاسم ( الْمُفْرَدَ ) — وهو ما ليس مضافاً ، ولا مشبهاً به — مع « لا » تركيب خمسة عشر ( فَأَحْجِ ) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ، وإنما بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا : لا رجل فى الدار ، مبنى على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هل من رجل فى الدار ؟ وكان من الواجب أن يقال : لا من رجل فى الدار ؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ؛ إلا أنه لما جرى ذكر « من » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب ، فحذف ، فقليل : لا رجل فى الدار ، فتضمن « من » ، فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتحة لحفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد ( كَلَّا حَوْلَ وَلَا ) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وجمع التكسير مثل : لا غِلْمَانُ لَكَ ؛ أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

الضمير — ولم تتكرر « لا » ، وقد تمسك المبرد وابن كيسان بهذا البيت ، وزعما أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة ، أو فصل بينها وبين اسمها ، وهو عند الجمهور محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة نحو : لا محمد ولا بكر ولا على يقولون مثل ذلك ، يقوم مقام نفى الجنس ، ألا ترى أن قولك : لا أحد يقول هذه المقالة ، هو فى الواقع بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً واحداً وتنفى عنهم ما تريد نفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا اسم الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا تركت اسم الجنس كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس بتكرير اسمها

## ٢٩٤ - تَعَزَّ فَلَا إِيْمَانٍ بِالْعَيْشِ مُتَعَاً وَلَكِنْ لَوْرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

٢٩٤ - ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « تعز » فعل أمر ، معناه طلب تكلف التسلية بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك « إلفين » تثنية إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه وبألفك ، ومثله الأليف ، كالحلّ والحليل ، والحذن والحدين ، والحب والحبيب « وراد » بضم الواو وتشديد الراء مفتوحة - جمع وارد ، كصائم وصوام ، وقائم وقوام « تتابع » توارد المعنى : تكلف السلوان ، وتأس بالذين سبقوك ؛ فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « فلا » الفاء واقعة في جواب الأمر ، لا : نافية للجنس « إلفين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله « متعا » الآتي « متعا » فعل ماض مبنى للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر لا « لكن » حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم « لا » النافية للجنس مثنى ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه إذا كان معربا ، ومثله قوله جرير بن عطية :

بَأَيِّ بَلَاءٍ يَا مَسِيرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

فإن قلت : فكيف بيني المثنى وجمع التصحيح مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد عرفنا في باب المعرب والمبنى أن من شرط الشبه المقتضى للبناء ، كتضمن معنى الحرف ، ألا يعارضه شيء من خصائص الأسماء كالإضافة والتثنية والجمع ؟

قلت : قد اغتر أبو العباس المبرد بمثل هذا الاعتراض ؛ فذهب إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا على حدّه فهو معرب ؛ لما ذكرت ، وفاته كما فاتك أن هذا الذي هو من خصائص الأسماء إنما يمنع البناء ويقدح فيه إذا طرأ عليه وجاء من بعده ، أما إذا كان البناء هو الذي طرأ على التثنية أو الجمع أو نحوها فإنه لا يتأثر ولا يمتنع ، ولا شك أن اسم « لا » ثنى قبل دخول « لا » أو جمع ، ودخول « لا » هو الذي أوجد شبه الحرف ، أو بعبارة أعم هو الذي أوجد سبب البناء ، ومما يؤكد لك ضعف ما ذهب إليه أبو العباس أنه اتفق مع الجمهور في بناء المنادى المثنى والمجموع على ما يرفع به نحو « يا محمدان » و « يا محمدون » ؛ فلو أنه اعتبر التثنية والجمع معارضان لموجب البناء لكان خليقا بأن يذهب إلى إعراب المنادى ؛ فكان مسلّكه متناقضا ، وهذا إن شاء الله واضح

وقوله :

٢٩٥ — يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤْنُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

٢٩٥ — ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب

اهتمامه « شئون » جمع شأن ، مثل خطب وخطوب ، وأمر وأمور ، والكل بمعنى

الاعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس

« بنين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم في محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا :

نافية للجنس « آباء » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد »

قال العيني : الواو واو الحال ، واعترضه الشيخ خالد في التصريح بأن واو الحال لا تدخل على الفعل

الماضي المسبوق بإلا ، وذهب إلى أن هذه الواو زائدة في خبر لا ، وأن خبر النواسخ لا يضر

اقتترانه بالواو نحو قول الفند الزماني ، وهو من شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وعنده أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى ، وكلامه معترض من عدة وجوه (الأول) أن اقتران

خبر النواسخ بالواو الزائدة ليس متفقا عليه ، بل أكثر العلماء على عدم جوازه ، وعندهم أن الواو

واو الحال ، ومثل « أمسى » في البيت المستشهد به تامة لا تحتاج إلى خبر ، وإنما أجاز اقتران

الخبر بالواو ابن مالك في التسهيل تبعا للأخفش ( الوجه الثاني ) سلمنا أن أخبار النواسخ يجوز

اقتترانها بالواو ، ولكن ليست كل النواسخ بهذه المثابة ، بل الذي نص عليه ابن مالك إنما هو

خبر ليس المقترن بإلا دون غيرها ، وخبر كان وسائر أخواتها بشرط أن لا يقترن بإلا ، فأين هذا مما

نحن فيه ؟ ( الوجه الثالث ) لو سلمنا جدلا أن أخبار جميع النواسخ يجوز معها زيادة الواو فنحن

لا نسلم ذلك ههنا ؛ لأن جعل جملة « عنتهم شئون » خبر « لا » يلزم عليه انتقاض نفي خبرها

بإلا ، وقد صرح ابن هشام بأن من شرط عمل « لا » ألا ينتقض نفيها ؛ فالواو للحال البتة ، كما ذكر

العيني ، قد : حرف تحقيق « عنتهم » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، هم : مفعول « شئون » فاعل ،

والجملة في محل نصب حال ، وخبر « لا » محذوف يجب تقديره قبل إلا ، وما زعمه الشيخ خالد من

عدم جواز اقتران جملة الحال الماضية المسبوقه بإلا بالواو ممنوع ، فقد ورد اقتران الجملة الفعلية التي

فعلها ماض بالواو في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

نَعِمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِرُتَاعٍ لَهَا وَزَرًا

الشاهد فيه : قوله « لابنين » حيث ورد فيه اسم « لا » جمع مذكر سالما ، وبنى على الياء التي

هي علامة نصبه ، وقد عرفت ذلك ، وما فيه من الخلاف ، وصواب الرأي في شرح الشاهد السابق

وأما جمع السلامة لمؤنث فيننى على ما ينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز أيضا فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :  
 ٢٩٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَدَاتٍ لِلشَّيْبِ

٢٩٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لسلامة بن جندل بن عبد بن عبيد — ويقال : ابن عمرو بن عبد بن عبيد — بن الحرث بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أُودَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِبِ      أُوْدَى ، وَذَلِكَ شَأُوْ غَيْرُ مَطْلُوبِ  
 وَلِي حَثِيثًا وَذَاكَ الشَّيْبُ يَتَّبَعُهُ      لَوْ كَانَ يَدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ  
 إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي ... ..      ... .. البيت ، وبعده :  
 يَوْمَانِ : يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأُنْدِيَةٍ      وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبِ

اللفظ : « أودى » ذهب ، ومضى ، واضمحل « حميدا » محمودا ، وكرر « أودى » للتأكيد وليس مراده الإخبار المجرد ، وإنما أراد إنشاء التحسر والتحزن والتفجع على ذهاب الشباب « التعاجيب » قال ابن الأنباري : « التعاجيب : العجب ، يقال : إنه جمع لا واحد له » ، ويروى « ذو الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة — بضم الهمزة وسكون العين — « شأو » بفتح فسكون — يطلق على الطلق ، يقال : جرى الفرس شأوا أو شأوين ، أى : جرى طلقا أو طلقين ، وهو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل ، وخصه بالذكر لشدة سرعته ، ويروى « ركض » بالرفع على أنه فاعل يدرك ، ويروى بالنصب على أن فاعل يدرك ضمير مستتر يعود إلى طالب الشباب ، و « ركض » حينئذ مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : لو كان يدركه طالبه يركض ركض اليعاقب ، وجواب « لو » محذوف إن جعلتها شرطية ، تقديره : لطلبته ، مثلا ، وإن قدرتها تمنية فاجواب لها « عواقبه » أواخره ، والمجد : كرم الفعل وكثرة العطاء « الشيب » بكسر الشين — جمع أشيب ، مثل أبيض وبيض ، والأشيب : الذى ابيضت لحيته « يومان يوم مقامات إلخ » قال ابن الأنباري : فسر العواقب بقوله يومان ، والمقامة — بالفتح — المجلس ، ورواه أبو عمرو بالضم بمعنى الإقامة ، والأندية : الأفنية ، والنادى : المجلس ومثله الندى — بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء — وأراد به أما كن اللهو والتنعيم التى يصرف فيها الشباب شبابهم ، قاله ابن الأنباري بمعناه « تأويب » هو صفة سير ، وهو السرعة فى السير والإمعان فيه ، وقيل : هو أن تصل الليل بالنهار مع الإمعان

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول :

وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِأَسِلَةٍ تَبْقَى الْمُنُونُ لَدَى أَسْتِيفَاءِ آجَالٍ

نعت للشباب « مجد » خبر مقدم « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لاجل لها صلة « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتي « نلذ » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن ، ويجوز أن يكون الاسم الموصول هو خبر إن ، وجملة الفعل وفاعله استئنافية لبيان أحوال الشباب لاجل لها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لامبني على الفتح في محل نصب ، أومبني على الكسرة نيابة عن الفتحة كما ستعرفه « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجازيين ، كما تكرر لنا ذكره ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، وخبر لاحتثذ محذوف

الشاهد فيه : قوله « للذات » حيث جاء فيه اسم « لا » جمع مؤنث سالما - وهو قوله « للذات »

واعلم أن للعلماء في اسم « لا » إذا كان جمعا لمؤنث أربعة مذاهب ( الأول ) أن يجعل في حال البناء كما يكون في حال الإعراب ؛ فيفتح بالكسرة نيابة عن الفتحة ، كما ينصب كذلك ، لكن يترك تنوينه ؛ وهذا مذهب الأكثرين ، قال أبو الفتح ابن جني في الخصائص : « لم يجز أصحابنا الفتح ، إلا شيئا قاسه أبو عثمان المازني ، والصواب الكسر بغير تنوين » اهـ ( المذهب الثاني ) أن يكون فتحه بالكسرة أيضا لكن مع التنوين ؛ ولم يوافق هؤلاء على ترك التنوين ؛ لأن تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة ، لا للتنكير ، وتنوين المقابلة لا يحذف للبناء ؛ لأنه لا ينافيه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك ، وجزم به في بعض كتبه ، ونقله عن قوم ( المذهب الثالث ) أن يبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازني والفارسي ، وأوجه ابن عصفور ، ورجحه ابن هشام في المغني والمحقق الرضي وابن مالك في بعض كتبه ( المذهب الرابع ) أنه يجوز فيه الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الذي ذكره الشارح وابن هشام في التوضيح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت الشاهد يروى بالوجهين ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين محل ، لكن الذي في كلام ابن الأنباري رواية الفتح دون الكسر ، إلا أن من حفظ حجة على من لم يحفظ

٢٩٧ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللفظة : « سابغات » أراد بها الدروع الواسعة ، ومثله قوله تعالى : ( أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ) وهو من إقامة الصفة مقام الموصوف ، وواحد سابغة « جاوآ » بفتح الجيم وسكون الهمزة - هي الجيش العظيم تجتمع أطرافه ونواحيه ، وفي كلام عائكة بنت عبد المطلب :

(وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرر « لا » — كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »  
(اجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ — \* لَا أُمِّي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ \*

حَلَفْتُ لَنْ عُدُّهُمْ لِنَضْطَلِمَنَّكُمْ بِجَأَوَاءِ تُرْدِي حَافَتَيْهِ الْمَقَانِبُ

وأصل اشتقاقه من الجؤوة — بضم الجيم وسكون الهمزة — وهي من ألوان الحيل : حمرة تضرب إلى السواد ، ومنه يقال : فرس أجأى ، والأنثى جأواء ، فلما كانت الدروع — وهي لباس المقاتلة — سوداء قيل للكتيبة : جأواء « بأسلة » اسم فاعل من البسالة ، وهي الشجاعة « تقي المنون » ترد الموت وتمنع منه « لدى استيفاء آجال » أى : عند استكمال الأعمار  
المعنى : إن الموت نازل ألبته بمن استكمل أجله واستوفى أيام حياته لا تدفعه الدروع السابعة ولا ترده الكتائب المسلحة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لا ، وهو جمع مؤنث سالم « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « جأواء » اسم لا « بأسلة » صفة لجأواء « تقي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى سابغات أو إلى جأواء « المنون » مفعول به « لدى » ظرف متعلق بتقي « استيفاء » مجرور بالإضافة إلى لدى « آجال » مجرور بالإضافة إلى استيفاء ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لا الأولى إن قدرت الضمير عائدا إلى سابغات ، وخبر لا الثانية إن قدرته عائدا إلى جأواء ، فإن قدرت الضمير عائدا إلى سابغات وجأواء جميعا كانت لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ، وعلى أى واحد من التقديرين الأولين فالواو قد عطفت جملة لا الثانية على جملة لا الأولى ، وخبر واحدة منهما محذوف لدلالة خبر الأخرى عليه ، والأحسن جعل الخبر المذكور للأولى ؛ ليكون الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه . وعلى التقدير الأخير تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ، وهذا كله ظاهر

الشاهد فيه : قوله « لا سابغات » فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وهو يجوز فيه — على ما اختاره الشارح تبعا للنظام في بعض كتبه — وجهان (الأول) البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة بغير تنوين (والثانى) البناء على الفتحة الظاهرة ، وهو أولى ، وقد عرفت مذاهب ثلاثة أخرى ذكرناها في شرح الشاهد السابق  
٢٩٨ هذا عجز بيت ، وصدره :

\* هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ \*

وهذا البيت أحد أبيات ستة سبق ذكرها وشرحها و بيان اختلاف العلماء في نسبتها إلى قائلها ( انظر شرح الشاهد رقم ١٤٦ في ص ٢٦٩ وما بعدها من الجزء الأول من هذا الكتاب ) فلا داعى إلى الكلام على لغته أو نسبته

(أَوْ مَنْصُوبًا) كقوله :

**الإعراب :** « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « وجدكم » الواو حرف قسم وجر ، جد : مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف ، وضمير الخطاب مضاف إليه ، وحيلة القسم لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « الصغار » خبر المبتدأ « بعينه » زعم قوم أن الباء زائدة ، وعليه يكون « عين » تأكيد للصغار ، مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وزعم قوم أن الباء أصلية ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما تضمنه من معنى الفعل ، على حذفه تعالى : ( وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ) « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبر لا على هذا الوجه محذوف « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ذاك » اسم كان ، والكاف حرف خطاب ، وخبر كان محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك واقعا ، أو تجعل كان فعلا تاما واسم الإشارة فاعله ، فلا تحتاج كان حينئذ إلى خبر ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « ولا » الواو عاطفة ، ويحتمل أن تكون قد عطفت مفردا على مفرد وعليه يكون « أب » معطوفا على محل « لا » الأولى مع اسمها وتكون « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي ، ولا عمل لها ، ولا يجوز حينئذ سوى هذا الوجه ، ويحتمل أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وعليه تكون « لا » الثانية نافية لا زائدة ، ويجوز في الاسم المرفوع بعدها أن يكون مبتدأ على أنها نافية مهمة ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ولأب لى ؛ لأنها إذا تكررت لم يجب أن تعمل ، بل يجوز إعمالها وإهالها ، ويجوز أن يكون مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، تقديره كما مرّ في الوجه السابق ، فهما وجهان على اعتبار أن الواو قد عطفت جملة على جملة

**الشاهد في :** قوله « ولا أب » حيث ورد فيه المعطوف على اسم « لا » مع تكرارها ، مرفوعا ، وهو يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على جعل العطف من عطف المقدرات ، وهذا هو الذي تفارق فيه « لا » النافية « إن » المؤكدة عند المحققين ، على ماسبق بيانه في شرح الشاهد ( رقم ٢٨٩ ) ، واثان منها على جعل العطف من عطف الجمل ، وهما يجريان في العطف على اسم إن عند الجميع ، وقد بينا لك الأوجه الثلاثة تفصيلا في إعراب البيت

ومثل هذا البيت قول جرير بن عطية الذي أنشدناه لك مع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٤ ) وهو :

بَأَى بَلَاءَ يَا مُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ

ويجري على هذا الوجه من الإعراب قول أبي الطيب المتنبي يمدح أبا شعاع فأنكا :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ الثُّطُقُ إِن لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

## ٢٩٩ - \* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ \*

٢٩٩ - هذا صدر بيت اختلف العلماء في رواية عجزه ؛ فمنهم من يرويه هكذا :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

ومنهم من يرويه هكذا :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِيقِ \*

والذين رووا الرواية الأولى أنشدوا بيتين على هذه القافية ، ونسبوهما لأنس بن العباس بن مرداس ، ومنهم من ينسبهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وهما :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ      اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

كَالتَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى      أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

والذين رووا الرواية الثانية - ومنهم أبو علي القالي - ذكروا قبل البيت قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا      يَبْنِيكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا      قَرَّرَ قُرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

ولم ينسب بعض أصحاب هذه الرواية مارووه إلى قائل معين ، ونسب الجوهرى البيتين إلى أبي عامر السابق

اللفظ : « خُلَّة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقال الله تعالى : ( لَا يَبِيعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةً ) وقد تطلق الخُلَّة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو من شعر الحماسة :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدًا      وَصِنَوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ

والواحد والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء « الراقع » ومثله « الرائق » هو الذي يصلح الموضع المتخرق من الثوب ، ويقال : رتق الفتق ، ورقعه ، بمعنى واحد « أنهج فيه البلى » أى : أن البلى - وهو بكسر الباء - قد أخذ فيه « أعيا » صعب أمره وشق واشتد « عاتق » العاتق : موضع الرداء من المنكب ، والعاتق يذكر ويؤنث ، والأفصح تذكيره « قرقر » صاح ، وصوت « قر » بضم القاف وسكون الميم - يحتمل أنه جمع أقمر ، مثل أحمر وحمر ، وأصفر وصفر ، ويحتمل أنه جمع قمرى ، مثل روم ورومى ، وزنج وزنجى « الشاهق » الجبل العالى المرتفع

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم »



(أَوْ مُرَكَّبًا) كالأول ، نحو «لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ» في قراءة أبي عمرو وابن كثير

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن «لا» الثانية عاملة عمل لَيْسَ وأما النصب فبالعطف على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر

(وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا) إما بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لَا تَنْصِبًا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ — فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلَ

ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف ، على نحو ما تكرر ذكره «ولا» الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على اسم لا باعتبار محله ، وهو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل «على الراقع» ومثله «على الراقع» جار ومجرور متعلق باتسع

الشاهد فيه : قوله «ولا خلة» حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا مع تكررها ، منصوباً ، إلا وجهها واحداً ، وهو الذي ذكرناه في الإعراب

وزعم يونس أن «خلة» مبنى على الفتح في محل نصب على أن «لا» الثانية قد عملت عمل وهو لا يحتمل «إن» ، وإنما نون ضرورة ، كما ينون الننادى المبني في نحو قول الأحموس :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيَّهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وهو محمل ضعيف ؛ لأن الحمل على ما يستدعى الضرورة مع وجود وجه سائق جائز لاضرورة فيه يكون أكثر الجدد إلى العثار

وخرج الزحشرى بيت الشاهد على أن نصب «خلة» بفعل مقدر ، لا بالعطف على محل اسم لا ، والتقدير : لانسب اليوم ولاتذكروا خلة ، وهو تكلف لداعية له .

٣٠٠ — هذا البيت لعبيد بن حصين الراعي ، من قصيدة أولها :

قَالَتْ سُلَيْمَى : أَتَشْوَى الْيَوْمَ أَمْ تَغْلِي ؟ وَقَدْ يُنْسِيكَ بَعْضَ الْحَاجَةِ الْعَجَلُ

قُلْتُ : مَا أَنَا مِمَّنْ لَا يُوَافِقُنِي وَلَا ثَوَائِي إِلَّا رَيْثَ أَزْجَلٍ  
أَمَلْتُ خَيْرِكِ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ وَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الْأَمَلُ  
وَمَا هَجَرْتُكَ ... .. البيت ،

اللفظة : « أنشوى » أى : أنقيم ، من شوى يشوى - مثل رعى يرمى - ثواء ، أى : أقام إقامة  
« تغل » أى : تذهب وتبعد ، ويقال : وغل يغل - كوعد يعد - وأوغل ، وتوغل فى البلاد ،  
إذا ذهب فيها وأبعد ، وكذلك يقال : أوغل فى العلم ، ومنه الحديث : « إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ  
فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرَفْقٍ » أى : سرفيه بأناة ورفق ، والبلغ الغاية القصوى منه من غير خرق ،  
ولا تحمل نفسك وتكلفها ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل « العجل » هكذا رواه ابن منظور  
وقد روى العينى فى مكانه « الكسل » وهو سهو « ما أنا ممن لا يوافقنى » أى : إن من يخالف  
ما أريد فلست منه وليس منى « تلقائك » بكسر التاء - مصدر بمعنى اللقاء ، وكل مصدر على هذه  
الزنة فتأوّه مفتوحة كالتجوال والتهدار والترداد والتلعاب والتطواف ، بمعنى التجول والهدر والتردد  
واللعب والطواف ، وشذّ عن ذلك التلقاء والتبيان ، فوردنا بكسر التاء « وما هجرتك » روى فى  
مكانه « وما صرمتك » والصرم : المجر وقطع المودة « لاناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا من أمثال  
العرب ، يقوله من يتبرأ من الأمراء ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحرث بن عباد فارس النعمانة  
حين قتل جسّاس بن مرّة كليباً وهاجت الحرب بين الحيين ، وكان الحرث قد اعترضها ، وقال  
بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية ، وانظر مجمع الأمثال ( ج ٢ ص ١٤٤  
بولاق )

الإعراب : « ما » نافية « هجرتك » فعل وفاعل ومفعول « حتى » حرف غاية « قلت »  
فعل وفاعل « معلنة » حال « لا » نافية تعمل عمل ليس « ناقة » اسم لا ، مرفوع بها « لى » فى  
هذا « جاران » مجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا ، أو بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ  
محذوف « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جمل » معطوف على اسم لا ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وستعلم وجهين آخرين

الشاهد فيه : قوله « لاناقة ... ولا جمل » حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا العاملة عمل  
ليس مع تكرار لا ، مرفوعاً ، ورفعها على أحد ثلاثة أوجه :

(الأول) - وهو المتقدم فى الإعراب - أن تجعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، ويلزم عليه  
جعل « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي ، ولا عمل لها ألبتة ، ويكون « جمل » معطوفاً على « ناقة »  
داخلاً فى نفي « لا » الأولى ؛ لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

٣٠١ - فَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُّقِيْمٌ

( والوجه الثانى ) : أن تجعل الواو عاطفة لجملة على جملة ، ويجب على هذا أن تجعل « لا » الثانية نافية ، غير أنك تجعل المرفوع بعدها مرفوعاً بها على أنها عاملة عمل ليس كالأولى ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر الأولى

( الوجه الثالث ) : أن تجعل « لا » الثانية نافية مهملة ، مع كون الواو عاطفة لجملة على جملة كالوجه السابق ؛ ويفترق هذا الوجه عن سابقه بأن يكون الاسم المرفوع بعد لا الثانية مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف يدل عليه خبر « لا » الأولى

ومن هنا - مع ما تقدم فى شرح الشاهد (٢٩٨) - تعلم أنه إذا كان تالى « لا » الثانية مرفوعاً فرفعه على أحد الأوجه الثلاثة ، سواء أكانت الأولى عاملة عمل ليس ، كما فى بيت الشاهد الذى معنا ، أو عاملة عمل إن ، كما فى البيت الذى أحلناك عليه

ومثل هذا الشاهد قوله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ) فى قراءة غير أبى عمرو

وابن كثير

٣٠١ - هذا البيت من قصيدة لأمية بن أبى الصلت يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها ،

وأحوال يوم القيامة ، وكان قد قرأ الكتب السماوية فى الجاهلية ، وأول هذه القصيدة قوله :

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ      بَرِيئًا ، مَا تَلِيْقُ بِكَ الدُّمُومُ  
عِبَادُكَ يُحْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ      بِكَفِّكَ الْمَنِيَا وَالْحُتُومُ  
غَدَاةٌ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ :      أَلَا يَأْتِيَتْ أَمَّكُمْ عَقِيمُ  
فَلَا تَدْنُو جَهَنَّمَ مِنْ بَرِيٍّ      وَلَا عَدَنٌ يَحُلُّ بِهَا الْأَيْمُ

وقد ركب النحاة ، وتبعهم الشارح ، بيت الشاهد من بيتين من هذه القصيدة ، وصحة الإنشاد هكذا :

وَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا      وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمُ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ      وَمَا فَاهُوا بِهِ هُمُ مُّقِيْمُ

اللفظ : « سلامك » بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : سلمت سلامك ،

وغرضه به تبرئة الله تعالى من النقص وتنزيهه سبحانه عن أن يلزم به عاب « الدوموم » جمع ذم ، مثل العيوب والعيب ، وزنا ومعنى « الحتوم » جمع حتم - بفتح فسكون - وهو القضاء الذى لا محالة من نفاذه « عقيم » لم تلد ، يريد أن العباد حين يعاينون الحساب وما يجرى يوم القيامة يمتنى كل واحد منهم أن أمه لم تلده ، وأنه لم يخلق فى هذه الحياة ، وذلك كناية مشهورة فى لسان العرب

... ..

عن استعظام ما يلاقيه القائل من الشدة ، وقريب منه قوله جلّ شأنه على لسان مريم :  
 ( يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ) ومثله قول عمر رضى الله عنه : لَيْتَ أُمَّ عُمَرَ  
 لَمْ تَلِدْ عُمَرَ «عدن» اسم من أسماء الجنة، سميت بذلك لأنها دار إقامة «لغو» هو القول الباطل ،  
 وقال الراغب : « اللغو من الكلام : ما لا يعتد به ، وهو الذى يورد لاعن روية فكر فيجربى مجرى  
 اللغا ، وهو صوت العصافير ونحوها من الطيور . . وقد يسمى كل كلام قبيح لغوا ، قال تعالى :  
 ( لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَابًا ... وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ... لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا  
 لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ) » اهـ ، والآيتان الأولى والثالثة فى وصف أهل الجنة ، والبيت الذى نشرحه فى  
 معنى الثالثة « تأثيم » مصدر أثمته - بتضعيف العين ، وهى الثاء المثلثة - ومعناه نسبته للإثم ، كما  
 تقول : فسقته وكفرته وخوّنته وكذّبتّه ، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والخيانة والكذب ، بأن  
 قلت له : يا فاسق ، يا كافر ، إلخ « ملّيم » بضم الميم - أى : آت ما يلام عليه « ساهرة » أى :  
 أرض ، وقال الراغب : « الساهرة قيل : هى وجه الأرض ، وقيل : هى أرض القيامة » اهـ  
 « وبحر » بالجر - عطف على ساهرة ، يعنى أن فى الجنة لحما من لحوم البرّ ولحما من لحوم البحر  
 الإعراب : « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أونافية مهملة « لغو » اسم لا على الأول ، ومبتدأ على  
 الثانى « ولا » الواو عاطفة ، عطفت جملة على جملة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم »  
 بالفتح - اسم لا « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الأولى أو خبر المبتدأ ، وخبر لا الثانية  
 محذوف يدلّ عليه هذا ، ويجوز العكس ، والأول أولى ؛ لأن الحذف من الثانى لدلالة الأول  
 أكثر من عكسه ، وسيبويه لا يرى بأسا من أن يكون المذكور خبرا عنهما جميعا على كل التقديرات  
 لأنه يرى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع من بعد خبر المبتدأ ، فلا يلزم  
 عنده على أحد الأوجه تسلط عاملين على معمول واحد « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول  
 مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محلّ لها صلة « به » جار  
 ومجرور متعلق بفاه « أبدا » منصوب على الظرفية وعامله قوله « مقيم » الآتى « مقيم » خبر  
 المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « لا لغو ولا تأثيم » حيث تكررت « لا » ورفع ما بعد الأولى وفتح ما بعد

الثانية

أما رفع ما بعد الأولى فعلى أحد وجهين (الأول) أن تكون عاملة عمل ليس (والثانى) أن  
 تكون مهمة غير عاملة أصلا ، من قبل أن تكرارها يبطل وجوب إعمالها ، وقد بينا الوجهين  
 فى الإعراب

وأما فتح ما بعد الثانية فعلى أنها عاملة عمل إن ، ولا يسوغ لك تقدير الثانية فى هذه الحال

فخاض مايجوز فى نحو «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثانى ﴿ تنبيهان ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز فى المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لا غلام رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة »

الثانى : محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لا امرأة فيها ولا زيد » ، و « لا غلام رجل فيها ولا عمرو » (وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِبَنِي يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَأَفْتَحْ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « حَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا » (أَوْ أَنْصِبْ) مراعاة لحل اسم « لا » ، نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفًا فِيهَا » (أَوْ ازْفَعْ تَعْدِلِ) مراعاة لحل « لا » مع المنعوت ، نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِيهَا »

(وَعَيَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَعَيَّرَ الْمُفْرَدِ) — وهو المضاف ، والمشبّه به — (لَا تَبْنِ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَنْصِبُهُ) نحو « لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا » و « لَا رَجُلَ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » و « لَا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرًا » (أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدِ) نحو « لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا » ، و « لَا رَجُلَ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » ، و « لَا رَجُلَ طَالِعٍ جَبَلًا ظَاهِرًا » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لَا غُلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا — أَوْ مَاهِرًا — فِيهَا » وقد يتناوله قوله « وَعَيَّرَ الْمُفْرَدِ »

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» ) معه (أَحْكُمَا \* لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — \* فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ \*

نافية مهمة ، أو نافية عاملة عمل ليس ، أو زائدة لتأكيد النفي ؛ إذ كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة كان يستدعى أن يكون الاسم الذى بعدها مرفوعاً ؛ أما على الأول فبالابتداء ، وأما على الثانى فبالا مشبهة بليس ، وأما على الثالث فبالعطف على الاسم السابق ، ولما كان الاسم الذى بعد الثانية غير مرفوع امتنعت هذه الأوجه الثلاثة ، وهذا أمر فى غاية الظهور .

٣٠٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) ولم ينسبه أحد شراحه إلى قائل معين ، وهو أحد أبياته الخمسين التي لا يعلم قائلوها ، وقال ابن هشام في شرح شواهد : « إنه لرجل من عبد مناة ابن كنانة » ، قاله البغدادى عنه

**اللفظة :** « مروان » أراد به مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان « المجد » العز والشرف ، ورجل ماجد : كريم شريف « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : مايستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزرأ » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : مايستر النصف الأسفل ، وكنى بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوته له

**المعنى :** قال الأعلم : « مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المرتدين به » اهـ

**الزعماب :** « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو عاطفة ، ابنا : معطوف على اسم لا باعتبار محله وحده « مثل » يجوز أن يجعله صفة لاسم لا وما عطف عليه ، فيكون منصوبا تبعا للحل ، ويجوز أن يجعله خبرا عن لا فيكون مرفوعا ، فإن جعلته خبرا فالأمر ظاهر ، وإن جعلته صفة كان الخبر محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، مثلا

فإن قلت : فعلى كل من التقديرين يلزم محذور ، وهو أن تصف الاثنين بالمفرد ، أو تخبر عن الاثنين بمفرد ، ألا ترى أن « مثل » لفظ مفرد وأنت تصف به مروان وابنه أو تخبر به عنهما ، وهما اثنان ، ونحن نعلم أن المطابقة بين المبتدأ والخبر وبين الصفة والموصوف أمر لا محيد عنه فالجواب عن هذا أن « مثل » لما أضيف إلى « مروان » وعطف « ابن » عليه كان كأنه أضيف إلى المثني ، من قبل أن العطف بالواو مثل التثنية ، فكأنه قال : لا أب وابنا مثلهما ، وإذا كان « مثل » مضافا إلى المثني فهو في حكم المثني ، ألا ترى قوله تعالى : ( إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ) فأخبر بمثل عن الجمع لما كان مضافا إلى الجمع ، وهذا أمر ظاهر

وقوله « مروان » مجرور بالإضافة إلى مثل ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة « وابنه » معطوف عليه ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه لفظ « مثل » من معنى المماثلة ، سواء أ جعلت « مثل » خبرا أو وصفا « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جرّ بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لا محل لها تفسيرية « وتأزرأ » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق

فإن قلت : فكان من حق الكلام أن يقول : إذا هما بالمجد ارتديا وتأزرأ قلت : قال الأعلم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعنيهما اختصارا لعلم السامع » اهـ ، ولا

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو :  
« لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ » بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل « لا » ؛ فإن لم يصلح  
تعين رفعه ، نحو « لَا رَجُلٌ وَهِنَّ فِيهَا »

﴿ تنبيه ﴾ حكم البديل الصالح لعمل « لا » حُكِمُ النعت المفصول ، نحو « لَا أَحَدٌ رَجُلًا  
وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ، و « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ، نحو « لَا أَحَدٌ  
زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا »

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مَعَ هَمْزَةٍ أُسْتَفْهَمَ مَا تَسْتَحِقُّ) من الأحكام (دُونَ الْأُسْتَفْهَامِ)

على ما سبق بيانه

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانٌ أَلَّا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

تظن أن غرضه بالخبر الخبر الاصطلاحي في علم النحو ؛ فقد وقفناك عليه فيما مضى من الكلام ،  
وإنما غرضه أن هذا الكلام الخبري وقع عن أحدهما اختصارا لعلم السامع ، وكأنه لما كان الابن  
تابعا لمرؤوس في حكم اللفظ والمعنى اكتفى بالحديث عن المتبوع

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف الابن بالنصب على محل اسم لا وحده ، ويجوز

فيه الرفع عطفا على محل « لا » مع اسمها ؛ فإنهما جميعا في محل رفع بالابتداء ، كما قلنا لك مرارا ،  
ولا يجوز في المعطوف الفتح ؛ لأن الفتح إنما يكون بلا العاملة عمل إن ، وهي غير موجودة معه ،  
وكونه معطوفا على المبنى لا يستوجب بناءه ، ألا ترى أنك لو قلت « إنك وعليها ذاهبان » لم يكن لك  
في « على » إلا نصبه تبعا لمحل اسم إن ، وليس لك رفعه ؛ لأن الجمهور لم يذهبوا إلى أن « إن »  
مع اسمها في محل رفع بالابتداء ، كما ذهبوا إليه في « لا » ، على ما سبق ، وهذا موضع التفارق  
بينهما ، وليس لك فتحه ؛ إذ لم يذهب أحد إلى أن من أسباب البناء العطف على المبنى

قال سيديويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٤٩) : « وتقول : لا غلام وجارية فيها - بفتح الأول

ونصب الثاني - لأن لا إنما تجعل وما تعمل فيه اسما واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز  
أن تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنه مشبه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل ،

قال الشاعر : لا أب وابنا ... البيت \* اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتنوينه ، لأن المعطوف [ عليه ]

لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل

اسما واحدا » اه

٣٠٣ — هذا البيت من كلمة لحسان بن ثابت الأنصاري ، رضى الله تعالى عنه ، يهجو بها

بنى الحرث بن كعب المذحجي - وهم رهط النجاشي الشاعر - وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) وأول هذه الكلمة قوله :

حَارِبْنِ كَعْبٍ ؛ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا ، وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ  
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنِّي سَأَنْصُرُ عِرْضِي مِنْ سَرَاتِكُمْ إِنَّ النَّجَاشِي لَشَيْءٌ غَيْرُ مَذْكُورٍ  
أَلْفَى أَبَاهُ وَأَلْفَى جَدَّهُ حُبْسًا بَعَزَلٍ عَنْ مَعَالِي الْمَجْدِ وَالْخَيْرِ  
أَلَا طِعَانَ ... .. البيت ...

اللفظة : « حار » هو مرخم حارث « أحلام » جمع حلم - بالكسر - وهو العقل « الجوف » بضم الجيم - جمع أجوف ، وهو الخالي الجوف « الجماهير » جمع جمحور - بضم الجيم والحاء بينهما ميم ساكنة - وهو الحوَارِ العظيم الجسم « جسم البغال » هكذا رواه القوم ، وقد رواه جماعة منهم الزمخشري في تفسيره « جسم الجمال » وهو خير ؛ لأن الجمال هي التي توصف بعظم الجسم ، قال تعالى :  
(حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) وقال الشاعر :

وَقَدْ عَظُمَ الْبَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَعْنِ بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ

« إني سأنصر عِرْضِي مِنْ سَرَاتِكُمْ » رواه جماعة « إني سأقصر عِرْضِي عَنْ سَرَاتِكُمْ » ومعنى الروايتين واحد ، يريد أنه لن ينتقم من أشرارهم وإنما سيهجو عظماءهم وسروراتهم ، وكان النجاشي الحارثي قد هجا بني النجار من الأنصار ، فشكوا إلى حسان ؛ ففي ذلك يقول هذه الكلمة « إني النجاشي لشيء غير مذكور » حذف من النجاشي أحد الياءين وهو ينوي المحذوف ؛ ولذلك أبقى الياء المذكورة ساكنة ، ولو حذف وهو لا ينوي المحذوف لكان ينبغي أن يفتح الياء كما يفتح ياء القاضي لحفة الفتحة على الياء ، وقد رواه قوم « إن الحماس نسي غير مذكور » والحماس - بكسر الحاء المهملة - من بني الحرث بن كعب ، والنسي : الحامل الذكر « والخير » بكسر الحاء - الكرم « طعان » مصدر طاعن بالرمح مطاعنة وطعانا « فرسان » جمع فارس « عادية » اسم فاعل من عدا عليه ، بالعين المهملة ، ومعناه اعتدى ، وهو مما تمتدح به العرب لما يلزم عليه من الشجاعة ، وروى « غادية » بالعين المعجمة ، من الغدو « تحشؤكم » التحشؤ : خروج نفس من الفم ناشئ عن امتلاء المعدة ، ويروى « تحشؤكم » بالحاء المهملة ، والتحشؤ - على هذا - لبس الحشا ، وهو الكساء الغليظ « التناير » جمع تنور ، وهو ما يخبز فيه



وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أُرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذَنْتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

الإعراب : « ألا » حرف مركب من حرفين : الهمزة التي للاستفهام ، ولا : النافية للجنس ، والحرفان يدلان معاً على التوبيخ والإنكار « طعان » اسم ألا ، وخبرها محذوف ، أى : لكم « ألا » مثل السابقة « فرسان » اسم ألا الثانية « عادية » بالنصب صفة لفرسان ، وقيل : حال منه ، وخبر لا محذوف كالسابق ، وروى بالرفع ؛ فإما أن يجعله صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا ، وهو الأوفق عندنا ، وإما أن يجعله خبر لا « إلا » أداة استثناء « تجشؤكم » يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله ، ويجوز نصبه على الاستثناء المنقطع « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « التناير » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أَلَا طعان ، أَلَا فرسان » حيث أعمل فيه « لا » مع سبقها بهمزة الاستفهام عملها وهي متجردة من هذه الهمزة ، فبنى الاسم على الفتح في الموضعين جميعاً ، كما ينبغي أن إذا لم توجد الهمزة

قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٨ ) : « واعلم أن « لا » في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله « أَلَا طعان أَلَا فرسان ... البيت » وقال في مثل : أَلَا قَاصٌّ بِالْعَيْرِ ( وهو مثل يضرب للرجل الذي لا حراك به ) ومن قال لا غلام ولا جارية — بالرفع — قال : أَلَا غلام وأَلَا جارية » اهـ

ومراد أن الهمزة التي للاستفهام لا تغير حكم « لا » الذي كانت تستحقه قبل دخولها ؛ من فتح الاسم على أنها عاملة عمل إن ، أو رفعه على أنها عاملة عمل ليس ، أو مهملة وقال الأعمى : « الشاهد فيه عمل ألا عمل لا ؛ لأن معناها كمنعها ، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير ، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها معنى التثني ؛ لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير المعاني الداخلة عليه عمله وحكمه » اهـ

وستنكلم على القسم الثانى من هذه العبارة فى شرح الشاهد ( رقم ٣٠٦ ) الآتى إن شاء الله  
٣٠٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب فى « ألا »

اللفظ : « ارعواء » انزجار وانكفاف ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى : كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب لها

المعنى : أفما يكف عن المقامج هذا الذى فارقه شبابه وأعلمته الأيام أن جسمه آخذ فى الانحلال والفناء ؟

ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي ، حتى توهم الشلو بين أنه غير واقع ، كقوله :

٣٠٥ - أَلَا أَصْطَبَارَ إِسْمِي أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أُلَاقِيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي

الإعراب : « ألا » حرف أصله حرفان : الهمزة التي للاستفهام ، ولا النافية للجنس ، والحرفان معا دالان على الإنكار والتوبيخ « ارعواء » اسم ألا ، مبنى على الفتح في محل نصب « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ألا « ولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « شبيبته » فاعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام « وآذنت » يجوز أن تكون هذه الواو عاطفة ، وآذنت فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى الشيبية ، والجملة لا محل لها عطف على جملة الصلة

فإن قلت : جملة الصلة مشتملة على عائد يربطها بالموصول ، وهذا العائد هو الضمير المجرور محلا بالإضافة إلى الفاعل ، والجملة المعطوفة غير مشتملة على عائد ؛ فكان حقها أن تعطف بالفاء قلت : إما أن تكتفى بأن الفاعل في الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى الاسم المضاف إلى ضمير الموصول ، وإما أن تقدّر العائد ضميرا منصوبا محذوفا - تقديره : آذنته - ويجوز أن تكون الواو حالية والجملة في محل نصب حال

« بشيب » جار ومجرور متعلق بآذن « بعده » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ؛ وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أدخل همزة الاستفهام على « لا » التي لنفي الجنس وقصد منهما التوبيخ والإنكار ، وأبقى للأعمالها الذي كانت تستحقه قبل دخول الهمزة عليها ، على نحو ما قررناه في الشاهد السابق

٣٠٥ - قال العيني : « أقول : قد قيل إن قائله هو قيس بن الملوح ، وأن روايته : \* ألا اصطبار ليلي ... \* » اه ، وقد بحث ديوان الجنون المطبوع في بولاق مصر عام ١٢٩٤ فلم أجده فيه ، ولا وجدت في شعره كلمة أو بيتا على هذه الزنة والقافية ، وهذا البيت من شواهد معنى اللبيب في حرف الهمزة وفي « ألا » ، ولم ينسبه أحد من شرح كلامه بغير ما ذكرنا اللفظ : « اصطبار » صبر ، وتسلسل « جلد » احتمال ونصير « لاقاه أمثالي » كناية عن الموت .

المعنى : ياليت شعري إذا أنا مت ونزل بي القضاء أ تجزع هذه المحبوبة أم تصبر ؟

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : هي النافية للجنس « اصطبار » اسم لا « لاسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بأم المعادلة على جملة لامع اسمها وخبرها « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون

أما إذا أقصد بالاستفهام التني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ - أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتْ يَدَ الْغَفَلَاتِ

في محل نصب عامله قوله « جلد » الماضي « ألاق » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « الذي » اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب مفعول لألاق « لاقاه » فعل ماض ، والهاء مفعول « أمثالي » فاعل ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث وقع فيه الاستفهام عن النفي ، فان معنى الكلام : أينتنى صبرها أم يكون لها صبر ، وكل حرف من الحرفين - وهما الهمزة ، ولا النافية - باق على معناه الذي ثبت له قبل اتصال أحدهما بالآخر ، بخلافهما في البيتين السابقين ؛ فان لهما بعد الاتصال معنى لم يكن لأحدهما منفردا ، كما تبين لك مما سبق

وقد أنكر أبو علي الشاويين الأندلسي محيي « ألا » للاستفهام عن النفي ، بمعنى بقاء كل حرف من الحرفين دالا على معناه ، من غير أن يكون لهما باجتماعهما معنى آخر ، كما أرشدناك إليه ، قال ابن هشام : « وهو ( يريد دلالة ألا على الاستفهام عن النفي ) قليل ، حتى توهم الشاويين أنه غير واقع » اه ، وقال الرضي : « قال الأندلسي - يعني به الشاويين - لا أعرف أحدا يقول إن همزة الاستفهام تلحق أداة النفي ؛ فتكون الألف مجرد الاستفهام ، بل لابد أن تكون إما للانكار ، أو للتوبيخ ، أو للنهي ، أو للعرض » اه

وهذا البيت ردّ عليه ، ووجه الردّ منه ما ذكره الدماميني بقوله : « الهمزة فيه مجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب ، يعني : أينتنى صبرها عند موتى أم تتجدد ، فأمر فيه متصلة ، والمعنى أي الأمرين كائن : الجزع أم الجلد ؟ ويحتمل أن تكون أم منقطعة بأن يكون استفهام أولا عن الجزع - وهو عدم الصبر - ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد ، وهوالثبات » اه ، وقال الشمني : « وجه الردّ أن الهمزة فيه للاستفهام ، سواء أكانت أم فيه منقطعة ؛ بأن يكون استفهام عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد ، أم متصلة ؛ بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الأمرين » اه ، وسندهما جميعا الرجوع إلى المعنى المراد بالبيت ، وهو ما صدرنا به القول ، فافهمه والله سبحانه المسئول أن يرشدك

٣٠٦ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب في « ألا » ولم ينسبه أحد من شراحه إلى قائله

اللفظ : « ولي » أدبر ، ومضى « ويرأب » يصلح ويشعب « أثأت » أفسدت ، وتقول : رأب فلان الصدع ورأب الإناء ؛ إذا أصلح فسادها ، وتقول : رأب الثأى - بفتح الثاء والهمزة جميعا - وهو في معنى أصلح الفاسد ، قال الشاعر :

يَرَأْبُ الصَّدْعَ وَالنَّأْيَ بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ  
(يغير - بفتح ياء المضارعة - أي : يغير ) وقال الفرزدق :

وَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ يَتَّقِي الْعِدَا وَرَأْبُ النَّأْيِ وَالْجَانِبِ الْمَتَخَوِّفِ

الإعراب : « ألا » هي كلمة واحدة أصلها كلمتان : الهمزة التي للاستفهام ، ولا التي لنفي الجنس ، ومعنى الحرفين بعد التركيب التمني «عمر» اسم ألا ، مبني على الفتح في محل نصب «ولي» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله ، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» مبتدأ مؤخر ، وضمير العمر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر ، وستعرف في هذا خلافا «فيرأب» الفاء فاء السببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المستتر بعد فاء السببية ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول ليرأب «أثأت» فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «يد» فاعل «العفلات» مجرور بالإضافة إلى يد ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بيرأب محذوف ، والتقدير : ما أثأتها

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ولي مستطاع رجوعه » حيث أعمل « ألا » التي للتمنى عمل « لا » التي لنفي الجنس ، ولم يبال بهذه الهمزة الداخلة عليها ؛ فبنى الاسم معها على الفتح ، كما يبينه مع « لا » التي لم تتقدمها الهمزة ، وكذلك لم يبال بأن معنى « ألا » - وهو التمني في هذا البيت - مغاير لمعنى « لا » وهو النفي

فإن قلت : فما الدليل على أن « ألا » في هذا البيت دالة على التمني ؟

قلت : أقوى ما يدل على أنها للتمنى نصب المضارع بعد الفاء في جوابها ، وذلك قوله «فيرأب» واعلم أن العلماء قد اختلفت كلماتهم في « ألا » التي للتمنى ، ونحن نذكر لك مع الإيجاز أشهر أقوالهم ؛ فنقول :

ذهب سيبويه إلى أنها تخالف « لا » التي لنفي الجنس من ثلاثة أوجه (الأول) أنه لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت (الثاني) أنه لا يجوز ذكر خبرها ولا تقديره ، من قبل أنها أشبهت «أتمنى» فإذا قلت «ألاماء» كان ذلك كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه ، كما يحسن السكوت إذا قلت «أتمنى ماء» ، وهو مؤلف من حرف واسم لا غير (الوجه الثالث) أنه لا يجوز في «ألا» مراعاة محل اسمها - وهو الرفع - فيعطف عليه أو ينعت بالرفع ، كما كان يجوز لك ذلك في « لا » كما تقدم إيضاحه ، من قبل أنها مثل « ليت » في المعنى ، وليت لا يجوز معها نعت اسمها ولا العطف عليه بالرفع

وخالف في الوجهين الثاني والثالث أبو العباس المبرّد وأبو عثمان المازني ، فذهبا إلى جواز ذكر

فعند الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها ، وبمنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتعين كون «مستطاع» خبراً أو صفة ، و «رجوعه» فاعلاً ، بل يجوز

الخبر ، وجواز اتباع اسمها بالرفع ؛ فعلى مذهبهما يجوز لك أن تعرب «مستطاع» خبر «ألا» أوفعتا لعمر باعتبار محله ، و «رجوعه» نائب فاعل لمستطاع الذى هو اسم مفعول ، ويجوز لك أن تجعل قوله «مستطاع» خبراً مقدماً ، و «رجوعه» مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع خبر «ألا» أو في محل رفع أيضاً نعت لعمر باعتبار محله ، فهذه أربعة أوجه في إعراب هذه الكلمة تجوز عندهما واستدل لهما بالبيت من أجلها ؛ ولا تجوز عنده

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٩) : «واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التنى عملت فيما بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، ويسقط النون والتنوين في التنى كما سقط في الخبر ، فمن ذلك : الأعلام لى ، والألماء بارداً ، ومن قال لألماء بارد - بحذف التنوين من الصفة والوصف جميعاً - قال : الألماء بارد ، ومن ذلك : ألا أبالي ، وألا غلامى لك - تثنية غلام - وتقول : ألا غلامين وجاريتين لك ، كما تقول : لاغلامين وجاريتين لك ، وتقول : ألماء ولبنا ، كما قلت : لاغلام وجارية لك ، تجربها مجرى لا ناصبة في جميع ما ذكرت لك » انتهى كلامه بحروفه

وقال أبو سعيد السيرافي : «مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على «لا» إذا كانت استفهاماً جاز فيما بعد لا من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التنى فمذهب وجوب النصب ، ومذهب المازني أن الحروف الدواخل على لا لا تغير حكم اللفظ فيما بعد لا ، والجملة يراد بها التنى ، كما يراد بجملة الاستفهام التقرير » اهـ

وقال ابن هشام في المغنى : «الثالث - من معانى ألا - التنى ، كقوله :

\* ألا عمرولى ... البيت \* ولهذا نصب يرأب ؛ لأنه جواب تمنى مقرون بالفاء ... ولكن تختص التنى بالبيت بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً ؛ وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت ، أما الأول فلائها بمعنى آتمنى ، وآتمنى لا خبر له ، وأما الآخران فلائها بمنزلة ليت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله «مستطاع رجوعه» في البيت مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون «مستطاع» خبراً أوفعتا على المحل ، و «رجوعه» مرفوع به عليهما ؛ لما بينا » اهـ

ومثل هذا البيت قول التمنية :

أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمْرِ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

كون «مُسْتَطَاعٌ» خبراً مقدماً ، و «رُجُوعُهُ» مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

﴿ تنبيه ﴾ تأتي «أَلَا» لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَأَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ» «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» ؛ وَلِلْعَرَضِ وَالتَّخْضِيزِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» «أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ» وقوله :

٣٠٧- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ

٣٠٧- هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٩) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه ، وقد نسبوه قوم منهم البغدادى إلى عمرو بن قعاس - بكسر القاف بعدها عين مهملة ، ويقال : ابن قعاس - بزيادة نون بينهما - ويقال : إن البيت من كلمة أولها :

أَلَا يَا بَيْتُ ، بِالْعِلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، ونسبوه لعمرو بن قعاس المذكور ، وبعد بيت الشاهد قوله :

تُرْجَّلُ لِمَتِي وَتَقُمُّ لِمَتِي وَأَعْطِيهَا الْإِتَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

اللفظة : «أَلَا يا بيت - إلخ» ليس قوله «بالعلياء» صفة لبيت ، بل هو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإلا لنصب المنادي ؛ لأنه يكون شبيهاً بالمضاف لانصالة بشىء يتم به معناه ، والمعنى : يا بيت ، لى بالعلياء بيت ، ولكنى أوترك عليه لمحتى فى أهلك ، قاله الأعمى «محصلة» بكسر الصاد . قال الجوهري وابن فارس : «هى المرأة التى تحصل تراب المعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن» اه ، وقال الأزهرى : «هذا البيت لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ؛ فصاده مفتوحة» اه ، وقال الأعمى : «طلبها للبيت إما للتحصيل أو الفاحشة» اه «ترجل» الترجيل : التسريح وإصلاح الشعر «لمتى» اللمة - بكسر اللام - الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن «تقم» تقول : قم البيت يقمه - من باب قتل - إذا كنسه ، والقمامة : الكناسة وزناومعنى «الإتاوة» بكسر الهمزة - قال فى المصباح : «أتوته أتوه إتاوة : رشوته» اه ، وفى هذا البيت مع بيت الشاهد عيب من عيوب القافية ويسمى الردف ، وستعرف فيه عيباً آخر الإعراب : «أَلَا» حرف دال على التخضيض ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «رجلاً» مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : ألا تروننى رجلاً ، وستعرف وجوهاً أخرى فى الإعراب عند بيان الشاهد «جزاه» فعل ماض ، والهاء مفعول أول «الله» فاعل «خيراً» مفعول ثان

لجزي « يدل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الرجل ، والجملة في محل نصب صفة لرجل « على محصلة » جار ومجرور متعلق ببذل « تببت » فعل مضارع تام ، والفاعل ضمير مستتر فيه عائد إلى المحصلة ، والجملة في محل جر صفة لمحصلة ، ومن العلماء من زعم أن « تببت » فعل مضارع ناقص ، اسمه ضمير مستتر ، وخبره في البيت الذي بعده ، وهو جملة « ترجل لمتى » فيكون في البيت - على هذا - عيب التضمنين ، وهو توقف البيت على شيء في ما بعده

الشاهر فيه : قوله « الأرجلا » ؛ ونريد أن نبين لك الروايات في هذه الكلمة وتخريج العلماء لكل رواية ، ثم ندلك على ما جاء الشارح بالبيت من أجله ، فنقول :  
اعلم أنه قد روى قوله « الأرجلا » بالرفع ، وبالجر ، وبالنصب :

أما الرفع فرواية الجوهرى ، وتخريجها عنده على أن « رجل » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ألا يدل رجل - إلخ ، وذلك مبنى على أن أدوات العرض والتحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا ، ومن العلماء من أجاز على الرفع أن يكون « رجل » مبتدأ ، وجملة « يدل » خبره ، وإنما ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لتخصه بالاستفهام والنفي ؛ فإنك قد علمت أن أصل « ألا » مركب من حرفين : همزة الاستفهام ، ولا النافية

وأما رواية الجر فلها تخريجان أيضا ( الأول ) أن يكون جرّ « رجل » بتقدير « من » الاستغراقية ، والأصل : ألا من رجل ، وفيه حذف الجار وإبقاء عمله ، وهو ضعيف ( الثانى ) أنه على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ألا دلالة رجل ، حذف المضاف - وهو دلالة - وأبقى المضاف إليه - وهو رجل - ولم يغير إعرابه ، ولك في إعراب المضاف المحذوف أن تجرى عليه جميع الوجوه التي تجرى على « رجل » ؛ وهذا الوجه أضعف من سابقه ؛ لأنّ عمل المضاف الجر في المضاف إليه فرع عن حرف الجر ، وإذا كان حذف الأصل مع بقاء عمله ضعيفا فإن حذف الفرع وبقاء عمله أحرى أن يكون في غاية الضعف

وأما رواية النصب فقد خرجها العلماء على عدّة تخريجات :

( الأول ) قول الخليل رحمه الله إن « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، وإن « رجلا » منصوب بفعل محذوف ، وهذا هو الذى أعربنا البيت عليه ، وهو الذى استشهد الشارح به من أجله ، وفي هذا يقول سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٩ ) : « وسألت الخليل عن قوله \* ألا رجلا ... البيت \* فزعم أنه ليس على التثنية ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا تروننى رجلا جزاء الله خيرا » اه ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه نصب رجل وتثنيته ؛ لأنه حملة على إضمار فعل ، وألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا تروننى رجلا » اه ، ومن الناس من وافق الخليل في هذا المذهب ولكنه خالفه في تقديره العامل ؛ فزعم أن تقديره : ألا أجدر رجلا ،

وليست الأولى مركبة على الأظهر، وفي الأخيرتين خلاف، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب.

(وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابٍ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازا عند الحجازيين، ولزوما عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة، نحو «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ» «قَالُوا لَا ضَيْرَ»؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره، قال حاتم:

٣٠٨ — وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ

ومنه من جعل التقدير: ألا هات رجلا، أو نحو ذلك، والخطب في ذلك سهل التخريج الثاني: ذهب جماعة إلى أن «ألا» حرف دالّ على التنبيه؛ و«رجلا» مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: ألا جزى الله رجلا جزاءه الله خيرا، فهو من باب الاشتغال، وهذا الوجه أقل من جهة المعنى مما ذهب إليه الخليل رحمه الله، فإن الشاعر لم يرد أن ينشئ الدعاء لرجل، وإنما أراد أن يطلبه ويبدله الناس عليه

التخريج الثالث: تخرج يونس شيخ سيبويه رحمه الله، وهو أن «ألا» حرف دالّ على التمني، و«رجلا» اسم، ويجرى فيه ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق، وكان من حقه أن يبينه على الفتح، ولكنه نونه للضرورة كما سبق ذكر مثله قريبا وفي ذلك يقول سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا، وزعم أن قوله:

\* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ \*

على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذهب» اهـ

وقال الأعمى: «ويونس يرى أنه منصوب بالتمنى، ونون ضرورة» اهـ وقال ابن هشام في معنى الليب: «ومن معاني ألا العرض والتحضيض، ومعناها طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، وتختص ألا هذه بالفعلية، ومنه عند الخليل \* ألا رجلا... البيت \* والتقدير عنده: ألا تروني رجلا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلا جزاء خيرا، وألا على هذا للتنبيه، وقال يونس: ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين» اهـ

٣٠٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه الذين نسبوا أبياته إلى قائلها، وقال الأعمى: «إنه لرجل من النبئت بن قاصد» اهـ، وهذا الذي ذكره الأعمى هو



... ..

الصواب فى نسبة هذا البيت ، ومنه تعلم أن الشارح رحمه الله قد أخطأ فى نسبته إلى حاتم الطائى ، وعذره فى ذلك أمران : الأول : أن جماعة ممن تقدموه نسبوه هذه النسبة ، ومنهم جار الله الزخشرى فى الفصل ، وزاد على ذلك أنه قال « ترك طائفته » ومعنى هذا أن فى البيت ذكر خبر لا ، وذكره - كما قال الشارح - لغة بنى تميم والطائيين ، وحاتم طائى ، كما هو معلوم ، الثانى : أن هذا البيت يذكر فى أخبار حاتم الطائى مع قطعه التى هو منها لقصة ذكرها جامع ديوانه وأخباره (ص ١٥ طبع لندن ١٨٧٢) فاعل أول من نسبته إلى حاتم رآه فى ديوانه فتعجل نسبته إليه من غير أن يرى ما قبله حتى يتيقن بصحة النسبة ، ومثل خطأ الشارح أن الجرمى نسبته لأبى ذؤيب الهذلى ، ولعله لأن أبى ذؤيب قصيدة على هذه الزنة وهذا الروى وكان حاتم الطائى والنابعة الديباني ورجل من النبى قد جاءوا ماوية بنت عفزر خاطبين ، فقالت لهم : انقلبوا إلى رحالكم ، وليقل كل واحد منكم شعرا يذكر فيه فعالة ومنصبه ، فأبى أن تزوج أكرمكم وأشعركم ، فى ذلك يقول النبى :

هَلَا سَأَلَتِ النَّبِيتَيْنِ مَا حَسَبِي      عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ ؟  
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً      فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ  
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا      وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحُ

ومن هنا تعلم أن النحويين - وفى مقدمتهم سيبويه - قد ركبوا صدر بيت على عجز آخر  
اللفظة : « هلا سألت النبيتين » يروى فى مكان هذه الجملة « هلا سألت هداك الله - إلخ »  
والنبيتيون : جمع نبى ، وهو المنسوب إلى نبى ، وهو عمرو بن مالك - وفى كلام الأعمى : ابن قاصد -  
ابن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر ، وفى القاموس : « النبى : أبو حى من اليمن اسمه  
عمرو بن مالك » اه ، وساق شارحه بقية نسبه كما قدمناه « جازرهم » الجازر : الذى ينحر الإبل  
« حرفا » بفتح الحاء وسكون الراء - الناقة الصلبة الضامرة ، شبهوها بحرف الجبل ، وكان الأصمى  
يقول : الحرف : الناقة المهزولة ، وقيل : الحرف : الناقة المسنة « مصرمة » بضم الميم وفتح الصاد  
المهملة وتشديد الراء مفتوحة - هى الناقة التى قطع طبيهاها لينجس اللبن ، ليكون ذلك أقوى لها ؛  
والطبيان : بضم الطاء المهملة وسكون الباء ، وهو مثنى طبي ، والطبي للناقة بمنزلة الثدى للمرأة ،  
وفيه ورد المثل : جَاوَزَ الْحِزَامُ الطُّبِّيَّ ، ويروى فى مكانه « مضمرة » بضم الميم وفتح الضاد  
المعجمة بعدها ميم مشددة مفتوحة - أى : مهزولة « الأصلاء » جمع صلا - بفتح الصاد واللام  
مقصورا - وهو وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذى أربع ، وقيل : هو ما انحدر من الوركين ،  
وقيل : هى الفرجة بين الجاعرة والذنب ، وقيل : هو ما عن يمين الذنب وشماله ، ويجمع على صلوات

أيضا « تمليح » أى : شئ شبيه بالملح فى بياضه ، وهو الشحم ، ويقال : أول ما يبدو السمن فى اللسان والكرش ، وآخر ما يبقى فى السلاخ والعين ، وروى « فى العين منها وفى الأصلاء » يريد أنه بقى لها شئ من السمن بعد ما هزلت « اللقاح » بكسر اللام - جمع لقوح - بفتحها - وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار - بكسر الصاد المهملة - قال صاحب الصحاح : « وصررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشد فوق الخلف لثلا يرضعها ولدها » اه ، وإلقاء الصرار : طرحه ؛ لأنه لا حاجة إليه لعدم وجود اللبن « الولدان » جمع وليد ، وهو الصبي والعبد « مصبوح » اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح - بفتح الصاد - وهو شراب الغداة ، وضده الغبوق

المعنى : يصف نفسه بالكرم ، وأنه يجود فى وقت المجاعة والجذب ، وحين يكون الناس جدد ضنينين وفى غاية البخل ، وكفى عن القحط بورود الشتاء ، وبأن جازرهم يرد عليهم من المرعى نوقا عجافا هزيلة لم يبق بها إلا أثر السمن ، وبأن اللبن تمتنع عندهم فلا يسقاه صبي فضلا عن غيره

الإعراب : « رد » فعل ماض « جازرهم » فاعل ، والضمير مضاف إليه « حرفا » مفعول « مصرمة » نعت « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « كريم » اسم لا « من الولدان » جار ومجرور قال العيني : إنه متعلق بمصبوح الآتى ، ولم يجعله متعلقا بمحذوف صفة لكريم ؛ لأنه كان يجب أن ينتصب كريم بالفتحة مع التنوين ؛ إذ يكون حينئذ مشبها بالمضاف « مصبوح » خبر لا

الشاهد فيه : قوله « لا كريم ... مصبوح » حيث ذكر خبر « لا » - وهو قوله « مصبوح » - لكونه لا يعلم إذا حذف ؛ إذ لا دليل يدل عليه ، ولو حذفه - حينئذ - لفهم أن المراد : لا كريم من الولدان موجود ، ولا شك أن هذا غير المراد ، هذا بيان كلام الشارح

وجواز ذكر الخبر حينئذ ، وتخريج هذا البيت عليه ؛ هو الوجه الذى جزم به سيبويه ، واختاره الجرمى

وقد أجاز الأعلام والفارسي وتبعهما الزمخشري أن يكون قوله « مصبوح » نعتا لاسم « لا » باعتبار محله الذى هو الرفع ، ويكون خبر « لا » محذوفا

قال الأعلام : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر لا ؛ لأنها وما عملت فيه فى موضع اسم مبتدأ ؛ ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، وتنبه » اه

وقال الزمخشري : « وقول حاتم :

\* وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ \*

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر؛ من ذلك قولهم : لَا عَلَيَّكَ ، يريدون : لا بأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خبرٍ ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تُوْقِدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زيدٌ لَا خَائِفًا وَلَا أَسِفًا ؛ وأما قوله :

٣٠٩ — وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

يحمل أمرين (أحدهما) أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية (والثاني) أن لا يجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اهـ

وبيان الوجه الأول كما قدمنا أنك علمت أن الحجازيين هم الذين يجوز عندهم ذكر خبر لا ، كما يجوز حذفه ، أما بنو تميم - وطيء معهم - فهم لا يجيزون ذكره ، فلو ذهبت إلى أن « مصبوح » خبرا لكنت قد حملت كلام الشاعر على لغة غير لغته ، وقد علمت أن نسبة البيت إلى حاتم الطائي خطأ ٣٠٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨) ، وقد نسبته شراحه لرجل من بني سلول ، ونسبه بعض شراح المفصل للضحاك بن هنام ، وقد ذكر صاحب زهر الآداب هذا البيت منسوبا للضحاك بن هنام — بفتح الهاء والنون مشددة — الرقاشي ، وذكر بعده بيتين آخرين ، وهما :

وَأَنْتَ - عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ - ابْنُ حُرَّةٍ أَيْ لِمَا يَرْضَى بِهِ الْخَصْمُ مَانِعٌ  
وَفِيكَ خِصَالٌ صَالِحَاتٌ يَشِينُهَا لَدَيْكَ جَفَاءً عَنْدَهُ الْوُدُّ ضَائِعٌ

وهذه الأبيات يقولها الضحاك في حزين - بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة - ابن المنذر الرقاشي ، أحد سادات ربيعة ، وكان صاحب راية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يوم صفين وولاه بعدها إصطخر ، وكان بخيلا ، وفيه يقول زياد الأعجم :

يَسُدُّ حُضِينَ بِأَبِهِ خَشْيَةَ الْقَرَى بِإِصْطَخَرَ ، وَالشَّاةُ السَّمِينُ بِدِرْهِمٍ

اللفظ : « وَأَنْتَ أَمْرُؤٌ مَنَا - إلخ » معناه أنك منا في النسب إلا أن نفعلك لغيرنا ، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا ، وموتك يفجعنا لأنك أحدنا « وَأَنْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ - إلخ » معناه أنك مع ما يقع منك من سوء المعاملة ابن حُرَّةٍ أَيْ ذَوْحِيَّةٍ مَانِعٌ لِمَا يَرْضَى بِهِ الْخَصْمُ

الإعراب : « أَنْتَ » ضمير منفصل مبتدأ « أَمْرُؤٌ » خبره « مَنَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرؤ « خُلِقْتَ » فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل « لِغَيْرِنَا » جار ومجرور متعلق بخلق ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع صفة ثانية لامرؤ « حَيَاتُكَ » مبتدأ

وقوله :

٣١٠ - بَكَتْ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « نفع » جعله البغدادى مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير لانفع فيها ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه تكلف هذا لئلا يلزم الإخبار بالمصدر ، وعندى أنه لا داعي لهذا التكلف ، و « نفع » خبر المبتدأ ، وكثيرا ما يخبر بالمصدر : إما لقصد المبالغة ، أو للتأويل بالمشتق ، أو على تقدير مضاف ، وهذا هو الذى عليه استشهاد الشارح بالبيت كغيره من النحاة « وموتك » الواو عاطفة ، موت : مبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فاجع » خبر المبتدأ

الشاهر فيه : قوله « حياتك لانفع » حيث دخلت « لا » على خبر المبتدأ ولم تتكرر ، وكان الواجب أن يقول : حياتك لانفع ولاضرر ، أو نحو ذلك

قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٨ ) : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لافارس ، حتى تقول : لافارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لافارسا ، لا يحسن حتى تقول : لافارسا ولا شجاعا ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أولم تجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أافارس زيد أم شجاع . وقد يجوز - على ضعفه - في الشعر ، قال رجل من بني ساول : \* وأنت امرؤ منا \* فكذلك هذه الصفات ، وما جعلته خبرا للاسماء ، نحو زيد لافارس ولاشجاع » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير ... وسوغ الأفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى ؛ لأنه إذا قال : وموتك فاجع ، دل على أن حياته لا تضر ، فكأنه قال : حياتك لانفع ولاضرر » اهـ

وقال جارا لله الزمخشري في الفصل ( ج ١ ص ٢٣٦ ) : « قوله \* وأنت امرؤ منا ... البيت \* وقوله \* بكت جزعا ... البيت الآتى \* ضعيف لا يجيء إلا في الشعر ؛ وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال : لارجل في الدار ، ولازيد عندنا » اهـ

٣١٠ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٥ ) ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه ، وقال البغدادى ( ج ٢ ص ٨٩ ) : « وهو من أبيات سيبويه الحسين التي لا يعرف قائلها » اهـ اللفظ : « بكت جزعا » روى في مكانه « قضت وطرا » والوتر - بفتح الواو والطاء جميعا الحاجة والمأرب ؛ قال الراغب : « الوتر : النهمة والحاجة ، قال الله تعالى : ( فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا ) » اهـ « واسترجعت » فسر العلماء الاسترجاع هنا بتفسيرين ( الأول ) أنه من الاسترجاع عند المصيبة ، وهو قول المصاب : ( إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ) ( الثاني ) أنه بمعنى طلب الرجوع من الرحيل لكرهه فراق الأحبة ، وعلى الأول تكون صيغة « استفعل » لاختصار حكاية المركب ،

وعلى الثانى هى للدلالة على الطلب (انظر كتابنا دروس التصريف: القسم الأول ص ٧٤ و ٨٥) « آذنت » أعلمت ، وأشعرت « ركائبها » جمع ركوبة ، وهى الراحلة التى تركب المعنى : قال الأعلام : « وصف أنها فارقت فبكت واسترجعت لفراقه » اهـ والبيت ظاهره خبر ومعناه تحسر وتأسف

الاعراب : « بكت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه « جزعا » يجوز أن يكون مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع الحدث ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير اسم الفاعل : أى بكت جازعة « واسترجعت » الواو عاطفة ، استرجع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ثم » حرف عطف « آذنت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل « ركائبها » فاعل ، والضمير مضاف إليه « أن » ذهب بعض العلماء إلى أنها تفسيرية ؛ لكونها مسبوقه بما يدل على معنى القول دون حروفه ، وهو آذن ، وذهب آخرون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لا » نافية مهيمنة « إلينا » جار ومجرور جعله كثير من العلماء متعلقا برجوع ، وعليه يكون « رجوعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : لارجوعها إلينا موجود أو نحوه ، وظاهر عبارة الشارح أنه أراد أن الجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر مقدم ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر ، وستعرف وجوها أخرى الشاهد فيه : قوله « لا إلينا رجوعها » حيث دخلت « لا » النافية على الخبر - وهو قوله « إلينا » - ولم تتكرر ، وعدم تكرارها شاذ ، كما بينا فى شرح الشاهد السابق ومن ذهب إلى أن قوله « إلينا » ظرف لغو متعلق بقوله « رجوعها » فالشاهد عنده أن « لا » قد فصل بينها وبين المبتدأ ، ولم تتكرر

ومنها من يستشهد به على أن « لا » قد دخلت على المعرفة مع الفصل ولم تتكرر قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٥ ) : « وقد يجوز فى الشعر رفع المعرفة ولا تنفى لا ؛ قال الشاعر \* بكت جزعا ... البيت \* » اهـ وقال الأعلام : « الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة ، وإنما يبتدأ بعدها المعارف مكررة ، كقولهم : لا زيد فى الدار ولا عمرو . ووجه جوازه تشبيهه لا بليس ضرورة فى أفراد الاسم بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فكانه قال : ليس إلينا رجوعها » اهـ وقال أبو على الفارسي : « وأما قول الشاعر \* بكت جزعا واسترجعت ... البيت \* » فرفع « رجوعها » بالابتداء وأضمر الخبر ، كأنه قال : موجود ، أو واقع ، وجعل إلينا تبينا ، مثل قوله تعالى : ( إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ) اهـ

وزعم بعض العلماء أن « لا » ههنا ليست هى النافية المختصة بالاسم ، وإنما هى التى تدخل على الفعل المضارع ، وعنده أن « رجوعها » فاعل بفعل محذوف ، تقديره : أن لا يقع رجوعها إلينا

وقوله :

٣١١ - قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

٣١١ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به من قبل الشارح جماعة منهم ابن مالك في شرح الكافية

اللفظة : « قهرت » القهر : الغلبة والتذليل معا ، ويستعمل في كل واحد منهما ، قال الله تعالى : ( وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ... وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ... فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ... فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ) « بعصبة » العصبة - بضم العين وسكون الصاد - الجماعة المتعصبة المتعاضدة ، قال الله تعالى : ( لَتَنْوِيَنَّ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ... وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ) « الخدائع » جمع خديعة ، وهى الاسم من قولهم : خدع فلان صاحبه يخدعه خدعا - مثل سحره يسحره سحرا - وربما قيل : خدعا - بفتح الخاء - وقيل : الخدع والخديعة - بفتح خائهما - مصدران ، والخدع ، والخداع - بكسر خائهما - اسمان ، والخداع : إظهار خلاف ما تخفيه ، وقال الراغب : « الخداع : إنزال الغير عما هو بصدده بأمر يبيده على خلاف ما يخفيه » اهـ « المكر » هو صرف الغير عما يقصده بحيلة ، وذلك ضربان : مكر محمود ، وهو أن يتحرى بذلك فعل جميل ، قال تعالى : ( وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ) ومذموم ، وهو أن يتحرى به فعل قبيح ، قال عز شأنه : ( وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ... وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ )

الإعراب : « قهرت » فعل وفاعل « العدا » مفعول به « لا » نافية « مستعينا » حال من الفاعل « بعصبة » جار ومجرور متعلق بمستعين « ولكن » حرف استدراك « بأنواع » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف يدل عليه السابق ، أى : ولكن قهرتهم بأنواع « الخدائع » مجرور بالإضافة إلى أنواع « والمكر » معطوف على الخدائع

الشاهد فيه : قوله « لامستعينا » حيث أدخل « لا » النافية على الحال ، ولم يكررها ، وذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر

قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : « ومثال لزوم التكرار لكون المتصل بلا خبرا أو نعنا أوحالا : ( لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ) وقيدت لزوم التكرار بالسعة تنبيها على تركه فى الضرورة ، كقول الشاعر :

\* وأنت امرؤ منا ... \* وقول الآخر : \* بكت جزعا ... \* وكقول الآخر :

\* قهرت العدا ... \* اهـ

## ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين ، وهى على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( انْصَبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِيْ اُبْتِدَاءً ) يعنى المبتدأ والخبر ( اُعْنِي ) بفعل القلب ( رَأَى ) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

٣١٢ - هذا البيت لحداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن ، من قصيدة مطلعها :

فَإِنَّ الْمَرْءَ لَمْ يَخْلُقْ سِلَاحًا وَلَا حَجَرًا وَلَمْ يَخْلُقْ حَدِيدًا  
وَلَكِنْ عَاشًا مَا عَاشَ حَتَّى إِذَا مَا كَايَدَ الْأَيَّامَ كَيْدًا  
رَأَيْتُ اللَّهَ ... .. البيت ، وبعده :  
تَقْوُهُ أَشْيَاءُ الْفَتَيَانِ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

اللفظة : « سلاما » بكسر السين - الحجارة الصلبة ، قال ذو الرمة :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَمَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

واحدتها سلمة - بفتح السين وكسر اللام - ( وانظر شرح الشاهد ٩٨ ) « إذا ما كايده الأيام » من المسكيدة ، والمراد بها الكيد ، ويروى « إذا ما كاده الأيام » ولم يؤث الفعل لأحد ثلاثة أوجه : أولها : أن الفاعل مؤنث مجازى وهو اسم ظاهر ، وثانيها : أنه فصل بين الفعل وبينه بالمفعول ، وثالثها : أن الفاعل جمع تكسير ؛ وقوله « رأيت » معناه علمت ، ويروى « وجدت » وهو بمعناه « محاولة » المحاولة فى الأصل : طلب الشيء بحيلة ، وذلك المعنى فى حق الله تعالى ممتنع ، فالمراد هنا بالمحاولة القوّة « وأكثرتهم جنودا » لفق الشارح هذه الجملة من روايتين مختلفتين : وذلك أن أبا حاتم روى « وأكثرتهم جنودا » بضمير الواحد الغائب ، وروى أبو زيد « وأكثرتهم عديدا » وقوله « تقوه » قال العيني : « هو من القاهة بالقاف ، وهى الطاعة » اه ، وهو خطأ شنيع من وجوه ( الأول ) أن الذى بمعنى الطاعة هو القاه والأقاه لا القاهة ( الثانى ) أنه لاثلاثى لهذه الكلمة ، وإنما فعلها « أقاه » بالهمزة ، و « أيقه » مقلوبا ( الثالث ) أنه لو فرض له

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا »  
أى : يظنونونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رثته ؛ تعدت إلى  
واحد ، وأما الحلمية فستأتى ، و( خال ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣ - إِخَالِكُ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوً يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

فعل ثلاثى لكان « قاه يقيه » كباع يبيع ، أو « قاه يقوه » كقال يقول ، فيكون الأمر منه « قيهوه »  
كما تقول « يبعوه » أو « قوهوه » كما تقول « قوله » وأين هذا مما معنا ، وهو عندنا من التقوى  
وأصله « اتقوه » خفف بحذف الفاء - وهى التاء الأولى المبدلة من الواو - ثم استغنى عن همزة  
الوصل فصار « تقوه » أو أصله من تقى يتقى - بوزن سرى يسرى - فأصل الأمر منه اتق -  
بهمزة وصل مكسورة فناء ساكنة - خففه بتحريك التاء واستغنى عن همزة الوصل ، ومثله قول  
عبد الله بن همام السلولي :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِيَنَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

والدليل على أنهم يفتحون الفاء الساكنة من هذا الفعل فتحهم إياها في المضارع في نحو قول خفاف  
ابن ندبة ، وأنشد عيسى بن عمر كما تسمع :

جَلَاهَا الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَّقِي بَاطِرٍ

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول  
« أ كبر » مفعول ثان « كل » مضاف إليه « شئ » مجرور بالإضافة إلى كل « محاولة » تمييز  
« وأكثره » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على أ كبر ، والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز  
الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أ كبر » حيث أعمل « رأى » في مفعولين ؛ أولهما : لفظ  
الجلالة ؛ وثانيهما : لفظ « أ كبر » ، وذلك لأنها من الرؤية القلبية التى معناها العلم ، ولو كانت من  
رؤية البصر لتعدت إلى مفعول واحد

٣١٣ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل بعينه

اللفظ : « إخال » بكسر الهمزة التى للمضارعة كما هو المشهور فى هذا الفعل وحده ، وبنو أسد  
تفتح الهمزة على القياس - مضارع خال يخال خيلا - بفتح فسكون - وخيلة - بفتح أو بكسر  
فسكون - وخالا ، ومخالا ، وخيلة - بفتح الميم وكسر الحاء - وخيلانا - بفتحات - وخيولة ،  
ومعناه الظن ، وفى أمثالهم « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » وربما جاء « خال » بمعنى علم ، ومن ذلك الشاهد  
الآتى ، وقول ابن أحرر :

وَلَرُبَّ مِثْلِكَ قَدْ رَشَدْتُ بِغِيٍّ وَإِخَالُ صَاحِبِ غَيْهِ لَمْ يَرْشُدْ



وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ - دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهِنَّ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمَ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

« تغضض الطرف » أراد إن لم تتم فإني أظنك عاشقا ؛ لأن صاحب الهوى لا ينام « يسومك » يكلفك ، ويجشمك « الوجد » شدة العشق

الإعراب : « إخالك » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف مفعول أول « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تغضض » فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « الطرف » مفعوله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ذا » مفعول ثان لإخال « هوى » مضاف إليه « يسومك » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعول أول « ما » اسم موصول : مفعول ثان ليسوم « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه ، والجملة لاجل لها صلة الموصول ، وجملة « يسوم » مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » بيان لما الموصولة

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث أعمل « إخال » في مفعولين : ( أولهما ) الكاف التي هي ضمير المخاطب ( وثانيهما ) قوله « ذا هوى » ؛ وذلك لكونه بمعنى ظن ومثله ما أنشده الجوهري عن الأحمر ولم يعزه :

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ

ويقال : إن « خال » في هذا البيت بمعنى علم ؛ قيل : مفعولا « خلت » هما ياء المتكلم وقوله « ضمنا » ، وقيل : هما ياء المتكلم وجملة « أشكو » وخبر « زال » هو ما لا تجعله المفعول الثاني من قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » ، وقيل : خال معلقة أو ملغاة ، و « ما » مقدمة من تأخير ، والأصل خلتني مازلت

٣١٤ - هذا البيت للنمر بن توبالعكلى ، وهو من شعراء أواخر الجاهلية ، وأدرك الإسلام

وأسلم ، من قصيدة أولها :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسَلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذْبُلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي ، وَرَأَيْتُ دَعَانِي الْغَوَانِي

... .. البيت ، وبعده :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تَلَا فُونَهُ حَتَّى يَثُوبَ الْمُنْجَلُ

فَيُضْحِي قَرِيبًا غَيْرَ ذَاهِبِ غُرْبَةٍ وَأُرْسِلُ أَيْمَانِي وَلَا أَتَحَلَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع فهي لازمة ؛ و ( علمت ) بمعنى تيقنت ، كقوله :

٣١٥ — علمتُك الباذل المعروف فأنبعثت إليك في واجبات الشوق والأمل

اللفظة : « تأبد » استوحش ، وأصله بمعنى سكنته الأوباد « الأطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الديار « جرة » اسم امرأة « مأسل » بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح السين - موضع ، وفيه يقول امرؤ القيس :

كدأبك من أم الحويرث قبلها وجارها أم الرباب بمأسل

« سراء » بفتح السين والراء المهملتين - مكان « يذبل » اسم جبل « أبدالي » جمع بدل - بفتحيتين - وهو الخلف من الشيء ، يعني أن حالة له تخلف حالة « الغواني » جمع غانية ، ويروى في مكانه « العذارى » وهو جمع عذراء ، ويروى « دعاء العذارى » على أنه مصدر مضاف إلى فاعله ، ويجوز في هذا المصدر الرفع على أنه بدل من « أبدالي » في البيت الذي قبله ، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل يدل عليه قوله « أنكرت » في البيت السابق

الإعراب : « دعاني » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغواني » فاعل « عمهن » مفعول ثان ، وضمير جماعة الإناث مضاف إليه ، وتذكير الفعل مع أن فاعله مؤنث لأحد سبين ( الأول ) لأنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الأول ( والثاني ) لأن جمع التفسير يجوز معه التذكير والتأنيث كاسم الجمع ، فلا تلتفت لما قاله العيني هنا ؛ فإنه سهو « وختنتي » خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وقد اتحد في هذه الجملة الفاعل والمفعول فجاء ضمير ين لمسمى واحد ، وهو المتكلم ، وذلك مما اختص به أفعال القلوب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان لحال « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « خلتني لي اسم » حيث ورد فيه « خال » بمعنى علم ، ألا ترى أن المتكلم حين يخبر عن شيء مما يتعلق به إنما يخبر به عن علم ويقين ، لا عن ظن وتخمين ، هذا معنى كلام الشارح ؛ وقد نصب به مفعولين هما ياء المتكلم والجملة الاسمية ، وقد أنشدناك مع الشاهد السابق بيتا لابن أحرر ورد فيه « خال » بمعنى علم ، كما أنشدناك بيتا آخر رواه الجوهري وقيل فيه : إن « خال » فيه بمعنى علم ، فتذكر ذلك ولا تنسه

٣١٥ — لم أجذ من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح

الكافية ، وشواهد ابن عقيل

اللفظة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الإعطاء والجود ، وبابه نصر « المعروف » هو اسم جامع لكل ما هو من خير الدنيا والآخرة « انبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها

وقوله :

٣١٦ — عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَنَّمَا نَ غَرَّ ثَانٍ عَارِيَا

إليك ، وتقول : انبعث فلان إلى شأنه ، إذا توجه ومضى إليه « واجفات » أراد بها دواعي الشوق والأمل وأسبابها التي حملته على الانبعث إليه ابتغاء جوده ، وأصله من الوجيف ، وهو ضرب من السير ، وتقول : وجف البعير يحف وجفا - مثل وعد يعد وعدا - ووجيفا ، إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، قال تعالى : ( فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ )

الإعراب : « علمتك » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والكاف مفعول أول « البازل » مفعول ثان « المعروف » بالجر : مجرور بالإضافة إلى البازل ، وساغ أن يضاف البازل مع أن فيه « ال » لكونه اسم فاعل مع كون المضاف إليه مقترنا بها ، ويجوز نصب المعروف على أنه مفعول به « فانبعثت » الفاء عاطفة ، انبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك ، بي » جاران ومجروران يتعلقان بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف عليه الشاهد فيه : قوله « علمتك البازل المعروف » حيث استعمل فيه علم بمعنى اليقين ، ونصب به مفعولين ( أحدهما ) كاف الخطاب ( والثاني ) قوله « البازل » كما تبين من الإعراب

فإن قلت : فما الذي يرشد إلى أن علم ههنا بمعنى اليقين ؟

قلت : المقام مقام مدح واستجداء ، وهو يستدعي أن يكون المراد إنى أيقنت بأنك جواد كريم ، ولهذا أعلمت المطي وساقني النوازع إليك ، ولا يستساغ معه أن يريد أن هذا أمر يظنه ويخاله

قال ابن مالك في شرح الكافية : « إذا قصد بعلم معرفة الشيء دون تعرض لمعرفة ماهو عليه تعدي إلى مفعول واحد ، وإذا قصد به معرفة الشيء ومعرفة ماهو عليه تعدي إلى مفعولين هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كقول الشاعر : \* علمتك البازل المعروف ... البيت \* » اهـ ٣١٦ — ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « منانا » صيغة مبالغة من المن ، وهو ذكر الصنعة وتعداد النعمة ، وبابه نصر ، قال الراغب : « والمنة - بكسر الميم - النعمة الثقيلة ، ويقال ذلك على وجهين ( أحدهما ) أن يكون ذلك بالفعل ؛ فيقال : من فلان على فلان ، إذا أثقله بالنعمة ، وعلى ذلك قوله تعالى : ( لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ... كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ... وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ ... يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ... وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِفُوا ) وذلك على الحقيقة لا يكون إلا لله تعالى ( والثاني ) أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس ، إلا عند كفران النعمة ، ولقبح ذلك قيل : المنة تهدم الصنعة ، ولحسن ذكرها عند الكفران

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ :  
 عَلِمَ الرَّجُلُ ، إِذَا انْشَقَّتْ شَفَتُهُ الْعُلْيَا فَهُوَ أَعْلَمُ ؛ فَهِيَ لَازِمَةٌ ؛ وَأَمَّا الَّتِي بِمَعْنَى عَرَفَ فَسْتَأْنِي .  
 وَ( وَجَدَا ) بِمَعْنَى عِلْمٍ ، نَحْوُ « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » وَمَصْدَرُهَا الْوُجُودُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ  
 بِمَعْنَى أَصَابَ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ ، وَمَصْدَرُهَا الْوُجْدَانُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى اسْتَغْنَى أَوْ حَزَنَ  
 أَوْ حَقَّدَ فَهِيَ لَازِمَةٌ ؛ وَ( ظَنَّ ) بِمَعْنَى الرَّجْحَانُ ، كَقَوْلِهِ :

٣١٧ — ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

قِيلَ : إِذَا كَفَرْتَ النِّعْمَةَ حَسَنْتَ الْمُنَّةَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَلَّ لَا تَمْنُوا  
 عَلَى إِسْلَامِكُمْ ، بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُفْرُكُمْ لِلْإِيمَانِ ) فَالْمُنَّةُ مِنْهُمْ بِالْقَوْلِ ؛ وَمِنَّةُ اللَّهِ  
 عَلَيْهِمْ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ هِدَايَتُهُ إِيَّاهُمْ « اه » ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي فِي كَلَامِهِ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا « نَدَاكَ » جُودُكَ ،  
 وَعِطَاءُكَ « غَرْنَان » صِفَةُ مُشَبَّهَةٍ مِنَ الْغَرْتِ - بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَالرَّاءِ - وَهُوَ شِدَّةُ الْجُوعِ ، وَقِيلَ :  
 أَيْسَرُهُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْجُوعُ عَامَّةً ، وَبَابُهُ فَرْحٌ ، وَهُوَ غَرْنَانٌ ، وَغَرْتٌ - بِفَتْحِ فَكْسَرٍ - وَهِيَ  
 غُرْتِي ، وَغَرْنَانَةٌ ، وَالْجَمْعُ غَرَائِي - كَسْكَارِي - وَغَرَاتٌ - مِثْلُ سِرَاعٍ - وَفِي الْحَدِيثِ : « كُلُّ عَالِمٍ  
 غَرْنَانٌ إِلَى عِلْمِهِ » أَيْ : جَائِعٌ

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « منانا » مفعول ثان « لست » فعل  
 ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمها « يا آمل » الباء حرف جر زائد ، آمل : خبر ليس ، منصوب  
 بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفي آمل ضمير  
 مستتر هو فاعله « نذاك » مفعول لآمل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ولو » حرف شرط غير جازم  
 « ظمآن » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : لو كنت ظمآن « غرنان » خبر بعد خبر ،  
 أوصفة لظمآن « عاريا » مثله ، وجواب « لو » محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « علمتك منانا » حيث ورد فيه علم بمعنى اليقين ، وقد نصب به مفعولين  
 ( أولهما ) ضمير المخاطب ، و ( الثاني ) قوله « منانا » كما اتضح لك في الإعراب

٣١٧ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « شبت » أوقدت ، واستعرت ، وأضرمت ، والشبوب - بفتح الشين - ما توقد به  
 النار « لظى الحرب » نارها ، وأوارها « صاليا » أراد داخلا حومتها « عرّدت » بتشديد الراء -  
 فررت ، ونكلت ، وهربت ، قال في اللسان : « وعرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ،  
 والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة ، قال الشاعر يذكر هزيمة  
 أبي نعامه الحروري :

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ » وأما التي بمعنى اتهم فستأتي ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » « وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تيقنت ، وهو قليل ، كقوله :

لَمَّا اسْتَبَاحُوا عَبْدَ رَبِّ عَزَدَتْ بِأَبِي نَعَامَةً أُمُّ رَأُلٍ خَفِيقُ

وعرد الرجل تعريدا : أى فر ، وعرد - بكسر الراء - إذا هرب ، وفى قصيدة كعب :

\* ضَرَبْتُ إِذَا عَزَدَ الشُّودُ التَّنَائِيلُ \*

أى : فرّوا وأعرضوا اه

الاعراب : « ظننتك » فعل وفاعل ومفعول أول « إن » شرطية « شئت » فعل ماض يجوز أن يكون مبنيا للعلوم لازما ، فلظى الحرب فاعل ، ويجوز أن يكون مبنيا للجهول فعل الشرط والتاء للتأنيث ، و « لظى » نائب فاعل « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لاهل لها معترضة بين ظنّ ومفعولها الثانى « صاليا » مفعول ثان لظن « فعردت » فعل وفاعل « فيمن » جار ومجرور متعلق بعرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله « معردا » الآتى « معردا » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لاهل لها صلة الموصول المجرور بفي

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظنّ » بمعنى الرجحان ، ونصب بها مفعولين ( أولهما ) ضمير المخاطب ( والثانى ) قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظنّ » فى هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو فى غاية البعد

ومما استعمل فيه الظنّ بمعنى العلم قوله تعالى : ( إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ ) أى : علمت ، وقوله جلّ شأنه : ( وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ) أى : علموا - يعنى الرسل - أن قومهم قد كذّبواهم فلا يصدقونهم ، هذا تفسير عائشة رضى الله عنها . . . ومن ذلك قول دريد ابن الصمة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَى مُدْجَحٍ سَرَّاهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ

أى : استيقنوا ؛ لأنه يخوفهم ، وإنما يخوف باليقين لا بالشك ، ومن ذلك ما أشده أبو عبيدة :

ظَلَى بِهِمْ كَعْسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازَعُونَ جَوَازِرَ الْأَمْثَالِ

يريد : أن اليقين منهم كالحسبان والشك ، ومن العلماء من عكس ، فجعل الظنّ على المشهور فيه وهو الشك ، وجعل « عسى » كناية عن اليقين ، أى : أن ما يظن بهم من الخير فهو واقع واجب

### ٣١٨ - حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

٣١٨ هذا البيت هو التاسع والخمسون من قصيدة عدتها اثنان وتسعون بيتا للبيد بن ربيعة العامري ، وأولها :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ مُنَّمٌ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءُ الْبَطَاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا  
وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَنَأَّ دَارٌ أَوْ يَطُلْ عَهْدُ خُلَّةٍ      بَعَاقِبَةٍ أَوْ يُصْبِحِ الشَّيْبُ شَامِلًا  
فَقَدْ نَرَعَى سَبَنًا وَلَسْنَا بِجِيرَةٍ      مَحَلَّ الْمُلُوكِ نَقْدَةً فَلَمْعَاسِلَا  
لِيَالِي تَحْتَ الْخِذْرِ ثِنِّي مُصِيفَةٌ      مِنَ الْأَدَمِ تَرْتَادُ الشُّرُوحَ الْقَوَابِلَا  
أَنَامَتْ غَضِيبُ الطَّرْفِ رَخْصًا ظُلُوفُهُ      بِذَاتِ السَّلَمِ مِنْ دُحَيْفَةٍ جَادِلَا  
مَدَى الْعَيْنِ مِنْهَا أَنْ يُرَاعَ بِنَجْوَةٍ      كَقَدْرِ النَّجِثِ مَا يَبْذُ الْمُنَاضِلَا  
فَمَادَتْ عُوَادٍ بَيْنَنَا وَتَنَكَّرَتْ      وَقَالَتْ كَفَى بِالشَّيْبِ لِمَرْءٍ قَاتِلَا  
تَلُومٌ عَلَى الْإِهْلَاكِ فِي غَيْرِ ضِلَالَةٍ      وَهَلْ لِي مَا أُمْسَكْتُ إِنْ كُنْتُ بَاخِلَا  
رَأَيْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ      رَبَّاحًا ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
وَهَلْ هُوَ إِلَّا مَا ابْتَنَى فِي حَيَاتِهِ      إِذَا قَذَفُوا فَوْقَ الضَّرِيحِ الْجَنَادِلَا  
وَأَثْمُوا عَلَيْهِ بِالَّذِي كَانَ عِنْدَهُ      وَعَظَّ عَلَيْهِ الْعَائِدَاتُ الْأَنَامِلَا

اللفظ : « كُبَيْشَةُ » اسم امرأة « عَاقِلًا » بالعين المهملة والقاف - اسم جبل ، وقال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه هي بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ؛ لكونه من لحفه » اه ، وقد ذكروا بهذا الاسم واديا لبني أبان بن دارم يناوح منعجا من قدامه وعن يمينه ، وفيه يقول جرير :

لَعَمْرُكَ لَا أَنْسَى لِيَالِي مَنَعِجٍ      وَلَا عَاقِلًا إِذْ مَنَزِلُ الْحَيِّ عَاقِلُ

وذكروا أن عاقلا اسم لجبل كان يسكنه الحرث بن آكل المرار جد امرئ القيس « خبلا على النأى خابلا » الحبل : إفساد العقل ؛ ويروى في مكانه « شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » أى : سكنته وحلت به في زمان الربيع ؛ والأشراف - بفتح الهمزة وسكون الشين - اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « حساء البطاح » ضبطه العيني بكسر الباء ، وليس بشيء ، فقد

وفي مضارعها لغتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر في الاستعمال ، ومصدرها الحُسْبَانُ - بكسر الحاء - وَالْمَحْسَبَةُ وَالْمَحْسَبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أَحْسَبَ ، - أى : ذا شُقْرَةٍ أو حُمْرَةٍ وَبَيَاضٍ كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ) بمعنى الرَّجْحَانِ ؛ فالأول كقوله :

ذكر ياقوت أنه بالضم ، وأنشد هذا البيت شاهدا له ، قال : « منزل لبني يربوع ، وقد ذكره لبيد فقال \* تربعت الأشراف \* وقيل البطاح : ماء في ديار بني أسد بن خزيمة وهناك كانت الحرب بين المسلمين وأميرهم خالد بن الوليد وبين أهل الردة » اهـ « السايلا » هكذا هو في الديوان المطبوع في لندن عام ١٨٩٢ ورواه العيني وياقوت مرتين « السلائلا » وقال : « قال ابن السكيت : ذوالسلائل : واد بين الفرع والمدينة ، وأنشد بيت لبيد مع ما قبله وما بعده » « حسبت التقي والجود » يروى في مكانه « رأيت التقي والبر » ، وفي ديوان لبيد طبع ليدن (ص ٢٣) « رأيت التقي والحمد » ، وقوله « رباحا » هو بفتح الراء المهملة ، وهو الريح « ناقلًا » أى : ميتا « الضريح » القبر « الجنادل » الحجارة ، واحدها جندل

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان « تجارة » مضاف إليه ، وخير : أفعل تفضيل مضاف إلى نكرة فيلزم إفراده وتذكيره وإن كان مخبرا به عن اثنين كما هنا أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، بخلاف ما إذا كان صفة مشبهة فإنه يلزم أن يطابق موصوفه ، وبخلاف ما إذا كان أفعل تفضيل وأضيف إلى معرفة ؛ فإنه يجوز فيه المطابقة والنزاهة الأفراد والتذكير ، وقد جعل العيني قول الشاعر :

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي نَحْيَرِي بَنِي أَسَدٍ      بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالْوَاحِدِ الصَّمَدِ

مما ورد فيه « خير » صفة مشبهة ، وهو غفلة عن إضافته إلى معرفة « رباحا » تمييز « إذا » ظرفية « ما » زائدة « المرء » جعله العيني مبتدأ ، وهو مرجوح ، وصوابه أن يجعل اسما لأصبح محذوفة ، أو فاعلا لأصبح تامة يدل عليها ما بعدها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « ناقلًا » خبره

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير تجارة » حيث استعمل فيه حسب بمعنى اليقين ؛ لأن كون التقي والجود أفضل ما يتسابق المتسابقون إليه مما لا يشك فيه ، وإنما هو موضع الاعتقاد واليقين من عامة العقلاء ، وقد نصب الشاعر به مفعولين (أو لهما) لفظ التقي وما عطف عليه ، (وثانيهما) قوله « خير تجارة »

واستعمال حسب بهذا المعنى قليل ، والكثير أن يكون بمعنى الشك والظن ، كقول زفر

ابن الحرث :

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً      عَشِيَّةً لَا قَيْنَا جُذَامَ وَحِيرًا

٣١٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا

٣١٩ - هذا البيت لأبي أمية الحنفى - واسمه أوس - وهو مطلع قصيدة له ، وبعده :

إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يُسْتَرُّهُ الْحَيُّ وَيُمْسِي فِي بَيْتِهِ مَحْجُوبًا  
إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ خُوفَ بِالذَّنْبِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْحَيَّ ذَيْبًا  
كَيْفَ يُدْعَى شَيْخًا أَخُو مُضْلِعَاتٍ لَيْسَ يُشْنَى تَقَلُّبًا وَرُكُوبًا  
فَإِذَا مَا الْخَلِيلُ عَى بِهِ الْقَوُّ مُمْ وَهَابَ الْخَطِيبُ كَانَ خَطِيبًا  
كَمْ لِأَوْسٍ مِنْ كَاشِحٍ لَوْ تَرَاهُ قَدْ بَنَتْ دُونَهُ الْمَسَاحِي قَلِيلًا

اللفظ : « شيخا » الشيخ : هو الذى استبان فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، وجمعه أشياخ وشيخان « يدب ديبا » يمشى مشيا وثيدا ويسير رويدا ، وقوله « إن أراد الخروج خوف بالذنب - إلخ » ذلك عندهم كناية عن الكبر وضعف المنة وفقدان القوة التى بها يدفع الإنسان عن نفسه ، انظر إلى قول الشاعر :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا  
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَا

« مضلعات » جمع مضلعة - بضم الميم مع سكون الضاد المعجمة وكسر اللام - الأمر المنقل الذى يهظك ويؤودك حمله كأنه يتكى على الأضلاع ، وفي الحديث « الْحِمْلُ الْمُضْلَعُ وَالشَّرُّ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ إِظْهَارُ الْبِدْعِ »

الإعراب : « زعمتنى » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والنون للوقاية والياء مفعول أول « شيخا » مفعول ثان « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء زائدة ، شيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « ديبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر

الشاهر فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ( أحدهما ) باء المتكلم ( والثانى ) قوله « شيخا » ، وقد تبين لك هذا من الإعراب



وههنا أمران : الأول : اختلف العلماء في « زعم » أنطلق على القول مطلقا : حقا كان أو باطلا ، أم لا تطلق إلا على المتشكك فيه الذي لا يكون ثابتا ؟ قال الليث : « سمعت أهل العربية يقولون : إذا قيل : ذكر فلان كذا وكذا ، فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق ، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل قيل : زعم فلان » ، وذهب ابن الأعرابي إلى أن الزعم هو القول : يكون حقا ، ويكون باطلا ، وأنشد لأمية في الزعم الذي هو حق :

وَإِنِّي أَذِينَ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنْجِزُكُمْ رَبُّكُمْ مَا زَعَمَ

ومما يؤيد أنه يطلق على القول حقا كان أو باطلا قول أبي زبيد الطائي :

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا ، وَمَاذَا يَرُدُّ الْيَوْمَ تَلْهِيْفِي .

ومثل بيت أمية قول عمرو بن شأس :

وَعَاذِلَةَ تَخْشَى الرَّدَى أَنْ يُصِيبَنِي تَرْوُحُ وَتَعْدُو بِالْمَلَامَةِ وَالْقَسَمِ  
تَقُولُ: هَلَكْنَا أَنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَزْرَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمَ

والذين ذهبوا إلى أن الزعم لا يكون إلا فيما لا يستيقنه ذكروا أن الزعم في هذين البيتين بمعنى الكفالة والضمان .

وقد نقل الشارح لك ثلاثة أقوال في معنى الزعم : ومقالة السيرافي كمقالة ابن الأعرابي فيما ذكرناه ومقالة ابن الأنباري كمقالة الليث .

الأمر الثاني : الأكثر في « زعم » أن تتعدى إلى مفعولها بواسطة « أن » المصدرية ، كما في قوله تعالى : ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ... بَلْ زَعَمْتَ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ) ؛ أو بواسطة « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، كما في الشاهد الآتي ، وكما في قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادُ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقال النابغة الذبياني :

زَعَمَ الْهُمَامُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدُ عَذْبُ إِذَا قَبَلْتَهُ قُلْتَ أَزْدَدُ

وقال أيضا :

زَعَمَ الْغُرَابُ بِأَنَّ رَحْلَتَنَا غَدًا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ

فيجوز في البيتين جميعا أن تكون الباء زائدة ويكون مما نحن فيه ، ويجوز فيهما أن تكون

ومصدرها الزعم . قال السيرافي : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنباري : إنه يستعمل في القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مرَّ كَبُ الكذب .  
فإن كانت بمعنى تَكْفَلْ أو رَأْسَ تَعَدَّتْ لواحد : تارة بنفسها ، وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهي لازمة  
( تنبيه ) الأكثر تعدَّى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ — وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ؟

« زعم » بمعنى شهد ؛ وتكون الباء متعلقة به ، كما في قوله تعالى : ( وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ) .  
وربما تعدى « زعم » إلى مفعوليهِ بغير واسطة ، كما في بيت الشاهد ، وكما في قول أبي ذؤيب :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ

وهذا مع قلته وارد مستعمل ، خلافاً للأزهرى في زعمه اقتصاره على ضرورة الشعر .  
٣٢٠ — هذا البيت ثانی ثلاثة أبيات لكثير عزة ، والذي قبله قوله :

أَيَادِي سَبَا يَاعِزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَمْ يَحَلِّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرٌ

والذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُحْبِرٌ

اللفظة : « أيادي سبا » يقال : تفرقوا أيدي سبا ، وتفرقوا أيدي سبا ، وذهبوا أيادي سبا ، وذهبوا أيدي سبا ؛ إذا أخذ كل واحد منهم في وجهه ، والأيادي : جمع أيد ، والأيدي جمع يد ، ومعناها هنا الجهة والطريق ، فالأيادي جمع الجمع ، وسبا أصله سبا بالهمز ، خفف ، وسبا هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ، ضرب المثل في التفرق بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم توجهوا إلى مكة ثم إلى كل جهة وتبددوا في البلاد ، وفي التهذيب : « قولهم ذهبوا أيادي سبا : أى متفرقين ، شبهوا بأهل سبا لما مزقهم الله في الأرض كل ممزق فأخذ كل طائفة منهم طريقاً على حدة ، واليد : الطريق ، يقال : أخذ القوم يد بحر » اهـ ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للصيداني ( ج ١ ص ٢٤٢ بولاق ) وقوله « ما كنت » ما : ظرفية مصدرية ، وقوله « فلم يحل » يقال : حلى

والثاني كقوله :

٣٢١ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

يحلى - مثل رضى يرضى ، ومعناه أعجب . يقول : تقطع جسمى بعد فراقك وتفرقت أعضائى ولم أستلذ بعدك شيئا .

الإعراب : « قد » : حرف تحقيق « زعمت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت » : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن واسمه وخبره سد مسد مفعولى زعم « بعدها » ظرف متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذى » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون الاسم الموصول هو الخبر ، وذا حينئذ زائدة ، وهو قول الكوفيين « يا » حرف نداء « عز » منادى مرخم ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب ، وجملة النداء لاجل لها اعتراضية بين الموصول وصلته « لا » نافية « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الذى ، والجملة لاجل لها صلة ، والعائد هو الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه « زعم » بمعنى الظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة المفتوحة الهمزة ، وهذا هو الكثير فى تعدى هذا الفعل ، كما بيناه فى شرح الشاهد السابق .

٣٢١ — البيت للنعمان بن بشير الصحابى رضى الله تعالى عنه ، قيل : هو أول مولود للأنصار بعد الهجرة ، وقيل : إن له ولأبويه محبة ؛ أما بوه فبشير بن سعد الخزرجى ، وأما أمه فعمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكان النعمان كريما جوادا شاعرا معرقا فى الشعر عن أبيه وجده ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَإِنِّي لَأُعْطِي الْمَالَ مَنْ لَيْسَ سَائِلًا وَأَغْفِرُ لِلْمَوْلَى الْمُجَاهِرِ بِالظُّلْمِ  
وَإِنِّي مَتَى مَا تَلَفَنِي صَارِمًا لَهُ قَبَا بَيْنَنَا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صُرْمِ

اللفظة : « لاتعدد » لاتظن « المولى » له قرابة عشرين معنى : منها الخليف ، والناصر ، والصاحب ، وابن العم « العدم » بضم العين وسكون الدال ، ويجئ بضم العين والدال جميعا ، وبفتحهما - هو الفقر ، وأصله فقدان الشيء وذهابه ، وغلب على فقد المال وقلته ، ويقال : عدم يعدم - كعلم يعلم - وأعدم ، إذا افتقر ، فهو معدم « ماتلفنى » ما : زائدة ، وتلفنى : مضارع ألنى بمعنى وجد مجزوم بمتى الشرطية وعلامة جزمه حذف الباء « صرم » الأفصح فيه ضم الصاد المهملة ، وهو قطع حبال المودة .

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدَّت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :  
 ٣٢٢ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍ وَأَخَا ثِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٍ

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذي يشاركك في أوقات غناك ومسرَّتكَ ؛ فإن صديقك على الحقيقة هو المشارك في الشدائد والمحن وأوقات الفقر

الأعراب : « لا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « المولى » مفعول أول « شريكك » مفعول ثان ، وكاف المخاطب مضاف إليه « في الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « لكننا » حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » خبر المبتدأ والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك الآخر

الشاهر فيه : قوله « لا تعدد المولى شريكك » حيث ورد فيه « عدَّ » بمعنى ظن ، ونصبت مفعولين : أولهما قوله « المولى » ، وثانيهما قوله « شريك » ، ومثله قول أبي دؤاد جارية بن الحجاج :

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدْ مِنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

والإقتار : مصدر أقتَر الرجل ، إذا اقتقر ، والإعدام : مصدر أعدم ، وهو بمعناه ، ألا تراه نصب بقوله « أعد » مفعولين : أولهما قوله « الإقتار » ، والثاني قوله « عدما » ومثلهما قول جرير :

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْتَعَا

٣٢٢ - هذا البيت قد نسبته ابن هشام لثيم بن أبي بن مقبل ، ونسبه في المحكم لأبي شنبل الأعرابي . . وقد روى بعده :

فَقُلْتُ - وَالْمَرْءَ قَدْ تُخْطِئُهُ مُنِيَّتُهُ - : أَذْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْلَاتُ

فَكَانَ مَا جَادَ لِي ؛ لَا جَادَ مِنْ سَعَةٍ ، دَرَاهِمُ زَائِفَاتُ ضَرْبِجِيَّاتُ

اللفظ : « أحجو » أظن « أخا ثقة » يروي بتنوين « أخا » وعليه يكون « ثقة » منونا منصوبا مثله ، ويروي « أخا » بالألف من غير تنوين على أنه مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه « أَلَمْتُ » نزلت « ملات » جمع ملة - بضم الميم وكسر اللام وفتح الميم مشددة - وهي النازلة من نوازل البهر « منيته » بضم فسكون - واحدة المنى ، وهي ما يتمناه المرء ويرجوه من دهره ، وقد اعترض بقوله « والمرء قد تخْطِئُهُ منيته » بين القول ومقوله « مِثْلَاتُ » جمع مائة برد يائه وتقديما ، والأصل حذفها في الجمع والتثنية كما تحذف في المفرد ، تقول : مائة ، ومائتان ، ومئات « ضربجيات » بفتح فسكون ففتح - جمع ضربجى ، وهو الزائف ، وقد روى صاحب اللسان

فإن كانت بمعنى غلب في المَحَاجَة <sup>(١)</sup> ، أو قصد <sup>(٢)</sup> ، أو ردّ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام <sup>(٣)</sup> أو بخل فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٣٣ - دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عَرُوءَ فَأَغْتَبِطُ      فَإِنَّ أُغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

هذه الأبيات الثلاثة في هذه المادة عن ثعلب عن ابن الأعرابي ، ولم ينسبها ، وروى بيت الشاهد وحده في مادة « حجا » ولم ينسبه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أبا » مفعول أول لأحجو « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ؛ فمن نونه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومن ترك تنوينه فهو عنده منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة « ثقة » هو منصوب على أنه صفة إذا نونت « أخا » ، ومجرور بالإضافة إليه إذا تركت تنوينه ، وجملة « أحجو » وفاعله ومفعوليّه في محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر « أملت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بآلم « يوما » ظرف منصوب بآلم أيضا « ملمات » فاعل ، وأن المصدرية المضمرة بعد حتى مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أحجو »

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو وأخا ثقة » حيث استعمل فيه « أحجو » وهو مضارع « حجا » بمعنى أظن ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله « أبا عمرو » ، وثانيهما قوله « أخا ثقة » ، كما تبين لك في إعراب البيت ،

(١) أما « حجا » بمعنى غلب في الحاجة فهي متعدية إلى واحد ، والحاجة : أن تلقى على صاحبك كلمة مخالفة للفظ للمعنى ، وهي أُحْجِيَّةٌ وَأُدْعِيَّةٌ - بضم الهمزة وسكون ما بعدها وكسر الثالث مع تشديد الياء - ويقال : أحجوة ، وَحُجِّيًّا - بضم ففتح - وَحَجْوَى - بفتح فسكون .

(٢) مثال « حجا » بمعنى قصد قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ      وَقَبَلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(٣) ومثال « حجا » بمعنى أقام في المكان قول عمارة بن أيمن :

\* حَيْثُ تُحَجِّي مُطَرِّقٌ بِالْفَالِقِ \*

وقول العجاج :

فَهْنٌ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا      عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

٣٣٣ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « فأغتببط » أصله من الغبطة ، وهي أن يتنى مثل حال المغبوط من غير أن يتنى

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دريت بكذا ؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى ختل<sup>(١)</sup> — أى خدع — فتتعدى لواحد ، نحو دَرَيْتُ الصيد ، أى : ختلته (وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَأَعْتَقَدَ) فى المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها . وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ — فَقُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

زوالها عنه ، فإن قلت : فكيف يقول « اغتبط » مع أنه مغبوط ؟ قلت : جعل هذا كناية عن طلب بقاءه على وفائه ، ومن قال الغبطة حسن الحال لم يكن بحاجة إلى ذلك الإعراب : « دريت » فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز فيه ثلاثة أوجه : الأول : جره بإضافة الوفى إليه ، والثانى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، والثالث رفعه على الفاعلية ، ويقدر الضمير : أى الوفى العهد منه ، أو تجعل « أل » نائبة عن الضمير كما هو مذهب الكوفيين ، وهى مرتبة على ترتيبها فى الحسن « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم عروة « فاغتبط » الفاء فاء الفصيحة ، اغتبط : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فإن » الفاء للتعليل ، إن حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن الشاهر فيه : قوله « دريت الوفى العهد » حيث استعمل فيه « درى » بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، فإنك تدري أن النائب عن الفاعل هو فى الأصل مفعول به ، وثانيهما قوله « الوفى » ، وتبين لك ذلك فى إعراب البيت ،

(١) مثال « درى » بمعنى ختل قول الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتُنِي إِذْ رَمَيْتَنِي بِسَهْمِكَ فَالْرَّامِي يَصِيدُ وَلَا يَدْرِي

أى : ولا يختل ، ولا يستتر ، ومثله قول الآخر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِي الظُّبَاءَ فَإِنِّي أَدُسُّ لَهَا نَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وتقول : درى الصيد دريا ، وادراه — بتشديد الدال ، وأصله ادتراه — وتدراه ؛ وكله بمعنى ختله

٣٢٤ — البيت لابن همام السلولي

اللفظة : « أجرنى » أغثنى ، واحنى ، وأصله بمعنى اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه من

سطوة الأعداء «أبا خالد» يروى في مكانه «أبا مالك» وقوله «فهبني» معناه اعددني واحسبني  
المعنى : أغثنى ياأبا خالد ، فان لم تفعل فاعددني من المالكين  
الإعراب «قلت» فعل وفاعل «أجرتني» فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون  
للوفاية ، والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ،  
وهو منصوب بالالف ، وهو مضاف ، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة ، إن :  
شرطية ، لا : نافية ، والمنفى بها محذوف وهو فعل الشرط ، والتقدير : وإلا تجرتني «فهبني» الفاء  
واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول  
أول «امراً» مفعول ثان «هالكا» صفة ، والجملة من «هب» وفاعلها ومفعوليه في محل جزم  
جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله «فهبني امرأ هالكا» حيث استعمل «هب» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين  
أصلهما المبتدأ والخبر : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امراً» ، وقد تبين ذلك من إعراب البيت ،  
ومثل بيت الشاهد في ذلك قول الشاعر ، وأنشده أبو عبيد عن المازني :  
فَكُنْتُ كَذِي دَاءٍ وَأَنْتَ شِفَاؤُهُ فَهَبْنِي لِذَائِي إِذْ مَنَعْتَ شِفَائِيَا  
وقول عقيبة بن هيرة الأسدي :

فَهَبَهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

وههنا أمور (الأول) أن «هب» فعل ملازم لصيغة الأمر ، لم يستعمل منه بهذا المعنى ماض ولا  
مضارع ، فلا تقول «وهب» ولا «يهب» بمعنى ظن أو يظن ، إلا ما حكاه ابن الأعرابي ، وستعرفه ،  
فأما من الهبة فقد استعملوها ، قال الله تعالى : ( وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ ... الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي  
عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ ... فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا ... إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ ..  
يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَوْرَ ) .

الأمر الثاني : أن «هب» لا يستعمل إلا في مكان الظن والرجحان ، ولا يستعمل في مكان  
العلم واليقين ، وهذا قد أفاده الشارح بعد قليل من ذكر هذا الشاهد الذي نحن بصدد  
الأمر الثالث : أن «هب» ينصب مفعوليه بنفسه فلا يتعدى إليهما بواسطة «أن»  
المؤكددة المفتوحة الهمزة ، ذهب إلى ذلك جماعة من علماء اللغة ؛ منهم ابن سيده والجوهرى  
والحريري ، ورأى جماعة آخرون أن نحو «هب أنى فعلت كذا» قليل لا ممنوع ؛ قال ابن منظور :  
«تقول : هب زيدا منطلقا ، بمعنى احسب ، يتعدى إلى مفعولين ، ولا يستعمل منه ماض ولا  
مستقبل في هذا المعنى ، ابن سيده : هبني فعلت ذلك ، أى : احسبني واعددني ، ولا يقال : هب

أنى : اعتقدنى ، و( تَعَلَّمَ ) بمعنى أعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

أتى فعالت ، ولا يقال فى الواجب ( يقصد الواقع وهو الماضى ) وهبتك فعلت ذلك ، لأنها كلمة وضعت الأمر ، قال ابن همام السلولى : \* فقلت أجرنى . . . البيت \* قال أبو عبيد : وأنشد المازنى \* فكنت كذى داء . . . البيت \* أى : احسبنى ، قال الأصمى : تقول العرب : هبنى ذلك ، أى : احسبنى ذلك واعددنى ، ولا يقال فى الواجب : قد وهبتك ؛ كما يقال : ذرنى ، ودعنى ، ولا يقال : وذرتك ، وحكى ابن الأعرابى : وهبنى الله فداك ؛ أى : جعلنى فداك ، ووهبت فداك - بالبناء للجھول - أى : جعلت فداك « اه ، وهذه الأخيرة التى حكاه ابن الأعرابى هى التى ستذكر فيما بعد فى أفعال التصيير ، فلا تغفل

٣٢٥ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والناطقة الديباني يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى الناطقة

اللفظ : « تعلم » اعلم ، واستيقن « شفاء النفس » قضاء مأربها ، وسد نهبتها « لطف » رفق الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « شفاء » مفعول أول « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان « عدوها » مضاف إليه ، والضمير العائد إلى النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء عاطفة ، بالغ : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على لطف

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث استعمل فيه « تعلم » بمعنى أعلم ؛ ونصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : أولهما قوله « شفاء النفس » ، وثانيهما قوله « قهر عدوها » وقد بان لك هذا من الإعراب

وههنا أمور ( الأمر الأول ) أن جمهرة أهل اللغة والنحو على أن « تعلم » بهذا المعنى ملازم لصيغة الأمر ، وأنه لم يجز منه ماض ولا مضارع ، وأنه قد يقال لك : تعلم أن الأمر الفلانى واقع ، بمعنى أعلم ، فتقول : علمته ، ولا يجوز أن تقول : تعلمته ، وقد استغنى العرب عن ماضيه ومضارعه بعلم يعلم ، إلا أن ابن السكيت وابن الأعرابى خالفاه فى هذا ، وأجازا أن تقول : تعلمت ، بمعنى علمت ، وأما « تعلم الأمر » بمعنى أجاده وأتقنه وأحسنه ، فقد جاء منه الماضى والمضارع ؛ قال الله تعالى : ( وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ . . . وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ . . . عَلَى أَنْ تَعَلَّمَنِ مِمَّا عُلِّمَتْ رُسُلًا ) وتقول : علمته النحو فتعلمه

( الأمر الثانى ) أن « تعلم » لا يستعمل إلا فى مقام اليقين ، وقد أفاده الشارح



والكثير المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ — قُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

(الأمر الثالث) أن الكثير الغالب في تعدية « تعلم » إلى مفعوليه أن يكون بواسطة « أن » الساكنة النون ، وذلك كقول الحرث بن وعله :

\* فَتَعَلَّمِي أَنْ تَدَّ تَلَفْتُ بِكُمْ \*

أو بواسطة « أن » الشددة النون ، كما في حديث الدجال الذي رواه الشارح ، وفي الحديث الآخر « تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ » وكما في البيتين اللذين أنشدهما الشارح بعد هذا البيت ، وفي قول معد يكرب بن الحرث بن عمرو بن حجر آكل المرار ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلُ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

تَدَاعَتْ حَوْلَهُ جُشْمُ بَنٍ بَكْرٍ وَأَسْلَمَهُ جَعَالِيسُ الرَّبَابِ

وفي قول النابغة الذبياني يرد على زياد بن سيار صاحب بيت الشاهد وينكر عليه تطيره :

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

٣٢٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزني ، ومطلعها :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ حَبُوكِ ظِمَاءٌ مَفَاصِلُهُ

وَقُلْتُ لَهُ : سَدَّدْ وَأَبْصِرْ طَرِيقَنَا وَمَا هُوَ فِيهِ عَنْ وَصَاتِي شَاغِلُهُ

وَقُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... .. البيت ، وبعده :

فَتَبَعَ آثَارَ الشَّيَاهِ وَلَيْدَنَا كَشَوْبُوبٍ غَيْثٍ يَحْفَشُ الْأَكْمَ وَابِلُهُ

اللفظ : « صحا القلب ... البيت » قال الأعلم : « يقول : صحا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أي صباه ولهوه » اه ، وقوله « عرى أفراس الصبا » قال الأعلم : « هذا مثل ضربه ، أي : ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير لفظه : عرى أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو » اه « فلايأ بلاي » ، قال الأعلم : « يقول : لنشاط الفرس لم نحمل الوليد عليه إلا بعد جهد وعناء ، والوليد : الغلام ، والمحبوك : الشديد الخلق المدمج » اه وقوله « ظمء مفاصله » أي :

هي قليلة اللحم يابسة وليست برهلة ، وبذلك توصف الجياد ، والمفاصل : مجمع كل عظمين ، وقوله « سد » أى : قوم صدر الفرس وخذبه على القصد ، وقيل : معنى « سد » استقم على ظهره لآمل يمنة ولايسرة ، وقوله « وأبصر طريقه » أى : لآمر به على جرف وحجر ونحو ذلك ، وقوله « وما هو فيه - إلخ » أى : يشغله ما هو فيه من علاج الفرس ونشاطه عن وصيتي ، ويحتمل أن يريد ما هو فيه من الحرص على الصيد يشغله عن وصيتي ، وقوله « تعلم » أى : اعلم ، ولا يتصرف منه فعل في غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم ، يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مغترا ، فإن لم تضيع وصيتي وطلبت غرتته فإنك قاتله ، والغرة : الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر « فتبع آثار الشياه وليدنا - إلخ » تبع - بفتح التاء وتشديد الباء مفتوحة - أصله تتبع ، فحذف إحدى الناءين ، والآثار : جمع أثر ، والشياه ههنا : الحير ، وأصل الشياه بقر الوحش ، فاستعارها للحمر ، والوليد : الغلام ، والشؤبوب - بزنة عصفور - الدفعة من المطر ، هذا أصله ، وقد شبه انصباب الفرس وحفيف جريه بالشؤبوب وصوته ، ومعنى « يحفش الأكم » يكثر سيل الأكم حتى يستخرج ما فيها ، يقال : حفش لك الود ، إذا أخرج لك كل ما عنده ، والأكم : جمع أكمة ، والوابل : أغزر المطر وأعظمه قطرا ويقال : يحفش الأكم : يسيل فوقها

الإعراب : « قلت » فعل ماض وفاعله « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمها « غرة » اسم أن تأخر عن خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مستمفعول تعلم « وإلا » الواو استئنافية ، إلا : مركب من حرفين ، أولهما إن - بكسر الهمزة وسكون النون - وهو حرف شرط جازم يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وثاني الحرفين لا ، وهو حرف نفي لا عمل له مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « تضعها » تضييع : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وها : ضمير الغرة مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « فإنك » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب « قاتله » قاتل : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الصيد مبنى على الضم في محل جر بإضافة قاتل إليه ، وهذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث عدى تعلم التي بمعنى اعلم إلى أن المصدرية الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهذا هو الأكثر في تعدي هذا الفعل على ماسبق بيانه في الشاهد المتقدم

وقوله :

## ٣٢٧ - \* تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي \*

٣٢٧ - قد استشهد بهذا الشاهد كثير من النحاة واللغويين ، ولم ينسبوه إلى قائل معين ولا ذكروا له تكملة ، وقد عثرت بعد طويل البحث على تكملة ونسبته ، وهو صدر بيت وعجزه :

\* وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَأَلَاخْذٍ بِالْيَدِ \*

وهذا البيت من قصيدة لأنس به زعيم الديلي ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان قد قاله فيه وفي أصحابه عمرو بن سالم الخزاعي ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدِي مَعَدَّ بِأَمْرِهِ	بَلِ اللَّهِ يُهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدِ
وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا	أَبْرَ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ
أَحَثَّ عَلَى خَيْرٍ ، وَأَسْبَغَ نَائِلًا	إِذَا رَاحَ كَالسَّيْفِ الصَّقِيلِ الْمُهَنْدِ
وَأَكْسَى لِبُرْدِ الْخَالِ قَبْلَ ابْتِدَالِهِ	وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ
تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي	وَأَنْ وَعِيداً ... البيت ، وبعده :
تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ	عَلَى كُلِّ صِرْمٍ مُتَمِيمٍ وَمُنْجِدِ
تَعَلَّمَ بِأَنَّ الرَّكْبَ رَكْبَ عُوَيْرٍ	هُمْ الْكَاذِبُونَ الْمُخْلِفُونَ كُلَّ مَوْعِدِ
وَنَبَّوْا رَسُولَ اللَّهِ أَلَّا هَجَوْنَهُ	فَلَا حَمَلَتْ سَوَاطِي إِلَى إِذَا يَدِي

وقد روى هذه القصيدة ابن إسحاق فيما قيل من الشعر في يوم فتح مكة ( انظر سيرة

ابن هشام : ج ٤ ص ٤٦ )

اللفظة : « وما حملت من ناقة - الخ » من ههنا زائدة وهي واقعة بعد النفي ومدخولها نكرة ، وأبر : أفعال تفضيل من البر ، وأوفى : أفعال تفضيل أيضا من الوفاء ، والذمة - بكسر الدال وتشديد الميم - العهد ، يريد أنه ليس في الناس أبر من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أوفى بما يعاهد عليه منه ، وقوله « أحث على خير الخ » أحث : أشد حثا للناس واستنهاضا لهم منهم واستشارة لما كمن في نفوسهم من الخير ، وأسبغ : أكمل وأضفى ، والنائل : العطاء ، والصقيل : فاعيل بمعنى مفعول ، ومعناه المصقول : أى المجلو ، والمهند : المصنوع في الهند ، وأراد به الصارم القاطع النافذ في ضريته ، وقوله « وأكسى لبرد الخال الخ » الخال : ضرب من برود اليمن ، وابتداله : استعماله حتى يتبدل ، يريد أنه يمنح هذه البرود جديدة ، والسابق ههنا : الفرس ، والمتجرد أراد به الذي يسبق الخيل ، وقوله « تعلم رسول الله - الخ » تعلم ههنا : بمعنى اعلم ، والوعيد : التهديد ، يريد أنه إذا

قال فعل ، فوعيده لأعدائه كالقبض عليهم ، وقوله « تعلم رسول الله أنك قادر - إلخ » الصرم - بكسر الصاد المهملة وسكون الراء - البيوت المجتمعة ، وأراد بها سكانها ؛ بدليل أنه فصلها إلى متهمين ومنجدين ، والمتهمون : جمع متهم ، وهو اسم فاعل من قولهم : اتهم ، إذا اتى تهامة ، وتهامة في الأصل المنخفض من الأرض ، ثم سمي به قسم من أرض جزيرة العرب . والمنجد : اسم فاعل من قولهم : أنجد ، إذا أتى نجدا ، ونجد في الأصل : المرتفع من الأرض ، ثم سمي به قسم من أرض جزيرة العرب ، وكان مقتضى صحة المقابلة أن يقول : متهمين ومنجدين ، أو يقول : متهم ومنجد ، ولكنه لما لم يستقم له أحد القولين لضرورة الشعر جمع واحدا وأفرد الآخر ، وقوله « ونبوا رسول الله - إلخ » بفتح النون وتشديد الباء مفتوحة - فعل ماض من النبأ مسند إلى الجماعة ، وأصله نبأوا مثل قدموا وأخروا ، خفف الهمزة بقلبها ألفا ، ثم عاملها معاملة الألف الأصلية ، فكما يقال : زكوا أموالهم ووفوا عهودهم ، وأشبه ذلك ، قال هنا : نبوا رسول الله ، ومعناه أخبروه ، وقد أخذ قوله « فلا رفعت سوطي إلى إذا يدي » من قول النابغة الذبياني :

فَلَا لَعَمْرُ الَّذِي مَسَّحْتُ كَعْبَتَهُ وَمَا هُرَيْقٌ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ  
وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمَسُّهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسِّنَدِ  
مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّئٍ مِمَّا أُتَيْتَ بِهِ إِذَا فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَى يَدِي

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف و « الله » مضاف إليه وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح في محل نصب « مدركي » مدرك : خبر أن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء التسلّم في محل جر مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولى تعلم « وأن » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب « وعيدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم أن « كالأخذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « باليد » جار ومجرور متعلق بالأخذ ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب معطوف على المصدر السابق

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركي » حيث أعمل فيه تعلم الذي هو فعل أمر جامد بمعنى اعلم في أن ومعمولها ، على نحو ما سبق بيانه في الشاهد ( رقم ٣٢٥ )

وفي حديث الدجال « تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ<sup>(١)</sup> » أى : اعلّموا .  
 فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدّت لواحد .  
 فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :  
 الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .  
 والثانى : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ .  
 والثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وعلم .  
 والرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .  
 ﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَغْنَى رَأَى - إلى آخره » إيذانًا بأن أفعال القلوب ليست كلها  
 تنصب مفعولين ؛ إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو  
 جَبَنَ ، وَحَزَنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب ، وهى أفعال التصيير (وَالَّتِي كَصَّرَا) من  
 الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَرَدَّ (أَيْضًا  
 بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :  
 ٣٢٨ - \* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُونُ \*

هذا ، وفى الآيات التى رويناهما لك من كلمة هذا الشاهد شاهدان لهذا الذى نحن بصدد بيانه :  
 أولهما فى قوله « تعلم رسول الله أنك قادر » ، وهذا ظاهر ، وثانيهما فى قوله « تعلم بأن الركب ركب  
 عويمر » فإنه يحتمل أن تجعل الباء زائدة ، والمصدر المنسبك من أن واسمها وخبرها منصوب بتعلم ،  
 ويحتمل أن تجعل الباء أصلية متعلقة بتعلم ، والاستشهاد على هذا الوجه من البعد بمكان ؛ لأن  
 الأثر حينئذ للباء ، وإن تكن الباء مع مجرورها فى محل نصب بتعلم .  
 (١) قال ابن الأثير فى النهاية : « وفى حديث الدجال : تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » ،  
 والحديث الآخر : « تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ » . قيل : هذا وأمثاله  
 بمعنى اعلّموا » اهـ .

٣٢٨ - اختلف العلماء فى نسبة هذا الشاهد ؛ فذهب قوم إلى أنه لحيد الأرقط ، وذهب  
 قوم منهم ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٦) إلى أنه لرؤبة بن العجاج ،  
 وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج فوجدت هذا الشاهد آخر أربعة أبيات من الرجز

... ..

المشطور ، ووزنه وزن السريع ، وهذه الأبيات في زيادات الديوان (ص ١٨١) وها کہا :

وَمَسَّهُمْ مَّامَسٌ أَصْحَابُ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سَجِيلٍ  
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْكُولٍ

ولكن ابن هشام يقول بعد رواية هذه الأبيات ونسبتها إلى رؤبة بن العجاج « وهذه الأبيات في أرجوزة له » اه ، وليس في ديوان أراجيز رؤبة أرجوزة على هذا الروى فتكون هذه الأبيات منها .

اللفظ : هذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ

طَيْرًا أَبَابِيلَ ، تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سَجِيلٍ ، فَجَعَلَهُمْ كَعْصَفٍ مَأْكُولٍ ) « أصحاب الفيل »

هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن ، قاصدين هدمه وتخريبه ؛ فردّ الله كيدهم في نحورهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل : الطين الذي تحجر ،

وعن ابن عباس أنه الطين المطبوخ كما يطبخ الآجر ، وعن يونس بن حبيب وأبي عبيدة أن السجيل هو : الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء

في هذا اللفظ - بعد اتفاقهم على أنه جمع لكونه دالا على معنى الجمع وهو على وزن من أوزان الجموع المعروفة - ؛ فقال قوم : هو جمع لا واحد له من لفظه ، ومن هؤلاء ابن هشام ، قال « ولم

تتكلم لها العرب بواحد علمناه » اه ، وهذا قول سبق به الفراء والأخفش ، وهو عندهم مثل الشمايط والعبايد والعبايد والمذاكير واللامح ، من الجموع التي لا يعرف لها واحد من لفظها ،

وقال أبو جعفر الرؤاسي : بل له واحد من لفظه ، وهو إباله - بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة ، ومنه قولهم في المثل : « زَادَهُ ضِعْفًا عَلَى إِبَالَةٍ » ، وأصل الإباله : الخزمة الكبيرة من الخطب ونحوه ،

سميت الجماعة من الطير في انتظامها بها ، على التشبيه ، وقال الكسائي : واحده إبول - بكسر الهمزة وتشديد الباء مفتوحة وسكون الواو - مثل عجول وعجاجيل ، وذهب قوم إلى أن واحده

إيبالة بكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة - وأصل إيبالة على هذا الوجه إباله ، كما هو قول الرؤاسي ، فقلب أول المثنيين ياء ، كما قلب في دينار وقيراط وديوان ، والأصل دنار ، وقراط ، ودوّان ،

وقول الراجز : « فصيروا مثل كعصف مأكول » صيروا - بالبناء للجھول - بمعنى حوّلوا ، أى حوّلهم الله ، والعصف - بفتح فسكون - ورق الزرع الذي يبق في الأرض بعد الحصاد وتعصفه

الرياح فتأكله الماشية ، ويقال : العصف هو التبن ، ويقال : هو الحب الذي أكل له وبقى قشره

... ..

الإعراب : « صيروا » فعل ماض مبني للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، وعصف مجرور بإضافة مثل إليه « مأكول » صفة لعصف ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

الشاهر فيه : قوله « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حوّل من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما هو واو الجماعة الذي أنيب عن الفاعل بعد حذفه فارتفع لذلك ، وثانيهما « مثل » على ماتبين لك من الإعراب

وفي هذه العبارة شاهد آخر ، في الكاف من قوله « كعصف » ، وقد اختلف العلماء فيها على قولين : أحدهما أنها زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ، وهي حرف ، والمراد من زيادتها التوكيد ، وذلك لأننا لو قلنا : هي غير زائدة لكان المعنى فصيروا مثل مثل عصف مأكول ، إن قلنا : إن « مثل » أيضا غير زائدة ، ولا حصل لهذا ، وإن قلنا : إن « مثل » هي الزائدة كنا قد عكسنا المألوف المعقول فجعلنا الاسم - وهو قوئ - بدلالته على معنى مستقل - زائدا ، وجعلنا الحرف - وهو ضعيف بدلالته على معنى غير مستقل - أصلا غير زائد ، وثاني القولين أن هذه الكاف أصل غير زائدة ، وهي اسم بمعنى مثل ، ومثل الأول أصل أيضا غير زائد ، وذلك فرارا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الفصل بينهما غير معتبر في مثل هذا ، ولأنه لا يلزم على هذا الوجه زيادة على ذلك أن تكف الجار عن عمل الجر من غير كاف له ؛ ولك على هذا أن تجعل « مثل » مضافا والكاف مضافا إليه ، وأن تجعل الكاف توكيدا للمثل

قال ابن هشام في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ( ج ١ ص ٥٧ ) : « ولهذا البيت تفسير في النحو » اهـ

وقال أبو ذر في شرح هذه العبارة : « تفسيره أن الكاف زائدة ؛ لكونها قد تكون حرفا ، و« مثل » لا تكون إلا اسما ؛ فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم ، والمراد من زيادتها التوكيد » اهـ وقال ابن هشام الأنصاري في معنى اللبيب : « الخامس ( من معاني الكاف ) التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله تعالى : ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) قال الأكترون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جني . ولأنهم إذا بالقوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ؛ وقيل : الكاف في الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت في قوله تعالى : ( فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ) وإنما زيدت

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا » ، ونحو « وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وبقوله :

٣٢٩ - \* تَخَذْتُ غُرَازَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا \*

ههنا ( يريد في الآية الكريمة ) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل بزيادة الاسم لم تثبت ... وفي الآية الأولى ( يريد بقوله سبحانه : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لازائد منهما ، ثم اختلف ؛ فقليل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد لمعنى مثل ، كما عكس ذلك من قال \* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَّا كُؤْلُ \* اهـ

وقال الدماميني : « ينبغي أن تكون الكاف اسما مضافا كما أضيف إليه مثل ؛ فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها ، أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف ؛ فإنه يلزم عليه قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له ، اللهم إلا أن يقال : نزل منزلة الجزء من المجرور » اهـ كلامه .

٣٢٩ - هذا صدر بيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية ابن تميم بن سعد بن هذيل ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، وأبو جندب هو القائل :

فَلَا تَحْسِبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ وَلَا تَحْسِبْنَهُ قَعَّ قَاعٍ بِقَرَقَرٍ  
وعجز البيت المستشهد بصدوره قوله :

\* وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي \*

وهذا البيت من كلمة له أولها :

لَقَدْ أَمَسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خَزْيٍ مُبِينٍ  
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ كُلًّا فَأَخْرُونِي  
تَخَذْتُ غُرَازَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا وَفَرُّوا ... البيت ، وبعده :  
وَقَدْ عَصَبْتُ أَهْلَ الْعَرَجِ مِنْهُمْ بِأَهْلِ صَوَائِقِي إِذْ عَصَبُونِي  
تَرَكَتُهُمْ عَلَى الرُّكْبَانِ صُعْرَى يُشِيرُونَ الذَّوَابَّ بِالْأَنْبِي

اللفظ : « جزيتهم » كفاتهم « بما » هذه باء السببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام كفاتهم بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد - بكسر التاء بزنة كتاب - المال التليد الذي ولد عندك ، « اتخذت » هو بفتح التاء المثناة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة « غراز » المروي في هذه الكلمة بضم الغين المعجمة وآخره زاي بزنة غراب ، ومنهم من يقول : هو غران - بنون في مكان



الزاي ، وفسره بعضهم بأنه اسم رجل ، وفسره آخرون على الروایتين بأنه اسم واد ، والذي في ياقوت غراز - بزنة سحاب ، وقال : « هو اسم موضع ، عن الزمخشري » اه ، وفيه أيضا « غرار - بالضم وتكرير الراء ، بوزن غراب - اسم جبل بتهامة » اه ، وفيه أيضا : « غران - بضم أوله وتخفيف ثانيه ، كذا ضبطه أبو منصور ، وجعل نونه أصلية مثل غراب ، وهو اسم موضع بتهامة » اه ، وقول الشاعر « ليعجزوني » اللام لام التعليل ، والفعل مضارع أعجزه إذا غلبه « عصبت » بتشديد الصاد المهملة - أي جعلتهم عصابة ، فلفقت هؤلاء هؤلاء ، وجمعت بين هؤلاء وهؤلاء « العرج » بفتح العين المهملة وسكون الراء - قرية جامعة في واد من نواحي الطائف إليها ينسب الشاعر العرجي ، وهو عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، والعرج أيضا : عقبة بن مكة والمدينة على جادة الحاج ، والعرج أيضا : بلد باليمن « صوائق » بفتح الصاد المهملة - اسم جبل بالحجاز قرب مكة لهذيل ، وفيه يقول لبيد :

أَقْوَى فَعَرَّى وَاسِطٌ فَبَرَامُ مِنْ أَهْلِهِ فَصَوَائِقُ فَحَرَامُ

الإعراب : « اتخذت » فعل وفاعل « غراز » مفعول أول « إثرهم » إثر منصوب على الظرفية بتخذ ، والضمير مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان « وفروا » الواو عطفت جملة على جملة ، فروا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزوني » اللام لام كي ، يعجزوا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوارا بعد لام كي ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وهذه النون نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد في : قوله « اتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه اتخذ ، ونصب به مفعولين : أولهما قوله غراز ، وثانيهما قوله دليلا ، على ما تبين لك من الإعراب .

واعلم أنهم قد استعملوا اتخذ كثيرا في نحو قوله تعالى : ( لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ) وقوله سبحانه : ( يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ) ، وقوله : ( اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ) ، وقوله : ( لَوْ شِئْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلَاتٍ لَاتَّخَذْنَاهُمْ ) ، وغير ذلك من الآيات ، وفي نحو قول أبي الأسود الدؤلي :

أَرَيْتُ أَمْرًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا

واستعملوا اتخذ يتخذ ، مثل سمع يسمع ، وتخذ يتخذ ، مثل فتح يفتح ، في نحو بيت الشاهد ، وقرئ بهما في قوله تعالى : ( لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ) ، ولكن هذا قليل ، وقد اختلف العلماء في ذلك كله : فذهب قوم إلى أن « اتخذ » افتعل من الأخذ ، وأصله إلتخذ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ، كما قلبت في إيمان ، ثم قلبت الياء تاء تشبيها لها بالياء الأصلية في نحو

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ <sup>(١)</sup> » ، وقوله :

اتسمر ، ثم كثر استعمال اتخذ حتى ظن أن التاء أصلية لامبدلة من الياء المبدلة من الهمزة ، فلما كثر ذلك قالوا : اتخذ ، على هذا الظن ؛ فتخذ الثلاثي مختصر من اتخذ ذى الهمز ، كما اختصروا تقي يتقى ، كرمى يرمى ، من اتقى يتقى ، مثل ارتضى يرتضى ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَحْبِسَنَّهَا      تَقِيُّ اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

وذهب قوم إلى أن اتخذ الثلاثي أصل وليس مقتطعا من المزيد فيه ، وعلى هذا يكون اتخذ المزيد فيه فصيحاً في القياس والاستعمال ، وليس فيه حرف أبداً من حرف آخر .

قال الجوهري في الصحاح : « والاتخاذ افتعال من الأخذ ؛ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ؛ فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تَخَذَ يَتَخَذُ ، وقرئ : ( لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ) » اهـ .

وقال ابن الأثير في النهاية ( ت خ ذ ) : « واتخذت : افتعل من اتخذ ، فأدغم إحدى التائين ، وليس من أخذ في شيء ؛ فإن افتعل من الأخذ اتخذ ؛ لأن فاءها همزة ، والهمزة لاتدغم في التاء ، وقال الجوهري : الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : اتخذ يتخذ ؛ وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري » اهـ .

وقال في التصريح : « وقول الجوهري في اتخذ : إنه افتعل من الأخذ ؛ وهم ؛ لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال : ليتخذ ، بغير إدغام ، قاله التفتازاني ، وإنما التاء أصل ، وهو من اتخذ بمعنى أخذ ، كاتبع من تبع ، قاله الفارسي ، وذهب بعضهم إلى أن اتخذ مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة وهي وخذ ، بالواو ، فالتاء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : اتخذ ، كاتعد ، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمز ، وحكوا من ذلك ألفاظاً ، وهي : اتزر ، وآتمن ، وآتهل ، وآتكل ؛ من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل ، ومنه الحديث : وَإِنْ كَانَ قَصِيْرًا فَلْيَتَزَّرْ بِهِ ، كذا في جميع روايات الموطأ »

وما نقله عن البغداديين هو الذي ذكره الجوهري ؛ فلا محل إذن لجعل كلام الجوهري وهماً ، وهذه المسألة ستأتي مشروحة مفصلة في أخريات باب الإبدال آخر الكتاب ؛ إن شاء الله تعالى

(١) الاستشهاد بهذه الآية الكريمة يجري على إثبات أن « ترك » يأتي بمعنى صبر وجعل ، وهذا مما اختلف العلماء في ثبوته ،

قال جابر الله في الكشف ( ١ : ٤٨١ ) : « ( وتركنا ) وجعلنا ( بعضهم ) بعض الخلق ( يموج

٣٣٠ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَأَسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

في بعض) أى يضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى ، ويجوز أن يكون الضمير ليأجوج ومأجوج ، وأنهم يموجون حين يخرجون مما وراء السد مزدحمين في البلاد» اه  
وتركنا : فعل وفاعل ، وبعضهم : مفعول أول ، والضمير مضاف إليه ؛ وجملة يموج من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثان

وقال القاضى البيضاوى : « أى : وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون من وراء السد يموجون في بعض مزدحمين في البلاد ، أو الخلق في بعض فيضطربون ويختلطون إنسهم وجنهم حيارى » اه ، وهذه العبارة بنفسها هى عبارة جار الله ، ولكنه قدم فيها وآخر  
وقال الشهاب الحفاجى في شرح عبارة القاضى التى سمعتها (ج ٦ ص ١٣٧) : « فالترك بمعنى الجعل ، كما صرح به النحاة وأهل اللغة ؛ فهو من الأضداد ، وقوله مزدحمين إشارة إلى أن التوج مجاز عن الازدحام ، وحين يخرجون إشارة إلى أن يوم بمعنى مطلق الوقت ، وأن الضمير ليأجوج ، وأما عوده على الناس ، وأن المراد أنهم لفزعهم منهم يفرون مزدحمين ، وأنهم بعد إتمام السد ماج بعضهم في بعض للنظر إليه والتعجب منه ؛ فبعيد » اه

وقال ابن الأعرابى : « والترك : الجعل في بعض اللغات ، يقال : تركت الحبل شديدا : أى جعلته شديدا ، قال : ولا يعجبني » اه عن اللسان

وقال الراغب : « ترك الشيء : رفضه قصدا واختيارا ، أو قهرا واضطارا ؛ فمن الأول : وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ، وقوله : وَأَتْرُكُ الْبَحْرَ رَهْوًا ؛ ومن الثانى : كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ ، ومنه تركه فلان لما يخلفه بعد موته ، وقد يقال في كل فعل ينتهى به إلى حالة ما تركته كذا ، أو يجرى مجرى جعلته كذا ، نحو تركت فلانا وحيدا » اه ؛ فأنت ترى أنه جعل الآية التى نحن بصددناها من غير المعنى الذى حملها الشارح عليه تبعا لكثير من النحاة ، وتبعا لإمام المفسرين جار الله الزمخشري ، ولو أن الراغب - رحمه الله - أنكر هذا المعنى الذى ذكره النحاة لكان لجملة الآية على الوجه الذى حملها عليه وجه ، ولسكنك ترى أنه عاد فأثبت هذا المعنى ، وقد رأيت أن ابن الأعرابى يذكر هذا المعنى ثم يقول : « ولا يعجبني » ، وكأنه ممن ينكر الأضداد في العربية ، وانظر شرحنا على أدب الكاتب (ص ٢٢٢) وشرح الجواليقي عليه (ص ٢٥١ - ٢٥٦) وعلى ما يستحسنه ابن الأعرابى وهو الذى حمل الراغب الأصفهاني الآية الكريمة عليه : تكون جملة يموج من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال من المفعول الذى هو « بعضهم » ، ويكون « ترك » متعديا إلى مفعول واحد

٣٣٠ — هذا البيت لفرعان بن الأعرف ، من أبيات يقولها في ابنه منازل بن فرعان ، وكان له عاقا ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى : ٤ - ١٨ ) وقد رويانا لك من هذه الأبيات ( عند شرح الشاهد رقم ١٧٣ في ص ٣٣٢ من الجزء الأول ) عدة

... ..

آيات آخرها هذا البيت المستشهد به ههنا ، و بعده قوله :

وَجَمَعْتُهَا دُهْمًا جِلَادًا كَانَهَا      أَشَاءُ نَخِيلٍ لَمْ تُقَطَّعْ جَوَانِبُهُ  
فَأَخْرَجَنِي مِنْهَا سَلِيبًا كَانَنِي      حُسَامٌ يَمَانٍ فَارَقَتْهُ مَضَارِبُهُ  
أَنَّ أُرْعِشْتَ كَمَا أُبَيْكُ وَأُصْبَحْتَ      يَدَاكَ يَدَا لَيْثٍ فَإِنَّكَ ضَارِبُهُ

قال أبو رياش : كان لمنازل بن فرعان ابن يقال له : خليج بن منازل ، وهو من رهط الأحنف ابن قيس ، فعقّ خليج أباه منازلًا ، فقدمه إلى إبراهيم بن عربي وإلى اليمامة ، مستعديا عليه ، وقال :

تَظَلَّمَنِي حَقِّي خَلِيجٌ وَعَقَّيَنِي      عَلَى حِينٍ كَانَتْ كَالْحَنِيِّ عِظَامِي  
وَجَاءَ بَغُولٌ مِنْ حَرَامٍ كَأَنَّمَا      تَسْعَرُ فِي بَيْتِي حَرِيقُ ضِرَامِ  
لَعَمْرِي ؛ لَقَدْ رَبَيْتُهُ فَرِحًا بِهِ      فَلَا يَفْرَحُنْ بَعْدِي أَمْرُو بَغْلَامِ  
وَكَيْفَ أَرْجَى النَّفْعَ مِنْهُ وَأُمُّهُ      حَرَامِيَّةٌ ؟ مَا غَرَّنِي بِحَرَامِ ؟  
وَرَجَّيْتُ مِنْهُ الْخَيْرَ حِينَ اسْتَرَدَّيْتُهُ      وَمَا بَعْضُ مَا يُرَدَادُ غَيْرُ غَرَامِ

فأراد إبراهيم بن عربي ضربه ، فقال : أصلح الله الأمير ! لا تعجل عليّ ، أتعرف هذا ؟ قال : لا ، قال : هذا منازل بن فرعان الذي عقّ أباه ، وفيه يقول :

جَزَتْ رَحِمُ بَيْتِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ      جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدِّينَ طَالِبُهُ

فقال إبراهيم : يا هذا ، عقلت فعقلت ، فما أعلم لك مثلاً إلا قول خالد لأبي ذؤيب :

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرَّتَهَا      فَأَوَّلُ رَاضِي سِيرَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وقد ذكر هذه القصة باختصار وتغيير مع ذكر بعض هذا الشعر ابن قتيبة في عيون الأخبار

( ج ٣ ص ٨ )

اللفظ : « جمعها » الضمير يرجع إلى الإبل وإن لم يجر لها ذكر ، لأن المعنى مفهوم ، والإبل هي مال العرب « دهما » بضم الدال وسكون الهاء - جمع أدهم أو دهاء ، والأدهم : الذي لونه الدهمة . والدهمة - بضم فسكون - السواد ، ويقال : بعير أدهم ، إذا اشتدت ورقته حتى يذهب البياض ، ويقال : ناقة دهاء « جلادا » جمع جليد ، وهو الشديد القوى « أشاء » هو بزنة سحاب - صغار النخل ، وهزته أصلية ، وليست منقلبة عن واو أو ياء « سليبا » هو فاعيل بمعنى مفعول ، وتقول : سلبه سلبا ، مثل قتله قتلا ، وسلبا - بفتح اللام - إذا اختلسه « يمان » منسوب إلى اليمن ، والآلف عوض من ياء النسب ( انظر شرح الشاهد رقم ١٣٠ في الجزء الأول ص ٢٢٧ من هذا الكتاب ) « أن » الهمزة الأولى همزة الاستفهام ، ويجوز في التي بعدها أن تكون مفتوحة ؛ فتكون أن

ونحو «لَوْ يَرُدُّوْنَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا» <sup>(١)</sup> وقوله :

مصدرية ، وتكون لام التعليل مقدّرة : أى الآن أرعشت إلخ ، ويجوز أن تكون الهمزة مكسورة ، فتكون «إن» شرطية ، وهذا أولى لمكان الفاء في قوله «فإنك ضاربه» يريد : أعتدى على أبيك حين رأيته يرعش من الكبر في الوقت الذي اشتدّ فيه ساعدك واشتدّت قوتك الإعراب : «رييته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية شرطية «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ، وهو مضاف و «القوم» مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليّه في محل جر بإضافة إذا إليها «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» فاعل استغنى ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «تركته أخا القوم» حيث استعمل فيه «ترك» بمعنى صير ، ونصب بها مفعولين : أولهما ضمير الغائب ، وهو الهاء في قوله «تركته» ، وثانيهما قوله «أخا القوم» ولا شك أن هذا إنما يتم على قول من أثبت ورود «ترك» بمعنى صير ؛ فأما عند من أنكره أو استقبحه فلا يتم ذلك على كلامه ، وقد تبين لك هذا الكلام في شرح الشاهد السابق

فإن قلت : فإذا لم يثبت «ترك» بمعنى صير ؛ فكيف تعرب هذه العبارة ؟

قلت : يكون قوله «أخا القوم» حالا من الهاء الواقعة مفعولا في «تركته»

فإن قلت : فقوله «أخا القوم» اسم جامد ، والغالب في الحال أن تكون مشتقة ، فهلا كان جمود هذا الاسم دليلا على أنه مفعول ثان ، وليس حالا ، من قبل أن حمل الكلام على المشهور المتعارف الكثير في الكلام هو اللائق ؟

فالجواب على هذا أن نقول لك : إنه وإن كان اسما جامدا ليس باقيا على ظاهره ، بل هو مؤوّل بالمشتق ، أفلمست ترى أنه لا يعنى قوما بأعيانهم يكون هذا أخا لهم ، وإنما يريد أنه تركه قويا شديدا الأيد لاحقا بالرجال .

(١) أكثر المفسرين على أن «يردونكم» في هذه الآية الكريمة ليست بمعنى يصيرونكم ، بل هي بمعنى يرجعونكم ، وعليه يكون قوله جلّ شأنه (كفاراً) حالا من الضمير الذي للمخاطبين الواقع مفعولا ، وشبهة الشارح تبعا لبعض المفسرين في أن «يردونكم» بمعنى يصيرونكم أنا لو جعلناه بمعنى يرجعونكم لدل ذلك على أن المخاطبين كانوا كفارا ثم آمنوا مع أننا نقطع بأن بعضهم لم يكن كافرا كمن ولد في الإسلام ، وهذه شبهة ضعيفة ؛ لأن الخطاب لا يدل على أن المراد كل واحد منهم ، ويمكن أن يكون أكثرهم قد كان كذلك ، وانظر إلى قوله تعالى (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ) فقد عبر سبحانه بتعودن مع أننا نجزم بأن شعيبا عليه السلام لم يكن كافرا حتى يعود إلى الكفر ، ولكن لما كان هو وقومه مخاطبين بعبارة واحدة أعطى الأكثر حكم الجميع

### ٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا

٣٣١ - هذا البيت من كلمة لعبد الله بن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي (صاحب الشاهد رقم ٢٩٢ الوارد في ص ١٠ من هذا الجزء) ، وقد اختار أبو تمام هذه الكلمة في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٢ - ٣٩٤) ، وأول هذه الكلمة قوله :

رَمَى الْخِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ مُسُودًا  
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ..البيت، وبعده :  
فَإِنَّكَ لَوَرَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ وَرَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا  
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكِ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

وروى أبو علي القالي هذه الأبيات في ذيل الأملالي (ص ١١٥) ونسبها إلى الكمي بن معروف الأسدي ، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣ - ٦٧) البيت الأول والثاني ، ونسبهما لفضالة ابن شريك ، والمشهور ما ذكره أبو تمام

اللفظة : « سمدن له مسودا » السمود : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه ، ويقال للأخوذ عن الشيء : أترك مسودك ؛ وفي القرآن الكريم : (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ) أي : ساهون لاهون ، وقال أبو العلاء : المراد بالسمود في هذا البيت تغير الوجه من الحزن ، أي كأن الوجوه أصابها السمد ، وقيل : معنى سمدن رفعت رءوسهن ينحن ؛ وكل من رفع رأسه فهو سمد ، وفي هذا البيت ما يجري مجرى القلب ، وذلك أنه لو قال : رمى المقدار نسوة آل حرب بخدثان ؛ لكان أقرب ، وقد عكس هذا الكلام كما ترى ، وقوله « فرد شعورهن - إلخ » هذا يشبه ما حكى عن العريان بن الهيثم لما سأله عبد الملك عن حاله ، فقال : أبيض مني ما كنت أحب أن يسود ، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض ، ثم قال :

وَكُنْتُ شَبَابِي أَبْيَضَ اللَّوْنِ زَاهِرًا فَصِرْتُ بُعِيدَ الشَّيْبِ أَسْوَدَ حَالِكًا

ومعنى بيت ابن الزبير - وهو بيت الشاهد - صارت شعورهن بيضا من الحزن ووجوههن سودا من اللطم ، وقوله « فَإِنَّكَ لَوَرَأَيْتَ - إلى آخر البيتين » قال التبريزي : من سمع هذين البيتين ولم يعرف المعنى قدر أن فيهما خطأ ؛ لأنه قال « لو سمعت بكاء هند ورملة » وهما امرأتان ، ثم قال « سمعت بكاء باكية وباك » فجاء بأنثى وذكر ؛ ثم قال « أبان الدهر واحدها » ، والمعنى هما تنوحان معا وتلطمان الحدود معا لا تفتر إحداها دون الأخرى فيقدر أنهما باكية واحدة ؛ لاتصال أصواتهما وصكهما ، وعطف بقوله « وباك » على « باكية أبان الدهر واحدها الفقيدا » فكأنه قال : وباك كذلك . اهـ ، ومجمل هذا أن جملة « أبان الدهر واحدها الفقيدا » صفة للعطوف عليه وحده وهو

(وُخْصَ بِالتَّعْلِيْقِ<sup>(١)</sup>)، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْغَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً،

قوله « باكية » وللعطوف صفة أخرى محذوفة تدلّ عليها صفة العطوف عليه ، وأنه عبر عن الاثنين وهما « هند ورملة » بالواحدة في قوله « باكية » ؛ لأن حكمهما واحد ؛ فما ينسب إلى إحداها فقد نسب إليهما جميعاً ، وكأنه قال : سمعت بكاء باكيتين أبان الدهر واحدهما الفقيد وباك أبان الدهر واحده الفقيد ، ورواية القالى :

بَكَيْتَ بُكَاءَ مُعْوَلَةٍ حَزِينٍ أَصَابَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الْفَقِيْدَا

الإعراب : « رد » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائداً إلى الحدثنان المذكور في أول الأبيات فاعل « شعورهن » مفعول أول رد ، والضمير مضاف إليه « السود » صفة لشعور ، وصفة المنصوب منصوبة « بيضا » مفعول ثانٍ لرد « ورد » الواو عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائداً إلى الحدثنان أيضاً « وجوههن » مفعول أول لرد ، والضمير مضاف إليه « البيض » صفة لوجوه « سودا » مفعول ثانٍ لرد .

الشاهد فيه : قوله « رد شعورهن بيضا » وقوله « رد وجوههن سودا » حيث استعمل فيه « رد » بمعنى صير ، ونصب به مفعولين ، في الموضعين جميعاً ، كما هو واضح من الإعراب . ومن أنكر محي « رد » بمعنى صير يجعل قوله « بيضا » حالاً من الشعور وقوله « سودا » حالاً من الوجوه ؛ إلا أن معنى التصيير واضح في هذا البيت .

(١) اعلم أن ههنا ثلاثة أمور نريد أن ننبهك إليها ، الأول في معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ، والثاني في بيان اختصاصهما بأفعال القلوب على ما تشعر به عبارة الناظم ، والثالث في بيان أمور أخرى لا تجرى في غير أفعال القلوب ، فنقول :

(الأمر الأول) في بيان معنى التعليق والإلغاء والفرق بينهما ؛ أما التعليق فهو - كما قال الشارح - إبطال العمل لفظاً لا معنى . فإذا قلت : علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ فليس لعلم عمل في لفظ الجملة التي بعد حرف الاستفهام كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب بعلم ؛ والدليل على أن هذه الجملة في محل نصب أنه يجوز لك أن تعطف عليها جملة أخرى منصوبة الجزئين ؛ فتقول : علمت لأزيد قائم وعمراً منطلقاً ؛ مثلاً ؛ وأما الإلغاء فهو - كما قال الشارح أيضاً - إبطال العمل في اللفظ والمعنى جميعاً ، فإذا قلت : زيد ظننت مسافر ؛ فزيد : مبتدأ ، ومسافر : خبره ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها أيضاً ؛ لأنها ابتدائية ، ولا عمل لظننت في محل جملة المبتدأ والخبر ، كما لا عمل له في لفظها ؛ والفرق بين التعليق والإلغاء من وجهين ، الأول : أن الجملة المعلق عنها في محل نصب ، على ما قدمنا ، والجملة الملغى العامل عن العمل فيها لا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، والثاني أن إلغاء العامل عن العمل في العمولين أمر اختياري ، لا يجب أن تصير إليه سواء أتوسط المعمول أم تأخر ، إلا أن

... ..

الأولى في المتوسط الأعمال ، وقيل : هما سواء ، وفي المتأخر الإلغاء ، وذهب الأخفش إلى وجوب الإلغاء فيهما ، وأما التعليق الذي هو إبطال العمل لفظاً فأمر لاحتياج لك عنه ، فلا يجوز لك أن تعمل العامل في اللفظ ، وزاد بعض الناس فرقا ثالثاً من حيث المعنى ، وهو أن الجملة الملغى عنها في نحو قولك : زيد ظننت مسافر ، مبنية على اليقين وقد طرأ الشك عليها ، ومعنى هذا أنك إذا قلت : زيد مسافر؛ فأنت جازم بثبوت المحمول الذي هو الخبر للموضوع الذي هو المبتدأ ، فإذا قلت : ظننت زيدا مسافرا ؛ فنسبة ثبوت المحمول للموضوع مظنونة الوقوع ، فإذا قلت : زيد ظننت قائم ؛ فأنت قد بدأت الأمر على الجزم بثبوت المحمول للموضوع ، ثم بعد أن ذكرت المبتدأ مرفوعاً عرض لك الشك فزدت ظننت أو إحدى أخواتها ؛ لتدل على أن ثبوت المحمول للموضوع ليس أمراً تجزم به وتوقن أنه في الواقع كذلك ، ولكنه ثابت في ظنك أو علمك لا غير ؛ ولكن المحقق الرضى أنكر ذلك ، قال : (١) « وقيل : الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين ، والشك عارض ، بخلاف المعلق عنها ، وليس بشيء ؛ لأن الفعل الملغى لبيان ماصدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ، ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف ؛ فنحو زيد قائم ظننت ، بمعنى زيد قائم في ظني ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين » اهـ

(الأمر الثاني) : ظاهر عبارة الناظم أن التعليق والإلغاء جميعاً خاصان بأفعال القلوب سوى ما استثناه ؛ فلا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب ، وهذا كلام مستقيم بالنظر إلى الإلغاء ؛ فإنه لا يجري في غير هذه الأفعال ، وأما بالنظر إلى التعليق فليس بصحيح ؛ وخاصة التعليق بالاستفهام حرفاً كان المستفهم به أو اسماً ؛ ولهذا السبب قال العلامة الصبان : « ثم التخصيص إضافي : أي بالنسبة لمحب وما بعده ؛ فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر ، أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق ، والباء داخلة على المقصور » اهـ . وحاصل هذا الكلام أنه أجاب عما يوجهه عبارة الناظم بجوابين : الجواب الأول ، أن المراد أن الأفعال المذكورة من قبل هب قد اختصت بالتعليق والإلغاء ، لكن ليس هذا القصر حقيقياً بالنظر إلى جميع الأفعال ، ولكن القصر إضافي : أي بالنظر إلى بعض الأفعال ، وبعض الأفعال هو هب وما ذكر بعده ، والجواب الثاني أن الإلغاء والتعليق معا يختصان بأفعال القلوب دون جميع ماعداها من الأفعال ، لكن لأعلى معنى أن كل واحد بمفرده من التعليق والإلغاء يختص بها ، بل على معنى أن جريانهما معا خاص بها ؛ فلا ينافي ذلك أن يجري واحد منهما - وهو التعليق - في غير هذه الأفعال

بقي أن نقول لك : إن يونس بن حبيب رحمه الله قد أجاز التعليق في جميع الأفعال ، فيجوز عنده أن تقول : ضربت أيهم في الدار ، وأن تقول : قتلت أيهم في البيت ، وقد مضى في باب

(١) انظر شرح الكافية ( ج ٢ ص ٢٦٠ ) .



الاسم الموصول (ج ١ ص ١٩٨) أنه حمل على التعليق قوله تعالى: (ثُمَّ لَنُنْزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ) ، والجمهور على أنه ليس كل فعل يصح تعليقه عن العمل ، مع تسليمهم أن التعليق ليس خاصاً بأفعال القلوب ؛ بل يجري التعليق في أربعة أنواع من الفعل : (النوع الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (النوع الثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو علمت أوفى أنت أم غادر ، وتبينت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أتحفظ الجميل الذي يسدى إليك أم تكفر الصنيعة (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم ، نحو فكرت أقيم أم نظعن ، وامتنحت عليا أيبصر أم يحجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر أم يكفر ، وسألت أترورنا غدا أم لا ، واستفهمت أباقي أنت أم مسافر (النوع الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت

ومن تكملة هذا البحث أن نقول لك : إن الجملة الواقعة بعد الفعل المعلق عن العمل في محل نصب بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله ، ولكن إذا كان الفعل من النوع الأول ، وهو الأفعال الدالة على الشك ، نحو شككت إبراهيم عندك أم على ، فالجملة في موضع مفعول بنزع الحافض ، وإن كان الفعل من النوع الثاني ، وهو الأفعال الدالة على معنى العلم ، نحو علمت أزيد في رفقتك أم خالد ، فالجملة في محل نصب بنفس العامل بمقتضى وضعه ، وإن كان الفعل من النوع الثالث ، وهو الأفعال التي يطلب بها العلم ، نحو فكرت أأعقبك أم أعفو عنك ؛ فالجملة في محل نصب بنفس العامل لكن لا بمقتضى وضعه بل لتضمنه معنى علم ، أو عرف ، أأنت ترى أن فكر فعل لازم بحسب وضعه ؟ لكنه لما طلب به المعرفة وتضمن معناه تعدى تعديته . وتكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها ؛ إذا استوفى العامل معموله ، نحو فكرت في زيد أيسافر أم يقيم ، فالجملة ههنا في محل جر بدل من زيد .

(الأمر الثالث) بقي مما تختص به أفعال القلوب شيان :

أولهما : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ، سواء أكان الضميران متحدى المعنى ، نحو علمتني قائماً ، ونحو قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) أم كان أحد الضميرين بعض الآخر ، نحو قولك : رَأَيْتُنَا نَتَسَابَقُ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، وإنما لم يحز في غير هذه الأفعال أن يكون فاعلها ومفعولها كذلك ؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً ، وأصل المفعول أن يكون متأثراً منه ، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر ؛ فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً ، فلا تقول في الاسم الظاهر : ضرب زيد زيدا ، وأنت تريد ضرب زيد نفسه ، ولا تقول أيضاً : ضربتني ، ولا تقول : ضربتك ، وإن

(مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحد عشر فعلا ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضعيفة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير . وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هَبْ وَتَعَلَّمَ - وإن كانا قليبين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَرْمَأَ ، كَذَا تَعَلَّمَ) ألزما : ماضٍ مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبْ (وَلِغَيْرِ الْمَاضِي) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وَتَعَلَّمَ ، من أفعال الباب (اجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ويا هذا ظن زيدا قائما ، وأنا ظان زيدا قائما ، ومررت برجل مَظْنُونٍ أبوه قائما ، وأعجبنى ظنك زيدا قائما ؛ ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما استراه .

تخالفا لفظا ؛ لأنهما متحدان فى المعنى ، وفى أن كل واحد منهما ضمير متصل ؛ فلما كان الأمر كذلك قصدوا - إذا اتحد معنى الفاعل والمفعول - أن يتغايرا فى اللفظ بقدر الإمكان ، ومن ثم جوزوا أن تقول : ضرب زيد نفسه ؛ لأنه صار النفس بسبب إضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره ؛ لأن الغالب فى المضاف أن يكون غير المضاف إليه ، لكن لما كان مفعول أفعال القلوب ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون الجملة التي صار طرفاها مفعولين ، ألا ترى أنك إذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند التحقيق علمت قيام زيد ؛ وكذلك إذا قلت : علمتنى مسافرا ، فالمعنى علمت سفرى ؛ فلما كان الاسم الأول من الاسمين المنصوبين بعد فعل القلب ليس هو المفعول الأول على التحقيق كما قلنا ساغ أن يتحد فى المعنى مع الفاعل ، وأن يتحد كذلك فى كونه ضميرا منصوبا .

(الثانى: مما تختص به أفعال القلوب) أنه يجوز أن تدخل أن المفتوحة الهمزة على مفعوليتها ، فتقول : علمت أنك مسافر ، وظننت أن خالدا مقيم ، ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب ، فلا تقول : أعطيت أن بكرا درهما ، ولا تقول : ضربت أن خالدا سوطا ، والسرف فى ذلك هو ما حدثتكم به من أن حقيقة الأمر فى أفعال القلوب أن مفعولها هو مصدر المفعول الثانى مضافا إلى المفعول الأول ؛ وأن المفتوحة الهمزة قد وضعت لتسبك مدخولها بهذا المصدر ، فدخولها بعد أفعال القلوب مما يبين حقيقة أمرها ، فأما غير أفعال القلوب فمفعولها قد يكون ذاتا وقد يكون غير ذات ، ولكنه على كل حال لا يكون المصدر المذكور ؛ فذلك امتنع وقوع أن المفتوحة بعدها ؛ لأن دخولها مما يخالف طبيعتها ولا يتفق مع أصلها ؛ فافهم ذلك فإنه بحث حقيق بأن تحرص عليه

(وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي) حال (الابْتِدَاءَ) بالفعل ، بل في حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَقَ ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ — \* شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ \*

٣٣٢ — هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق  
اللفظة : « شجاك » أحزنك « ربع » هو المنزل ينزلونه ويقيمون فيه « الظاعنين » جمع ظاعن ، وهو المسافر « تعبأ » تقول : ماعبأت بفلان ، تريد أنك ما اكرثت له ولا اهتممت به « عذل » العذل : اللوم على الحب والتعنيف عليه  
المعنى : يقول : أظن أن منزل أحببتك الذين ارتحلوا قد أحزنك وأخذ عليك قلبك حين رأيته ، فأظهرت الأسى والألم غير مبال بما تسمعه من لوم اللائمين وما يصيبك من تعنيفهم الإعراب : « شجاك » شجى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل وفاعله « ربع » بالرفع : فاعل شجى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظاعنين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وجملة الفعل الذى هو شجى وفاعله لا محل لها من الإعراب ابتدائية ، وستعرف وجهها آخر من الإعراب عند بيان الاستشهاد به « لم » نافية جازمة « تعبأ » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « بعذل » جار ومجرور متعلق بتعبأ ، وعذل مضاف ، و « العاذلين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن تنوين المفرد

الشاهد فيه : قوله « شجاك أظن ربع » حيث توسط العامل وهو قوله أظن ، بين المسند وهو قوله شجاك والمسند إليه وهو قوله ربع ، وتوسط العامل بين المسند والمسند إليه مجوز لإلغائه عند جمهور النحاة ، ومعنى هذا أنه يجوز عندهم إبطال عمل هذا العامل في لفظ المسند والمسند إليه ومعناها جميعاً ، كما يجوز عندهم إعمال هذا العامل في لفظهما ، وقد روى هذا البيت برفع « ربع » ونصبه ؛ فأما رفعه فعلى أن جملة « شجاك ربع الظاعنين » جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ربع ، وهى جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وأما نصب « ربع » فعلى أن جملة « شجاك » جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وفاعل هو ضمير مستتر فيه عائد

يروى برفع « رُبْع » على أنه فاعل شجأك : أى أحزنك ، وأظن : لغو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجأك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلقاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ — آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنَ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُّ

إلى ربع ، وهى جملة فى محلّ نصب مفعول ثان تقدم على المفعول الأوّل ، وربع : مفعول أوّل لأظن ، وجملة أظن ومعموليه لاجلّ لها من الإعراب ابتدائية ، وكأنه قال : أظن ربع الظاعنين شجأك

فى الكلام على الإعراب الأوّل جملتان فعليتان لاجلّ لإحداها من الإعراب ؛ الأولى جملة « شجأك ربع الظاعنين » ولا محلّ لها لكونها ابتدائية ، والثانية جملة « أظن » ولا محلّ لها لكونها معترضة . وفى الكلام على الوجه الثانى جملتان فعليتان أيضا ، وأصل هاتين الجملتين عند التدقيق ثلاث جمل ؛ إحداها جملة « شجأك » ومحلّها نصب لكونها مفعولا ثانيا لأظن ، والثانية جملة « أظن ربع الظاعنين شجأك » ولا محلّ لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وأصل المفعولين جملة من مبتدأ وخبر على ما ليس يخفى عليك

فإن قلت : أليس مفعولا « ظننت » أصلهما مبتدأ وخبر ؛ وأليس الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ؟ فكيف سوغتم هنا أن يكون قوله « شجأك » جملة فى محلّ نصب مفعول ثان وأن يكون قوله ربع مفعولا أوّل مع أنه يلزم على هذا تسويغ تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ؟ !

قلت : إني أسلم لك أن أصل المفعول الثانى فى هذا الباب الخبر ، وأن الخبر إذا كان فعلا لم يجز أن يتقدم على المبتدأ ، ولكنى لا أسلم لك أن تقديم المفعول الثانى وهو فعل يلزم عليه جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا ؛ وسند هذا المنع أن أحياك على العلة الذى ذكرناها فى باب المبتدأ والخبر لعدم جواز تقديم الخبر على مبتدئه إذا كان هذا الخبر فعلا ، وهى خوف التباس المبتدأ بالفاعل ؛ فانك إذا تدبرت فى هذه العلة أبقت أن تسويغنا تقديم المفعول الثانى إذا كان فعلا لا يستلزم ما ذكرت ؛ لأن المفعول الأوّل لا يمكن أن يلتبس بالفاعل ، وهذا أمر غاية فى الوضوح

٣٣٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ : « آت » هو اسم فاعل من آتى يأتى ، ومعناه جاء يجيئ « يرهبكم » بضم ياء المضارعة - مضارع أرهبه بمعنى أخافه « لظى الحروب » نارها « اضطرام » اشتعال والتهاب ، وتقول : اضطرمت النار ، إذا التهمت وعلا شواطها

الثالثة: أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شيء ، نحو : متى ظننت زيدا قائما ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافا للكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup> . (وَأَنوَ ضَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون

المعنى : إن الموت الذى تخافه النفوس واقع لا محالة ، وإذا كان الأمر كذلك فليس يحسن بأحد أن يجزع إذا اشتعلت نيران الحرب ؛ لأن غاية أمرها أن يموت فيها ، والموت ملاقيه من غير شك .

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الموت » مبتدأ مؤخر « تعلمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة الذكور فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة لامحل لها معترضة « فلا » الفاء فاء الفصيحة ، لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرهبكم » يرهب : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير الخطاب ، مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم علامة الجمع « من لظى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اضطرار الآتى ، وأصله صفة له ، ولكن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا ، من قبل أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، ولظى مضاف ، و« الحروب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « اضطرار » فاعل يرهب ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « آت الموت تعلمون » حيث أخر الفعل الذى أصله أن ينصب مفعولين عن مفعوليّه ، وألغى هذا الفعل عن العمل فى هذين المفعولين ، ورفعهما على أن أولهما مبتدأ وثانيهما خبر عنه ، وأصل الكلام على ترتيبه الطبعى : تعلمون الموت آتيا ؛ (١) اعلم أن العامل إما أن يتأخر عن الممولين جميعا ، نحو قولك : محمد مسافر ظننت ، ونحو قول الشاعر :

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنِ أَيْسَرَتْ غَنَاهُمَا

وإما أن يتوسط العامل بين الممولين ، نحو قولك : محمد ظننت مسافر ، ونحو قول الشاعر :

أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا أَبْنَ اللَّوْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ أَثُومَ وَالْخَوْرُ

وإما أن يتقدم العامل عن الممولين ، نحو قولك : ظننت محمدا مسافرا ، ونحو قول السكيت :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ

... ..

فإن تأخر العامل عن المعمولين جميعا ؛ فذهب البصريين أنه يجوز لك الإعمال والإلغاء ، لكن الإلغاء أولى ؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة ؛ فلا تقوى على العمل متأخرة ، ومذهب الأخفش وابن أبي الربيع ، أنه لا يجوز إلا الإلغاء

وإن توسط العامل بين المعمولين ؛ فذهب البصريين جواز الإعمال والإلغاء أيضا ، واختلفوا في الأرجح منهما : فذهب قوم إلى أن الإعمال أولى من الإلغاء ، وذهب آخرون إلى أن الإعمال والإلغاء سواء .

وإن تقدم العامل عن المعمولين جميعا ؛ فذهب البصريين أن الإعمال واجب ، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الإعمال والإلغاء جائزان

هذا هو المشهور من مذاهب النحاة في هذه المسألة ، ولكنك إذا رجعت إلى كتب النحاة رأيت تفصيلا أكثر من هذا :

فسيبويه رحمه الله لا يميز في العامل المتقدم إلا الإعمال ، كما هو المشهور عن البصريين ، وقد خرج جميع الشواهد التي وردت مما ظاهره إلغاء المتقدم على أنها من قبيل التعليق الذي هو إبطال العمل في اللفظ لا غير ، وليست من قبيل الإلغاء الذي هو إبطال العمل في اللفظ والموضع جميعا ، وستأتي أمثلة من هذه الشواهد مشروحة ونبين ما فيها من التخريجات ؛ وجوز ابن الطراوة في العامل المتقدم الإعمال والإلغاء ، إلا أن الإعمال عنده أرجح من الإلغاء ؛

وجوز المحقق الرضي في العامل المتقدم الإعمال والإلغاء إلا أنه جعل الإلغاء قبيحا ، قال (١) : «ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة ، وعامل النصب لفظي ؛ فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي ، وعلى ما اخترناه في عامل المبتدأ والخبر ، كما شرحناه في باب الإعراب (٢) ، ترافعهما ضعيف ؛ فمع تقدم عامل غيرها يغلبهما ، ومع ذلك قد جاء : كَذَلِكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

وقوله :

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وإنما جاز ذلك مع ضعفه ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة ؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج ، وأيضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ؛ وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء ، بل على التعليق ويقول : اللام مقدرة حذفت ضرورة ، وقال غيره (٣) : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل ، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء » اه كلامه

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .

(٢) ذهب المحقق إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر . (٣) هو ابن جني .

هو المفعول الأول ، والجزآن جملة في موضع المفعول الثاني ، (أَوْ) انو (لَامَ ابْتِدَاءً) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوهِمٍ الْغَاءُ مَا تَقَدَّمَ) كقوله :

٣٣٤ — أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

٣٣٤ — هذا بيت من قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى الزنى اللامية ، وهي التي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستجادها الرسول صلوات الله عليه وخلع عليه برده جباء له ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانتَ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يَفْدَ مَكْبُولُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوَّانَ النُّصْحَ مَقْبُولُ  
لَكِنَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا فَجَعٌ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلُ  
فَمَا تَدُومُ عَلَى حَالٍ تَكُونُ بِهَا كَمَا تَكُونُ فِي أَثْوَابِهَا الْغَوْلُ  
وَلَا تَمْسُكُ بِالْوَعْدِ الَّذِي زَعَمْتَ إِلَّا كَمَا يُمَسِّكُ الْمَاءُ الْفَرَائِيلُ  
فَلَا يَغْرُنُكَ مَا مَنَنْتَ وَمَا وَعَدْتَ إِنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيلُ  
كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُوقٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ  
أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ ... البيت ، وبعده :  
أُمْسَتْ سَعَادُ بِأَرْضٍ مَا يُبْلَغُهَا إِلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيَّاتُ الْمَرَاسِيلُ  
وَلَنْ يُبْلَغَهَا إِلَّا عُذَافِرَةٌ لَهَا عَلَى الْأَيْنِ إِزْقَالٌ وَتَبْغِيلُ

اللفظة : « بانت » فارقت وارتحلت ، وتقول : بان فلان يبين يينا ، مثل باع يبيع بيعا ، وبينونة ، أيضا . وقد اختلف النحاة في البينونة ؛ فقال البصريون : أصله بينونة ، يباين أولاهها زائدة وثانيتها عين الكلمة ، ووزنها حينئذ فيعالولة ؛ ثم خفف بحذف الياء الثانية ، كما يخفف هين ولين وسيد وميت ، في نحو قول الشاعر :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارُ ذُوو كَرَمٍ سَوَاسُ مَكْرُمَةٍ أَبْنَاءُ أَيْسَارِ

وفي نحو قول الآخر :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ يَمِيتُ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ

.....

إِنَّمَا لَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وقال الكوفيون : أصله بينونة ، بوزن عصفورة ، ثم كسرت الباء لتسلم الياء ؛ لأن الياء الساكنة لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، ثم بعد أن كسرت الباء لتسلم الياء فتحت للتخفيف ، فوزن الكلمة عندهم فعולה ، وفعلوا ذلك بديمومة وصيرورة وسيدودة مما أصل عينه واو ، حملا لدوات الواو على ذوات الياء ؛ لأن ذوات الياء في هذا البناء أكثر ، ومذهب البصريين أصح مستندا لحجى البناء الأصلي الذى زعموه في بعض هذه الكلمات ؛ كما في قول الراجز :

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ

وقول كعب « متبول » هو اسم مفعول من تبله الحب ، إذا أضناه وأسقمه ، ويقال : تبلهم الدهر ، بمعنى أفناهم ، ومنه قول الأعشى ميمون :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضْرِبَهُ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ تَبِلُ

« متيم » اسم مفعول من تيمه الحب - بتضعيف الياء - إذا ذلله وقهره وعبدته ، ومنه قالوا : تيم اللات ، يريدون عبدها « إثرها » بكسر الهمزة وسكون التاء الثلاثة أو بفتح الهمزة والتاء جميعا في غير هذا البيت - يريد بعدها ، وهو ظرف لغو متعلق بمتيم ، أو ظرف مستقر متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في متيم « يفد » مضارع مبنى للجھول ، وماضيه المبني للعلوم فدى الأسير يفديه فداء ، ومعناه دفع لآسريه جزاء إطلاقهم إياه « مكبول » اسم مفعول من كبّله - بتخفيف الباء - إذا وضعت في رجله الكبل ، وهو القيد ، وتقول : كبّله وكبّله - بالتخفيف أو التشديد - والكبل : بفتح فسكون أو بكسر فسكون ، وقوله « أكرم بها » هو تعجب ، مثل ما أكرمها ، ومثله قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُتُونَنَا ) ، وقوله « خلة » هو بضم الخاء ، وهى الصداقة ، ومنه قوله تعالى : ( لَا تَبِيعْ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ) ، وتطلق الخلة على الصديق مذكرا أو مؤنثا ، أما إطلاقها على المذكر فكقول الشاعر :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي جَابِرًا بِأَنَّ صَدِيقَكَ لَمْ يَقْتُلْ

وأما إطلاقها على المؤنث فكما في بيت كعب الذى نحن بصددده ، وكما في قول عروة بن حزم :

أَلَا قَبَّحَ اللَّهُ الْوُشَاةَ وَقَوَّهْمُ فَلَانَةٌ أَضَحَّتْ خُلَّةً لِفُلَانٍ

والسبب في هذا أن أصلها مصدر كما قدمنا ( وانظر شرح الشاهد ٢٩٩ فى ص ٢٠ من هذا الجزء ) وقوله « لو » يجوز أن تكون دالة على التمنى فلا جواب لها مثلها فى قوله تعالى : ( لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ) ويحتمل أن تكون شرطية فجوابها محذوف : أى لو صدقت موعودها لسرتنا بذلك « قد سيط »



تقول : ساط الماء وغيره يسوطه سوطا ؛ إذا خلطه بغيره وضربهما حتى يمتزجا ، ومنه قيل للآلة التي يضرب بها : السوط ؛ لأنه يخلط الدم باللحم ، و « من » بمعنى في ههنا ، مثلها في قوله تعالى : ( إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) ، وقوله جل ذكره : ( أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ) وقوله « فجع » هو مصدر فجعه يفجعه ، مثل فتح يفتح ، إذا أصابه بمكرهه ، والفجعة : كل ما يوجع ويؤلم من المصائب « وولع » هو مصدر ولع - بالفتح ، ومعناه كذب « تلون » هو بفتح التاء - وأصله تلون بتاءين خذف إحداهما ، ومثله قوله « تمسك » أصله تمسك « الأمانى » بتشديد الياء : جمع أمنية ، مثل أنفية وأثافي ، وأصل أمنية أمنية ، بزنة أكدوبة وأضحوكة وأعجوبة ، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء بعدها وكسرت النون لتناسب الياء « مواعيد عرقوب » قد ذكرنا (في شرح الشاهد رقم ١٣٥ في ص ٢٤٥ من الجزء الأول) أنه رجل من الغماليق يضرب به المثل في خلف الوعد « أرجو وآمل » الأمل هو الرجاء ، وعطف أحدهما على الآخر للتفسير « أن تدنو » كان من حقه أن يظهر الفتحة على الواو ، لكنه عامل المنصوب معاملة المرفوع حين اضطر إلى ذلك ، ومثله قول الأعشى ميمون :

فَآلَيْتُ لَا أَرُثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

أو يكون قد أهمل أن المصدرية حملا على « ما » أختها ( وانظر في هذا الموضوع شرح الشاهدين : ٤٠ و ٤١ في ص ٧٧ من الجزء الأول ) « إخال » بمعنى أظن « تنويل » مصدر نَوَّلته بتشديد الواو - أى أعطيته « العتاق » جمع عتيق ، والعتيق من الخيل والإبل وغيرها : الكريم الأصيل « النجيبات » جمع نجيبة ، وهى الكريمة ، ويروى « النجيات » بياء مشددة وهو جمع نجبة ، والنجبة : السريعة « عذافرة » بضم العين المهملة - الناقة الصلبة العظيمة « الأبن » الإعياء والتعب ، وذكر أبو زيد وابن فارس أنه لا فعل له « إرقال » مصدر أرقل ، إذا أسرع ، وتقول : أرقل البعير ، وأرقلت الناقة ، إذا أسرع « تبغيل » هو مشى فيه اختلاف بين العنق والهملجة ، يريد أنها مسرعة شديدة وإن تعبت -

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » الواو عاطفة ، آمل : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع « مودتها » فاعل بتدنو ، والضمير العائد إلى سعاد مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يتنازعه الفعلان قبله ؛ وكل منهما يطلبه مفعولا به ، وإعمال أولهما أولى عند الكوفيين وإعمال ثانيهما أولى عند البصريين ، وأيهما أعملته فيه

فلثاني منهما مفعول محذوف يدل عليه هذا المذكور ، وكأنه قال : أرجو دنو مودتها . وأمل دنو مودتها « وما » الواو استئنافية ، ما : نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا منك تنويل » يجوز لك في هذه العبارة عدة أعراب ( الإعراب الأول ) أن تجعل « لدينا » ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وضمير المتكلم المعظم نفسه مضاف إليه ، ومنك : جار ومجرور متعلق بتنويل الآتي ، أو بمحذوف حال منه على رأى سيبويه الذى يجوز محيى الحال من المبتدأ ، أو بمحذوف حال من الضمير المستقر فى الظرف الواقع خبرا ، و « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وتقديره وما إخاله ( أى الحال والشأن ) لدينا منك تنويل ، وهذا الوجه أشار إليه الشارح رحمه الله . ( الإعراب الثانى ) أن يكون إعراب المفردات كما تقدم فى الوجه الأول ، ولكن تجعل جملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدّت مسدّ مفعولى إخال ، ولا تقدر ضمير شأن ، وتقدر لام ابتداء علقّت إخال عن العمل فى لفظ الجملة ، وجعلتها عاملة فى محل الجملة ، والأصل : وما إخال لدينا منك تنويل ، وهذا الوجه أيضا قد أشار إليه الشارح رحمه الله ( الإعراب الثالث ) أن تجعل قوله « تنويل » فاعلا بقوله « لدينا » أو فاعلا بقوله « منك » ؛ لأن كل واحد منهما متعلق باستقرار محذوف إما فعل وإما اسم فاعل ، وكل منهما يطلب فاعلا ، ونظيره قوله تعالى : ( أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ) يجوز أن تجعله جملة من مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وأن تجعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل بالظرف قبله .

فان قلت : فان من شرط إعمال الظرف والجار والمجرور أن يعتمد على نفي أو استفهام كما فى الآية الكريمة .

قلت : لنا فى هذا البيت أحد وجهين : الأول : أن ندعى أنه على مذهب الكوفيين ، والأخفش الذين لا يشترطون فى إعمال الظرف والجار والمجرور الاعتماد على النفي أو الاستفهام ( وانظر ص ٢٥٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب ) ، والوجه الثانى : أن نقول : إن الظرف ههنا معتمد على حرف النفي ، وهو « ما » فى قوله « وما إخال » وقد فصلت « إخال » بين حرف النفي ومدخوله ، كما فصل بينهما بخلتني فى قول الشاعر :

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَمْرِ

وكما فصل بإخال بين سوف ومدخولها فى قول زهير :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ

وكما فصل بين لا ومنفيها بأراها فى قول الشاعر :

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي قَرَحَةً وَتَنْكُوها

... ..

(الإعراب الرابع) أن تجعل «إخال» ملغاة عن العمل في لفظ الجملة وفي محلها جميعا ؛ بسبب تقدم «ما» النافية عليها ؛ فقد عرفت في كلام الشارح رحمه الله أن اللغاء ثلاثة أسباب: (الأول) توسط العامل بين الممولين (الثاني) تأخر العامل عن الممولين جميعا (الثالث) أن يتقدم عن العامل شيء مع أن العامل مقدم عن الممولين جميعا .

الشاهد فيه : قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» حيث ورد فيه مظهره إلغاء «إخال» عن العمل مع تقدمه عليهما ؛ وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون ، وبنوا عليه أنه يجوز لك أن تقول : ظننت زيد مسافر ؛ فتلقى العامل مع تقدمه عن الممولين ، وقد أجاب البصريون عن هذا الاستدلال بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لانسلم أن «إخال» في هذا البيت ملغاة عن العمل ، بل هي عاملة ، ولكن هذه الجملة التي ظننتم أنها المفعولان جميعا ليست إلا المفعول الثاني ؛ ونحن نعلم أن المفعول الثاني كما قد يكون مفردا قد يكون جملة ؛ من قبل أن أصله الخبر ، والمفعول الأول على هذا ضمير شأن محذوف ؛ وقد بينا تقديره في إعراب البيت ، وهذا الجواب هو الذي اختاره ابن جني ؛ وذلك لأن ضمير الشأن قد عهد حذفه في باب النواسخ نحو قول الشاعر ، وينسب إلى الأخطل :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

ألا ترى أن التقدير : إنه من يدخل الكنيسة ؛ ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ» فيمن روى برفع «المصورون» كما رأيت ، التقدير : إنه (أى الحال والشأن) من أشد الناس - إلخ ، ومثله قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسًّا نَ أَلَمَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

الجواب الثاني : أنا لانسلم أيضا أن «إخال» ملغاة عن العمل في هذا البيت ، بل هي معلقة عن العمل في لفظ الجملة ، والسبب في تعليقها عن العمل في لفظ الجملة أن لام الابتداء مقدرة ، وهذا الجواب هو الذي اختاره سيبويه رحمه الله .

وحاصل هذين الجوابين منع أن تكون إخال ملغاة ، وادعاء أنها عاملة ، والفرق بينهما من وجهين (أولهما) أن معموليها مذكوران على ما اختاره سيبويه ، والمذكور هو الثاني على ما اختاره ابن جني (وثانيهما) أن عملها في محل الجملة على ما اختاره سيبويه ، وفي كل واحد من الممولين استقلالاً على ما اختاره ابن جني .

والجواب الثالث : أنا نسلم أن «إخال» ملغاة عن العمل لفظاً ومحلاً ، كما ذكر الكوفيون ، لكن لانسلم أن إلغاءها في هذا البيت يدل على جواز إلغائها إذا تقدمت على الممولين جميعا في كل حالة من حالات التقدم ، كما يزعم الكوفيون ، بل نقول : إن محل جواز إلغاء العامل عن

وقوله :

٣٣٥ - كَذَاكَ أَذَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

العمل وهو متقدم على المفعولين؛ أن يكون هذا العامل قد وقع في حشو الكلام ، وههنا قد وقع العامل بعد « ما » النافية ؛ فكان في حشو الكلام ؛ أما على ما ذكرنا في وجوه الإعراب من أن « إخال » وقعت معترضة بين « ما » النافية ومدخولها الذي هو الظرف فالأمر أظهر من أن يدل عليه ، ومثله في ذلك قول عقيل بن علفة ، وهو من شعر الحماسة: (انظر شرح التبريزي ٣٧٧-١)

تَنَاهَوْا وَأَسْأَلُوا ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ أَأَعْتَبَهُ الضُّبَارِمَةُ النَّجِيدُ  
وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ إِخَالُ حَتَّى يَنَالَ أَقَاصِيَ الحُطَبِ الوُقُودُ

فإن « إخال » وقعت معترضة بين اسم الفاعل الذي هو قوله « فاعلين » وبين معموله وهو الجار والمجرور في قوله « حتى ينال - إلخ » ، وأما على أن « ما » نافية لإخال فتدعى أن مجرد تقديم شيء على العامل مجوز لإلغائه ؛ فسقط على كل وجه من هذه الوجوه استدلال الكوفيين بهذا البيت على ما ذهبوا إليه من جواز إلغاء العامل المتقدم مطلقا ؛ هذا ، وقد روى أبو العباس الأحول بيت الشاهد هكذا :

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ يَعْجَلَنِي فِي أَبَدٍ وَمَا لَهْنُ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، ولك في هذا الذي ذكرناه المنقح والكفاية .

٣٣٥ - هذا البيت قد أورده أبو تمام في ديوان الحماسة مع بيت آخر سابق عليه ، ونسبهما إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه ، ورواية البيتين في ديوان الحماسة هكذا: (انظر التبريزي ٣-١٤٧)

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لَا كَرَمُهُ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَادَةُ اللَّقْبَا  
كَذَاكَ أَذَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبَا

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظا لتقدم العامل عليهما ، ولكن

في البيت الأول إشكالا نحويا سنحاول تقريبه إليك في ما بعد

اللفظة : « أكنيه حين أناديه » من عادة العرب في خطابهم أنهم إذا أرادوا تعظيم المخاطب وتكريمه لم يذكروه باسمه ، بل يخاطبونه بالكنية ؛ إلا أن تكون الكنية نفسها مشعرة بالذم ، يصف الشاعر نفسه بحسن العشرة « كذاكَ أَذَّبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، والتقدير : تأديبا مثل ذلك التأديب أَذَّبْتُ ، وذلك التأديب هو ما عير عنه في البيت السابق بأنه يكنى صاحبه ولا يلقبه ، فالكاف في الأصل صفة لموصوف ، وهي الآن مفعول مطلق ، وقوله « حتى صار من خلقي - إلخ » ملاك الشيء - بكسر

الميم أو فتحها ، بزنة كتاب أو سحاب - ما يقوم به ، والشيمة - بكسر الشين - الخلق ، والأدب : اسم جامع لما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم مثل ترك السفه وبذل المجهود وحسن اللقاء الإعراب : أما البيت السابق على بيت الشاهد فعلى رواية الرفع لا إشكال فيه ؛ لأن جملة « والسواة اللقب » في محل نصب حال ، رابطها الواو ، وعلى رواية النصب يسأل عن إعراب « والسواة اللقب » والجواب عن ذلك أن نقول : إن قوله « والسواة » الواو فيه واو المعية ، والسواة : مفعول معه ، واللقب : مفعول به عامله قوله « ألقبه » وكأنه قال : ولا ألقبه اللقب والسواة ، وهذا تخرج ابن جني للبيت ، وهو يدل على معنى مستقيم ؛ وكأنه قال : لا ألقبه من الألقاب ما يصاب السواة ، أما اللقب الذي لا يقبح ذكره فأني ألقبه به ، وزعم ابن مالك أن الواو في قوله « والسواة » واو العطف ، وقد قدم المعطوف على المعطوف عليه ، وأصل الكلام : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السواة ؛ فحذف العامل في المعطوف وقدمه ، وفيه ارتكاب ضرورة لاداعي لارتكابها . وزعم العيني أن قوله « والسواة » مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل ومعموله الذي هو اللقب ، وأصل الكلام عنده ولا ألقبه اللقب والسواة ذاك ، وأحسن هذه الوجوه ما ذكرناه عن ابن جني ، وتقديم المفعول معه على صاحبه مما وقع في كلام الرب ، وإن كان جمهور النحاة على أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

جَمَعْتَ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وأما بيت الشاهد فأعرابه « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وهو مضاف واسم الإشارة مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والكاف حرف خطاب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أدبت » فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع « حتى » ابتدائية ، ويجوز أن تكون غائية « صار » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وكأنه قال : حتى صار هذا الأدب « من خلق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر صار ، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر بإضافة خلق إليه « إني » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب « وجدت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبني على الضم في محل رفع « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب : إما على أنها مفعول ثان لوجد والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدت ( أي الحال والشأن ) ملاك الشيمة الأدب ؛ وإما على أن هذه الجملة في محل نصب سدّت مسدّ مفعولى وجد ولا م الابتداء التي تعلق الفعل عن العمل في لفظ الجملة مقدّرة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، وجملة وجدت مع مفعوليه في محل رفع خبر إن ، وجملة إن

فعلى الأول التقدير : إخاله ، ورأيته : أى الشان ، وعلى الثانى لَمَلَاكُ ، وَلَدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون مافى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إني » فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ، فالحمل على ماسبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَنِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُوَ لَأَمْ يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلَا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو (وَلَا مُمْ أَبْتَدَاءُ أَوْ) لام جواب (قَسَمٌ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكنقوله :

٣٣٦ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنْ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

واسمها وخبرها لالحمل لهما من الإعراب استثنائية للتعليل ؛ وهذا إذا رويت « إني » بكسر الهمزة ؛ فإن رويتها بفتح الهمزة كانت صار خالية من الضمير ، وكان قوله « من خلقى » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف خبر « صار » تقدم على اسمها ، وكانت « أن » مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع اسم صار ، وجعل قوله « ملاك الشيمة الأدب » جملة فى محل نصب إنما هو على رواية الرفع كما هو واضح ؛ فإن رويت بنصبهما كان « ملاك » مفعولاً أول ، و « الأدب » مفعولاً ثانياً الشاهد فيه : قوله « إني وجدت ملاك الشيمة الأدب » على رواية الرفع ، حيث ورد فيه ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم ، وهو مما استند إليه الكوفيون فى تجويز ذلك ، والجواب عن ذلك ، كما تقدم مفصلاً فى الشاهد السابق ، من ثلاثة أوجه :

(الأول) أن نمنع أن هذا من باب الإلغاء ، وندعى أنه من باب الإعمال ؛ لأن المفعول الأول ضمير شأن محذوف ، والجملة المرفوعة الجزء من فى محل نصب مفعول ثان (الثانى) أن نمنع أن هذا من باب الإلغاء ، وندعى أنه من باب التعليق ، ولأن الابتداء مقدرة وأصل الكلام : وجدت ملاك الشيمة الأدب

(الثالث) أن نسلّم أنه من باب الإلغاء ، ونحصر المراد من قولنا « إنه لا يجوز إلغاء العامل المتقدم » بأن محل عدم جواز إلغاء المتقدم إذا تصدر الكلام ولم يسبقه شىء أى شىء ، فأما إذا تقدمه شىء كما فى هذا البيت فإنه يجوز فيه الإلغاء والإعمال ، ألسنت ترى أنه قد تقدم هنا « إن » على « وجدت » فهذا مسوغ إلغائها .

٣٣٦ — هذا البيت على هذا الوجه من الرواية من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٦) وقد نسبته للبيد بن ربيعة العامرى ، ونسبه الأعم الشنتمرى فى شرح شواهد البيد أيضاً ، وقد

راجعت ديوان لبيد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ وراجعت شرح القصائد العشر للتبريزي وشرح  
المعلقات للزوزني وللنحاس وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ؛ فلم أجد هذا البيت على هذه  
الرواية ؛ وإنما وجدت عجزه كما هنا ، وصدره هكذا :

\* صَادَفَنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا \*

وهذا بيت من معلقة لبيد التي مطلعها :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامَهَا بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامَهَا

وقبل هذا البيت قوله :

أَفْتَلِكَ أُمَ وَحْشِيَّةً مَسْبُوعَةً خَذَلَتْ وَهَادِيَّةُ الصَّوَارِ قِوَامَهَا  
خَنَسَاءَ ضِيَعَتِ الْغَرِيرَ فَلَمْ يَرَمْ عُرُضَ الشَّقَائِقِ طَوْفَهَا وَبُعَامَهَا  
لِعَفْرِ قَهْدٍ تَنَازَعَ شِلْوُهُ غُبْسٌ كَوَاسِبُ مَا يُمِنُّ طَعَامَهَا  
صَادَفَنَ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا ... البيت ، وبعده :  
بَاتَتْ وَأَسْبَلَتْ وَكَفَّ مِنْ دِيْمَةٍ يَرَوِي الْخَمَائِلَ دَائِمًا تَسْجَامَهَا  
تَجْتَفُ أَصْلًا قَالِصًا مُتَبَدِّدًا بِعُجُوبٍ أَنْقَاءَ يَمِيلُ هَيَامَهَا

وهذا السياق يؤكد لك أن رواية النحاة لبيت الشاهد على الوجه الذي في الشرح ونسبتهم  
إياه للبيد لاتصح ، وبخاصة إذا علمت أنه ليس للبيد قصيدة على هذا الروي إلا معلقته التي أنشدنا  
لك منها هذه الأبيات

اللفظ : « عفت الديار » درست وانمجت آثارها « محلها » مكان الخلول منها « ومقامها »  
مكان الإقامة ، وهي طول المسكن ، وهما بدلان من الديار « بمنى » قال الأصمى : « منى : موضع  
قريب من طخفة ، وليس يريد منى مكة » اه ، وطخفة - بكسر الطاء وتفتح وسكون الخاء المعجمة -  
موضع في طريق البصرة إلى مكة ، وكان فيه يوم لبنى يربوع على قابوس بن المنذر بن ماء السماء  
« تأبد » توحش ، وتقول : أبدت الدار تأبد أبودا ، وتأبدت تأبدا ، إذا توحشت ، والأوابد :  
الوحوش « غولها » بفتح الغين المعجمة وسكون الواو - جبل « رجامها » بكسر الراء المهملة -  
جبل أيضا ، وهما بالحى حمى ضرية قريبان من طخفة « أفتلك » اسم الإشارة عائد إلى الأتان المذكورة  
في بيت سابق « وحشية » يريد بها بقرة وحشية « مسبوعة » يعنى أكل السبع ولدها « خذلت »  
تأخرت عن البقر ، والخذول - بزنة صبور - التأخرة « هادية » هي المتقدمة ، وسمى العنق  
بالهادى لتقدمه « الصوار » بضم الصاد المهملة وتخفيف الواو مفتوحة - جماعة البقر والظباء ،

وجمع الصوار صيران « قوامها » بكسر القاف - ملاكها ، يريد أن المتقدمة من البقر هي التي تهديهم إلى الماء وتدلهم عليه « خنساء » هي قصيرة الأنف ، وأصل الخنوس التأخر ، والبقر كلها خنس ؛ فهذا وصف كاشف « الغرير » هو ولد البقرة بلغة أهل الحجاز « يرم » مضارع رام بمعنى برح مكانه وزايله ، وتقول : رام يريم ، فأما رام بمعنى طلب فمضارعه يروم « عرض الشقائق » الشقائق : جمع شقيقة ، وهي أرض غليظة بين رملتين ، وعرضها : ناحيتها « طوفها » هو تردها وذهابها ومجيئها « وبغامها » بضم الباء الموحدة - صوتها « لمغر » المغر - بزنة اسم المفعول - ولد البقرة وغيرها من الوحش ، إذا أرادت أمه فطامه أرضته ثم تركته ثم أرضته ليعتاد الفطام « قهد » القهد - بفتح فسكون - الأبيض « تنازع شلوه » يريد تجاذبه ، والشلو - بكسر الشين وسكون اللام - العضو ، وجمعه أشلاء « غبس » بضم فسكون - جمع أغبس ، وهو الأغبر ، وأراد الذئب « كواسب » جمع كاسب ، وهو الذي يكتسب ماياً كله « مايمن طعامها » يمن - بالبناء للجھول ، يريد أنه مامن أحد يمن عليها بطعامها لأنها هي التي تحصله « صادفن » وجدن « غرة » بكسر الغين المعجمة - أى غفلة « فأصبنها » الضمير يعود إلى الغفلة ، ويروى « فأصبنه » على أن الضمير يعود إلى الغرير « المنايا » جمع منية ، والمنية : الموت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة ؛ لأنها مقدورة « لانطيش » لاتخطىء « سهامها » السهام : جمع سهم ، وليس للمنية سهام في الحقيقة ، ولكن استعارها لها ، وفي هذه العبارة استعارة مكنية وأخرى تخيلية « أسبل » هطل « واكف » المطر القيم أيما لايقلع « ديمة » الدائم من المطر ، وأصل يائه واو ؛ لأنه من دام يدوم « الحائل » جمع خميلة ، وهي الشجر الملتف « تسجامها » بفتح التاء - هو كثرة المطر « تجتاف » تدخل جوفه « أصلا قالصا » أراد أصل شجرة منقبضا « بعجوب » العجوب : جمع عجب ، والعجب - بفتح العين المهملة وسكون الجيم - في أصل وضعه : أصل الذنب ، وإنما يريد ههنا أطراف الرمال « أنقاء » جمع نقا ، وهو الكتيب من الرمل « يميل » يتداعى وينهار « هيامها » الهيام - بفتح الهاء - الرمل الذي لا يتماسك ، والضمير راجع إلى الأنقاء

الإعراب : « لقد » اللام حرف دال على التوكيد ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تأتين : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب « منيتى » فاعل مرفوع بضمزة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وجملة « لتأتين منيتى » لاحتل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد علمت والله لتأتين منيتى ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب بعلم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف



... ..

نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « سهاهما » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب استئنافية قصد بها التعليل

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث علق « علم » عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، بسبب وجود لام جواب القسم ، ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن هشام :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

ومثل هذين البيتين قول الله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ) واعتبار « علم » في الآية الكريمة وفي البيتين معلقة عن العمل مع بقائها على معناها الأول هو ما ذهب إليه ابن الناطم تبعاً لأبيه وابن هشام الأنصارى في أكثر كتبه ، وتبعهم على ذلك الشارح رحمه الله

وذهب المحقق الرضى تبعاً لسببويه إلى أن علم في الآية وبيت الشاهد قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدد ، فلا تقتضى معمولاً ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال

قال سببويه رحمه الله (١) : « هذا باب الأفعال في القسم ... وقال لبيد :

✽ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ .. ✽ البيت ، كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : قد علمت لعبد الله خير منك » اهـ

وقال المحقق الرضى (٢) : « وأما قوله ولقد علمت لتأتين ... البيت ؛ فأنما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكده للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق ؛ فصار كقوله :

[ إِنِّي لَا مَنَحُكَ الصَّدُودَ ] وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ

وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم ؛ فيجاب بجوابه ؛ فيجىء بعده إن المكسورة ، نحو علم الله إنك قائم ، أى والله » اهـ

وقد شرح الأعلام رحمه الله البيت بغير الوجه الذى أتى به سببويه من أجله ، بل على الوجه الذى اختاره الناطم وابنه وابن هشام ، قال (١) : « الشاهد فيه تعليق لتأتين لعلمت على نية القسم ، والمعنى علمت والله لتأتين منيتي » اهـ

(١) أنظر كتاب سببويه ( ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ) (٢) أنظر شرح الكافية ( ج ٢ ص ٢٦١ )

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحُكْمُ (لَهُ أَنْحَتَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ »  
أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ<sup>(١)</sup> » أَمْ بِالْأَسْمِ ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ  
أَحْصَى<sup>(٢)</sup> » وَ« لَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا<sup>(٣)</sup> » أَمْ خَبَرًا نحو عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ ، أَمْ مَضَافًا إِلَيْهِ

(١) « إِنْ » حرف نفى ، مبنى على السكون لاحتاج له من الإعراب « أَدْرَى » فعل مضارع ،  
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « أَقْرَبُ »  
الهمزة للاستفهام ، قريب : خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أَمْ » حرف عطف « بَعِيدٌ »  
معطوف على قريب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مَا » اسم  
موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع « تُوعَدُونَ » فعل مضارع مبنى للجهول ،  
مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل  
ونائب الفاعل لاحتاج لهما من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري ،  
والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت همزة الاستفهام « أَدْرَى » عن العمل في لفظ الجملة  
بعدها ، وهي عاملة في محل الجملة

(٢) « لِنَعْلَمَ » اللام لام كي ، نعلم : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد لام كي ،  
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وأن المضمرة جوازا ومابعدا في تأويل  
مصدر مجرور بلام التعايل « أَى » اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الْحِزْبَيْنِ »  
مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى « أَحْصَى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بنعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من  
حيث علق « أَى » وهو اسم استفهام « نَعْلَمَ » عن العمل في لفظ الجملة ، والفعل عامل في  
محلها على ما علمت في الإعراب

(٣) « لَتَعْلَمُنَّ » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تعلمن : فعل مضارع مرفوع بالنون  
المحذوفة لتوالي الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، مبنى على  
السكون في محل رفع ؛ والأصل لَتَعْلَمُونَنَّ ؛ فاجتمع ثلاثة نونات : نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ،  
فحذفت نون الرفع للتخلص من اجتماع الأمثال المستكره ؛ فالتقى بعد حذف نون الرفع  
ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد ؛ فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين « أَيْنَا »  
أى : اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل  
جر « أَشَدُّ » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عَذَابًا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بنعلم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لاحتاج لهما من الإعراب  
جواب القسم الذى وقعت اللام في جوابه ، وتقدير الكلام : والله لتعلمنَّ شدة عذاب أحدنا ،  
والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علق اسم الاستفهام الواقع مبتدأ « نَعْلَمَ » عن العمل في  
لفظ الجملة بعده .

المبتدأ نحو عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ <sup>(١)</sup> » فأى : نصب على المصدر بما بعده : أى ينقلبون منقلباً أى انقلاباً ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فأحد هذا لا يستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير فى « لا يقول » شئ واحد فى المعنى .

الثانى : من الملاحظات أيضاً لعل ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ <sup>(٢)</sup> » ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و« لو » الشرطية ؛ كقوله :

(١) « سيعلم » السين حرف دال على التنفيس ، يعلم : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الذين » اسم موصول : فاعل يعلم ، مبنى على الياء فى محل رفع « ظالموا » فعل ماضى وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « أى » مفعول مطلق عامله قوله ينقلبون الآتى « منقلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينقلبون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بيعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « أى » الفعل الذى قبلها ، وهو « سيعلم » عن العمل ، مع كون « أى » فضلة ؛ لأنه مفعول مطلق ، ولا يجوز لك أن تجعل « أى » مفعولاً أولاً ليعلم ؛ لأنك تعلم أن اسم الاستفهام له الصدارة فى الجملة التى يكون فيها ، ومعنى هذا أنه يجب تقدمه فى أول الجملة ، سواء أكان عمدة ؛ كالمبتدأ فى نحو : من زيد ، أو الخبر فى نحو : كيف زيد ، أم كان فضلة ؛ كالمفعول به فى نحو : أى غلام ضربت ، والمفعول فيه فى نحو : أى يوم قدمت ، والمفعول المطلق كالآية الكريمة .

(٢) « إن » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « لعله » لعل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائب اسمه « فتنة » خبر لعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفتنة ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « لعل » الفعل الذى قبلها وهو « أدرى » عن العمل ، والجملة من لعل واسمها وخبرها فى محل نصب بأدري .

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرُ

٣٣٧ - هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة رواها له ابن الكلبي ، وهي مذكورة في ديوانه (ص ٣٩ طبع أوربة) ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمَاوِيٌّ ؛ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ      وَقَدْ عَذَّرْتَنِي مِنْ طِلَابِكُمُ الْعُذْرُ  
أَمَاوِيٌّ ؛ إِنْ لَمَّا غَادٍ وَرَائِحُ      وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ  
أَمَاوِيٌّ ، إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلٍ      إِذَا جَاءَ يَوْمًا : حَلَّ فِي مَالِنَا الْعُذْرُ  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَاوِيٌّ ؛ إِنِّي رُبَّ وَاحِدٍ أُمِّهِ      أَجَرْتُ ، فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرُ  
وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا      أَرَادَ ... البيت ، وبعده :  
وَأَنِّي لَا أَلُو بِمَالٍ صَنِيعَةً      فَأَوْلُهُ زَادٌ وَآخِرُهُ ذُخْرُ

اللفظ : «أماوى» هو اسم امرأته ، وكانت تلومه على إسرافه وتبذيره «التجنب» مصدر تجنبه ، بزنة تقدس ، إذا أعطاه جنبه ، هذا أصله ، ثم أريد منه المهاجرة «الهجر» مصدر هجره يهجره - من باب نصر - إذا ترك وصله ، وهو على هذا بمعنى التجنب ، وقد يكون أراد بالهجر الهذيان ، وتقول : هجر المريض فهو هاجر - من باب دخل - إذا هذى ، وضبط المجد الهجر بهذا المعنى بضم الهاء وضبطه الرازى بالفتح «العذر» بضم فسكون - الاسم من قولك : اعتذر فلان من ذنبه ، وقد أنث فعله فقال «عذرتنى» لأنه أراد المعذرة «طلابكم» بكسر الطاء المهملة واللام مفتوحة مخففة - مصدر طلبه يطلبه «غاد» اسم فاعل من غدا ، وأصل معناه سار وقت الغداة «رائح» اسم فاعل من راح ، وأصل معناه سار في وقت العشي ، وأراد ههنا من قوله «غاد ورائح» أنه يحى ويذهب ، يريد أن شأن المال أنه لا يبقى في يد كاسبه ؛ فأفضل ما يصنع أن يكتسب به ثناء الناس وحسن حديثهم ، وذلك بإيقافه «الأحاديث» يقال : هو جمع حديث على غير القياس ، هكذا قيل ؛ والأحسن أنه جمع أحداثثة في نحو قول الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسُهَا      إِذَا مَا أَنْقَضَتْ أُخْدُوْتُهُ لَوْ تُعِيدُهَا

وقوله «أماوى» إني لا أقول لسائل - الخ - يريد أنه لا يعتذر لمن يسأله بأن ماله قد ضاع أو أصابته جائحة أو حل به الحل ، بل هو ينجر الإبل لمن يجيئه ، ويشير إلى هذا المعنى قول الشاعر :

وَإِنْ تَعْتَذِرُ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا      إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي

«الأقوام» جمع قوم ، والقوم : اسم جمع لجماعة الرجال ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما

وإنّ التي في خبرها اللام ، نحو علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة .  
والظاهر أنّ المعلق إنّما هو اللام لا إنّ ، إلا أنّ ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز  
علمتُ إنّ زيداً قائمٌ ، بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا  
المعلق إنّ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ،  
وأنّ الملقى لأعمل له ألبتة ، والمعلق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل ، كقوله :

واحد رجل « ثراء المال » كثرته « وفر » بفتح فسكون ، هو الغنى والمال الكثير « لا آلو »  
لا أقصر ، تقول : لم آل جهدا في العمل الفلاني ، بمعنى أنك لم تقصر فيه « صنيعه » الصنعة  
- بفتح الصاد - المعروف ، والمراد لا أقصر في اصطناع المعروف ببذل المال .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « علم » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
« الأقوام » فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم يدل على امتناع جوابه  
لامتناع شرطه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « حاتما »  
اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أراد » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى حاتم « ثراء »  
مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه ، وجملة أراد فاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن  
ومادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت إرادة حاتم  
لثراء المال ، وهذا الفعل المحذوف شرط لو ، وهذا التقدير بناء على أرجح المذهبين ، والمذهب  
الآخر يجعل المصدر المنسبك من أن الواقعة بعد لو ومادخلت أن عليه مرفوعا على أنه مبتدأ  
خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو إرادة حاتم لثراء المال موجودة « كان » فعل ماض  
ناقص ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم  
على اسمه « وفر » اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره هي  
جواب لو ، ولا محل لها من الإعراب ، والجملة من لو وشرطها وجوابها في محل نصب بعلم .

الشاهد فيه : قوله « علم الأقوام لو أن حاتما . إلخ » حيث علق لو علم عن العمل في أجزاء الجملة ،  
وهو عامل في محلها على ما علمت في البحث الذي فصلنا فيه القول ( في ص ٧٥ وما بعدها من هذا  
الجزء ) والذي ذكر « لو » في المعلقات للأفعال عن العمل في لفظ أجزاء الجملة هو ابن مالك ، وقد  
قال أبو حيان في توجيهه : وجهه أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل ، ولو تقع كثيرا بعد القسم .

## ٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا لُبَّكَ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٣٣٨ - هذا البيت رابع بيت في قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن صاحب عزة ،

وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلِي ، هَذَا رُبْعُ عَزَّةٍ فَأَعْقِلَا      قُلُوصَيْكُمَا ثُمَّ أَبْكِيَا حَيْثُ حَلَّتْ  
وَمَسًّا تَرَابًا كَانَ قَدْ مَسَّ جِلْدَهَا      وَبَيْتًا وَظِلًّا حَيْثُ بَاتَتْ وَظَلَّتْ  
وَلَا تَيَاسَا أَنْ يَمْحُوَ اللَّهُ عَنْكُمَا      ذُنُوبًا ؛ إِذَا صَلَّيْتُمَا حَيْثُ صَلَّتْ  
وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا لُبَّكَ      وَلَا مُوجِعَاتِ .... البيت ، وبعده :  
وَقَدْ حَلَفْتُ جَهْدًا بِمَا نَحَرْتُ لَهُ      قُرَيْشُ غَدَاةَ الْمَازِمِينَ وَصَلَّتْ  
أَنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيجُ وَكَبَّرَتْ      بَقِيْفَا غَزَالِ رُقْقَةٍ وَأَهْلَتْ  
وَمَا كَبَّرَتْ مِنْ فَوْقِ رَكْبَةٍ رُقْقَةٍ      وَمِنْ ذِي غَزَالٍ أَشْعَرَتْ وَأَسْتَهَلَّتْ  
وَكَاثَتْ لِقَطْعِ الْخَبْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا      كَنَادِرَةٍ نَذْرًا فَأَوْفَتْ وَحَلَّتْ  
فَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ ، كُلُّ مُصِيبَةٍ      إِذَا وَطَنْتُ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

اللفظ : « ربع عزة » يقال : الربع الدار مطلقا ، ويقال : هو دار القوم التي ينزلونها وقت الربيع « اعقلا قلوصيكما » القلوص - بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقة الشابة ، ويقال : القلوص أول ما يركب من إناث الإبل إلى أن تنثى ، ثم تسمى بعد ذلك ناقة ، واعقلا قلوصيكما : معناه شداها واربطاهما ، ويروى هذا البيت هكذا :

خَلِيلِي هَذَا رَسْمُ عَزَّةٍ فَأَعْقِلَا      قُلُوصَيْكُمَا ثُمَّ أَنْظِرَا حَيْثُ حَلَّتْ

والرسم : أثر لا شخص له ، ويقال : الرسم مالمصق بالأرض من آثار الديار كبعير الآرام ورماد النيران ، وقوله « ومسا ترابا - إلخ » يقول : إن البيت الذي كانت تحله عزة وتجلس في أنحائه فيمس جلدها أرضه خاليق منكما بأن تمشاه وتنزلا به ، وقوله « ولا تياسا - إلخ » يريد أن صلاتها في مكان خليفة بأن تطهره وتعلى قدره على كل الأمكنة ؛ فلو صليتما بعدها في هذا المكان لكانت صلاتكما خليفة بالقبول وخليفة بأن تكفر ذنوبكما وتمحو آثامكما « تولت » أعرضت وأدبرت « حلفت جهدا » أخذ هذا من قوله تعالى : ( وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ) : أى بالغوا في اليمين واجتهدوا فيه . و « جهدا » إما حال على التأويل بجاهدة ، وإمامفعول مطلق ، والمآزمان : موضع بين عرفة ومزدلفة ، وقال ياقوت : « هو موضع بمكة بين الشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين يفضى آخره إلى بطن عرفة ، وبه المسجد الذي يجمع فيه الإمام بين صلاتي الظهر

والعصر ، وليس عرفات من الحرم ، وإنما حدّ الحرم من المأزمين ، فإذا أجزتهما إلى العلمين المضروبين فما وراء العلمين من الحل « اه ، وقوله « أناديك » أى أكون معك فى ناد واحد ، والنادى : المجلس ، والمراد أنها حلفت لاتواصله ولا تكون معه فى مكان « ماحج الحجيح » ماهى المصدرية الظرفية ، والحجيح : جمع الحاج « فيفا غزال » أراد فيفاء غزال ؛ فقصر الممدود للضرورة ، وفيفاء غزال : موضع بمكة « أهلت » رفعت صوتها عند رؤية الهلال ، أو رفعت بالتلبية ، ومثله : استهلت ، ويقال : أهل الحرم ، إذا لبي ورفع بالتلبية صوته « ركة » بفتح الراء المهملة وسكون الكاف - واد بين مكة والطائف ، ويقال : هوجل بالحجاز ، وقوله « وكانت لقطع الحبل - إلخ » يقول : إنها قطعت حبال المودة التى بيننا وثبتت على هذا المجران ثبوت من نذر لله نذرا فهو دائب على الوفاء به ، و « أوفت » وف ، و « حلت » بمعنى خرجت من عهدة مآذرتة لأنها أدت ماوجب عليها « مصيبة » المصيبة : البلية والشدة ، وكل مكروه يحل بالإنسان فهو مصيبة ، واشتهر جمعها على مصائب ، والقياس يقتضى أن تجمع على مصاوب « و طنت لها النفس » تقول : وطن الإنسان نفسه على الأمر ، إذا حملها عليه فتحملته وذلت له ، وأخذ هذا من قول ضابئ البرجمي :

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُوطِّنُ نَفْسَهُ عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنْوُبُ

( انظر ص ٥٠١ من الجزء الأول من هذا الكتاب ) ، وقوله « ذلت » معناه انقادت

ورضيت وخضعت .

الإعراب : « ما » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمها مبنى على الضم فى محلّ رفع « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا ، والجملة فى محلّ نصب خبر كان « قبل » ظرف متعلق بأدرى ، وهو مضاف و « عزّة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعامة والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محلّ رفع « البكا » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محلّ نصب بأدرى « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « موجعات » معطوف على محلّ جملة « ما البكا » ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجرّ « توات » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عزّة ، وأن المصدرية المقدّرة بعد حتى مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجارّ والمجرور متعلق بأدرى

يروى بنصب « مَوْجَعَاتٍ » بالكسرة عطفا على محل قوله « مَا الْبُكَ » .

ووجه تسميته تعليقاً أن العامل مُلغى في اللفظ عامل في المحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي لامزوجة ولا مطلقّة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا القلب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها<sup>(١)</sup> نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا<sup>(٢)</sup> » « فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمْ الْفِتُونُ<sup>(٣)</sup> » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ<sup>(٤)</sup> »

الشاهد فيه : قوله « وَلَا مَوْجَعَاتٍ الْقَلْبَ » حيث عطفه بالنصب على محلّ جملة « مَا الْبُكَ » فهذا يدلّ على أن العامل المعلق عن العمل في لفظ أجزاء الجملة عامل في محلها النصب ، ولولا ذلك لما جاز نصب المعطوف على هذه الجملة

(١) قد تقدّم لنا بحث هذا الموضوع بحثاً وافياً لا يحتاج معه إلى زيادة ؛ فارجع إلى ذلك في (ص ٧٥ و ٧٨) من هذا الجزء

(٢) « فَلْيَنْظُرْ » اللام لام الأمر ، ينظر : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو « أَيُّهَا » أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « أَزْكَى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف « طَعَامًا » تمييز ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لينظر

(٣) « تَبْصِرُ » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وَيُبْصِرُونَ » الواو عاطفة ، يبصرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « بِأَيِّكُمْ » الباء حرف جرّ زائد ، أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الْفِتُونُ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول لأحد الفعلين السابقين ، ومفعول الآخر محذوف مماثل يدلّ عليه هذا المذكور . وهذا الإعراب مبنى على أن « الْفِتُونُ » اسم مفعول ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، ومن العلماء من ذهب إلى أن الْفِتُونُ مصدر جاء على صيغة اسم المفعول كاليسور والعسور والمجود والمعقول ، وعليه تكون الباء حرف جرّ أصلى ، وأى : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والفتون : مبتدأ مؤخر ، والتقدير فستبصر ويبصرون الفتنة واقعة بأيكم

(٤) الهمزة للاستفهام ، والواو عاطفة على محذوف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يتفكروا : فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « مَا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له



« يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ <sup>(١)</sup> » « وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ <sup>(٢)</sup> » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أما ترى أيُّ برقي ههنا <sup>(٣)</sup>

(لِإِلْمِ عَرَفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أي : لاتعرفون ، وتقول :

من الإعراب « بصاحبهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « من » حرف جر زائد « جنة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ليتفكروا ، أو الجملة في محل جر بحرف جرّ محذوف تقديره أولم يتفكروا في ذلك . هذا هو الظاهر في هذه الآية ، وعليه يكون التعليق في هذه الأفعال غير خاص بالاستفهام ؛ لأن التعليق ههنا بحرف النفي . ومن العلماء من ذهب إلى أن التعليق في غير أفعال القلوب خاصّ بالاستفهام ، وعليه يكون « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع ، والجارّ والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وقوله « من جنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . والتقدير أولم يتفكروا أيّ شئ كانوا بصاحبهم حال كونه من جنون

(١) « يسألون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « أيان » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع « يوم » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الدين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف ، والجارّ والمجرور متعلق بيسألون ، والتقدير : يسألون عن وقت يوم الدين ، أو الجملة في محل نصب بيسألون ؛ لأنه تضمن معنى فعل يتعدى بنفسه (٢) « يستنبئونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول مبني على الفتح في محل نصب « أحق » الهمزة للاستفهام ، حق : خبر مقدم ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « هو » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر ، مبني على الفتح في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ ليستنبئ ، أو في محل جر ، كما سبق

(٣) « ترى » ههنا بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، وليست من أفعال القلوب . وهو فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أي » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « برق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : اسم مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مبني على السكون في محل نصب بذلك المتعلق ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به ل ترى

سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا : أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينَ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ » : أى بمتهم .

وقد نَبِهْتُ عَلَى استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

( وَلِرَأَى ) التى مصدرها ( الرُّؤْيَا ) وهى الحلمية ( أُنْمِ ) أى : انصب ( مَا لِعِلْمًا \* طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى ) أى : انتسب ، « ما » موصول صلته « انتمى » فى موضع نصب مفعول لأنم ، و « طَالِبَ » حال من علم ، و « لرأى » متعلق بأنم ، و « لعلمًا » متعلق بانتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انصب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعديةً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَشٍشٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَآوَنَةٌ أَثَالَا

٣٣٩ — هذه الأبيات من قصيدة لعمر بن أحمـر الباهلى ، من قصيدة يندب فيها قومه ، ويبيكهم ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلَحَّا      وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا أُخْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٌ      يُرَجِّى طَالِعًا بِهِمَا ثِقَالَا  
وَهى خَرَزَاهُمَا فَاَلْمَاءُ يَجْرِى      خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُّ أَنْسِلَالَا  
عَلَى حَيَيْنٍ فِى عَامَيْنِ شَتَّى      فَقَدْ عَنَى طَالِبُهُمَا وَطَالَا  
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا      فَتُضْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا

والبيت الأول من الأبيات التى أنشدها الشارح من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٤٣ ) فى باب الترخيم فى غير النداء اضطراباً .

اللفظ : « تلحاً » هو مضارع ألح - بتشديد الحاء المهملة - مسنداً إلى ضمير العينين . وتقول : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، وقال الأصمعى : تقول ألح السحاب بالمكان ؛ إذا أقام به ، مثل ألث - بتشديد التاء المثناة - وقوله « سعينا مستغيث » سعينا - بضم السين وفتح العين المهملتين

أَرَاهُمْ رُقَّتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أَنْخِرَالَا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذُرْكَ بِلَالَا

فهم من «أراهم» مفعول أول، و «رقتي» مفعول ثان .

وبعدها ياء مثناة ساكنة - مثني سعين ، وهو تصغير سعين - بضم فسكون - وهو القرية تقطع من نصفها وينبذ فيها ، وربما استقى بها كاللؤلؤ ، والمستغيث : طالب الغيث ، وهو المطر «يرجى» بتشديد الجيم - يطلب «وهي» ضعف وانشق «على حين» جارّ ومجرور متعلق بـ «تلحاً» يقول : أبت عيناك إلا أن يدوم بكأؤهما على حين «سهوا» بفتح السين وسكون الهاء - أي لنا وسكونا «أبو حنّس» بفتح الحاء المهملة والنون - كنية رجل ، وأصل الحنّس الحية أو كل ما يصاد من الطير والحوام «يؤرقني» مضارع أرقه - بتشديد الراء المهملة - ومعناه أسهره وأورثه الأرق ، وتقول : أرق يأرق - من باب علم - إذا سهر ، «وطلق» بفتح الطاء المهملة وسكون اللام - اسم رجل «أثالا» بضم الهمزة بعدها ثاء مثناة - مرخم أثالة ، وهو اسم رجل ، قال سيبويه (ج ١ ص ٣٤٣) : «هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراباً . قال الراجز :

\* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنَظَلَا \*

وقال ابن أحرر :

أَبُو حَنْسٍ يُورِّقُنَا وَطَلَقَ وَبَعْمَارٌ وَآوَنَةٌ أَثَالَا

وقال جرير :

أَلَا أَضَحْتُ حِبَالَكُمْ رِمَامَا وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا  
يَشْقُ بِهَا الْعَسَاقِلُ مُوْجِدَاتٍ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَامَا

وقال زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَأَذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تَذْكُرُ

وقال الآخر [وهو ابن حبناء] :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدِخَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وأما قول الأسود بن يعفر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادَ بَصَرْمَتِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون المرأة جلهم ، والرجل جلهمة ؛ وأما قوله وهو رجل من بني يشكر :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَخَزُ مِنْ أَرَانِيهَا

فزعم أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الباء أبدلها مكان الباء ؛ كما أبدلها مكان الهمزة . وقال أيضا :

وَمَهْلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وإنما أراد الضفادع ، فلما اضطرَّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفا يوقف في الرفع والجر . وليس هذا لأنه حذف شيئا فجعل الياء عوضا منه . لو كان ذلك لعوضت حارثا الياء حيث حذف الثاء ، وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت : يا حارث ، ولوقلت هذا قلت : يا مروي ، إذا أردت أن تجعل مابقي من مروان بمنزلة مابقي من حارث حين قلت : يا حارث اه

وقول الشاعر في أبيات الشاهد الذي نحن بصدده : « آونة » هو جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة « رفقتي » هو جمع رفيق ، وراء الرفقة مكسورة أو مضمومة « تجافى الليل » انطوى وارتفع « انخزل » انقطع « لورد » الورد - بكسر الواو وسكون الراء المهملة - مقابل الصدر ، والورد : إتيان الماء ، والصدر : الرجوع عنه « بلالا » بكسر الباء الموحدة - هو مايل - الحلق ، وأراد به الماء

الإعراب : « أبو حنشل » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، وحنشل : مضاف إليه « يورقتي » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « وطلق » الواو عاطفة ، طلق : معطوف على أبو حنشل « وعمار » معطوف على أبو حنشل أيضا « وآونة » الواو عاطفة ، آونة : ظرف زمان متعلق بيورق « أثالا » معطوف على أبو حنشل ، مرفوع بضمه مقدرة على الحذف المحذوف للترخيم ، وقد عرفت في لغة الشاهد أن ترخيم هذا الاسم في هذا الموضع ضرورة اضطرَّ إليها الشاعر وليست مما يجوز أن يرتكبه المتكلم « أراهم » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « هم » مفعول أول « رفقتي » مفعول ثان . وياء المتكلم مضاف إليه « حتى » ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تجافى الليل » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « وانخزل » الواو عاطفة ، انخزل : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر معطوفة على الجملة السابقة « انخزالا » مفعول مطلق عامله انخزل السابق « إذا »

وإنما قيد بقوله « طالب مفعولين من قبل » لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية .  
فإن قلت : ليس في قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى  
مطلقاً حالية كانت أو يقظية .

قلت : الغالب والمشهور كونها مصدراً للحالية .

( وَلَا تُجِزْ هُنَا ) في هذا الباب ( بِلَا دَلِيلٍ \* سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ ) ويسمى  
اقتصاراً ؛ أما الثاني فبالإجماع ، وفي الأول - وهو حذفهما معاً اقتصاراً - خلاف ؛ فعن سيدييه  
والأخفش النع مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً  
بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » وقولهم : مَنْ  
يَسْمَعُ يَحُلْ ؛ وعن الأعم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم .

أما حذفهما للدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ  
كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ؛ وقوله :

٣٤٠ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

حرف دال على المفاجأة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ  
« كالذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول « لورد » جار ومجرور  
متعلق بيجرى ، واللام حرف دال على التعليل « إلى آل » جار ومجرور متعلق بيجرى « فلم »  
حرف نفي وجزم وقلب « يدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير  
مستتر تقديره هو يعود إلى فاعل يجرى « بلالا » مفعول به ليدرك ، منصوب بالفتحة الظاهرة  
الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقى » حيث نصب بأرى التى هى من الرؤيا مفعولين : أولهما  
الضمير المتصل في قوله « أراهم » والثانى قوله « رفقى » كما اتضح لك من إعراب البيت

٣٤٠ هذا البيت من قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِمْنِي دَارًا وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ      وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُحْضَبُ

وهذه إحدى قصائده الهاشميات التى يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم . وقبل البيت  
الشاهد قوله :

فَقُلْ لِلَّذِي فِي ظِلِّ عَمِيَاءٍ جَوْنَةٌ    يَرَى الْجَوْرَ عَدْلًا: أَيْنَ، لَا أَيْنَ، تَذْهَبُ  
بَأَى كِتَابٍ أَمْ بَأَيَّةٍ سُنَّةٍ    ترى ... البيت ، وبعده :  
أَأَسْلَمَ مَا تَأْتِي بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ    وَبُغْضٍ لَهُمْ ؟ لَا، جَيْرٍ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ  
سَتَقَرَّعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانٍ نَادِمٍ    إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبُ

اللفظ : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو لهو ، والبيض : النساء النقيات الألوان . وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام في مغنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام ، وجعل التقدير : أو ذو الشيب يلعب ، ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى في مكانه «أذوالشيب يلعب » ومن الناس من يقول : الواو للحال وليس هناك همزة محذوفة ، وهو يصف نفسه بالانصراف عن اللهو والباطل في حال أن ذوى الشيب يطربون . وهذا بعيد « يلهنى » تقول : ألهاه يلهيها إلهاء ، وتقول : لهيته عنه ألهى ، مثل رضيت أرضى ، ويقال أيضا : لهيته ولهوت ، مثل رميت وغزوت ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه « رسم » هو مابقى لاصقا بالأرض من آثار الديار « يتطربنى » يحملنى على الطرب والخفة «بنان محضب » أراد فتاة جميلة ذات أصابع قد خضبت بالحناء ونحوها « عمياء » هى الجهالة ، وهى مؤنث أعمى ، وصف من العمى ، وأصله فقدان البصر ، أطلق ذلك على الجهالة لأنها سبب فى عمى البصيرة « جونة » بفتح الجيم وسكون الواو - هى السوداء المظامة التى لا يهتدى معها إلى رشد ولا صواب . ويقال : المراد بالعمياء ههنا الفتنة ، وأصل الاستعمال هو ما ذكرنا « ترى حبهما عارا » ترى ههنا من رأى ، مثل أن تقول : رأى الشافعى وجوب كذا ، ورأى أبو حنيفة جوازه ، ويمكن أن تكون من رأى العامية ، والعار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : غيرته كذا ، وقال المجد فى القاموس : « وَلَا تَقُلْ عَيْرُهُ بِكَذَا » اه ، يعنى أنك تعديه إلى مفعولين بنفسه ، ولا تعديه إلى ثانيهما بحرف الجر ، وقد سبقه بذلك الحريرى ، ولكن بعض العلماء ومنهم شراح الحماسة حكوا أن تعديته إلى الثانى بنفسه أكثر من تعديته إليه بحرف الجر ؛ فلم يمنعوا كما منع الحريرى والمجد ، ومما تعدى فيه إلى الثانى بنفسه قول الحماسى وهو سيرة بن عمرو الفقعسى وكان ضمرة بن ضمرة قد عيره كثرة إبله :

أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا    وَذَلِكَ عَارٌ يَا ابْنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ

وانظر شرح التبريزى ( ١ - ٢٣٢ ) وقول السكيت فى أبيات الشاهد « أأسلم » هو أفعل تفضيل من السلامة دخلت عليه همزة الاستفهام ، وقد حذف المفضل عليه . وأصل الكلام : أما تأتى

من البغض والشنآن لآل الرسول صلى الله عليه وسلم مما آتته من المحبة ، والمراد بالاستفهام ههنا النفي ، والمعنى ليس فعلك أسلم عاقبة وأحسن ما آلا من فعلى « جبر » حرف جواب معناه نعم ، ويقال : هو اسم معناه حقا « أشجب » أعطب وأهلك . وهو وصف من الشجب ، والشجب : الهلاك ، وتقول : شجب يشجب شجبا ، مثل فرح يفرح فرحا ، وتقول : أشجبه الله ، تريد أهلكه « ستقرع منها سنّ خزيان نادم » الضمير فى « منها » راجع إلى العداوة المذكورة فى البيت السابق ، ومن : معناه ههنا التعليل . و « خزيان » وصف من الخزاية ، وهى الاستحياء ؛ وتقول : خزى يخزى ، مثل رضى يرضى ، خزيا - بكسر فسكون ، إذا ذلّ وانقاد ؛ وخزاية - بفتح الحاء - إذا استحيا ، ورجل خزيان وامرأة خزيا ، بفتح فسكون ، وقوم خزايا « ضم » جمع « الناكثين » الناقضين للعهود ، والمراد ههنا الذين ناصبوا آل النبي صلى الله عليه وسلم العداوة ، وبادوهم بالشحناء ، وأثاروا عليه الحفاظ ؛ وذلك أن آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه قد استوجبوا على المؤمنين المحبة والمودة بمقتضى قوله تعالى : ( قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ) فإذا آذاهم أحد أو ناصبهم العداوة فقد صار ناقضا لهذا الحكم « العصبب » الشديد ، وأراد به يوم القيامة

الاعراب : « بأى » جارّ ومجرور متعلق بقوله ترى الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « بأية » جارّ ومجرور معطوف على الجارّ والمجرور السابق ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حبههم » مفعول أول ل ترى ، والضمير مضاف إليه « عارا » مفعول ثان ل ترى « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعار « وتحسب » الواو حرف عطف ، تحسب : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان ، لدلالة ما قبل هذا الفعل عليهما ، والتقدير وتحسب حبههم عارا على .

الشاهد فيه : قوله « ترى حبههم عارا على وتحسب » حيث حذف المفعولين اللذين يطلبهما قوله « وتحسب » الذى معناه تظن ؛ لدليل مقالى ، وهو أن قبل هذا الفعل فعل آخر من نوعه قد ذكر معه مفعولان مماثلان للمفعولين المحذوفين ؛ وأصل الكلام : ترى حبههم عارا على وتحسب حبههم عارا على ؛ فلما ضاق البيت عن أن يتسع لذلك كله ، وكان فى المتقدم إشعار بالمتأخر ودلالة عليه حتى لو حذف كان كأنه مذكور ، وكان فى الحذف تنبيه للعقل وإيقاظ له ليتدبر فى المحذوف ماهو ، ولم يكن من الحذف مانع ؛ استساغ الشاعر أن يحذف هذين المفعولين . وهذا ظاهر إن شاء الله

واعلم أن الخلاف بين النحويين فى حذف المفعولين أو أحدهما وعدمه مجرد اصطلاح لهم ،

وليس من الحذف في شيء عند البيانين ، وذلك لأن غرض المتكلم يختلف ؛ فتارة يقصد مجرد الإخبار عن وقوع الحدث من غير أن يكون له قصد إلى إفادة وقوعه من فاعل ، وحينئذ يسند الفعل المأخوذ من مادة الوقوع أو الكون المطلق إلى مصدر الحدث الذي يريد أن يخبر بوقوعه فيقول : وقع ظنٌ ، أو حدث علم ، وما أشبه ذلك ؛ وتارة يقصد نسبته إلى فاعل معين ، من غير أن يتعلق قصده بالإخبار عن وقوعه على مفعول ، فيأتى بالفعل المخصوص مسندا إلى فاعله الذي يريد الحديث عنه ؛ فيقول : محمد يظن ، أو خالد يعلم ، وليس له حينئذ غرض في بيان مظهر معين أو معلوم معين ؛ والفعل في هاتين الحالتين منزل منزلة القاصر الذي لا مفعول له ، وليس من المعقول أن يقال حينئذ : إنه قد حذف منه شيء ، كما أنك لا تقول في نحو « خرج زيد » و « انطلق إبراهيم » : إنه قد حذف المفعول ؛ لأن الفعل لم يكن يستدعى مفعولا حتى تتوهمه كان مذكورا ثم حذف ؛ فإن تعلق غرض المتكلم بأن يخبر عن وقوع الفعل المخصوص من فاعل معين على مفعول معين لم يكن له بد من أن يذكر هذا المفعول أو المفاعيل التي يتعلق بها الفعل ؛ فإن حذف المفعول حينئذ لم يكن بد من أن يقيم قرينة تنفي عنه وتدل عليه ، حتى يكون وهو محذوف كأنه مذکور . هذا هو التحقيق عند علماء البلاغة

وقد مال ابن هشام رحمه الله في معنى اللبيب إلى ما ذكره البيانين ، قال في الباب الخامس : « وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون باختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا : أى أوقفوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما تعدى إلى اثنين : من يسمع يخل : أى تكن منه خيلة . والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كونه عام ؛ فيقال : حصل حريق ، أو نهب ؛ وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ، ومنه ( رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ) و ( هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ) و ( كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ) و ( إِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ ) ؛ إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقفوا الأكل والشرب وذرؤا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هناك ، ومنه على الأصح ( وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرًا أُتِيَنَ تَذَوْدَانِ ) ، ألا ترى أن موسى عليه الصلاة والسلام إنما رجعهما إذ كاتتا على صفة الذباد وقومهما على السقى ، لا لكون مذودهما غنا ومسقيهم إبلا ؛ وكذلك المقصود من قولهما ( لَا نَسْقِي ) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدر يسقون إبلهم وتذودان غنمهما ولا نسقى



وفي حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنعه ابن ملكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - والمحذوف الأول - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا .

ومنه - والمحذوف الثانى - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِ بِنَزْلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ

غنمنا . وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ( لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ) و ( لَا تَقْرَبُوا الرِّبَا ) وقولك : ما أحسن زيدا ؛ وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف ، نحو ( مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ( أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ) و ( وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ) ، و « وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ » اه كلامه .

والذى يستدعى المفعول فى الآية الأولى ، وهى قوله تعالى : ( أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ) هو الاسم الموصول ، وبيان ذلك أن جملة الصلة يجب أن تكون مشتملة على عائد يربطها بالاسم الموصول ، والرابط ههنا غير مذكور فوجب تقديره ، والأصل : أهذا الذى بعث الله رسولا ، والذى يستدعى المفعول فى الآية الثانية ، وهى قوله تعالى : ( وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ) هو المبتدأ ، وذلك لفظ « كل » فى قراءة من قرأ بالرفع فإن جملة « وعد الله الحسنى » خبر عن هذا المبتدأ ، وجملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط ، فإذا كان الرابط غير مذكور وجب تقديره ، والأصل : وكل وعده الله الحسنى ، والذى يستدعى المفعول فى الشاهد الذى أنشده ، وهو قول الشاعر :

\* وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ \*

هو الموصوف ، وهو لفظ شىء ، وذلك لأن جملة « حميت » فى محل رفع صفة لشيء ، وجملة الصفة بجملة الخبر والصلة ، والأصل وما شىء حميته بمستباح . وقد أجاب العلامة الصبان عن الاختلاف الواقع بين النحاة والبيانين بأن نظر البيانين إلى المعانى الحاصلة فى الحال ، أما النحاة فأنما ينظرون إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما . ولك فى هذا الكلام المقنع والكفاية .

٣٤١ - هذا الشاهد من كلام عنبرة بن شداد العبسى ، من معلقته المعروفة التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءَ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ

يَا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعَمِي صَبَاحًا دَارَ عِبْلَةَ وَأَسْلَمِي  
وقبل بيت الشاهد قوله :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ  
ولقد نزلت ... .. البيت ، وبعده :

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ قَوْمُهَا بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْغَيْلِمِ  
إِنْ كُنْتَ أَرْمَعْتَ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمْتُ رِكَابُكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمٍ

اللفظة : « غادر » ترك « متردِّم » اسم مكان من قولك : ردمت الشيء ؛ إذا أصلحته ، والمراد هل بقي الشعراء لأحد معنى إلا وقد سبقوا إليه ، وهل يتهياً لأحد أن يأتي بمعنى لم يسبق إليه ، ويروى « من مترنم » والترنم : صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، وقوله « أم هل عرفت الدار » يروى فى مكانه « أم هل عرفت الربع » والربع : المنزل ، وأصله خاص بما ينزل فيه وقت الربيع « توهم » أراد به ههنا الإنكار ، يقول : هل تبينت رسوم الدار وعرفتها بعد أن أنكرتها « بالجواء » الجواء - بكسر الجيم - بلد يسميه أهل نجد جواء عدنة ، وهو فى الأصل جمع جو ، والجو : البطن الواسع من الأرض فى انخفاض ، ومعنى « تكلمى » أخبرى عن أهالك وسكنك ، وقوله « وعمى » يقال : هو أمر من وعم يعم ، مثل وصف يصف ووعد يعد ، ويقال : هو مقتطع من انعم ، وقوله « دار عبلَة » هو نداء اعترض به بين المعطوف والمعطوف عليه « علقْتُهَا » أحببتها ، وقوله « عرضاً » معناه أنها كانت عرضاً من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه ، وقوله « زعماً » اختلف العلماء فى تفسيره ؛ فقال قوم : المعنى إني أحبها وأقتل قومها فيكون جها زعماً منى ، وقال أبو عمرو الشيبانى : ليس الزعم ههنا بمعنى القول الذى لاصدق معه ، بل معناه الطمع ، ويقال : زعم يزعم زعماً ، ومعناه طمع ، وقوله « ولقد نزلت فلا تظنى غيره - إلخ » الباء فى قوله « بمنزلة » متعلقة بمصدر محذوف ؛ لأنه لما قال نزلت دلّ على النزول ، ويقال : الباء متعلقة بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف ، وكأنه قال : نزلت منى منزلة مشبهة بمنزلة الحب ، وقوله « فلا تظنى غيره » معناه لا تظنى غير ما أنا عليه من محبتك ، والحب - بفتح الحاء - اسم مفعول من أحببت ؛ وقد تقدّم القول فى هذه الكلمة ( فى شرح الشاهد رقم ١٤٦ ) فانظره فى الجزء الأول ص ٢٦٩ من هذا الكتاب ) ، وقوله « كيف المزار وقد تربّع أهلها - إلخ » يقال : تربّع القوم ؛ إذا نزلوا فى الربيع ، وعنيزتان والغيلم : موضعان . يقول : كيف أزورها وقد بعدت عني من بعد قرب دارينا وإمكان تراورنا ، وقوله « إن كنت أرمعت الفراق - إلخ » يقال : أرمعت كذا ،

وأزمت عليه ، فأنا مزعم ، مثل أجمعت فأنا مجمع ، وزنا ومعنى ، والركاب : لا يستعمل إلا في الإبل خاصة ، والركب على هذا الجماعة الذين يركبون الإبل ، ويقال : هو عام يشمل ركاب الإبل وركاب الخيل ، وقوله « زمت ركابكم » معناه شددت بالأزمة ، والأزمة - بفتح الهمزة وكسر الزاي وتشديد الميم - جمع زمام ، وهو الحبل الذي تربط به الدابة ، وتقاد به ، والمعنى إن هذا أمر أحكمت تدبيره بليل ؛ فكأن أجمالكم قد وضعت لها الأزمة في ذلك الوقت ، وإنما خص الليل بالذكر لأنه وقت التفكير والتدبير ؛ وذلك أنه الوقت الذي تصفو فيه الأذهان ويتفرغ فيه القلب من الاشتغال بالمعاش ونحوه

**الإعراب :** « ولقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نزلت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « فلا » الفاء حرف دال على السببية ، لا : ناهية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تظني » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « غيره » مفعول أول لتظني ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والمفعول الثاني محذوف ، والتقدير فلا تظني غيره واقعا « مني » جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا للنزلت ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت مني منزلة مشابهة لمنزلة المحب ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المسكرم » صفة للمحب

**المشاهد فيه :** قوله « فلا تظني غيره » حيث حذف المفعول الثاني لتظن وأبقى المفعول الأول والحذف هنا لدليل خارج عن اللفظ. وهو رد على من ذهب من العلماء إلى أن حذف أحد المفعولين إذا دل عليه دليل لا يجوز

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما ذكرنا إنما يتم بعد تسليم أمرين : الأمر الأول ، أن يكون « تظني » في هذا البيت مما يتعدى إلى مفعولين ، والأمر الثاني أن يكون قوله « مني » متعلقا بنزلت ، كما أعربنا البيت عليه

أما الأمر الأول فقد نازع فيه جماعة منهم المحقق الرضی ، حيث ذهب إلى أن « ظن » ربما تعدت إلى مفعول واحد ، ولا تحتاج إلى مفعول آخر ، وأنشد هذا البيت شاهدا على ذلك ، قال (١) : « وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد ، مع كونه بالمعنى المذكور ، نحو علمت زيدا ، وعلمت خروج زيد : أي عرفت ، وبعضها يقل فيه ذلك ، نحو ظننت وحسبت ، قال :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ      مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُسْكِرَمِ

(١) انظر شرح الكافية للرضی ( ج ٢ ص ٢٥٨ ) .

أى : فلا تظنى غيره واقعا منى .

( وَكَتَظُنُّ ) عملاً ومعنى ( أَجْعَلُ ) جوازاً ( تَقُولُ ) مضارع « قال » المبدوء بتاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين ( إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ ) من حرف أو اسم ( وَلَمْ يَنْفَصِلِ ) عنه ( يَغْيِرُ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ ) وهو الجار والجرور ( أَوْ عَمَلٍ ) أى : معمول ( وَإِنْ بَعْضِ ذِي ) المذكورات ( فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ ) ؛ فمن ذلك حيث لافصل قوله :

٣٤٢ — عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

أى لا تظنى شيئاً غير نزولك ، كذا قال الفراء « اه  
وقال البغدادى (١) : « استشهد بهذا البيت على أن ظن يقل فيها نصب المفعول الواحد ؛ فإن  
معناه هنا لا تظنى شيئاً غير نزولك ، وصحة هذا المعنى لا يقتضى تقدير مفعول آخر ، وفيه ردّ  
للنحويين فانهم قالوا : المفعول الثانى لتظن محذوف اختصاراً ، لا اقتصاراً ، وبه استشهد شراح  
الألفية ، وقالوا : تقديره فلا تظنى غيره واقعا ، أو حقاً — وجملة فلا تظنى غيره معترضة » اه  
وأما الأمر الثانى فقد نازع فيه العلامة الصبان ، وذهب إلى أنه يجوز أن يكون قوله « منى »  
هو المفعول الثانى ، قال : « كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت ، وهو الظاهر ، أما  
على أنه مفعول ثان لتظن : أى فلا تظنى غيره كأننا منى ؛ فليس منه ؛ فقول الشارح أى فلا تظنى  
غيره واقعا منى موهم خلاف المراد » اه

٣٤٢ — هذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزى :

١ - ١٥٦ ) لعمر بن معد يكرب الزبيدى ، وأول هذه الكلمة قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ زُورًا كَأَنَّهَا  
جَدَّأُولُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَأَسْبَطَرَتْ  
فَجَاشَتْ إِلَى النَّفْسِ أَوَّلَ مَرَّةٍ  
فَرَدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتْ  
عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي  
لَمَّا اللَّهُ جَرَمًا كُلَّمَا ذَرَّ شَارِقُ  
فَلَمْ تُغْنِ جَرْمُ نَهْدَهَا إِذْ تَلَاقْنَا  
ظَلَّتْ كَأَنِّي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةُ  
فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ  
لَكِنْ أَرْسِلَتْ فَأَسْبَطَرَتْ  
فَرَدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتْ  
وَجُوهَ كِلَابٍ هَارَشَتْ فَازْبَارَتْ  
وَلَكِنْ جَرَمًا فِي اللَّقَاءِ أُبْذَعَرَتْ  
أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وَفَرَّتْ  
نَطَقْتُ وَلَكِنْ الرَّمَاكِ أَجَرَتْ

(١) انظر خزانة الأدب (ج ٤ ص ١٤) .

... ..

اللفظة : « زورا » جمع أزور ، وهو الملعوج الزور ، يريد أنها مائلة من وقع الطعن فيها ، أو مالت لتطعن أعداءها « جداول زرع » الجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير « فاسبطرت » امتدت . يقول : لما رأيت الفرسان منحرفين للطعن ، وقد خلوا أعنة دوابهم وأرسلوها كأنها أنهار زرع أرسلت مياهها فامتدت . والتشبيه وقع على جرى الماء في الأنهار ، لا على الأنهار نفسها ، ويجوز أن يكون المراد أنها امتدت في السير منهزمة ، أو يكون المراد أنها تنجح دما فكأن دماها أنهار تجري « جاشت إلى النفس - إلخ » جاشت النفس : حميت من الفزع وارتفعت حتى صارت مثل القدر إذ تجش فيرتفع ما فيها ، وقوله « فردت على مكروهاها » معناه فردتها وسكنتها على الشدة فثبتت وقد اعترض بعض الناس على قوله « جاشت إلى النفس » فقال : لولا أنه جبان لما جاشت نفسه ؛ فإن هذا لا يكون إلا ممن يأخذ الفرق ويملاً قلبه الفزع عند لقاء الأقران . وهذا كلام من لا بصيرة له ؛ لأن ما ذكره عمرو وما يذكره غيره من الحديث عن النفس إنما هو بيان لما تقتضيه الحال من وصف الأعداء والمبالغة في نعت تهيوهم وأخذهم بالأهبة حتى إذا ذكر أنه هزمهم مع ذلك كان ذلك أبلغ في وصف شجاعته وإقدامه ، وانظر إلى قول عمرو بن الإطابة :

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بِلَائِي      وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرِّيحِ  
وإِفْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي      وَضَرَبِي هَامَةً الْبَطْلَ الْمُشِيحِ  
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَشَأَتْ :      مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي  
لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ      وَأُحْمِي بَعْدَ عَنْ عَرَضٍ يَحِيحِ

وقول عمرو في بيت الشاهد « علام تقول الرمح يشقل عاتق » قد روى في مكانه « علام تقول الرمح يشقل ساعدي » ومعنى هذا البيت بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرم الحيل ، أراد أنه إنما يتكاف مؤنة حمل السلاح ليطعن به أعداءه ، وقوله « لحا الله جرما كلما ذرّ شارق - إلخ » ينتصب قوله « كلما » على الظرفية ، والدور في الشمس أصله انتشار ضوءها وتفرقه ، وهارشت معناه واثبت ، واز بارت : معناه تهيأت للقتال ، وتقول : از بارت الرجل ؛ إذا تهيأ للشر ، وينتصب قوله « وجوه قروود » على الدم ، وقوله « فلم تنج جرم نهدها - إلخ » جرم ونهد - بفتح فسكون فيهما - قبيلتان من قضاة ؛ وكانت جرم ونهد في بني الحارث بن كعب ، فقتلت جرم رجلا من بني الحارث يقال له : معاذ بن يزيد ، فارتحلت جرم فتحولوا إلى بني زبيد رهط عمرو ابن معديكرب ؛ فجاء بنو الحارث يطلبون بدم صاحبهم ، فعبا عمرو بن معديكرب جرما لبني نهد ، وتعبا هو وقومه ابني الحارث ، فكرهت جرم دماء بني نهد ، وفقرت ، وانهزم بنو زبيد ، فلامهم

في ذلك عمرو . وأضاف نهذا إلى ضمير جرم لاعتقادهم الاكتفاء بها ، ويقال : أغنى فلان فلانا ؛ إذا قام به في حرب أو قتال أو جدال ، وتقول : أغنيت عنك معنى فلان ومغناته ، وابدعرت : تفرقت ، وقوله « ظلمات كأتى للرماح دريئة - إلخ » يريد أنه بقي منتصباً في وجوه الأعداء يأتيه الطعن من كل جانب وهو يذب عن جرم ويدافع عنها مع أنها هربت وأخذت في كل وجه ، والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها لما كان الطعن يأتيه من كل جانب ، وجملة « كأتى للرماح دريئة » خبر ظل ، في محل نصب ، وجملة « أقاتل عن أبناء جرم » في محل نصب حال ، ويجوز أن تعكس الأمر فتجعل جملة « أقاتل عن أبناء جرم » خبر ظلمات ، وجملة « كأتى للرماح دريئة » في محل نصب حال ، وقوله « فلو أن قومي أنطقني رماحهم - إلخ » لا يختص النطق بالكلام ، ولا يختص إسناده بالإنسان ، ألا ترى قوله تعالى : ( عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ) ثم ألا ترى أنهم يقولون : نطق حال فلان بكذا ، ونطق الكتاب بكذا ، وأجرت : أصله من الإجراء ، وهو أن يشق لسان الفصيل لئلا يرتضع أمه ، ومثله في ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنِسْعَةٍ أَمْعَشَرَ تَيْمٍ أَطْلَقُوا عَنْ لِسَانِيَا

يقول عمرو : لو أن قومي أبالوا في الحرب بلاء حسناً لمدحتهم وذكرت بلاءهم ، ولكنهم قصرُوا فأمسك تقصيرهم لسانى عن أن يقول في شأنهم فلا أنطق بمدحهم . ويقول عبد يغوث : إن هؤلاء القوم أساءوا إلى فسكت عن مدحهم فكأنهم أمسكوا لسانى ، ثم التفت إليهم قائلاً : أحسنوا إلى وفكوا إسرائى ينطلق لسانى بشكركم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، ما : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتقول « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن مرفوع بضمه ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الرمح » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتق » مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرفية تتعلق بيثقل « أنا » ضمير منفصل فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل مع فاعله في محل جر باضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أظعن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب مفسرة « إذا » ظرفية تتعلق بأظعن « الحيل » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ،

وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْرِنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

والتقديره إذا كررت الخيل ؛ وجملة الفعل وفاعله في محل جرب إضافة إذا إليها « كرت » فعل  
ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الخيل ، وجملة  
الفعل وفاعله لاجل لها من الإعراب مفسرة

الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يشقل عاتق » حيث أجرى فيه « تقول » الذي هو فعل  
مضارع مبدوء بتاء الخطاب مسبوق باستفهام ؛ مجرى الظن : فنصب به مفعولين : أحدهما « الرمح »  
وثانيهما جملة « يشقل عاتق » على ماتبين في إعراب البيت ، والرواية بنصب « الرمح » لا تخرج  
إلا على ذلك

٣٤٣ - هذا البيت من أرجوزة لهذبة بن خشرم ، وهو شاعر مقدم فصيح من بادية الحجاز  
وقد رواها غير واحد من حملة الشعر منهم التبريزي في شرح الحماسة ( ٢ - ٤٦ ) ، وكان هذبة  
ابن خشرم وزيدة بن زيد بن مالك قد اصطحبا فيديناهما مقبلان من الشام في ركب من قومهما  
يتعاقبان السوق ومع هذبة أخته إذ نزل زيادة يحدو ؛ فارتجز :

عُوجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا فَاطِمَا	مَا دُونَ أَنْ يُرَى الْبَعِيرُ قَائِمَا
أَلَا تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِنِّي سَاجِمَا	حِذَارَ دَارِمِنِكَ أَنْ تُلَاقِمَا
فَعَرَجَتْ مُطَرِدَا عُرَاهِمَا	فَعَمَّا يَبْدُ الْقُطْفَ الرَّوَاسِمَا
كَأَنَّ فِي الْمَنَاقِبِ مِنْهُ عَائِمَا	عَوَمَ السَّفِينِ تَرَكِبُ الزَّمَازِمَا
يَأْيُهَا الْغَازِي رَجَعْتَ سَالِمَا	مِنَ الْغَزَاةِ مُسْتَفِيدَا غَانِمَا
يَأْيُهَا هَذَا اللَّامِي تَعَاَجِمَا	إِنْ كُنْتَ بِالْحُبِّ طَيِّبًا عَالِمَا
فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْكِيَّ وَالْتِمَامَا	لَنْ يَنْفَعَ الْقَلْبَ الْمُصَابَ الْهَامَا
وَلَا اللَّقَاءَ دُونَ أَنْ تُبَاغِمَا	خَوْدَا كَأَنَّ الْبُوصَ وَالْمَا كَمَا
مِنْهَا نَقْمًا مُخَالِطًا صَرَامَا	خَيْرٌ مِنْ أَسْتِقْبَالِكَ السَّمَامَا

فغضب هذبة حين سمعه يرتجز بأخته ، فنزل ورجز بأخت زيادة ، واسمها أم قاسم ، فقال :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْعَلَامَ الْحَازِمَا	نُزْجِي الطَّيَّ صُمْرًا سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا	وَالْجَمْلَةَ النَّاجِيَةَ الْعِيَاهِمَا

يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا إِذَا هَبَطْنَ مُسْتَحِيرًا قَاتِمًا  
وَرَجَعَ الْحَادِي لَهَا أَلْمَاهَا أَلَا تَرَيْنَ الْحُزْنَ مِنِّي دَائِمًا  
حَذَارَ دَارِ مِنِّكَ أَنْ تُلَاعِمَا وَاللَّهِ لَا يَشْفِي الْفُؤَادَ أَلْمَاعِمَا  
تَمْسُحُكَ اللَّبَّاتُ وَالْمَاكِمَا وَلَا اللَّهُمَّ دُونَ أَنْ تَلَاَزِمَا  
وَلَا اللَّزَامُ دُونَ أَنْ تُفَاقِمَا وَلَا الْفِقَامُ دُونَ أَنْ تُفَاقِمَا  
\* وَتَرَكَبَ الْقَوَائِمُ الْقَوَائِمَا \*

فشتم زيادة هدية ، وشتم هدية زيادة ، وقال أشياخ قومهما : اركبا لاحملكما الله فإننا قوم حجاج ، ودعونا من هذا ، ووعظوها ، فأمسكا ، فلما قضوا حجهم ورجعوا إلى الحى التقي نفر من بنى عامر رهط هدية فيهم أبوجبر وهو رأسهم الذى لا يعصونه وخشرم أبوهدية وزفر عم هدية وهو الذى بعث الشر والحجاج بن سلامة ، ونفر من بنى رقاش رهط زيادة فيهم زيادة وإخوته عبد الرحمن ونفاع وأدرع ، بواد من أودية حرتهم ، فكان بينهم كلام ، وما زال الشر يهيج بينهم حتى سجن هدية بن الخشرم ( وانظر الخزانة : ٤ - ٨٤ بولاق . والشعراء لابن قتيبة ٤٣٤ أوربة ؛ ثم انظر شرح الشاهد رقم ٢٣٤ فى ص ٤٧٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب )

لغة بيت الشاهد : « متى » اسم يستفهم به عن الزمان ، ولهذا يكون محله نصب « تقول » معناه هنا تظن « القلص » بضم القاف واللام جميعا ، بزنة كتب وسرر - جمع قلوب - بفتح القاف وضم اللام ، بزنة رسول - والقاوص : الناقة الشابة ، وأول ما يركب من إناث الإبل « الرواسم » جمع راسمة ، وهى اسم فاعل من الرسم ، والرسم - بفتح الراء المهملة - ضرب من سير الإبل الحديث « يدنين » بضم ياء المضارعة - مضارع أدنى إدناء ، ومعناه قرب « أم قاسم » كنية امرأة وهى على ما عرفت أخت زيادة بن زيد العذرى

الوعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، مرفوع بضمه ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الرواسم » نعت للقلص منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « يدنين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « أم » مفعول به ليدنين ، وهو مضاف ، و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » الواو حرف عطف ، قاسما : معطوف على أم قاسم ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول

الشاهد فيه : قوله « متى تقول القلص ... يدنين » حيث أجرى « تقول » وهو فعل مضارع



ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَمًا

من القول مفتتح بالثناء مسبوق بالاستفهام ، مجرى تظن ؛ فأعمله في مفعولين : أولهما قوله « القلص » وثانيهما جملة « يدين أم قاسم » على ما اتضح في الإعراب ، والرواية بنصب القلص ؛ بدليل وصفه بقوله « الرواسما » وقد رأيت أن قوافي الأرجوزة منصوبة ، ولا يمكن تخريج ذلك إلا على هذا الوجه

٣٤٤ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظة : « جامعة » اسم فاعل من جمعت تجمع فهي جامعة ، وهو ضد التفريق « شمل » الشمل - بفتح الشين وسكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم ، ويقال أيضا : شمل ، بفتح الشين والميم جميعا « محتوما » اسم مفعول من حتم الله الأمر : أى قضاء وأوجبه الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد منصوب على الظرفية الزمانية ، يجوز أن يكون عامله تقول الآتى ، ويجوز أن يكون عامله هو جامعة الآتى ، وهذا الظرف مضاف ، و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، وهو مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفي « جامعة » ضمير مستتر يعود إلى الدار ، وهو فاعل « شمل » مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « بهم » جار مجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول « محتوما » فاعل ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أجرى تقول وهو فعل مضارع مبدوء بالثناء التى تدل على المخاطب وهو مسبوق بالاستفهام مجرى تظن ؛ فنصب به مفعولين أحدهما « الدار » والثانى « جامعة » على ما تبين في الإعراب ، ولم يمنع من إجراء هذا الفعل مجرى تظن الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف ، وهو قوله « بعد بعد » . هذا ، وفي قوله « تقول البعد محتوما » شاهد آخر لما نحن فيه من إجراء تقول مجرى تظن ، أما تراه نصب به مفعولين : أولهما « البعد » وثانيهما « محتوما »

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسرف في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما « تقول » في الموضعين اللذين ورد فيهما من هذا البيت منصوبان لفظا ، وأما في البيتين السابقين فالمفعول الثانى في كل منهما جملة . ومثلهما قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

إِذَا مَا جَرَى شَاوِينَ وَأَبْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُولُ هَزِيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابٍ  
(والشَّأَوَان : مثني شَأُو ، وهو الطلق ، والمراد السير مرة إلى الغاية والأمد . وعطفه - بكسر العين  
المهملة وسكون الطاء - جانبه . وهزير الريح : صوتها ودويها عند هبوبها . وأثاب : اسم جنس  
جمعي واحد أثابة ، وهي شجرة) فقد نصب بتقول مفعولين أحدهما مفرد وهو قوله «هزير الريح» ،  
وثانيهما جملة ، وهو قوله «مرت بأثاب» ولكن هذا البيت يجري على لغة سليم لعدم تقدّم  
الاستفهام . ومثلهما أيضا قول الأعشى ميمون وينسب لعمر بن أبي ربيعة الخزرجي ، ووجدته  
في زيادات ديوان الأعشى المطبوع في أوربة (ص ٢٥٩) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

٣٤٥ - هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يفخر فيها على اليمن ويدكر  
فضل مضر عليهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ : ٦٣) ، وقال ابن المستوفى : أنشد سيبويه  
هذا البيت للكميت ، ولم أره في ديوانه ، والذي في ديوان شعره هكذا :

أَنُؤَامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَ

عَنِ الرَّامِي الْكِنَانَةَ لَمْ يُرِدْهَا وَلَكِنْ كَادَ غَيْرَ مُكَائِدِينَ

قال أبو رجاء : وسواء أكانت الرواية مارواه سيبويه أم ما حكى ابن المستوفى أنه موجود في ديوان  
الكميت فالاستنهاد بالبيت حاصل

اللفظ : «أجهالا» الجهال : جمع جاهل ، وفي الرواية التي رواها ابن المستوفى النوام : جمع  
نائم «متجاهلين» المتجاهل هو الذي يتصنع الجهل ويتكلفه ولا يريد في الحقيقة أن يكون جاهلا  
والمتناومون بهذه المثابة ، وأراد يئى لؤى جمهور قریش وعامتها ؛ لأن أكثرها ينتهى في النسبة  
إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قریش كلها

المعنى : يقول : أنظن قریشا جاهلين أم متجاهلين حين استعملوا اليمنيين في ولاياتهم وآثروهم  
على المضريين مع فضلهم عليهم

الإعراب : «أجهالا» الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول تقدّم عليه وعلى  
المفعول الأول ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة «تقول» فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنى» مفعول أول لتقول ، منصوب  
بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و «لؤى» مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
عمر : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام لعمر  
أبيك قسمي ، أو لعمر أبيك ما أقسم به ، وعمر مضاف ، و « أبيك » مضاف إليه مجرور بالياء  
نيابة عن الكسرة لأنه اسم من الأسماء الخمسة ؛ وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في  
محل جر « أم » حرف عطف ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « متجاهلين » معطوف  
على « جهالا » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أجرى تقول - وهو فعل مضارع مبدوء  
بالتاء الدالة على الخطاب وهو مسبوق بالاستفهام أيضا - مجرى تظن ؟ فأعمله في مفعولين ، أولهما  
قوله « بنى لؤى » وثانيهما قوله « جهالا » ولم ينعه من هذا الإعمال تقدم المفعول الثاني على الفعل  
ولا الفصل به بين الفعل وهزمة الاستفهام ؛ من قبل أن هذا الفاصل لما كان معمولا للفعل كان  
كأنه جزء منه

قال سيبويه ( ١ - ٦٢ ) : « واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ،  
وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحو قلت زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول  
زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما ، وذلك قولك : قال  
زيد : عمرو خير الناس ، وتصديق ذلك قول الله عز وجل : ( إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ  
إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ ) ولولا ذلك لقال : أن الله ( يريد بفتح همزة أن ) وكذلك جميع ما تصرف من  
فعله ، إلا تقول في الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد  
يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظن نفسه ؛ فإنما جعلت كتظن كما أن ما  
كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أوقدم الخبر رجعت إلى  
القياس ، وصارت اللغات فيها كالغة تميم ، ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية ،  
فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا ، كما أن ما لم تقو قوة ليس ولم تقع في جميع مواضعها لأن  
أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها . . . وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ، وأقول عمرا  
ذاهبا ، وأكل يوم تقول عمرا منطلقا ، لا يفصل بها ( يريد لا يعتبر هذا الظرف فاصلا ) كما لم يفصل  
بها في : أكل يوم زيدا تضربه . فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ؛ رفعت ؛ لأنه فصل بينه  
وبين حرف الاستفهام كما فصله في قولك : أأنت زيد مررت به ؛ فصارت بمنزلة أخواتها ، وأقرت  
على الأصل . قال الكمي : \* أجهالا تقول بنى لؤى \* البيت ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَذُونٌ بَعْدَ غَدٍ      فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزئين على الحكاية ، نحو قال زيد عمرو منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .  
( تنبيه ) زاد السهيلي شرطاً آخر ، وهو ألا يتعدى باللام ، نحو أَتَقُولُ لزيد عمرو منطلق ، وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً ، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال . هذا كله في غير لغة سليم .

( وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنِّ مُطْلَقًا ) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة ( عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا ) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكَنتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وإن شئت رفعت بما نصبت جعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة ، أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت « اه ٣٤٦ — قيل : هذا البيت لأعرابي كان قد صاد ضيأً فأتى به أهله ، فأنكروه ، وقالت له امرأته : هذا إسرائيل ، تريد هذا بعض ما مسخ الله من ذرية إسرائيل . ورواه الجواليقي في المعرب على وجه آخر ، وهو :

وَقَالَ أَهْلُ الشُّوقِ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبَّ الْبَيْتِ إِسْرَائِينَا

ولا يتغير الاستشهاد به على هذا الوجه ، بل الاستشهاد باق على ما كان عليه في وجه الإنشاد السابق ، وأنشده أبو علي القالي في أماليه ، وذكر عن ابن دريد أنه لرجل أخذ قرداً إلى سوق الحيرة ، فقالت له امرأة : هذا مسخ ، فقله

اللفظة : « فطين » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن يظن - مثل علم يعلم - فطنة - بكسر الفاء وسكون الطاء - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول : فطن يظن - مثل قعد يقعد - فطنة ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح الفاء وكسر الطاء أو ضمها - وقوله « إسرائيل » هو لغة في إسرائيل ، باللام في آخره ، وكذلك كل ما كان على هذه الزنة وآخره اللام ففيه اللغتان ؛ تقول : إسرافيل وإسرافين ، وجبرائيل وجبرائين ، وميكائيل وميكائين . قال الجوهري : « إسرائيل : اسم ، يقال : هو مضاف إلى إيل ، قال الأخفش : هو يهمز ولا يهمز ، قال : ويقال في لغة : إسرائيل ، كما قالوا جبرين وإسماعين » اه

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التانيث ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « وكنت » الواو الواو الحال ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض

ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « رجلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة . « فطينا » صفة لخبر كان ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مفعول أول لقالت الذي أجرى مجرى ظنت ، مبنى على السكون في محل نصب « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله قسمي ، أو لعمر الله ما أقسم به ؛ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثاني « إسرائيلنا » مفعول ثان لقالت الذي أجرى مجرى ظنت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق الشاهد فيه : قوله « قالت هذا إسرائيلنا » حيث أجرى فيه قالت مجرى ظنت ؛ فنصب به مفعولين : أولهما اسم الإشارة ، وثانيهما قوله « إسرائيلنا »

وهذا التخريج الذي ذكرناه وأعر بنا عليه البيت والذي يصح عليه استشهاد الشارح رحمه الله بالبيت هو تخريج جماعة من النحاة منهم أبو الحسن بن خروف والأعلم الشنمري والشيخ أبو حيان وذهب ابن عصفور في هذا البيت إلى تخريج آخر جعل فيه « قالت » على أصلها من حكاية الجمل بها ، وحاصل هذا التخريج أن اسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، وقوله « إسرائيلنا » خبر المبتدأ على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : هذا مسموخ إسرائيلين ، حذف المضاف ولم يبق المضاف إليه مقامه ، بل أبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف ، وذلك كما قرئ في قوله تعالى : ( تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ) بخفض « الآخرة » على أنه كان الأصل والله يريد نعم الآخرة ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف

وهذا التخريج لا يصح لوجهين :

الأول : أن الأصل عدم الحذف ، ولا يصار إلى تقدير محذوف إلا إذا اضطررنا إلى ذلك ؛ ولا ضرورة ههنا ؛ لأنه قد ثبت بنقل الأثبات العدول من حملة اللغة أن نصب المفعولين بقات وما تصرف منها لغة جماعة من العرب ، وقرأ إن شئت عبارة سيبويه التي ذكرناها لك في شرح الشاهد السابق التي يقول فيها : « وزعم أبو الخطاب ، وسألته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بعريتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت »

الثاني : أن بقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف إنما يكثر إذا كان المضاف معطوفا على مثل المحذوف ، وههنا ليس الأمر كذلك ، وهذه الآية التي مثل بها ابن عصفور لم يقرأ فيها هذه القراءة إلا ابن حجاز ، فالاحتجاج بها لا يتم لأنها معدول بها عن سنن القياس ، والكلام إذا كان

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللغة تفتح أن بعد قُلْتُ وشبهه ، ومنه قوله :  
٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرِ

معدولا به عن المنهج المتلثب لم يحز أن يجعل أصلا يجري عليه غيره ، بل يكتفى به هو ، ويتألمس له وجه يصح عليه ثم يوقف عنده ولا يتجاوز

٣٤٧ — هذا البيت للحطيئة من أبيات يصف فيها بعيره بالسرعة ، وبعده قوله :

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مَرْفَقَيْهِ وَثِيلِهِ هَوَاءٌ كَفَيْفَاةٍ بَدَا أَلْهًا قَفَرٍ  
إِذَا صَرَ يَوْمًا مَا ضِعَاهُ بِجِرَّةٍ نَزَتْ هَامَةٌ فَوْقَ اللَّهَازِمِ كَالْقَبْرِ  
وَإِنْ عَبَّ فِي مَاءٍ سَمِعْتَ لَجْرَعِهِ خَوَاةً كَتَشْلِيمِ الْجَدَاوِلِ فِي الدَّبْرِ  
وَإِنْ خَافَ مِنْ وَقَعِ الْمُحَرَّمِ يَنْتَحِي عَلَى عَصْدٍ رَيًّا كَسَارِيَةِ الْقَصْرِ  
تَلْتَهُ فَلَمْ تُبْطِئْ بِهِ مِنْ وَرَائِهِ مُعَقَّرَةٌ رَوْحَاءُ رَيْثَةُ الْفَرِ  
إِلَى عَجْزٍ كَالْبَابِ سُدَّ رِتَاجُهُ وَمُسْتَتَلِعٌ بِالْكُورِ ذِي حُبِّكَ سُمِرِ

اللفظ : « آتب » اسم فاعل من آب يثوب ، إذا رجع « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة - يقال : هي البرذعة ، ويقال : ما يوضع تحت البرذعة ، والبرذعة : توضع تحت الرحل « المجر » بفتح الميم وسكون الجيم - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله الهاجرة ، والأصل في المجر تحريك الجيم ولكنه سكنها حين اضطر . يقول : إذا قدرت أني أصل بلدة عند الليل فاني أدركها وأصلها في نصف النهار بسبب سرعة بعيري ونجابتة ، وقوله « ترى بين مجرى مرفقيه وثيله - إلخ » التيل - بكسر التاء المثناة بعدها ياء مثناة - وعاء ذكره ، والفيفاة : الفلاة والقفر : الخالية ، يريد أن هذا البعير مفرج الإبطين ضخم الجنين لاحتق البطن ، وقوله « إذا صر يوما ما ضعا - إلخ » الماضغ - بالضاد والعين المعجمتين - أصل اللحي عند منبت الأضراس ، ويقال : الماضغ عرق في اللحي ، وصريره : صوته ، والحجرة - بكسر الجيم وتشديد الراء - ما يخرج به البعير للاجترار ، ونزت : يريد ارتفعت ، وأصل معنى نزا وثب ، والهامة : الرأس ، واللهازم : جمع لهزيمة ، وإنما هما لهزمتان ، وهما عظامان ناتئتان في اللحيين تحت الأذنين ، ويقال : هما مضعتان عليان تحتهما ، وقوله « وإن عب في ماء سمعت لجرعه - إلخ » العب : شرب الماء من غير مص - وتقول : جرع الماء يجرعه . من باب علم يعلم - وجرعه يجرعه - مثل فتح يفتح - وقد أنكر الأصمعي هذه اللغة الأخيرة - والخواة - بفتح الخاء المعجمة - الصوت ، والجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير . والدبر - بفتح الدال المهملة وسكون الباء - جمع دبيرة ، وهي المشارة في المزرعة

يريد سمعت لشربه صوتا كصوت الأنهار الصغيرة وهي تفيض بمائها إلى المزارع ؛ وقوله « وإن خاف من وقع الحرم إلخ » الحرم : السوط الذي لم يلن من طول الضرب ، وينتحي : يعتمد ، وريا : تأنيث ريان ويقال : هذه امرأة ريا ، إذا كانت ضخمة ، وقوله « تلتته فلم تبطى به من ورائه - إلخ » تلتته : معناه تبعته ، وتقول : تلاه يتلوه ، ومعقربة : موثقة ، والروحاء : الواسعة الخطو ، وريشة الفتر : البطيئة ، وأراد أن رجله تتبع عضده ؛ فالضمير المنصوب في تلتته عائد إلى العضد ، وقوله « إلى عجز كاللباب سد رتاجه » الرتاج - بكسر الراء المهملة - الباب الصغير الذي يكون في الباب الكبير ، والمستلعل : المشرف المرتفع ، وأراد بالمستلعل بالكور سنام هذا البعير ، والحبك : الطرائق التي تكون فيه من لون وبره ، ويروى « ومستلعل بالكور » بالرفع وبالجر ، فأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف : أى وهو مستلعل بالكور ، ولا يكون المراد به السنام ، بل المراد وصف الحمل بالارتفاع والإشراف ، وأما الجر فعلى أنه عطف على عجز ؛ فيكون المراد به السنام كما ذكرنا أولا .

**الإعراب :** « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب بقوله وضعت الآتى « قلت » قال : فعل ماضٍ أجرى مجرى ظن ، وتاء المتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع « أنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم ، مبنى على السكون في محل نصب « آتب » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولى قلت المجرى مجرى ظننت ، وفي آتب ضمير مستتر فاعله « أهل » مفعول به لآتب لتضمنه معنى آتبهم ليلا وقت عودة الرعاء إليهم ، وأهل مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، وجملة قلت أنى - إلخ في محل جرٍّ باضافة إذا إليها « وضعت » وضع : فعل ماضٍ ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع « بها » جارٌّ ومجرور متعلق بوضعت « عنه » جارٌّ ومجرور متعلق أيضا بوضعت ، وجملة وضعت من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « الولية » مفعول به لوضعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالهجر » جارٌّ ومجرور متعلق بوضعت أيضا

**الشاهد فيه :** قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التى بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه حكى الجملة بقلت لكسر الهمزة كما كسرت في قوله تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) وقوله : ( قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ) ولكنه لما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة ظننت ، من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : ( وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا ) وقوله جل ذكره : ( وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا ) وقوله سبحانه : ( إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ) وقوله :

﴿خاتمة﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبةً ، وحديثًا ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز ابن خروف والزحشرى . وإمّا جملة فتحكى به ، فتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

( وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ ) وقوله : ( فَظَنَّ أَنَّ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ) وقوله : ( إِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَنْ يَحُورَ ) وغير ذلك مما لا يكاد يحصى من الاستعمال ، وقد ذكرنا مرارا في هذا الكتاب أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ؛ فلما أشبه «قال» ظن ، وحكم ظن أن تفتح بعدها همزة أن المؤكدة ، سواء أكانت مثقلة على أصل وضعها كما في الآيات التي سمعتها عدا الأخيرتين ، أم كانت مخففة كما في الآيتين ؛ فتحت الهمزة بعد «قال» ، وأيضا للفرق بين التي بمعنى الظن ، والتي تحكى بها الجمل ؛ فاعرف هذا .



## أعلم وأرى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) المتعدّين إلى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متعديا إن كان لازما ، نحو: جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجْلَسْتُ زَيْدًا ، ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو: لَبَسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا .

(وَمَا) حَقَقَ (لِمَفْعُولِي عِلْمَتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا \* لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا إجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفي حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو: عَمَرُوا وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفِيٍّ وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

٣٤٨ — هذا بيت لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له إلا على بيت ينشد قبله ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أَتَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلَمَّاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

اللفظة : « أَمْنَعُ » هو أفعل تفضيل ، وفعله منع - بوزان كرم - ومعناه صار منيعا لا يغالب قويا لا يعتدى عليه عزيزا لا ينال بمكرهه « عَاصِمٌ » هو اسم فاعل من عصمه ، بمعنى منعه ، ومنه قوله تعالى : ( لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ) وقوله « أَرَأْفُ » هو أفعل تفضيل من الرأفة بمعنى الشفقة والرحمة « مُسْتَكْفِيٌّ » هو اسم مفعول ، والمراد أنه أَرَأْفُ من يلجأ إليه في الهمات ويعاذ به من الملمات ، وكان من حقه أن يقول : مستكفي به ؛ إلا أنه حذف حرف الجر وأوصل الوصف إلى الضمير « أَسْمَحُ » أفعل تفضيل من السماحة وهي الجود والكرم « وَاهِبٌ » اسم فاعل من وهبه بهبه بمعنى أعطاه

المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي ، ولا أخاف

وكذلك يُعَلِّقُ الفعلَ عنهما ، نحو : أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤُ قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَكْرًا مُنْطَلِقًا ؛  
وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا .  
( وَإِنْ تَعَدَّيَا ) أى : رأى وعلم ( لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّةً وعلم عِرْفَانِيَّةً  
( فَلَا تُنَيْنِ بِهِ ) أى : بالهمز ( تَوْصَلًا ) ؛ لما عرفت ، فتقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالَ ،  
وَأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ .

( وَالثَّانِي مِنْهُمَا ) أى : من هذين المفعولين ( كَثَانِي أَتْنِي ) مفعول ( كَسَا ) وبابه  
من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ،  
وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا ( فَهَوَ ) أى الثانى من هذين المفعولين ( بِهِ ) أى : بالثانى من مفعولى باب  
كسا ( فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْسَا ) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز  
الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلغاء .

نوازل الدهر وكوارثه لأننى اعتصمت بك والتجأت إليك وأنت الذى لا يخشى من لجأ إليه عناء  
ولا يخاف لأواء

الوعراب : « وأنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والتاء حرف  
خطاب « أَرَانِي » فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول لأرى « الله » فاعل أرى  
مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أَمْنَعُ » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف  
و « عاصم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وَأَرَأْفُ » الواو حرف عطف ، أَرَأْفُ :  
معطوف على أَمْنَعُ « مُسْتَكْفِي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص  
من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وَأَسْمَحُ » الواو حرف عطف ، أَسْمَحُ : معطوف  
على أَمْنَعُ ، وهو مضاف ، و « وَاهِبٌ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة  
الشاهد فيه : قوله « وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٌ » حيث أُلغِيَ « أَرَى » عن العمل فى المفعول  
الثانى والمفعول الثالث ، وهما قوله « أَنْتَ أَمْنَعُ عَاصِمٌ » لكون العامل قد توسط بينهما ، كما أُلغِيَ  
خلت فى قول الشاعر :

أَبَا الرَّاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي      وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوَرُ

وقد أعمل الشاعر فى البيت الشاهد الذى معنا « أَرَى » فى مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم ، ولو أنه  
رتب الممولات بعد العامل لقال : أَرَانِي اللَّهُ إِيَّاكَ أَمْنَعُ عَاصِمٌ ؛ فينصب المفاعيل كلها ، أو يقول :  
أَرَانِيكَ اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٌ ؛ فينصبها كلها أيضا . وهذا واضح إن شاء الله

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإن أعلم وأرى هذين يُعلّقان عن الثاني ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك ، ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى » .

(وَكَأَرَى السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثه مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا) و (أَخْبَرًا) و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) ، و (كَذَاكَ خَبَرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩ - نُبْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

٣٤٩ - هذا البيت للنابعة الديباني ، وكان زُرْعَةُ بن عمرو بن خويلد قد لقي النابغة بعكاظ ، فأشار زُرْعَةُ على النابغة بأن يحمل قومه على ترك مخالفة بنى أسد ، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر ، فتركه زُرْعَةُ ، ثم بلغ النابغة أن زُرْعَةَ يتوعده ، فقال يهجوهُ :

نُبْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا      يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ  
فَحَلَفْتُ يَأْزُرِعَ بْنَ عَمْرٍو ؛ إِنِّي      مِمَّا يَشُقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي  
أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقِيتَنِي      تَحْتَ الْعِجَاجِ فَمَا شَقَقْتَ غُبَارِي  
إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ  
فَلَنَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ ، وَلَيَدْفَعَنَّ      جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ  
رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّقِي أَدْرَاعِهِمْ      فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارِ

اللفظ : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ماله شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » يعني أن السفاهة - وهي الطيش وخفة الحالوم - قبيحة كما أن اسمها قبيح « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى في مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع أبدة ، وأصلها اسم فاعل من أبدت الوحوش ، إذا نفرت ولم تأنس ، وأراد به هنا معنى الغرائب ، وقوله « خلفت يازرع بن عمرو - إلخ » معناه أنا أقسم أن قربي من عدوى مما يشق عليه ؛ لأنني أظهر عليه وأغلبه وأنال منه ، وقوله « أرايت يوم عكاظ حين لقيتني - إلخ » عكاظ مكان معروف قريب من مكة كانت مجتمع سوق ، وكانوا يتوافدون عليه للتجارة وإنشاد الشعر « فما شققت غباري » هذه كناية عن أنه لم يبلغ شأوه ولم يدرك منزلته ، ويروى في مكانه « فما حططت غباري » يريد أنك لم تستطع أن ترفع غبارك فوق غباري ، وقوله « إنا اقتسمنا خطتنا - إلخ » هذا هو الشاهد

وكقوله :

٣٥٠ — وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِي

( رقم ٧٥ ) وقد مضى شرحه مع بعض أبيات ( انظر الجزء الأول ص ١٣٢ من هذا الكتاب ) وقوله « قوادم الأكوار » القوادم : جمع قادمة ، والأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، والمراد مقدمات الرحال ، وقوله « رهط ابن كوز » مبتدأ خبره قوله « فيهم » وقوله « محقي أدراعهم » محقي : جمع محقب ، وهو اسم فاعل من قولك : أحقبت الشيء ، إذا احتملته خلفك ، وتقول : أحقبت الشيء واحتقبته واستحقبته ، قال النابغة الذبياني أيضا :

مُسْتَحْقِبُو حَلَقِ الْمَادِي يَقْدُمُهُمْ شُمُّ الْغَرَانِينِ ضَرَّابُونَ لِلْهَامِ

وأصل هذا الاستعمال الحقيبة ، وهي كل ما أخذته خلفك وأنت راكب

الإعراب : « نبئت » نبي : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان لنبي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والسفاهة » الواو واو الحال ، السفاهة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كاسمها » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « يهدي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبي « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غرائب » مفعول به ليهدي ، وهو مضاف ، و « الأشعار » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة يهدي » حيث نصب نبي ثلاثة مفاعيل : الأول تاء المتكلم الذي هو نائب عن الفاعل ؛ لأنك تعلم أن النائب عن الفاعل أصله مفعول به فلما حذف الفاعل أنيب هو منابه وارتفع ارتفاعه ، والثاني قوله « زرعة » ، والثالث جملة « يهدي إلى غرائب الأشعار » على ما اتضح في إعراب البيت

٣٥٠ — نسب العيني هذا البيت لرجل من كلاب ولم يعينه ، والبيت أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ولم يعين قائلهما ، ولم يتعرض التبريزي لنسبتهما إلى قائل ( وانظر التبريزي : ٣ - ٣٥٣ ) ولكن رواية الحماسة هكذا :

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا خُبِّرْتَنِي دَنِفًا رَهْنَ الْمَنِيَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا  
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَالِكَ فِيهَا ثَمَّ تَسْقِينَا

اللفظ : « أخبرتنى » بضم أوله مبني للجهول ، ورواية الحماسة « خبرتنى » وهو مبني للجهول

وكقوله :

٣٥١- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَنَ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ

أيضا ، ويراد به أناك الخبر عنى « دنفا » بفتح الدال وكسر النون - وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعا - وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى « رهن المنية » يريد أنه مشرف على الموت « تعودينا » تزورينا ، والعيادة : خاصة بزيارة المرضى

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « عليك » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية متعلقها تعودينى الآتى « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المخاطبة نائب فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول ثانٍ لأخبر ، مبنى على السكون فى محل نصب « دنفا » مفعول ثالث لأخبر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة أخبر ونائب فاعله ومفاعيله فى محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب » الواو حرف عطف ، غاب : فعل ماض « بعاك » فاعل غاب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر « يوما » ظرف متعلق بتعودينى الآتى ، أو متعلق بغاب السابق ، وجملة غاب وفاعله فى محل جر بالعطف على جملة أخبرتنى دنفا « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تعودينى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياسا ، وتقدير الكلام فى عيادتى ، وهذا الجار والمجرور متعلق بخبر المبتدأ الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل أخبر فى ثلاثة مفاعيل : الأول تاء المخاطبة الواقع نائب فاعل ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » ، على ما اتضح فى الإعراب ٣٥١ - هذا البيت للحارث بن حلزة بن مكروه الشكرى ، من معلقته التى مطلعها قوله :

أَذَنَّتْنَا بَيْنِيهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ  
بَعْدَ عَهْدٍ لَنَا بِبُرْقَةٍ شَمَاءُ ءَ فَأَذَنَى دِيَارَهَا الْخُلَصَاءُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَيْمًا خُطَّةٍ أَرَدْتُمْ فَأَذُو هَا إِلَيْنَا تَمْشِي بِهَا الْأُمْلَاءُ  
إِنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةٍ فَالْصَّا قِبَ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ  
أَوْ نَقَشْتُمْ فَالْنَقَشُ يُجَشِّمُهُ النَّا سُ وَفِيهِ الصَّحَّاحُ وَالْأَبْرَاءُ

.....

أَوْ سَكْتُمْ عَنَّا فَكُنَّا كَمَنْ أَغَى مَضَّ عَيْنًا فِي جَفْنِهَا أَقْدَاءُ  
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ..... البيت ، وبعده قوله :  
هَلْ عَلِمْتُمْ أَيَّامَ يُنْتَهَبُ النَّاسُ سِوَارًا ، لِكُلِّ حَيٍّ عَوَاءُ  
إِذْ رَفَعْنَا الْحِمَالَ مِنْ سَعْفِ الْبَحْرِ رَيْنَ سَيْرًا حَتَّى نَهَاها الْحِسَاءُ  
ثُمَّ مَلْنَا إِلَى تَمِيمٍ فَأَحْرَمَ نَا وَفِينَا بَنَاتُ مَرْءٍ إِمَاءُ  
لَا يُقِيمُ الْعَزِيزُ بِالْبَلَدِ السَّهْمِ لِي وَلَا يَنْفَعُ الدَّلِيلَ النَّجَاءُ  
لَيْسَ يَنْجِي مُوَالًا مِنْ حِذَارٍ رَأْسُ طَوْدٍ وَحَرَّةٌ رَجُلَاءُ

اللفظ : « آذنتنا » أعلمتنا أو أخبرتنا ، والبين - بفتح فسكون - الفراق ، والثاوي : اسم فاعل من ثوى بالمكان ، إذا أقام فيه ، والثواء : الإقامة ، وقوله « بعد عهد لنا » يروى في مكانه « بعد عهد لها » . يقول : أعلمتنا بفراقها بعد عهدها بهذه المواضع ، وشماء : اسم هضبة بعينها ، والبرقة - بضم فسكون - ومثلها البرقاء : رابية فيها رمل وطين ، أو فيها طين وحجارة مختلطان ، ثم أخبر أن له بها عهدا أقرب من عهده بها في برقة شماء ، وذلك العهد القريب في الخلاء . وقوله « أيما خطة أردتم إلح » الخطة - بضم الخاء - الأمر يقع بين القوم يشتجرون فيه ، ومعنى قوله « فادّوها إلينا » ابعثوا ببيان ذلك مع السفراء ، والأملاء : جمع ملا ، وهو الجماعة من الناس ، ويروى « تسعى بها الأملاء » وأي منصوب على أنه مفعول مقدم لأردتم ، أو مرفوع على أنه مبتدأ ، وجملة أردتم صفة لخطة ، والرابط ضمير محذوف : أي أيما خطة أردتموها . وقوله « إن نبشتم ما بين ملحّة فالصاقب - إلح » ملحّة - بكسر فسكون - مكان ، والصاقب : جبل ، والمعنى : إن أثرت ما كان بيننا وبينكم من القتل والأسر في الوقعات التي كانت بين أهل ملحّة وأهل الصاقب ظهر عليكم ما تكرهون من قتلى لكم قتلناهم فلم تستطيعوا أن تأخذوا بثأرهم ، ويقال : هذا مثل ومعناه إن ذكرتم ما قد كففنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل في ذلك . وقوله « أو نقشتم فالنقش يحشمه الناس - إلح » معنى نقشتم استقصيتم ، تقول : نقشت فلانا ، وناقشته ؛ إذا استقصيت وفي الحديث : « مَنْ نَوَقَشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ » ومعنى « يحشمه الناس » يتكلفونه على مشقة واحتمال ، ومعنى قوله « وفيه الصالح والأبراء » أن في الاستقصاء انكشاف الأمر ، ويروى « وفيه السقام والأبراء » والمراد أن في الناس سقاما وبراء ، والمراد : لا تأمنوا إن استقصيتم أن يكون السقام فيكم ، وسقامهم : أن يظهر لهم قتلى لم يثأروا لهم وأسرى لم يفادوهم ونحو ذلك . وقوله « أوسكتم عنا فكنا كمن أغمض - إلح » يقول : إن سكتم فلم تستقصوا كنانا نحن وأتم في أعين

الناس وعلمهم سواء ، وكان ذلك أسلم لنا ولكم . والقذى : الشيء الذى يسقط فى العين ويروى هذا البيت هكذا :

أَوْ سَكَّمْ عَنَّا فِكْنًا جَمِيعًا      مِثْلَ عَيْنٍ فِي جَفْنِهَا أَقْذَاءُ

ويقال : فلان يغضى على القذى ، إذا كان يسكت على الذلل والضم . وقوله « أو منعتم ماتسألون - إلخ » معناه إن منعتم ما تسألونه فيما بيننا وبينكم فلائى شىء كان ذلك منكم مع ما تعرفونه من عزنا وامتناعنا ، وقوله « فمن حدثموه لنا علينا الولاء » يقول : من هذا الذى بلغكم عنه أنه صار له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، والاستفهام بمعنى النفي ؛ يريد لم يكن لأحد فى الزمن الغابر سلطان علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلاء وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالعين المعجمة - وهو الارتفاع أيضا . وقوله « هل علمتم أيام ينتهب الناس - إلخ » يريد الأيام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره ، وكان بعض العرب يغير على بعض ، وكانت العرب من نزار تملكهم الأكاسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شاءت ، وكانت غسان تملكهم ملوك الروم ، فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الدين غلبوه بنى حنيقة ؛ غزا بنفسه قيصر ، فضعف أمر كسرى ، وغزا بعض العرب بعضا ، و « غوارا » بكسر الغين المعجمة - معناه يغاور بعضهم بعضا ، والعواء - بضم العين المهملة - الصياح مما ينزل بهم من الإغارة ، وقوله « إذ رفعنا الجبال من سعف البحرين - إلخ » معنى رفعنا الجبال سرنا بها سيرا رفيعا ، وقوله « حتى نهاها الحساء » أنها انتهت إليها ، والحساء - بكسر الحاء المهملة - جمع حسى ، وهو الرمل المتراكم أسفل جبل صلد ، وقوله « ثم ملنا إلى تميم فأحرمنا - إلخ » يقول : لما بلغنا الحساء ملنا على تميم فلما صرنا فى بلادهم دخلنا فى الأشهر الحرم فكففنا عن قتالهم ، وقوله « لا يقيم العزيز بالبلد السهل - إلخ » يخبر بشدة الأمر ، يقول : إن العزيز الممتنع لا يقدر على الإقامة بالبلد السهل لما أن سهولته تحمل على الإغارة عليه وتهوّن على الناس أمرها ، وليس ينفع الدليل أن ينجو من الخافة ، وقوله « ليس ينجى موائلا من حذار » الموائل : الذى يطلب لنفسه موائلا يهرب إليه ، والطود : الجبل ، والخرة : كل موضع فيه حجارة سود ، والرجلاء : الصلبة الشديدة

الإعراب : « أو » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منعتم » فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة الجمع « ما » اسم موصول مفعول به لمنع ، مبنى على السكون فى محل نصب « تسألون » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : أو منعتم الذى تسألونه « فمن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ؛ فإن جملة « منعتم » معطوفة

وكتوبه :

٣٥٢ - وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَهْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

بأو على جملة « إن نبشتم » المذكورة في الآيات السابقة على بيت الشاهد ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « حدثموه » حدث : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء ضمير الخطاب نائب فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، والميم حرف دال على الجمع ، والواو للفصل بين الضميرين ، والهاء ضمير عائذ على من مفعول ثان لحدث « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « علينا » جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الأول « الولاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لحدث ، وجملة حدث ونائب فاعله وبقية مفاعيله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الاستفهام ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « حدثموه له علينا الولاء » حيث أعمل حدث في ثلاثة مفاعيل : الأول ضمير الخطاب الذي هو التاء والذي هو نائب الفاعل ، والثاني ضمير الغيبة الذي هو الهاء ، والثالث جملة المبتدأ والخبر التي هي قوله « له الولاء » ؛ على ما تبين في الإعراب

٣٥٢ - هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون بن قيس ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنٌ  
يَظَلُّ رَجِيًّا لِرَيْبِ النُّوِّ نِ وَاللِّسْقَمِ فِي أَهْلِهِ وَالْحَزَنُ  
وَهَالِكُ أَهْلٍ يُجْحِثُونَهُ كَاخَرَ فِي قَفْرَةٍ لَمْ يُجْنُ  
وَمَا إِن أَرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ يُغَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفَنُ

والبيت الشاهد هو البيت التاسع والسبعون من هذه القصيدة ، وقبله قوله :

وَكُنْتُ امْرَأً زَمِينًا بِالْعِرَاقِ عَفِيفَ الْمُنَاحِ طَوِيلَ التَّغْنِ  
وَحَوْلِي بَكَرٌ وَأَشْيَاعُهَا وَلَسْتُ خَلَاةً لِمَنْ أَوْعَدَنُ  
وَنُبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَهْلُهُ ... البيت ، وبعده قوله :  
رَفِيعَ الْوَسَادِ طَوِيلَ النَّجَا دِ ضَخَمَ الدَّسِيعَةِ رَحْبَ الْعَطَنِ  
يَشُقُّ الْأُمُورَ وَيَحْتَابُهَا كَشَقَّ الْفَرَارِيِّ ثَوْبَ الرَّدَنِ  
فَجِئْتُكَ مُرْتَادَ مَا خَبَرُوا وَلَوْلَا الَّذِي خَبَرُوا لَمْ تَرَنْ  
فَلَا تَحْرِمْنِي نَدَاكَ الْجَزِيلَ فَإِنِ امْرُؤٌ قَبْلَكُمْ لَمْ أَهْنُ



اللفظة : « معن » هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - أى أورثه العناء والمشقة ، وأصله بالياء خذفها ووقف على النون كما تقف على قاض « رجيا » معناه مرجوما ، والنون : الموت يذكر ويؤنث ، وقوله « وللسقم فى أهله والحزن » معطوف على قوله « لريب المنون » ويروى فى مكانه « والسقم فى أهله والحزن » بدون لام ، ويجر السقم عطفا على ريب المنون ، ويروى برفعه على الابتداء والواو للحال ، وقوله « وهالك أهل يحنونه » معنى يحنونه يسترونه ، والمراد يقبرونه ، يقول : إنه يستوى من هلك بين أهله فقاموا عليه واتخذوا له قبرا ومن هلك فى صحراء مقفرة وليس معه أحد من أهله فبقى عرضة لانتهاش السباع ، وقوله « وما إن أرى الدهر - إلخ » ما : نافية ، وإن : زائدة ، وصرف الدهر : تقلباته بالناس وجريه عليهم بالحوادث والآلام ، والشارخ : الذى فى شرخ الشباب ، وشرخ الشباب - بفتح الشين وسكون الراء - أوله واقتباله ، واليفن - بفتح الياء المثناة والفاء - الشيخ الضعيف الذى حطمته السنون ، وقوله « وكنت امرأ زما بالعراق - إلخ » يروى « زما » بزاي وميم مفتوحتين - على أنه ظرف ، ويروى بكسر الميم على أنه صفة من الزمانة وهى الكبر ، والتفنن - بتشديد النون - هو مصدر تفنى ، ووقف عليه بحذف الياء ، يريد أنه كان ناعم البال ، وقوله « ولست خلا لمن أوعدن » يريد لا أكون حلو الكلام لمن يتوعدنى ولا ألين له ، ومثله فى المعنى قول ذى الإصبع العدوانى :

لَا يُخْرِجُ الْقَسْرُ مِنِّي غَيْرَ مَأْيَةٍ وَلَا أَلَيْنُ لِمَنْ لَا يَبْتَغِي لِيْنِي

وقوله « ونبتت قيسا ولم أبله » يروى فى مكانه « ونبتت قيسا ولم آته » و « أبله » مضارع مجزوم بلم ، والماضى بلاء ، وتقول : بلاء يبلوه ؛ إذا اختبره ، وقد حدثوا أن قيسا حين سمع ذلك قال : أو قد شك ؟ ثم أمر بحبسه ، فزاد فيها الأعشى الأبيات التى أولها « فجتك مرتاد ما خبروا » فأنجاه ذلك ، وقوله « رفيع الوساد طويل النجاد إلخ » يروى فى مكانه « رفيع الوساد طويل النجاد سهل المباعة - إلخ » والمباعة : المنزل « والفزارى » الحياط ، والارتباد : أصله طلب النجعة

الإعراب : « نبتت » نبيء : فعل ماض مبنى للجھول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « قيسا » مفعول ثان لنبيء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أبله » أبل : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة « لم أبله » من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى « زعموا » فعل وفاعل ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كزعمهم ، وهذا الجار والمجرور متعلق بقوله « خير » الآتى « خير » مفعول ثالث لنبيء ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أهل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « اليمين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

وكقوله :

٣٥٣ — وَخَبِرْتُ سُودَاءَ الْغُمِّ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَعُودَهَا

الشاهد فيه : قوله « نبئت قيسا خير أهل اليمن » . حيث أعمل نبا في ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم الذي هو نائب الفاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » ، على ما اتضح لك في الإعراب

٣٥٣ — هذا البيت أول بيتين اختارهما أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم ينسبهما لمعين ، وثاني البيتين قوله :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَزْبُرُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

وقال التبريزي عن أبي محمد الأعرابي في شرح ديوان الحماسة : سوداء الغميم : امرأة من بني عبد الله ابن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل الغميم من بلاد غطفان ، وكان عقبة بن كعب ابن زهير ينسب بها ، ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة وكلف بها ، وكانت تجد به كذلك ؛ فخرج إلى مصر في ميرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكرّ نحوها ، وأنشأ يقول :

نُبِّئْتُ سُودَاءَ الْغُمِّ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَيْهَا أَعُودَهَا

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حُهُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا

وَهَلْ أَخْلَقْتُ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقُهَا وَجَدِيدُهَا

وَلَمْ يَبْقُ يَا سُودَاءُ شَيْءٌ أَحَبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَزْبُرُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

نَظَرْتُ إِلَيْهَا نَظْرَةً مَا تَسْرُنِي بِهَا خُمُرُ أَنْعَامِ الْبِلَادِ وَسُودُهَا

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ بِعُودٍ مِمَّا مَا تَأَوَّدَ عُودُهَا

فلم يزل يلطف حتى رآته ورآها ، فأومأت إليه أن ماجاء بك ؛ فقال : جئت عائدا حين علمت علتك ؛ فأشارت إليه أن ارجع فأني في عافية ، فرجع لميرته ، واستعزز بها المرض ، فجعلت تتوَلّه إليه حتى ماتت ، فبلغه الخبر ، فقال :

سَقَى جَدْنًا بَيْنَ الْغُمِّمِ وَزِلْفَةٍ أَحَمُّ الذَّرَى وَاهِيَ الْعَزَّ إِلَى مَطِيرُهَا

وانظر شرح التبريزي للحماسة ( ٣ - ٣٤٤ - ٣٤٦ )

اللفظة : « سوداء الغميم » هكذا وقعت الرواية في حديث أبي محمد الأعرابي ، والذي في الحماسة « سوداء القلوب » فيجوز أن يكون اسمها سوداء فأضافها إلى القلوب كما فعل ابن النمينية في قوله :

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وَصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ، وَصَوَّغُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوَّغ ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُغِّتْ للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم

قَفِي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ نَقْضِ تَحِيَّةً وَتَشْكُوا أَلْهَوَى ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَأَ لَكَ

ويجوز أن يريد أنها تحل من القلب محل سودائه ، ويجوز أن يكون لقبها بذلك لأنها قاسية القلب وجمع القلب بما حوله فقال « سوداء القلوب » ، وأنكر أبو محمد الأعرابي كل هذه المعاني وأصر على أن الرواية « سوداء الغميم » . وقوله « أخلقت » رثت وصارت خلقة ، والأخلاق : جمع خلق ، مثل بطل وأبطال « بيدها » البيد : جمع بيداء ، وهي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكيها يبيد فيها أي يهلك « تمام » بضم التاء المثناة ، بزنة غراب - نبت ضعيف له خوص أوشبيه بالخص ، وربما حشى به وسد به خصاص البيوت « تأود » مال وانعطف . يريد أنه صار ضعيف الجسم وأنه قد بلغ من النحول والضعف درجة لو أنه علق في عود تمام لما مال هذا العود ، وهذا من أبعد المبالغات

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع « سوداء » مفعول ثانٍ لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الغميم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مريضة » مفعول ثالث لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبل : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبني على الضم في محل رفع « من أهلي » جار ومجرور متعلق بأقبل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهلي « أعودها » أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، وجملة الفعل وفاعلها ومفعولها في محل نصب حال من تاء المتكلم في أقبلت

الشاهد فيه : قوله « خبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل خبر في ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم الواقع نائب فاعل ؛ لأن نائب الفاعل في الأصل مفعول به ، فلما حذف الفاعل وأقيم هو مقامه ارتفع ارتفاعه ، وثانيها قوله « سوداء الغميم » ، وثالثها قوله « مريضة » ، كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع شواهد هذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجهول وتعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجدد المفعول الثاني والثالث مفردين ، وبعضها تجدد المفعول الثالث جملة ؛

لحق بباب ظَنَّ ، وإن كان من باب ظَنَّ لحق بباب كَانَ ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع ، اهـ

﴿ خاتمة ﴾ أجاز الأخفش أن يعامل غير عِلْم ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ، وكذلك أَحْسَبْتُ ، وَأَخَلْتُ ، وَأَزَعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدٍ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألا ينقل علم ورَأَى إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

## الفاعل

( الْفَاعِلُ ) في عُرْف النحاة : هو الاسم ( الَّذِي ) أُسند إليه فعل تام أَصْلِي الصيغة أو مؤول به ( كَمَرْفُوعِي ) الفعل والصفة من قولك : ( أَتَى \* زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى ) فكلّ من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أُسند إليه فعل تام أَصْلِي الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أُسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » . فالذي أُسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ » والتقييد بالفعل يُخْرِج المبتدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وذِكْرُ « أو مؤول به » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيدكر الباقي : الأول : الرفع ، وقد يجز لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ <sup>(١)</sup> » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ <sup>(٢)</sup> » ، أو بمن أو الباء

(١) « لولا » حرف امتناع لوجود مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دفع » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الناس » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بعضهم » بدل من الناس ، و بدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « ببعض » جار ومجرور متعلق بدفع . والاستشهاد بالآية الكريمة في قوله سبحانه « دفع الله » فَإِنَّ « دفع » مصدر يعمل عمل فعله ، وفاعله هو « الله » ولم يرفع لفظ الفاعل لإضافة المصدر إليه ؛ فهو مجرور لفظاً ومحله الرفع ؛ بدليل أنه يجوز لك أن تعطف عليه بالرفع وأن تنعته بالرفع ؛ كقول لبيد ابن ربيعة العامري يصف حماراً وأتانه :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ ، وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

ألا تراه قد رفع « المظلوم » وهو نعت لقوله « المعقب » المجرور لفظاً بإضافة « طلب » إليه (٢) هذا أثر رواء مالك في الموطأ من طريق عبد الله بن مسعود « من قبله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبله مضاف ، و « الرجل » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر

الزائدين<sup>(١)</sup> ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « امرأته » امرأة : مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الرجل مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « الوضوء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والاستشهاد بهذا الحديث في قوله « قبلة الرجل » فإن قبلة اسم مصدر لقبل - بتشديد الباء - ومصدره التقبيل ، و « الرجل » فاعله ، وقد أضيف اسم المصدر إلى الفاعل جفر لفظ الفاعل بالإضافة ومحله الرفع ؛ بدليل أنك لو وصفته فقلت « من قبلة الرجل المسكف » لجاز أن ترفع النعت تبعاً للمحل كما تجره تبعاً للفظ

(١) قد تكلمنا في باب الابتداء عن زيادة الباء ومن في المبتدأ كلاماً مستفيضاً فارجع إلى ذلك (ص ٢٣٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب) ، وغرضنا الآن أن نتكلم على زيادة هذين الحرفين في باب الفاعل ؛ فنقول :

أما الباء فزيادتها في باب الفاعل على ثلاثة أنواع : واجبة ، وجائزة غالبية ، وضرورة لا تقع إلا في الشعر

أما النوع الأول - وهو الزيادة الواجبة - ففي فاعل أفعل في باب التعجب ، وهذا على رأى جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن أكرم في نحو قولك : أكرم بأبى بكر أبا ؛ أصله أكرم - بفتح الراء والميم - بمعنى صار ذا كرم ، ثم غيرت صيغته من صورة الخبر إلى صورة الطلب ، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ وتحاشياً من أن يرفع الفعل الذى على صورة الأمر فاعلاً بارزاً ؛ وذلك نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِيذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

وأما إذا جرينا على رأى القائلين بأن « أكرم » فى مثل « أكرم بأبى بكر أبا » فعل أمر لفظاً ومعنى فلا تكون الباء زائدة ، بل هى أصلية ، وجرى بها فى مثل هذا التركيب للتعدية ، والمجرور بها مفعول فى المعنى على هذا القول ، ومثله عند هؤلاء مثل قولك : امرر بعلى ، واذهب بخالد وأما النوع الثانى - وهو الزيادة الجائزة غالبية - فذلك فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى :

(كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ، ونحو قول العرب : كفى برُعائِهَا مُنَادِيَا ، وقولهم : كفى بأَمَارَاتِ الطَّرِيقِ لَهُمْ حَسْمًا ، وقولهم : كفى بِالشَّيْبِ جَهْلًا ، وقولهم : كفى بِالْمُشْرِقَةِ وَاعِظًا ، والدليل على أن الباء فى هذا الموضع جائزة لا واجبة سقوطها فى بعض الأحيان كقول العرب فيما رواه الكسائى : كفى قوم بصاحبهم خبيراً ، وقول سحيم عبد بنى الحسحاس :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَايَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ<sup>(١)</sup>

وَيُقَضَى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل ، نحو ماجأني من رجل كريم ، وكريم ، وما جاءني من رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ؛ فإن كان العطف معرفة تعين رفعه ، نحو : ماجأني من عبد ولا زيد ؛ لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ — فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

وأما النوع الثالث - وهو الزيادة التي لا تجيء إلا في ضرورة الشعر - فمثل قول الشاعر :

✽ أَلَمْ يَأْتِيكَ . . . البيت الآتي ، وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَالِيَهُ أَوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيَهُ

فأودى معناه هلك ، والباء زائدة ، ونعلى : فاعل أودى . وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى أن الباء ليست زائدة في « بنعلى » ولكنها للتعدية مثلها مثل الباء في نحو قولك : مررت بزيد ، وفي نحو قول الله تعالى : ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ) وقوله : ( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ) وعليه يكون فاعل « أودى » ضميرا مستترا عائدا على اسم الفاعل المفهوم من هذا الفعل ، والتقدير :

أودى هو ( أى المودى ) بنعلى وسربالى

وأما « من » فيشترط لزيادتها هنا ما يشترط لزيادتها في المبتدأ ، وذلك أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وأن يكون مجرورا هانكة ، نحو قوله تعالى : ( أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) فبشير فاعل جاء ، وهو نكرة ، وقد تقدم على الكلام حرف النفي ، وهو ما ، وانظر ما ذكرناه في زيادة هذا الحرف في باب الابتداء

(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا ، وذكر قائله ، والأبيات التي بعده ، ووجوه الاستشهاد به ؛ فارجع إلى ذلك كله فإنك تراه مفصلا في الجزء الأول ( ص ٨١ - ش ٤٣ )

٣٥٤ — هذا البيت لسوار بن المضرب السعدي ، أحد بني سعد تميم ، ويقال : أحد بني سعد كلاب ، والأول أرجح ؛ لتصريحه به في شعره على ما استسمع في أبيات الشاهد ، ويسمى أبوه مضربا - على صيغة اسم المفعول - لأنه شب بامرأة فقال فيها :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّكَ وَاجِبٌ مَلَأَقِيهَا قَدْ دُثِّتَ بِرُكُوبِ

خلف أخوها ليضربنه بالسيف مائة ضربة ، فضربه ، فغشى عليه ، ثم أفاق فأخذ يقول :

أَفَقْتُ وَقَدْ أَنَّى لَكَ أَنْ تُقِيْقًا      فَذَاكَ أَوَانُ أَبْصَرْتَ الطَّرِيقَا  
وَكَانَ الْجَهْلُ مِمَّا يَزِدُّهُيْنِي      عَلَى غُلُوَائِهِ حَتَّى أَذْوَقَا

وقد روى أبو العباس البرد في كماله بيت الشاهد في أبيات ، قال (١) : « وكان أحد من هرب

من الحجاج سوار بن المضرب ، ففي ذلك يقول :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَرْزُ لَهُ      دَرَابَ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا  
فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي      ... البيت ، وبعده قوله :  
إِذَا جَاوَزْتَ دَرَبَ الْمُجِيزِينَ نَاقَتِي      فَبَاسَتْ أَبِي الْحَجَّاجِ لَمَّا ثَنَانِيَا  
أَيْرَجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي      وَقَوْمِي تَمِيمٌ ، وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا »

اللفظة : « دراب » بفتح الدال والراء مخففة - مختصر من « درابجرد » وهي كورة بفارس

بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها وقعة للمهلب بن أبي صفرة مع الحوارج ، وفيها يقول أبو البهاء الإيادي الأزدي ، وكان من أصحاب المهلب :

تُقَاتِلُ عَنْ قُصُورِ دَرَابِجَرْدٍ      وَنَحْمِي لِمُعْصِرَةِ وَالرَّقَادِ

(والمغيرة هو ابن المهلب ، والرقاد هو ابن عبيد صاحب شرطة المهلب) « قطري » بفتح

القاف والطاء ، هو قطري بن الفجاءة ، منسوب إلى موضع يقال له قطر ، وهو رأس من رؤوس الحوارج ، سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة . وقال أبو العلاء : « قطري سمي بهذا الاسم ،

ومولده موضع يقال له الأعدان ، وقطر : موضع قريب من عمان ، يقال : بعير قطري ، إذا نسب

إلى ذلك الموضع ، وكذلك يقال : ربح قطرية ، إذا هبت من نحو قطر ، كما يسمى الرجل مكيا

وسنديا وهو لم يولد بمكة ولا بالسند » اه « لإخلاق راضيا » لا أظنك ترضى ؛ لأنني لن أعود إليه

« درب المجيزين » المجيز : اسم فاعل من أجاز ، وأراد بدرب المجيزين أفواه الطرق ومداخل المدينة

ومخارجها ، وهي الأماكن التي يقف عندها عمال الأمير لإجازة الداخل والخارج « ورائيا » أراد

به أمامي ، قال أبو العباس : « ورائي ههنا بمعنى أمامي ، قال الله عز وجل : ( وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ

مِنْ وَرَائِي ) وقال جل ثناؤه : ( وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا )

الوعراب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه

« كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه

يعود إلى ما ندل عليه الحال : أي إن كان هو ( أي مانحن عليه من السلامة ) وسيأتي لهذا مزيد

(١) انظر السكامل للمبرد (ص ٤٤٥ طبع مكتبة الحلبي) .



وَأَوَّلَهُ الْجُمُهور عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فَإِنْ كَانَ هُوَ : أَى مَانَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

بسط « لا » نافية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به يرضى مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » غائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تردّنى » تردّ : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وأن المضمرة مع ما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بحتى الغائية ، والجارّ والمجرور متعلق بـ يرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع بمعنى أظنّ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أوّل لإخال ، مبنى على الفتح فى محل نصب « راضيا » مفعول ثان لإخال ؛ وقوله « لا إخالك » هو جواب الشرط ، وإنما رفعه لأنّ فعل الشرط ماض فيجوز حينئذ فى الجواب الجزم والرفع ، قال ابن مالك :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَّ أَحْسَنَ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

الشاهد فيه : قوله « فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ » فَإِنْ الكسائي ذهب فيه إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة ، أفعالها على تقدير كونها تامة ؛ محذوف . وتمسك بهذا ونحوه فأجاز حذف الفاعل وما هو بمنزلة . وجهور البصريين على أن الفاعل لا يجوز حذفه ، بل لابد أن يكون مذكورا أو مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا البيت ما يصلح أن يكون فاعلا لكان أو اسما لها قالوا : اسمها أو فاعلها مضمّر تقديره هو

فإن قلت : فعلى أى شىء يعود هذا الضمير ؛ فإنى أعلم أن ضمير الغيبة لابد له من مرجع متقدّم إما لفظا وإما حكما وإما معنى ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن مرجع هذا الضمير الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

وأنت تعلم أن ضمير الغيبة قد يكون مفهوما من السياق كما فى قوله تعالى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) فَإِنْ فى «توارت» ضميرا مستترا تقديره هى يعود إلى الشمس ، ولا ذكر لها فى الكلام ، ولكنها مفهومة من سياق الحديث ، وكذلك ههنا تقديره فَإِنْ كان هو : أى حالنا وسلامتنا . وفاعل يرضيك ضمير مستتر عائد إلى اسم كان . وجعل خلف بن يوسف الأندلسى أحد علماء القرن السادس فاعل يرضيك ضميرا مستترا عائدا إلى مصدره ؛ لدلالة الفعل عليه . قال : « وفاعل يرضيك مضمّر أو منوى . تقديره فَإِنْ كان لا يرضيك الإرضاء ، ولا يجوز أن يكون ما بعد يرضيك هو الفاعل ؛ لأنّ سيبويه رحمه الله قال : الفاعل لا يكون جملة ، وحتى تردّنى جملة » وهو كلام غير مستقيم ؛ لأنّه إن جعل اسم كان ضميرا يعود إلى الإرضاء أيضا لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وإن جعل اسم كان ضميرا مستترا لا يعود على الإرضاء لزم أن تخلو جملة خبر كان من الرابط بينها وبين الاسم ، فتأمل ذلك ولا تغترر بما يقال

الثالث : وجوب تأخيرها عن رافعه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ويجوز الأمران في نحو « أَبَشَّرَهُ يَهُدُونَنَا » و « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » والأرجح الفاعلية ؛ لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله : (وَبَعْدَ فَعْلٍ) أى وشبهه (فَاعِلٌ) «فاعل» : مبتدأ خبره في الظرف قبله : أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ) فى اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهَوَ) ذاك (وَإِلَّا) أى : وإلاَّ يَظْهَرُ فى اللفظ (فَضَمِيرٌ) أى : فهو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكاً بقول الزبّاء :

٣٥٥ — مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَاً وَئِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيداً

٣٥٥ — ينسب هذا الشاهد إلى الزبّاء بنت عمرو بن الضرب ، وهى من نسل العماليق ، وكان أبوها عمرو بن الضرب قد ملك الجزيرة ، والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات ، فغزاه جذيمة الأبرش وفرّق جموعه وقتله ، فملك الزبّاء بعده ، وما زالت تحتال للأخذ بشأر أئبها حتى قتلت جذيمة فى قصة يطول ذكرها وهى مذكورة فى كثير من المراجع ( انظر مجمع الأمثال للبدانى فى شرح المثل : خَطْبٌ يَسِيرٌ فِي خَطْبٍ كَبِيرٍ ) ، وبعد الشاهد قولها :

أُمَّ صَرْفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا أُمَّ الرَّجَالِ جُمًا قَعُودًا

اللفظة : « وئيد » ثقيل تصحبه سكينه وثوذة وأناة « أجندلا » الجندل -- بزنة جعفر -- الحجارة « صرفانا » الصرفان -- بفتح الصاد والراء المهملتين -- النحاس والرصاص ، وهو أيضاً تمر رزين صلب المضاع « جماً » جمع جائم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم ، من باب دخل وجلس -- إذا تلبذ بالأرض « قعودا » جمع قاعد كشهود فى جمع شاهد

الاعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيها » أعربه الكوفيون فاعلاً مقدماً لئيد ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف سبب هذه المقالة ووجوه

إعراب البصريين للبيت عند بيان الاستشهاد به «أجندلا» الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جندلا : مفعول مقدم ليحملن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يحملن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة إلى الجمال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حديدا » معطوف على جندلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « مشيها وثيدا » ؛ وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد به نذكر لك أن هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الوجه الأول بجر « مشيها » ، والوجه الثاني بنصبه ، والوجه الثالث برفعه

أما رواية الجرّ فظاهرة ولا شاهد فيها ، وإعرابها على أن « مشى » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وبديل المجرور مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه ، ووثيدا : حال من المضاف منصوب بالفتحة الظاهرة

وأما رواية النصب فظاهرة أيضا ، ولا شاهد في البيت عليها ، وإعرابها : مشى : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : تمشى مشيها ، وضمير الجمال مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الجمال ، ووثيدا : حال من المصدر

وأما رواية الرفع فهي محل الاستشهاد ، وفيها إشكالات على كل وجه من وجوه الإعراب ، وسنحاول ذكر هذه الوجوه وتقرئها منك وبيان ما يرد على كل وجه منها ؛ فنقول :

( الوجه الأول ) - وهو إعراب الكوفيين ، وهو الذي ذكر الشارح البيت من أجله وردّه بما ذكره عن البصريين ، وهو أيضا الوجه الذي أعر بنا البيت عليه - وحاصله أن مشيها فاعل مقدّم لوثيد ، ووثيدا : حال من الجمال ؛ ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس الفاعل بالمبتدأ ؛ لأنك إذا قلت « زيد يضرب » لم يعرف السامع أتريد أن تخبر بجملة فعلية فيكون الاسم المرفوع المقدم فاعلا ، أم بجملة اسمية فيكون الاسم المقدم المرفوع مبتدأ ؛ أما الأول - وهو جواز تقديم الفاعل - فقد سوّغه الكوفيون ، وأما الثاني - وهو التباس المبتدأ بالفاعل - فهو وارد على كلامهم ، وإن لم يصرّحوا بالتزامه ، ولا شك أن مدلول الجملة الفعلية غير مدلول الجملة الاسمية ؛ فالتباس بينهما يوقع السامع في حيرة ؛ إلا أن يدعوا أن الفرق بين الجملتين فرق بلاغي يتعلق بما وراء المدلولات الأولية للكلام ، وهم لا يعيبون بهذا ؛ وهذا كلام لا يصح أن يقال

( الوجه الثاني ) - وهو إعراب جمهور البصريين - وحاصله أن مشيها مبتدأ والضمير مضاف إليه ، ووثيدا : حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وهذا مثل قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطًا ، وقد مضى

وأوله البصريون على أن «مَشْيُهَا» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير مشيها يكون أو يوجد  
وئيداً، وقيل: ضرورة، وقد روى مُثَلَّثًا: الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر: أي  
تمشي مشيها؛ وانخفض بدل اشتغال من الجمال.  
(وَجَرَدِ الْفِعْلِ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدًا \* لِأُثْنَيْنِ) كفاز الشهيدان،

في باب المبتدأ والخبر (الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣١٠) أن حذف الخبر قبل الحال الذي  
يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ المذكور شاذ، وإذا كان جعل الخبر هنا محذوفاً يوجب حمل  
الكلام على وجه لا يقع مثله إلا ضرورة فإنه لا يصح أن يخرج البيت عليه  
(الوجه الثالث) - وهو إعراب بعض البصريين - أن يكون «مشيها» بدلاً من الضمير  
المستكن في الجار والمجرور؛ لأنك قد علمت أن الضمير الذي كان في متعلق الجار والمجرور الواقع  
خبراً قد انتقل بعد حذف المتعلق إلى الجار والمجرور (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٦٣)  
وهذا الضمير مرفوع المحل لأنه فاعل؛ وهذا الوجه يبدو في ظاهره مستقيماً، ولكنه يرد عليه  
أمران: الأول أن هذا الضمير المبدل منه عائد على ما الاستفهامية، والبديل هنا إما بدل بعض  
من كل وإما بدل اشتغال، وعلى أي الحالين كان ينبغي أن يشتمل على ضمير يعود إلى المبدل منه،  
وهذا الضمير المتصل بالمبدل لا يعود على المبدل منه وإنما يعود على الجمال، والثاني أن المبدل منه  
ضمير اسم الاستفهام فكان ينبغي أن تدخل همزة الاستفهام على البديل كما قال ابن مالك:

وَبَدَلُ الْمُضَمِّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

(الوجه الرابع) - وهو احتمال ذكره العلامة الصبان - أن يجعل «مشيها» فاعلاً بالجار  
والمجرور الذي هو «للجمال» لكون هذا الجار والمجرور قد اعتمد على الاستفهام، فهو نظير  
قوله تعالى: (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ)، وقد يبدو هذا الوجه مستقيماً، ولكنه عند التأمل فاسد؛ لأنه  
يلزم على هذا الوجه أن يخلو الجار والمجرور الواقع خبراً من ضمير يعود إلى المبتدأ، وأنت جدّ عليم  
بأن الخبر المشتق وما في حكمه متحمل لضمير يعود إلى المبتدأ؛ ولا يجوز هنا أن نجعل في الجار  
والمجرور ضميراً يعود إلى المبتدأ؛ لأنه لو جعل فيه ضميراً لكان هذا الضمير فاعلاً، والفرض أنك  
قد جعلت الفاعل هو الاسم الظاهر، ولا يكون للحدث الواحد فاعلان كما تعلم  
والظاهر أن بعض المنصفين من العلماء قد رأوا هذه الاعتراضات وجبهة فلم يستطيعوا الخلاص  
منها إلا بتمحلات لا ترضاه عقولهم؛ فلماذا حكموا بأن هذا البيت من باب تقديم الفاعل، ولكنهم  
لم يجعلوا هذا الحكم مطرد الجواز؛ لأن البيت الواحد والبيتين لا يعطيان حكماً مطرداً يسوغ  
القياس عليه، وقضوا بأنه ضرورة التجأ إليها الشاعر حين أراد إقامة البيت

ويفوز الشهيدان (أو جمع كفاز الشهداء) ويفوز الشهداء ، وفازت الهندات ، وتفوز الهندات ؛ هذه اللغة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزَيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزَيْدَانِ ، (وَسَعِدُوا) الْعَمْرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدَنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدُنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :  
٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

٣٥٦ — هذا البيت لعبد الله بن قيس العامري ، المعروف بابن قيس الرقيات ، وهو أحد بني عامر بن لؤي بن غالب بن فهر ، وكان من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ، وهو الذي يقول :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةً شَعْوَاهُ  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير ظلَّ ابن قيس يرثيه ، وكان مما رثاه به قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرِينَ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيقِ مُقِيمٌ  
فَمَا نَصَحَتْ لِلَّهِ بَكَرُ بْنُ وَائِلٍ وَلَا صَبَرَتْ عِنْدَ الْلِقَاءِ تَمِيمٌ  
وَلَوْ كَانَ بَكَرِيًّا تَعَطَّفَ حَوْلَهُ كِتَابٌ يَغْلِي حَمِيهَا وَيَدُومُ  
وَلَكِنَّهُ ضَاعَ الذِّمَامُ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مُضَرِيٌّ يَوْمَ ذَاكَ كَرِيمٌ  
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ ، الْبَيْت ، وبعده قوله :

جَزَى اللَّهُ كُوفِيًّا هُنَاكَ مَلَامَةً وَبَصْرِيَّهُمْ ؛ إِنَّ الْمَلِيمَ مُلِيمٌ  
وَإِنَّ بَنِي الْعَلَاتِ أَخْلَوْا ظُهُورَنَا وَنَحْنُ صَرِيحٌ بَيْنَهُمْ وَصِيمٌ  
فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلِيكَ بَعْدَنَا لِنِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٌ

اللفظ : « المصرين » أراد بهما الكوفة والبصرة « دير الجائليق » قال ياقوت الحموي :

« دير الجائليق : دير قديم البناء رحب الفناء ، من طسوج مسكن قرب بغداد في غربي دجلة في عرض حربي وهو رأس الحد بين السواد وأرض تكريت . وعنده كانت الحرب بين عبد الملك ابن مروان ومصعب بن الزبير ، وكان الجيشان على شاطئ دجلة وإلى ذلك الموضع في العرض ، وعنده قتل مصعب بن الزبير ؛ فقال عبيد الله بن قيس الرقيات يرثيه ... ثم ذكر أكثر ما رويناه

من أبيات الشاهد « اه « تعطف حوله » يريد التفح حول « كتاب » جمع كتيبة ، وهي  
الفصيلة من الجيش « يغلى حميها » تقول : حميت النار - مثل رضيت - حميا ؛ إذا اشتد حرها ،  
وأراد هنا بقوله يغلى حميها معنى تشور وتشتد في الدفاع « الذمام » بكسر الهمزة - العهد ،  
ووقع في ياقوت « الزمان » وهو تصحيف ، ورواه العيني :

وَلَكِنَّهُ رَامَ الْقِيَامَ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مُضَرِّيَّ يَوْمَ ذَلِكَ يَقُومُ

« تولى » تقول : تولى الأمر يتولاه ؛ إذا باشره بنفسه وقام به « المارقين » جمع مارق ، والمراد به  
الزنديق التارك لجماعة المسلمين الخارج عما هم عليه ، وأصله من قوله صلى الله عليه وسلم :  
« يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » وقوله « مبعده وحميم » أراد كل الناس  
القريب منهم والبعيد ، وأصل الحميم : الصديق « بنى العلات » هم الذين أمهاتهم شتى ، وأراد بهم  
الذين لا تجمعهم رابطة « صريح بينهم » الصريح : الخالص النسب ، وهو الصميم أيضا .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « قتال » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو  
مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون  
عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بنفسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تولى  
« وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى  
على السكون لا محل له من الإعراب « أسماه » أسلم : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبنى على الضم في محل  
نصب « مبعده » فاعل أسلم ، مرفوع بالضة الظاهرة « وحميم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، حميم : معطوف على مبعده ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه  
الضة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أسماه مبعده وحميم » حيث وصل علامة التثنية بالفعل السند إلى اثنين ،  
وهذا البيت والذي بعده يدلان على شيئين :

( الأول ) ما ذكرناه من اتصال علامة التثنية وشبهها وهي علامة جمع الذكور وعلامة جمع  
الإناث بالفعل ، إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما أنه يتصل به علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ،  
والفرق بين لحاق علامة التأنيث ولحاق علامة التثنية والجمع من عدة وجوه : ( الأول ) أن لحاق  
علامة التأنيث لغة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب ؛ وبعض العلماء  
ينسبها إلى طيء ، وبعضهم ينسبها إلى أزد شنوءة ، كما قال الشارح المحقق ، ( والوجه الثاني )  
أن لحاق علامة التأنيث واجب إذا كان الفاعل ضمير مؤنث مطلقا ، أو كان اسما ظاهرا حقيق

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

التأنيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لا يجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها في كل موضع يلحقونها به فيه ( والوجه الثالث ) أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ؛ فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث هو أم مذكر ، فأما المثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد

فإن قلت : أليس في العربية كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فإذا كان الفاعل من هذه الألفاظ ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع في حين أن المراد أحدهما التثني بالمفرد ، فهلا كان لحاق علامة التثنية والجمع بمثابة لحاق علامة التأنيث إذ كان الأمر على هذا الحال ؟ فالجواب : أن ذلك الذي ذكرته من القلة بحيث لا يجعل أصلا تؤصل له القواعد ، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه ؟

( الثاني ) مما يستدل بهذا الشاهد عليه : أن المتعاطفين مثل «مبعد وحميم» يأخذان حكم المثني ؛ فلا يلزم عند أهل هذه اللغة أن يكون الفاعل مثنى بعلامة التثنية أو جمعا بعلامة الجمع ، بل المدار على المعنى ؛ ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك الشاهد الآتي أيضا ، وقول عروة بن الورد :

ذَرِينِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ  
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَاهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

ألا تراه ألحق علامة التثنية وهي الألف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير ، والخير - بكسر الحاء المعجمة - الكرم

وقبل أن ننتهي من هذا الشاهد ننبهك إلى أن في الأبيات التي رويناهما مع بيت الشاهد بيتا آخر وصل فيه علامة الجمع بالفعل المسند إلى اسم دال على الجمع ، وهو قوله :

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقَوْا أَوْلَئِكَ بَعْدَنَا لَدَى حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٌ

ومن شواهد المسألة مما لم يذكره الشارح قول يزيد بن معاوية :

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيْسَةٍ فَيَنْسَوْنَ نِيَّ قَوْمِي وَأَهْوَى الْكِنَائِيسَا

٣٥٧ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظة : « فاضت » أصل هذه المادة قولهم : فاض الماء ، إذا زاد وكثر حتى جاوز حده ،

ثم قالوا : فاض الخبر ، إذا ذاع وانتشر بين الناس ؛ لأنه جاوز أصله أيضا « عطاياك » العطايا :

جمع عطية ، وهي الهبة والمنحة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، « يا ابن عبد العزيز » الظاهر أنه يريد به

... ..

عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وهذا البيت يشبه شعر جرير في مديح عمر بن عبد العزيز ؛ فانه  
يكثّر من هذا المعنى فيه ، انظر إلى قوله فيه :

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

ولكني - مع هذا الظن - قد راجعت ديوان شعر جرير وراجعت عدّة مظان أخرى فلم أجد  
هذا البيت له ، ولا وجدت لجرير كلمة على هذا الروي

الإعراب : « نسيا » فعل ماض مبني للجهول ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
والألف حرف دال على تثنية المسند إليه « حاتم » نائب فاعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
« وأوس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أوس : معطوف على حاتم ،  
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لدن » ظرف زمان متعلق بنسي ،  
مبني على السكون في محل نصب « فاضت » فاض : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عطاياك » عطايا :  
فاعل بفاض ، مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والكاف ضمير المخاطب  
مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وجملة فاض وفاعله في محل جرّ بإضافة لدن إليه « يا »  
حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وهو مضاف ، و « عبد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعبد مضاف ، و « العزيز » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « نسيا حاتم وأوس » حيث ألحق علامة التثنية - وهي الألف - للفعل  
الذي هو نسي ؛ وهو مسند إلى اثنين

وهذا البيت يشبه البيت السابق في أن المسند إليه ليس مثني بعلامة تثنية ، ولكنه متعدّد  
بالعطف ، وذلك في المعنى مثل المثني

وبين هذا البيت والبيت السابق فرق ؛ فإن المسند إليه في البيت السابق فاعل ومعطوف  
عليه ، وفي هذا البيت نائب فاعل ومعطوف عليه

فإن قلت : فكان ينبغي للشارح ألا يستشهد بهذا البيت في هذا الباب ؛ لأنه إنما يتكلم في  
أحكام الفاعل ، ولا يصح أن يذكر في أثناها ما ليس بفاعل

قلت : لما كان حكم نائب الفاعل هو بعينه حكم الفاعل ، وكان المقصود الأصلي له أن يبين  
أن بعض العرب يلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا كان المسند إليه الذي معه مثني أو مجموعا ،  
وهذا لا يختلف فيه الفاعل ونائبه ؛ لما كان الأمر كذلك استشهد بمسند إليه فيه نائب فاعل ؛  
وهذا من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تنبيه ، ولكننا آثرنا أن نذكره لك لئلا يساورك شيء من  
الريب ، والله المسئول أن يرشدك ويسدّدك



وقوله :

٣٥٨ - نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

٣٥٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق  
 اللفظ : « نصروك » تقول : نصر فلان فلانا على عدوه ينصره نصرا ؛ والاسم من ذلك النصرة -  
 بضم فسكون - وهو ناصر ونصير ، ويجمع النصير على أنصار ، مثل شريف وأشراف ، ويجمع  
 الناصر على نصر ، بفتح فسكون ، مثل صاحب وصحب ، وتقول : تناصر القوم ، إذا نصر بعضهم بعضا  
 « قومي » القوم اسم جمع ، ولا واحد له من لفظه ، وهو خاص بالرجال ، بدليل قوله تعالى : ( لَا يَسْخَرُ  
 قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ )  
 وبدليل قول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أُمِّ نِسَاءِ

« اعتزت » صرت ذا عزة وقوة وغلب ؛ وتقول : عز الرجل يعز - بكسر العين في  
 المضارع - عزًا وعزاة ، فهو عزيز ، وتعزز واعتز مثله ، وتقول : اعتز فلان بفلان ؛ إذا كان  
 يلجأ إليه « خذلوك » تركوا معونتك ولم يعملوا على نصرك ، وتقول : خذله يخذله - من باب  
 نصره ينصره - خذلانا - بكسر الخاء وسكون الذال « ذليلا » ، تقول : ذلّ يذل - بوزن  
 عزّ يعزّ - ذلا - بضم الذال - وذلة - بكسرها - ومذلة ؛ إذا هان ، فهو ذليل ، وهم أدلاء  
 وأذلة ، وفي التنزيل : ( أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ) وفيه : ( وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا  
 أَذِلَّةً ) وفيه : ( وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً )

الإعراب : « نصروك » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره  
 اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والواو حرف دال على جمع الفاعل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول  
 به ، مبني على الفتح في محل نصب « قومي » فاعل نصر ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع  
 من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على  
 السكون في محل جر « فاعتزت » الفاء حرف عطف ، اعتزّ : فعل ماض ، مبني على فتح مقدر  
 على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الدأتي به لدفع كراهة توالي المتحرّكات فيما يشبه  
 الكلمة الواحدة ، وتاء المخاطب فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع « بنصرهم » جارّ ومجرور  
 متعلق باعتز ، ونصر مضاف ، والضمير مضاف إليه « ولو » الواو للاستئناف ، لو : حرف يدل  
 على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنهم » أن :  
 حرف تأكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى قومي اسم أن « خذلوك » فعل ماض ، وواو  
 الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن  
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت خذلانهم

وقوله :

٣٥٩ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

إياك ، وجملة الفعل وفاعله هي شرط لو « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل رفع « ذليلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ وجملة كان واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب جواب لو

الشاهد فيه : قوله « نصروك قومي » حيث ألحق علامة الجمع وهي الواو بالفعل الذي هو نصر ، مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر دالّ على جماعة الذكور ، وهذه لغة قوم من العرب ، يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزد شنوءة ، ولو جرى على لغة عامة العرب لقال : نصرك قومي ؛ ومن العلماء من يخرج مثل هذا التعبير على لغة عامة العرب ؛ فيجعل « نصروك » فعلا ماضيا والواو ضمير جماعة الذكور فاعله والكاف ضمير المخاطب مفعوله ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، و « قومي » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الياء . وهذا التخریج لاجل له ؛ لأن العلماء الأثبات قد نقلوا أن مثل هذا الاستعمال لغة جماعة بعينهم من العرب ، وتقديم الخبر ليس خاصا بجماعة من العرب ، بل هو جار في لغة جميعهم — على ما هو أرجح مذاهب النحاة — وإذا كان الأمر بهذه المثابة لم يحز أن يخرج الكلام المقول فيه إنه لغة قوم معينين على ما هو لغة العامة

٣٥٩ — نسبوا هذا البيت إلى أمية ، ولم يزيدوا في التعريف به عن هذا القدر ، وفي الشعراء جماعة اسم كل واحد منهم أمية ؛ منها نسبة بن أبي الصلت ، ومنهم أمية بن الأسكر ، ومنهم أمية ابن أبي عائذ . وقال العيني : « لم أقف على اسم قائله » اه . وقد روى بعد هذا البيت بيت آخر ، وهو :

وَأَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

وهذا البيت دليل على أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد كما ذكرها الشارح المحقق هنا ، وقد رواه جماعة منهم ابن هشام هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

اللفظة : « يالومونني » ، تقول : لامة على كذا يالومه لوما — مثل قال يقول قولاً — ولومة ، وملاماً ، وتقول : لومه بتشديد الواو — إذا أردت المبالغة « يعذل » تقول : عذله يعذله — مثل ضربه يضرب به ونصره ينصره — عذلاً — بفتح فسكون — إذا لامة ، والاسم العذل — بفتح العين والدال « يلحونه » وتقول : لحاه يلحاه — مثل فتح يفتح — ولحاه يلحوه — مثل نصر ينصر — إذا عذله ولامه « لحي » هو ماض مبني للجهول من الفعل السابق

الإعراب : « يالومونني » يالوم : فعل مضارع ، والواو حرف دالّ على أن الفاعل جمع واحد مذكّر ،

... ..

والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أهلى » فاعل يلوم ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، ويروى « اشتراى النخيل » فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وهو ياء المتكلم ، والنخيل : منصوب على أنه مفعول به لهذا المصدر كما تقول : يعجبني فهمك المسائل الدقيقة ، ويسرني عرفانك الجميل لصاحبه ، وأشبه ذلك . « فكلهم » كل : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبين العائد إلى أهلى مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، وأعاد الضمير مفردا بالنظر إلى لفظ كل فإن لفظه مفرد ومعناه هنا جمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر في يعذل

الشاهد فيه : قوله « يلومنى قومي » حيث ألحق علامة جمع الذكور وهى الواو بالفعل الذى هو يلوم ؛ مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله « قومي » ، وهذه لغة جماعة من العرب . قال السهيلي رحمه الله : « ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها ، نحو ما جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم : وَوَقَعَتَا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقْعَا كَفَاهُ . ونحو قوله : يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ . ونحو

قوله : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ . والألف والواو والنون حروف دالة على حال الفاعل الآتى ذكره ، وهى لغة بعض العرب » اه ، وهذا الحديث الأخير رواه مالك رحمه الله فى الموطأ وهو محل كلام ، كما ذكر الشارح ، فقد قال العلماء عنه : إنه اختصره من حديث روى مطولا ، فحذف صدر الحديث ، وأصله : إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، فليست الواو على هذا علامة جمع ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، والجملة صفة للملائكة ، وقوله بعد ذلك « ملائكة » ليست فاعلا ليتعاقبون ، بل الكلام قد انتهى قبل ذلك ، وهذا بيان لما أجمل فى الكلام السابق

فإن قلت : فإننا لا نستدل بالحديث المطول الذى تذكرونه ، وإنما نستدل بالحديث المختصر الذى رواه مالك ؛ فالواو فيه يجب أن تكون علامة لضمير

فالجواب عن هذا أننا لا نسلم أن الواو تتعين فى الحديث الذى رواه مالك أن تكون علامة ؛ لأننا ندعى أنه يجب حمل المختصر على المطول لأنه أصله

وقوله :

٣٦٠ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

٣٦٠ - نسب العيني هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي ، أحد أبناء عتبة ابن أبي سفيان ، وأنشد بعده :

وَكَنَّ إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَوْ سَمِعْتَنِي سَعِينَ فَرَفَعَنَ الْكُوى بِالْمَحَاجِرِ  
فَإِنْ جَمَعَتْ عَنِّي نَوَاطِرُ أَعْيُنٍ رَمَيْنَ بِأَخْدَاقِ الْمَهَا وَالْجَاذِرِ  
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ كَرِيمٍ نَجَّارَهُمْ لِأَقْدَامِهِمْ صِيغَتْ رُءُوسُ الْمَنَابِرِ

اللفظ : « الغواني » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الزينة والحلى « لاح » ظهر وبدا « بعارضى » العارض : صفحة الحد ، ويروى فى مكانه « بفرق » وهو مفرق شعر الرأس « فأعرضن » صددن « النواضر » جمع ناضر ، من النضرة ، وهى الحسن والرونق « سعين » روى فى مكانه « دنون » أى قرين « الكوى » بكسر الكاف وفتح الواو مقصورا - جمع كوة ، وهى الثقب فى الحائط ، ويقال : هى المشكاة ، ويقال : هى أعم من المشكاة ؛ فإن المشكاة كل ثقب غير نافذ ، وهذا البيت يدل على إطلاق الكوة على النافذ . والكوة بضم الكاف وكسرها وفتحها ؛ فإن ضمنت الكاف جمعتها على كوى ، مثل مدية ومدى ، لاغير ؛ وإن فتحت الكاف جمعته على كوات ، مثل حية وحيات ، أو على كواء ، مثل ظبية وظباء وركوة وركاء ، وإن كسرت الكاف جمعته على كوى ، مثل فرية وفرى « بالمحاجر » المحاجر : جمع محجر - بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم - وهو ما يبدو من النقاب من الجفن الأسفل ، وقد يكون من الأعلى ، وقيل : هو مدار العين من جميع الجوانب وبدا من البرقع « جمعت » تقول : جمع الفرس براكبه يجمع - مثل فتح يفتح - جماعا - بكسر أوله - وجموحا - بضم الجيم - إذا استعصى عليه حتى غلبه ، والمراد هنا إذا انصرفت عنى وكفت « نواظر » جمع ناظر ، ويروى « فإن عطفت عنى أعنة أعين » و « المها » اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية « الجاذر » جمع جؤذر - بضم الجيم وسكون الهمزة - وهو ولد البقرة الوحشية « نجارهم » النجار - بكسر النون وتضم - الأصل والحسب ، ومثله النجر - بفتح النون وسكون الجيم -

الإعراب : « رأين » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع توالى المتحركات ، والنون حرف دال على جمع النسوة « الغواني » فاعل رأى ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل « الشيب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « لاح » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال من المفعول به « بعارضى »

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ <sup>(١)</sup> » أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رَوَاهُ الْبَرَّاءُ مُطَوَّلًا مُجَرَّدًا ؛ فقال : « إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طى ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوة .  
(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الأحرف ، بل هو ( لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ ) .  
وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

جاءَ ومجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « فَأَعْرَضَ » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « عَنِ » جار ومجرور متعلق بأعرض « بِالْحُدُودِ » جار ومجرور متعلق بأعرض أيضا « النَّوَاضِرِ » صفة للحدود ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « رَأَيْنَ الْغَوَانِي » حيث ألحق علامة جمع الإناث ، وهى النون ، بالفعل الذى هو رأى ، مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله الغوانى ، على ما أوضحناه في الشواهد السابقة

هذا وقد ورد على هذه اللغة قول أبى فراس الحمدانى :

يَأْيُهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَصَحَّتْ لَهُ جَمَلُ الْمَنَاقِبِ  
نَتَجَ الرَّيِّعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ  
رَاقَتْ وَرَقٌ نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ  
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبُ

أفلا ترى أنه يقول « أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ » فألحق نون النسوة بالفعل الذى هو أَلْقَحَ مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر بعده وهو قوله « غُرَّ السَّحَابِ » والغر : جمع غراء ، مثل حمر وحمرء ، والسحاب : جمع سحابة . وكثير من النحاة يذكر بيت أبى فراس هذا فى شواهد هذه المسألة ؛ ومن ذكره ابن هشام فى « أوضح المسالك » فإما أن يكون مجهول القائل عندهم فظنوه لمن يستشهد بشعره ، وإما أن يكون معروف النسبة عندهم ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لالاستشهاد

(١) انظر الكلام على هذا الحديث فى الكلام على الشاهد (٣٥٩) فى (ص ١٥٢)

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمّر ، وكلا الحليين غير ممتنع فيما سُمع من غير أصحاب هذه اللغة ؛ ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علاماتٍ للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث ؛ فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لُزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لُزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

( وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا مُضْمِرًا ) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجيبَ به استفهامٌ مُحَقِّقٌ ( كَمَثَلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ ) إذا جعل التقدير : قَرَأَ زَيْدٌ ، ومنه « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ <sup>(١)</sup> » أى : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر <sup>(٢)</sup> ،

(١) « لئن » اللام موطئة للقسم ، حرف مبني على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني على السكون لاحتاج له من الإعراب « سألتهم » سأل : فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وضمير الغائبين مفعول أول لسأل « من » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « خلق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى من « السموات » مفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « والأرض » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، الأرض : معطوف على السموات ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الذي هو خلق وفاعله ومفعوله في محلّ رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ نصب مفعول ثانٍ لسأل ، أو في محل جزم بحرف جر محذوف يتعلق بسأل « ليقولنَّ » اللام واقعة في جواب القسم الذي مهدت له اللام الأولى ، يقولنَّ : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون التي حذفت لتوالي الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لاحتاج لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه جواب القسم : أى إن سألتهم فإنهم يقولون خلقهنَّ الله « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه الكلام السابق ، والتقدير خلقهنَّ الله ، والجملة في محل نصب مقول القول

(٢) معطوف على قوله « محقق » أى ومن المحذوف جوازاً ما يجاب به استفهام مقدر

كقراءة ابن عامر وشعبة « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ <sup>(١)</sup> » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ <sup>(٢)</sup> » وقراءة بعضهم « زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ <sup>(٣)</sup> » ، وقوله :

٣٦١ - لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُصُومَةً وَخُتَيْطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَامِحُ

(١) « يسبح » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « له » جارّ ومجرور متعلق بـ « يسبح » فيها « جارّ ومجرور متعلق بـ يسبح » بالغدوّ « جار ومجرور متعلق بـ يسبح » والآصال « الواو حرف عطف ، الآصال : معطوف على الغدوّ « رجال » فاعل لفعل محذوف تقديره : يسبح رجال ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقدّر ، كأنه قال : يسبح له فيها بالغدوّ والآصال ، فقيّل : من يسبحه ؟ فقال : يسبحه رجال

(٢) « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : إichاء مثل هذا الإichاء يوحى إليك ، والكاف حرف خطاب « يوحى » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إليك » جار ومجرور متعلق بـ يوحى « وإلى » الواو حرف عطف ، إلى : حرف جر « الذين » اسم موصول مجرور محلا بإلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « من قبلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف ضمير المخاطب ، مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « الله » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه ما قبله ، والتقدير : يوحى الله ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقدّر ؛ وكأنه قال : يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ، فقيّل له : من الذى يوحى إلى ؟ فقال : يوحى إليك الله .

(٣) « زين » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لكثير » جار ومجرور متعلق بـ زين « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لكثير « قتل » نائب فاعل لـ زين ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أولادهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شركاؤهم » شركاء : فاعل لفعل محذوف ، تقديره : زينه شركاؤهم ، والضمير مضاف إليه ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقدّر ، وكأنه قال : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ؛ فقيّل : من زينه ؟ فقال : زينه شركاؤهم

٣٦١ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فنسب في كتاب سيبويه (١ - ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ؛ فأما الأعم الشنتمرى فقد خالف ذلك ونسبه إلى لبيد بن ربيعة العامرى ؛ ونسبه جار الله الزمخشرى إلى مزرد بن ضرار الغطفانى أخى الشماخ بن ضرار ، ونسبه السيرافى إلى الحارث بن ضرار النهشلى ؛ والأكثر على أنه لنهشل بن حرثى . وقد وجدت في ديوان لبيد بن ربيعة ( ص ٥٠ طبع ليدن ) أبياتا فيها بيت الشاهد ، وهى :

... ..

لَعَمْرِي لَنْ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ      حَشَا جَدَثٍ تَسْفِي عَلَيْهِ الرِّوَاثُحُ  
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالْنَدَى      إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْثُ الشَّحَاثُحُ  
فَبِعَدْلِكَ أَبْدَى ذُو الضَّغِينَةِ ضِغْنَهُ      وَسَدَدَلِي الطَّرْفَ الْعُيُونُ الْكَوَاثُحُ  
ذَكَرْتُ الَّذِي مَاتَ النَّدَى عِنْدَ مَوْتِهِ      بِعَاقِبِهِ إِذْ صَالِحُ الْعَيْشِ طَالُحُ  
إِذَا أَرَقَّ أَفْنَى مِنَ اللَّيْلِ مَاضَى      تَمَطَّى بِهِ ثَنًى مِنَ اللَّيْلِ رَاجِحُ  
لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ      وَتُحْتَبِطُ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :  
سَقَى جَدَثًا أَمْسَى بِدَوْمَةٍ ثَاوِيًا      مِنَ الدَّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَاحُحُ  
عَرَا بَعْدَ مَا جَفَّ الثَّرَى عَنْ نِقَابِهِ      بِعَصْمَاءَ تَدْرِي كَيْفَ تَمَشَّى الْمَنَاحُحُ

اللفظ : « حشا جدث » الحشا : ما يكون في البطن ، والجدث - بالجيم والهاء المثناة - القبر ، وأراد أُمسَى مقبورا « تسفي » مضارع قولك : سفت الريح التراب ؛ إذا أثارته وذرتة ، ويقال : أسفت الريح التراب ، بالهمز ، « الرواثح » جمع راثح ، وأراد الأيام الرواثح ، وتقول : راح اليوم يروح - من باب قال - وراح يراح - مثل خاف يخاف - فهو راثح ، ويقال : راح ، أيضا بجذف الهمزة - ومعناه اشتدت ريحه « يبسط الكف بالندی » الندى - بالنون - الجود والكرم ؛ ووقع في ديوان لبيد « بالندی » بالميم « ضن » بخل ، تقول : ضن الرجل يضمن - من باب تعب يتعب - ضنة - بكسر الصاد - وضنائه - بفتحها - فهو ضنين ؛ وفيه لغة أخرى من باب ضرب « الشحاثح » جمع شحيح ، وهو البخيل ، وتقول : شح يشح ، من باب قتل يقتل ، وفيه لغتان أخريان ؛ إحداهما من باب تعب يتعب ، والأخرى من باب ضرب يضرب « الضغينة » الحقد « وسدد لي » يروي « وسد لي » ويروي « وشد لي » بالشين المعجمة - والطرف : مصدر طرف البصر - من باب ضرب - إذا تحرك ونظر « الكواشح » جمع كاشحة ؛ وهي أنثى الكاشح ، وهو الذي يضمم العداوة والبغضاء « ذكرت الذي مات الندى عند موته » الضمير المتصل بالجرور في قوله « موته » راجع إلى الذي ، وهو العائد من جملة الصلاة على الموصول . والعاقب : الذي يخلفه من كان قبله في فعل الخير ، والضمير المتصل به عائد إلى الندى ، يقول - مات الندى مع من يخلفه عند موت يزيد « طالح » بالطاء المهملة : اسم فاعل من الطلاح ، وهو ضد الصلاح « أرق » بفتح الهمزة والراء جميعا - هو السهر ، ووقع في ديوان لبيد « أرق » بمد الهمزة على أنه اسم فاعل من أرق يأرق أرقا ، مثل فرح يفرح فرحا « تمطى » امتد وطال ، وقال امرؤ القيس :



... ..

قُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أُعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلِّكَلٍ

والثنى - بكسر الهمزة المثناة وسكون النون - الوقت والجزء ، وتقول : مضى ثنى من الليل ، كما تقول : مضى وقت ، ومضت ساعة ، ومضى هزيع « راجح » زائد وثقيل ، وأصله من قولهم : رجح الميزان ، إذا مال لثقله « ضارع » الضارع : الدليل الخاضع ؛ وفي أمثالهم : الحمى أضرتنى إليك يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومختبط » المختبط : الذى يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك ، ويروى فى مكانه « ومستمنح » وهو طالب المنحة ؛ والمنحة : العطية والرغد « تطيح » تهلك وتذهب « الطوائح » جمع طائحة فى الأصل ، وهى هنا جمع مطيحة ، كذا قالوا ، وعذرهم أن الاستعمال جار على أنهم يقولون : طاح الشيء يطيح ؛ إذا هلك ، وأطاحته النوائب ، إذا أهلكته ، والمراد هنا الأمور التى تطيح من تنزل به وتهلكه ، لا جرم زعموا أن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهذا كلام غير مسلم لهم ؛ فقد حكى كثير من العلماء أنه يقال : طاح الشيء ، لازما ، وطاحه الدهر ، متعديا ، فإذا كانت الطوائح جمع طائح اسم فاعل من الفعل المتعدى استقام المعنى وكان الكلام جيدا موافقا للقياس « دومة » بفتح الدال وسكون الواو - اسم موضع بين الشام والموصل ، وهو من منازل جذيمة الأبرش ، وقوله « غاد » فاعل سقى ، وهو اسم فاعل من غدا يغدو ، والمراد به السحاب الذى ينشأ غدوة « ورأح » معطوف على غاد ، وهو اسم فاعل من راح يروح ، والمراد به السحاب الذى ينشأ عشية وقت الرواح « من الدلو والجوزاء » إنما خص السحاب بكونه من الدلو والجوزاء لأن الدلو وسط فصل الشتاء والجوزاء آخر فصل الربيع .

الإعراب : « لبيك » اللام لام الأمر ، يبك : فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ضارع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقدير الكلام يبكى ضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لخصومة » جار ومجرور متعلق بضارع « ومختبط » الواو حرف عطف ، مختبط : معطوف على ضارع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تطيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الطوائح » فاعل بتطيح ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمختبط ، وتقدير الكلام : ومختبط من إطاحة الطوائح

الشاهد فيه : قوله « لبيك يزيد ضارع لخصومة » فيمن رواد بيناء « يبك » للجهول ، حيث حذف الفعل وأبقى عامله ؛ والذى سوغ الحذف ههنا أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدر ؛ كأنه

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفَعُ بِالْفَاعِلِيَةِ لأفعالٍ محذوفة ، كأنه قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيْنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، وَيُوحِي اللهُ ، وزَيْنَهُ شركاؤهم ، وَيَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارَ مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجَّحه ؛ أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يشبهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » وفيما هو على طريقتها ، وهو : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأُكَ قَالَ هَذَا نَبَأُيَ الْعَلِيمِ الْخَبِيرُ » وأما البواقى فبالرواية الأخرى ، وهي رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الحمل على الثانى أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالحذف عينُ الثابت ، فيكون الحذف كلاً حذَفٍ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

لما قال : ليبيك يزيد ؛ قيل له : فمن يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارع لخصومة إلح قال جار الله الزمخشري (المفصل ١ - ٦٢) : «وقد يحىء الفاعل ورافعه مضمراً ، يقال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، بإضمار فعل ، ومنه قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن قرأها مفتوحة الباء : أى يسبحه رجال ؛ وبيت الكتاب \* ليبيك يزيد ضارع . . البيت \* أى ليبيكه ضارع » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، كأنه قال : ليبيك يزيد علم أن ثم با كيا يبكيه يجب بكاؤه عليه ؛ فكأنه قال : ليبيك ضارع لخصومة ومحتبظ محتاج » اهـ وقال سيبويه : « وإنشاد بعضهم للحارث بن نهيك \* ليبيك يزيد ضارع . . البيت \* لما قال ليبيك يزيد ، كان فيه معنى ليبيك يزيد ضارع » اهـ

وقال البغدادي : « الاستشهاد به على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازاً ؛ أى يبكيه ضارع ، وهذا على رواية ليبيك بالبناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل ، وأما على روايته بالبناء للفاعل ففاعله ضارع ويزيد مفعوله ، ولا حذف ولا شاهد ، وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري وعند الرواية الأولى غلطاً » اهـ

قال أبو رجاء : لا وجه لتخطئة الرواية ببناء ليبيك للجهول ؛ فإن سيبويه رحمه الله وهو شيخ الرواة قد روى هذه الرواية وخرجها على التخريج الذى أنشد الشارح البيت من أجله ، وقد سمعت عبارته فيما نقلناه لك عنه .

أو أُجِيبَ به نَفْيٌ ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى : بل عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ .

أو استلزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ - أَسْقَى الْإِلَهُ عُذَّوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مِثْثٍ غَادِي

\* كُلِّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ \*

٣٦٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعره على سابق ولا لاحق .

اللفظ : « تجلَّدت » معناه تكلفت الجلد ، والجلد : التصبر والقوة والشدة ، وتقول : جلد

- مثل ظرف - جلدا - بفتح الجيم واللام - وجلادة ومجلودا ؛ فهو جلد وجليد ؛ وقوم جلد - بضم فسكون - وجلداء - بزنة فقهاء - وأجلاد « لم يعر قلبه » أى لم ينزل به ، وتقول : عراه يعروه ،

قال أبو صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَمَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

« الوجد » الحب ، أو أشده

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « لم » حرف نفى وجزم وقلب

« يعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « قلبه »

مفعول به ليعر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، وهذا الضمير مرجعه فاعل تجلد « من الوجد » جار ومحرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتى

« شيء » فاعل ليعر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب مبنى

على السكون لا محل له من الإعراب « أعظم » فاعل لفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ،

وتقدير الكلام : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف ، و « الوجد » مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » بفعل محذوف يدل

عليه سابق الكلام ، وتقديره : بل عراه أعظم الوجد ؛ والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن

الفعل المحذوف في هذا البيت محاب به نفى سابق ، وهو قول القائلين « لم يعر قلبه من الوجد شيء »

والفعل المحذوف في البيت السابق محاب به استفهام مقدّر كما علمت في تقرير البيت السابق

٣٦٣ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه ( ١ - ١٤٦ ) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولم ينسبه

الأعلم الشنتمري في شرح شواهد ، وقال العيني : « هو لرؤبة بن العجاج » اه ، وقد بحث

ديوان أراجيز روبة فوجدت هذه الأبيات مع أبيات أخرى ، وهاكها برواية الديوان (ص ٢٥) :

أَسْقَى الْإِلَهُ عُذَّوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مِثْثٍ غَادِي

كُلِّ أَجَشٍّ حَالِكٍ السَّوَادِ مَا كَانَ إِلَّا طَلَقَ الْإِحْمَادِ

وَكَرَّنا بِالْأَغْرَبِ الْجِيَادِ عَلَى رَكِيَّاتِ بَنِي زِيَادٍ  
حَتَّى تَحْأَجِرْنَ عَنِ الرُّوَادِ تَحْأَجِرُ الرَّيِّ وَلَمْ تَكَادِ

اللفظة : « أسقى » تقول : سقى الله هذه البلاد الغيث ، وأبقاها الغيث ، فيكون بالهمزة تارة ، وبدونها تارة أخرى . وشاهد الهموز قوله تعالى : ( نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ) وقوله سبحانه : ( وَأَسْقِينَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ) وقوله : ( وَنُسْقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا ) وقوله : ( لَأَسْقِينَاكُمْ مَاءً غَدَقًا ) وقوله تعالى : ( فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ) ، وشاهد الذي بدون همز قوله تباركت كلمته : ( وَسَقَّاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ) ويحتلها قوله سبحانه : ( وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ) وقوله : ( يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ) وقد ورد في قول لبيد اللغتان جميعا ، وذلك قوله :

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ ، وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ

ولكنه حذف المفعول الثاني من كليهما ، وفرق الأعم بينهما فقال : « تقول : سقيتك ماء ، إذا ناولته إياه يشربه ، وتقول : أسقيتك ؛ إذا حصلت له سقيا » اه «عدوات بضم العين وداله مفتوحة أو مضمومة - جمع عدوة - بضم فسكون - وهى جانب الوادى ، ومنه قوله تعالى : ( إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ) وقد روى فى مكانه « جنبات الوادى » وهو ما يؤيد هذا التفسير ، وكل مكان منفرج بين جبلين فهو واد ، وأصله قبل التسمية به اسم فاعل من قولك : ودى الماء ؛ إذا سال ؛ فلا أن هذا المكان يسيل فيه الماء سموه واديا ، من باب تسمية المحل باسم الحال ، وقد توسعوا بعد ذلك فقالوا : سال الوادى « وجوفه » الجوف : كل مطمئن من الأرض « ملث » أصله اسم فاعل من قولهم : ألث المطر بالمكان ؛ إذا أقام على النزول به ، ثم أريد به المطر الدائم المتتابع « غاد » اسم فاعل من غدا بمعنى جاء وقت الغداة « أجش » بالجيم والشين - السحاب الشديد الذى يتبعه صوت أو رعد « حالك السواد » شديد السواد ، وإنما يكون السحاب شديد السواد إذا كان ممتلئا بالماء « الأغرب » جمع غرب - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - وهو الدلو الكبيرة « الجياد » جمع جيد « ركيات » جمع ركية ، وهى البئر

الإعراب : « أسقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « الإله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عدوات » مفعول أول لأسقى ، منصوب بالنكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف ، و « الوادى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « وجوفه » الواو حرف عطف ، جوف : معطوف على عدوات

أى : سقاها كل أجش .

وإما وجوباً ، كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ <sup>(١)</sup> » وهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن استجارك أحد

الوادی ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « كل » مفعول ثان لأسقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « ملث » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « غاد » نعت لملث ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كل » يروى بالرفع - وهو محل الاستشهاد بالبيت - فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام السابق ، كأنه قال : سقاها كل ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أجش » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « حالك » صفة لأجش ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « السواد » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « كل أجش حالك السواد » في رواية سيبويه وجماعة من النحاة ، برفع كل ، حيث رفعه بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : سقى هذه الأمكنة كل أجش ؛ والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الأبيات السابقة الرفع للفاعل فيها فعل واقع في جواب استفهام أو نفي ، وفي هذا البيت الفعل الرفع للفاعل ليس واقعاً في جواب شيء ، ولكنه مدلول عليه بالفعل المتقدم .

قال سيبويه : « كأنه قال : سقاها كل أجش ، كما حمل ضارع لخصومة على ليبيك يزيد ؛ لأن فيه معنى سقاها كل أجش » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع « كل أجش » وحمله على المعنى ؛ لأنه لما قال أسقى الإله جنابات الوادى كل ملث غاد ، علم أن ثم سحاباً يسقيها ؛ فكأنه قال : سقاها كل أجش » اهـ

(١) « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : وإن استجارك أحد ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « من المشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأحد « استجارك » استجار : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب مفسرة ؛ وجواب الشرط قوله سبحانه فأجره

استجارك ، وهلا لأبس زيد قام أبوه ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

( وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِيَ إِذَا \* كَانَ لِأُنْثَى ) ؛ لتدلّ على تأنيث الفاعل ، وكان حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي : ( كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى ) ، والمجازي : كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

( وَإِنَّمَا تَلَزَمُ ) هذه التاء من الأفعال ( فِعْلٌ ) فاعِلٍ ( مُضْمَرٌ \* مُتَّصِلٌ ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقي : كِهِنْدٌ قَامَتْ ، وَالْهِنْدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْعَيْنَانِ نَظَرَتَا ( أَوْ ) فعل فاعل ظاهر متصل ( مُفْهَمٌ ذَاتَ حِرٍ ) أى : فَرَجٌ ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ؛ فيمتنع : هِنْدٌ قَامَ ، والهندان قاما ، والشمس طلعت ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام الهندان ، وقام الهندات .

وهذا الذي ذكره المؤلف تبعا لأكثر النحاة من أن المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : هو مذهب البصريين ؛ وقد اختلف العلماء في تقرير مذهب الكوفيين في هذه المسألة ؛ فابن الأنباري يقرره بقوله « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد زارني أزره ؛ فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن زارني زيد ، والفعل المظهر تفسيرا لذلك الفعل المقدّر . وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء ؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما يجوزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعا به ، كما قالوا : جاءني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل ؛ وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ؛ فلو لم يقدر ما يرفعه لبق الاسم مرفوعا بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ؛ وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر » اهـ ( الإنصاف ٢٥٤ ) ، وقد نسب الصبان مذهب العلامة أبي الحسن الأخفش إلى الكوفيين .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين : فلا تلزم في المضمَر المنفصل ، نحو هِنْدٌ  
مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ ، ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو طَلَعَ الشَّمْسُ ،  
ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يضعف إثبات التاء مع المضمَر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين .

( وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث ( تَرَكَ التَّاءَ ) كما ( في ) \*  
نَحْوِ أَنَّى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ ) .  
وقوله :

٣٦٤ - \* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطِلُ أُمَّ سُوءٍ \*

٣٦٤ - هذا صدر بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ، يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ،  
والشعراء الذين يهجونه ، وأولها قوله :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ      سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ  
تَنَكَّرَ مِنْ مَعَارِفِهَا وَمَالَتْ      دَعَاؤُهَا وَقَدْ بَلَى الشَّمَامُ  
تَغَالَى فَوْقَ أَجْرَعِكَ الْخُرَامَى      بِنُورٍ ، وَاسْتَهَلَّ بِكَ الْقَمَامُ  
ومنها في هجاء الشعراء قوله :

عَوَى الشُّعْرَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ      عَلَى ؛ فَقَدْ أَصَابَهُمُ انْتِقَامُ  
كَأَنَّهُمْ التَّعَالِبُ حِينَ تَلَقَى      هَزَبَرًا فِي الْعَرِينِ لَهُ انْتِحَامُ  
إِذَا أَوْقَعْتُ صَاعِقَةً عَلَيْهِمْ      رَأَوْا أُخْرَى تُحَرِّقُ فَاسْتَدَامُوا  
فَمُضْطَمُّ الْمَسَامِعِ أَوْ خَصِيٍّ      وَآخِرُ عَظْمٍ هَامَتِهِ حُطَامُ  
إِذَا شَاءُوا مَدَدْتُ لَهُمْ حُضَارًا      وَتَقَرَّبًا مُحَاظُهُ عُرَامُ  
لَقَدْ كَذَبَ الْأَخِيْطِلُ فِي غَرْبِ      إِذَا صَاحَ الْجَوَالِبُ وَاعْتِرَامُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى اسْتِ التَّمْلِيَةِ حِينَ تُجَيِّ      صَلِيَّهُمْ ، وَفِي حِرْهَا جُذَامُ

... ..

يُسْمَوْنَ الْقُلَيْسَ وَلَا يُسَمَّى لَهُمْ عَبْدُ الْمَلِكِ وَلَا هِشَامُ  
فَمَا غُوِفَتْ يَوْمَ تَحْضُ قَيْسًا فَيَبِضُ الْحَيُّ وَأَقْتُنِصَ السَّوَامُ  
لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سُوءَ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامُ  
أَهَانَ اللَّهُ جِلْدَةَ حَاجِبِيهَا وَمَا وَارَى مِنَ الْقَدَرِ اللَّثَامُ  
وَنِسْوَتُهُ الْخَبَائِثُ مُوَلَعَاتُ بَقَسٍ لَا يُنِيمُ وَلَا يَنَامُ

اللفظ : « ذو طلوح » بضم الطاء واللام - اسم موضع للضباب في شاكلة حمى ضرية ، ويقال : في حزن بنى يربوع بين الكوفة وفيد . والغرض من الاستفهام هنا النفي ، يريد لم يكن بهذا المكان ، ثم دعا لهذه الحيام دعاء المتكلم ، في قوله « سقيت الغيث أيتها الحيام » و « دعائهما » جمع دعامه بكسر الدال المهملة بعدها عين مهملة مفتوحة مخففة - وهي عماد البيت « الثمام » بزنة غراب - نبات ضعيف يحشى به خصاص البيوت « أجرعك » الأجرع : مؤث الجرعاء ، وهو المكان المستوى فيه رمل لا ينبت شيئا « الخزامى » بضم الخاء وبعدها زاي مفتوحة - نبات طيب الرائحة ، وهو خيري البر . والنور - بفتح النون وسكون الواو - الزهر « استهل بك الغمام » سال « الثعالب » جمع ثعلب ، وهو حيوان معروف بالحبث والروغان « هزبرا » هو السبع « العرين » بفتح العين المهملة ، بزنة سفين - مأوى الأسد الذي يألفه ، وأصل العرين جماعة الشجر « اتحام » أراد له زئير ؛ فعبر بالاتحام وهو صوت الحيل ، استعارة « فمصطم السامع » ، تقول : اصطلمت أذنه ، إذا استأصلتها بالقطع « عظم هامته حطام » الهامة : الرأس ، والحطام - بزنة غراب ما تكسر من يابس النبات ، يريد أنه ينزل عليهم صاعقة من شعره فيكونون ثلاثة أنواع ؛ فبعضهم يشوه خلقه باصطلام أذنيه ، وبعضهم بخصيه ، وبعضهم يموت « حضارا » بضم الحاء المهملة - أصله ارتفاع الفرس في عدوه ، ومثله الإحضار ، وتقول : فرس محضير « تقريبا » هو ضرب من العدو ، أو هو أن يرفع الفرس يديه معا ويضعهما معا « عرام » بضم العين المهملة ، بزنة غراب - الشدة والحدة « غرب » بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة - حدة وشدة « تجي » من قولك : أجبته المرأة ، إذا بركت ووضعت يديها وركبتها بمنزلة الراكع « القليس » بضم القاف وفتح اللام - بيعة كانت بصنعاء للحبشة ، بناها أبرهة يحاول صد العرب عن الارتحال لزيارة بيت الله الحرام « السوام » ومثله السائم : المال الراعي « الأخيطل » هو تصغير الأخطل ، وأصله الفحاش الكثير الخطل ، ولقب به الشاعر المعروف « صلب » بضم الصاد واللام - جمع صليب ، مثل سرير وسرر « وشام » الشام : اسم جنس جمعي ، واحده شامة ، وهي الخال والعلامة



وقوله :

٣٦٥ - إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدَى وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

« بقس » يروى في مكانه « بفيش » بالفاء وياء وآخره شين - وهو غير مناسب لقوله « لا نيم ولا ينام » إلا على بعد وتعجل

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخطل » مفعول به مقدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل ولد مرفوع بالضمة الظاهرة « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي مهدت له اللام « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف ، و « استها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر « وشام » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شام : معطوف على صلب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لأم سوء

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله ولد تاء التأنيث ، مع أن فاعله وهو قوله أم سوء مؤنث حقيق التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثا حقيق التأنيث ظاهرا كان أو مضمرأ لزم أن يوصل به تاء التأنيث ؛ ولكنه ههنا لم يصل التاء بالفعل لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول كان هذا مسوغا لحذف التاء

٣٦٥ قد بحثت طويلا عن نسبة هذا البيت إلى قائل معين فلم أعثر له على نسبة ولا على سابق عليه أو لاحق له . وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيبويه ، وبحثت كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فلم أجده

الإعراب : « إِنْ » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غره » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير عائد إلى امرئ مفعول به مبني على الضم في محل نصب « منكُنَّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى ، وأصله صفة له ، لكن صفة النكرة إذا تقدمت عليها كانت حالا « واحدة » فاعل غره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة غره واحدة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لامرئ « بعدى » بعد : ظرف متعلق بغير منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وبعْدَكَ » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبني على الكسر في محل جر « في الدنيا » جار ومجرور متعلق بغير أيضا « لمغرور » اللام لام الابتداء ، مغرور : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « غره منكُنَّ واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو غره

والأجود الإثبات (١).

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا) على الإثبات (كَمَا زَكَى إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ)

إذ معناه ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلاء ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرَّتُ مِنْ رِيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

مع أن فاعله وهو قوله واحدة مؤنث حقيق التأنيث ؛ إذ هو في الأصل صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام غرّه منكّن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل المؤنث الحقيق التأنيث أن تلزم في فعله التاء ، لكنه لما فصل ههنا بالمفعول وهو ضمير الغائب وبقوله منكّن استساغ حذف هذه التاء ، كما مرّ في الشاهد السابق ، والفرق بين هذا والذي قبله أن الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيق التأنيث في البيت السابق كلمة واحدة وهي المفعول به ، وفي هذا البيت عدّة كلمات : أولها المفعول به وهو الهاء ، وثانيها حرف الجر ، وثالثها المجرور ، وإن تسامحنا قليلاً اعتبرنا الفاصل في هذا البيت شيئين : المفعول والجار والمجرور

(١) هذا الذي ذكره الشارح العلامة من جواز حذف التاء وذكورها مع أن أجودها إثبات التاء هو رأى جماعة من النحاة ، وذهب آخرون إلى أن التاء واجبة في الفعل المسند إلى مؤنث حقيق التأنيث من غير فرق بين المتصل بفاعله والمنفصل منه بفاصل ؛ وقد اختلفوا في أرجح الأمرين إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازى التأنيث ؛ فنقل السامعني أن الأرجح عند العلماء حذف التاء إذا كان الفاعل مجازى التأنيث وقد فصل بين الفعل وبينه بفاصل ؛ وذلك لإظهار فضل المؤنث الحقيق التأنيث على المؤنث المجازى التأنيث ، ولكنه استظهر غير ما ذهب إليه العلماء ، قال : « والذي يظهر لي خلاف ذلك ؛ فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإنيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيق كثرة فاشية ؛ فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته ؛ فينبغي أن إثبات العلامة أحسن » اهـ

٣٦٦ — قال العيني : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اهـ

اللفظ : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء فلان من الدين الذي عليه ، وبرىء من العيب — من باب سلم فيها — براءة ، وتقول : برأمن المرض — من باب قطع — برأ — بفتح الباء والراء جميعاً — في لغة أهل الحجاز ، وبرءا — بضم الباء وسكون الراء — في لغة غيرهم « ريبة » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربىنى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه .

وقوله :

٣٦٧ — \* فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ \*

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضا ، وحرب مضاف ، وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « إلا » حرف استثناء ملغى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بنات » فاعل برىء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ، وهو قوله « بنات العم » مع أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، والاستثناء مفرغ .

وقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ؛ إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جوازهما فالأحسن حذف التاء ؛ فيكون هذا البيت عند هؤلاء جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن كان مرجوحا ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر ؛ من قبل أن الفاعل في الحقيقة ونفس الأمر ليس هو هذا المذكور في الكلام ، ولكنه محذوف ، وهو المستثنى منه ، وتقدير الكلام : ما برىء من ريبة وذم في حربنا أحد الإبنات العم ؛ والفاعل إذا كان مذكرا لم تتصل التاء بفعله ؛ لكن لما كان هذا الفاعل غير مذكور في الكلام لم يكن بأس بأن يباح للشاعر حين يضطر إلى تجاهل الحقيقة والنظر إلى اللفظ فيلحق التاء بالفعل

٣٦٧ — هذا عجز بيت لندى الرمة غيلان بن عقبة ، وصدره قوله :

\* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا \*

وهذا البيت من قصيدة له طويلة ، أولها قوله :

أَمْنَزَلَتْنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا      هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟  
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى      ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ  
تَوَهَّمْتُهَا يَوْمًا فَقُلْتُ لِصَاحِبِي      وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الظُّبَاءُ الْخَوَاضِعُ :

.....

قِفِ الْعَيْسَ نَنْظُرُ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ

ومنها قوله :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدِّ قِيَّةٌ عِتَاقُ الذَّفَارَى وَسُجٌّ وَمَوَالِغُ

طَوَى النَحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غَرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ ... البيت ، وبعده :

لَأُخْنَاءُ أَنْحِيَهَا بِكُلِّ مَفَازَةٍ إِذَا قَلَقَلْتُ أَعْرَاضَهُنَّ قَعَاقِعُ

اللفظة : قد مضى شرح أربعة الأبيات الأولى مع الشاهد ( رقم ١٣٣ ) فارجع إلى ذلك

( في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٣ )

« غريرية الأنساب » هو في صفة النون ، والغريرية - بضم الغين المعجمة وفتح الراء

للمهملة - المنسوبة إلى خل من كرائم الإبل ، وأصله الأغر فصغر تصغير الترخيم على غرير كما يصغر

أحمد على حميد ، وفيه يقول ذو الرمة أيضا :

حَرَاجِيحُ بِمَا ذَمَّرَتْ فِي نِتَاجِهَا بِنَاحِيَةِ الشَّخْرِ الْغُرَيْرِ وَشَدَقَمُ

وفيه يقول الكمي بن زيد الأسدي :

غُرَيْرِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَدَقِيَّةٌ يَصِلَانِ إِلَى الْبَيْدِ الْفَدَافِدِ فَذَفَدَا

وقوله « شذقية » هي المنسوبة إلى شذقم ، وهو خل من خولة الإبل كان للنعمان بن المنذر ،

وأصل الشذقم الواسع الشدق ؛ فاليم فيه زائدة « عتاق الذفاري » ، الذفاري - بفتح الدال المعجمة

والفاء - جمع ذفري - بكسر الدال وسكون الفاء - وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير من

القفا « وسج » بضم الواو وتشديد السين المهملة وآخره جيم - جمع واسجة ، وهي اسم فاعل من

الوسيج ، وهو ضرب من سير الإبل « وموالع » جمع مالة ، وهو اسم فاعل أيضا من الملع ، وهو

ضرب من السير السريع الخفيف ، وتقول : ملعت الناقة في سيرها ، وانملعت « طوى النحر

والأجراز - إلخ » ، يقول : أصاب هذه الناقة بالطوى والهزال شدة استحاثي لها وركضي إياها في

أرض لانبات فيها . والنحرز - بفتح النون وسكون الحاء المهملة وفي آخره زاي - هو الدفع والنخس ،

والأجراز - بفتح الهمزة وسكون الجيم وبعدها راء مهملة وآخره زاي - جمع جرز - بضم الجيم

والراء - وهي الأرض التي لانبات بها ، والغروض - بضم الغين المعجمة والراء المهملة - جمع غرض ،

وهو الحزام الذي يشد به الرجل ، وما في غروضها هو بطنها وماحوله ، و« الجراشع » : جمع جرشع

- بضم الجيم وسكون الراء المهملة بعدها شين معجمة مضمومة - وهو المنتفخ ، وقوله « لأخناء

أنحيتها - إلخ » الأخناء : جمع خنو - بكسر فسكون ، وهو الناحية من كل شيء ، وقلقلت :

قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً ، وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ »  
« إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً » .

(وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلَا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى سيبويه  
« قال فلانة »

(وَمَعَ \* ضَمِيرِ ذِي) التأنيث (الْمَجَازِ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضاً ، كقوله :

٣٦٨ - فَمَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

صوتت ، والأعراض : جمع عرض - بضم فسكون - وهوسفح الجبل وناحيته ، والقعاقع : تتابع  
أصوات الرعد ونحوه

الإعراب : « طوى » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر  
« النحر » فاعل طوى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والأجزاء » الواو حرف عطف مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، الأجزاء : معطوف على النحر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ما » اسم  
موصول : مفعول به لطوى ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « في غروضا » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف والضمير مضاف إليه ، مبني على السكون  
في محل جر « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « بقيت » بقي : فعل ماض ، مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث « إلا » حرف استثناء ملغى ، مبني على السكون لا محل له  
من الإعراب « الضلوع » فاعل بقي ، مرفوع بالضممة الظاهرة « الجراشع » نعت للضلوع ، ونعت  
المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ما بقيت إلا الضلوع » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو بقي لكون  
فاعله مؤنثا وهو الضلوع مع كونه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، وقد ذكرنا خلاف العلماء في  
هذه المسألة في شرح الشاهد السابق ؛ والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الفاعل في البيت  
السابق مؤنث حقيقي التأنيث ، وفي هذا البيت مؤنث مجازي التأنيث ، وهو قوله الضلوع

٣٦٨ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة طويلة يمدح بها رهط قيس

ابن معديكرب الكندي ويزيد بن عبد المदान بن الريان الحارثي ، وأولها قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَافِهَا

لِحَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَّتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ، أَنَّى بِهَا

بِمَا قَدْ تَرَى كَجَنَاحِ الْغُدَا فِ تَرَنُّو الْكَعَابُ لِإِعْجَابِهَا

فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لَمَّةٍ      فَإِنْ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
فَإِنْ تَعَهْدِي لِأَمْرِي لَمَّةً      فَإِنَّ الْحَوَادِثَ تُعْنِي بِهَا  
وَمِثْلُكَ سَاعَيْتَ فِي رَبِّ رَبِّ      إِذَا أَعْتَمَتَ بَعْضُ أَتْرَابِهَا

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه ( ١ - ٣٩ ) وقد روى بصدده \* إِمَّا تَرِي لَمْتِي بَدَلْتُ \*  
اللفظة : « عما بها » الضمير عائد إلى النفس ، يريد ألم تنه نفسك عما يداخلها من صباية  
ووجد « عاها » رجع إليها « أطرابها » الأطراب : جمع طرب ، وهو خفة تلحق الإنسان لفرح  
أو غيره ، والضمير المتصل به عائد إلى النفس أيضا « لجارتنا » يريد بالجاراة امرأته « لك الويل »  
المراد به ههنا الدعاء بالخير « أودى بها » ذهب بها وأهلكها ، والمراد أنه أصيب بالصلع ، وهو  
انحسار شعر الرأس ، وذلك أمانة الضعف والكبر عندهم ، انظر إلى قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي      عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ      مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزَعِ  
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي

« الغداف » مثل غراب وزنا ومعنى ، قال النابغة :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِخْلَتَنَا غَدًا      وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الْغُدَافِ الْأَسْوَدِ

« ترنو » تنظر ، أو تدبّر النظر « الكعاب » بفتح الكاف بعدها عين مهملة وآخره باء موحدة -  
الجارية حين ينتأ نديها ، وتقول : كعبت الجارية تكعب كهوبا ؛ إذا نهت نديها « لمة » بكسر اللام  
وتشديد الميم - ما ألم بالمتكبين من شعر الرأس ؛ فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة - بضم الجيم  
وتشديد الميم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد  
واحدة « ساعيت » دانبت « ررب » بفتح الراء ينهما باء ساكنة - القطيع من بقر الوحش ،  
وأراد به ههنا النساء الجميلات « أعتمت » أبطأت وتأخرت ، وقد ألحق التاء بهذا الفعل مع أن  
فاعله وهو بعض مذكر لأن المضاف إليه مؤنث فاكتسب المضاف منه التأنيث « أترابها » الأتراب :  
جمع ترب - بكسر التاء وسكون الراء المهملة - وهي المساوية لها في السن

الإعراب : « إِمَّا » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن وهي حرف شرط جازم يحزم  
فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ،  
وثانيتها : ما ، وهو حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تريني » فعل مضارع

فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون المذكورة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعاق بمحذوف خبر مقدم « لمة » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مجازى التأنيث وهو قوله « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وهذا لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر

فإن قلت : فآية ضرورة ألجأت الشاعر إلى ترك التاء ، وهو لو قال « فإن الحوادث أودت بها » لاستقام له الوزن ، وكانت التاء في مقابلة الألف التى هي لام الكلمة في « أودى » ؟ فالجواب عن ذلك أن ننبهك إلى أن الضرورة ليست خاصة بإقامة الوزن ، وأن نذكر لك أن ههنا ضرورة ملجئة إلى الألف ولايسوغ له الإتيان بالتاء في مكانها ، وبيان ذلك أن القصيدة كلها مبنية على الرفع ، والردف : هو حرف لين يقع بعده حرف الروى ، وقد يكون ألفا ، كما في بيت الشاهد ، وكما في قول امرئ القيس :

الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي      وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي  
وَهَلْ يَعْمَنُ إِلَّا سَعِيدٌ مَحَلَّةٌ      قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَمِيتُ بِأَوْجَالِ  
وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ حَوْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد يكون الرفع واوا أو ياء كما في قول حندج بن حندج المري :

فِي لَيْلِ صَوْلٍ تَنَاهَى الْعَرْضُ وَالطُّولُ      كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ  
لَا فَارَقَ الصَّبْحُ كَفِّي إِنْ ظَفِرْتُ بِهِ      وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَتَحْجِيلُ

وكل قصيدة تبنى على الرفع لايجوز تركه في بيت منها ؛ فلو أنه قال « فإن الحوادث أودت بها » لترك الرفع ، وهو عيب من عيوب القافية ؛ يساوى عند الشعراء المجيدين اختلال الوزن

وقوله :

٣٦٩ — فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ إِبْقَلٍ إِبْقَالَهَا

وتغير حركة الإعراب في الروي ونحوها . وينبغي أن تعلم أن الردف إذا كان ألفا لم يجوز أن يكون في كل الأبيات إلا ألفا ، كما رأيت في أبيات الأعشى التي منها بيت الشاهد ، وكما رأيت في أبيات امرئ القيس التي أنشدناها ، وأما إذا كان الروي ياء أو واوا فإنه يجوز أن يؤتى بكل واحد منهما مع الآخر ، كما سمعت في أبيات حندج بن حندج المري

٣٦٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٢٤٠ ) وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شواهده للأعلام الشنتمري إلى عامر بن جوين الطائي ، وقد روى البغدادى عن شارح شواهد المعنى أن جار الله الزمخشري روى أبيانا قبل بيت الشاهد ، وهى قوله :

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو كِ قَعَقَعَتْ بِالرُّمَحِ خَلْخَالَهَا  
كَكَرْفَتَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمِي لَهَا  
تَوَاعَدْتَهَا بَعْدَ مَرِّ النَّجْوِ مِ كَلَفَاءِ تُكْثِرُ تَهْطَالَهَا

والبيتان الأول والثاني من هذه الأبيات الثلاثة قد وقعا في شعر الحنساء بنت عمرو من قصيدتها التي أولها :

أَلَا مَا لِعَيْنِي أَلَا مَا لَهَا لَقَدْ أَخْضَلَ الدَّمْعُ سِرْبَهَا

فأما البيت الثاني فقد جاء في أثناء أبيات من هذه القصيدة تصف فيها جيشا ، وذلك قولها :

وَرَجْرَاجَةٍ فَوْقَهَا بَيْضُهَا عَلَيْهَا الْمُضَاعَفُ زِفْنَالَهَا  
كَكَرْفَتَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمِي لَهَا

وأما البيت الأول فقد جاء في أثناء أبيات من هذه القصيدة أيضا تصف فيها أخاها صخرا ؛ ويقال : تصف أخاها معاوية ، وذلك قولها :

وَبَيْضٍ مَنَعَتْ غَدَاةَ الصَّبَاحِ وَقَدْ كَفَّتِ الرُّوْعَ أَذْيَالَهَا  
وَهَاجِرَةً حَرُّهَا وَاقِدٌ جَعَلَتْ رِدَاءَكَ أَظْلَالَهَا  
وَجَامِعَةَ الْجَمْعِ قَدْ سَقَّتْهَا وَأَعْلَمْتَ بِالرُّمَحِ أَغْفَالَهَا  
وَرُعْبُوبَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُو كِ قَعَقَعَتْ بِالرُّمَحِ خَلْخَالَهَا



اللفظ : « ألا مالعينى أم مالها » روى فى مكانه « ألا مالعينك أم مالها » وروى فى مكانه أيضا « ألا مالعينك » على التثنية ، والرواية الأولى والثانية أنسب لعجز البيت « لقد أخضل الدمع سربالها » روى فى مكانه « وقد أخضل الدمع سربالها » وقولها « ورجراجة فوقها بيضها - إلخ » الرجراجة : الكتيبة ، سميت بهذا الاسم لاجتماعها وحسنها وتحركها ، أولكثرتها . والمضاعف من الدروع : الذى ينسج حلقتين حلقتين ، و « زفنا لها » مشينا إليها باختيال ، وقولها « ككرفثة الغيث ذات الصير - إلخ » الكرفثة : السحاب الثقيل ، والصير : السحاب المجتمع الذى لم يغط السماء كلها ، ويقال : هو السحاب الأبيض ، ومعنى ترمى السحاب ويرمى لها : أنها تزيد فى السحاب ويزيد فيها ، والمراد أنها تجتمع به فيكون كل واحد منهما مددا للآخر . وقولها « وبيض منعت - إلخ » روى هذا البيت فى الديوان ( ص ٢٠٩ )

وَبَيْضٍ مَنَعَتْ غَدَاةَ الصَّبَا حِ تَكْشِفُ لِلرَّوْعِ أَذْيَالَهَا

والبيض : جمع بيضاء ، والمراد نساء حسان ، ومنعت : حميت ودافعت دونهن ، وتكشف أذيالها : تكشف عن أسوقها ، وإعما يكون ذلك عند الخوف ، والروع : الفزع « وهاجرة حرّها واقد - إلخ » الهاجرة : نصف النهار وقت اشتداد الحرّ ، وحرّها واقد : شديد متقد كالنيران ، و « جعلت رداءك أظلالها » : أى استظلت فيها بالرداء ، ويقال : إنها عنت بالرداء السيف ، ويكون المراد بالهاجرة الحرب التى اشتعل لحيها وحى وطيسها وأنه اتخذ سيفه عدة وخاض غمارها ، وقولها « وجامعة الجمع - إلخ » قد روى هذا البيت فى الديوان :

وَجُمُعَةٍ سُقَّتْهَا قَاعِدًا فَأَعْلَمْتَ بِالرُّمَحِ أَغْفَالَهَا

والجمعة : الكتيبة التى اعتزمت الغزو وأجمعت أمرها عليه ، وقاعدا : تريد به مقتعدا ضوءه فرسك ، والأغفال : جمع غفل ، مثل قفل وأقفال ، وهو الذى لاسمة عليه ولا علامة ، تريد أنك طعنتمها فجعلت طعنك علامة لما لاعلمة له . وقولها « ورعبوبة من بنات الملوك - إلخ » لم يحىء هذا البيت فى رواية الديوان ، وذكره البغدادى

« مزنة » المزنة - بضم الميم وسكون الزاى - القطعة من السحاب الثقيل بالماء « ودقت » أمطرت ، وهو من باب وعد ؛ والودق : المطر ، وفى القرآن الكريم : ( فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ) وقوله « أبقلت » معناه أخرجت البقل ، وهو النبات

الإعراب : « لا مزنة » لا : حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ومزنة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ودقت » ودق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى المزنة ، والجملة

من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ودقها » مفعول مطلق ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، لا : نافية للجنس « أرض » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « أبقل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأرض ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر لا « إبقالها » مفعول مطلق ، والضمير العائد إلى الأرض مضاف إليه ؛ وجملة لا واسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر

الشاعر في : قوله « أبقل إبقالها » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو أبقل ، مع أن فاعله ضمير مستتر عائد إلى مؤنث ، وهي الأرض ، على ما عرفت في إعراب البيت ، وحذف تاء التأنيث من الفعل الماضي المسند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث مما لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ؛ سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث نحو قامت هند ، أم كان مجازى التأنيث نحو طلعت الشمس ؛ ولهذا روى بعض العلماء هذا البيت على وجه آخر يخرج به عن الضرورة إلى المطرد الشائع في لغة العرب ، فرواه هكذا :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا

بنقل حركة همزة « إبقالها » وهي الكسرة إلى تاء التأنيث ، ثم حذف هذه الهمزة .  
فإن قلت : أفليس مجازى التأنيث يجوز إعادة الضمير إليه مذكرا ومؤنثا ، ومن هذا القبيل أسماء الأمكنة ؛ فيجوز أن تعيد الضمير إليها مذكرا باعتبارها مكانا ويجوز أن تعيد الضمير إليها مؤنثا باعتبارها بقعة ؛ فأنت تقول : دخلت مصر وأقمت فيه عاما ، وتقول أيضا : دخلت مصر وأقمت فيها عاما ؛ أى ذلك قلت لم يكن عليك بأس ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تجعل الضمير في قوله « أبقل إبقالها » مذكرا ؛ فلا تحتاج إلى ادعاء حذف تاء التأنيث ؛ لأن الفاعل إذا كان مذكرا حقيقيا أو مجازيا لم تتصل بفعله تاء التأنيث ، ولماذا تلتزم أن يكون الضمير المستتر في « أبقل » مؤنثا ثم ترعم بعد ذلك أنه جاء على وجه الضرورة التي لا تسوغ إلا للشاعر ، مع أن لك مندوحة عن هذا التخريج ؛ وقد أعلمتنا مرارا أن الشاهد إذا احتمل وجهين يلزم على أحدهما أن يخرج على ما لا يجوز إلا في ضرورة أو على ما لا يأتى إلا قليلا وهو على الوجه الآخر جار على الكثير الغالب ؛ وجب أن يحمل على الوجه الذى ينهج به نهج الغالب الكثير في العربية فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العلماء قد اختلفوا في جواز اعتبار الضمير المستتر في « أبقل » مذكرا ؛ فذهب صاحب التصريح إلى أن ذلك لا يجوز في هذا البيت ؛ بسبب أنه قال بعد ذلك « إبقالها » فأعاد الضمير في هذه الكلمة مؤنثا ؛ فوجب اعتبار الضمير المستتر في قوله « أبقل » مؤنثا ؛ حتى لا يلزم اختلاف الضميرين العائدين إلى شيء واحد ؛ وذهب التاج السبكي إلى جواز

(وَالْتَاءَ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذْكَرٍ) والسلام من مؤنثٍ كما مر (كَالْتَاءِ مَعَ) المؤنث المجازي، وهو: ما ليس له فرج حقيقي، مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أَعْنَى لَبِنَةً، فكما تقول: سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ، تقول: قَامَتِ الرِّجَالُ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَقَامَ الْهُنُودُ، وَقَامَتِ الطَّلَحَاتُ، وَقَامَ الطَّلَحَاتُ؛ فاثبات التاء لتأويله بالجماعة، وحذفها لتأويله بالجمع، وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة، ومنه «وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ».

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أَوْجَبَتِ التذكير في نحو قَامَ الزَّيْدُونَ، والتأنيث في نحو قَامَتِ الْهِنْدَاتُ. وخالف الكوفيون؛ فجوزوا فيهما الوجهين، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي؛ واحتجوا بقوله: «آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ»<sup>(١)</sup>

هذا الوجه؛ لأن اختلاف الضميرين العائدين إلى شيء واحد لا مانع منه مادام لكل واحد منهما اعتبار غير اعتبار الآخر؛ ولهذا إذا كان الضمير راجعا إلى مؤنث حقيقي التأنيث لم يجوز تذكيره بوجه لأنه لا يمكن اعتباره مذكرا بتأويل وتحويل؛ إذ تأنيثه أمر ثابت له متقرر لا يصح قطع النظر عنه؛ فأما المؤنث المجازي فليس بهذه المثابة لأن تأنيثه ليس أمرا ثابتا له في نفس الأمر، بل هو شيء اعتبرته اعتبارا، وليس اعتبار التأنيث فيه بأقوى كثيرا من اعتبار التذكير، والذي نعول لك عليه في هذا البيت أن تتبع ما ذكرناه عن التاج السبكي؛ وفي العربية كثير من نظائر ذلك؛ أفلمست ترى أن «الذي» لما كان ناصا في معنى، وهو المفرد المذكر؛ لم يجوز قط أن يراعى في ضميره غير الأفراد والتذكير؛ فتقول: جاءني الذي قابلناه أمس، ولا تقول سوى ذلك، بخلاف «من» فإنه لما كان لفظه مفردا مذكرا ومعناه صالحا لغير ذلك جاز لك أن تعيد الضمير إليه مفردا مذكرا مراعاة للفظ فتقول: هذا الثوب صنع من كان عندنا أمس، وتقول: هذا الثوب صنع من كانت عندنا أمس؛ ويجوز لك الإتيان بضميرين عائدين إليه وأحدهما باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) ولك في هذا الكفاية

(١) «آمَنَتْ» آمن: فعل ماض، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث «به» جار ومجرور متعلق بآمن «بنو» فاعل بآمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف، و«إسرائيل» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العالمية والعجمة. والاستشهاد بالآية الكريمة في قوله سبحانه «آمَنَتْ» حيث ألحق الفعل وهو آمن علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مذكر سالم؛

« إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ <sup>(١)</sup> » ، وقوله :

فدلّ ذلك على جواز التأنيث في الفعل المسند إلى فاعل ظاهر هو جمع مذكر سالم ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون فقالوا : يجوز في كل فعل أسند إلى جمع أيّ جمع كان أن يذكّر ويؤنث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان اللذان ذكرهما الشارح المحقق ، فيكون التذكير لتأويله بالجمع ، والتأنيث لتأويله بالجماعة ؛ وقد رد البصريون هذه المقالة ، وخصوا جواز الوجهين بجمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ؛ ولزمهم أن يردّوا على ما يفيد ظاهر هذه الآية الكريمة ، وحاصل ردّهم يرجع إلى تحقيق العلة في عدم جواز الوجهين في الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ؛ وهي أن هذين الجمعين يعتبر الواحد فيهما كأنه مذكور ؛ لأن الجمعين إنما يزداد على واحدهما واونون في المذكر وألف وتاء في المؤنث ، والمفرد باق على ما كان عليه ، ونحن نعلم أن الإسناد إلى الواحد المذكر الحقيقي والواحد المؤنث الحقيقي لا يجوز فيه إلا وجه واحد ؛ فلما كان الواحد باقيا في هذين الجمعين لم يحز فيهما إلا ما يجوز في واحدهما ، وإذا تأملنا في هذه العلة لم نجد لها متحققة في « بنو إسرائيل » لأن واحده ابن ؛ فلما جمع حذفت ألفه ولم ترد لامة التي كانت محذوفة في واحده ، فلما تغير المفرد في الجمع بالواو والنون نزل منزلة جمع التكسير فجاز فيه التأنيث لهذه العلة ، ولاشك أنها غير مطردة في كل جمع المذكر السالم ؛ فلا يلزم من جواز الوجهين في هذه الكلمة جوازها في كل جمع مذكر سالم ؛ فلم يتم استدلال الكوفيين بالآية الكريمة على ما ذهبوا إليه

(١) « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « جاءك » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به مقدّم على الفاعل ، مبني على الفتح في محل نصب « المؤمنات » فاعل بجاء ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا فيما بعد ذلك من الآية الكريمة .

والاستشهاد بهذه الآية الكريمة في قوله سبحانه « جاءك » حيث جاء بالفعل من غير علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مؤنث سالم ، وبهذه الآية تمسك الكوفيون وأبو على الفارسي ؛ فذهبوا إلى أنه يجوز في كل فعل أسند إلى جمع مؤنث سالم الوجهان : التذكير ، والتأنيث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان المذكوران في الكلام على الآية السابقة . وقد أجاب البصريون عن هذه الآية الكريمة بثلاثة أجوبة أشار إليها الشارح العلامة ، (أما الأوّل) فأننا لانسلم أن علة التذكير في هذه الآية أن الفاعل جمع مؤنث سالم ، بل التذكير سببه شيء آخر ، وهو الفصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ، وقد علمنا أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح ترك التاء فيما تجب فيه التاء ، (والجواب الثاني) أننا لانسلم أن المسند إليه هو المؤمنات ، بل المسند إليه موصوف محذوف ، وأصل نظم الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ؛ فحذف الموصوف وهو النساء وأقيم الصفة مقامه مع بقاء الفعل على ما كان عليه

### ٣٧٠ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَىٰ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

إشعاراً بالموصوف المحذوف ، وهذا الموصوف المحذوف اسم جمع ؛ فجواز التذكير لكون المسند إليه اسم جمع ، (والجواب الثالث) أن الذي سَوَّغَ التذكير في هذه الآية كون آل اللاحقة للمؤمنات موصولة بمعنى اللاتي ، فهي المسند إليه في الحقيقة ، واللاتي اسم جمع ، وهو يجوز في فعله الوجهان فإن قلت : فإن هذه الأجوبة كلها غير مقبولة ؛ أما الأول فإن الفصل وإن سَوَّغَ التذكير لا يجعله راجحاً على التأنيث ، ونحن نرى التذكير في الآية راجحاً ؛ بدليل إجماع القراء السبعة عليه ، وأما الثاني فلا أنه يلزم على القول به القول بجواز حذف الفاعل وأتم معشر البصريين لا تجوزونه ، وأما الثالث فلا أن آل في المؤمنات معرفة لاموصولة ؛ لأن المؤمنات وصف يراد به الثبوت والدوام ؛ فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وأل الداخلة على الصفة المشبهة ليست موصولة كما تقرر في باب الموصول فالجواب أن ما ذكرته من الاعتراضات على هذه الأجوبة غير مسلم لك ؛ أما الاعتراض على الجواب الأول فإننا لانسلم لك أن اتفاق السبعة على التذكير يدل على كونه راجحاً ؛ لأنه لا مانع من أن يتفقوا على وجه مرجوح في العربية مادام جائزاً ، على أن الغرض إلزام الكوفيين ، وهذا القدر من الجواب كاف في إلزامهم ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثاني فمدفوع بأن محل عدم جواز حذف الفاعل إذا لم يبق في اللفظ شيء يقوم مقامه ، وهنا قد قامت الصفة مقام الموصوف ؛ فلا يقال إنه حذف ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثالث فإننا نقول : إن الصفة هنا يراد بها التجدد ، فأل الداخلة عليها موصولة

٣٧٠ - هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطبيب ، رواها له المفضل الضبي في المفضليات ، وأولها قوله :

أُبْنَى ، إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ وَرَأَى بَنِي	بَصْرِي ، وَفِي لِصَاحٍ مُسْتَمْتَعٍ
فَلَنْ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِيَا	تَبَقَى لَكُمْ مِنْهَا مَا تَرَى أَرْبَعُ
ذِكْرٌ إِذَا ذَكَرَ الْكِرَامُ يَزِينُكُمْ	وَوَرَاثَةُ الْحَسَبِ الْمُقَدَّمِ تَنْفَعُ
وَمُقَامٌ أَيَّامٍ لَهْنٌ فَضِيلَةٌ	عِنْدَ الْحَفِيزَةِ وَالْمَجَامِعِ تَجْمَعُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ قَصْرِي حُفْرَةٌ	غَبْرَاءُ يَحْمِلُنِي إِلَيْهَا شَرَجَعُ
فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَتِي	وَالْأَقْرَبُونَ إِلَى... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
فَإِذَا مَضَيْتُ إِلَى سَبِيلِي فَأَبْعَثُوا	رَجُلًا لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ

.....

إِنَّ الْخَوَادِثَ يَخْتَرِمَنَّ ؛ وَإِنَّمَا عُمَرُ الْفَتَى فِي أَهْلِهِ مُسْتَوْدَعُ  
يَسْعَى وَيَجْمَعُ جَاهِدًا مُسْتَهْتَرًا جِدًّا وَلَيْسَ بِأَكِلٍ مَا يَجْمَعُ

اللفظة : « مستمتع » أراد مكانا يستمتع به « مساعيا » جمع مسعاة « قصرى » منتهى أمرى ، وتقول : قصرى أمرك ، وقصره ، وحماه ، والمراد أن هذا غاية الأمر ونهايته « شرع » أراد به النعش « بناتى » هى جمع بنت ، وأصل بنت بنى فحذفت الياء وعوضت منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي ههنا من الثانى « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى الشرح . والذي فى المفضليات « والأقربون إلى » « أسمع » هو الذكى الحديد القلب مع بقظة « وليس بأكل ما يجمع » مثل قول الأضبط القرينى :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهُ

الإعراب : بكى فعل ماض « بناتى » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجو : مفعول لأجله ، والضمير مضاف إليه « وزوجى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بنات ، وياء المتكلم مضاف إليه « والأقربون » معطوف على الفاعل « إلى » جارّ ومجرور متعلق بالأقربين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل وفاعل ، وجملة هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الفعل وفاعله السابقة

الشاهد فيه : قوله « بكى بناتى » حيث أتى بالفعل وهو قوله « بكى » مذكرا مع كونه مسندا إلى جمع المؤنث - وهو قوله « بناتى » - وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب الكوفيون والفارسي إلى أن هذا سائغ جائز فى الكلام والشعر جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بوروده فى كلام العرب ، كما فى هذا البيت وفى قوله تعالى : ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ) ، وبأن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه فيكون مذكرا ، وإطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ؛ فيجوز فيه الوجهان بالنظر إلى هذين الملحظين ، وبالقياص على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ، وذهبوا إلى أن جمع التصحيح إن كان مذكرا وجب تذكير فعله ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث فعله ، ونقضوا أدلة الكوفيين بما يأتى : أما الدليل الأول - وهو البيت والآية - فإنه لا مستند لكم منه : أما الآية فإن التذكير فى « جاءك » ليس لأنه يجوز فى الفعل المسند إلى جمع المؤنث التذكير والتأنيث كما توهمتم ، بل سببه أحد ثلاثة أمور : الأول : أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول - وهو كاف المخاطب - فأشبه قول جرير :

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفعل ،  
أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أَل مُقَدَّرَةٌ باللاتي ، وهو اسم جمع .

( وَالْحَذْفُ فِي « نِعِمَّ الْفَتَاةُ » ) و « بُئْسَ الْفَتَاةُ » ( اسْتَحْسَنُوا ) أى : رأوه حسناً ؛  
( لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ ) فالمسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم  
أنها عَهْدِيَّة ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثبات أحسن منه .

( وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع  
تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؛ ( وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَةٌ .  
( وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ،  
وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

( وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو

✽ لقد ولد الأخيطل أم سوء ✽ ( وهو الشاهد ٣٦٤ ) ، الثانى : أن قوله « المؤمنات » صفة  
لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالتذكير لأن الفاعل الحقيقى مما يجوز  
معه التذكير والتأنيث ؛ لأنه اسم جمع ، الثالث : أن « أَل » في « المؤمنات » ليست للتعريف ،  
بل هي اسم موصول بمعنى اللاتي ؛ فكأنه قال : إذا جاءك اللاتي آمن ، وأنت تعلم أن اللاتي من  
قبيل أسماء الجموع فيجوز في فعلها الأمران ؛ وأما البيت فأنما جاز تذكير الفعل مع لفظ « البنات » ؛  
لأنه بنفسه أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ المفرد فيه ، ونحن إنما جَوَّزْنَا الوجهين في الجمع  
المكسر لذلك ، فإما أشبهه لفظ « بناتى » عومل معاملته ، فهو خروج عن القاعدة لسبب فيتقدَّر  
الخروج بقدره فلا يكون محل قياس ، وأما الدليل الثانى فإننا نقول : إن التذكير والتأنيث من  
الأمور التى مرجعها إلى اللفظ غالباً ؛ فمراعاة اللفظ فى جمعى التصحيح أولى ؛ لوجود علم التذكير  
والتأنيث معهما ، وأما الدليل الثالث : فلأن القياس لا محل له ههنا ؛ لوجود الفوارق العظيمة بين  
الفرع والأصل ، ألا ترى أن جمع التكسير يتغير فيه بناء الواحد وجمعا التصحيح يسلم فيهما بناء  
واحدما ، ولهذا لما لم يسلم بناء الواحد فى « بنات » و « بنى » جَوَّزْنَا فيهما الأمرين  
ومن جواز التأنيث مع البنين قول قريظ بن أنيف العنبرى ، وهو من شعر الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَّازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي      بَنُو اللَّيْطَةِ مِنْ ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

ولك فى هذا الكفاية والغناء

«فَرِيقًا هَدَى» وواجب ، نحو مَنْ أَكْرَمْتَ ؟ وممتنع ، ويمتنع ما أوجب تأخره أو توسّطه ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ خُذِرْ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبْنَى أَخِي ؛ فإن أَمِنَ اللبسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضْنَتْ سَعْدَى الْحُمَى .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السّراج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاجّ فى تقدّمه على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، مُحْتَجّاً بأن العرب تجيز تصغير عَمْرٍ وعَمْرٍو على عُمَيْرٍ ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاجّ ضعيف ؛ لأنه لو قدّم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ - بحسب الظاهر - بإفعالية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشدّ الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأخّر المفعول عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً (غَيْرَ مُنْخَصِرٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يَأَلَا أَوْ يَأْتِمَا مُنْخَصِرٍ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمراً (أَخْرَ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ، أو «إِلَّا أَنَا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ» ، أو «أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ، و«مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرًا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرًا» .

(وقد يسبقُ) المحصور ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَصْدُ ظَهَرِ) بأن كان



الحصر بإلاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ » ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ أَنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا

٣٧١ - لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين  
اللفظة : « هيجت » أثارت ، وحركت ، وهو بتضعيف عينه التي هي الياء « أَنَاءَ » جعله  
العيني - وتبعه غير واحد من أرباب الحواشي - جمع نأى بمعنى البعد ، وفيه جمع المصدر لقصد  
التنويع ، وجعله صاحب التصريح بكسر الهمزة على أنه مصدر كالإبعاد وزنا ومعنى ، ولا يبعد  
عندنا أن يكون جمع نؤى - بضم النون ، وسكون الهمزة أو فتحها ، ويقال نئى بكسر فسكون ،  
ونأى بفتح فسكون - وهو الحفير حول الحباء يمنع عنه المطر يمينا وشمالا ويبعده ، « وشامها »  
بكسر الواو - قال ابن منظور : « ابن سيده : الوشم : ما يجعله المرأة على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه  
بالنثور - وهو دخان الشحم - والجمع وشوم - بضمتين - وشام ، قال لبيد :

\* كَفَفْتُ تَعَرَّضُ فَوْقَهُنَّ وَشَامَهَا \*

وقد وشت ذراعها وشما ووشمته - بتضعيف الشين في الأخيرة - وكذلك الثغر ، وأنشد نعلب :

ذَكَرْتُ مِنْ فَاطِمَةَ التَّبَسُّمِ غَدَاةَ تَجَلُّوْا وَإِذَا مُوَشَّمَا  
عَذَابًا لَهَا تُجْرَى عَلَيْهِ الْبُرْشَمَا

والبرشم : البرقع « اه ، وجعل الشيخ خالد الوشام جمع وشيمة ، وهي كلام الشر والعداوة  
الإعراب : « لم » : نافية جازمة « يدر » : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف  
الياء والكسرة قبلها دليل عليها « إلا » : أداة حصر « الله » : فاعل يدر « ما » اسم موصول  
مفعول يدر ، مبنى على السكون في محل نصب « هيجت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لنا » :  
جار ومجرور متعلق بهيج « عشية » : ظرف زمان ، عامله هيج « أَنَاءَ » مضاف إليه « الديار »  
مجرور بالإضافة إلى أَنَاءَ « وشامها » : فاعل هيج ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة  
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : ما هيجته  
لنا وشامها ، وهذا الإعراب إعراب الكسائي ، وستعلم رأى جمهور البصريين فيه

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما هيجت » حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً - وهو قوله  
« الله » - على المفعول ، وهو قوله « ما هيجت » وأصل الكلام : فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله . وقد  
اختلفت كلمة العلماء في تقديم المقصور عليه بإلاً من فاعل أو مفعول على المقصور ، وأجمعوا على أن  
أداة الحصر إذا كانت « إنما » أو كانت « إلا » ولم تتقدم مع المقصور عليه ؛ لم يحز التقديم ؛

وقوله :

٣٧٢ — مَا عَبَ إِلَّا لَثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

لأن المعنى المراد ينعكس حينئذ ، ومحل خلافهم إذا كانت أداة الحصر « إلا » وتقدمت مع المقصور عليه : فذهب الكسائي رحمه الله إلى جواز التقديم مطلقا ، أى : سواء أكان المقصور عليه فاعلا أم كان مفعولا ، متمسكا بأمرين : الأول : ظهور المعنى بسبب تقدم إلا معه ، والثانى : وروده عن العرب فى هذا البيت ونحوه ، وظاهر كلام ابن مالك هنا موافقته فى ذلك ، وخالفه فى التسهيل وشرحه ، وذهب جماعة من البصريين والجزولى والشاويين إلى منع التقديم مطلقا ، وذهب جمهرة البصريين والفراء وابن الأنبارى إلى التفرقة بين المقصور عليه إذا كان فاعلا ، كما فى هذا البيت والذي بعده ؛ فمنعوا تقديمه ، وإذا كان مفعولا كالشاهدين (رقم ٣٧٣ ، ورقم ٣٧٤) فأجازوا تقديمه ، قال العلامة اللقاني : « والفرق أن تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد ، وهو حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور ، وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد ، وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور فى الفاعل المذكور ؛ إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل فى الفاعل المعين المتبس بالمفعول المعين : فعنى « ماضرب عمرا إلا زيد » أن عمرا لم يضربه إلا زيد ، ومعنى « ماضرب إلا زيد عمرا » أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد ؛ فإنه وقع منه ملتبسا بعمرو » انتهى كلامه بحروفه ، ويمكن أن يجرى كلام النظم على هذا الرأى ، وستعرف الرد على الكسائي مع شرح الشاهد الآتى بعد هذا ، فارتقبه

٣٧٢ — وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين اللفظ : «عاب» بالعين المهملة - من العيب «لثيم» المراد به البخيل بدليل مقابلته بالكريم ، « جفا » من الجفاء « جبأ » بضم الجيم ، وتشديد الباء الموحدة مفتوحة ، وفى آخره همزة ، وقد يمد فيقال : جباء - هو الجبان ، وقال مفروق بن عمرو الشيباني يرثى إخوته قيسا والدعاء وبشرا :

أُبْكِي عَلَى الدَّعَاءِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ وَلَهْفِي عَلَى قَيْسٍ زِمَامِ الْفَوَارِسِ  
فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبًّا وَلَا أَنَا مِنْ سَيْبِ الْإِلَهِ بِيَأْسِ

« بطلا » هو الشجاع

الإعراب : « ما » : نافية « عاب » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « لثيم » : فاعل بعاب « فعل » : مفعول به « ذى » : مجرور بالإضافة إلى فعل « كرم » : مجرور بالإضافة إلى ذى « ولا » : الواو عاطفة ، لا : نافية « جفا » : فعل ماض « قط » : ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب عامله جفا « إلا » : أداة حصر « جبأ » : فاعل بجفا « بطلا » : مفعول به لجفا الشاهر فيه : قوله « ما عاب إلا لثيم فعل ... ولا جفا إلا جبأ بطلا » حيث قدم فى الموضعين

ومن الثانى قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

جميعا الفاعل المحصور بالآ - وهو قوله « لثيم » فى الأول ، وقوله « جبا » فى الثانى - على المفعول المحصور فيه - وهو قوله « فعل ذى كرم » فى الأول ، وقوله « بطلا » فى الثانى - وهذا مما استدل به الكسائى على جواز تقديم المحصور بالآ ، ولو كان فاعلا ، ومثله البيت السابق ، وكذلك قول الشاعر ولم ينسبه أحد :

نَبَيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وجهور البصريين لا يرضون التقديم إذا كان المحصور فاعلا ، كما عرفت فى شرح الشاهد السابق ، وهم يردون دليلى الكسائى اللذين قدمناهما هناك : أما دعواه أن المعنى المراد ظاهر وهو باق بعد التقديم ، فيردّها ما نقلناه لك عن اللقاني ، وحاصلها أن المعنى على التقديم غير المعنى الأصلى المقصود بالعبارة ، وأما تمسكه بهذه الآيات فردود أيضا ، ووجه الرد أن كل بيت منها يحتمل غير الوجه الذى أنشده من أجله ؛ فإن قوله فى الشاهد السابق « فلم يدر إلا الله ماهيحت » يحتمل أن يكون « ماهيحت » مفعولا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق ، والتقدير : فلم يدر إلا الله درى ماهيحت إلخ ، وكذلك قوله فى هذا الشاهد « ما عاب إلا لثيم فعل ... ولا جفا إلا جبا بطلا » يحتمل كل من قوله « فعل ذى كرم » وقوله « بطلا » أن يكون مفعولا محذوف تقديره : عاب فعل ذى كرم ، وجفا بطلا ، وكذلك قوله « بالنار » فى البيت الذى أنشدناه له متعلق غير الفعل السابق ، وتقديره : يعذب بالنار ، بل ندعى أن هذا الوجه الذى نحمل عليه هذه الشواهد أولى من الوجه الذى يحملها الكسائى عليه ، من قبل أن الفعل الذى تقع بعده « إلا » لا يعمل فى متأخر على « إلا » إلا إذا كان المتأخر مستثنى منه ، نحو : « ما حضر إلا زيدا أحد » أو مستثنى نحو : « ما قدم إلا بكر » أو تابعا للمستثنى نحو : « ما صحبت إلا عليا المؤدّب » فإن وقع بعد « إلا » شيء غير هذه الأشياء الثلاثة - وظاهره أنه معمول للفعل السابق على « إلا » - وجب أن يقدر له عامل كما هنا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٧٣ - نسب جماعة - منهم الشيخ خالد الأزهرى والعينى - هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوّح ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع فى بولاق ، ويظهر أن سبب هذه النسبة ذكر « ليلى » فى البيت

اللفظ : « تزوّدت » أراد من التزوّد ما كان بينهما من سلام وردّ تحية ، وأصل التزوّد اتخاذ الزاد « تكليم ساعة » هو من إضافة المصدر إلى الظرف الذى يقع فيه لأدنى ملابسة « ضعف » - بكسر الضاد المعجمة وسكون العين المهملة - قال الراغب : « والضعف هو من الألفاظ المتضايقة

التي يقتضى وجود أحدهما وجود الآخر، كالنصف والزوج، وهو تركب قدرين متساويين، ويختص بالعدد، فإذا قيل: أضعفت الشيء، وضعفته، وضاعفته، فمعناه ضمنت إليه مثله فصاعداً، وقال بعضهم: ضاعفت أبلغ من ضعفت؛ ولذلك قرأ أكثرهم: (يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا)، وضعف الشيء هو الذي يثنيه، ومتى أضيف إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله، نحو أن يقال: ضعف العشرة، وضعف المائة، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف، وعلى هذا قول الشاعر:

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا أَشْتَكَيْتَهُ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

وإذا قيل: أعطه ضعف واحد، فإن ذلك اقتضى الواحد ومثليه، وذلك ثلاثة « اه الإعراب: «تَرَوْدَتْ»: فعل وفاعل «من ليلى»: جار ومجرور متعلق بتزود، «بتكليم»: مثله «ساعة»: مجرور بالإضافة إلى تكليم، «فما»: الفاء عاطفة أو تعليلية، ما: نافية «زاد»: فعل ماضٍ، «إلا»: أداة استثناء ملغاة «ضعف»: مفعول به لزاد «ما» اسم موصول: مجرور محلاً بالإضافة إلى ضعف «بى»: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كلامها»: فاعل زاد، والضمير العائد إلى ليلي مضاف إليه

الشاهد فيه: قوله «ما زاد إلا ضعف ما بى كلامها» حيث قدم المفعول المحصور بإلا - وهو قوله «ضعف ما بى» - على الفاعل الذى هو قوله «كلامها»، ومثل ذلك البيت الآتى، كما ستعلم عند الكلام عليه، وكذلك قول زهير بن أبى سلمى المزنى:

وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِيحُهُ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وقد استدلل بهذه الأبيات الكسائى وجمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى ذاهبين إلى أن المحصور بإلا إذا كان مفعولاً جاز تقديمه كما هنا، وزاد الكسائى عليهم تنظير الفاعل بالمفعول على ما سبق إيضاحه ورده

فإن قلت: فكيف يعتذر من منع تقديم المحصور مطلقاً عن هذه الأبيات؟ قلت: لهم أن يقولوا لادليل فيها على مازعم القوم؛ لجواز أن يكون فاعل «زاد» فى بيت الشاهد ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى «تكليم ساعة» وحينئذ يبقى قوله «كلامها» لارافع له فى اللفظ، فيحتاج إلى تقدير عامل، فيقتدر له عامل يدل عليه قوله «زاد»، والتقدير: زاده كلامها. فإن قلت: إنما يحسن مثل هذا التقدير إذا كان فى الكلام السابق إبهام فتستأنف له جملة توضحه وتكون هذه الجملة المستأنفة على تقدير سؤال، وذلك كما ذكره فى قول الشاعر:

لَيْسَ بِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقوله :

٣٧٤ — وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فَأَيَّ إِبْهَامٍ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ دَعَا كَمْ إِلَى اسْتِثْنَاءِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ؟

قلنا : لما كان الفاعل في الجملة المتقدمة ضميرا مستترا لا اسما ظاهرا وقع فيها نوع إبهام فساغ من أجله أن تستأنف له جملة لبيانه .

فان قلت : وهل لهؤلاء المانعين متمسك مستساغ جعلهم يرفضون ظواهر هذه الأبيات ويرتكبون الشطط في تأويلها ؟

قلنا : نعم لهم متمسك مقبول قوى ، ذلك هو ما أنبأناك به آنفا من أن الفعل الذي يتقدم على « إلا » لا يعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا .

فان قلت : أفما للذين أجازوا تقدم المفعول المحصور بـ « إلا » اعتذار عن هذا المتمسك ، أو هم لا يعترفون بهذه القاعدة التي تمنع عمل الفعل السابق فيما بعد « إلا » على ما ذكرت ؟

قلت : هم معترفون بها ، ولكنهم زعموا أنك بين ثلاثة أمور : فأما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا لمخذوف وفاعل الفعل السابق ضمير مستتر كما قال المانعون ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بمخذوف ولا فاعل للفعل السابق ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بنفس الفعل السابق : أما الوجه الأول ففيه من التعسف ما يحملنا على تركه ، ألا تراه يستدعي في بيت زهير والشاهد الآتي عود الضمير المستتر على متأخر لفظا ورتبة ، وأما الوجه الثاني فهو من الركاكزة بحيث لا يجوز الإقدام عليه ؛ فأنا نعرف أن لكل فعل فاعلا ، فلم يبق إلا الوجه الثالث وهو ما اخترناه ، ونترك لك بعد هذا الإيضاح أن تكون فيصلا بين المذهبين

٣٧٤ — ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا

ثانيا ، وهو :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا آتَى تَسَلَّى بِهَا تُغْرِى بَلَيْلَى وَلَا تُسَلِّي

ودعبل الخزاعي : ليس من الطبقة التي يستشهد على قواعد النحو والصرف بكلامها ، فإذا صح أن البيت له كان ذكر العلماء له على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد

اللفظ : « جمحا » مصدر جمع الفرس ، إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جمحا ، إذا أعتز فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن الأثير : جمع : أي أسرع إسراعا لا يردّه شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على أمر فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذي يركب هواه فلا يمكن رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا ، إذا تعزى « تغرى » تحرض وتسلّى

الاعراب : « لما » : ظرف بمعنى حين ، وجوابها قوله « تسلى بأخرى » في البيت الذي أنشدناه في صدر هذه التعليقة « أبى » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « جمحا » : مفعول به لأبى « فواده » فاعل بأبى ، والضمير مضاف إليه « ولم » : الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة

فإن لم يَظهر القصد - بأن كان الحصر إنمّا ، أو بالآ ولم تتقدم مع المحصور - امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

( تنبيه ) : الذى أجاز تقديم المحصور بالآ مطلقا هو الكسائي ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولي والشلوبين ، حملا لآ على إنمّا ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

( وشاع ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه ( نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمرُ ) وقوله :

« يسلم » : مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو « عن ليلى ، بمال » : جاران ومجروران يتعلقان بيسلو « ولا » : الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أهل » : معطوف على مال

التعميل بـ : في قوله « أبى إلا جمحا فؤاده » حيث قدّم المفعول المحصور بالآ ؛ وهو قوله « جمحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فؤاده » وهذا البيت مما أنشده جمهور البصريين ومن ذكرنا في شرح الشاهد السابق على أن تقديم المفعول المحصور بالآ على الفاعل جائز إذا تقدّمت معه « إلا » وفيه المناقشة السابق إيضاحها في البيت المتقدم .  
فإن قلت : فهلا جعلت قوله « جمحا » منصوبا على الاستثناء من كلام موجب .

قلت : لا ، لا يسوغ ذلك من وجهين : الأوّل : أن « أبى » في معنى « لم يرد » وهو كلام منفي لا موجب ، والدليل على هذا قوله تعالى : ( وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ) أَلست ترى أن المصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه مفعول ليأبى ، وهذا إنمّا يكون في الاستثناء المفرغ ، وهو لا يكون إلا في كلام منفي لم يذكر فيه المستثنى منه ، الوجه الثانى : أن النصب على الاستثناء بعد الكلام الموجب إنمّا يكون إذا ذكر المستثنى منه ، وأين هو في هذا البيت ؟ وادّعاء أن التقدير : أبى كل شيء إلا جمحا ؛ خلاف الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، على أن المعنى قاض بأن يكون قوله « جمحا » مفعولا محصورا .

ومما يردّ به على من أجاز تقديم المفعول المحصور بالآ على الفاعل أن تسليمه يستلزم جواز أن يستثنى بأداة استثناء واحدة من غير عطف شيئا ، وبيان هذا أن قولك « ماضرب إلا عليا بكر » في معنى قولك « ماضرب أحدا أحد إلا عليا بكر » وابن هشام وابن مالك قد نصّ على أن ذلك لا يجوز ، فإن نوزع في نصحهما بطل هذا الوجه من الردّ

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا      كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

٣٧٥ - هذا البيت لجريز بن عطية يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان رضى الله عنه ، وهو من قصيدة رائية أولها قوله :

كَمْ بِالْإِيْمَةِ مِنْ شَعْنَاءَ أَرْمَلَةٍ      وَمِنْ يَتِيمٍ ضَعِيفِ الصَّوْتِ وَالنَّظَرِ  
مِمَّنْ يَعُدُّكَ تَكْنِي فَقَدْ وَالِدِهِ      كَأَنْفَرَخَ فِي الْعُشِّ لَمْ يَنْهَضْ وَلَمْ يَطِرْ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّا لَنَرَجُو إِذَا مَا الْغَيْثُ أَخْلَفَنَا      مِنَ الْخَلِيفَةِ مَا نَرَجُو مِنَ الْمَطَرِ  
هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا      فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الذَّكْرُ  
جاء الخلافة ... .. البيت

اللفظ : « اليمامة » في الاقليم الثاني - وقيل : في الثالث - كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب في أيام أبي بكر رضى الله عنه سنة اثنتى عشرة من الهجرة ، وهى معدودة من نجد ، وقاعدتها حجر ، وتسمى اليمامة جوا - بتشديد الواو - والعروض - بفتح العين - وكانت اليمامة في القديم مساكن طسم وجديس « شعناء » مغبرة الرأس ، وباب فعله طرب « أرملة » أراد المرأة الفقيرة التى لا زوج لها ، ولا يقال للمرأة التى لا زوج لها أرملة حتى تكون فقيرة محتاجة ، واختلاف العلماء فى هل يقال للرجل الذى لامرأة له : أرملة ، أولا ؛ فذهب أبو الفتح ابن جنى إلى أنه قلما يستعمل الأرملة فى المذكر إلا على التشبيه والمغالطة ، وأنشد قول جرير هذا :

\* فمن حاجة هذا الأرملة الذكر ؟ \* وقال غير ابن جنى : يقال للذكر أرملة ، إذا كان لامرأة له ، وكذلك رجل أيم وامرأة أيمة ، وأنشدوا قول الراجز :

أَحِبُّ أَنْ أَصْطَادَ ضَبًّا سَحْبَلًا      رَعَى الرَّبِيعَ وَالشَّتَاءَ أَرْمَلًا

قال ابن قتيبة : أراد ضبا لا أنثى له ليكون سميئا ، وحكى ابن برى عن ابن قتيبة قال : إذا أوصى رجل فقال : هذا المال لأرامل بنى فلان ، فهو للرجال والنساء ؛ لأن الأراميل يقع على الذكور والنساء ، وقال ابن الأنبارى : يدفع المال للنساء دون الرجال ، وبقية المفردات واضحة المعنى الإعراب : « جاء » : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عمر رضى الله عنه « الخلافة » : مفعول به « أو » : عاطفة ، وى « إذ » فهو ظرف متعلق بجاء « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر عائد إلى الخلافة « له » : جار ومجرور متعلق بقوله « قدرا » الآتى « قدرا » بمعنى مقبرة : خبر كان « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ،

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة .

( وَشَدَّ ) في كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضمير المفعول عليه ( نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ ) ؛

لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسمع ، وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا      مِنَ النَّاسِ أَبْنَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْمَعًا

ما : مصدرية « أتى » : فعل ماض « ربه » : مفعول مقدم على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ، وهو عائد إلى الفاعل المتأخر « موسى » : فاعل أتى « على قدر » : جار ومجرور متعلق بأتى ، أو متعلق بمحذوف صفة للصدر المجرور بالكاف المنسبك من ما المصدرية وما بعدها ، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أتى إتيانا مماثلاً لإتيان موسى ربه كأننا على قدر

الشاهد فيه : قوله « كما أتى ربه موسى » حيث عاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم - وهو قوله « ربه » - على الفاعل المتأخر الذي هو قوله « موسى » والأصل كما أتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت ، ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون قوم ، فلا محل للخلاف في جوازه ، وهذا الضمير - مع كونه عائداً على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم ؛ من قبل أن تقدم مرجع ضمير الغيبة قد يكون في اللفظ والرتبة جميعاً كما إذا قلنا : أكرم محمد صديقه ، وقد يكون في المرتبة دون اللفظ كما إذا قلنا : أكرم صديقه محمد ، فإن الفاعل وإن تأخر ذكره موضعه بجوار فعله ، ألسنت ترى أن كل فعل يشعر بفاعله ، سواء أكان متعدياً أم كان لازماً ، وليس كل فعل يشعر بالمفعول كما سنبين لك مع مزيد الإيضاح في شرح ما يأتي من الشواهد لازماً - ٣٧٦ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رحمه الله تعالى ، من قصيدة له يرثي فيها المطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ ، أَلَا أَبْكِي سَيِّدَ النَّاسِ وَأُسْفَحِي      بِدَمْعٍ فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكَبِي الدَّمَ

وَبَكِّي عَظِيمَ الشَّعْرَيْنِ وَرَبَّهَا      عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفٌ لَهُ مَا تَكَلَّمَا

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا      مِنَ النَّاسِ ... .. البيت ، وبعده :

أَجَرْتَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا      عِبَادَكَ مَا لِي بِي مُلَبٍّ وَأَحْرَمَا



فَلَوْ سُئِلَتْ عَنْهُ مَعَدَّةٌ بِأَسْرِهَا      وَقَحْطَانُ أَوْ بَاقِي بَقِيَّةِ جُرْهُمَا  
لَقَالُوا هُوَ الْمَوْفَى بِخَفَرَةِ جَارِهِ      وَذِمَّتِهِ يَوْمًا إِذَا مَا تَذَمَّمَا  
فَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ فَوْقَهُمْ      عَلَى مِثْلِهِ مِنْهُمْ أَعَزُّ وَأَكْرَمَا  
إِبَاءٌ إِذَا يَأْتِي وَأَكْرَمَ شِيَمَةً      وَأَنُومَ عَنْ جَارٍ إِذَا اللَّيْلُ أَظْلَمَا

اللفظة : « أعين » الهمزة هي همزة النداء التي تستعملها في نحو : أزيد أقبل ، وعين : منادى مضاف في الأصل لياء التكلم ، وأصله أعينى ، حذف الياء ، ولك فيه أن تعامله معاملة ما لا ياء معه فتضمه ، وأن تبقى الكسرة التي كانت مع الياء دلالة على الياء المحذوفة وإيماء إليها ، وأن تفتح النون على تقدير أنك قلبت ياء التكلم ألفا فانقلبت الكسرة فتحة ثم حذفت الألف وأبقيت الفتحة « اسفحى » أسيلي وصي « أنزفته » أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء ، وتقول : نزفت البئر ، إذا نزحت ماءها « عظيم الشعرين » أراد عظيم مكة ؛ والمشاعر : جمع مشعر ، وهو موضع النسك ؛ ومنى ومزدلفة وعرفة والصفة والروة مشاعر الحج ؛ لأن في كل واحد منها مكان من أمكنة النسك والعبادة « ماتكلما » ما هي المصدرية الظرفية ، وأراد ما كان حيا ، يريد أن معروفه لا ينقطع عن الناس مدة حياته « أجرت رسول الله - إلخ » لما توفي أبو طاب عم النبي صلى الله عليه وسلم اشتد إيداء قريش له ؛ فكان كثيرا ما يفرّ من وجوههم ؛ وقد أراد عليه الصلاة والسلام أن يكون في جوار بعض أكابر قريش يحميه منهم ويدفع عنه أذاهم ؛ فأرسل إلى الأخنس بن شريق يستجير به - وكان الأخنس حليف بنى زهرة - فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن حليف قريش لا يجير صميمها ؛ فأرسل إلى مهيل بن عمرو أحد بنى عامر ، فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن بنى عامر لا يجير على بنى كعب بن لؤى ؛ فأرسل إلى المطعم بن عدى أحد بنى نوفل ، فقبل أن يجيره حتى يطوف بالكعبة ، ثم خرج المطعم في بنه ومن أطاعه من قومه ووقف للرسول صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالكعبة ، فلما رآه أبو سفيان بن حرب أتاه فقال له : أيجير أم مانع ؟ قال : بل مجير ؛ قال : إذن لا يخفر جوارك ؛ وقعد معه حتى فرغ رسول الله من طوافه . وهلك المطعم ابن جبير قبيل بدر ، وابنه جبير بن مطعم من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد حفظ له النبي صلى الله عليه وسلم هذا الجليل ، وهو صلوات الله عليه خير من يحفظ الجليل ، حتى إن جبيراً رضى الله عنه قد جاءه بعد موقعة بدر يسأله أن يمنّ على أسارى بدر من قريش ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ حَيًّا فَأَتَانَا فِيهِمْ لَأَطْلَقْتَهُمْ لَهُ » « خفرة جاره » الخفرة ههنا العهد والدمام ، وتذم : طلب النذمة ، وهى العهد

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « أن » حرف تأكيد ونصب « مجدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أخذ » فعل ماض مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم أن « الدهر » ظرف زمان منصوب بأخذ « واحدا » مفعول به لأخذ ، والجملة من أخذ وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت إخلاد مجد واحدا ، وهذا الفعل هو شرط لو « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « مجده » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « الدهر » ظرف زمان ناصبه أبقى « مطعما » مفعول به لأبقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به مع أن رتبة المفعول به متأخرة على رتبة الفاعل ، فالضمير المتصل بالفاعل حينئذ يعود على متأخر لفظا ورتبة .

وهذا عند جمهرة العلماء مما لا يجوز أن يقع إلا في ضرورة الشعر

وهذه الألفاظ وابن جني وابن مالك في التسهيل وشرحه وأبو عبد الله الطوال والإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جواز ذلك في الكلام ، محتجين بأن المفعول قد شاع في كلام العرب واطرد في فصيح الكلام تقديمه على الفاعل ، وقد وقع ذلك في القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، وقوله سبحانه : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فلما كثر

تقديم المفعول على الفاعل صار كأن موضعه بجانب الفعل ؛ فإذا أخر عن ذلك فكأنه أخر عن موضعه الذي هو له ؛ فإذا جاء الفاعل مقدما وهو مضاف إلى ضمير المفعول به المتأخر فكأن هذا الضمير قد عاد على متأخر في اللفظ متقدما في الرتبة ، وهو أمر جائز ، على أنه قد وردت جملة صالحة من الأبيات فيها تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ، وهذه الجملة من الأبيات تكفي لإثبات ما ذهبوا إليه ، سواء أكان متفقا مع القياس أم لم يكن ؛ لأن النص إذا ورد بإثبات شيء لم يسأل بعد ذلك عن القياس أيوافقه أم لا يوافقه ؛ إذ اللغة لا تؤخذ بالأقيسة ، وإنما هي أمر مردّه ومرجعه إلى المسموع ، وقد جاء المسموع مؤبدا لما ذكره هؤلاء

٣٧٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .

والفاظه في غاية الوضوح

المعنى: إن الأعمال التي يعملها الإنسان وهو يرجو عليها ثوابا من غير الله تعالى صاحب الأمر؛ لا تنفعه ، بل قد تضره

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نفعت » نفع : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أعماله » أعمال : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « المرء » مفعول به لنفعت منصوب بالفتحة الظاهرة « راجيا » حال من المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل فقيه ضمير مستتر تقديره هو عائد إلى المرء ، وهو فاعل به « جزاء » مفعول به لراج منصوب بالفتحة الظاهرة « عليها » جار ومجرور متعلق براج ، أو متعلق بمحذوف صفة لجزاء « من سوى » جار ومجرور متعلق براج ، وسوى مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الأمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من

الشاهد فيه : قوله « نفعت أعماله المرء » حيث قدم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ؛ أما الفاعل فهو قوله « أعماله » وأما المفعول به فهو قوله « المرء » ، والضمير المحرور محلا في « أعماله » عائد على المرء ، ولاشك أن « المرء » مؤخر في اللفظ ، وهو عند جمهور العلماء متأخر في الرتبة أيضا ؛ فيكون الضمير حينئذ راجعا إلى متأخر لفظا ورتبة ، وهو لا يجوز أن يقع في الكلام ، ولكن إذا ورد في شعر شاعر حمل على الضرورة ولم يجز القياس عليه .

ونازع الأخفش ومن ذكرنا في شرح الشاهد السابق في قولهم « إن المفعول متأخر في الرتبة أيضا » فقالوا : إن كان مرادكم بالرتبة اقتضاء الفعل له وللفاعل فإننا نسلم أن المفعول متأخر في اقتضاء الفعل له عن الفاعل ؛ لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه الفاعل ، وهذا مما يعتبر النزاع فيه مكابرة وحجدا للحقائق الثابتة ؛ ولكننا نمنع أن يكون ذلك هو المقصود عند قول العلماء « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة » بل المراد من الرتبة موقعه في الكلام ، ونحن ندعى أن المفعول قد كثر مجيئه في الكلام تاليا للفعل وبعقيه حتى اعتبر كأن موقعه في الكلام في هذا المركز ؛ فإذا تأخر عن هذا الموقع فكأنه زحزح عن موقعه الطبيعي ؛ فلو اتصل الفاعل حينئذ بضميره لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم في عود الضمير المتصل بالمفعول على الفاعل المتأخر عنه في نحو قولك : ضرب غلامه بكر

قال جارا لله الزمخشري في الفصل ( ١ - ٥١ ) : « والأصل في الفاعل أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء

منه ؛ فإذا قدم عليه غيره كان فى النية مؤخرا ، ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اه

وقد أخذ هذه العبارة ابن الحاجب فى الكافية ، فقال : « والأصل أن يلى فعله ؛ فذلك جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اه ، وقال فى شرحه لهذا الكلام (ص ١٩) : « والأصل أن يلى فعله ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وماعداهما فضلة ، وقد وجب تقديم الفعل ؛ فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله ؛ لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قدم عليه المفعول كان فى النية مؤخرا ؛ لما ذكرناه . ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت المسألة الأولى وامتنعت الثانية ؛ وبيانه أنك إذا قلت : ضرب غلامه زيد ؛ فلا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا ، أو معنويا ؛ وهو راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ، فلو لا أنه متقدم من حيث المعنى لم يحجز ، ولكنه لما كان فاعلا ، والفاعل رتبته التقديم ؛ جازت هذه المسألة ؛ لأنه فى حكم قولك : ضرب زيد غلامه ، وامتنعت المسألة الأخرى ، وهى قولك : ضرب غلامه زيدا ؛ لأن الضمير فى غلامه راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ومعنى ؛ أما اللفظ فمعلوم حسا ؛ وأما المعنى فلائنه راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخر ، فرجع الضمير إلى غير مذكور ؛ فامتنعت المسألة لذلك » اه كلامه . وهذا المذهب بهذا التعليل هو الذى جرى عليه أكثر النحاة وتبعهم الشارح المحقق هنا عليه

أما المحقق الرضى فلم يقف من هذا المذهب موقف المؤيد له المدافع عنه ، بل حكاه وعلل له ثم حكى مذهب الأخفش وابن جنى وذ كراستدلالهما وارتضاه وحكم بأن الأولى تجوز ماذهب إليه ، قال فى شرح الكافية (١ - ٦٣) : « جواز هذه المسألة وهى قولك ضرب غلامه زيد معلل بكون الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل ، وأصله أن يلى الفعل ؛ فهو متقدم على الضمير تقديرا ، وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يحجز ضرب غلامه زيدا لأن غلامه فاعل وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا وأصلا ؛ فيكون الضمير قبل الذ كر ؛ ولا يجوز ذ كر ضمير مفسره بعده ، إلا فى ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذ كره مبهما ثم مفسرا ؛ ليكون أوقع فى النفس ؛ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه ، أو فى الضمير الذى يحجىء مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز ؛ لأن ذلك المنصوب لا يحجىء إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير فلا يلبس ؛ بخلاف زيدا فى مسألتنا ؛ فإن مجيئه ليكون مفعولا ، لالكونه للتمييز فقط ؛ وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام ، وأما إذا جئت بعده بشيء الغرض الأصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى فى التفسير ؛

وقوله :

٣٧٨ — جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَارُ

لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه ، ويبقى الإبهام بحاله ؛ فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى التنازع فيه بللفاعلية ، خلافا للبصرية . وقد جُوز الأخفش - وتبعه ابن جني - نحو ضرب غلامه زيدا ؛ أي : اتصال ضمير المفعول به مع تقدم الفاعل ؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَّاتِ وَقَدْ فَعَلَ

و بقوله :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

ويجوز التأويل برب الجزاء وأصحاب العصيان ؛ وبقوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

والأولى تجويز ما ذهبوا إليه ، لكن على قلة ؛ وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا « اه كلامه بحروفه

٣٧٨ — البيت لسليط بن سعد ؛ ولم أقف له على سابق أو لاحق

. اللفظ : « أبا الغيلان » كنية رجل لم أقف له على تعريف ؛ وهو بكسر النين المعجمة « سنار » بكسر السين المهملة والنون وبعدها ميم مشددة مفتوحة - اسم رجل روى ؛ يقال : إنه الذي بنى الخورنق ، وهو القصر الذي بظهر الكوفة ، وإنه بناء للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره ؛ فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة . قال الميداني في مجمع الأمثال ( ١ - ١٤٠ بولاق ) « قولهم جزاء سنار (بالنصب) أي : جزائي جزاء سنار ، وهو رجل روى بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ؛ فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه ، فخر ميتا ؛ وإنما فعل ذلك لئلا يبنى مثله لغيره ؛ فضربت العرب به المثل لمن يجزى بالإحسان الإساءة ؛ قال الشاعر :

جَزَتْ نَأْبُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعَالِنَا جَزَاءَ سِنَارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبٍ

ويقال : هو الذي بنى أطم أحبيحة بن الجلاح ، فلما فرغ منه قال له أحبيحة : لقد أحكمته ؛ فقال : إني لأعرف فيه حجرا لو نزع لتقوض عن آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدفعه أحبيحة من الأطم ، فخر ميتا » اه . وقال الجاحظ في كتاب الحيوان ( ١ - ٢٣ طبع مطبعة الحلبي )

« وقال بعض العرب ، في قتل بعض الملوك لسنار الرومي ؛ فانه لما علا الخورنق ورأى بنيانا لم ير مثله ، ورأى في ذلك المستشرف ، وخاف - إن هو استبقاه - أن يموت فيبني مثل ذلك البنيان لرجل آخر من الملوك ؛ رمى به من فوق القصر ؛ فقال في ذلك الكلي في شيء كان بينه وبين بعض الملوك :

جَزَانِي جَزَاهُ اللَّهُ شَرَّ جَزَائِهِ      جَزَاءِ سِنَارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبٍ  
سِوَى رَضِهِ الْبُنْيَانِ سَبْعِينَ حِجَّةً      يُعَلِّي عَلَيْهِ بِالْقَرَامِيدِ وَالسَّكْبِ  
فَلَمَّا رَأَى الْبُنْيَانِ تَمَّ سُجُودُهُ      وَأَصْ كَمِثْلِ الطَّوْدِ ذِي الْبَازِخِ الصَّعْبِ  
وَوَظَنَ سِنَارُهُ بِهِ كُلَّ حَبْوَةٍ      وَفَاءً لَدَيْهِ بِالْمَوَدَّةِ وَالْقُرْبِ  
فَقَالَ : اقْدِفُوا بِالْعِلْجِ مِنْ رَأْسِ شَاهِقٍ      فَذَلِكَ لَعَمْرُ اللَّهِ مِنْ أَعْظَمِ الْخَطْبِ اهـ

وانظر قصته أيضا في معجم البلدان ، وفي ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ( ص ١٠٩ )  
المعنى : يصف أن أبا الغيلان قد لقي من أبنائه - على تربته إياهم وحسن فعله - أسوأ المكافأة  
وشر الجزاء ، وضرب له مثلا بسنار

الإعراب : « جزی » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر  
« بنوه » فاعل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والضمير مضاف إليه ،  
مبني على الضم في محل جر « أبا » مفعول به ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء  
الستة ، وهو مضاف ، و « الغيلان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عن كبر » جار  
ومجرور متعلق بجزى ، وعن ههنا بمعنى بعد « وحسن » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، حسن : معطوف على كبر ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره  
الكسرة الظاهرة « فعل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ،  
وما : يجوز أن تكون مصدرية ، و « يجزى » فعل مضارع مبني للجهول ، مرفوع بضمة مقدرة  
على الألف منع من ظهورها التعذر ، و « سنار » نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف  
محذوف يقع مفعولا مطلقا لجزى ، والتقدير : جزاء مثل جزاء سنار ؛ ويجوز أن تكون « ما »  
موصولا اسميا في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف كالسابق ، وجملة « يجزى  
سنار » من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وهو

وقوله :

٣٧٩ - كَسَا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

ضمير منصوب على أنه مفعول ثانٍ ليجزى، وتقدير الكلام على هذا الوجه: جزاء مثل الجزاء الذي يجزاه سنار

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث اتصل بالفاعل المتقدم ضمير يعود إلى المفعول التأخر، على نحو ماسبق تقريره في الشاهد السابق

٣٧٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق اللفظ : « كسا » هو فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمداً جبة ، كما تقول : ألبسته قميصاً « حلمه » الحلم : الأناة والعقل ، والحلم أيضاً : تأخير العقوبة وعدم المعالجة بها ، تقول : سفه فلان على فلان فحلم عليه ، ومنه قولنا : الله حلیم عن العصاة « سودد » معناه السيادة « ورقى » هو بتضعيف القاف ، ومعناه جعله يرقى : أى يصعد ؛ وتقول : رقى يرقى ، مثل رضى يرضى ، رقىا ؛ إذا صعد من أسفل إلى أعلى ، وفي التنزيل : ( أَوْ تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ ) « نداء » الندى : أصله البلبل ؛ تقول : ندى المكان يندى ندى ، وهذا مكان ند ، وهذه أرض ندية وندية ؛ ثم استعملوه في معنى الجود ؛ فقالوا : هذا رجل ند ؛ يريدون أنه جواد كريم ، ويقولون : إنه ليتندى على أصحابه ؛ وإن يده لندية بالمعروف ؛ وما رأيت أندى من فلان يدا ؛ وما تنديت من فلان ، ولا انتديت ، وفلان لا تندى صفاته ؛ إذا كان بخيلاً « ذرى » بضم الدال المعجمة - جمع ذروة ، بضم الدال أو كسرهما ، وهى أعلى الشئ

الإعراب : « كسا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « حلمه » حلم : فاعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « ذا » مفعول به أول ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الحلم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة « أثواب » مفعول ثانٍ لكسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سودد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ورقى » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، رقى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « نداء » ندى : فاعل ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ذا » مفعول به لرقى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ذرى » جار ومجرور متعلق برقى ، وذرى مضاف و « المجد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

الشاهد فيه : قوله « كسا حمله ذا الحلم » وقوله « رقى نداه ذا الندى » حيث قدم الفاعل المتصل بضمير المفعول به في الموضعين ، وهذا الفاعل هو قوله « حمله » في الجملة الأولى ، وقوله « نداه » في الجملة الثانية ، وقد أخرج المفعول في الموضعين ؛ فكان الضمير عائدا على متأخر في اللفظ والرتبة ، كأيذ كر جمهور النحاة ؛ وقد بينا لك مذاهب النحاة في هذه المسألة في شرح الشواهد السابقة ٣٨٠ - قد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فذكر ابن جني أن قائله هو النابغة الذبياني ؛ وذكر البغدادي أن قائله هو أبو الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، واسمه ظالم ابن عمرو بن سفيان بن جندل ؛ وذكر العيني أن قائله مجهول ، وذكر عن ابن كيسان أنه قال : أحسبه مولدا مصنوعا ؛ فأما نسبته إلى النابغة الذبياني فمن باب انتقال الذهن ؛ وسببه أن للنابغة الذبياني كلمة على هذا الروي وفي هذا المعنى ، وهي قوله :

حَزَى اللَّهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بُغِيضٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ  
بِمَا أَتَهَكُّوْا مِنْ رَبِّ عَدْنَانَ جَهْرَةً وَعَوَفُ يُنَاجِيهِمْ ، وَذَلِكُمْ جَلَلٌ  
فَأَصْبَحْتُمْ وَاللَّهُ يَفْعَلُ ذَاكُمْ يَعِزُّكُمْ مَوْلَى مَوَالِكُمْ شَكَلٌ  
إِذَا شَاءَ مِنْهُمْ نَاشِيٌ دَرَبَتْ لَهُ لَطِيفَةٌ طَى الْكَشْحَ رَابِيَةُ الْكَفَلِ

وأما نسبة البيت إلى أبي الأسود فإن شأنها لا يزيد عن شأن نسبته إلى النابغة ؛ فقد روى أبو الفرج الإصبهاني في كتاب الأغاني كلمة لأبي الأسود على هذا الروي فيها هذا المعنى ، ولكنه لم يروها بيت الشاهد ، قال : كان ابن عباس رضى الله عنهما يكرمان الأسود لما كان عاملا بالبصرة لعلى رضى الله عنه ، ويقضى حوائجه ، فلما ولى البصرة ابن عامر جفاه وأبعده ومنعه حوائجه ؛ لما كان يعلمه من هواه فى على رضى الله عنه ، فقال فيه أبو الأسود :

ذَكَرْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضَّلَ  
أَمِيرَيْنِ كَانَا صَاحِبَيَّ كِلَاهُمَا فَكُلًّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ  
فَإِنْ كَانَ شَرًّا كَانَ شَرًّا جَزَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا إِذَا عَدَلَ

اللفظة : « جزاء الكلاب العاويات » هو مصدر تشبيهى ؛ والمعنى جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ؛ وجزاء الكلاب هو الضرب والطرد والإهانة ؛ ويقال : العاويات هى المصابة بالسعار (والسعار - بضم السين المهملة - شبه الجنون) ومن شأن الكلاب المسعورة إذا أريد



برؤها أن يؤخذ سفود فيدخل في أديارها ، ويروى « العاديات » بالدال المهملة في مكان الواو - وهي جمع العادية ، اسم فاعل من عدا عليه يعدو ، وجملة « وقد فعل » إشارة إلى أن الله تعالى قد استجاب دعاءه وحقق فيه رجاءه ، وقد أخذه أبو الطيب المتنبي فقال :

وَهَذَا دُعَاؤُهُ لَوْ سَكَتُ كُفَيْتُهُ لَأَنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ فِيكَ وَقَدْ فَعَلَ

الإعراب : « جزى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « ربه » ربّ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة لعدي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جزاء » مفعول مطلق منصوب بجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكلاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « العاديات » نعت للكلاب ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وقد » الواو للتحال ، حرف مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاحتاج له من الإعراب « فعل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاحتاج له من الإعراب ، وإنما سكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ربّ ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه عدى بن حاتم » حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول ، وهو قوله « ربه » ، على للمفعول به ، وهو قوله « عدى » ؛ فيعود الضمير - على مذهب الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة ، ولهذا حكموا بأن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ولبعض النحاة في هذا البيت تخرج يخرج عن الاستشهاد به على هذه المسألة ، وحاصله أن الضمير في قوله « ربه » ليس عائدا على « عدى » حتى يكون عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، كما تقولون ، بل هو عائد على المصدر المفهوم من « جزى » على حدّ قوله تعالى : ( أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) فإنكم تقولون : إن الضمير عائد على العدل المفهوم من ( اعدلوا ) ، وههنا الأمر على هذه الحال ، وكأنّ الشاعر قد قال : جزى ربّ الجزاء عني عدى بن حاتم ؛ وهذا أمر سائق لاشبهة في جوازه

وأغرب العلامة الفناري في تخرج هذا البيت ؛ فزعم أن الضمير في « ربه » راجع إلى المتكلم وهو من باب وضع ضمير مكان ضمير على طريق الالتفات ، على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تقدّم طريق للكلام سوى الطريق الذي خرج عن مقتضى الظاهر ، كما قيل في قول امرئ القيس :

وذكر لجوازه وجهها من القياس ، ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من البصريين والطَّوَالُ من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

(تنبيهات : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهُمَا غُلَامٌ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ، وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامٌ هِنْدٍ » فمنه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم عائداً على ما رتبته التقديم .

الثاني (١) : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ - ويسمى متقدماً حكماً - كذلك يعود على متقدم معنًى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أدَّبَ

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قَدْ (١)

فقد ذكر السكاكي أن في قوله « ليلك » الالتفات من التكلم إلى الخطاب ؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول : تطاول ليلي ؛ فههنا بيت الشاهد يجري على هذا الوجه ، وكان حقه أن يقول : جزى ربى عنى عدى بن حاتم - إلخ

والرد على التخريج الأول أن عادة العرب في الدعاء جارية بأن يقولوا : جزى رب زيد زيدا ، وجزاك ربك خيراً أو شراً ؛ ولم تجر عادتهم أن يقولوا : جزى رب الجزاء زيدا خيراً ، أو شراً ؛ وإذ كان ذلك من عادتهم المستمرة في هذا المعنى كان من الحتم أن نجعل الضمير راجعاً إلى عدى ابن حاتم المتأخر ؛ فيكون الاستشهاد به مستقيماً

والرد على تخريج الفنارى أنه - مع ما فيه من التكلف والتعجيز - ليس مطابقاً لما حمّله عليه ؛ ألا ترى أن بيت امرئ القيس المذكور فيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الخطاب ؛ فبدلاً من أن يقول : تطاول ليلي بالإثم ؛ تراه قد قال : تطاول ليلك بالإثم ؛ وهذا أسلوب مستمر الاستعمال في لسان العرب إن لم يكن على الالتفات فعلى التجريد ، وأما بيت الشاهد ففيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الغيبة ، ولا نظير له في كلامهم حتى نحمل هذا عليه

(١) اعلم أن ضمير الغائب لا يتم معناه الذي وضعه له الواضع إلا إذا تقدّم مرجعه ؛ وذلك

وَلَدَكَ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُهُ فِي الْكِبَرِ» أى : التأديب ، ومنه : «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»  
أى : العدل .

لأنه إنما وضع على أن يكون معرفة ، لكن لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه ؛ فإن أنت ذكرته ولم تقدم له مرجعا يعود إليه بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد منه ، وتنكيره خلاف وضعه ؛ فتم لنا أن معناه الذى وضع له لا يتم إلا إذا تقدم مرجعه .

ثم اعلم أن تقدم مرجع هذا الضمير على ثلاثة أنواع : تقدم لفظي ، وتقدم معنوي ، ويسمى التقدم الرتبى أيضا ، وتقدم حكيمى ؛ وسنبين لك هذه الأنواع بيانا شافيا ، فنقول :

أما التقدم اللفظي فإن محقق النحاة قد جعلوا له ضابطا يضبطه ، وهو : أن يذكر المرجع قبل الضمير ذكرا صريحا ، سواء أكان من حيث المعنى متقدما أيضا أم لا ؛ فالأول نحو قولك : ضرب زيد غلامه ؛ لأن الفاعل من حيث المعنى مقدم على المفعول ، والثاني نحو قولنا : ضرب زيدا غلامه ؛ فإن المرجع ههنا متقدم فى اللفظ ، وهو متأخر فى المعنى ؛ لأن المفعول من حيث معناه متأخر عن الفاعل .

وجعل ابن الحاجب من التقديم اللفظي نحو قولنا : ضرب غلامه زيد ، من كل مفعول اتصل بضمير الفاعل المتأخر عنه ، وبيان هذا أنه قسم التقدم اللفظي إلى قسمين : الأول تقدم فى اللفظ والحقيقة ، نحو قولنا : ضرب زيد غلامه ، والثاني تقدم لفظي تقديرى ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ قال فى شرحه على كافيته<sup>(١)</sup> : « وأما الغائب المتقدم الذكر فقد يتقدم لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وقد يتقدم معنى ، وقد يتقدم حكما ؛ فالتقدم اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه ، والتقديرى مثل قولك : ضرب غلامه زيد ؛ لأن زيدا وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا » اهـ .

وهذا الذى ذكره ابن الحاجب غير مستقيم ، وقد نقده المحقق الرضى ، وجزم بأن قولنا : « ضرب غلامه زيد » من التقدم المعنوي ، وليس من التقدم اللفظي فى قليل ولا كثير ، قال فى شرح الكافية<sup>(٢)</sup> : « قسم المصنف التقدم اللفظي قسمين : أحدهما تقدم لفظا تحقيقا ، نحو ضرب زيد غلامه ، والآخر تقدم لفظا تقديرا ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ إذ زيد متقدم فى اللفظ تقديرا ؛ لكونه فاعلا ؛ وفيه مخالفة لطريقته المألوفة ؛ لأن عادته جعل التقدير قسم

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ( ص ٦٤ )

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ( ٢ - ٤ )

اللفظ لا قسمًا منه ، كما قال في أول الكتاب : لاختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا ؛ فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى أولى ؛ إذ هو متقدم معنى وتقديرًا ، لا لفظًا ؛ فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال : ليس لفظ المفسر مذكورًا قبل الضمير ؛ فكيف يكون التقدم لفظيًا ؛ فإن قال : أردت كأنه متقدم لفظًا من حيث التقدير ، قيل : فينبغي أن تعد نحو (أعدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) أيضًا من هذا القسم ؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضًا في التقدير ، ولا فرق بينهما إلا أن المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به ، بخلاف المفسر في نحو (اعدلوا هو أقرب للتقوى) ، والتقدم في كليهما ليس لفظيًا ، بل هو تقديرى ، وكلامنا في التقدم اللفظى ، لا في المفسر الملفوظ به أو المقدر ، وقد قرر المصنف هذا على الصواب في باب الفاعل فقال في ضرب غلامه زيد : لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدمًا لفظيًا أو معنويًا ، وهو راجع إلى زيد ، وزيد متأخر لفظًا ؛ فلو لا أنه متقدم من حيث المعنى لم يحز ؛ فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظًا ، وهو الحق « اه كلامه .

وأما التقدم المعنوى فضابطه ألا يكون مرجع الضمير مصرحًا بتقديمه ، بل هناك شيء آخر يقتضى كون مرجع الضمير متقدمًا في الذكر على مكان الضمير ، وذلك على أنواع :

الأول : كون مرجع الضمير فاعلًا ؛ فإن الفاعلية تقتضى أن يكون الفاعل متصلًا بالفعل ، نحو قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) .

الثانى : كون مرجع الضمير مبتدأ ؛ فإن الابتداء يقتضى أن يكون المبتدأ قبل الخبر ، نحو قولنا : فى داره زيد .

الثالث : كون مرجع الضمير مفعولًا أول ، والمتصل به مفعولًا ثانيًا ، فإن كون الاسم مفعولًا أول يقتضى أن يكون متقدمًا فى اللفظ عن المفعول الثانى ، نحو قولنا : أعطيت درهمه زيدا ؛ ومن هذا النحو قولنا : ضربت فى داره زيدا ، وقول العرب فى أمثالهم : فى بيته يؤتى الحكم .

الرابع : كون مرجع الضمير مصدرًا ذكر فعله قبل الضمير ، نحو قولنا : اجتهد يكن خيرًا لك ؛ فإن المعنى اجتهد يكن الاجتهاد خيرًا لك ؛ ففى « يكن » ضمير يعود على الاجتهاد ، وهو مصدر ذلك الفعل المتقدم ، ومنه قوله تعالى : (أعدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) فإن المعنى اعدلوا هو أى العدل أقرب للتقوى .

الخامس : أن يكون مرجع الضمير مصدرًا ذكر الوصف المشتق منه قبل الضمير ، نحو قول الشاعر :

إِذَا زَجَرَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَىٰ خِلَافِ

.....

فإن الضمير في قوله « إليه » عائد إلى السفه المفهوم من قوله « السفهيه » والفرق بين هذا الموضع والذي قبله أن الفعل يدلّ على المصدر دلالة الشيء على جزء معناه ؛ فإنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان ، والحدث هو مدلول المصدر ؛ فدلالة ( اعدلوا ) على العدل دلالة تضمنية ؛ كما هو معلوم ؛ أما دلالة الوصف على المصدر فليست بهذه المثابة ، بل هي من دلالة اللفظ على شيء خارج عن معناه لازم له ؛ لأن الوصف إنما وضع للدلالة على الذات القائم بها الحدث أو الواقع عليها ، وما أشبه ذلك ؛ فدلالة قوله « السفهيه » على السفه دلالة التزامية .

السادس : أن يكون سياق الكلام مستلزما لمرجع الضمير استلزاما قريبا أو بعيدا ؛ فمثال الأول قوله تعالى : ( وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ) فإنّ الضمير في قوله سبحانه ( لأبويه ) راجع إلى الموروث ، ولم يجر له ذكر في الكلام ، ولكن لما كان ما قبل هذه الآية في أحكام الميراث دلّ على أن هناك موروثا ؛ ومثال الثاني قوله جلّ شأنه : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) وقوله تعالت كلمته : ( إِنَّا أَرْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ) وقوله : ( مَا تَرَكْ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ) وقوله : ( كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ) .

وأما التقديم الحكيم فضابطه أن يكون مرجع الضمير متأخرا في اللفظ ؛ وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل ذلك الضمير ، كما كان ذلك في التقديم المعنوي ؛ ألست ترى أن التقديم المعنوي معه شيء يقتضي تقدم المرجع ، كرتبة المرجع في الكلام ، وكالفعل والحدث والسياق ؛ فإذا علمت ذلك فاعلم أن في هذا النوع من التقديم لا يكون مع الكلام شيء يقتضي تقدم الضمير سوى نفس الضمير ؛ إذ أن وضعه على أن يكون مرجعه متقدما ، ولذلك مواضع ، وقد تكفل الشارح رحمه الله تعالى ببيانها ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها تفصيلا .

فإن قلت : فما حمل العرب على أن خالفوا مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع فأخروا مفسره عنه ، حتى اضطررتم أن تقولوا : إنه متقدم في الحكم ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه قد تعارض عندهم أمران : أولهما ما أشرت إليه من أن أصل الضمير أن يكون مرجعه متقدما ليتم معناه ، وثانيهما قصدهم إلى تفخيم الحال وتعظيمه في بعض المواضع ، وذلك إنما يتأتى إذا ذكروا الأمر مبهما أولا ثم ذكروه مفصلا ، ولما كان المقصود الثاني لا يحصل إلا بتأخير المرجع ، وكان الأول يحصل مع التأخير ؛ لأن غايته أن يبقى ضمير الغائب ناقص المعنى غير مبين حتى يذكر المرجع ؛ لما كان الأمر كذلك استساغوا أن يؤخروا المرجع .

فإن قلت : فهذا الضمير الذي يذكر مرجعه بعده هل يكون معرفة أو نكرة ؟

قلت : إن الذي ذهب إليه النحاة أنه معرفة ؛ ولكن تعريفه أنقص من تعريف ما تقدم

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع :

أحدها : الضمير المرفوع بِنِعْمَ وبئس ، نحو « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بئسَ رَجُلًا عَمْرُو »  
بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف <sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي أَغْيِرُ حَبِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

مرجعه ، والذي نراه أن يحدد مذهبوا إليه بما بعد ذكر المرجع ، أما قبل ذكر المرجع فهو نكرة ؛  
ألا ترى أنه يدخل عليه رب في نحو قولهم : رُبُّهُ رَجُلًا ؛ على ما سيأتي مشروحا في الكلام على  
الشاهد رقم (٣٨٢) ، فارتقبه ، وأنت تعلم أن رب لا تدخل إلا على التكرات ، وارجع إلى شرح  
الشواهد (٩٢ و ٩٣ و ٩٥ في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

بقي هنا أن نقول لك : إن الذي سميناه التقدم المعنوي قد سمي الشارح بعضه التقدم حكماً ،  
وهو خلاف ما عليه المتقدمون من النجاة ، ولا ضرر فيه .

(١) أما إذا جعلت جملة « نعم رجلاً » من الفعل وفاعله المستتر فيه وجوباً خبراً مقدماً  
والمخصوص المذكور بعد الجملة مبتدأ مؤخرًا ؛ فإنه يكون من التقدم الرتبى الذي سميناه في شرح  
هذه المسألة التقدم المعنوي ، ويكون مثل هذا الكلام كمثل قولنا : في داره زيد ، وهو النوع الثاني  
من التقدم المعنوي .

٣٨١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق ، وقد  
ذكر العيني أن الفراء وغيره استشهدوا به ولم ينسبوه

اللفظ : « جفوني » فعل ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ؛ وتقول : جفاه يحفوه جفاء ،  
إذا فعل به مايسوءه ، أو ترك مودته ، وتقول : جفت المرأة ولدها ، إذا لم تتعاهده ، والأصل في هذا  
كله قولهم : هذا ثوب جاف ، وقد جفا ثوبه ؛ إذا كان غليظاً ، ثم قالوا للرجل الغليظ الخلق الجاف  
الطباع : هو رجل جاف ، وهؤلاء جفاة العرب ، مثل قاض وقضاة « الأخلاء » جمع خليل ،  
مثل صديق وأصدقاء ، وزنا ومعنى ، ومنه قوله تعالى : ( الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ )  
ويجمع الخليل أيضاً على خلان - بكسر الحاء وتشديد اللام - وتقول : هذا صديق و خليلي وخلي  
( بكسر الحاء ) و خلتي ( بضم الحاء ) وتقول : بيننا خلة قديمة ( بضم الحاء أيضاً ) ؛ فالمضموم يطلق  
على الصديق وعلى الصداقة نفسها ؛ ومن الأول قول شاعر الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنَوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

ومن الثاني قوله جل شأنه : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ) وقول الشاعر في بيت الشاهد  
« جميل » أراد به الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل من أهمل  
فلان أمر فلان ؛ إذا لم يعبأ به ولم يجعل له شيئاً من عنايته

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعل ، ضمير مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول به ، ضمير مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إني » إن حرف تأكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جارّ ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي « من خليلي » جارّ ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وياء المتكلم مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي الشاهد فيه : قوله « جفوني » حيث أتى بضمير الغائب - وهو واو الجماعة - متقدّما في اللفظ عن مفسره - وهو قوله الأخلاء - وساغ ذلك لكونه في الحكم متقدّما ، على ما بينا في صدر هذا البحث

ونريد ههنا أن نشرح لك هذه المسألة شرحا ينشرح به صدرك وتطمئن له نفسك ؛ فنقول : اعلم أولا أنه لا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أنه يجوز لك أن تعمل أي العاملين المتنازعين أردت ، الأول أو الثاني ، ولكننا الخلاف بينهم في أحقهما بالإعمال وأولاهما ؛ فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أحقّ وأولى ؛ لكونه أسبق العاملين في الذكر فأخذ بسبقه قوة على التسلط على المعمول ، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالإعمال ؛ لكونه بجوار المعمول ومتصلا به

ثم اعلم أن العامل الأول إما أن يحتاج إلى المعمول على أنه فاعل به ، وإما أن يحتاج إليه على أنه مفعول به ، فمثال الأول : حضر وأكرمته زيد ، ومثال الثاني أكرمت وأهانني زيدا فإن أعملت العامل الأول في المعمول المذكور بعد العاملين أعملت العامل الثاني في ضميره ، سواء أكان الثاني يطلب مرفوعا أم كان يطلب منصوبا ، فأما الأول فنحو قام وقعد أخوك ، ونحو أكرمت وأهانني زيدا ؛ ففي « قعد » في المثال الأول وفي « أهانني » في المثال الثاني ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وزيد هذا متقدّم في المعنى وإن كان متأخرا في اللفظ ؛ لأن رتبة المعمول بجوار العامل ، ولا خلاف في صحة ذلك ، بل هو واجب عند جميع النحاة . وأما الثاني فنحو زارني وأكرمته أخوك ، ونحو أكرمت وأهانني أخاك ؛ فالهاء في « أكرمته » في المثال الأول راجعة

إلى « أخوك » وفي « أهانتى » فى المثال الثانى ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « أخاك » والرجع فى المثالين متقدّم فى المعنى على الضمير ؛ لما ذكرنا من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فكأنك قد قلت : زارنى أخوك وأكرمته ، وأكرمت أخاك وأهانتى ؛ ولا خلاف بين النحويين فى صحة هذا أيضا ، بل هو واجب عند جمهورهم ، ويحكى عن بعضهم أنه يجوز حذف المعمول الثانى إذا كان فضلا ، وذلك نحو قوله :

بِعُكَاظٍ يُعْشَى النَّاطِرِ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

وهذا قول ضعيف ، والراجح وجوب ذكر المعمول مع العامل الثانى متى أعملت الأول ، سواء أكان معمول الثانى عمدة أم فضلا ، وهذا البيت محمول على الضرورة

وإن أعملت العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فلا يخلو الحال : إما أن يكون العامل الأول يطلب فاعلا ، وإما أن يكون طالبا لمفعول ؛ فإن كان العامل الأول يطلب فاعلا فقد اختلفت النحاة فذهب البصريون إلى أنه يجب أن يضم فى الأول ضمير يعود على المعمول المذكور ، وهذا هو وجه الاستشهاد بالبيت الذى نحن بصدد شرحه ؛ ألا ترى أن الشاعر قد قال « جفونى » فذكر الضمير متقدّما فى اللفظ والمعنى على مفسره وهو الأخلاء ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضم الضمير فى جوار العامل الأول ؛ بل إما أن يحذف ، وإما أن يضم مؤخرا عن المرجع ؛ والبيت المذكور حجة عليهم ؛ لأنه لو جاء على ما يقولون لوجب أن يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء ؛ أو يقول : جفانى ولم أجف الأخلاء هم ، فأما الأول فعلى حذف الفاعل ، وأما الثانى فعلى إضمار الضمير مؤخرا بعد المرجع ، وأنت ترى أن الشاعر لم يقل واحدا من التعبيرين ، فدل ذلك على أن الضمير إذا كان فاعلا وجب إضماره بجوار عامله ، ولم يضر فيه تأخر المرجع لفظا ومعنى ؛ وأما إن كان العامل الأول يحتاج إلى منصوب فإنه يجب حذفه متى أعملت العامل الثانى ، سواء أكان الثانى يحتاج إلى مرفوع أم كان يحتاج إلى منصوب ؛ فالأول نحو أهنت وأكرمتى زيد ، والثانى نحو أهنت وآلمت زيدا ؛

فإن قلت : فلماذا أضمرنا فى الثانى كل ما يحتاجه إذا أعملنا الأول ؟ ولماذا لم نضم فى الأول إلا إذا كان يحتاج إلى فاعل ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنا إذا أعملنا الأول كان المعمول المتأخر فى اللفظ عن العاملين كأنه مذكور قبل العامل الثانى ، لما ذكرنا ذكره من أن رتبة المعمول بجوار عامله ؛ فإذا أضمرنا فى العامل الثانى ضميرا مرفوعا أو منصوبا كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا متقدّم معنى ، وهذا لا خلاف فى جوازه بين أحد من العلماء ؛ وأما إذا أعملنا العامل الثانى فى المعمول الملفوظ به فإن موضع هذا المعمول حينئذ هو موضع ذكره من الكلام : أى بعد العاملين جميعا ؛ فلو أضمرنا فى العامل الأول كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى ؛ ومقتضى



على ماسياتي في بابه .

الثالث : أن يكون مُحْبَرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا <sup>(١)</sup> » .

الرابع : ضمير الشأن والقصة <sup>(٢)</sup> ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

الخامس : أن يجز برُبُّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

القياس ألا يجوز ذلك ؛ لما تعلمه من أن طبيعة ضمير الغائب تقتضي تقدّم مرجعه ، لكننا جرينا على ما يقتضيه القياس مع الفضلة المنصوب ؛ إذ لا ضرورة إليه ولا حاجة بالكلام له حتى ترتكب من أجل ذلك مخالفة القياس ؛ أما إذا طلب الأوّل مرفوعاً فاعلاً فإن أمرنا دائر بين أمرين : أحدهما أن نضمّر فيه ضميراً فنكون قد خالفنا القياس وجئنا بضمير الغائب قبل مرجعه في اللفظ والمعنى ، وثانيهما أن نستعني عنه فنكون قد حذفنا الفاعل من الكلام وهو جزء منه لاغنى له عنه ؛ فإينما أن ترتكب أخفّ هذين الأمرين ، وأضمرنا في العامل الأوّل الضمير المرفوع واغترفنا عوده على متأخر في اللفظ والمعنى ؛ وأما الكوفيون فتدارسكبو المحذور الثاني فحذفوا الفاعل ؛ وفي هذا القدر كفاية لك ومقنع

(١) الظاهر أن الضمير في هذه الآية راجع إلى متقدّم يدلّ عليه السياق ، كما في قوله تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) وكما في قوله جلّ شأنه : ( وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ) فيكون مما سمينا في مبدأ هذا المبحث التقدّم المعنوي ، ولا يكون الضمير عائداً على الحياة الدنيا ومفسرهما ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لصار التقدير : إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، وهذا لا يجوز ؛ فإن زعمت أن الضمير راجع إلى الموصوف وهو الحياة بدون الصفة فيكون التقدير على هذا : إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا ؛ كان الكلام مستقيماً ، لكنه لا يبلغ درجة ما قرّرناه أولاً

(٢) المراد بالشأن والقصة الحديث ، وضمير الشأن هو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأها ، فلا يكون ضمير حضور ، ولا يفسره مفرد ، ولا جملة إنشائية ، ولا جملة خبرية متقدّمة عليه ، ولا جملة خبرية مؤخّرة عنه وقد حذف أحد جزأها ، ويكون هذا الضمير مذكراً باعتبار الشأن ، ومؤنثاً باعتبار القصة ، والغالب في الاستعمال تذكيره ، وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث وكان عمدة ، سواء أكان مسنداً أم كان مسنداً إليه ، نحو إنها قر جارتك وإنها هند جميلة ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ) ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليها ناسخ ، وإنما يؤتى بضمير الشأن للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه

## ٣٨٢ — رَبَّةٌ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

٣٨٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق  
اللفظ : « فتية » بكسر الفاء وسكون التاء المثناة - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين الفتوة  
والفتوة : الحرية والكرم ، ويجمع الفتى أيضا على فتيان وعلى فتو، فأما شاهد الفتية فقوله تعالى :  
( إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ ) وقوله سبحانه : ( إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى )  
وقول الأعشى ميمون :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ  
وشاهد الفتيان قوله تعالى : ( وَقَالَ لِفَتَيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ) وقول الشاعر :

يَا عَزَّ هَلْ لَكَ فِي شَيْخٍ فَتَى أَبَدًا      وَقَدْ يَكُونُ شَبَابُ غَيْرِ فِتْيَانِ  
وشاهد الفتو قول جذيمة الأبرش

فِي فَتُوٍّ      أَنْارًا بِهُمْ      مِنْ كِلَالٍ      غَزْوَةٍ مَاتُوا  
وقول الآخر :

وَفُتُوٍّ      هَجَرُوا ثُمَّ      أَسْرَوْا      لَيْلَهُمْ      حَتَّى إِذَا أَنْجَابَ حَلَاوَا  
وقول الشاعر في بيت الشاهد « دعوت » معناه ناديت ، ومنه قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الْعَلَا      فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ

وقوله « يورث المجد » المجد : هو الكرم ، ويقال : مجد الرجل ومجد فهو ماجد ومجيد وقوم  
أعجاد وأماجد « دائبا » يريد مداوما على دعائهم مجتهدا فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب  
فيه ؛ إذا اجتهد وثابر عليه ، وتقول : دأبت الدابة في سيرها دأبا ودأبا ودءوبا ، وفعل الرجل ذلك  
الفعل دائبا ، وقد يقال : فعل ذلك الفعل دأبا ، كما في قوله تعالى : ( قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا )  
على أن المراد ذا دأب ، أو دائبا

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، والهاء ضمير مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جرّ ربّ ، وثانيهما نصب بدعوت  
« فتية » تمييز للضمير المجرور رب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « دعوت » فعل وفاعل  
« إلى » حرف جرّ « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بالى ، والجار  
والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

ولكنه يلزم أيضاً التذكير، فيقال: «رُبَّهُ أُمْرَأَةً» لا رُبَّهَا، ويقال: «نِعِمَّتِ أُمْرَأَةٌ هِنْدٌ» .  
 السادس: أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المفسَّرُ له، كضَرَبْتُهُ زَيْدًا، قال ابن عصفور:  
 أجازهُ الأَخْفَشُ، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع. انتهى .  
 (خاتمة): قد يشتبه الفاعل بالمفعول، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً  
 والآخر اسماً تاماً، وطريقُ معرفة ذلك: أن تجعل في موضع التام: إن كان مرفوعاً ضميرَ  
 المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميرَ المنصوب، وتبديل من الناقص اسماً بمعناه في العقل  
 وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز «أَعْجَبَ  
 زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرٌو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: أَعْجَبْتُ الثوبَ،  
 ويجوز نصب زيد؛ لأنه يجوز: أَعْجَبَنِي الثوبُ، فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز  
 رفعه؛ لأنه يجوز: أَعْجَبْتُ النساءَ؛ وتقول «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر؛ لأنك  
 تقول: أَمْكَنَنِي السَّفَرُ، ولا تقول: أَمْكَنْتُ السَّفَرَ، والله أعلم.

والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «دائبا» حال من ضمير  
 المتكلم الواقع فاعلا في قوله دعوت «فأجابوا» الفاء حذفت عطف مبنى على الفتح لا محل له من  
 الإعراب، أجاب: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة  
 المناسبة، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع

الشاهد فيه: قوله «ربه فتية» حيث أعاد الضمير على «فتية» وهو متأخر عن الضمير لفظا  
 ومعنى، أما لفظا فواضح، وأما معنى فلا لأن فتية مميز للضمير ومبين له ومزيل لإبهامه، ورتبة المميز  
 متأخرة عما يميزه ضرورة. وساغ هذا التأخر ههنا للضرورة، إذ لو قدمنا التمييز لفصلنا بين رب  
 ومجرورها، وهو غير جائز.

وأنت إذا تأملت في هذا الشاهد وجدت الضمير مفردا مع أن التمييز جمع، فهذا يدل على  
 أن الضمير المجزوء رب يجب أن يكون مفردا، وإن كان تمييزه مثنى أو جموعا، كما يجب أن  
 يكون مذكرا، ولو كان تمييزه مؤنثا، وهذا مذهب البصريين، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه  
 يجوز في الضمير أن يطابق المميز؛ ولكنهم محجوجون بأن ما ذهبوا إليه لم يرد به سماع عن العرب

## النائب عن الفاعل

(يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لِفَرْضٍ : إما لِقَطْعِيٍّ ؛ كَالِإِيجَازِ ، وَتَصْحِيحِ النِّظَمِ ؛ أَوْ مَعْنَوِيٍّ ؛ كَالْعِلْمِ بِهِ ، وَالْجَهْلِ ، وَالْإِبْهَامِ ، وَالتَّعْظِيمِ ، وَالتَّحْقِيرِ ، وَالْخَوْفِ مِنْهُ ، أَوْ عَلَيْهِ ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَنْوِبُ عَنِ الْفَاعِلِ أَشْيَاءَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، لَكِنْ هُوَ الْأَصْلُ فِي النِّيَابَةِ عَنْهُ (فِيَا لَهُ) مِنْ الْأَحْكَامِ ؛ كَالرُّفْعِ ، وَالْعُمْدَةِ ، وَوُجُوبِ التَّأْخِيرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ (كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ) نَحِيرُ : نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ ؛ إِذَا الْأَصْلُ نَالَ زَيْدٌ خَيْرٌ نَائِلٌ ، نَعَمْ النِّيَابَةُ مَشْرُوطَةٌ بِأَنْ يَغْيِرَ الْفِعْلُ عَنْ صَيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ إِلَى صَيغَةٍ تَوْذَنَ بِالنِّيَابَةِ (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الَّذِي تَبْنِيهِ الْمَفْعُولُ (أَضْمَنْ) مُطْلَقًا (وَ) الْحَرْفُ (الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ) مِنْهُ (ا كَسِرٌ فِي مُضِيِّ كَوَصِلٍ) وَدُخْرَجٍ (وَأَجْعَلُهُ) أَيْ : الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيَنْتَحِي الْقَوْلُ فِيهِ) عِنْدَ الْبِنَاءِ الْمَفْعُولِ (يُنْتَحِي) ، (وَ) الْحَرْفُ (الثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ) وَشَبَّهَهَا مِنْ كُلِّ تَاءٍ مُزِيدَةٍ (كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ) بِلَا مُنَازَعَةٍ (تَقُولُ : تَدُخْرِجُ الشَّيْءَ ، وَتُغَوِّلُ عَنْ الْأَمْرِ ، بِاتِّبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الضَّمِّ .

(وَتَأَلَّثُ) الْفِعْلُ (الَّذِي) بَدَى (بِهِمْزِ الْوَصْلِ \* كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي) الشَّرَابُ ، وَاسْتَخْرِجَ الْمَالَ ، فَتَتَّبِعُ الثَّلَاثَ أَيْضًا لِلأَوَّلِ فِي الضَّمِّ .

(وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمِمُ فَا) فِعْلٌ (ثَلَاثِيٌّ أَعْلٌ \* عَيْنًا) وَأَوْ يَا كَانَ أَوْ يَأْتِيَا ، فَقَدْ قُرِئَ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بِهِمَا ، وَالْإِشْمَامُ : هُوَ الْإِثْيَانُ عَلَى الْفَاءِ بِحَرَكَةِ بَيْنِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، وَقَدْ يُسَمَّى رَوْمًا (وَضَمُّ جَا) فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ (كَبُوعٍ) وَحُوكٍ (فَاخْتُمِلَ) كَقَوْلِهِ :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتُ

٣٨٣ — نَسَبَ الْعَيْنِي هَذَا الشَّاهِدَ إِلَى رُوْبَةِ بْنِ الْعِجَاجِ . وَقَدْ رَاجَعْتَ دِيْوَانَ أَرَاخِيزِ رُوْبَةَ ابْنِ الْعِجَاجِ فَوَجَدْتَ فِي زِيَادَتِهِ آيَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ وَهُوَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَأَيْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَلَانِي أَمْ بَيْتُ

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا ... البيت

وقد روى أبو علي القالى في أماليه ( ج ١ ص ٢٠ طبع دار الكتب ) البيتين الأول والثانى من هذه الأبيات ، ولم ينسبهما لأحد ، وروى صدر الأول

\* أَقُولُ إِذْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ \*

وقال أبو عبيد البكرى في شرح الأمالى ( ج ١ ص ٩٧ ) « هذا الراجز يصف جذبه للدلو » اه ، ولم يعينه

اللفظ : « حوقلت » تقول : حوقل الرجل ؛ إذا ضعف وأصابه الكبر ، والواو زائدة للإحاطة بدحرج ، وأصله حقل ، وقد قالوا : أصابت الدابة حقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - وهى داء يأخذ من أكل التراب ، وقالوا : حقلت الدابة - كسمع - وتقول : حوقل الرجل ، إذا قال : لاحول ولاقوة إلا بالله ، والواو ههنا ليست زائدة ، لأنها مأخوذة فى تحت الفعل كما أخذت الحاء والقاف واللام من أصل الجملة المراد حكايتها « حيقال » هو مصدر حوقل ، مثل دحراج مصدر دحرج « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، من قولهم : صأى الفرج ، إذا سمعت له صوتا ضعيفا ، وأراد الراجز أنينه من ثقل الدلو ، وقوله « قد عالى » معناه غلبنى وقهرنى ، ومنه قولهم : عيل صبر فلان ، وقالت تماضر الحفساء

\* وَيَكْفِي الْعَشِيرَةَ مَا عَالَهَا \*

وقد روى القالى فى مكانه « غيرنى » وقوله « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد ، كما قال الآخر :

خُذْهَا وَأَعْطِ عَمَّكَ السَّجِيلَةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَمُّكَ ذَا حَلِيلَةٍ

السجيلة : الدلو الضخمة ؛ وأنشد يعقوب فى مثله :

أَمَّا وَرَبِّ بَيْتِكُمْ وَمَائِهَا وَالْعَرْمَضِ اللَّازِقِ فِي أَرْجَائِهَا  
لَا تَرُكَنَّ أَيْمًا بِدَائِهَا

يقول : لا أعرض للزوج فأضعف عن العمل ، وقال الآخر فى هذا المعنى :

قَدْ كُنْتُ بِالشَّنَةِ ذَا طِمَاحٍ عَلَى رُءُوسِ النَّهْلِ الضَّوَاحِي  
إِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرِنِي نِكَاحِي

الشنة : الدلو الخلق والقربة الخاق ، يقول : قد كنت قويا على أن أسقى إلى قبلا ، وهو أن يسقى

وكقوله :

٣٨٤ — حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ

على رؤوسها حين ترد ، ولم يكن قري لها قبل في الحوض ، ويقال لامرأة الرجل : قعيدته ، وقعيدة  
بيته ، وزوجه ، وزوجته ( وأنكر هذه الأصمى ، وأثبتها يعقوب بن السكيت ) ودليلها  
قول الفرزدق :

وَإِنَّ أَلَدِي يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِي كَسَاعٍ إِلَى أَشَدِّ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

وهي أيضا بعله ، وبعلمته ، وبيته ، وشهلتته ، وجثلتته ، ومعزبته ، وحبوبته ، وقول الراجز في بيت  
الشاهد « ينفع شيئا ليت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصيها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل  
ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوَّا عَنَاءَ

وقول الآخر :

أَلَامٌ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفْتُنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « وهل »  
الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هل : حرف استفهام يراد منه ههنا  
الإنكار ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ينفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة  
« شيئا » مفعول مطلق ؛ فإن معناه هل ينفع شيئا من النفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ليت »  
فاعل ينفع مرفوع بالضمة الظاهرة « ليت » حرف تمن ونصب أكد به ليت الأولى تأكيداً لفظياً  
« شبابا » اسم ليت الأولى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بوع » فعل ماض مبني للجهول ، مبني  
على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
شبابا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » الفاء حرف عطف ،  
مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، اشتريت : فعل وفاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل  
رفع عطف على الجملة الواقعة خبراً لليت .

الشاهد فيه : قوله « بوع » وذلك أنه فعل ماض معتل العين يائها ، وقد جاء به الراجز  
على لغة من يخلص ضم الفاء ، فانقلبت الياء واوا ، وإخلاص ضم الفاء لغة قوم منهم من حكى  
الشارح ، ومنهم بعض بني تميم وبنو ضبة ، وحكى عن هذيل .

٣٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « جوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحيাকে ؛ إذا نسجه ،

ومن المجاز قولهم : حاك الشاعر الشعر يحوكه حوكا ، وحاك المطر الرياض يحوكلها حوكا ، ويقال : هذا على حوك هذا ؛ إذا كان مثله في الهيئة أو السن « نيرين » النير بكسر النون بعدها ياء مثناة - لجمة الثوب ، وهو أيضا العلم للثوب ، ويقال : هذا ثوب ذو نيرين ؛ إذا كان محكما قد نسج على لمتين ، وقد قالوا من ذلك : هذا رجل ذو نيرين ، إذا كان شديدا محكما ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذه ناقة ذات نيرين ، وذات أنيار ؛ إذا كان عليها سحائف من شحم ؛ قال الطرماح :

عَدَا عَنْ سُلَيْمَى أَنْنِي كُلَّ شَارِقٍ أَهْزُ لِحَرْبٍ ذَاتِ نَيْرَيْنِ أَلَّتِي

وقال حميد بن ثور الهلالي :

ضِنَاكَ عَلَى نَيْرَيْنِ أَضْحَى لِدَاتُهَا بَلَيْنَ بِلَى الرِّيَاطَاتِ وَهِيَ جَدِيدُ

وقالوا : هذا ثوب منير - بزنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين ، ويروى في مكان هذه الكلمة « حوكت على نولين » وهو مثنى نول ، والنول - بفتح فسكون - الخشبة التي يلف عليها الخائنك الشقة حين يريد نسجها « تحاك » مضارع مبنى للجهول ماضيه المبني للعلوم حاك ، ومعناه نسج كما تقدم « تحتبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها ، وتشاك : مضارع مبنى للجهول وماضيه المبني للعلوم شاكه ، وتقول : شاكه يشوكه ؛ إذا أدخل في جسده شوكه ، وبابه قال ، وشا كته الشوكه - من باب قال أيضا - دخلت في جسده .

المعنى : وصف ملحفة أو حلة بأنها محكمة النسيج تامة الصفاقة ؛ فعبّر عن ذلك بأنها نسجت على نولين فهي صفيقة جد صفيقة فإذا اصطدمت بالشوك ولو كان اصطدامها عتيفا لم يؤذها ذلك ولم ينشب فيها الشوك ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على » حرف جرّ « نيرين » مجرور بعلى ، وعلامة جرّه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بحوك « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بحوك . « تحاك » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جرّ بإضافة إذ إليها « تحتبط » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « الشوك » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

( تنبيه ) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ،  
وَتُعْزَى لِبْنِي قَعَّعَسَ وَبْنِي دُيَيْرَ .

( وَإِنْ بِشَكْلٍ ) من هذه الأشكال ( خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ ) ذلك الشكلُ ويُعدَّلُ إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائيا كَبَاعَ من البَيْعِ اجْتَنَبَ كسره وُعدِلَ إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعَثَ الْعَبْدُ ؛ فإنه بالكسر ليس إلّا ، وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وُعدِلَ إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : سَمَتُ الْعَبْدُ ، فإنه بالضم ليس إلّا .

( تنبيه ) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ماهو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه <sup>(١)</sup> ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للإلباس ؛ لحصوله في نحو مُحْتَارَ وَتَضَارَ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

( وَمَا لِبَاعٍ ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام ( قَدْ يُرَى لِنَجْوِ حَبٍّ ) وَرَدَّ ؛ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأوضح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رَدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رَدُّوا » .

هي عائد إلى الحلة الموصوفة ، وجملة « تختبط الشوك » لاحتل لها من الإعراب مستأنفة ، وجملة « لأنشاك » لاحتل لها من الإعراب أيضا معطوفة على الجملة الاستئنافية .  
الشاهد فيه : قوله « حوكت » فإنه فعل ماض مبني للجهول ، وهو معتل العين واوى ، وقد جاء به الراجز على لغة من يخلص الضمة في فاء الفعل ، وهذه لغة من ذكرنا من العرب في شرح الشاهد السابق .

(١) اعلم أن المحقق الرضى قد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه ابن مالك (وهما متعاصران ؛ إذ وفاة ابن مالك في عام ٦٧٢ من الهجرة ، ووفاة الرضى في عام ٦٨٨ من الهجرة) حيث قال <sup>(١)</sup> : « فإذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع ؛ فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوى وإخلاص الكسر في اليائى ، نحو عدت يامرئض وبعث ياعبد ، وإن لم تقم قرينة نحو بعث وعدت ؛ فالأولى أنه لا بد لك في الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفي اليائى من إخلاص الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ، وظاهر كلام السيرافى أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يغتفر فيه الالتباس ؛ لقلة وقوع مثله » اهـ .

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ( ٢ - ٢٥٢ )



( وَمَا لِفَا بَاعَ ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت ( لِمَا الْعَيْنُ تَلِي \* فِي ) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو ( اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي ) ؛ فتقول : اخْتَوَرَ وَانْقَوَدَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتَحَرَّكَ الهمزة بحركتهما .

( وَقَابِلٌ ) للنياية ( مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ \* أَوْ ) مجرور ( حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي ) أى : حقيق ، وما لا فلا ، فالقابل للنياية من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص ؛ نحو صِيمَ رَمَضَانَ ، وَجُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَاذَ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عِنْدَكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيمَ زَمَانٍ ، وَجُلِسَ مَكَانٍ ، وَسِيرَ سَيْرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سِيرَ عَلَى إِضْمَارِ السَّيْرِ أَحَقُّ ، خلافا لمن أجازه .  
فأما قوله :

٣٨٥ — وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَدَلُ يَسْؤَلُكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

٣٨٥ — نسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، ونسب لعلقمة بن عبدة ، وهو علقمة الفحل ، وذلك لأن لكل واحد منهما قصيدة على هذا الروي ، وقد قالوا قصيدتهما في معنى واحد وعرضاها للفاضلة بينهما ، وقد أدخل الرواة كثيرا من أبيات كل قصيدة في الأخرى ؛ وأول قصيدة امرئ القيس قوله :

خَلِيلِي مُرَايَ عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ الْمَعْدَبِ  
فَإِنِّكُمْ إِن تَنْظُرَانِي سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ  
أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طِيْبًا وَإِنْ لَمْ تَطْيِبْ  
عَقِيلَةً أَخْذَانٍ لَهَا لَازِمِيْمَةٌ وَلَا ذَاتُ خَلْقٍ إِنْ تَأَمَّلْتَ جَانِبِ  
تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ سَلَكَنَ صُحْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعَبِ

وأول قصيدة علقمة بن عبدة الفحل قوله :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

لِيَاكِي لَا تَبْلِي نَصِيحَةً بَيْنَنَا لِيَاكِي حَلُّوا بِالسَّتَارِ فَعَرَّبِ  
مُبْتَلَةً كَأَنَّ أَنْضَاءَ حَلِيهَا عَلَى شَادِنٍ مِنْ صَاحَةِ مُتَرَبِّبِ  
مُحَالٍّ كَأَجْوَارِ الْجَرَادِ وَلَوْلُو مِنْ الْقَلْعِيِّ وَالْكَبِيسِ الْمُؤَبِّ  
إِذَا الْحَمَّ الْوَأَشُونِ لِلشَّرِّ بَيْنَنَا تَبْلَغَ رَأْسِي الْحُبِّ غَيْرَ الْمُكَذَّبِ

اللفظة : « أم جندب » اسم امرأة من طي يروى الأصمعي أن امرأ القيس تزوجها ، فلما بات عندها لم تحمده ، ففركته ، ونزل به علقمة بن عبدة ، فتذاكرا الشعر وادعاه كل واحد منهما على صاحبه ، فقال له علقمة : قل شعرا تمدح فيه فرسك والصيد وأقول مثله ، وهذه هي الحكم بيني وبينك ، فقالا هاتين القصيدتين ، وقوله « لنقضى حاجات الفؤاد المعبذب » يروى في مكانه « لنقضى لبانات الفؤاد » ببناء الفعل للجهول ، واللبانات : جمع لبانة ، وهي الحاجة ، ويروى « لنقض لبانات الفؤاد » بلا ياء « تنظراني » تنتظراني ، يقال : نظره ينظره ، بمعنى انتظره ينتظره ، وقوله « تنفعني » الضمير المستتر فيه عائد إلى الساعة ، ويروى في مكانه « ينفعني » بالياء فالضمير المستتر عائد إلى الانتظار المفهوم من قوله تنظراني ، يقول : إنكما إذا انتظرتما نى ساعة حتى أعرج فأسلم عليها نفعتني ذلك عندها ، وقوله « ألم ترأني » روى الوزير أبو بكر « ألم ترأني » والطارق : الذي ينزل بالناس ليلا ، وكل من نزل بك ليلا فقد طرقتك ، وقوله « وجدت بها طيبا » يريد رائحة فيها ، يقول : إنني كلما زرتها وجدت نشر فيها طيبا وإن كان في الوقت الذي تتغير فيه الأفواه ، ويقال : أراد أن جسدها طيب الريح وإن لم تمس طيبا « عقيلة أخذان » العقيلة : الكريمة من النساء الخدرة ، ويقال للسيد : عقيلة قومه ، وعقيلة كل شيء : أكرمه ، ويروى في مكانه « عقيلة أتراب » والأتراب : جمع ترب ، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يولد مع الإنسان في زمن واحد « لادمية » بالدال المعجمة ، يريد أنها غير مذمومة ، ويروى في مكانه « لادمية » بالدال المهملة ، يعني أنها غير قصيرة حقيرة « ولا ذات خلق إن تأملت جانب » الجانب : الذي يجنبه الناظر إليه ويحتقره ، ويقال : الجانب الغليظ اللحم القصير ، يقول : إنها سيدة أترابها وإن خلقها مستحسن لمن ينظر إليه « تبصر خليلي » يريد أنعم نظرك « ظعائن » جمع ظعينة ، وهي المرأة إذا كانت في الهودج ، وقال الخليل : الظعينة الجلل ، وسميت المرأة به لأنها راكبتها « ضحيا » هو تصغير ضحى « بين حزمى شععب » الحزم : المكان الغليظ ، وهو أرفع من الحزن ، وشععب : اسم ماء ، ويقال : اسم موضع ، وهو يروى بعينين مهملتين وبعينين معجمتين « بالستار فعرب » الستار - بكسر السين المهملة - جبل بأجأ ، وهو أيضا ناحية بالبحرين

ذات قرى تزيد على مائة ، وهو أيضا جبل بالعالية في ديار بنى سليم ، وهو أيضا أحد وادين في ديار بنى ربيعة ، يقال لأحدهما الستار الأغبر والآخر الستار الجابري وفيهما عيون فؤارة تسقى نخيلا كثيرة ، وعرب : موضع ، ولم يذكره ياقوت « مبتلة » هي البكر « أنضاء حليها » الأنضاء : جمع نضو ، والمراد به ههنا البالي من حليها « شادن » الشادن : ولد الظبية « صاحة » هي جبل وهضاب حمر تجاور العقيق بالمدينة « مترب » مذعور خائف « محال » هو نوع من أنواع الحلي « الكيس » حلي مجوف يحشى جوفه طيبا « الملوب » اللوى « إذا ألحم الواشون » يريد أنهم إذا نسجوا الشرابين « راسي الحب » هو راسخه . وقوله في بيت الشاهد « غرامك » الغرام ههنا من قولك : هو مغرم بالنساء أى معنى بهن شديد الحب لهن ، ويقع الغرام على العذاب اللازم أيضا « تدرب » تعاد ، والدرية - بضم الدال المهملة - العادة ، وتقول : قد درب في عمله - من باب فرح - وتقول : دربت البازي وغيره - بتضعيف الراء - إذا عودته ، ويروى :

وَقَالَتْ : مَتَى نَبْخَلُ عَلَيْكَ وَنَعْتَلِ نَسْؤُكَ ، وَإِنْ نَكْشِفْ غَرَامَكَ تَدْرَبْ

ولا شاهد في البيت حينئذ

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث دالة على أن الفاعل مؤنث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يبخل » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » جار ومجرور متعلق بـ « يبخل » وهو نائب فاعله « ويعتدل » الواو حرف عطف ، يعتدل : فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على يبخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على المصدر المحلى بأل العهدية المفهوم جنسه من هذا الفعل ، وكأنه قال : ويعتدل الاعتلال المجهود ، أو الضمير عائد على المصدر الموصوف بعليك المحذوف المدلول عليه بالذكور قبله ، وكأنه قال : ويعتدل اعتلال عليك ، وسيأتى لهذا إيضاح في بيان الاستشهاد بالبيت « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكشف » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون « غرامك » غرام : نائب فاعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « ويعتدل » فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة زعموا أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل المفهوم منه ، والتقدير : ويعتدل هو : أى اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المهم ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير

فعناه ويعتدل هو : أى الاعتلال المعهود ، أو اعتلالٌ عليك ، خذف «عليك» ؛ لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصّصة ، وبذلك يوجه « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ <sup>(١)</sup> » وقوله :

هذا المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه أولى وأحق بالجواز ؛ والجمهور على أن هذا البيت ليس على التخرج الذى ذكره ؛ لأن نيابة المصدر المبهم لاتفيد شيئاً ، بل الضمير المستتر النائب عن الفاعل عائد إلى مصدر محلى بأل العهدية معهود بين المتكلم والمخاطب ، لا المصدر المفهوم من الفعل ، لأنه لو كان عائداً على المصدر المفهوم من الفعل لم يفد شيئاً جديداً لم يفده الفعل ، وإنما فهم جنس هذا المصدر من الفعل ، فأما شخصه فمعهود معلوم بين المتكلم والمخاطب ، أو الضمير المستتر النائب عن الفاعل راجع إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة لدلالة ما قبله عليها ، وهذا المصدر مفهوم جنسه أيضاً من الفعل ، ولكن شخصه معهود بالوصف بين المتكلم والمخاطب ، والتقدير ويعتدل هو : أى اعتلال عليك ؛ فالوصف بعليك المحذوف هو المصدر ، لا الضمير ، والضمير راجع إلى المصدر الموصوف ، ونحن نعلم أن الصفة يجوز حذفها إذا دلّ عليها دليل ، وذلك نحو قوله تعالى :

( فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ) فإن المراد لا نقيم لهم وزناً نافعاً ؛ فحذفت الصفة لدلالة ما قبلها عليها ، وهو قوله تباركت أسماؤه : ( وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ )

(١) يريد الشارح المحقق أن هذه الآية مثل بيت الشاهد السابق فى أن نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم جنسه من الفعل السابق ، والتقدير : وحيل هو : أى الحول المعهود ، أو نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر الموصوف بالظرف ، والتقدير : وحيل هو : أى حول بينهم ، والفرق بين هذه الآية وبيت امرئ القيس على الوجه الثانى أن الصفة التى يوصف بها المصدر فى بيت امرئ القيس محذوفة يدل عليها الظرف السابق ، على ما تقدم بيانه ، وأما الآية فالصفة مذكورة وهى قوله سبحانه : ( بينهم ) فهى من حذف الموصوف وبقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل

فإن قلت : فما السرّ فى ألا تجعلوا الظرف المذكور نائباً عن الفاعل ، وفى أنكم قد جعلتم نائب الفاعل ضميراً مستتراً ، وجعلتم الآية من باب حذف الموصوف وبقاء الصفة مع عدم صلاحية الصفة لمباشرة العامل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ( بينكم ) من الظروف التى لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ؛ فهو ظرف غير متصرف ، وقد علمت أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن ينوب الظرف غير المتصرف مناب الفاعل ، فمن أجل هذا لم نرض أن يكون ( بينكم ) فى الآية الكريمة نائب فاعل لحيل ؛

فأما إذا جريت على مذهب الأخفش الذى يجوز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل فإنه يجوز أن يكون ( بينكم ) نائباً عن الفاعل

# ٣٨٦ - فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ هُوَ نَائِلُهُ

ومن هنا تعلم أن هذا التخريج الذي ذكرناه في الآية الكريمة يردّ به مذهب ابن درستويه ومن معه الذين يجعلون نائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا على المصدر المفهوم من الفعل ، ويجوزون بناء على ذلك أن ينوب المصدر المبهم عن الفاعل ، ويردبه أيضا مذهب الأخفش الذي يجعل (بينكم) نائب فاعل ، ويجوز بناء على هذا نيابة الظرف غير المتصرف . وحاصل الردّ على المذهبين أنا نمنع أن يكون نائب الفاعل واحدا مما ذكر الفريقان ؛ فليس النائب ضميرا مستترا عائدا على المصدر المبهم المفهوم من الفعل ، ولا هو قوله ( بينكم ) ، بل نائب الفاعل ، كما قلنا ، ضمير مستتر عائد على مصدر يختصّ إما بأل العهدية ، وإما بالوصف ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٨٦ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري من قصيدة له لامية أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَسْمَ الدَّارِ قَفْرًا مَنَازِلُهُ      كَجَعْنِ الْيَمَانِي زَخْرَفَ الْوَشَى مَا ثَلُهُ  
بِتَشْلِيثِ أَوْ نَجْرَانِ أَوْ حَيْثُ تَلْتَقِي      مِنْ النَّجْدِ فِي قِيَعَانِ جَاسٍ مَسَايِلُهُ  
دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِأَلْمَنِ      وَإِذْ حَبَلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانٍ تَوَاصِلُهُ  
وَإِذْ هِيَ مِثْلُ الرِّيمِ صَيْدَ غَزَالِهَا      لَهَا نَظَرٌ سَاجٍ إِلَيْكَ تَوَاعِلُهُ  
غَنِينَا وَمَا نَحْشَى التَّفَرُّقَ حَقْبَةً      كَلَانَا غَرِيرٌ نَاعِمُ الْعَيْشِ بَاجِلُهُ

وقبل البيت المستشهد به بأبيات قوله :

وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِعَقْلِكَ كُلُّهُ      فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَخْرَزَتْهُ حَبَائِلُهُ  
كَمَا أَخْرَزَتْ أَسْمَاءُ قَلْبَ مُرْقَشٍ      بِحُبِّ كَلْعَمِ الْبَرْقِ لَاحَتَ مَخَائِلُهُ  
وَأَنْكَحَ أَسْمَاءُ الْمُرَادِيَّ يَبْتَغِي      بِذَلِكَ عَوْفُ أَنْ تُصَابَ مَقَاتِلُهُ  
فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَا قَرَارَ يُقَرُّهُ      وَأَنَّ هَوَى أَسْمَاءَ لَا بُدَّ قَاتِلُهُ  
تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مُرْقَشٌ      عَلَى طَرَبٍ تَهْوَى سِرَاعَارَ وَاحِلُهُ  
إِلَى السَّرِّ أَرْضٍ سَاقَهُ نَحْوَهَا الْهَوَى      وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ الْمَوْتَ بِالسَّرِّ غَائِلُهُ  
فَغَوْدَرَ بِالْفَرْدَيْنِ أَرْضَ نَظِيَّةٍ      مَسِيرَةَ شَهْرٍ دَائِبٍ لَا يُوَاكِلُهُ  
فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا      وَمَا كُلُّ ... البيت ، وبعده :  
لَعَمْرِي لَمَوْتُ لَا عُقُوبَةَ بَعْدَهُ      لَدَى الْبَثِّ أَشْفَى مِنْ هَوَى لَا يُرَائِلُهُ

فَوَجَدِي بِسَلَمَى مِثْلُ وَجْدِ مُرْقَشٍ بِأَسْمَاءٍ إِذْ لَا تَسْتَفِيْقُ عَوَازِلُهُ  
قَضَى نَجْبَهُ وَجَدًا عَلَيْهَا مُرْقَشٌ وَعُلِّقْتُ مِنْ سَلَمَى خَبَالًا أُمَاطِلُهُ

اللفظة : « أتعرف رسم الدار - إلخ » الرسم : أثر الديار ، أو هو خاص بما لاشخص له من الآثار ، والقفر : الخالي من السكان ، والجفن : غمد السيف ، واليماني : المنسوب إلى اليمن ، وأراد به السيف ، وزخرف : حسن ورقش ، والوشى : النقش ، ومائله : صانعه ، ويروى صدر هذا البيت هكذا :

\* أتعرف قفر الدار رسماً منازله \*

وقوله « بتثليث أو نجران - إلخ » تثليث : موضع بالحجاز قرب مكة ، وفيه يقول أعشى باهلة :  
وَجَاسَتْ النَّفْسُ لَمَّا جَاءَ فَلَهُمْ وَرَاكِبٌ جَاءَ مِنْ تَثْلِيثٍ مُعْتَمِرٍ  
ونجران : من مخاليف اليمن من ناحية مكة ، والنجد : ما أشرف وارتفع من الأرض ، والقيعان : جمع قاع ، وهو أرض سهلة مطمئنة قد انفرجت عندها الجبال والآجام ، وجاس : موضع ذكره ياقوت وأنشد فيه هذه الآيات ولم يعينه ، وقوله « ديار سليمي إذ تصيدك - إلخ » تصيدك : مضارع من الصيد ، وتقول : صاده يصيده صيدا ؛ إذا قنصه وأوقعه في حبالته ، والمئى : جمع منية - بضم فسكون - وهى اسم لما يتمناه الإنسان ، والحبل : المراد به العهد ، والدانى : القريب ، وتواصله : يروى بفتح التاء وضم الصاد المهملة فهو مصدر مرفوع على أنه فاعل لدان ، ويروى بضم التاء وكسر الصاد المهملة فهو فعل مضارع فيه ضمير مستتر يعود إلى سلمى والضمير البارز مفعول به عائد إلى حبل سلمى ، والجملة فى محل رفع صفة لحبل سلمى أو حال منه ، وقوله « وإذ هى مثل الرئم - إلخ » الرئم : الظي الخالص البياض ، وساج : ساكن ، وتقول : سجا الطرف يسجو ، إذا سكن ، وتواغله : تسارقه ، وقوله « غنينا وما نخشى التفريق - إلخ » غنينا : أقننا ، وتقول : غنى فلان بالمكان يعنى ، إذا أقام ، وما نخشى : ما نخاف ، والتفريق : الفراق وانصداع الشمل ، وحقبة : أى سنة ، أو مدة ، والغرير : الشاب الذى لم يجرب الأمور ، وناعم العيش : يريد أنه فى رفاهية وسعادة ، وباجله : يريد أنه حسن الحال مخصب ؛ وقوله « وقد ذهبت سلمى - إلخ » أحرزته : أخذته وضبطته ، والحبائل : جمع حباله - بضم الحاء المهملة - وهى المصيدة ، وهذا مثل ضربه لنفسه ، يقول : إن الحبائل لا تأخذ غير الصيد ، وكذلك الجمال والحسن لا يملكان غير أهل الصباية ؛ وقوله « كما أحرزت أسماء قلب مرقش - إلخ » مرقش : هو عمرو بن سعد ابن مالك ، وهو مرقش الأكبر ، وهو عم مرقش الأصغر ، ومرقش الأصغر عم طرفة بن العبد

صاحب هذه الأبيات ؛ ولعل البرق ؛ إضاءته ، ولاحته : ظهرت ، والخيال : جمع خيلة ، وهى السحابة التى تراها فتظن فيها مطرا ؛ وقوله « وأنكح أسماء المرادى - إلخ » أسماء هى بنت عوف المذكور آخر البيت ، وهو عم المرقش ، والمرادى : رجل من مراد زوجة عوف أسماء ابنته ، والمقاتل : جمع مقتل ، وهو مكان القتل ، يريد أن المرقش هوى ابنة عمه أسماء بنت عوف ، وأن عمه لم يمن عليه بتزويجها ، وزوجها لرجل من مراد ؛ وقوله « فلما رأى أن لاقرار - إلخ » يريد أن مرقشا لما رأى أنه لا يستطيع البقاء مع ما بداخله من حب أسماء غادر بلاد قومه ، وتهوى : تسرع ، والرواحل : جمع راحلة ، وهى الناقة يرتحلها المسافر ونحوه ، والسرو - بفتح السين المهملة وسكون الراء - منازل حمير بأرض اليمن ، وفيها يقول الأعشى ميمون :

وَقَدْ طُفْتُ لِلْمَالِ آفَاقَهُ      عُثْمَانَ فَحِمَصَ فَأُورِشَلَمَ  
فَنَجْرَانَ فَالسَّرَوَ مِنْ حَمِيرٍ      فَأَيَّ مَرَامٍ لَهُ لَمْ أَرُمْ

وقال عبد الله بن الحارث الهمداني :

وَمَارَحَلْتُ مِنْ سَرَوٍ حَمِيرَ نَاقَتِي      لِيَخْجُبَهَا مِنْ دُونِ بَيْتِكَ حَاجِبُ

وقول طرفة فى أبيات الشاهد « فغودر بالفردين - إلخ » غودر : معناه ترك ، والفردان : مثنى فرد وهما من أرض نجران ؛ ونطية : بعيدة ، ودائبا : من الدأب ، وهو الاستمرار على الشيء ومواصلته ، ولايواكله : لا يعاجزه ؛ وقوله « فيالك من ذى حاجة - إلخ » يا : هذه لجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ، ومثله قول امرئ القيس بن حجر الكندى :

وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ حِجَّةٍ      فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنَ أَبُو سَا

وقوله « لعمري لموت لاعتقوبة بعده - إلخ » البث : أشد الحزن ، ولا يزاله : لا يفارقه ، والوجد : أشد الحب ، ولا تستفيق : لا تقصر ولا تسكف ، والعواذل : جمع عاذلة ، وهى اللأمة ، والنحب : أصله الحاجة ، والمراد بهذه العبارة أنه مات ، والخبال : ذهاب العقل من الحب ، وأماطله : أسوف فيه الإعراب : « يالك » يا : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف ، والتقدير : يا هذا ، ولك على هذا الوجه جار ومجرور متعلق إما بمحذوف تقديره كما قدرناه وإما بنفس يا لما تضمنه من معنى الفعل ، وهذه العبارة - وهى قولهم : يالك - دالة على التعجب ، ومثلها بيت امرئ القيس الذى أنشدناه فى لغة البيت ؛ ومثلها قول امرئ القيس أيضا :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ      بِكُلِّ مُعَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيَدُ بِل

والقابل للنيابة من الجوررات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كذا ومنذ  
ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دلَّ على تعليل كاللام والباء ، ومن إذا  
جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

« من » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » تمييز ، منصوب تقديرًا  
منع من ظهور نصبه اشتغال المحل بالياء التى اقتضاها حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « حاجة »  
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مختصّ بأل العهدية يدلّ  
الفعل السابق على جنسه ، والتقدير حيل هو : أى الحول المعهود ، وقوله « دونها » على هذا ظرف  
متعلق بحيل ، أو بمحذوف حال من ذلك الضمير ، والضمير مضاف إليه « وما » الواو للحال ، ما :  
حرف نفي مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « ما » اسم  
موصول مجرور محلا بالإضافة إلى كلّ « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر « امرؤ » فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها  
من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير متصل منصوب بيهوى محذوف ، والتقدير : ليس كل  
الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « نائله » خبر المبتدأ  
مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ،  
ويجوز أن تكون ما الأولى النافية عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز فيكون « كل » اسم ما  
هذه ، وتكون جملة « هو نائله » فى محل نصب خبر ما النافية العاملة عمل ليس

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن من زعم أن المصدر المبهم يجوز أن يقع نائباً عن الفاعل  
يستشهد بهذا ويجعل نائب الفاعل ضميراً مستترا راجعاً إلى المصدر المفهوم من الفعل الذى هو حيل ،  
وهذا غير مسلم عند الجمهور ؛ ومن زعم أن الظرف غير المتصرف يقع نائباً عن الفاعل يستشهد  
بهذا البيت لهذه العبارة ويزعم أن « دونها » نائب فاعل حين ، وهذا غير مسلم عند الجمهور  
أيضاً ؛ وعندهم أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على المصدر ، لكن ليس المرجع هو المصدر  
المنكر المفهوم من الفعل ، بل المرجع مصدر مقترن بأل العهدية أو موصوف ، على نحو ما قررناه  
فى شرح الشاهد السابق

٣٨٧ - هذا البيت للفرزدق هام بن غالب بن صعصعة ، من قصيدة له يمدح فيها زين العابدين  
ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان الفرزدق قد حجّ بعد ما كبر وقد أتت له سبعون سنة ،  
وكان هشام بن عبد الملك قد حجّ فى هذا العام ، فرأى على بن الحسين فى غمار الناس فى الطواف ،



فقال : من هذا الشاب الذى تهرق أسرّة وجهه كأنه مرآة صينية تترأى فيها عذارى الحى وجوهها ؟ فقالوا : هذا على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقال : سأل رجل من الشاميين الذين صحبوا هشام بن عبد الملك فى حجه - وكان قد رأى رجلا أقبل على الناس فأفسحوا له وأعظموه - فقال : من هذا ؟ فقال له هشام : لا أعرفه ، وسمعه الفرزدق فقال : أنا أعرفه ، فقل : من هو ؟ فقال :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِنَهُ	وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ	هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ	بِحَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مِنْ هَذَا بِضَائِرِهِ	الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا	إِلَى مَكَارِمِ هَذَا يَنْتَهَى الْكَرَمُ
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ	فَيَا كَلِّمُ ... البيت ، وبعده
بِكَفِّهِ خَيْرُ رَأْيٍ رِيحُهُ عَبِقُ	مِنْ كَفِّ أَرْوَاحٍ فِي عَرْنِينِهِ شَمُ
يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْقَانُ رَاحَتِهِ	رُكْنُ الْحَاطِمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
مِنْ مَعْشَرِ جَهَنَّمَ دِينَ وَبَعْضُهُمْ	كُفْرُ وَقُرْبُهُمْ مَنْجَى وَمُعْتَصِمُ

اللفظة : « البطحاء » أراد به بطحاء مكة ، وهى فى الأصل مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال الأبطح أيضا ، والجمع الأباطح والبطاح « وطائنه » موضع قدمه « بضائره » يريد أنه لا يضره ولا ينقص منه « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن يقارب بين جفنى العين حتى تتكاد تنطبق « مهابتة » المهابة : الهيبة ، والمهابة : الإجلال والتعظيم « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

المعنى : وصفه بالوقار والاحتشام وأنه شديد الإغضاء بسبب ما انصف به من الحياء ، ثم وصفه بأنه مهاب يحله الناظر إليه والجالس فى حضرته فلا يبدأ أحد بكلامه ، ولكن ينتظرون حتى يروا ابتسامته حينئذ يكلمونه .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو راجع إلى الممدوح « حياء » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على مامر ، لا قوله من مهابته .

( تنبيهات ) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو « خرج زيد بشيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك ، وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك : طُبْتُ مِنْ نَفْسٍ ، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ؛ وفي هذا الثاني نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثاني : ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالشَّهَيْلِيُّ وتلميذه الرَّنْدِيُّ إلى أن النائب في نحو « مُرَّ

بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية دلّ الفعل على جنسه ، والتقدير : ويغضى هو : أى الإغضاء المعهود ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق به قوله « من مهابته » الآتي ؛ وقوله « فما » الفاء تفرعية ، حرف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، ما : نافية حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب « يكلم » فعل مضارع مبني للجھول ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الممدوح « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب « حين » ظرف زمان ناصبه قوله « يكلم » الماضي « يبتسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى الممدوح أيضاً ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرّ بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن من هذه دالة على التعليل ، ولهذا لا يجعل الجار والمجرور هنا نائبين عن الفاعل كما تجعلهما في نحو قولك : مرّ بزيد ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد إلى مصدر مقترن بأل العهدية أو إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة ، وهذا الجار والمجرور متعلق بذلك الوصف المحذوف ؛ فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول . فإن قلت : فلماذا لا تجوز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إذا كان حرف الجرّ دالا على التعليل ؟

قلت : السر في هذا أن الدالّ على التعليل واقع في جواب سؤال سائل قال : لماذا ، وإذا كان كذلك كان كأنه من جملة أخرى ، فبعدت الصلة بسبب الدلالة على التعليل بين الفعل والجار والمجرور ؛ فلم يجوز أن يجعل نائبا عن فاعله ؛ ولهذا لم تجز نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز ، فإن الحال واقعة في جواب سؤال سائل يقدر كأنه قال : كيف ، والمفعول لأجله واقع في جواب : لم ، والتمييز واقع في جواب : ممّ ، فسكان كل واحد من الثلاثة من جملة أخرى ؛ فبعدت الصلة بين الفعل وبينها ، فلم تجز إنابة واحد منها مناب الفاعل المعبر جزءا من الفعل .

بَزِيدٍ « ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على الحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِبَهْدٍ » .

ولنا سير بَزِيدٍ سيرا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعداً ، بالنصب ، بخلاف مررت بَزِيدٍ الفاضل ، بالنصب ، ومَرَّ بَزِيدٍ الفاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لست قائماً ، ولا تقول في الفصيح <sup>(١)</sup> : مررت زيدا ، ولا مَرَّ زيدا ؛ على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَضْرَبْ ؛ وقالوا في « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .  
الثالث : مذهب البصريين <sup>(٢)</sup> أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ،

(١) قد ورد ذلك في ضرورة الشعر ، نحو قول جرير بن عطية :

تَمْزُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا      كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

ولا يقاس عليه .

(٢) اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في إنابة المجرور بحرف جر زائد ، وأن هذا المجرور بالحرف الزائد مرفوع تقديرًا ، كما في قولك : ماضرب من أحد ؛ فأحد : نائب فاعل مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ؛ فإن كان حرف الجر غير زائد نحو سير بَزِيدٍ ومَرَّ ، فالنحاة في بيان نائب الفاعل خمسة أقوال : أحدها - وهو مذهب الجمهور - أن النائب هو المجرور وأنه في محل رفع ؛ وثانيها - وهو ما رآه ابن هشام - أن النائب ضمير مبهم مستمر في الفعل ؛ وإنما جعله مبهما ليحتمل جميع ما يدل عليه الفعل من مصدر وزمان ومكان ؛ ألا ترى أنه لا دليل على تعيين أحدها ؛ والرأي الثالث - وهو رأى الفراء - أن النائب حرف الجر وحده ؛ في محل رفع ، كما يقول : إنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب ، والرابع - وهو ما ذهب إليه السهيلي وابن درستويه والرندي - أن النائب ضمير عائد إلى المصدر المفهوم من الفعل ، والخامس أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو رأى لابن مالك .  
فإن قلت : فهل لهذا الخلاف من ثمرة ؟

فالجواب أن نذكر لك أن ثمرته جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل المبني للمجهول في بعض هذه الآراء ، وبيان ذلك أن من جعل النائب غير الجار والمجرور يجوز تقديم الجار والمجرور ،

فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

( وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي ) المذكورات ، أعني الظرف والمصدر والمجرور ( إِنْ وَجِدَ \* فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيدييه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً ( وَقَدْ يَرِدُ ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » . .  
وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُدَى

وهم أصحاب المذهبين الثاني والرابع ، ومن ذهب إلى أن النائب المحرور أو الجار أوهما معاً لم يجوز أن يتقدما على الفعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يتقدمان ، وأوائلك هم الجمهور والفراء وابن مالك ، ومذهب الفراء في غاية الغرابة ؛ لأنك تعلم أن الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً .  
٣٨٨ — نسبوا هذا الشاهد لرؤية بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا الشاهد مذكوراً في زيادات الديوان ضمن أبيات ، وهي قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ ثَنَى فِي الْعُودِ كَانَ أَحْمَدًا  
لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُدَى  
وَعِزُّنَا عِزٌّ إِذَا تَوَحَّحَدَا تَشَاكَلَتْ أَرْكَانُهُ وَأَعْلَوْدَا  
كُنْتُمْ كَمَنْ أَدْخَلَ فِي جُحْرِ يَدَا فَأَخْطَأَ الْأَفْعَى وَلَا قَى الْأَسْوَدَا

اللفظة : « بدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « نثي » عاد ، تقول : نثي يثنى ، مثل رمي يرمي ، وأصله جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين « كان أحمداً » من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتي ، وهو معنى بها ، إذا أولع بقضائها وشغل باله بأمرها ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للفاعل ، تقول : عنيت هذا الأمر أعنيه ، مثل رميت أرمى ، والمعنى قصدت إليه « العلياء » بفتح العين ممدودا - خصال المجد التي تورث

صاحبها سمو ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، هذا أصله ، والمراد به ههنا الهداية ، مجازا « النى » بفتح الغين المعجمة - الجرى مع هوى النفس والتماذى فيما يوبقها ويأتى عليها بالهلكة « الهدى » بضم الهاء - الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولج بخصال المجد التى تورث صاحبها السيادة وسمو المنزلة إلا أرباب السيادة وذوو النفوس الطامحة ، ولم يشف أهل الضلالة والأهواء من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشاد .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور وقع نائب فاعل ليعن « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيدا » مفعول به ليعن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « ذا » مفعول به لشفى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « النى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذو » فاعل بشفى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث أناب الجار والمجرور وهو قوله « بالعلياء » عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو قوله « سيدا » ؛ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه فقال : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، وأنت قد رأيت قوافى الأبيات كلها منصوبة فيما ذكرناه لك من قطعة البيت المستشهد به .

واعلم أن إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به قد أجازها الكوفيون مطلقا ، والمراد جوازها سواء أتقدم المنوب عن الفاعل كما فى هذا البيت أم تأخر عن المفعول به كما تقول : لم يعن إلا سيدا بالعلياء ؛ وأجازها الأخفش بشرط أن يتقدم المنوب عن الفاعل على المفعول به كما فى هذا الشاهد والذى بعده ، ومنع البصريون من ذلك ، وقضوا بأن مجاء من الشعر مما ظهره جواز ذلك كهذا البيت والذى بعده محمول على أنه ضرورة شعرية ؛ واحتج عليهم

وقوله :

٣٨٩- وَإِنَّمَا يُرِضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

الكوفيون بقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) وزعموا أن « بما » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليجزى ، مع وجود المفعول به وهو قوما ، وللبصريين أن يمنعوا دلالة هذه الآية لما ذهب إليه الكوفيون ، ويجعلوا الجار والمجرور متعلقين بالفعل ، ونائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا إلى مصدر مقترن بآل العهدية أو هو مصدر موصوف بوصف محذوف ، والتقدير: ليجزى هو : أى الجزءاء المعهود ، ولئن سلمنا أن الإعراب الذى أعربه الكوفيون مستقيم صالح للجرى على مقتضاه فإننا نقول : إن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لا تزيد فى الاحتجاج بها عما يكون من ضرورات الشعر .

وإذا علمت هذا تبين لك أن البيتين اللذين أنشدهما الشارح يصلحان لاحتجاج الكوفيين والأخفش جميعا ، وأن الآية لاتصاح إلا للاحتجاج للكوفيين ، أما الأخفش فإنه يوافق البصريين فى ضرورة تخريج الآية على وجه آخر غير الذى ذكره الكوفيون ، أو يحكم بأنها شاذة لا يجوز الاحتجاج بها

٣٨٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكروا له بيتا سابقا عليه ، وهو :

لَيْسَ مُنِيبًا أَمْرٌ مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ

اللفظ : « منيبا » المنيب : اسم فاعل من أناب ، وتقول : أناب الرجل ؛ إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول من نهته إلى الرشاد ؛ إذا ذكرته به وأعدت إلى ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينهيه غيره إلى صالح الأعمال ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لاتكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما يرتكب وعزيمته على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول من عنى الملائم للبناء للجهول ، ومعناه مولع مهتم مشغول الخاطر الإعراب : « إنما » أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة التى تكف الأداة عن الاختصاص بالمثل الاسمية « يرضى » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل يرضى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ربه » رب : مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل ، كما يحتاج إليه فعله المبني للجهول « بذكر » جار ومجرور هونائب فاعل معنى

وواقعهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

(تنبيه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .  
(وَبِأُتَّقَى قَدْ يَنْوُبُ) المفعول (الثَّانِ مِنْ \* بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ) نحو : كَسَى زَيْدًا جُبَّةً ، وَأُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمًا ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُؤْمِنْ التَّبَاسَهُ ، نحو : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

(تنبيه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نسكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين . ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَرُ) عن النحاة ،

« قلبه » قلب : مفعول به بمعنى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ؛ مبنى على الضم في محل جر ، وما مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بهرضى ، والتقدير : يرضى المنيب ربه مدة دوامه معنيا - إلخ الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله بذكر - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو قوله قلبه - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه وهذا البيت حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، على ماقررناه في شرح الشاهد السابق ، والبصريون يحكمون بأنه ضرورة شعرية لا يجوز أن يقاس عليها في الكلام

وقد ذهب السيوطي في شرح جمع الجوامع إلى أن الحق في هذه المسألة أن يقال : إن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به أنيب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا في الكلام ؛ مثلا إذا كان المقصود الأصلي الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ؛ فيقال : ضرب أمام الأمير زيدا ؛ وإن كان المقصود الأصلي الإخبار عن وقوع القتل في المسجد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول قتل في المسجد بكرا ، وهلم جرا

وإن أمِنَ اللبس ، فلا يجوز عندهم ظَنُّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسْرَجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنبابة الأول اتفاقا ، فيقال في ظننت زيداً عمراً ، وأعلمت بكراً خالداً منطلقاً : ظَنُّ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَعْلَمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنُّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أَعْلَمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

(تنبيهات) : الأول يشترط لإنبابة المفعول الثاني - مع ما ذكره - ألا يكون جملة ؛ فإن كان جملة امتنعت إنبابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنبابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي وابن الناظم الاتفاق على منع إنبابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو : أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسًا مُسْرَجًا .

الثالث : احتج مَنْ منع إنبابة الثاني في باب ظَنُّ مطلقا باللباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو : ظَنُّ قَائِمٌ زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنبابته مطلقاً في باب أعلم - وهم قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور - بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شُبَّهَا بمفعولي أعطى ، وبأن السماع إنما جاء إنبابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمًا

٣٩٠ - نسب العيني هذا البيت إلى الفرزدق هـ بن غالب ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه اللفظ : « نُبِّئْتُ » معناه أخبرت ، وهو فعل يتبعى إلى ثلاثة مفاعيل ، ومثله قول الأعشى :

وَنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وقد مضى شرح هذا البيت في باب أفعال القلوب (ص ١٣٢ من هذا الجزء) وقوله « عبد الله »



لم يرد به شخصا معينا ، وإنما أزداد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع ابن دارم : رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجوّ في العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خصّ بمكان معين ، وقد سموا به عدّة أمكنة ؛ فسموا ناحية من اليمامة جوّا ، وفيه يقول جحدر اللص :

وَإِنَّ أَمْرًا يَعْذُو وَحَجَرٌ وَرَاءَهُ      وَجَوٌّ وَلَا يَغْزُوهُمَا لَضَعِيفُ  
إِذَا حُلَّةٌ أَبْلَيْتُهَا ابْتَعَتْ حُلَّةً      بِسَانِيَةٍ طَوَّعَ الْقِيَادِ عَلِيفُ

وفيه يقول آخر :

تَجَافَى عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي      وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِإِسْوَائِكَ

وجوّ: في بلاد عبس ، وجوّ: قرية لبني ثعلبة به درماء ، وهى في جبل أجأ ، وقد ذكر ياقوت كثيرا من الأمكنة بهذا الاسم فارجع إليه إن شئت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم « موالها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به ههنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بخلف أو ولاء ، ولأمانع أن يراد به العبد ههنا « لثيما صميمها » يروى في مكانه « لثاما صميمها » وهو أتم في مقابلة قوله « كراما موالها » واللثام : جمع لثيم ، والصميم : أصله خالص الشيء ولبابه ، وأراد به ههنا الذين من هذه القبيلة صليبة ، وقد يجوز أن يكون أراد بالموالى ضعاف القوم ومن لانباهة له منهم ، وأراد بالصميم رؤساء العشائر فيها وسادتهم

المعنى : يهجو هذه القبيلة ، ويقول : إنه قد جاءه الخبر عنهم أن الأمور قد صارت عندهم إلى انقلاب ، وانعكست الحال بينهم ؛ فصار الأتباع قادة وصاروا ذوى الرأى والسلطان ، وأصبح القادة وذوو الرأى تبعاء ؛ والكلام كناية عما ذكرنا أولا من انقلاب الحال وانعكاس الأمور

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبنى للجھول ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحرركات فيما هو ككلمة واحدة ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، ضمير مبنى على الضم في محل رفع « عبد الله » مركب إضافى مفعول ثان لنبيء « بالجوّ » جارّ ومجرور متعلق بأصبحت الآتى ، أو متعلق بمحذوف حال من عبد الله « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، واسم أصبح ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنت لأنه أراد به القبيلة على ما عرفت « كراما » خبر أصبح ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « موالها » موالى : فاعل بكram ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والضمير العائد إلى عبد الله مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لثيما » خبر ثان لأصبحت ، أو معطوف على

قوله كراما بحرف عطف محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة « صميمها » صميم : فاعل بلثيم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والضمير العائد إلى عبد الله أيضا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وقد أنث جميع الضمائر العائدة إلى عبد الله باعتبار أنه جعله قبيلة ، على ما بيناه لك وجملته أصبح واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثالث لثبي .

الشاهر فيه : قوله « ونبتت » حيث أناب المفعول الأول - وهو تاء المتكلم - عن الفاعل ، ولم ينب المفعول الثاني ولا الثالث

وقد تمسك بهذا البيت ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، والأبديّ ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في أعلم وأرى وأخواتهما من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ثانيهما وثالثهما مبتدأ وخبر في الأصل ؛ إلا إنابة المفعول الأول ؛ لأن إنابة المفعول الأول عن الفاعل هي التي وردت في كلام العرب ، مثل هذا الشاهد ، ومثل بيت الأعشى الذي أنشدناه في بيان لغة هذا الشاهد ، ومثل قول النابغة الذبياني :

نُبِذْتُ زُرْعَةً ، وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِيهَا ، يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْهُمَارِ

وقد مضى هذا البيت ( في ص ١٢٧ من هذا الجزء ) ، ومثل قول الحماسي :

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا خُبِّرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا

وغير ذلك من الأبيات التي مضى ذكرها مشروحة في باب أعلم وأرى ؛ واستدل هؤلاء أيضا بضرب من القياس ، وحاصله أن المفعول الثاني والمفعول الثالث في هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر ، وأما الأول فهو مفعول به حقيقة في كل الأحوال ؛ والذي ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به ، وليس مما ألحق به المبتدأ ولا الخبر ؛ فوجب ألا ينوب ما أصله المبتدأ والخبر عن الفاعل فإن قلت : فكيف اتفق العلماء على جواز نيابة أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها مع أن المفعولين في هذا الباب مبتدأ وخبر في الأصل ؟

قلت : لهؤلاء أن يجيبوا عن ذلك بأن نائب الفاعل لا يجوز أن يحذف ، كما لا يجوز أن يحذف الفاعل في الفعل المبني للعلوم ، والذي ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به من المصدر والظرف ، وحيث وجد في الكلام مفعول به حقيقة وجبت نيابته ، وحيث لا يوجد في الكلام مفعول به حقيقي استسغنا نيابة المفعول به الصوري ؛ ففي باب أعلم وأرى يوجد مفعول به حقيقي ، وهو المفعول الأول ، فلا نعدل عن نيابته ، وفي باب ظن وأخواتها لا يوجد مفعول به حقيقي فنكتفي بما هو على صورة المفعول به ؛ لأننا لو التزمنا ألا نذهب إلا المفعول به الحقيقي لكانا بصدد أن نترك في بعض الكلام النائب عن الفاعل ، وقد قررنا أنه لا يجوز بالإجماع منا ومنكم ؛ حقيقة الفرق بين الباين أن الضرورة هي التي ألجأتنا في باب ظن وأخواتها إلى تجويز نيابة أحد المفعولين ،

الرابع : حكى ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر ؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في امتلات الدار رجالاً : أُمْتُلِي رِجَالٌ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الْكَافِيَةِ بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْتُوبُ الْخَبْرُ      بِيَابِ كَانَ مُفْرَدًا لَا يَنْصَرُّ  
وَنَابَ تَمْيِيزُ لَدَى الْكِسَائِيِّ      لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَائِي ٥

وأعلم أنه كما لا يرفعُ رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً ( وَمَا سِوَى ) ذلك ( النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا \* بِالرَّافِعِ ) له ( النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا ) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يكنه .

( تنبيه ) : قال في الكافية :

وَرَفَعَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ      مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقَسُّ  
أى : قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وقوله :

٣٩١ — مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سِوَاهُمُ هَجَرٌ

والضرورة تقدر بقدرها ؛ فوجب ألا تنمادى في ارتكاب ما لا ضرورة فيه ارتكانا على أن أصله مافيه ضرورة

٣٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة الأخطل التغلبي ، وقد قالها يمدح فيها عبد الملك ابن مروان ويهجو قيساً وبنى كليب ، ويقول الرواة : إن هذه القصيدة من فخر شعر الأخطل ومقدمه ، وإنها مما تغلب به على جرير ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

خَفَّ الْقَطِينُ فَرَاخُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا      وَأَزْجَجَتْهُمْ نَوَى فِي صَرْفِيَا غَيْرُ  
كَأَنِّي شَارِبُ يَوْمٍ اسْتَبَدَّ بِهِمْ      مِنْ قَرْقَفٍ صَمِنَتْهَا حِمَصُ أَوْ جَدْرُ  
جَادَتْ بِهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقَارِ مُنْزَعَةٌ      كَلْفَاءَ يَنْحَتُ عَنْ خُرْطُومِهَا الْمَدْرُ  
لَدَّ أَصَابَتْ حُمَيَّاهَا مَقَاتِلُهُ      فَلَمْ تَكْذُ تَنْجَلِي عَنْ قَلْبِهِ الْخُمْرُ

وقبل البيت المستشهد به في هجاء كلاب وكليب بن يربوع قوله :

وَقَدْ أَصَابَتْ كِلَابًا مِنْ عَدَاوَتِنَا      اخْدَى الدَّوَاهِي الَّتِي تُخْشَى وَتُنْتَظَرُ  
وَقَدْ تَفَاقَمَ أَمْرٌ غَيْرُ مُلْتَمَسٍ      مَا بَيْنَنَا رَحِمٌ فِيهِ وَلَا عِذْرُ  
أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعَ فَلَيْسَ لَهُمْ      عِنْدَ التَّفَارُطِ إِرَادٌ وَلَا صَدْرُ  
مُخْلَفُونَ وَيَقْضِي النَّاسُ أَمْرَهُمْ      وَهُمْ بَغِيْبٌ فِي عَمِيَاءَ مَا شَعَرُوا  
مُلْطَمُونَ بِأَعْقَارِ الْحِيَاضِ فَمَا      يَنْفَكُ مِنْ دَارِيٍّ فِيهِمْ أَثَرُ  
بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرُّهُمْ      إِذَا جَسَرَى فِيهِمُ الْمَزَاةُ وَالسَّكْرُ  
قَوْمٌ أَنْابَتْ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُحْزِيَةٍ      وَكُلُّ فَاحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ  
مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ ... .. الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :  
الْأَكْلُونَ خَبِيثَ الزَّادِ وَخَدَهُمُ      وَالسَّائِلُونَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مَا الْخَبَرُ

اللفظ : « خفّ القطين » يريد سافر الجماعة الذين كانوا يقطنون معك : أى يسكنون « فراحوا » ذهبوا وقت الرواح « أو بكروا » ذهبوا بكرة ، و يروى « فراحوا منك وابتكروا » والمعنى على هذا أنهم كانوا فريقين ؛ ففريق ذهب فى وقت الرواح ، وفريق ذهب بكرة ، و يروى البيت كله هكذا :

رَاحَ الْقَطِينُ مِنَ الشَّعْرَاءِ أَوْ بَكَرُوا      وَصَدَّقُوا مِنْ نَهَارِ الْأَمْسِ مَا ذَكَرُوا

وقوله « وأزعجتهم » معناه أفلقتهم وقلعتهم عن مكانهم « نوى » النوى : البعد ، أو ما ينويه المسافر « صرفها » صرف الدهر : حوادثه وغيره « يوم استبد بهم » أى اليوم الذى قهروا فيه وغلبوا ، وقيل : المراد بيوم استبد بهم يوم ذهابهم ، وإنه يقال : استبد بفلان ؛ إذا ذهب « قرقف » القرقف : الحمر التى تأخذ شاربها ويصيده منها رعدة لشدتها ، و يروى « من قهوة » والقهوة من أسماء الحمر أيضا « ضمنها » يروى فى مكانه « عتقتها » ، وحمص : بلد مشهور قديم ، وهى بين دمشق وحلب فى نصف الطريق ، وجدر - بفتح الجيم والبدال المهملة - قرية بين حمص وسامية تنسب إليها الحمر « مترعة » أراد خابية مملوءة « كلفاء » هى التى فى لونها كلف « ينحت عن خرطومها المدر » يريد أنه يقض ختامها فيتساقط الطين الذى على فم إنائها ؛ و يروى « من خرطومها » وقوله « لد » اللذ : الرجل الحسن الحديث ، يقال : رجل لذ ، ورجال لدون ، ولذاذ ، إذا كان حديثه حسنا وكان جيد المنادمة « حمياها » حميا الحمر - بضم الحاء المهملة وفتح الميم

.....

وتشديد الباء - حدثها ، و يروى « وقد أصابت حميها » ومقاتل الإنسان : الموضع التى لو أصيب فيها قتل ، واحدها مقتل « الحمر » جمع خمرة - بضم فسكون - وأراد بها التكسل والتكسر « الدواهى » جمع داهية ، وهى الأمر الذى يشتد على الإنسان وقعه ويصعب التخلص منه « تفاقم » اشتد وقوى ، تقول : تفاقم الشر بين القوم ، تريد أنه قد زاد وتمكن « غير ملتئم » تقول : التأم الجرح ؛ إذا اندمل وأخذ فى الشفاء « عذر » بكسر العين المهملة وفتح الدال - جمع عذرة - بكسر فسكون - وهى بمعنى الاعتذار ، أو اسم لما تعتذره به ، وقال النابغة الذبياني :

هَإِنْ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ      فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالِفُ النَّكَدِ

«عند التفارط » أصل التفارط : التقدم فى طلب الماء ، ويقال : هؤلاء قوم فرطاط ؛ إذا كانوا يتقدمون الناس لطلب الماء ، وفى الحديث : « أنا فرطكم على الحوض » وأراد الشاعر هنا بالتفارط التفاخر ، و يروى « عند التفاخر » والإيراد : مصدر أورد الرجل إبله الماء ، إذا أنزلها لتشرب ، والصدر : الرجوع عن الماء ، يريد أنهم لا يجيئون عند التفاخر بما يقدم ولا بما يؤخر يعنى أنهم لا يجسرون على الكلام « ملطمون بأعقار الحياض » الأعقار : جمع عقر - بضم فسكون - وهو مؤخر الحوض حيث الإبل إذا وردت ، أو حيث يقوم الشارب منه ، يريد أن الدارمين يضربون بنى كليب بن يربوع ليبعدوهم عن ورود الماء فيبقى فيهم أثر الضرب « بئس الصحابة » الصحابة : جمع صاح ، وهو ضد السكران ، و يروى فى مكانه « بئس الصحاب » ، والشرب - بفتح فسكون - جمع شارب ، كتجر وتاجر « المزاء » الذى بين الحلو والحامض ، وأراد الحمر التى فيها مزازة . يقول : بئس القوم بنو يربوع إذا شربوا الحمر وسكروا وإذا لم يشربوا ، يذمهم على كل حال « أنابت » رجعت ، و يروى فى مكانه « تناهت » والخزية : الفعلة التى تخزى صاحبها ، وهى فى الأصل اسم فاعل من أخزاه ، إذا جعله يخزى « قنأفد » جمع قنفذ ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل ؛ فيقال : أسرى من قنفذ ، وقال الفرزدق يهجو جريرا :

فَنَافَذُ هَذَا جُونِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ      بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا

( وانظر هذا البيت مشروحا فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٥٩ ) « هَذَا جُونِ » جمع هذاج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج ، وهو السير السريع ، وفعله من باب ضرب ، وهدجانا أيضا « نجران » بلد من بلاد اليمن ، و يروى بيت الشاهد هكذا :

عَلَى الْعِيَارَاتِ هَذَا جُونٍ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانَ أَوْ حَدَّثَتْ سَوْآتَهُمْ هَجَرَ

والعيارات : جمع عير ، وهو الحمار . ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

الإعراب : « مثل » إن قرأته مرفوعاً فهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم مثل ، وهو مرفوع بالضممة الظاهرة ، وإن قرأته منصوباً فهو حال من الضمير في هــاجون الآتى ، ومثل مضاف ، و « القنـافذ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « هــاجون » خبر لمبتدأ محذوف : أى هم هــاجون ، أو هو خبر ثان ، أو هو صفة لقوله مثل القنـافذ « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نجران » مفعول به لبلغ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « سوات » سوات : فاعل بلغ ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وستعرف مافيه ، والضمير مضاف إليه « هجر » مفعول به لبلغ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وستعرف مافيه أيضاً

المشاهد فيه : قوله « بلغت سواتهم هجر » حيث نصب الفاعل ورفع المفعول به ، اعتماداً على ظهور المعنى . وهذا هو مراد الناظم في كافيته حيث يقول :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَوْا فَلَا تَقَسُّ

وقال في شرحه (١) : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب السمار ، ومنه قول الأخطل :

✽ مثل القنـافذ هــاجون . . . البيت ✽ اه كلامه ، وقال الجوهري في الصحاح (مادة ن ج ر) : قال الأخطل : ✽ مثل القنـافذ هــاجون . . . البيت ✽ والقافية مرفوعة وإنما السوأة هي البالغة ؛ إلا أنه قلبها » اه

والظاهر من عبارة ابن مالك في شرح الكافية التى سمعتها أن المنصوب عنده هو الفاعل والمرفوع هو المفعول ، وأن التغيير إنما هو فى الحركة ، وهذا هو الذى نسمعه من أفواه العربيين ، وعليه جرينا فى إعراب البيت ، وعبارة الجوهري التى نقلناها لك يفهم منها أن المنصوب مفعول وأن المرفوع فاعل ، ولكنه قلب فى المعنى ؛ فجعل ماحقه أن يكون فاعلاً مفعولاً وما حقه أن يكون مفعولاً فاعلاً ؛ وهو مذهب الجماعة ، وهو الذى اختاره الشاطبي رحمه الله ، قال العلامة الصبان مانصه : « مقتضاه أن المنصوب فاعل ، والمرفوع مفعول ؛ فيكون فيه نقض للقاعدة ، وجعل

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ( ج ١ ص ٢٣١ ) .

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

( خاتمة ) : إذا قلت « زِيدَ في رِزْقِ عمرو وعشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رفعُ «عشرين» على النيابة ؛ فإن قَدِّمت «عمراً» فقلت «عمرو زِيدَ في رِزْقِهِ عشرونَ » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير ؛ فيجب توحيدُه مع المثني والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا ، وإن كان المعنى على خلافه ، هذا ، ومن العرب من يرفعهما معا ، ومنهم من ينصبهما معا ؛ عند ظهور المراد « اه .

وقال السيوطي <sup>(١)</sup> : « وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ؛ حكوا : خرق الثوب السمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجْرٌ  
والسوات هي البالغة ؛ وسمع أيضا رفعهما ، قال :

\* كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومٌ \*

وسمع نصبهما ؛ قال :

\* قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا \*

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك « اه .  
والاستشهاد بالبيتين اللذين ذكرهما على ظاهرهما ؛ ولكل واحد منهما تخريج يجعله موافقا للمشهور من لغات العرب .

والشاهد الذي استشهد به لرفعهما عجز بيت ، صدره قوله :

\* إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْشُومٌ \*

والشاهد الذي استشهد به على نصبهما بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* الْأَفْعُوَانُ وَالشُّجَاعُ الشَّجَعَمَا \*

## اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ)

أى حقيقة باب الاشتغال : أن يسبق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملابسه ، لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ؛ فيضمّر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُفسّر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى «عنه» وفى «لفظه» للاسم السابق ، والباء فى «بنصب» بمعنى عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير «عنه» بإعادة العامل ، والألف واللام فى «الحل» بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ نَصْبِ لَفْظِ ذَلِكَ الْاسْمِ السَّابِقِ : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستوياً ، إلا أن يعرّض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بِفِعْلِ أُضْمِرَ \* حَتَّى) أى : إضماراً حتماً : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى «أضمر» : أى محتموماً ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُؤَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لِمَا قَدْ أُظْهِرَ) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ إذ تقديره : ضربت زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ؛ إذ تقديره : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت : زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ ؛ لم يحجز ؛ للفصل بَأَنْتَ .

(وَالنَّصْبُ حَتَّى إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسم (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَأَنَّ وَحَتَّى) وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ؛ نحو : إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَحَتَّى عَمَرَ الْقَيْتُهُ فَأَهْنَهُ ، وَهَلَّا بَكَرًا ضَرَبْتُهُ ، وَأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتُهُ ؟ .



ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتُهُ

٣٩٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَإِذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي \*

وهذا البيت من شواهد سيدويه ( ١ - ٦٧ ) ، وهو من قصيدة للنمر بن توبل أحد بني عكل (بضم العين المهملة وسكون الكاف) ، وكان النمر شاعرا جوادا ، وكان يسمى الكيس ؛ لحسن شعره ، وهو من المخضرمين : أدرك الجاهلية وأدرك الإسلام ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ، وقال له :

إِنَّا أَتَيْنَاكَ وَقَدْ طَالَ السَّفَرُ      نَقُودُ خَيْلًا ضَمَرَّا فِيهَا عَسَرَ  
نُطْعِمُهَا الشَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ      وَالْخَيْلُ فِي إِطْعَامِهَا اللَّحْمَ ضَرَرَ

وكان من حديث النمر أن قوما أضافوه في الجاهلية ففقر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك فقال لها :

قَالَتْ لِمَ تَعْذِلْنِي مِنَ اللَّيْلِ : اسْمَعِ      سَفَهَ تَبَيَّنَتْكَ الْمَلَامَةُ فَاهْجَمِي  
لَا تَجْزَعِي لِعَدٍّ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ      أَتَعْجَلِينَ الشَّرَّ مَالَمَ تَمْنَعِي ؟  
قَامَتْ تَبْكِي أَنْ سَبَاتُ لِفَتْنَةٍ      زِقًا وَخَايَةً بَعُودٍ مُقْطَعِ  
أَتَبْكِيًّا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هَيْنٍ ؟      سَفَهَ بُكَاءُ الْعَيْنِ مَالَمَ تَدْمَعِ

وهي قصيدة طويلة يقع بيت الشاهد آخرها

اللفظ : « اسمع » هو مقولها الذي قالت له « سفه تبينتك » هذا ردّه على كلامها ، وسفه : خبر مقدم ، وتبينتك : مبتدأ مؤخر ، وأصل السفه خفة نسج الثوب ، ثم استعمل في خفة العقل ، ويروى « سفها » بالنصب ، فهو على تقدير كان : أى كان سفها تبينتك « اهجمي » ناي « أتعجلين » هو بفتح التاء ، وأصله أتتعجلين ؛ فحذف إحدى التاءين ، كما حذف في قوله تعالى : ( فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ) أى تتصدى ، وكما حذف في قوله جلّ ذكره : ( فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى )

أى تنلهى ، وذلك كثير فى العربية ، ومعنى قوله « لا تجزعى لغد - إلخ » لا تحزنى على ما يصيبنا غدا ؛ فإنك لا تدري ما يكون فى غد ، ولم تتعجلين الشرّ ما لم تمنعى الخير ؟ « تبكى » هو بضم تاء المضارعة وتشديد الكاف - وهو مضارع بكاه تبكية ؛ إذا هيّج بكاءه ، ويروى فى مكانه « تبأكى » بفتح التاء - على أن أصله تبأكى ، فحذف إحدى التائين ، ومعناه تشكف البكاء وتتصنعه « سبأت » تقول : سبأ الحريسوها - مثل جعل يجعل - واستبأها ؛ إذا اشتراها لبشرها ، لا ليتجرفها « زقا » الزق - بكسر أوله - الجلد يعدّ للشرب ، وهو بضم الزاى الحرف نفسها « وخائية » الحائية : الجرّة العظيمة « يعود » العود - بفتح فسكون - المسنّ من الإبل « مقطع » المقطع - بضم اليم وسكون القاف وفتح الطاء - البعير قام من الهزال « لا تجزعى » الجزع : أشدّ الحزن « منفسا » المنفس : النفيس الذى يضنّ به أهله « أهلكته » أراد أنفكته

الإعراب : « لا تجزعى » لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ؛ تجزعى : فعل مضارع ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منفس » يروى مرفوعا ومنصوبا ؛ فأما على رواية الرفع فهو عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن هلك منفس أهلكته ، وأما على رواية النصب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته ، وهذا عند علماء المصرين جميعا « أهلكته » أهلك : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالسكامة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل ، ضمير مبنى على الضم فى محل رفع ، وهاء الغائب الراجعة إلى منفس مفعول به ، ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة ، على الوجهين جميعا « فأذا » الفاء فاء الفصيحة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب باجزعى الواقع فى آخر البيت « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ باضافة إذا إليها « فبعد » الفاء واقعة فى جواب إذا ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بقوله اجزعى آخر البيت ، وهو مضاف واسم الإشارة من قوله « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ ، واللام للبعد ، والكاف حرف دال على خطاب المؤنثة « فاجزعى » الفاء زائدة ، اجزعى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لا محل له .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » والكلام على هذه العبارة يستدعى أن نقرر لك مقدمة قصيرة ، وحاصلها أن البصريين يتعون أن أدوات الشرط ، ومنها إن وإذا ، لا يليها إلا الفعل ، نحو إن تجتهد تنجح ، وإن تزرني أكرمك ؛ فإذا وليها اسم فهذا الاسم عندهم معمول لفعل محذوف يفسره فعل المذكور بعده نحو قوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ) ونحو قوله جل ذكره : ( وَإِنْ أُمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ) ونحو قوله تباركت أسماؤه : ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلَا ) التقدير في هذا كله : إن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وإن خافت امرأة من بعلها خافت ، وإن اقتتل طائفتان اقتتلا ، ونحو ذلك . وزعم الكوفيون أن هذه الأدوات قد يليها الفعل وقد يليها الاسم مرفوعا على الابتداء ، وجعلوا الاسم المرفوع بعد إن في الآيات المذكورة مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، وستعرف لهذا تفصيلا فيما يلي ، وقالوا : الدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد يقع الاسم بعد هذه الأدوات مرفوعا والفعل المذكور بعده لا يفسر عاملا رافعا ؛ لأنه يطلب منصوبا لا مرفوعا ، وذلك نحو قول النمر بن توبل \* إن منفس أهلكته \* ألا ترى أن الاسم الواقع بعد « إن » مرفوع ، وأن الفعل الذي بعده لا يفسر ما يحتاج إلى مرفوع ، بل ما يفسره محتاج إلى منصوب ، وأجاب البصريون عن ذلك بأن المفسر لا يلزم أن يكون من لفظ المفسر ، بل قد يكون من لفظه كما في الآيات الكريمة التي تلونا ، وقد يكون من معناه ، وهذا البيت إن سلمنا لكم الرواية برفع « منفس » من قبيل التفسير من معنى الفعل المذكور بعد الاسم : أي إن هلك منفس أهلكته ، وهذا هو الذي من أجله أنشد الشارح المحقق هذا البيت

والحاصل أن هذا البيت يروى بنصب « منفس » وهي رواية البصريين ، وأنشده سيبويه ( ١ - ٦٧ ) بالنصب ، وتبعه جار الله في المفضل ( ١ - ١٤٩ )

قال سيبويه : « وتقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ؛ إلا أن الفعل أن يلي إن أولى ؛ كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ ، وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ؛ فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يحذف في الحروف الأخر » اه كلامه .

وقال الأعمى في بيت النمر الذي نحن بصدد الكلام عليه : « الشاهد في نصب منفس باضممار فعل دلّ عليه ما بعده ؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعل مظهرا أو مضمرا » اه كلامه .

وقال جار الله : « واللازم إضماره أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيدا تره تضربه ، قال الشاعر : لا تجزعي إن منفسا أهلكته \* وهلا وألأ ولولا ولوما

بمنزلة إن ؛ لأنهن يطلبن الفعل ، ولا يبتدأ بعدها الأسماء » اه كلامه

فكل هذه النصوص تدلّ على أن رواية البصريين بنصب « منفسا » على أنه مفعول لفعل

محذوف يفسره الفعل الذي بعده

وخالف علماء الكوفة هذا الكلام من جهتين : الأولى : أنهم أجازوا الرفع بعد إن الشرطية ، ثم منهم من جعل المرفوع مبتدأ ، ومنهم من جعله مبتدأ في نحو البيت ، وفاعلا مقدّما في نحو قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) وقوله سبحانه : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) ، وكلا الأمرين مما لا يحيزه البصريون أصلا ، والجهة الثانية : أنهم رووا بيت الشاهد الذي نحن بصدده برفع « منفس » وهو متعين عندهم لأن يكون مبتدأ

و بعد ؛ فنقول : اعلم أن رواية النصب لا تعارض مذهبها من مذاهب الفريقين ؛ فإنه ليس في النحاة أحد يوجب رفع الاسم في هذا الحال ، بل البصريون يوجبون فيه النصب وإذا ورد مرفوعا فهو عندهم فاعل ، والكوفيون يجوزون رفعه على أنه مبتدأ ، ويجوزون نصبه على الوجه الذي أجازوه البصريون ؛ وإذا كان أمر رواية النصب كذلك فهي أولى بالرعاية ؛ فأما رواية الرفع فإنها تخالف في الظاهر مذهب البصريين ؛ فهم أحرىاء في أول الأمر ألا يسلموها ، على أنهم لو سلموا صحة رواية الرفع لم يكن فيها ما يدفع مذهبها إليه من أنه لا يجوز أن يلي أدوات الشرط إلا الأفعال ، وذلك لأنهم يقدّرون رفع هذا الاسم على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، غاية ما في الباب أن الفعل المقتدر ليس من لفظ المذكور ، بل هو من معناه على ما ينداه ؛ ونظير ذلك أنك إذا قلت : زيدا مررت به ؛ فإنك تقدّر العامل في « زيدا » من معنى الفعل الواقع بعده : أي جاوزت زيدا مررت به ؛ وكذلك إذا قلت : زيدا ضربت أخاه ؛ فإنك تقدّر العامل من معنى المذكور : أي أهنت زيدا ضربت أخاه ؛ فكما تقدّر الفعل في بعض الأحيان من معنى الفعل المذكور ، بلا خلاف ، كذلك تقدّر في هذا الموضع ، ويكون أصل الكلام : لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته ؛ وكل ما في الموضوع أن هذا البيت على رواية الرفع قد خرج عند البصريين من باب الاشتغال إلى باب التفسير ، نظير الآيات التي تلونها في أول هذا الكلام ، ونظير قول لبيد بن ربيعة العامري :

إِذَا الْمَرْءُ أُسْرِى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلًا ، وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلٌ

ونظير قول السموءل بن عادياة اليهودي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ الْوُثْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

في رواية « مُنْفَسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

ونظير قول الحماسي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ

ونظير قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأَبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبَذْرِ

وغير ذلك من الشواهد التي لا يأتي عليها الحصر ؛ وما دام قد صح توجيه رواية الرفع في بيت الشاهد على الوجه الذي ذكرنا ؛ وهو وجه صحيح لاشبهة في جوازه ؛ فقد سقط ما تعلل به بعض الكوفيين من أن رفع « منفس » في البيت يدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن الشرطية وأقوى شيء يدل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون ، وأن المذهب مذهب إليه البصريون ؛ هو أنك لا تجد اسما مرفوعا بعد إن وإذا الشرطيتين إلا وجدت بعده فعلا ؛ فلو كان الذي ذهب إليه الكوفيون صحيحا لكانت تجد بعد الاسم المرفوع اسما مفردا يقع خبرا عنه ، لأن الخبر لا يلزم أن يكون جملة ، بل كما يكون جملة يكون مفردا ، والأصل فيه الأفراد ؛ فكيف التزموا أن يكون خبر الاسم الواقع بعد إن وإذا الشرطيتين جملة ؟ وأن تكون جملة فعلية ؟ هذا مالا سبيل إلى القول به ، ومن ثمة كان المذهب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريون ؛ فاعرف ذلك وكن على ذكر منه

٣٩٣ — هذا البيت من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري ، وأولها قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلُ ؟

وهذا المطلع هو الشاهد ( رقم ١٠٣ ) وقد تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ١٧٩ ) وذكرنا في شرحنا له ثلاثة أبيات تليه ، وبعدها قوله :

فَتَعْلَمَ أَنْ لَا أَنْتَ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النَّفْسُ وَأَنْتَ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ ... البيت ، وبعده :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونِ مَعَدٍ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَازِلُ

أَرَى النَّاسَ لَا يَدْرُونَ مَا قَدَّرَ أَمْرُهُمْ بَلَى ، كُلُّ ذِي لُبٍّ إِلَى اللَّهِ وَاسِلُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ  
وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ      دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ  
وَكُلُّ أُمْرٍ يُؤَمَّا سَيُعْلَمُ سَعِيُهُ      إِذَا كُشِفَتْ عِنْدَ الْإِلَهِ الْمَحَاصِلُ

اللفظ : قد مضى شرح المطلع في الموضع الذي أحلناك عليه ، فلا داعي لتكرار القول عليه ، وقوله : « فتعلم أن لا أنت مدرك ماضى - إلخ » أن هذه هي الخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة لا أنت مدرك وما عطف عليها خبرها ، وإنما كرر لا ههنا لدخولها على معرفة ، ومدرك : اسم فاعل من أدرك الأمر يدركه ؛ إذا بلغه وحصل عليه « تحذر النفس » جملة لاجل لها صلة الموصول المحرور بمن ، والعائد ضمير منصوب بتحذر محذوف ، والتقدير : من الذى تحذره النفس ، وتقول : حذرت فلانا أحذره - من باب فرح يفرح - إذا تيقظت له لخوفك منه وتحذرت من الوقوع فى أشراكه ، والوائل : اسم فاعل من وأل يئىل ؛ إذا لجأ ، ومنه المائل للملجأ ، والمراد أنك لا تجد لك ملجأ تلجأ إليه هرباً من الوقوع فى الأمور التى تخافها الأنفس وتحذرها ، وقوله : « فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عَامُكَ فَانْتَسِبْ - إلخ » يريد إذا لم تنفع بما علمت فتذكر آباءك وأجدادك وفكر فيهم أين ذهبوا ، والقرون : جمع قرن ، وهو ثمانون سنة ، ويقال : هو ثلاثون سنة ، والمراد على هذا أهل القرون ، ويقال : القرن فى الناس أهل زمان واحد ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا ذَهَبَ الْقَرْنُ الَّذِى أَنْتَ فِيهِمْ      وَخُلِقْتَ فِي قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبٌ

« فلتزعك » مضارع وزعه يزعه ، بمعنى كفه يكفه ، ومنه إنَّ اللَّهَ لَا يَزَعُ بِالسُّلْطَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ ، وقوله : « بلى كل ذى دين إلى الله واسل » الواسل : المتوسل ، والمراد المتقرب إلى الله بالعمل ، وتقول : وسلت ، وتوسلت ، وتقول : أنا متوسل إليه بكذا ، وواسل ، وتقول : لى إليه وسيلة ، ووسائل «دوبية» تصغير الداهية ، وكنى بقوله : « تصفر منها الأنامل » عن اشتداد الشر وتقادم الخطب « المحاصل » جمع محصل ، والمراد به أفعال الأناسى التى فعلوها فى الدنيا ، أو المراد به النيات ، ويروى « الحصائل » وهى جمع حصيلة ، ومعناه ماحصلته .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « أنت » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، تقديره : فإن لم تنفع ؛ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من

الإعراب « ينفعك » ينفع : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « علمك » علم : فاعل ينفع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وجملة لم ينفعك علمك لا محل لها من الإعراب مفسرة « فانقش » الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، انتش : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « لعلمك » لعلم : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « تهديك » تهدي : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به تقدم على الفاعل مبنى على الفتح في محل نصب « القرون » فاعل تهدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الأوائل » صفة للقرون ، وجملة تهدي وفاعله في محل رفع خبر لعلم ، وجملة لعلم واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية تفيد التعليل .

**الشاهد في :** قوله « فإن أنت لم ينفعك » فإن « أنت » فيه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس هو مرفوعا على الابتداء كما يقول الكوفيون ؛ وغاية ما في الباب أن الفعل المحذوف ليس من لفظ المذكور ، بل من معناه ، والتقدير إذا لم تنتفع لم ينفعك علمك - إلخ ؛ وقد فصلنا السر في هذا تفصيلا شافيا في شرح الشاهد السابق فارجع إليه .

ونريد ههنا أن نقول لك : إن الذي دعا الكوفيين إلى متالتهم هذه أنهم لم يجعلوا العامل في الاسم المشتغل عنه فعلا محذوفا كما يقول البصريون ، بل قالوا : الفعل المتأخر عامل في الاسم المتقدم وفي ضميره جميعا ، وفي مثل ذلك البيت الذي معنا لا يصح أن يتسلط الفعل المتأخر نفسه على الاسم المتقدم ، فلم يمكن إلا جعله مبتدأ .

قال ابن الأنباري<sup>(١)</sup> : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنى الذي هو الهاء العائد هو الأول في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ؛ كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا

التقدير : إن هَلَاكَ مُنَفْسٍ أَهْلَكَتَهُ ، وإنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِعِلْمِكَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ .

( تنبيه ) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إن » والفعل ماضٍ ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة .

( وَإِنْ تَلَا ) الاسم ( السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ \* يَخْتَصُّ ) كإذا الفجائية وليتَمَا ( فَالْفِعْلُ التَّرْمِيمُ أَبَدًا ) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وليتَمَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصبت زيدا وبشراً لم يجوز ؛ لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو : خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ؛ فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو ، بنصب زيد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ؛ جاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .  
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المسكن هو الأول في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ، كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم : أكرمت أباك زيدا ، على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلامتأخرا عن المبدل منه ، وأما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ؛ على أننا نقول : إن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه ، قال الله تعالى : ( قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ) فقلوه ( لمن آمن منهم ) بدل من قوله ( للذين استضعفوا ) وقد أظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه ؛ وقال سبحانه : ( وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ ) فقلوه ( لبيوتهم ) بدل من قوله ( لمن يكفر بالرحمن ) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه ؛ فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه . اهـ



و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ \* مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمُكَ ، وهل رَأَيْتَهُ ؟ وهَلَّا كَلَّمْتَهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ؛ ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ) أى : رُجِّحَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عمرو ، أَوْ لَا تُهِنْنَهُ ، وَاللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبَكْرًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ .

وإنما وجب الرفع فى نحو : زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ ؛ لأن الضمير فى محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه فى نحو : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استؤنف الحكم ؛ وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤ - وَقَائِلَهُ خَوْلَانُ فَأَنْكَحَ فِتَاتَهُمْ

٣٩٤ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَأَكْرُمَةُ الْحَيَيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٧٠) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام الشنتمرى فى شرحه ، ويقال : هذا أحد شواهد الخمسين التى لم يعرف قائلها

اللفظة : «خولان» بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة «فتاتهم» الفتاة : المرأة الشابة ، وهى مؤنث فتى «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف بعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدونة من الحديث والأعجوبة - والمعنى الذى تدلّ عليه معنى اسم المفعول ، فالأكرومة : المكرومة ، والمراد بالحيين حتى أبيها وحتى أمها ، و«خلو» بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام - خالية من الأزواج

الإعراب : « وقائله » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه خولان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فانكح » الفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون عاطفة ، انكح : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحيين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها الكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « كما » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد ، هي : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأكرومة ، والتقدير : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك

الشاهد فيه : قوله « خولان فانكح فتاتهم ». وقبل أن نبين وجه الاستشهاد به ننبهك إلى أن لنا بحثا مستفيضا في زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وقد تكفلنا فيه ببيان شواهد المسألة وتخرجها ، فارجع إلى ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٣١٩ - ٣٢٣ )

ثم نقول : إن دخول الفاء في قوله « فانكح فتاتهم » مانعة من حمل هذه العبارة على أنها من باب الاشتغال عند سيبويه ؛ وذلك لأن باب الاشتغال يقتضي جواز النصب والرفع ؛ أما الرفع فعلى أن المرفوع مبتدأ وما بعده خبر ، ألا ترى أن نحو قولك : زيد ضربته ، يجوز فيه الأمران ؛ أما النصب فعلى أن الاسم مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، وأما الرفع فعلى أن زيد مبتدأ وجملة ضربته خبر ؛ وههنا لا يجوز عند سيبويه جعل خولان مبتدأ خبره جملة فانكح فتاتهم ؛ لأن هذا يستدعي جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ وهو اسم مختص لا يشبه الشرط في العموم ، وهذا غير جائز عند سيبويه رحمه الله على ما سبق تقريره في الموضع الذي أحلناك عليه ؛ ولما لم يصح عند سيبويه جعل خولان مبتدأ للسبب الذي قرّرناه لك لم يرتض جعله من باب الاشتغال والتمس له تخرجا آخر ؛ فذهب إلى أن هذه العبارة جملتان ؛ إحداها مؤلفة من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو قولنا خولان ، وأما المبتدأ فمحذوف ، والتقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، والجملة الثانية مستأنفة وهي قوله فانكح فتاتهم ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي فانكح فتاتهم عن المبتدأ وهو خولان ، ولم يلزم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، ولم يلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي ليس موصولا ولا موصوفا ؛ فالرفع عند سيبويه متعين ، ولكنه على ما بينا ، نعتي أن هذا المرفوع ليس مبتدأ خبره ما بعده ، بل على أنه خبر لمبتدأ محذوف

فإن قلت : فما يقول الذين أجازوا دخول الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول بفعل أو ظرف أو الموصوف بذلك في مثل هذا التعبير ؟

فالجواب عن هذا أنهم يجعلون مثل هذا التعبير من باب الاشتغال ، فيجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب ، ولكنهم يرجحون النصب ؛ وعلى هذا وردت قراءة ابن أبي عملة وعيسى بن عمرو قوله تعالى : ( وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) بالنصب ، وقرأ جماعة في قوله تعالى :

( الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا ) بالنصب أيضا ، قال أبو البقاء : « في رفع ( الزانية والزاني ) وجهان : أحدهما هو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : فيما يتلى عليكم الزانية والزاني ؛ فعلى هذا يكون فاجلدوا مستأنفا ؛ والوجه الثاني : فاجلدوا هو الخبر ؛ وقد قرئ بالنصب بفعل دل عليه فاجلدوا » اه كلامه ،

وأجاز قوم النصب في قوله تعالى : ( وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ) وفي قوله سبحانه : ( وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوُهُمَا ) ، وينبغي أن تعلم أن النصب في هاتين الآيتين جائز على قواعد سيبويه أيضا ، كما أن الرفع على الابتداء فيهما جائز عنده أيضا لأن المبتدأ اسم موصول جملته جملة فعلية ، قال أبو البقاء العكبري : « قوله تعالى ( واللّاتي يأتين الفاحشة ) اللاتي رفع على الابتداء وخبره قوله فاستشهدوا عليهن ، وجاز ذلك وإن كان أمرا لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت اللاتي بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب ( يريد أن الرفع أرجح ) لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله فاستشهدوا ؛ لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاتي ( يعني وما لا يعمل لا يفسر عاملا ) ، وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره اقصدا اللاتي أو تعمدوا ؛ وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم اللاتي ؛ ففيما يتلى هو الخبر وحكم هو المبتدأ ، فحذف لدلالة قوله فاستشهدوا لأنه الحكم المتلو ... وقوله تعالى ( واللذان يأتياها ) الكلام فيه كالقلام في قوله ( واللّاتي ) إلا أن من أجاز النصب يصح أن يقدر فعلا من جنس المذكور ، تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ، ولوعرى عن ضمير المفعول ؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها » اه كلامه بحروفه .

( فائدة ) : ذكر العيني أن في هذا البيت عشرة أمور ، ونحن نذكرها لك غير متقيدين بعبارة :

الأول : حذف « رب » وبقاء عملها وهو الجرّ بعد الواو ، في قوله « وقائلة » .

الثاني : استعمال مجرور ربّ غير موصوف ، وذلك في قوله « وقائلة » أيضا ، ومن حق

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَان ؛ وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا يُبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالب عليه أن يليه فعلٌ ، فأبلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه الفاعل فى المعنى ، والذى يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو : « أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَنبِئُهُ » فَإِنْ فَصَلَتْ

مجرور ربّ أن يوصف ، كقول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَّكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ

ولعل سبب حذف الصفة ههنا أن مجرورها صفة لموصوف محذوف عند التحقيق ، أو لأن مقول القول ، وهو معمول لهذا المجرور ، يعمل ما عمله الصفة من التخصيص .

الثالث : حذف المبتدأ ، وذلك لأن التقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، على ما سبق بيانه .

الرابع : على رواية النصب : حذف الفعل العامل فى خولان ، وتقديره : اقصد خولان .  
الخامس : زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ، على قول الأخفش إن خولان مبتدأ وقوله : « فأنكح فتاتهم » خبره .

السادس : عطف الإنشاء على الخبر ، وذلك عند من جعل خولان خبر مبتدأ محذوف ، وجعل الفاء فى قوله « فأنكح فتاتهم » عاطفة .

السابع : فى قوله كما هى ، وأصله كمهدا ، فحذف المضاف وهو عهد ، فصار كها ؛ ولما كانت الكاف لا تدخل على المضمرة المتصلة إلاشدوذا جعل مكانه المنفصل فصار كهنى ، ثم زادوا بعد الكاف ما عوضا عن المحذوف .

الثامن : إعمال اسم الفاعل المعتمد على موصوف محذوف ، وذلك قوله « قائلة » .

التاسع : أن ربّ يلزم مضى مجرورها ، والمجرور ههنا مستقبل ، وهو قوله « وقائلة » .

العاشر : إقامة المظهر مقام المضمرة لكونه أكثر فائدة ؛ فإن أكرومة الحيين هى الفتاة ؛ فكان حقه أن يقول : وهى كما هى .

الهمزة فالختار الرفع ، نحو : أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، إلا في نحو : أَكُلَ يَوْمٌ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؛  
لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ،  
نحو : أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو ، وَحَكَمَ بِشَذُوذِ النصب في قوله :

٣٩٥ — أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْحِشَابَا

٣٩٥ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يهجو فيها الفرزدق ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَادِلٍ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنِ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهذا المطلع هو الشاهد رقم (٤) وقد سبق مشروحا في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ١٢) وبعده قوله :

أَجِدْكَ مَا تَذَكَّرُ أَهْلَ نَجْدٍ	وَحَيًّا طَالَ مَا انْتَظَرُوا الْإِيَابَا
بَلَى ، فَارْفَضَ دَمْعُكَ غَيْرَ نَزَرٍ	كَمَا عَيَّنْتَ بِالسَّرْبِ الطَّبَابَا
وَهَاجَ الْبَرْقُ لَيْلَةً أَذْرَعَاتٍ	هَوًى مَا تَسْتَطِيعُ لَهُ طِلَابَا
فَقُلْتُ بِحَاجَةٍ وَطَوَيْتُ أُخْرَى	فَهَاجَ عَلَى بَيْنَهُمَا اكْتِثَابَا
وَوَجِدُ قَدْ طَوَيْتُ يَكَادُ مِنْهُ	ضَمِيرُ الْقَلْبِ يَلْتَهِبُ التَّهَابَا
سَأَلْنَاهَا الشِّفَاءَ فَمَا شَفَتْنَا	وَمَنْتَنَا الْمَوَاعِدَ وَالْخِلَابَا
لَشَتَّانَ الْجَاوِرُ دِيرَ أَرْوَى	وَمَنْ سَكَنَ السَّلِيلَةَ وَالْجِنَابَا
أَسِيلَةً مَعْقِدِ السَّمُطَيْنِ مِنْهَا	وَرَيَّا حَيْثُ تَعْتَقِدُ الْحِقَابَا
وَلَا تَمْشِي اللَّثَامُ لَهَا بِسِرٍّ	وَلَا تُهْدِي لِحَارَتِهَا السَّابَابَا
أَبَاحَتْ أُمَّ حَزْرَةَ مِنْ فُؤَادِي	شِعَابَ الْحُبِّ ؛ إِنَّ لَهُ شِعَابَا
مَتَى أَقْصِدُ لِحُورِ بَنِي عِقَالٍ	تَبَيَّنَ فِي وُجُوهِهِمْ اكْتِثَابَا
إِذَا لَاقَى بَنُو وَقْبَانَ غَمًّا	شَدَدْتُ عَلَى أَنْوْفِهِمُ الْعِصَابَا
أَبَى لِي مَا مَضَى لِي فِي تَمِيمٍ	وَفِي فَرْعَى خَزِيمَةٍ أَنْ أَعَابَا

سَتَعْلَمُ مَنْ يَصِيرُ أَبُوهُ قَيْنًا      وَمَنْ عُرِفَتْ قَصَائِدُهُ اجْتِلَابًا  
 أَثْعَلْبَةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاحًا      عَدَلَتْ بِهِمْ ... الْبَيْت ، وبعده  
 كَانَ بَنِي طُهَيَّةَ رَهْطَ سَامِي      حِجَارَةُ خَارِيٍّ يَرْمِي كِلَابًا  
 رَأَيْنَ سَوَادَهُ فَدَنَوْنَ مِنْهُ      فَيَرْمِيهِنَّ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَا  
 فَلَا وَأَبْيِكَ مَا لَأَقَيْتُ حَيًّا      كَثِيرُ بُوْعٍ إِذَا رَفَعُوا الْعُقَابَا  
 وَمَا وَجَدَ الْمُلُوكُ أَعَزَّ مِنَّا      وَأَسْرَعَ مِنْ فَوَارِسِنَا اسْتِلَابَا  
 إِذَا حَرْبٌ تَلَقَّحُ عَنْ حِيَالٍ      وَدَرَّتْ بَعْدَ مَرَّتَيْهَا اعْتِصَابَا

اللفظ : « ثعلبة » و « رياح » قبيلتان من ير بوع بن حنظلة ، من تميم ، ورياح : بكسر  
 الراء المهملة و بعدها ياء مثناة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جمع فيها فاعل وهو  
 وصف لذكر عاقل على فواعل ، وقد ذكرنا هذه الألفاظ في شرح الشاهد ( رقم ١٣٢ في الجزء  
 الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٠ ) ومثله قول الأجدع الهمداني :

وَسَأَلْتَنِي بِرِكَائِي وَرِحَالِهَا      وَنَسِيتَ قَتْلَ فَوَارِسِ الْأَبْطَالِ

وقول جرير في بيت الشاهد « عدات بهم » معناه سويت بهم وجعلتهم يعدلون هؤلاء في الشرف  
 والرفعة وعلو القدر « طهية » بضم الطاء المهملة وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - وهم حتى من  
 بني تميم ، نسبوا إلى أمهم طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم « والحشاب » بكسر  
 الحاء المعجمة بعدها شين معجمة - قال الجوهري : هم بنو رزام بن مالك بن حنظلة ، وقال  
 أبو عبيدة : الحشاب : ربيعة ورزام إخوتهم ، بنو مالك بن حنظلة من غير طهية

الإعراب : « أثعلبة » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
 ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة الفوارس ،  
 أو أظلمت ثعلبة الفوارس ، وقدره العيني أساويت ثعلبة ، وهو تقدير غير مستقيم ؛ لأن ساويت  
 يحتاج إلى طرفين « الفوارس » نعت لثعلبة ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة  
 الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رياحا » معطوف على  
 ثعلبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عدات » فعل وفاعل  
 والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « بهم » جار ومجرور متعلق بعديل « طهية » مفعول به لعديل  
 منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « والحشاب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له

من الإعراب ، الحشبا : معطوف على طهية ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « أتعلبة الفوارس » حيث نصب بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وهو قوله « عدات بهم » ؛ وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ؛ إذ التقدير : أظلمت تعلبة الفوارس - إلخ

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « هذا باب ما ينتصب في الألف ؛ تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به ، وأعمرا قتلت أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا ؛ ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام ؛ وقال جرير :

أَتَعْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا      عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالحِشْبَا

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببيه نصبته ، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء أنك تضمير فعلا هذا تفسيره ؛ إلا أن النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام « اه وقال الأعمى : « استشهد به لنصب تعلبة بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، فكأنه قال : أظلمت تعلبة عدلت بهم ، ونحوه من التقدير » اه

والبيت عند ابن الطراوة مما يتعين فيه الرفع ؛ لأنه زعم أن الاستفهام إن كان عن الاسم تعين الرفع ، وإن كان عن الفعل تعين النصب ، والاستفهام في هذا البيت عن الاسم بدليل المعادل بعد أم ونحن نسلم له أن الاستفهام في هذا البيت عن الاسم ، ولأننا لا نسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم تعين رفعه ؛ لأن غاية ما يقتضيه كون الاستفهام عن الاسم أن يوجب دخول الهمزة عليه ، فأما أن يوجب ذلك رفعه على الابتداء فمدفوع ؛ وآية ذلك أنك إذا قلت : أزيدا ضربت أم عمرا ، من غير أن تصل بالفعل ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام ههنا عن الاسم ، وهذا الاسم واجب النصب إجماعا ؛ فدل ذلك على أن كون الاستفهام عن الاسم لا يقتضي رفعه كما زعم ابن الطراوة ، واسمع إلى إمام فن البلاغة عبد القاهر الجرجاني وهو يقرر لك أن إيلاء الاسم الهمزة إنما يقتضي أن الفعل ثابت متقرر وأن الإنكار إنما ينصب على فاعل ذلك الفعل أو مفعوله ؛ قال<sup>(٢)</sup> : « ومن أبين شيء في التقديم الاستفهام بالهمزة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؛ فبدأت بالفعل ؛ كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم

(١) انظر كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٥٤ )

(٢) انظر دلائل الإعجاز ( ص ٨٧ )

ومنها النفي بما أولاً أو إن ، نحو : مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، وَلَا عَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنْ بَكْرًا ضَرَبْتُهُ ؛ وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ؛ وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان .  
ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .  
(و) الثالث : أن يقع ( بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَضْلٍ عَلَى \* مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا ) سواء كان ذلك المعمول منصوباً ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، أو مرفوعاً ، نحو : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ .

وجوده ، وإذا قلت : أَأَنْتَ فعلت ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان المتردد فيه ، ومثال ذلك أن تقول : أبْنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتُ عَلَى أَنْ تَبْنِيَهَا ؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفاءه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ؛ ونقول : أَأَنْتَ بَنَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ ؟ أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا الشَّعْرَ ؟ أَأَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا الْكِتَابَ ؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم ؛ ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولاً والكتاب مكتوباً ؛ ! وإنما شككت في الفاعل من هو ؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ؛ ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر ؛ فلو قلت : أَأَنْتَ بَنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتُ عَلَى أَنْ تَبْنِيَهَا ؟ أَأَنْتَ قُلْتَ الشَّعْرَ الَّذِي كَانَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَقُولَهُ ؟ أَأَنْتَ فَرَّغْتَ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي كُنْتَ تَكْتُبُهُ ؟ خرجت من كلام الناس ؛ وكذلك لو قلت : أبْنَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبْتَ هذا الكتاب ؟ قلت ما ليس بقول ؛ ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا « اه ، ثم قال بعد ذلك (١) : « واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعني تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ؛ فإذا قلت : أزيداً تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه « اه كلامه بحروفه .

فإذا كان شيخاً هذه اللغة وإماماً جميع الناس فيها يقرران أن الاسم الوالى لهمزة الاستفهام قد يكون مفعولاً كما قد يكون مبتدأ ، ويقرران أن الاستفهام عن الاسم المنصوب بالهمزة واقع في كلام العرب ؛ فليس لأحد أن يجحد ذلك ، فإن جحدته لم يصدقه الناس وإن أقسم عليه بمحرجات الأيمان . فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .



وإنما رجع النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ؛ لأن مَنْ نَصَبَ فقد عطف فعليةً على فعلية ، وَمَنْ رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وَتَنَاسَبُ المتعاطفين أحسن من تخالفهما .  
واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أَمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله « فعل مستقر أولا » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتى .

( تنبيهان ) : الأول : تجوز الناظم في قوله « على معمول فعل » ؛ إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثانى : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا :

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بِكَرٍّ لَكِنْ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، حَتَّى وَلَكِنْ حرفا ابتداء أشبهما بالعاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِدًا حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَقَامَ بِكَرٍّ لَكِنْ عَمْرُو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لاتقع حتى العاطفة إلا بين كلٍّ وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو : غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ .

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوم وصفاً مُخِلًّا بالمقصود ، ويكون نصبه نَصًّا فى المقصود ، كما فى « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مَخْصَصًا ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجودَ شَيْءٍ لا بِقَدَرٍ ؛ لكونه غير مخلوق ؛ ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصبُ فى الآية مثله فى « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربى كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » فى موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ؛ وإنما كان النصب نصا فى المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل

الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ؛ ومن ثمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ » .

( وَإِنْ تَلَّا لَمَّعُطُوفٌ ) جملة ذات وجهين غير تعجبية : بأن تلا ( فِعْلاً مُخْبِئاً \* بِهِ ) مع معموله ( عَنْ أَسْمٍ ) غير ما التعجبية ( فَأَعْظَفْنِ مُخَيَّرًا ) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ » أو « فَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » برفع عمرو ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فلا أخفش والسيرافي يمنعان النصب ، والفارسي وجاعة - منهم الناظم - يجيزونه وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

( تنبيه ) : شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْرًا ضَرَبْتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

( وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً ، أو مساوياً ( رَجَحَ ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن الشَّجَرِيَّ على جوازه قوله :

٣٩٦ — قَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلِّ

٣٩٦ — هذا بيت من الرمل من أبيات ثلاثة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، ونسبها لامرأة من بني الحرث ولم يعينها ، ولم يزد الخطيب التبريزي في شرحه شيئاً عن نسبة الأبيات ، وهاكها برواية الحماسة :

(١) انظر شرح التبريزي (٣-١٢١)

فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلْ  
لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصْلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

ونسب قوم هذه الأبيات لعلقمة بن عبدة ، وتبعهم في ذلك صاحب شعراء النصرانية في ترجمة علقمة بن عبدة ( ص ٥٠٨ )

اللفظ : « فارس » هو في رواية الحماسة وشعراء النصرانية بالرفع ، وهو في رواية ابن الشجري وكثير من النحاة بالنصب « ما » زائدة « غادروه » تركوه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو فعيل بمعنى مفعول « ملحما » بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة - معناه طعمة لعوافي السباع والطيور « زميل » بضم الزاي وفتح الميم مشددة بعدها ياء ساكنة - وهو الضعيف الجبان ، سمي بذلك لأنه زمل في العجز والضعف كما يزمل الرجل في الثوب : أى يلف به « نكس » بكسر النون وسكون الكاف - المقصر عن غاية المجد والكرم والنجدة ، وأصله في السهام ، وهو الذى انكسر فجعل أسفله أعلاه « وكل » بفتح الواو والكاف جميعا - وهو الجبان الذى يتكل على غيره فيضيع أمره « لو يشا » المراد به حكاية الحال ، والمعنى لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط ، قال الخليل : ميعة الحضر والنشاط : أولهما وحدتهما « لاحق الآطال » الآطال : جمع إطل ، واللاحق : الضامر ، والمراد أنه ضامر الجنين « نهْد » بفتح النون وسكون الهاء - الغليظ « ذو خصل » الحصل - بضم الحاء وفتح الصاد المهملة - جمع خصلة - بضم فسكون - وهى ما تدلى من أطراف الشعر « شيمة » طبيعة وسجية « صروف الدهر » جمع صرف ، وصروف الدهر : أحواله وغيره .

الإعراب : « فارسا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : غادر وفارسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » يجوز أن تكون زائدة فهى حرف مبنى على السكون لاحتاج له من الإعراب ، ويجوز أن تكون نكرة بمعنى عظيم فهى حينئذ اسم ، وهى نعت لفارس ، مبنى على السكون فى محل نصب « غادروه » غادر : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاحتاج لها من الإعراب تفسيرية « ملحما » حال من ضمير الغائب الواقع مفعولا به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « غير » حال ثان من الهاء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « زميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « نكس » معطوف على زميل ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .  
ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد ( فَمَا أُبَيِّحُ ) لك فيما يرد عليك من الكلام  
أن تَرُدَّهُ إليه وتخرّجه عليه ( أَفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ ) لك فيه ذلك .  
( وَفَضْلُ مَشْغُولٍ ) من ضمير الاسم السابق ( بِحَرْفِ جَرٍّ ) مطلقاً ( أَوْ بِإِضَافَةٍ ) وإن تنابعت ،  
أو بهما معاً ( كَوَضِّلٍ يَجْرِي ) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير  
بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنَّ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ،  
أَوْ بَعْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسْتُ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غُلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمْتُ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ أَخِيهِ ؛ أَكْرَمْتُكَ »  
كما يجب في نحو « إِنَّ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو « خَرَجْتُ  
فَإِذَا زَيْدٌ مَرُّ بِهِ ، أَوْ بَعْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسَ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غُلَامِهِ ، أَوْ يَضْرِبُ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ  
أَخِيهِ ؛ عَمَرُو » ، كما وجب الرفع في نحو « فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمَرُو » ؛ وقس على ذلك بقية  
الأمثلة .

« وكل » صفة لنكس ، وصفة المحرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، وسكن  
لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ،  
ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ، ولا موجب له ، من الأمور التي عددها الشارح رحمه الله ؛  
فدلّ نصب « فارساً » في هذا البيت مع خلو الكلام من الأمور التي توجب النصب أو ترجحه ،  
على أن النصب في هذا الحال جائز ، وليس ممتنعاً ، وفي هذا رد على من منع النصب والحالة هذه ،  
نعم الرفع أولى وأرجح ؛ لأن الرفع لا يحوجك إلى تقدير شيء غير ما في الكلام ، فأما النصب فإنه  
يحوجك إلى تقدير فعل يعمل النصب في الاسم المنصوب المتقدم ؛ إذ لا يجوز عند جمهور البصريين  
أن يجعل الفعل المتأخر ناصباً له وضميره معاً ، والذي لا يحوج إلى تقدير أولى بالاعتماد مما  
يحوج إليه .

نعم ، مقتضى ما ذكرناه لك من مذهب الكوفيين في شرح الشاهد ( ٣٩٣ ) وأن مذهبهم  
أن الفعل المتأخر وهو « غادروه » في هذا البيت عامل في الاسم المتقدم كما أنه عامل في ضميره ؛  
فيكون عاملاً فيهما جميعاً ؛ نقول : إن مقتضى هذا المذهب أنه على النصب أيضاً لا يحوج إلى  
تقدير ؛ وحيث انتفت العلة التي تقتضي ترجيح الرفع على هذا المذهب ؛ وجب أن يكون الأمران  
عندهم متساويين ، ولم أقف على نص في ذلك ، ولكني قلته بالنظر والقياس ، فافهمه .

( تنبيه ) : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » أحسن منه في نحو « زيدا ضربت أخاه » وفي نحو « زيدا ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيدا مررت بأخيه » .

( وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ( بِالْفِعْلِ ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو : أَرِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، أو مُكْرِمًا أَخَاهُ ، أو مَارِئُهُ ، أو مُحْبُوسٌ عَلَيْهِ ؛ تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أَرِيدًا تَضْرِبُهُ ، أو تُكْرِمُ أَخَاهُ ، أو تُمَرِّبُهُ ، أو تُحْبِسُ عَلَيْهِ .

وإنما امتنع « زيدا أنت تضربه » بخلاف « أنت ضاربهُ » لاحتياج الوصف إلى ما يَعْتَمِدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غير عامل لم يَجُزْ أَنْ يُفَسَّرَ عاملا ؛ فلا يجوز « أَرِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ » - أو مُحْبُوسٌ عَلَيْهِ - أَمْسٍ .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير ( إِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَصَلَ ) يمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلة لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ؛ ومن ثمَّ امتنع تفسير الصفة المشبهة ، فلا يجوز « زيدا أنا الضَّارِبُهُ » ، ولا « وَجْهَ الأبِّ زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

( تنبيه ) : يتعين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيْهِ كَهْ » ، و « زَيْدٌ ضَرَبَ بَأِيَّاهُ » ؛ لأنهما غير صفة ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم مفعول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومفعول المصدر الذي لا يَنْحَلُّ بحرف مصدرِيٍّ ، وهو المبرد والسيرافي .

( وَعُلُقَةٌ ) بين العامل الظاهر والاسم السابق ( حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ ) سَبَبِيٌّ لَهُ جَارٌ عَلَى مَتْبُوعٍ أَجْنَبِيٍّ مِنْهُ ، وهو الشاغل : نعتًا ، أو عطف نَسَقٍ بِالْوَاوِ ، أو عطف بَيَانٍ ( كَعُلُقَةِ بِنَفْسِ الْأَسْمِ ) السَّبَبِيَّ ( الْوَاقِعِ ) شَاغِلًا ، فكما تقول « زَيْدًا أكرمت أخاه » أو « مُحِبُّهُ » فتكون العلة بين زيد وأكرمت عمله في سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمت رَجُلًا مُحِبُّهُ » ، أو « أكرمت عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو « عَمْرًا أَخَاهُ » ؛ فتكون العلة عمله في متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بِالْعُلُقَةِ الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أي :

إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرِّبْطِ كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

( تنبيه ) : لو جعلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أَكْرَمْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتِ ، أو رفعت ؛ لأن البدل في نية تكرير العامل ، فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ؛ بخلاف غيرها من حروف العطف .

( خاتمة ) : إذا رَفَعَ فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أَزَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » ، أو ملابسا لضميره نحو « أَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء ؛ كخُرُجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ ، وليتَمَّ عَمْرٌو قَعَدَ ؛ إذا قدرت « ما » كَافَّةً ، أو بالفاعلية ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلَّا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائيته ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ؛ وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية ، نحو : زَيْدٌ لَيَقُمُ ، ونحو : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَعَدَ ، ونحو « أَبَشَرُ يَهُودُونَنَا » و « ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ ؛ والله أعلم .

## تعدى الفعل ولزومه

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكثر - وَيُسَمَّى أَيْضاً وَقَعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، ومُجَاوِزاً ؛ لمجاورته الفاعل إلى المفعول به - أمران : الأول : صحة (أَنْ تَصِلَ \* هَا) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ) ، والثاني : أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ اسمُ مَفْعُولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : الْخَيْرُ عَمَلُهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نحو خَرَجَ ؛ فإنه لا يقال منه زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو ، وَلَا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بَلْ مَخْرُوجٌ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ ؛ فَلَا تَمَّ إِلَّا بِالْحَرْفِ .  
والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تَقْصِلُ بِاللَّازِمِ والمتعدى ، نحو : الْخُرُوجُ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمْرُو .

(تنبية) : هذه الهاء تَقْصِلُ بكان وأخواتها ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول .  
(فَأَنْضِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذلك المفعول (عَنْ قَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ) فإن ناب عنه رَفَعَتْهُ به كما سلف .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غير المتعدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ماسوى المتعدى هو اللازم ؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قَاصِراً أَيْضاً ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرُ وَقَعَ ، وغير مجاوز ؛ لذلك .  
(وَحَيْمٌ \* لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع ؛ والمراد بأفعال السجايَا : ما دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لازمٍ لَهُ (كَتَنَهُمْ) - بكسر الهاء - الرجلُ ؛ إذا كَثُرَ أَكَلُهُ ، وَشَجَعُ ، وَجَبُنَ ، وَحَسُنَ ، وَقُبِحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

و (كَذَا) ماوازن (أَفْعَلَلَّ) نحو : أَقْشَعَرَّ ، وَأَشْمَأَزَّ ، وَأَطْمَأَنَّ ، وَمَا لَحِقَ بِهِ ، وَهُوَ أَفْوَعَلَّ ، نحو ا كَوَهْدًا الْفَرَخُ ، إذا ارتعد .

(وَكَذَا) (الْمُضَاهِي) أى : المشابهة فى الوزن : أَفْعَلَلَّ ، نحو ا خَرَجْتُمْ ، يقال : ا خَرَجْتُمْ الْإِبِلُ : أى اجتمعت ، وما لَحِقَ بِهِ ، وهو وزنَان : أَفْعَلَلَّ - بزيادة إحدى اللامين - نحو

(أَقْعَسَسَا) يقال : أَقْعَسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الاتقياد ، وَأَفْعَلَى ، نحو : أَخْرَجَنِي الديكُ ؛ إذا انتفش للقتال ، وَأَسْلَنَقَى الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه المتعدي ، نحو : أَسْرَنْدَى ، وَأَغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي      أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

٣٩٧ - أنشد ابن جنى هذا البيت فى شرحه على تصريف أبى عثمان المازنى ، ولم ينسبه لأحد معين ؛ وكذا أنشده الجوهري فى الصحاح ( مادة : س ر د ) ولم ينسبه ، وقال البغدادي فى شرح شواهد الشافية : « ولم يتعرض له ابن برى فى أماليه بشيء ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه ، وقاما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعرف قائله » اه ؛ وقال الزبيدى : « ما أحسب هذا الشعر إلا مصنوعا غير ثابت عن العرب » اه ، وأنشده ابن منظور مرتين فى لسان العرب إحداهما فى مادة ( س ر د ) والثانية فى مادة ( غ ر ن د ) ، ولم ينسبه لقائل معين ، وقد روى هذا البيت فى بعض كتب الصرف منها شرح شافية ابن الحاجب للرضي ( ١ - ١١٣ ) على وجه آخر ، وهو :

إِنِّي أَرَى النَّعَاسَ يَغْرَنْدِينِي      أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

ولم ينسب أيضا إلى قائل معين .

اللفظة : « يغرندينى » قال أبو عبيد : تقول : اغرندى القوم أخاهم اغرنداء ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وقال الأصمى : اغرنداء ، واغرندى عليه ؛ إذا علاه بالشم والضرب والقهر ؛ والمغرندى : الذى يغلبك ويعلوك « أدفعه عنى » قد رأيت أنه روى فى مكان هذه العبارة « أطرده عنى » وهما بمعنى واحد « يسرندينى » تقول : اسرندها الشيء ؛ إذا غلبه وعلاه ، والمسرندى : الذى يعلوك ويغلبك ، والأصل فى هذه الكلمة قولهم : السرندى - على زنة سفرجل - وهو الجرى ، ويقال : هو الشديد ، وأنشاه سرنداء ، بزنة سفرجلة ، قال سيبويه « رجل سرندى : مشتق من السرد ، ومعناه الذى يمضى قدما » اه ، قال فى اللسان : « والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بافعلل » اه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جعل » فعل ماض دال على الشروع من أخوات كاد فى العمل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « النعاس » اسم جعل ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يغرندينى » يغرندى : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ،



( تنبيه ) : يجوز في « اقعنسس » أن يكون مفعولاً للمضاهي ، والأولى أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أي والمضاهيه اقعنسس ؛ لما عرفت أنه مُلحق باحرنجم .  
 ( و ) كذلك حُتم أيضاً لزوم ( ما اُقتضى ) من الأفعال ( نطافة أو دنسا ) نحو : نطف ، وطهر ، ووضو ، ودنس ، ونجس ، وقذر ( أو عرساً ) وهو : ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض ، وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم ؛ إذا شيع ( أو طارَعَ المُعدى \* لِوَاحِدٍ كَمَدَهُ فَاُمْتَدَّا ) وَدَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ ؛ أَمَّا مَطَاوَعُ الْمُتَعَدَّى لِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ مُتَعَدٍّ ؛ كَمَا مَرَّ .

وفاعل يغرندي ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النعاس ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر جعل « أدفعه » أدفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى النعاس مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « عني » جار ومجرور متعلق بأدفع « ويسرنديني » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، يسرندي : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يغرنديني » وقوله « يسرنديني » حيث جاء الراجز هذين الفعلين متعديين ، على ما هو الظاهر منهما ؛ فإن كل واحد منهما قد نصب ياء التكلم مفعولا به . وقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فذهب قوم - منهم الرضى في شرح الشافية - إلى أن ذلك من باب الحذف والإيصال ، والأصل : يغرندي على ، ويسرندي على ؛ لحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور ؛ وذهب ابن هشام إلى أن تعدي هذين الفعلين إلى المفعول به شاذة لا يجوز أن يقاس عليها ، وقال : « ولا ثالث لهما » اه ، يريد أن افعنل وما ألحق به لا يكون إلا لازما ؛ وذهب ابن جنى رحمه الله إلى أن تعدي هذين الفعلين قياسية ، وأن هذا البيت ليس من الشذوذ ولا هو من باب الحذف والإيصال ، وعنده أن افعنل وما ألحق به على ضربين : متعد ، ولازم ؛ فاللازم نحو احرنجمت الإبل ، ونحو اقعنسس ، والمتعدى نحو اغرنده ، واسرنده . وتبعه في هذا التقسيم السخاوي في كتابه « سفر السعادة » ويفهم مثله من عبارة الجوهرى في الصحاح ( مادة : س ر د ) وكل هؤلاء تابعون لأبي عبيد .

وعندي أن خيرا من كل ذلك أن يحمل تعدى هذين الفعلين في هذا البيت على أنه ضمهما معنى فعل يتعدى بنفسه ، وهو غلب أو نحوه .

(وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، بمعنى أذهبت به، وعَجِبْتُ مِنْهُ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً، وشذ إبقاؤه على جره، في قوله :

٣٩٨ — أَشَارَتْ كُليْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

٣٩٨ — هذا عجز بيت، وصدره قوله :

\* إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ \*

وهذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق هام بن غالب، يهجو جرير بن عطية بن الخطفي؛ وأول هذه القصيدة قوله :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً      وَخَيْرًا ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ  
وَمِنَّا الَّذِي أُعْطِيَ الرُّسُولُ عَطِيَّةً      أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ  
وَمِنَّا الَّذِي يُعْطَى الْمُثَنَّى وَيَشْتَرَى الْغَوَالِي ،      وَيَعْلُو فَضْلُهُ مَنْ يَدَافِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَمَرَ خَدَّهُ      ضَرْبُهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الْأَخَادِعُ  
وَنَحْنُ جَعَلْنَا لِابْنِ طَيْبَةِ حُكْمَهُ      مِنْ الرُّمَحِ إِذْ نَقَعُ السَّنَابِكِ سَاطِعُ  
وَكُلُّ فَطِيمٍ يَنْتَهِي لِفِطَامِهِ      وَكُلُّ كُليْبٍ وَإِنْ شَابَ رَاضِعُ  
تَزِيدَ يَرْبُوعُ بِهِمْ فِي عِدَادِهِمْ      كَمَا زِيدَ فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ الْكَارِعُ  
إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ      أَشَارَتْ كُليْبٍ ... البيت ، وبعده  
وَلَمْ تَمْنَعُوا يَوْمَ الْهُذَيْلِ بَنَاتِكُمْ      بَنَى الْكَتَابِ وَالْحَامِي الْحَقِيقَةَ مَا نَعُ  
غَدَاةَ أَتَتْ خَيْلُ الْهُذَيْلِ وَرَاءَكُمْ      وَسُدَّتْ عَلَيْكُمْ مِنْ إِرَابِ الْمَطَالِعِ

اللفظة : « منا الذى اختير الرجال » يريد اختير من الرجال ، ومثله قوله تعالى ( وَأَخْتَارَ

مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) يريد اختار موسى من قومه . والذى اختير من الرجال غالب بن

صعصة أبو الفرزدق ، وكان من حديثه - كما قال أبو الفرج الإصهاني وأبو عبيد - أن ثلاثة من بني كليب تراهنوا أن يسألوا ثلاثة نفر فأبهم أعطى من غير أن يسأل عن نسب السائل فهو أفضلهم ، وقد اختار كل واحد منهم رجلا ، فذهبوا إلى عمير بن قيس بن مسعود الشيباني ، فسألوه مائة ناقة ، فقال : من أتم ؟ فأنصرفوا عنه ؛ ثم أتوا طلبه بن قيس بن عاصم المنقري ، فقال : من أتم ؟ فأنصرفوا عنه ؛ فأتوا غالبا فأعطاهم مائة ناقة وراعيها ، ولم يسألهم ؛ فأخذ الرهن صاحب غالب . وقوله « ومننا الذي أعطى الرسول - إلخ » إشارة إلى ما فعل الأقرع ابن حابس ، وكان الأقرع بن حابس خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم في أصحاب الجحرات - وهم بنو عمرو بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ؛ فرد سبيهم ، وحمل الأقرع السماء . وقوله : « وكنا إذا الجبار صعر خده - إلخ » صعر خده : أماله كبيرا وعظما ، والصعر : الميل ، من ذلك قوله تعالى : ( وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ) ، والأخدعان : عرقان في صفحتي العنق ، يقول : نضربه حتى تستقيم أخدعه ويذهب صعره وكبره . وقوله « ونحن جعلنا لابن طيبة - إلخ » ابن طيبة : ملك من ملوك غسان ، والنقع : الغبار ، والسنابك : حوافر الخيل ، وقوله : « وكل فطيم ينتهي لفظاه - إلخ » الفطيم : القطيع الذي فصل عن ابن أمه ، والفظم : قطع الرضيع عن اللبن ، وقوله : « ولم تمنعوا يوم المهذيل بناتكم - إلخ » إراب : اسم موضع ، وللمهذيل حديث انظره في شرح النقائض .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب ، والعامل فيه قوله أشارت الآتي في نصف البيت الآخر « قيل » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « أى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شر » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو يروى غير منون فهو على هذا مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويروى منونا ؛ فيكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « كليب » يروى منصوبا ومجرورا ، فعلى النصب هو منصوب على نزع الخافض ، وعلى الجر هو مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأشار « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع « الأصابع » فاعل أشار ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وإنما جمع الأصابع ليشير

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف ( نَقْلًا ) لا قياساً مُطَرِّدًا ، وذلك على

نوعين :

إلى كثرة المشيرين ، وأن حال هذه القبيلة في اللؤم ودناءة الطباع قد صار مشهوراً معروفاً .

الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » ، ونحن نريد أن نبين لك أولاً أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها بجرّ كليب ، وهي رواية كثير من النحاة منهم الرضى في شرح الكافية ، ومنهم ابن هشام في موضعين من معنى اللبيب : الأول ، في مقدمة الكتاب ، والثاني في حذف نون التثنية والجمع من آخر الباب الخامس ، ومنهم ابن عصفور في كتابه الضرائر ، وثانية الروايات بنصب كليب ، وهي رواية ديوان الفرزدق ، وثالثتها برفع كليب ، وهي رواية المناقضات بين جرير والفرزدق ورواية التذكرة الفارسية .

فأما رواية جرّ كليب فإنها على أن الأصل أشارت إلى كليب ؛ فحذف حرف الجرّ وأبقى عمله ، شذوذاً ، ومثله ماورد عن رؤبة أنه قال : خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، بجر خير ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟

وأما رواية نصب كليب فعلى أنه لما حذف حرف الجر نصب ما كان مجروراً ، وهذا أكثر وروداً من الأول ، ومثله في ذلك البيت الذى هو مطلع هذه الكلمة ، وهو قوله :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرِّعَازُ

فإن الأصل فيه اختيار من الرجال ؛ فلما حذف حرف الجر الذى هو من نصب ما كان مجروراً ؛ ومثله قول المتلمس :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

فإن الأصل فيه : آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ؛ فلما حذف حرف الجر - وهو على - نصب ما كان مجروراً ؛ ومثل هذه الأبيات في ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَدُنْ يَهَزُّ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

فإن الأصل فيه : كما عسل في الطريق ؛ فلما حذف حرف الجر - وهو في - نصب ما كان مجروراً ؛ وسيأتى بيتاً ساعدة والمتلمس مشروحين . وانظر شرح الشاهد رقم (٤٠٥) الآتى ، في ص (٢٨٦ وما بعدها)

وأما رواية رفع كليب فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ وتقدير الكلام : أشارت الأصابع هذه

كليب ، يريد أشارت قائلة : هذه كليب .

الأول : وارد في السَّعة ، نحو : شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

٣٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَالْحَبُّ يَا كُلَّهُ فِي الْقَرِيَةِ الشُّوسُ \*

وهذا البيت للتلّمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح ، أحد بني ضبيعة ، وكان التلّمس ينادم عمرو ابن هند ملك الحيرة ، وهو الذي كتب له صحيفة إلى عامله في البحرين يأمر فيها بقتله وأوهمه أنه كتب له فيها بعتاء ، فأقرأها التلّمس غلاما بالحيرة ، فخره ، فرمى الصحيفة ونجا نفسه ؛ فضربت العرب بصحيفة التلّمس المثل ، وسبب الكرامة التي منها بيت الشاهد أن عمرو بن هند قال : حرام على التلّمس حبّ العراق أن يطعم منه حبة ولئن وجدته لأقتلنه ، فلما بلغ ذلك التلّمس قال :

يَا آلَ بَكْرِ ؛ أَلَا لِلَّهِ أُمُكُّمُ طَالَ الثَّوَاءُ وَثَوْبُ الْعَجْزِ مَلْبُوسُ  
أَغْنَيْتُ شَاتِي فَأَغْنُوا الْيَوْمَ تَيْسَكُمُ وَاسْتَخِمْتُوْا فِ مِرَاسِ الْحَرْبِ أَوْ كَبِسُوا  
إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللُّوذِ مِنْ حَضَنٍ لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دِينَ خَالَيْسُ  
شَدُّوا الْجَمَالَ بِأَكْوَارٍ عَلَى مَجَلٍ وَالظُّلْمُ يُنْكِرُهُ الْقَوْمُ الْمَكَايِسُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أُمِّي شَامِيَّةٌ إِذْ لَا عِرَاقَ لَنَا قَوْمًا نَوَدُّهُمْ إِذْ قَوْمُنَا شُّوسُ  
لَنْ تَسْلُكِي سُبُلَ الْبَوَابَةِ مُنْجِدَةً مَا عَاشَ عَمْرُو وَمَا عَمَّرَتْ قَابُوسُ  
لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَهْبٍ بَيْنَنَا عَصَبٌ وَمِنْ نَذِيرٍ وَمِنْ عَوْفٍ مَحَامِدِسُ  
أَوْدَى بِهِمْ مَنْ يُرَادِينِي وَأَعْلَمَهُمْ جُودًا لَا كُفَّ إِذَا مَا اسْتَعَسَّرَ الْبُوسُ  
يَا حَارِ ، إِنِّي لِمَنْ قَوْمٍ أُولَى حَسَبٍ لَا يَجْهَلُونَ إِذَا طَاشَ الضَّغَائِسُ  
آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ ... ... البيت ، وبعده :  
لَمْ تَذَرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتَ مِنْ قَسَمٍ وَلَا دِمَشْقَ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ

اللفظة : « لله أمكم » يروى في مكانه « لله دركم » وهذه العبارة تدلّ على التعجب ؛  
يتعجب منهم لصبرهم على الدلّ وإقامتهم على الضيم « الشواء » الإقامة ، تقول : ثوى بالمكان  
يثوى ثواء ، وتقول : أثوى ، أيضا « أغنيت شأني فأغنوا اليوم تيسكم » يرويها جماعة « أغنيت  
شأني فأغنوا اليوم شأنكم » وهو تصحيف « واستجمعوا في مراس الحرب أو كيسوا » كيسوا :  
من الكيس ، وهو ضد الحق ، ويروى في مكانه « واستجمعوا في مراس الحرب أو ليسوا »  
ويروى « وشمروا في مراس الحرب » وقوله : « إن العلاف ومن باللوذ من حضن » اللوذ :  
الناحية ، ولوذ الجبل : ناحيته ، وحضن : جبل بنجد ، ويقال في المثل : أئجد من رأى حضنا  
« خلايس » الخلايس : الأمر الذي فيه غدر وفساد ، وهو أيضا المتفرق الذي ليس على استقامة  
« بأكوار » الأكوار : جمع كور ، وهو الرحل ، ويروى « شدوا الرحال على بزل مخيسة »  
والمخيسة : اللذلة للركوب ، ويروى « على بزل مخينة » وقوله « والظلم ينكره القوم المكاييس »  
المكاييس : جمع مكياس ، وهو مفعال من الكيس ، ويروى « والضم ينكره » وقوله « أمي  
شامية إذ لا عراق لنا - إلخ » أمي : اقصدى ، تقول : أمت الشيء أو مه ، يقول لناقته :  
اقصدى بلاد الشام إذ لم يبق لنا نصيب في العراق ، والشوس : جمع أشوس ، وهو الذي ينظر  
إليك نظر المبغض « لن تسلكي سبيل البوابة - إلخ » البوابة : ثنية في طريق نجد ينحدر  
صاحبها إلى العراق ، يقول : إنك لن تأخذى بذلك الطريق وأنت تريدن الشام ، ويروى  
« إن تسلكي جبل الريان منجدة » والمنجدة : اسم فاعل من أئجد إذا أتى نجدا ، وقوله :  
« ما استعسر البوس » يروى في مكانه « ما استعسر البوس » وقوله « يا حار » هو ترخيم  
حارث ، والضغاييس : جمع ضغبوس ، وهو الرجل الضعيف « آليت » أقسمت وحلفت ، وتقول :  
آلى ، وتآلى ، فأما شاهد الأول فهذا البيت ، وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرْتُ عَلَى وَآلَتِ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ

وأما شاهد الثاني فقول شاعر الحماسة :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَهْنٍ مَفَايِدُ

« حبّ العراق » الحب : اسم جنس يجمع الحنطة والشعير وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول :  
طعم يطعم - من باب تعب - ومنه قوله تعالى : ( قَمْنٌ لَمْ يَطْعَمَهُ ) والمصدر الطعم - بفتح الطاء -  
وأما الطعم - بضم الطاء - فهو المطعوم .

الإعراب : « آليت » فعل ماض وفاعله « حب » منصوب على نزع الخافض ، والأصل :

آليت على حب العراق ، وحب مضاف ، و « العراق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الدهر » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأطعم الآتي « أطعمه » أطمع : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو منقى بلا النافية المحذوفة بعد القسم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « والحب » الواو للحال ، الحب : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يأكله » يأكل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير الحب مفعول به « في القرية » جار ومجرور متعلق بياكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « آليت حب العراق » حيث حذف الجار ونصب ما كان مجرورا والأصل : آليت على حب العراق ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وهذا من ضرورات الشعر وهو مع كونه ضرورة أكثر ورودا من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ؛ من قبل أن حرف الجر ضعيف بسبب كونه مختصا بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف

فإن قلت : فلماذا لا تجعل هذا البيت من باب الاشتغال ، فتقدر أن نصب « حب العراق » بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام - على هذا - آليت لا أطعم حب العراق لأطعمه ؛ . وكيف استسغت لنفسك أن تحمل البيت على أنه من قبيل حذف حرف الجر وإيصال الفعل بنفسه إلى ما كان مجرورا ، مع أن هذا - كما تقول - لا يقع إلا في ضرورة الشعر ؛ ولم تحمله على أنه من باب الاشتغال مع أن باب الاشتغال قياسى مطرد لضرورة فيه ولا شذوذ ؟ وهلا جريت على ما نقررره مرارا من أن الكلام إذا احتمل وجهين ، وكان أحد الوجهين ضرورة أو شاذا أو قليلا أو نادرا ، والآخر ليس كذلك ؛ وجب حمله على ما لا ضرورة فيه وليس من نواذر الاستعمال ! وكيف خالفت هذا الأصل الذى جعلته قاعدة مستمرة وزيفت بمقتضاه كثيرا من تحريجات العلماء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا لم نغفل عن هذا الوجه ، وقد كنا بصدد أن نحمل البيت عليه ، هربا من ارتكاب الوجه الذى لا يجرى إلا في ضرورة الشعر ؛ ولكننا لم نجسر على ارتكابه ؛ لأن مانعا عظيما منعنا الدنو منه ، وذلك أن « أطعمه » واقع في جواب القسم ، وهو منقى بلا على ما بينت لك ؛ وجواب القسم المنقى بلا لا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، وما لا يعمل فى المعمول المتقدم لا يفسر عاملا ؛ لأنك علمت أن من تكلمة ضابط الاشتغال أن يكون العامل المتأخر بحيث لو تفرغ عن العمل فى الضمير لعمل فى الاسم السابق ؛ وهذا العامل لو أنك حذف

وقوله :

٤٠٠ — كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الضمير المتصل به لم يحز لك أن عمله في الاسم المتقدم ؛ لما ذكرنا ؛ فلهذه العلة امتنعنا من جعله من باب الاشتغال ؛ فافهم ذلك ولا تنسه

٤٠٠ — هذه قطعة من عجز بيت ، وصدره قوله :

\* لَدْنُ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ \* فِيهِ

وهذا البيت من كلمة لساعدة بن جؤية الهذلي ؛ وأولها قوله :

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنِ يَتَجَنَّبُ      وَعَدَّتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيكَ تَشَعْبُ  
وَمِنَ الْعَوَادِي أَنْ تَقِيكَ بِنِغْضَةٍ      وَتَقَاذِفُ مِنْهَا وَأَنْتَ تَرْقُبُ  
شَابَ الْغُرَابُ وَلَا فَوَادُكَ تَارِكُ      ذِكْرُ الْغُضُوبِ وَلَا عِتَابُكَ يُعْتَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَإِذَا يَجِيءُ مُصَمَّتٌ مِنْ غَارَةٍ      فَيَقُولُ قَدْ آنَسْتُ هَيْجًا فَارَكَبُوا  
طَارُوا بِكُلِّ طِمْرَةٍ مَلْبُونَةٍ      جَرْدَاءَ يَقْدُمُهَا كَمِيتٌ شَرَجَبُ  
فَرَمَوْا بِنَفْعٍ يَسْتَقِلُّ عَصَائِبًا      فِي الْجَوِّ مِنْهُ سَاطِعٌ وَمُكْتَبُ  
فَتَعَاوَرُوا ضَرْبًا وَأُشْرِعَ بَيْنَهُمْ      أَسْلَاتُ مَا صَاغَ الْقِيُونُ وَرَكَبُوا  
مِنْ كُلِّ أَظْمَى عَاتِرٍ لَا شَانَهُ      قَصْرٌ ، وَلَا رَاشُ الْكُعُوبِ مُعْلَبُ  
خَرِقٍ مِنَ الْخَطِئِ أَغْمَضَ حَادُهُ      مِثْلَ الشَّهَابِ رَفَعَتْهُ يَتَلَهَّبُ  
مِمَّا يُتَرَّصُ فِي الثَّقَافِ يَزِينُهُ      أَخَذَى كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ مُحَرَّبُ  
لَدْنُ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ ... .. البيت ، وبعده :  
فَأَبَارَ جَمْعَهُمُ الشُّيُوفُ وَأَبْرَزُوا      عَنْ كُلِّ رَاقِنَةٍ تُجْرُ وَتُسَلَبُ  
وَأَسْتَدْبَرُوهُمْ يَكْفُونُ عُرُوجَهُمْ      مَوْرَ الْجَهَامِ إِذَا زَفَتْهُ الْأَزْيَبُ



... ..

اللفظة : « غضوب » اسم امرأة ، وأصله صيغة مبالغة من الغضب « وحب من يتجنب »  
 أى ما أحبها إلى وإن كانت تتجنبني وتتباعد مني « وعدت عواد » العوادى : جمع عادية ، يريد  
 صرفتنى عنها صوارف « وليك » بفتح الواو وسكون اللام - القرب والمدانة « تشعب » تصدع  
 الشمل وتفرقه ، ويروى في مكانه « تعشب » ومعناه تجور فلا تجيء على قصد « ومن العوادى »  
 من الصوارف والشواغل عنها « تقيك ببغضة » يريد تتقيك بقوم يبغضونك ويكرهونك « وتقاذف »  
 تباعد ، وتقول : هذه نية قذف - بضمين أو بفتحين - أى بعيدة « ترقب » ترصد « شاب  
 الغراب - إلخ » يقول : طال الأمد ولم تترك ذكر الغضوب ولم يستقبل عتابك عليها بما يرضيك  
 وقوله « وإذا يحىء مصمت - إلخ » المصمت : اسم فاعل من صمته - بالتضعيف - إذا دعاه إلى  
 الصمت والسكوت « آنست » رأيت وأبصرت ، وقوله « طاروا بكل طمرة - إلخ » الطمرة -  
 بكسر الطاء المهملة والميم وتشديد الراء المهملة - الطويلة ، والملبونة : التى تسقى اللبن ، « جرداء » :  
 قصيرة الشعر ، وشرج : طويل جسيم ، وقوله « فرموا بنقع - إلخ » النقع - بفتح فسكون -  
 الغبار ، وساطع : منتصب ، ومكثب : مجتمع فى السماء لا يبرح ، يقول : أنهم الخيل فإذا الغبار ساطع  
 فى السماء ، وقوله « فتعاوروا ضربا - إلخ » تعاوروا ضربا : ضرب بعضهم بعضا ، والأسل : الرماح  
 واحدها أسلة ، وتجمع الأسل على أسلات ، والقيون : جمع قين - بفتح فسكون - وهو الحداد ،  
 يريد به صانع السيوف والرماح ، وقوله « من كل أظمى عاتر - إلخ » الراش : الحوَار ، ويقال ذلك  
 أيضا للناقة إذا كانت ضعيفة الظهر ، والعلب : المشدود بالعلباء ، وقوله « خرق من الخطى - إلخ »  
 الخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو الرمح ، وجعله خرقا لأنه أراد أنه إذا هزّ تخرق وأخذ فى كل  
 ناحية؛ فجعله كالخرق من الرجال وهو الذى يتخرق فى المال والخير ، وأغمض حدّه : ألطف ، ويروى  
 آخر البيت « سنانه يتلهب » وقوله « مما يترص فى الثقاف - إلخ » التتريص : الإحكام ، ويقال :  
 هذا أمر مترص ، إذا كان محكما ، والأخذى : الذى كسر حرفاه ، والحرب : المحروم ، وقد ضربه  
 مثلاً؛ فكأنه لشدة حرصه على الدماء قد حرّمها فهو شديد الشهوة إليها ، وأراد بالأخذى ههنا السنان  
 « لدن » بفتح اللام وسكون الدال المهملة - اللين ، ويروى فى مكانه « لد » باللام والذال المعجمة -  
 وهو الذى يلدّ الكفّ بهزّه « يعسل » يتحرك ويضطرب « متنه » المتن - بفتح فسكون -  
 الظهر « فيه » الضمير راجع إلى الكف « عسل الطريق » أى اضطرب فى الطريق ، والعلب :  
 حيوان معروف بالروغان ، وقوله « فأبار جمعهم السيوف - إلخ » أبار : أهلك ، والراقنة : المرأة التى  
 تضمخت بالزعفران « واستدبروهم » طردوهم « يكفئون عروجهم » الكفاء : القلب ، والعروج :  
 جمع عرج وهى الإبل الكثيرة « مور الجهام » الجهام - بفتح الجيم - السحاب الذى هراق ماءه ،

أى : على حَبِّ العراق ، وفى الطريق .

( وَ ) حذفه ( فى أنَّ وأنَّ يَطَّرِدُ ) قياساً ( مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا ) « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرُكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى : مِنْ أَنْ يَدُوا : أى يُعْطُوا الدية ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وبأنه .

فإن خِيفَ اللَّبَسُ امتنع الحذف ، كما فى : رَغِبْتُ فى أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ ؛ لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى « وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإيهام ليرتدع من يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ ، ومن يرغب عنهنَّ

وموره : موجه ، وزفتسه : استخفته ، تقول : زفاه ، وزهاه ، وخزاه ، كله بمعنى استخفه ، والأزيب : ربح الجنوب ، ويقال لها النعاعى ، أيضاً

الإعراب : « لدن » بالرفع : إما خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو لدن ، وإما صفة لقوله « أخذى » فى البيت السابق ، وهو على الحالين مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، لأنه صفة مشبهة ، وهز مضاف ، و « الكف » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « متنه » متن : فاعل يعسل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى اللدن مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق بيعسل ، والضمير عائد إلى الكف ، كما قلنا فى لغة البيت « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الطريق » منصوب على نزع الخافض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « الثعلب » فاعل عسل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يعسل متن هذا الرمح فى كف صاحبه إذا هزّه عسلانا كعسلان الثعلب فى الطريق

الشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجروراً ، وأصل الكلام : عسل فى الطريق . وقد علمت أن هذا ضرورة ، وعلمت أنه مع كونه ضرورة أكثر فى الاستعمال من بقاء المجرور مجروراً بعد حذف حرف الجر ، وسيأتى لهذا الموضوع تكملة فى أواخر الكلام على حروف الجر ؛ إن شاء الله تعالى

لدمامتهنّ وفقرهنّ ؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

( تنبيهان ) : الأول : إنما اطرّد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر ؛

تمسكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَا زَرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

٤٠١ — هذا البيت للفرزدق هلم بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطاب بن عبد الله

الحزومي ، وأولها قوله :

تَقُولُ أُبْنَةُ الْغَوْنِيِّ مَالَكْ هُهُنَا ؟ وَأَنْتَ تَمِيمِي مَعَ الشَّرْقِ جَانِبُهُ  
فَقُلْتُ لَهَا: الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى وَهَمَّ تَعَنَّنِي مُعْنَى رَكَابُهُ

و بعد البيت المستشهد به قوله :

وَلَكِنْ أَتَيْنَا خِنْدِفِيًّا كَأَنَّهُ هِلَالٌ غَيُومٌ زَالَ عَنْهُ سَحَابُهُ

اللفظ : « زرت » قصدت ، تقول : زاره يزوره زيارة ؛ إذا قصده ، ثم خصّ العرف الزيارة بقصد الشخص إكراماً له أو طلباً للأُنس به ، قاله في المصباح « دين » هو بفتح الدال المهملة وسكون الياء — ما استقرّ في ذمة شخص بنوع من أعمال المعاملة كالبيع

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زرت » فعل وفاعل « ليلي » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أن » حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، واسم تكون ضمير مستتر فيه تقديره هي يعود إلى ليلي « حبيبة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض ، وناصبه زرت ، وأصل هذا المصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير لكونها حبيبة ، وهذا الجار والمجرور لو وجد أوقدر لتعلق بزرت ، فلما حذف حرف الجر انتصب المجرور ، وسيأتى لهذا الكلام بقية في بيان الاستشهاد بالبيت « إلى » جار ومجرور متعلق بحبيبة « ولا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « دين » معطوف على المصدر المنسبك من أن المصدرية ، وستعرف لهذا تفصيلاً في ذكر الاستشهاد بالبيت « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدين ، هذا إن قدرت الباء بمعنى على مثلها في قوله سبحانه : ( مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ

بحر « دَيْن » ، وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .  
ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا كي المصدرية نحو : جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ : أى  
لكي تقوم .

(وَالأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبَقُ  
فَاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ \* مِنْ) قولك : (أَلْبَسَن  
مَنْ زَارَ كُمْ نَسْجَ الْيَمَنِ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل في المعنى ، و « نَسْجَ الْيَمَنِ »  
هو اللبوس ؛ فهو المفعول في المعنى .

بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) أو الجار والمجرور متعلق بطالب الآتي ، ويكون في الكلام قلب ، والأصل :  
ولادين أنا طالبا به ، فقلب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « طالبا » طالب : خبر المبتدأ ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جرسفة لادين  
الشاهد فيه : قوله « ولادين » حيث عطف المجرور وهو دين على المصدر المنسبك من أن  
المصدرية مع ما بعدها ، وكان أصل الكلام أن يدخل حرف الجر على أن المصدرية فيقول : وما  
زرت ليلي لأن تكون حبيبة ولادين ، ولو أنه جاء به كذلك لكان المصدر مجرورا حقيقة ، ولكنه  
حذف هذا الحرف .

وبهذا البيت استدلل بعض النحاة - ذكر الشارح أنه الخليل - وحكى قوم أنه سيبويه -  
على أن المصدر المنسبك من أن المصدرية التي حذف قبلها حرف الجر في محل جر  
وقد ذهب بعض النحاة - وذكر الشارح أنه سيبويه ، وذكر غيره أنه الخليل - إلى أن محل  
هذا المصدر نصب ؛ وقد التمس قوم من أنصاره لهذا البيت تخريجا على وجه يبطل استدلال من  
ذهب إلى أن موضع المصدر جر ؛ فقالوا : إنما جر « دين » على التوهم ؛ ومعنى هذا أن الشاعر  
بعد أن قال « وما زرت ليلي أن تكون حبيبة إلى » توهم أنه أدخل لام التعليل على أن جاء بالمعطوف  
مجرورا ؛ وذلك كما قال زهير بن أبي سلمى المزني :

بَدَا لِي أَلَيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنه بعد أن قال « لست مدرك ما مضى » توهم أنه أدخل الباء في خبر ليس ؛ إذ كانت الباء تزداد  
في خبرها كثيرا ، فجاء بالمعطوف على هذا الخبر مجرورا

ومع أن هذا التخرج قد طرق الفساد إلى استدلال من ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر  
فإننا لا نرى أن تأخذ به ؛ لأن الجر على التوهم مما لا يستساغ التخرج عليه

ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسِجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَ كَمْ .

( وَ ) قد ( يَلْزَمُ الْأَصْلُ ) المذكور ( لِمَوْجِبِ عَرَا ) أى : وُجد ، وذلك كخوف اللبس ، نحو : أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وكون الثانى محصورا ، كما أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهرًا ، والأول ضمير متصل ، نحو : « إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

( وَتَرَكُ ذَلِكَ الْأَصْلَ ) لمانع وجد ( حَتَّى قَدْ يُرَى ) أى : قد يرى واجبا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا ، نحو : مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ، أو ظاهرًا والثانى ضميرًا متصلًا ، نحو : الدَّرْهَمُ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا ، أو متلبسًا بضمير الثانى ، نحو : أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَابِنِهَا ، فلو كان الثانى متلبسًا بضمير الأول كما فى نحو : أُعْطِيتُ زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف فى باب الفاعل .

( تنبيه ) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين لحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الأمور الثلاثة ؛ فجواز تقديمه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ووجوبه فى نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه فى نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .

( وَحَذَفَ فَضْلَهُ ) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ ( أَجْزَى ) : اختصارًا ، أو اقتصارًا ( إِنْ لَمْ يَضُرْ ) حذفها ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظى ؛ كتناسب الفواصل نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ونحو « إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَنْ يَخْشَى » ، وكالإيجاز فى نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوى ؛ كاحتقاره فى نحو « كَتَبَ اللَّهُ لِلْأَغْلِبِ » أى : الكافرين ، أو استهجاناه ؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّى ، أى : العورة .

فإن ضَرَ الحذفُ امتنع ، وذلك ( كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا ) لسؤال سائل : كَضَرَبْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتُ ؟ ( أَوْ حَصِرَ ) نحو : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ

زَيْدًا ، أو حذف عامله ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .

( تنبيه ) : قوله « يَضِرُّ » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِرُّ ضَيْرًا ، بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا ، قال الله تعالى : « لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا » أى : لم يضركم .

( وَيُحَذِّفُ النَّاصِبُ ) أى : ناصبُ الفضلة ( إِنْ عُلِمَا ) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا ، نحو : « قَالُوا خَيْرًا » ( وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا ) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان مَثَلًا ، نحو : الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ <sup>(١)</sup> ؛ أى : أَرْسِلِ الْكِلَابَ ، أو أَجْرِى مُجْرِى المثل ، نحو : « أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » .  
( خاتمة ) : يصير المتعدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمين لمعنى لازم <sup>(٢)</sup> ؛ والتضمين <sup>(٣)</sup> : إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطائه

(١) هذا مثل من أمثال العرب أورده الميداني فى مجمع الأمثال ( ٢ - ٧٥ بولاق ) وقال : « يضرب عند تحرّيش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لاضرر عليك ، غفلهم ؛ ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : الكراب على البقر ؛ وهذا من قولك : كربت الأرض ؛ إذا قلبتها للزراعة ؛ يضرب فى تخلية المرء وصناعته » اه ؛ وقيل : هذا المثل على الرواية المشهورة يضرب للإغراء على اغتنام الفرصة إذا سنحت ؛ كما أن الصياد إذا سنحت له أبقار الوحش بادئ بإرسال الكلاب عليها ؛ ويقال : إنه يضرب مثلاً فى الوصية بترك الناس خيرهم وشرهم وعدم الدخول فى أمورهم واغتنام طريق السلامة منهم بعدم التعرض لهم .  
(٢) اعلم أن ههنا عدّة مباحث :

المبحث الأوّل ؛ فى أنه هل يختص التضمين بالفعل ؟ ونقول لك : إن بعض العلماء - ومنهم سعد الدين التفتازانى والسيد الجرجانى - قد اقتصر فى بيان التضمين على ذكر الفعل ، والصواب أن التضمين كما يكون فى الفعل يكون فى الاسم والحرف ، ويحمل كلام السعد والسيد على التمثيل ؛ فتضمين الاسم معنى اسم آخر مثل قولنا : هو حاتم من طيء ، فإن حاتمًا علم ، والعلم لا يتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور إنما يتعلق بالفعل أو بما فيه معنى الفعل من الصفات ، وقد أشرب حاتم فى هذه العبارة معنى الوصف ، وهو الجواد ، فتعلق به الجار والمجرور ، ومنه قول الله تعالى : ( وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ) ، قال التفتازانى فى هذه الآية : « لا يجوز تعلق الجار والمجرور بلفظة الله ؛ لكونه اسماً لصفة ، بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله » اه ، ومن ذلك قول الشاعر وهو عمران بن حطان :

أَسَدٌ عَلَى وَفَى الْحُرُوبِ نَعَامَةً فَتَخَاهُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

فقد ضمن أسدا - وهو اسم جامد - معنى الوصف كشجاع أو مستأسد؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «على»، كما أنه ضمن قوله «نعامة» - وهو اسم جامد أيضا - معنى الوصف، وهو جبان أو ضعيف؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «في الحروب»؛ وتضمن الاسم معنى الحرف مثل تضمين «ما» وبقية أدوات الجزم معنى «إن» الشرطية، ومنه قوله تعالى: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)، ومثل قوله سبحانه: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ) ومثل قول الشاعر:

حَيْثَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

أول ترى أن الفعل مجزوم بعد هاتين الكلمتين، وهما «ما» و «حيثا» مثل جزمه بعد «إن»؟ وتضمن الحرف معنى الفعل مثل تضمين «ما» و «إن» و «لا» و «لات» النافيات معنى ليس، ومنه قوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وقوله تعالت كلمته: (مَا هَذَا بَشَرًا) وقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ومثل قول أهل العالية: إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، ومثل قوله تباركت أسماؤه: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) . وإن ذهبت إلى أن «مهما» حرف كما ذهب إليه بعض النحاة كان جزمها للشرط والجواب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر. وإن ذهبت إلى أن ليس حرف كما ذهب إليه قوم كان عمل ما وأخواتها الرفع والنصب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر. المبحث الثاني: في أنه هل المراد في التضمين المعنى الأول، أو المعنى الثاني، أو هما معا؟ وهل التضمين حقيقة، أو مجاز، أو جمع بين الحقيقة والمجاز؟ وللعلماء في هذا الموضوع كلام طويل يحسن أن نقفك على شيء منه؛ قال الشيخ يس العليمي<sup>(١)</sup>: «وظاهر قولهم إن التضمين إشتراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط؛ فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر، وقول ابن جني في الخصائص: إن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيدانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه؛ صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط؛ وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه قد استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة، وهذا أحد أقوال فيه؛ وقيل: إن فيه جمعا

(١) انظر حاشيته على التصريح (ج ٢ ص ٥ وما بعدها طبع بولاق) ١٠

بين الحقيقة والحجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة ، وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والحجاز ، وهو ظاهر قول المغنى : إن فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ؛ فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته ، وعلى هذا جرى سلطان العلماء العز ابن عبد السلام ؛ فقال في كتاب مجاز القرآن : الفصل الثانى ؛ فى مجاز التضمن . وهو أن يضمن اسم معنى لإفادة معنى الاسمين ؛ فتعديده تعديته فى بعض المواضع ، كقوله تعالى : ( حَقِيقٌ عَلَى أَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ) فيضمن معنى حقيق معنى حريص ؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ، ويضمن فعل معنى فعل ؛ فتعديده أيضا تعديته ؛ كقول الشاعر :

\* قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي \*

ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ماعداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا . . وفيه تصريح بأن التضمن يجرى فى الأسماء ، بل صدر به ، وقول المغنى : إشراب لفظ ؛ يشملهما ؛ فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الأفعال جار مجرى التمثيل ، لا التقييد ، ودعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل . وقيل : إن المذكور فى التضمن مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف ، وعجيب من صاحب المغنى حيث نقل كلام الكشف بعد تعريف التضمن ، فأوهم أنه يرى ما يقتضيه ذلك التعريف . وقال السعد فى تقرير كلام الكشف : حقيقة التضمن أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه أحمدك منها إليك حمده ، وقد يعكس كما فى قوله تعالى : ( يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ) معناه يعترفون به مؤمنين « اه كلامه . وخلصته أن للعلماء فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأول : أن اللفظ فى التضمن مراد به المعنى الآخر ، وأن التضمن مجاز مرسل ، وأن هذا صريح قول ابن جنى فى الخصائص ، وأنه ظاهر ما يفيدته تعريفهم التضمن بأنه إشراب لفظ معنى آخر ليتعدى تعديته ، والقول الثانى : أن اللفظ فى التضمن مستعمل فى المعنى الأول والمعنى الثانى جميعا ، تكتيرا للفائدة ، وأن التضمن على هذا جمع بين الحقيقة والحجاز ، وأن هذا رأى عز الدين بن عبد السلام صاحب كتاب مجاز القرآن ، والقول الثالث : أن اللفظ فى التضمن مستعمل فى المعنى الأول على تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور ، مثلا ، يقع هذا المتعلق حالا ، وأن هذا رأى صاحب الكشف وهو جار الله الزمخشري .



وقال أبو البقاء (١): « التضمين هو إشراب فعل معنى فعل إيعامل معاملة . وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه ، بغير آلة ظاهرة . ثم قال : وقال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه ، من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقدّر له لفظ آخر؛ فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإرادة . وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز ، ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى فى الاسم ، وكل من المعنيين مقصود لداته فى التضمين إلا أن القصد إلى أحدهما - وهو المذكور بذكر متعلقه - يكون تبعاً للآخر - وهو المذكور بلفظه - وهذه التبعية فى الإرادة من الكلام ؛ فلا ينافى كونه مقصوداً لداته فى المقام ؛ وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن كلا من المعنيين فى صورة الجمع مراد من الكلام لداته مقصود من المقام أصالة ، ولذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق على صحة التضمين » اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن من العلماء من ذهب إلى أن المقصود فى التضمين المعنيان لكن الأول مقصود بالأصالة والآخر مقصود بالتبع ، وأن هذا ليس مجازاً ولا كناية ولا إضماراً ؛ ولا هو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن الجمع بين الحقيقة والمجاز يكون كل من المعنيين مقصوداً بالأصالة من الكلام . وهذا القول قول رابع للأقوال الثلاثة السابقة ، وهو قول المحقق السيد الشريف الجرجاني ، ونقله عنه الشيخ آيس العليمى فى قوله (٢): « وفى المسألة قول رابع - وهو الذى ارتضاه السيد - أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ؛ فيكون هو المقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر ؛ فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف ، وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية ، والسيد جوّزه ؛ وجعل من أمثله مستتبعات التركيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من غرضه معنى ليس دالاً بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك : آذيتنى فستعرف ؛ التهديد ، وكما يفيد قولك : إن زيدا قائم ؛ إنكار المخاطب ، والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية ، والمراد من التبعية فى قوله : لكن قصد بتبعيته ؛ التبعية فى اللفظ »

وفى المسألة قول خامس ، وهو أن المعنيين مرادان على طريق الكناية ؛ فيراد المعنى الأصلى توصلًا إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى ؛ وقد ضعفه السيد السند ؛ لأن مدار

(١) انظر كليات أبى البقاء (ص ١٠٧ ، ١٠٨ بولاق) .

(٢) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٨ بولاق) .

الكناية على جواز إرادة المعنى الأصلي ؛ فقد يقصد ، وقد لا يقصد ، وفي التضمن يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه ، فلما شرط في التضمن إرادة المعنيين جميعا نافي الكناية ؛ لأن في الكناية الجواز لا الوجوب ، وهذا الوجه الذي ذكره السيد رحمه الله لتضعيف كون التضمن كناية غير سديد ؛ ذلك لأننا نسلم أن الكناية لا يجب فيها إرادة المعنيين ، بل يجوز إرادتهما ، ويجوز إرادة المعنى اللازم وحده ، ونسلم كذلك أن التضمن يلزم فيه إرادة المعنيين جميعا ، ومع تسليمنا هذين الأمرين لا نسلم أن التضمن لا يكون كناية ، بل هو مع هذا الفرق من باب الكناية ؛ وتدعى أن الكناية على نوعين : نوع تجوز فيه إرادة المعنى الأول ، ونوع تجب فيه إرادة المعنى الأول مع إرادة المعنى الآخر ، ونخص النوع الثاني باسم التضمن ، ولا يمتنع أن يكون لبعض أنواع الجنس خصوصيات ؛ ثم لو أن التضمن كان كناية بغير فرق فما الذي دعا إلى تسميته باسم خاص وهو التضمن ؛ وحسبك ما أوردناه عليك في هذا البحث ؛ فإن فيه الكفاية وفوق الكفاية إن شاء الله تعالى

البحث الثالث : هل التضمن قياسي أو سماعي ؟ والمشهور عند العلماء أن التضمن سماعي وإن كان قوم قد ذهبوا إلى أنه قياسي ؛ وقال الشيخ يس (١) : وهل الخلاف في كون التضمن سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذهب ؟ وهل ذلك في المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا ؟ . والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع ، واشترط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى ، وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص ، خلافا لبعضهم ؛ قال في التلويح : المعتبر في المجاز وجود العلاقة العلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب ؛ فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة ، وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترتفع طبقة الكلام ، فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولذلك لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان ، وشبكة للصيد للجاورة ، وأب لابن السببية ، واللازم باطل اتفاقا ، وأجيب بمنع الملازمة ؛ فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن مقتضى ليس بقادح ؛ لجواز أن يكون لمانع مخصوص ؛ فإن عدم المانع ليس جزءا من مقتضى . وذهب قوم إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير إنسان لاتقاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف : أي فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد ؛ فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ؛ قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل هو مع فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمایل

حُكْمُهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلتين ؛ نحو « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »  
 أى : يَخْرُجُونَ ، « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » أى : تَنْبُ « أَذَاعُوا بِهِ » أى : تَحَدَّثُوا « وَأَصْلَحَ  
 لِي فِي ذُرِّيَّتِي » أى : بَارَكَ لِي .  
 ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مَجْنَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي

فيهما . ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهي  
 مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات أمر مشترك بين أفراد ، والذي يرجعها في كل موضع  
 إلى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف  
 في بعض الأفراد إن فرض لا يضر ، كما علمت ؛ هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام « اه كلامه ؛  
 وأنت تراه قد مال إلى أن التضمين قياسى على جميع الاحتمالات

٤٠٢ — هذا بيت مفرد يقوله الفرزدق هام بن غالب حين خرج من المدينة بعد موت زياد  
 ابن أبيه الذى سمي أخيرا زياد بن أبي سفيان .

اللفظ : « قالبا مجنى » قالبا : بالباء الموحدة ؛ ومعناه جاعلا أعلاه أسفله وأسفله أعلاه ، أو جاعلا  
 ظهره بطننا و بطنه ظهرا ، أو لابساً إياه على غير الوجه الذى يلبسه الناس عليه ؛ هذا هو المشهور  
 في هذه الكلمة ، ووقع في نسخ الشرح « قاليا » بالياء المثناة ، والمعنى مبغض ، من قلاه يقلبه  
 وقلاه يقلوه ؛ إذا أبغضه وكرهه ، وعلى هذا شرح العلامة الصبان رحمه الله تعالى ، وهو تحريف ،  
 والصواب ما قدمناه ؛ والمجن - بكسر الميم وفتح الجيم - الترس الذى يتقى به وقع السيف ويلبسه  
 المحارب يعتصم به ، ويطلق المجن على الوشاح ، وقال عمر بن أبى ربيعة :

فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعَصِرٍ

وقوله « قالبا مجنى » من المثل المعروف ، وهو قولهم : قلب له ظهر المجن ، وهو مثل أورده الميداني  
 في حرف القاف من مجمع الأمثال (٢ - ٤٠ بولاق) وقال بعد روايته : « يضرب لمن كان لصاحبه  
 على مودة ورعاية ثم حال عن العهد » اه ، وقال معن بن أوس وهو من شعراء الحماسة :

وَكُنْتُ إِذَا مَا صَاحِبُ رَامَ ظَنَنْتِي وَبَدَّلَ سُوءًا بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ  
 قَلْبْتُ لَهُ ظَهَرَ الْمَجْنِ فَلَمْ أَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلَّا رَيْثًا أَنْتَحَوْلُ

وقال الخطيب التبريزي في شرح هذين البيتين<sup>(١)</sup> : أى تغيرت له وزلت عن مودته ؛

(١) انظر شرحه على ديوان الحماسة (٣ - ١٣٦) .

والأصل في ذلك أن المقاتل يكون ظهر مجنه إلى أعدائه وبطنه إلى أوليائه ؛ فإذا صار مع أعدائه جعل ظهر مجنه مما يلي أصحابه ؛ قال أبو العلاء : هذا مثل ؛ يقال للرجل : قلب لنا ظهر المجن ؛ إذا تحول عن الصداقة إلى العداوة ، وأصل ذلك أن يكون معه مجن : أى ترس ، ثم استعمل ولا مجن هناك ، قال الفرزدق :

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مَجْنًى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي « اه

وقوله في بيت الشاهد « قتل » أراد به صرف ، كما قال الشارح وغيره ، « زيادا » المراد به كما قلنا زياد ابن أبيه ، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استلحقه فصار يدعى زياد بن أبي سفيان ، حتى قال في هذا بعض الشعراء المعاصرين لهم :

أَلَا أَبْلَغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ مُغَاوِلَةً عَنِ الرَّجُلِ الْيَمَانِي  
أَتَعْضَبُ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانٍ

وكان الفرزدق تد هجا معاوية بن أبي سفيان ، فتوعده زياد بالقتل ، فهرب الفرزدق من وجهه ، ولم يقرله قرار حتى مات زياد ؛ فقال هذا البيت يتشفي فيه ويظهر السرور بموته ، ويروى أن مسكينا الدارمي رثي زياد ابن أبيه بعد موته ، فلما بلغ ذلك الفرزدق قال :

أَمْسِكِينَ ؛ أَبْكِي اللَّهَ عَيْنَكَ ! إِنَّمَا جَرَى دَمْعُهَا فِي بَاطِلٍ فَتَحَدَّرَا  
بَكَيْتَ أُمْرًا مِنْ أَهْلِ مَيْسَانَ كَافِرًا كَسِرَى عَلَى عِلَاتِهِ أَوْ كَقَيْصَرَا  
أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَتَانِي نَعِيْهُ : بِهِ لَا بَظْئِي بِالصَّرِيْمَةِ أَغْفِرَا

والبيت الأخير يتضمن مثلاً ، وهو قولهم عند الشتمانة بالرجل تصيبه كارثة من كوارث الدهر : به لا بظي أعفر ، و « به » في هذا المثل يتعلق بمحذوف ، والتقدير : لتنزل به الحادثة لا بظي ، وانظر مجمع الأمثال ( ١ - ٧٨ بولاق )

الإعراب : « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال من ياء المتكلم في « تراني » الواقعة مفعولاً به « تراني » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو من الرؤية البصرية فلا يحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « قالبا » حال آخر من ياء المتكلم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله « مجنى » مفعول به لقال ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قتل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « زيادا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بقتل

الشاهد فيه : قوله « قتل الله زيادا عني » حيث ضمن « قتل » معنى صرف فعدها بعن كما يتعدى به صرف

فان قلت : كلام الشارح رحمه الله في الفعل المتعدى يتضمن معنى فعل لازم فيتعدى كما يتعدى الفعل اللازم : أى بحرف الجر الذى يتعدى به ذلك الفعل اللازم ؛ بعد أن كان يتعدى بنفسه ، وهذا الشاهد فيه تضمين فعل متعدٍ معنى فعل آخر متعدٍ ؛ فكيف يستشهد به ؟

فالجواب على ذلك أن نسلم لك أن كلام الشارح في الحاشية فيما ذكرت ، ولكننا لانسلم لك أنه أراد الاستشهاد على هذا ، بل إنه لما ذكر أن التضمين من الأسباب التى بها يصير الفعل المتعدى لازما أخذ في بيان التضمين ؛ لأنه مما تمس الحاجة إلى معرفته ، ثم أخذ يستشهد على التضمين في حد ذاته بقطع النظر عن كونه فيما عقد الكلام له أو في شيء آخر وبعد ؛ فقد قال شاعر الحماسة :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرَبْدُ غَيْرَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَارِى حَيْثُ حَلَّا  
فَمَا أَنْفِيكَ كَى تَرْدَادَ لَوْمًا لِلْأَلَامِ مِنْ أَبِيكَ وَلَا أَذْلًا

فقال الخطيب التبريزى في شرح البيت الثانى (١) : « أى لا أبرئك من أبك طلبا لأن أنسبك إلى من هو الألام منه لتزداد لؤما وذلا ؛ لأن أباك النهاية في هذين ، وانتصب لؤما على التمييز ، واللام من الألام تتعلق بفعل مضمّر ؛ كأنه قال : ما أنفيك من أبك وأدعوك للألام منه ؛ لأنه إذا نفاه من أبيه فقد جعله لغيره ، ويجوز أن يحمل الكلام فيه على المعنى ؛ فيتصور أنفيك بأدعوك ويعدى تعديته ، ومثله قول الله عز وجل : ( هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ) وعلى هذا يحمل قول الفرزق :

\* قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي \*

لما كان معناه صرفه عني » اهـ

(١) انظر شرح الحماسة ( ١ - ٢٩٩ ) .

أى : صَرَفَه بِالْقَتْلِ ؛ وَقَوْلِ الْآخِر :

٤٠٣ - ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

٤٠٣ - أنشد ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٢٧) هذا المصراع على ما أنشده الشارح وغيره من النحاة ؛ ونسبه ابن السيد البطليوسي في شرحه لأعشى بكر ، ثم قال (١) : « ولم يقع في شعر الأعشى برواية أبي عليّ البغدادي هكذا ، وإنما الذي وقع في روايته :

ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهُنَّ قُدُورَنَا وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا

وقبله في وصف إبل :

مِثْلُ الْهَضَابِ جُزَارَةً لِسَيْفِنَا فَإِذَا تَرَأَّجُ فَإِنَّهَا لَنْ تُطْرَدَا

قال أبو علي : ويروى :

\* ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهَا أَرْمَاحُنَا \*

ولعلّ الذي ذكر ابن قتيبة رواية ثانية ، أو من قصيدة أخرى وقعت في غير روايتنا « اه .

اللفظة : « ضمنت » معناه تكفلت ، مأخوذ من الضمان - بفتح الضاد والميم - وهو التكفل بالشئ والتزامه « رزق » هو بفتح الراء وسكون الزاي - مصدر رزقه يرزقه ، مثل نصره ينصره ، وبكسر الراء وسكون الزاي - اسم لما يفتقع به « عيالنا » العيال - بكسر العين المهملة - جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء - وهو من يعوله الإنسان ، ويقال : ياء العيال منقلبة عن الواو ؛ لأنه من عال يعول ؛ بمعنى مان يعون ، ويقال : غير منقلبة ، بل هي أصلية ؛ لأنه من عال يعيل بمعنى اقتقر ، والعيال : حشم الرجل ومن يمونه الإنسان « أرمحنا » الأرماع : جمع رمح ، وهو سلاح معروف يطعن به « الصريح » هو من اللبن مذهب رغوته « الأجردا » هو الذي لا رغو له ؛ فهو توكيد لما قبله .

المعنى : قال البطليوسي في تفسير البيت الذي أنشده : « أى ضمنت أرمحنا أعجاز إبلنا أن يغار عليها ؛ فنحن ننجرها ونشرب ألبانها » اه ، وأما الشطر الذي ذكره الشارح فإن الشاعر يصف أنهم يمنون حشمتهم ومن تلزمهم مؤنته بما يغنمونه في الوقائع ، ينعت قومه بشدة البأس وتعام الصولة ؛ وأسند الفعل إلى الرماح لما كانت هي السبب في الانتصار الذي به يغنمون .

الإعراب : « ضمنت » ضمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « برزق » جار ومجرور متعلق بضمن ، ورزق مضاف ، و« عيالنا » مضاف

(١) انظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ( ص ٤٥٧ )

أى : تَكَفَّلْتُ ، وهو كثير جدا .

الثانى : التحويل إلى فعل - بالضم - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرَّجُلُ ، وفَهَّم ، بمعنى ما أضربه وأفهمه .

الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مر .

الرابع : الضَّعْفُ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرعا في العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ — تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامِ

إليه « أرمأحنا » أرمأح : فعل ضمن ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « ضمنت برزق » حيث ضمن قوله ضمنت معنى تكفلت فعداه بالباء كما يتعدى تكفلت به ، وأصله أن يتعدى بنفسه ؛ فيقال : ضمنت ، وجاء في الحديث : « مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ » فعداه بنفسه مرتين كما ترى . وما بين اللحيين : اللسان ، وما بين الفخذين : الفرج .

٤٠٤ — هذا البيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها في الحارث بن هشام ، وكان قد فرّ من المسلمين يوم بدر ، وهى الموقعة العظيمة التى دمع الله تعالى فيها الشرك وأدال فيها للمسلمين ؛ وبعد المطلع قوله :

كَلِمَسُكَ تَخْلُطُهُ بِمَاءِ سَحَابَةٍ	أَوْ عَاتِقِ كَدَمِ الذَّبِيحِ مُدَامِ
أَمَّا النَّهَارُ فَلَا أَفْئُذَ ذِكْرَهَا	وَاللَّيْلُ تُوزِعُنِي بِهَا أَخْلَامِي
أَقْسَمْتُ أَنْسَاهَا وَأَتْرَكَ ذِكْرَهَا	حَتَّى تُغَيِّبَ فِي الضَّرِيحِ عِظَامِي
بَلْ ، مَنْ لِعَادِلَةٍ تَلُومُ سَفَاهَةً	وَلَقَدْ عَصَيْتُ عَلَى الْهَوَى لَوْ أَمِي
إِنْ كُنْتُ كَاذِبَةً الَّتِي حَدَّثْتَنِي	فَنَجَوْتُ مَنَجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ
تَرَكَ الْأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ	وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِجَامِ

ويقال : إن الحارث بن هشام لما سمع هذا أجابه بقوله :

اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قِتَالَهُمْ      حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزِيدٍ  
وَسَمِيتُ رِيحَ الْمَوْتِ مِنْ تِلْقَائِهِمْ      فِي مَازِقِ وَالْخَيْلِ لَمْ تَتَبَدَّدِ  
وَعَلِمْتُ أَنِّي إِنْ أَقَاتِلُ وَاحِدًا      أُقْتَلُ، وَلَا يَضُرُّ عَدُوِّي مَشْهَدِي  
فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمْ      طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُرْصِدِ

**اللفظ :** « تبليت » تقول : تبليت المرأة قلب الرجل ؛ إذا أصابته بالتبيل ، وهو السقام والفساد ، وباب هذا الفعل قتل « فؤادك » الفؤاد : باطن القلب ، ويقال : هو غشاء القلب « المنام » مصدر ميمي بمعنى النوم « خريدة » الخريدة في الأصل : اللؤلؤة التي لم تثقب ، ثم استعملت في البكر التي لم تمس ، ويراد منها المرأة الحبيبة الكثيرة الصمت « الضجيع » المضاجع ، وهو الذي يضطجع معها « بارد بسام » أراد به رضاب ثغرها ، وهو ريقه « كالمسك تخلطه بماء سحابة » شبه الرضاب بالمسك مخلوطا بماء السحابة « أو عاتق » أراد به الحجر « مدام » هو بدل من عاتق « فلا أفر ذكرها » يريد أنه لا يقطع ذكرها ولا يفرغ عنه ، بل هو يديم ذكرها ، وهذا كناية عن شدة وجدته وتعلقه بها « والليل توزعني بها أحلامي » يريد أنه يراها في النوم إذا جاءه ، وهو أحسن من قول الآخر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ      لِي اللَّيْلُ هَزَّنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ

وقوله « أقسمت أنساها » هو على حذف لا النافية ، وقد مضى التحقيق في حذف حرف النفي بعد القسم <sup>(١)</sup> « الضريح » أصله الشق ، وهو فاعيل بمعنى مفعول ، والمراد به القبر « منجى » هو مصدر ميمي بمعنى النجاء « أن يقاتل دونهم » يريد تركهم مخافة أن يقاتل دونهم فيقتل أو يؤسر « طمرة » بكسر الطاء والميم وتشديد الراء المهملة - الفرس . وقول الحارث « الله يعلم » لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الحلف « بأشقر مزبد » يريد به الدم ؛ وزبد الدم : بياضه الذي يعالوه ، يقول : علم الله ما تركت مقاتلتهم حتى جرحوني ، وقوله « وسميت ريح الموت من تلقائهم » يروى في مكانه « ووجدت ريح الموت - إلخ » وهو مثل ، يريد أنه غلب على ظنه أنه لو وقف قتل « وعلمت أني إن أقاتل واحدا » علمت : معناه تيقنت ، وانتصب واحدا على الحال ؛ لأنه في معنى منفردا . « فصددت عنهم - إلخ » عنى بالأحبة أخاه أبا جهل ورهطه من أهل مكة الذين تركهم في المعركة فقتلوا وأسروا ، وصددت : معناه صرفت وجهي ، وانتصب « طمعا » على أنه مفعول

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٣٣٠ ) .



ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء :

الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثاني : تَضْعِيفُ الْعَيْنِ ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وَفَرَّحْتُ زَيْدًا .

وقد اجتمعا في قوله تعالى : « نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : الْمُفَاعَلَةُ ، تقول في جَلَسَ زَيْدٌ ، ومشى ، وسار : جَالَسْتُ زَيْدًا ، وماشيتَه ،

وسايرته .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ أَوْ النِّسْبَةِ لِلشَّيْءِ ، كاستخرَجْتُ المالَ ، واستَحْسَنْتُ زَيْدًا ،

لأجله ، وقوله « يوم مرصد » معناه يرصد الشرّ لهم فيه وتمكنى فيه الفرصة فأنتهزها ، فنسب الفعل إلى الزمان ، ويروى في مكانه « بعقاب يوم سرمد » فالعنى يوم طويل يتصل زمانه ويمتد بلاؤه الإعراب : « تبلى » تبلى : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « فؤادك » فؤاد : مفعول به لتبلى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « في المنام » جار ومجرور متعلق بتبلى « خريدة » فاعل تبلى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى خريدة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع صفة لخريدة « الضجيع » مفعول به لتبلى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ببارد » جار ومجرور متعلق بتسقى « بسام » نعت لبارد ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تسقى الضجيع ببارد » حيث عدى « تسقى » إلى المفعول الثاني - « وهو قوله ببارد » - بالباء ، وأصله أن يتعدى إليه بنفسه كاتعدى إلى الأول كذلك ، ألا ترى قوله تعالى : ( وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ) وقد جعل الشارح رحمه الله تعدية « تسقى » إلى المفعول الثاني في هذا البيت من قبيل الضرورة ولم يرتض ذلك العلامة الصبان ، حيث قال : « ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشقى فعّاء بالباء » اهـ ، وقد سبقه إلى هذا السيوطى حتى ذكر أنه يروى « تشقى الضجيع ببارد بسام » فيكون البيت خاليا من الاستشهاد ، وتكون رواية « تسقى » محمولة على رواية « تشقى » فالسبب هو التضمنين لا الضرورة ؛ وذهب الدماميني إلى أن المفعول الثاني لتسقى محذوف والتقدير تسقى الضجيع ريقها ببارد بسام ، والباء على هذا الوجه للاستعانة ، لا للتعدية

واستقبحت الظلم ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : اسْتَكَتَبْتُ الْكِتَابَ ،  
وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ — اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ

٤٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ \*

وهذا البيت قد استشهد به سيبويه رحمه الله (١ - ١٧) وابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٣٠) ولم ينسبه واحد منهما ، ولا نسبه الأعلام الشنتمري في شرح شواهد الكتاب ، وقال ابن السيد البطليوسي (ص ٤٦٠) : « هذا البيت لا أعلم قائله » اه ، ويقال : إن هذا البيت أحد شواهد سيبويه الحمسين التي لم يعثر لها على قائل معين .

اللفظ : « أستغفر » أطلب المغفرة ؛ فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجريمة والإثم ، ويقال : أذنب فلان ؛ إذا صار ذا ذنب ، قال الأعمى : « والذنب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه » اه ، والإحصاء : منتهى العدد ؛ واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون العدود على الحصى ؛ فإذا نفذ العدود قالوا : أحصينا ، يريدون بلغنا الحصى ؛ وأحصيه : مضارع أحصى - من باب أكرم يكرم - وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ؛ إذا ضبطت عدده ، ووقع في رواية سيبويه محصيه ؛ وهو اسم فاعل هذا الفعل ، ورواية سيبويه أفضل من رواية غيره التي رواها الشارح ههنا ، وقول الشاعر : « رب العباد » هو بدل من لفظ الجلالة « الوجه » هو بمعنى القصد ، والمراد التوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل » .

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الله » منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ذنبا » مفعول ثانٍ لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « أحصيه » أحصى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى « ذنبا » مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل نصب صفة لذنبا « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وبديل المنصوب منصوب ، وهو مضاف ، و « العباد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من لفظ الجلالة « والعمل » الواو حرف عطف ، العمل : معطوف على الوجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

.....

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنبا » حيث تعدى أستغفر إلى مفعولين ونصبهما جميعا ، وأصل مجردة - وهو غفر - يتعدى إلى واحد ، تقول : غفر الله ذنبك ؛ فلما زيد عليه السين والتاء الدالان على الطلب نقلاه من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين .

وقد اختلف العلماء في هذا الفعل - وهو أستغفر - هل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه أم يتعدى إليه بحرف الجرّ ، وهو من ؟ فذهب قوم - وتبعهم الشارح - إلى أنه يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وتمسكوا بظاهر هذا البيت ونحوه بقاعدة أن السين والتاء الدالين على الطلب ينقلان التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ، ولزمهم أن يجيبوا عن نحو قولهم : أستغفر الله من ذنوبى ؛ فذهبوا إلى أن أستغفر في هذا المثال ونحوه قد ضمن معنى فعل آخر ، وهو أستتيب ، فعدى تعديته ، وأصل المجرد من أستتيب - وهو تاب - فعل لازم يتعدى إلى مفعول بمن ؛ فإذا زيد عليه السين والتاء تعدى لواحد بنفسه وللثانى بمن ، تقول : تاب فلان من ذنوبه كلها ، وتقول : استتاب فلان ربه من ذنوبه ، تريد طلب منه أن يتوب عليه من ذنوبه .

وذهب قوم من النحاة - وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله - إلى أن « أستغفر » يتعدى إلى الأوّل بنفسه وإلى الثانى بمن ، ويلزمهم أن يجيبوا عن شيئين : الأوّل : ظاهر هذا البيت ، والثانى : القاعدة العامة التى ذكرناها فى أول هذه الكلمة ؛ فأما جوابهم عن ظاهر هذا البيت فذكروا أن « ذنبا » منصوب على نزع الخافض مثل :

\* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ \*

قال ابن هشام فى أوضح المسالك<sup>(١)</sup> : « التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة ؛ فخرج بالفصل الأوّل نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ؛ وبالثانى الحال فإنه بمعنى فى حال كذا ، لابعنى من ، وبالثالث نحو : لَارَجُلٌ ، ونحو :

\* اُسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ \*

فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها ليست للبيان ، بل هى فى لارجل للاستغراق ، وفى الثانى للإبتداء اه .

وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ؛ فإن شئت اقتصررت على المفعول الأوّل ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأوّل . وذلك قولك : أعطى

(١) انظره (ج ١ ص ٢١٠)

(٢) انظر الكتاب (ج ١ ص ١٦)

عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد ؛ ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل قوله عز وجل : ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) وسميته زيدا ، وكنيت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا ؛ إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ؛ وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا ، ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْتُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ؛ فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ؛ فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل ، ومن ذلك قول المتلمس :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَا كُلُّهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

يريد على حب العراق « اه كلامه .

وقال الأعمى في شرح البيت الشاهد الذي نحن بصده : « أراد من ذنب ؛ لحذف الجارّ وأوصل الفعل فنصب » اه كلامه .

وأما جوابهم عن القاعدة العامة التي ذكرناها - وهي أن السين والتاء اللذين للطلب ينقلان الفعل من التعدّي لواحد إلى التعدّي لاثنتين - فقد أجاب العلامة الصبان عنها بما حاصله أن ذلك ليس بلازم ؛ بل هو مجوز ؛ فقولهم : أستغفر الله ذنبا ؛ جار على جواز النقل ، وقولهم : أستغفر الله من ذنبي ؛ جار على جواز الترك ؛ قال مانصه : « وقد يقال : يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدّي إلى واحد إلى التعدّي إلى اثنتين ، ويجوز أن لا تكونا ؛ إذ لا يلزم من وجودها نقله إليه ، كما أشار الشارح إليه بقده ، فما هنا مبني على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله ، والآخر مبني على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب ، كما يشير إليه قول الشارح : وإنما جاز - إلخ ؛ ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدّى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن « اه . وعلى مانقله الدماميني عن ابن الحاجب وغيره لا يجوز أن يعترض بأحد التعبيرين على الآخر .

وأقول : هذا الذي نقله الدماميني عن ابن الحاجب وغيره هو المشهور عن نقلة اللغة ، وهو

وإنما جاز « استغفرتُ اللهَ مِنْ الذنبِ » لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة .  
 الخامس : صَوِّغَ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعُلُ بالضم لإفادة الغلبة ، تقول : كَرُمْتُ زَيْدًا أَكْرُمُهُ : أى غلبته فى الكرم .  
 السادس : التضمين ، نحو : « وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ » أى : لا تَتَوُّوا ؛ لِأَنَّ عَزَمَ لا يتعدى إلا بَعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لا عَزَمْتُ كَذَا ؛ وَمِنْهُ رَحَّبْتُكُمْ الطَّاعَةَ<sup>(١)</sup> ، وَطَلَعَ بِشَرِّ الْيَمَنِ ؛ أى : وسعتكم ، وبلغ اليمين .  
 السابع : إسقاط الجار توسعًا ، نحو « أَتَجَلَّتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره « وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلٌّ مَرْصِدٍ » أى : عليه ، وقوله :

الذى ينبغى أن تقول عليه ، اسمع إلى ابن قتيبة يقول لك<sup>(٢)</sup> : « تقول : شكرتك وشكرت لك ، ونصحتك ونصحت لك ، وكلتك وكلت لك ، واستجبتك واستجبت لك ، قال كعب ابن سعد الغنوى :

[ وَدَاعٍ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ  
 ومكنتك ومكنت لك ، قال الله عز وجل : ( مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَهُمْ تُمْكِنٌ لَكُمْ ) واشتقتك واشتقت إليك ، وبلغتك وبلغت إليك ، وهديته الطريق وإلى الطريق ، وعددتك مائة وعددت لك ، واخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا ، قال الله جل ثناؤه : ( وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) واستغفر الله ذنبي ، ومن ذنبي ، قال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ  
 وكنيتك أبا فلان وبأبى فلان ، وسميتك فلانا وبفلان ، ولست منطلقا ولست بمنطلق ، وسرقت زيدا مالا ، وسرقت من زيد مالا ، وكذلك سلبت ، وزوجته امرأة وبامرأة » اه  
 (١) هذه كلمة وردت فى كلام نصر بن سيار حيث يقول : أَرَحَّبَكُمُ الدُّخُولُ فى طَاعَةِ ابْنِ الْكَرْمَانِيِّ ؟ قال فى لسان العرب : « أى أوسعكم ؛ فعدي رحب ، وهو فعل ( بضم العين ) وليست متعدية عند

(١) انظر أدب الكاتب (ص ٥٣٠)

\* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ <sup>(١)</sup> \*

أى : فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافا للفارسيّ فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإيهام . والله أعلم .

النحويين ؛ إلا أن أبا على الفارسيّ حكى أن هذىلا تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ( يريد إذا تضمنت معنى فعل يتعدى ) كقوله :

\* وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا \*

قال فى الصحاح : لم يجرى فى الصحيح فعل ( بضم العين ) متعديا إلا هذا ؛ وأما المعتلّ فاختلفوا فيه ؛ قال الكسائى : أصل قلته قولته ( يريد بضم الواو ) ، وقال سيبويه : لا يجوز ذلك ، لأنه لا يتعدى ، وليس كذلك طلته ، ألا ترى أنك تقول : رجل طويل ؛ قال الأزهرى : قال الليث : هذه كلمة شاذة على فعل مجاوز ، وفعل لا يكون مجاوزا أبدا ؛ قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » اهـ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فى هذا الباب ( ص ٣٦٨ من هذا الجزء ) ، وقد أنشده ههنا شاهدا على أنه نصب « الطريق » توسعا بعد أن حذف حرف الجرّ الذى كان الفعل يتعدى به إلى هذا المفعول ، والأصل كما عسل فى الطريق الثعلب ، على ما تقدّم إيضاحه ؛ فارجع إليه فى الموضع الذى دللناك عليه .

## التنازع في العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَأَكْثَرُ (اِقْتَضَايَا) أَيْ : طَلَبَا (فِي اسْمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا (قَبْلُ)  
 أَيْ : حَالِ كَوْنِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْاسْمِ (فَلَوْ أَحَدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فِيهِ اتِّفَاقًا .  
 والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

٤٠٦ — هذه قطعة من بيت ، وهو بكامله هكذا :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءِ بِيَقْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

وهذا البيت من الشواهد التي لم أعر لها على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت لها على سابق أو لاحق وقد استشهد به المحقق الرضوي في باب التوكيد ، وشرحه البغدادي في الخزائن (٢-٣٥٣ بولاق) ولم ينسبه

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان فارًّا من قوم فنظر خلفه فوجدهم في إثره ، أو أنه كان قد أدركه لصوص ، وفيه التفات من التكلم الذي هو مقتضى الظاهر إلى الخطاب ، فقد كان من حقه أن يقول : أَنَا أَنَا أَنَا اللَّاحِقُونَ

الإعراب : « أَتَاكَ » أتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأوّل من توكيد الفعل بالفعل ؛ وأعاد الكاف معه ليوافق الأوّل ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في الكاف « اللَّاحِقُونَ » فاعل أَتَاكَ الأوّل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « احبس » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد لاحبس الأوّل ، ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ » بإضافة الوصف المجموع إلى ضمير الخطاب وحذف نون الرفع للإضافة

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ » فقد تقدّم في هذه العبارة فعّالان وتأخر عنهما اسم ، وهذا مما يظن أن فيه تنازعا ، ولكن جمهور البصريين على أنه لا تنازع فيه ؛ لأنه لو كان من باب التنازع لوجب أن يضمّر في العامل الذي لم يسلط على المفعول المذكور ؛ فكان يقول على إعمال الأوّل في لفظ المفعول المذكور : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ، وكان يقول على إعمال الثاني في لفظ المفعول المذكور : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ؛ وإنما وجب الإضمار في المهمل عندهم لأن كل عامل من

... ..

هذين العمولين يطلب فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ وقد أوضحنا لك هذا الكلام في شرح الشاهد رقم ( ٣٨١ ) في ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء ؛ ولما لم يقل الشاعر واحدا من هذين الاستعمالين علمنا أنه أراد التوكيد . هذا بيان كلام الشارح رحمه الله

وأنت خير أن مذهب الكسائي يجوز حذف الفاعل ؛ فلو أننا رأينا هذا الرأي لصح أن يكون البيت من باب التنازع ، وقد أعمل الشاعر أحد العاملين وحذف من الآخر ما يقتضيه . قال ابن الشجري : « هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ، أراد إلى أين تذهب إلى أين تذهب أنك أتاك اللاحقون احبس احبس ، وهذا يقوى ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين ، ألا تراه أنه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال : أتوك أنك اللاحقون ، أو أنك أتوك اللاحقون » اهـ

على أنه يجوز أن يكون البيت من باب التنازع على مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون إضمار المرفوع في العامل المهمل من العاملين ، غاية ما في الأمر أن هذا الشاعر بدلا من أن يضر ضمير الجماعة وهو الواو فيبرزه فيقول : أنك أتوك اللاحقون ، أو يقول : أتوك أنك اللاحقون ؛ قد أضمر ضمير الواحد المذكور ، وأنت خير أن ضمير الواحد المذكور يستتر في الفعل ؛ فلك على هذا أن تقدّر أنه أعمل الأوّل في الاسم المذكور بعد العاملين فيكون في الثاني ضمير مستتر تقديره هو ولك أن تقدّر أنه أعمل الثاني في لفظ المعمول المتأخر فيكون في الأوّل ضمير مستتر تقديره هو أيضا . قال العلامة الصبان : « قال المرادي في شرح التسهيل : ويحتمل أن يكون قوله أنك أنك اللاحقون من باب التنازع ويكون قد أضمر مفردا ، كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك ، بالنصب ، أي ضربني من هناك ، وقد أجاز أبو علي التنازع في فهمات هيئات العتيق وأهله » قال : ارتفع العتيق بهيئات الثانية ، وأضمرت في الأولى ، أو بالأولى وأضمرت في الثانية ، وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد ؛ أن يكون زيد فاعلا بالثاني وأضمر في الأوّل ، وأن يكون فاعلا بالأوّل والثاني توكيد لفاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما ؛ لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى ، فكان العامل واحد » اهـ كلامه

وقال البغدادي : « وقد اختلف النحويون في نحو قام قام زيد ؛ ف قيل : زيد فاعل الأوّل فقط ، وأما الثاني فإنه لا يحتاج إلى فاعل لأنه لم يؤت به للإسناد ، وإنما أتى به لمجرد التأكيد ، وقيل : فاعلهما ، ولا يلزم منه اجتماع العاملين على معمول واحد ؛ لأن لفظهما ومعناها واحد ، فكانهما عامل واحد ؛ وقيل : فاعل أحدهما ، وفاعل الآخر ضمير محذوف ، على أنهما تنازعا » اهـ كلامه .



إذ الثانی توكید ، وإلّا فسَدَ اللفظ ؛ إذ حقّه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوْكَ ، أو أَتَوْكَ أَتَاكَ ؛  
ومن نحو :

٤٠٧ — كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

٤٠٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصدره قوله :

\* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ \*

وهذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر السكندی مطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وقد تقدّم عدّة شواهد من هذه القصيدة ، وهي الشاهد رقم (٣٣) في باب المعرب والمبني (ج ١ ص ٦٦) والشاهد رقم (٩٠) في باب الموصول (ج ١ ص ١٥٧) والشاهد رقم (١٧٠) في باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٢٩) ثم انظر أيضا (ج ١ ص ٤٩٧) ؛ وقبل البيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا	لَغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ رَائِدُهُ خَالٍ
تَحَامَاهُ أَطْرَافُ الرِّمَاحِ تَحَامِيًا	وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أُسْحَمٍ هَطَالٍ
بِعِجْلَزَةٍ قَدْ أَثَرَزَ الْجَرَى لِحْمَهَا	كُمَيْتٍ كَانَتْهَا هِرَاوَةٌ مَنَوَالٍ
ذَعَرْتُ بِهَا سِرْبًا نَقِيًّا جُلُودَهُ	وَأَكْرَعُهُ وَشَى الْبُرُودِ مِنَ الْخَالِ
كَأَنَّ الصُّوَارَ إِذْ يُجَاهِدُنْ غُدُوَّةً	عَلَى جُمْدٍ خَيْلٌ تَجُولُ بِأَجْلَالِ
فَخَرَّ لِرَوْقِيهِ وَأَمْضَيْتُ مُقَدِّمًا	طُوالَ الْقَرَا وَالرَّوْقِ أَخْنَسَ ذَيَالِ
فَعَادَيْتُ مِنْهُ بَيْنَ ثَوَرٍ وَنَعَجَةٍ	وَكَانَ عِدَائِي إِذْ رَكِبْتُ عَلَى بَالِ
كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجُنَاحَيْنِ لِقْوَةٌ	صَيُودٍ مِنَ الْعُقْبَانِ طَاطَأَتْ شِمْلَالِ
تَخَطَّفُ خِزَّانَ الشَّرْبَةِ بِالضُّحَى	وَقَدْ حُجِرَتْ مِنْهَا ثَعَالِبُ أَوْ رَالِ
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا	لَدَى وَكْرِهِا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ	كَفَانِي ... .. الْبَيْت ، وبعده

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ امْتَالِي  
وَمَا الْمَرْءَ مَا دَامَتْ حُشَاشَةُ نَفْسِهِ بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِي

اللفظ : « أغتدى » أخرج للصيد غدوة ، هذا أصله ، وأراد أنه يخرج عند انبلاج الصباح  
« والطير في وكناتها » جملة حالية ، ووكنات الطير : أعشاشها وأوكارها « لغيث » يريد لأرض ذات  
بقل وكلاً « الوسمى » هو أول المطر في الربيع « رائده » الرائد : الذى يتقدم القوم للبحث عن  
الكلأ والماء ، وفي الحديث : « الرَّائِدُ لَا يَكْذِبُ أَهْلَهُ » وتقول راد يرود « خال » اسم فاعل  
من خلا يخلو ، إذا أتى مكاناً خالياً « تحاماه » أراد تتحاماه ، خذف إحدى التاءين ، ومعناه تتقيه  
وتتباعده عنه « أطراف الرماح » يريد أصحاب أطراف الرماح ، وهم الفرسان « جاد عليه » أمطره  
« كل أسحم » الأسحم : السحاب الأسود ، وإنما يكون أسود إذا كان حافلاً بالماء « هطال » هو  
صيغة مبالغة من هطل المطر ، إذا سال وتتابع ، يريد أن هذا المكان الذى يغتدى إليه تتقيه  
أصحاب الرماح لأنه فى مكان مخوف أولأنه واقع بين حينين قوين ، وهو مكان معشب لكثرة منازل  
به من المطر « بعجزة » العجزة : الفرس الشديدة المتينة الخلق القوية الأسر « أترز » أيسر  
وأضمر « كمت » الكمت : التى لونها بين الأسود والأحمر « هراوة » عصا « منوال » المنوال بكسر  
فسكرن - الذى يشد عليه خيوط الثوب حين يفسج ، وإنما تتخذ عصى المنوال من أصلب عيدان  
الشجر « ذعرت » أخفت وأفزعت « سربا » السرب - بكسر فسكون - القطيع من بقر الوحش  
وغيره « نقياً جلوده » يريد أن هذا السرب أبيض الجلود « وأكرعه وشى البرود من الخال »  
يريد أن أكرعه ببيض أيضاً كأنها بروديمنية موشاة ، والخال : الثوب الرقيق الشفاف « الصوار »  
القطيع من بقر الوحش « جمد » أما كن صلبة مرتفعة « تجول بأجلال » يريد كأنها خيل عليها  
جلالها ، والأجلال : جمع جل ، بضم الجيم « خر » أكب ووقع « لروقيه » الروق - بفتح فسكون -  
القرن « أمضيت » دفعت إلى الأمام « مقدما » اسم فاعل من أقدم فرسه يقدمه ، إذا حمه على  
التقدم « طوال » الطوال - بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو - الطويل « القرا » بفتح القاف -  
الظهر « أخنس » الأخنس : المتأخر قصبة الأنف « ذيال » الذيال : الطويل الذيل ، وهو الذى  
يتبختر فى مشيته « عاديت » واليت العدو « على بال » يريد أن عدوه كان على فرس قد أبلاه  
التضمير حتى جعله للحم عليه ولا شحم « فتخاء الجناحين لقوة » يريد عقاباً لينة الجناحين سريعة  
الاختطاف « صيود » يريد حاذقة بالصيد معتادة له « طأطأت » يريد طأمت رأسى للكرز الفرس  
« شمال » الشمال - بكسر فسكون - السريعة القوية ، ويروى هذا البيت :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحِينَ لِقَوَّةٍ عَلَى عَجَلٍ مِنْهَا أَطْأَطِي شِمَالِ

وقوله « تخطف خزان الشربة » أصل تخطف تتخطف ، تخطف إحدى التاءين ، والخزان : ذكور الأرناب ، والشربة - بفتح الشين والراء بعدها باء مشددة - موضع في ديار بني عبس « أورال » بفتح الهمزة وسكون الواو - أجبل ثلاثة سود في جوف الرمل ، الواحد ورل - بفتح الواو والراء - فيقال : الورل الأيمن ، والورل الأيسر ، والورل الأوسط ؛ هذا وهنّ ماء لبنى عبد الله بن دارم يقال لها الورلة ، وفيه يقول عبيد بن الأبرص :

وَكَأَنَّ أَقْتَادِي تَضَمَّنَ نِسْعَهَا      مِنْ وَحْشٍ أَوْ رَالٍ هَبِيطٌ مُفْرَدُ  
بَاتَتْ عَلَيْهِ لَيْلَةٌ رَجِيئَةٌ      نَضْبًا تَسُحُّ الْمَاءَ أَوْ هِيَ أَبْرَدُ

وكان يسكنها بنو خفاجة بن عمرو بن عقيل ، وقوله « كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا - إلخ » شبه القلوب الرطبة بالعناب ، وشبه القلوب اليابسة بالحشف البالي ، والحشف : أردأ التمر ، وقوله « ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة - إلخ » يقول : لو كان مطلبي في الحياة وسعيي لأنال الكفاف وأحصل على البلاغ لكفاني القليل ولم أركب الأخطار في طلب المجد ، وقد أكد هذا بقوله « واكنما أسمى لمجد مؤئل - إلخ » يريد أن الأمر أجل وأعظم من طلب العيش ، فإنني إنما أسمى وأجد في السعي للحصول على المجد المؤئل ، وليس المجد المؤئل بعيدا على مثلي في علو الهمة وكبر النفس ، ومثله قوله في الرائية :

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرَبَ دُونَهُ      وَأَيُّقِنَ أَنَا لَاحِقَاتِ بِقِيَصَرَا  
فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكُ عَيْنُكَ ؛ إِنَّمَا      نَحْوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُغْذَرَا

وقوله « وما المرء مادامت حشاشة نفسه - إلخ » معناه أن الإنسان مادام على قيد الحياة فانه لا يألو جهدا في بلوغ أمانيه ولا يقصر في العمل على إدراك آرايه ، ولن يدرك غايات هذه الأمانى ولن يبلغ نهاياتها مهما يطل عمره وتتطاوّل به مدّة العيش ، وهذا كالتسلية لنفسه عن عدم الحصول على أمانيه التي ينشدها

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب « ما » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « أسمى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما المصدرية مع مادخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن المؤكدة ، وتقدير الكلام : لو أن سعيي ، وقوله « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن المؤكدة ، وأدنى مضاف ، و « معيشة » مضاف

إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المؤكدة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة « كفاني » كفى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وله مفعول به محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير ولم أطلب الملك « قليل » فاعل كفى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل ، وجملة كفى وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو ، وتقدير البيت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك

الشاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل من المال » فإنه كلام قد تقدم فيه عاملان - أولهما قوله كفاني ، وثانيهما قوله أطلب - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله قليل من المال - وهذا مما يتصور معه بعض من يغفل عن معرفة شرط التنازع أنه من باب التنازع ؛ ولكنه عند النظر الصحيح ليس من هذا الباب ؛ لأن من شرط باب التنازع صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر في هذا الكلام ليس كذلك ؛ لأنه لو نسلط العاملان على المعمول المتأخر لفسد المعنى .

وقد بين ذلك الذي ذكرناه شيخ هذه الصناعة سيدي ؛ فقال (١) : « وأما قول امرئ القيس \* فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة . . . البيت \* فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ . وقال الأعمى رحمه الله : « أراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر ، ولو أعمل الثاني ونصب به القليل فسد المعنى » اهـ .

وقال جاز الله الزمخشري رحمه الله تعالى (٢) : « وليس قول امرئ القيس : \* كفاني ولم أطلب قليل من المال \* من قبيل ما نحن بصدده ؛ إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأول » اهـ كلامه .

وقال ابن هشام الأنصاري رحمه الله : « وليس من التنازع قول امرئ القيس : \* ولو أن ما أسمى . . . البيت \* وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجّهين

(١) انظر الكتاب (١ - ٤١)

(٢) انظر الفصل (١ - ٥٩)

إلى شيء واحد ، ولو وجه هنا كفاً وأطلب إلى قليل فسد المعنى ؛ لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان مابعداً مثبتاً كان منفيّاً ؛ نحو لو جاءني أكرمته ، وإن كان منفيّاً كان مثبتاً ، نحو لو لم يسيء لم أعاقبه ، وعلى هذا فقولُه أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي ؛ لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعلّة ثبت نقيضه ، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة ، وقوله ولم أطلب مثبت ؛ لكونه منفيّاً بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وجه إلى قليل وجب إثبات طلب القليل ، وهو عين مانقاه أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفاً وتقديره ولم أطلب الملك ، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك ، وهو المراد ؛ فإن قيل : إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاً ، ولو قدرته مستأنفاً كان نفيّاً محضاً غير داخل تحت حكم لو ، قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط » اه كلامه .

وقال العلامة الصبان رحمه الله بعد أن علل بمثل ما ذكرناه عن ابن هشام : « وقال الكوفيون والفارسي : إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال ؛ وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض ؛ فإنك لو قلت : لو دعوته أجنبي غير متوان ؛ أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة ، دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ؛ نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده ؛ إلا أن يقال : هذا أغليّ ، ولعلّ الشارح لاحظ ما ذكر فعل عدم التنازع بمخالفة المراد ، دون التناقض » اه ، ثم قال : « ولا يخفى أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى ، وأما فساد اللفظ فباق ، لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه ، إلا أن يجوز ذلك في الشعر ؛ قاله يسّ اه . ومراده أن جملة « ولم أطلب الملك » معطوفة بالواو على جملة « كفاً قليل من المال » وقد توسط المعطوف بين الفعل وفاعله المعطوف على مجموعهما ، فهو من باب الإتيان بالمعطوف قبل أن يتم المعطوف عليه ، وهذا غير جائز ، وقد أجاب عن ذلك بأنه ضرورة شعرية ، وأقول : قد أتى الأحوص بالمعطوف قبل المعطوف عليه في قوله :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن تقدير الكلام : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه في البيت ، ومن العلماء من يجعل « ورحمة الله » معطوفاً على الضمير المستكن في « عليك » لأنك قد علمت أن الجار والمجرور إذا وقع خبراً فهو متحمل للضمير الذي كان في متعلقه ، وانظر هذا التوجيه في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٢٦٥ ) فقد ذكرناه موضحاً هناك واختارناه .

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ولم أطلب الملك .

وبكونهما قبل من نحو : زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ ؛ لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع .

هكذا مَثَلُ النّازِمِ وغيره وَعَلَّوْا ؛ وفي كل من المثل والتعليل نظر : أما المثل فظاهر ، وأما التعليل فلقتضو العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاّ يمتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .  
و « عاملان » في كلامه رفع بفعل مضمّر يفسره « اقتضيا » ، و « عمل » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

( تنبيهات ) : الأول : مُرَادُهُ بِالْعَامِلِينَ فِعْلَانِ مُتَصَرِفَانِ ، أَوْ اسْمَانِ يُشَبَّهَانِهِمَا ، أَوْ اسْمِ وَفِعْلٍ كَذَلِكَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ « آتَوْنِي أُرْغِ عَلَيْهِ قِطْرًا » والثاني كقوله :  
٤٠٨ — عُهُدْتُ مُغِيثًا مُغِيثًا مِنْ أَجْرَتِهِ

وقد ذكر ابن الأنباري في الإنصاف أن البيت قد أعمل فيه الأول لضرورة ، وهي إرادة صلاح المعنى ، وظاهر كلامه أنه يعده من باب التنازع مع ذلك ، وسيأتي كلامه عليه في هذا الباب فارتقبه .

٤٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

﴿ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْئِلًا ﴾

ولم أعتز لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .  
اللفظة : « عهدت » هو فعل ماضٍ معناه عابت ، من قولهم : لى بالشئ الفلاني عهد ، والأصل في هذا أن العهد الزمان ؛ ألا تراهم يقولون : إن فلانا لقريب العهد بفلان ، ويقولون : كان هذا على عهد فلان من الملوك ، يريدون في الزمان الذي كان فيه ملكا ، ثم أطلق على معرفة الشئ والعلم به منذ زمان متقدم ، ثم أرادوا به العلم « مغيثا » هو اسم فاعل من الإغاثة ؛ والأصل في هذه المادة الغيث الذي هو المطر ، ويقولون : غاثهم الله ؛ يريدون أنزل بهم المطر فشرّبوا وشربت أنعامهم ونبت لهم السكّاء والعشب ، وفي هذا معونة لهم على جذب الزمان وقحط الصحراء ، ثم تجوزوا من ذلك إلى الإغاثة ، فالمراد من أغاثه أعانه « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء ، وأصل هذه المادة بمعنى الإقامة ، يقولون : غنى فلان بالمكان يغنى - مثل رضى رضى -

إذا أقام به ، ولما كانت حال العرب تقتضى الرحلة واتتجاع الكلاً وطلبه في مواطن الغيث والأمطار ، وكان السبب في ذلك جذب الأرض وقحطها ؛ فقد جعلوا الإقامة في المسكان الواحد من علامات اليسار ورخاء الحال ، فقالوا : غنى فلان يغنى ؛ إذا كان موسراً رخيّ الحال ، وقالوا : أغناه الله ؛ إذا أيسر حاله وجعله في نعمة وبسطة عيش « أجرته » كنت له جارا ، ويقولون : فلان جار فلان ؛ إذا كان يحميه من الأعداء ومن النوازل « فناءك » فناء الدار - بكسر الفاء وتخفيف النون - ساحتها ، ومنه قولهم : أفنّاء النَّاسِ يَهْرَعُونَ إِلَى فِنَائِهِ وَيَكْرَعُونَ فِي إِنْائِهِ ، و « موئلا » اسم مكان من قولهم وأل إليه يثل - مثل وعد يعد - إذا لجأ إليه ، وتقول : واءل إليه ، أيضا ، بمعنى وأل إليه .

**الإعراب :** « عهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالاسكامة الواحدة ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من نائب الفاعل معطوف على الأوّل بواو عطف مقترنة ، وفي كل من الحالين ضمير مستتر هو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل الذي هو أغاث وأغنى « من » اسم موصول تنازعه كل من قوله مغنيا وقوله مغنيا ، وقد أعمل فيه الثاني منهما ، وهو مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، مبني على الفتح المقدر لاجل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل ، مبني على الفتح في محل رفع ، وهاء الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « آتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبني على السكون لاجل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول به أول لآتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل خفض « موئلا » مفعول به ثان لآتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

**الشاهد فيه :** قوله « مغنيا مغنيا من أجرته » فقد تقدّم فيه عاملان - وهما قوله « مغنيا » وقوله « مغنيا » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « من » - وكل واحد من العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا به ؛ وكل واحد منهما صالح للعمل فيه من حيث المعنى ، والعاملان اسمان يشبهان الفعل ؛ فإن كل واحد منهما اسم فاعل ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المعمول ؛ وحذف ضميره من العامل الأوّل .

والثالث نحو « هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ » وقوله :

٤٠٩ - لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فإن قلت : فكيف زعمت أن الشاعر قد أعمل العامل الثانى فى لفظ المعمول ، وهلا أبقيت الأمر على جواز أن يكون المعمول للعامل الأول أو الثانى ؟ وما الدليل على أنه لم يعمل الأول ؟ قلت : جواز إعمال كل من العاملين باق من جهة المعنى فقط ، أما من جهة اللفظ فإنه يتعين عليك أن تجعل العامل هو الثانى ، ولا يجوز لك أن تجعل العامل الأول مسلطاً على لفظ المعمول ؛ لأن القاعدة أن للتكلم لو أعمل الثانى من العاملين وكان العامل الأول يطلب فاعلاً وجب عليه إضماره ، فإذا أعمل الثانى وكان الأول يطلب مفعولاً وجب حذفه ، فإذا أعمل الأول وجب أن يضم مع الثانى كل ما يحتاج إليه سواء أكان محتاجاً إلى مرفوع أم كان محتاجاً إلى منصوب ، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشاهد رقم ( ٣٨١ ) فى ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء ؛ وههنا كل من العاملين يطلب مفعولاً ؛ فلو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول : عهدت مغنياً مغنياً إياه من أجرته ، بناء على ما قلنا ؛ ولم يقل الشاعر ذلك ؛ فتعين أن يكون قد لاحظ أنه أعمل الثانى دون الأول ، وسندكر لك فى هذا الموضوع قولين آخرين مع شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٠٩ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي \*

وهذا بيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٩٩ ) وقد نسب فى صلب الكتاب وفى شرح الأعلام على شواهد المرار الأسدى ، وقال البغدادى ( ج ٣ ص ٤٤٠ بولاق ) : هو من قصيدة لمالك ابن زغبة الباهلى ، يقولها حين خرج مسمع بن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة هو وابن كدراء يطلبان باهلة بدماء من قتلتهم من بنى بكر بن وائل ، فلقيتهم باهلة ، فاقتتلوا قتالاً شديداً ، فانهزم بنو قيس ومن كان معهم من بنى ذهل ، وضرب مسمع فأفلت جريحاً ؛ وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

وَلَوْ أَنَّ رُحْمَى لَمْ يَخْنَى انْكِسَارُهُ      لَعَادَرْتُ طَيْرًا تَعْتَفِيهِ وَأَضْبَعًا  
وَفَرَّ ابْنُ كَدْرَاءِ السَّدُوسَى بَعْدَ مَا      تَنَاوَلَ مِنِّي فِي الْمَكْرَةِ مِنْزَعًا  
أَحْبَبْتُ لِكَيْمَا تَسْتَبِيحُوا حَرِيمَنَا ؟      فَصَادَفْتُمُ ضَرْبًا وَطَعْنَا مُجَدَّعًا  
فَأَبْشَرْتُمْ خَزَايَا صَاغِرِينَ أَذِلَّةً      شَرِيحَةً أَرْمَاحٍ لَا كِتَافَكُمْ مَعًا

اللفظ : « أولى المغيرة » المغيرة : اسم فاعل من أغار على العدو يغير إغارة ، وأصل الكلام



أولى الخيل المغيرة ، خذف الموصوف وأبقى صفته « لقيت » تقول : لقي فلان فلانا يلقاه لقاء ولقيا ، والفعل من باب تعب ، وروى سيبويه في مكان هذه الكلمة « كررت » وتقول : كرّ فلان على قرنه ، إذا رجع إليه مقديما ، وروى في مكانه « لحقت » وتقول : لحق فلان خصمه ؛ إذا أدركه بعد أن فرّ منه « أنكل » مضارع من النكول ، وهو الرجوع عن الأقران جبنا ، وباب الفعل دخل ولعب « الضرب » أراد به الضرب بالسيف « مسمعا » بكسر الميم الأولى وسكون السين المهملة وفتح الميم الثانية - هو مسمع بن شيبان الذي تقدّم ذكره « تعففيه » تنزل به وتجيئه ، تقول : فلان تعففيه الأضياف ؛ إذا كانوا يقصدونه « أضبعا » بضم الباء - جمع ضبع ، وهو حيوان معروف « السدوسي » نسبة إلى سدوس - بفتح السين المهملة - وهي قبيلة « المكورة » بفتح الميم والكاف وتشديد الراء المهملة مفتوحة - موضع كرور الفرسان بعضهم على بعض « منزعا » بزنة منبر - هو السهم « أبتم » رجعت ، تقول : آب يثوب ؛ إذا رجع « خزايا » جمع خزيان ، مثل عطاشي وسكاري وندامي ، في جمع عطشان وسكران وندمان « صاغرین » من الصغار ، وهو الهوان والمذلة « أدلة » جمع ذليل ، مثل أعزة في جمع عزيز « شريحة » الشريحة - بفتح الشين المعجمة - عود يشق فلقين تتخذ منه القسي وغيرها من أدوات الحرب .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أولى » فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « المغيرة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن ، ضمير مبني على السكون في محل نصب « لقيت » لقي : فعل ماض ، والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأنّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ مفعولي علم ، وجملة علم وفاعله ومفعوليّه لا محل لها من الإعراب جواب القسم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعا » تنازعه من جهة المعنى كل من لقيت والضرب ؛ وقد أعمل فيه الثاني منهما ، فهو مفعول به للضرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لقيت .... الضرب مسمعا » فقد تقدّم في هذه العبارة عاملان -

أولهما قوله « لقيت » وثانيهما قوله « الضرب » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « مسمعا » - وكل من العاملين المتقدمين يطلب هذا المعمول المتأخر مفعولا به ، والعامل الأول فعل ، والثاني اسم يشبه الفعل لأنه مصدر ، وقد أعمل الثاني في لفظ المعمول المتأخر وحذف ما يقتضيه العامل الأول لأنه إنما يطلب فضلة ، وقد بينا مثل ذلك في شرح الشاهد السابق ، ولو أنه أعمل الأول لقال : لقيت فلم أنكل عن ضربه مسمعا . ومن أنشد البيت « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » لم يكن فيه شاهد للتنازع ، بل الشاهد فيه إعمال المصدر المحلى بأل ، وعلى هذا استشهد به سيبويه . قال ابن السيرافي : « لا يحسن أن ينصب مسمع بكررت على تقدير : كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب مسمعا ، وعلى الرواية الثانية ينتصب أيضا بالضرب ، إلا أنه على إعمال الثاني الأقرب إليه ، ولو أعمل الأول لأضمر وكان التقدير : لحقت فلم أنكل عن الضرب إياه مسمعا » اه .

قال البغدادي : « قال أبو الحجاج : ومن أعمل الضرب فيه فهو عندي على قول من أعمل الثاني ، وهو أحسن عند أصحابنا ، ألا ترى أن المعنى لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه ، حذف المفعول من الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن أعمل لحقت أراد لحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب إياه ، أو عن ضربه ؛ إلا أنه حذف ؛ لأن المصادر يحذف معها الفاعل والمفعول ، ولا يجوز على هذا القياس : ضربت وشتمت زيدا ؛ حتى تأتي بعلامة الضمير في شتمت ، يعني إذا أعملت ضربت ؛ لأن الفعل لا يحذف معه هذا المفعول كما يحذف مع المصدر ، وقد أجاز السيرافي حذف الضمير في هذا النحوم مع الفعل أيضا ؛ لأن المفعول كالفضلة المستغنى عنها » اه كلامه .

والحاصل أن هذا البيت يروى بروايتين : الأولى « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » والثانية « لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » أو « لحقت فلم أنكل » ، والفرق بين هاتين الروايتين أن الرواية الأولى الفعل فيها لازم لا ينصب المفعول به بنفسه ، والرواية الثانية بلفظها الفعل فيها متعد ينصب المفعول به بنفسه ؛ فأما الرواية الأولى فيتعين أن يكون نصب « مسمعا » بالمصدر المحلى بأل ؛ إلا ما زعم أبو الحجاج ، ويكون في البيت على هذه الرواية رد على بعض المتأخرين من نحاة البصرة الذين لا يجوزون النصب بالمصدر المقترن بأل ذهابا منهم إلى أن أَل لكونها من خصائص الاسم تبعد الشبه بينه وبين الفعل ، ويبعد أن تجعل « مسمعا » على هذه الرواية منصوب بكررت ، على أنه من باب الحذف والإيصال ، وأصل الكلام : كررت على مسمع ، حذف حرف الجر وأوصل الفعل إليه بنفسه ، مثل قول ساعدة بن جؤية :

\* كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ \*

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن المبرد إجازته في فعلی التعجب ، نحو : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وَأَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تَسْبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بَوَجْهِهِ فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وهو الشاهد رقم (٤٠٠) المتقدم ذكره ، نقول : إنه يبعد على رواية « كررت فلم أنكل - إلخ » وكل ما أشبهها مما الفعل الأول فيها فعل قاصر - أن تجعل الكلام من باب الحذف والإيصال لأنه باب ضعيف خاص بالضرورة فلا يقدم عليه إلا إذا لم يوجد مناص منه ؛ وأما الرواية الثانية وهي « لقيت فلم أنكل - إلخ » وكل ما أشبهها من الروايات مما الفعل فيها متعدد فهي من باب التنازع ؛ وفيها ثلاثة أقوال : ( الأول ) أنه يجب أن تجعل العامل هو الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يضم في الثاني فيقول : لحقت فلم أنكل عن ضريبه مسمعا ؛ ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين أو اسمين يشبهان الفعل أو أحدهما فعلا والآخر اسما ؛ ( الثاني ) أنه يجوز لك في هذا البيت خاصة أن تجعل العامل الأول مسلطا على المعمول ، وقد حذف من العامل الثاني ما يقتضيه لأنه مصدر ، والمصادر يجوز معها حذف المفعول لأنه يجوز معها حذف الفاعل الذي هو واجب الذكر مع الفعل ؛ ( الثالث ) أنه يجوز لك في هذا البيت وفي غيره أن تجعل العامل الأول مسلطا على المعمول وقد حذف من العامل الثاني ما يقتضيه لأنه إنما يقتضي فضلة والفضلة لا يجب ذكرها لامع الفعل ولا مع الاسم الذي يشبهه . ولك في هذا المقتنع والكفاية .

٤١٠ - هذا البيت من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ونسبها لمحمد بن بشير الخارجي ، والخارجي : منسوب إلى خارجة ، جد له ، وليس من الخوارج ، والبيت الشاهد أول ما رواه أبو تمام ، وبعده قوله :

وَلَوْ لَجَأَ الْعَافِي إِلَى رَحْلِ سَائِبِ      نَوَى غَيْرَ قَالَ أَوْ غَدَا غَيْرَ خَائِبِ  
أَقُولُ وَمَا يَدْرِي أَنَا غَدَوَا بِهِ      إِلَى اللَّحْدِ مَاذَا أَدْرَجُوا فِي السَّبَائِبِ  
وَكُلُّ امْرِئٍ يَوْمًا سَيَرَّ كَبُّ كَارِهًا      عَلَى النَّعْشِ أَعْنَاقَ الْعِدَا وَالْأَقَارِبِ

اللفظ : « طلبت » تقول : طلبت الشيء ؛ إذا سعت في تحصيله « لم أدرك » يريد لم أنل

... ..

ما أملت ولم أحصل ماسعيت له « أبغ » مضارع بغي يبغي - مثل رمي يرمى - ومعناه طلب يطلب ،  
وتقول : بغي الشيء يبغيه بغيا و بغاء - بضم الباء في الثاني - وقال الله تعالى في سورة الكهف :  
( ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي ) ، وقوله « الندى » هو بفتح أوله السخاء والبذل والمعروف « عند  
سائب » كذا رواه الشارح ، وسائب : اسم رجل كما يتضح من البيت الذي بعده ، ورواية الحماسة  
« بعد سائب » وهي الموافقة للغرض من هذه الأبيات فإنها في رثاء هذا المسمى سائبا ، وأراد بعد  
موت سائب « العافي » اسم فاعل من عفاه ؛ إذا طلب معروفه ، وتقول : عفاه ، واعتفاه ، فأعفاه :  
أى أعطاه « ثوى » أقام ، وتقول : ثوى الرجل بالسكان يشوى ثواء - بفتح التاء - إذا أقام  
« غير قال » القالى : المبغض الكاره ، وتقول : قلاه يقلوه ويقليه ؛ إذا كرهه ، وانتصب غير على  
الحال « أو غدا » أو ههنا بمعنى الواو « غير خائب » الخائب : الذى يطلب منك فلا يعطيه ،  
يريد أن المجتدى سائبا يقيم عنده غير كاره لجواره ويرتحل عنه غير خائب فى آماله ؛ لأنه يعطيه  
ما يريد ، وقوله « أقول وما يدرى أناس غدوا به - إلخ » موضع « ماذا أدرجوا » نصب على أنه  
مقول القول ، وذا : يجوز أن تكون قد ركبت مع ما فصارا كلمة واحدة معناها الاستفهام وهي  
مفعول مقدم لأدرجوا ، ويجوز أن يكون ما مبتدأ ، وذا : اسم موصول خبره ، وجملة أدرجوا  
لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما الذى أدرجوه ، ومعنى أدرجوا لفوا ، والسبب : جمع  
سببية ، وهي فى الأصل الشقة البيضاء ، والمراد بها ههنا الأكفان ، يريد أنه يقول متلهفا فعل من  
أعياه الأمر فأيقن باليأس : أى رجل أدرج فى الأكفان والغادون به إلى قبره لابعامون أمره ،  
وقوله « وكل امرئ يوم سركب كارها - إلخ » العدا : الغراء ، وانتصب كارها على الحال من  
الضمير المستتر فى سركب ، وقوله « على النعش » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله  
كارها ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لكاره ؛ كأنه قال : سركب كارها حاصلا على النعش ،  
والأعناق : جمع عنق ، وأراد الأكتاف ، ولكنه عبر بما يجاورها .

الإعراب : « طلبت » طلب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره  
اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والتاء  
ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بوجهى »  
الباء حرف جر ، وجه : مجرور بالباء ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله طلبت ، ويجوز أن يكون متعلقا بقوله أدرك « فليتنى » الفاء حرف  
دال على التفريع ، ليت : حرف تمنى ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت ، مبنى على

السكون في محل نصب « قعدت » فعل ماض وفاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أبغ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الندى » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف متعلق بأبغ ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سائب » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : وقوع التنازع بين أكثر من عاملين في أكثر من معمول ، أما العوامل المتنازعة فهي « طلبت » و « أدرك » و « أبغ » وأما المعمولان المتنازع فيهما فهما قوله « الندى » وقوله « عند » ، والمشهور أن تعمل العامل الأخير في هذين المعمولين ولا تعمل الأول ولا الثاني ؛ لأنك لو أعملت الأول والثاني لوجب أن تأتي مع ما بعد الندى تعمله بضمير المعمول ، ولا ضمير ههنا في البيت ، أما عند من يجوز حذف الضمير من العامل المتأخر إذا كان يطلب فضلة فإنك بالخيار بين أن تعمل الأول أو الثاني أو الثالث . قال التبريزي في شرح الحماسة<sup>(١)</sup> : « ومفعول طلبت محذوف يدل عليه قوله فلم أبغ الندى ؛ والتقدير طلبت بعد سائب الندى ببذل وجهي فلم أنه ، وليتنى قعدت فلم أبغه . وقوله بعد سائب يجوز أن يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الأفعال المجتمعة - وهي : طلبت ، وأدرك ، وقعدت ، ولم أبغ - والمعنى بعد موت سائب » اه كلامه . وخلاصة صريح هذا الكلام أنه جعل المتنازع في « الندى » عاملين ، وهما طلبت وأبغ ، وجعل المتنازع في « بعد سائب » أربعة عوامل ، وهي طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ ، وقد قصر في الأول عما ذكره الشارح حيث ذكر أن المتنازع في « الندى » ثلاثة عوامل ، على ما بيناه في أول هذه الكلمة ؛ لكن تقديره يمكن أن يتحمل ما ذكره الشارح في الأول ؛ فتنبه له

فإن قلت : ألا يجوز أن يكون المتنازع في قوله « الندى » أربعة العوامل التي تنازعت في قوله « بعد سائب » على ما ذكره التبريزي ؟

قلت : أما على أن كل واحد من الأربعة يطلبه مفعولا به فغير جائز ؛ لأن « قعدت » فعل لازم فلا ينصب المفعول به ، وأما على أن بعضها يطلبه مفعولا به وبعضها الآخر يطلبه منصوبا على حذف حرف الجر ، وأصل الكلام قعدت عن الندى : أي قعدت عن طلبه ، فذلك أمر جائز ؛ وفيه من الضعف ما ليس يخفى عليك

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٠٢)

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو زَيْدٌ قَامَ وقَعَدَ أَخُوهُ ، وقوله :

٤١١ — وَعَزَّةٌ مَمْلُوءَةٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

فإن قلت : فهل تنازع أكثر من ثلاثة عوامل جائز أولا ؟  
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام أنه لا يجوز تنازع أكثر من ثلاثة عوامل ؛  
وقد رأيت في كلام التبريزي الذي نقلناه لك ما يرده ؛ فتفطن له واحفظه  
٤١١ — هذا عجريت ، وصدده قوله :

\* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ \*

وهذا البيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

عَفَتْ غَيْقَةُ مِنْ أَهْلِهَا فَحَرِيمِهَا      فَبُرْقَةُ حَسَنًا قَاعَهَا فَصَرِيمِهَا  
رَأَيْتُ بِهَا الْعُوجَ اللَّهَامِيمَ تَغْتَلِي      وَقَدْ صُقِلَتْ صَقْلًا وَشَلَّتْ لُحُومِهَا  
وقبل بيت الشاهد قوله :

وَقَالَ خَلِيلِي يَوْمَ رُحْنَا وَفُتِحَتْ      مِنْ الصَّدْرِ أَشْرَاجٌ وَفُضَّتْ خُتُومُهَا  
أَصَابَتْكَ نَبْلُ الْحَاجِبِيَّةِ ؛ إِنَّهَا      إِذَا مَا رَمَتْ لَا يَسْتَبِيلُ كَلِيمِهَا  
كَأَنَّكَ مَرْدُوعٌ بِشَسٍّ مُطَرَّدٌ      يُقَارِبُهُ مِنْ عُقْدَةِ النَّقْرِ هِيمِهَا  
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ      وَعَزَّةٌ مَمْلُوءَةٌ ... البيت ، وبعده  
إِذَا سُمْتُ نَفْسِي هَجْرَهَا وَاجْتَنَبَهَا      رَأَتْ عَمَرَاتِ الْمَوْتِ فِيمَا أُسُومِهَا  
فَهَلْ تُجْزِيَنِي عَزَّةُ الْقَرَضِ بِالْهُوَى      ثَوَابًا لِنَفْسِي قَدْ أُصِيبَ صَمِيمِهَا ؟  
وَقَدْ عَلِمْتُ بِالْغَيْبِ أَنَّ لَهَا أَوْدَهَا      إِذَا هِيَ لَمْ يُكْرَمَ عَلَى كَرِيمِهَا

اللفظ : « عفت » درست واحت معلمها ، ونقول : عفا المنزل يعفو ، وعفا المطر وغيره ،  
فهو متعد تارة ولازم تارة أخرى « غيقة » بفتح الغين المعجمة وسكون الياء المثناة - حساء  
على شاطئ البحر فوق العذبة ، ويقال : موبهة عليها نخل بطرف جبل جهينة الأشقر « غريمها »  
حريم البيت ونحوه : ماحوله مما تحب حمايته « حسنا » بفتح الحاء وسكون السين وبعدها  
نون - جبل قرب ينبع ، ويروى في مكانه « حسمى » بكسر الحاء المهملة وبعده السين ميم -

والصواب الأول ، قال الأسلمى : إذا ذكرت غيقة فليس معها إلا حسنا ، وإذا ذكرت طريق الشام فهي حسمى « قاعها فصريمها » القاع : المستوى من الأرض ، وقاعة الدار : ساحتها ، وجمع القاع أقوع وأقواع وقيعان ؛ والصريم : القطعة من الرمل « رأيت بها العوج » العوج : جمع أعوج ، وأعوج : فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والأعوجية : منسوبة إليه « اللهميم » جمع لهميم - بزنة قنديل - أو لهموم - بزنة عصفور - وهو الجواد السابق الذى يتقدم الخيل ويجرى أمامها « صقلت صقلا » ضمرت تضميرا ، وتقول : صقلت الناقة ؛ إذا أضمرت « شلت لحومها » يبست « وقال خليلي يوم رحنا وقتحت » فتحت : حلت « أشراج » جمع شرج - بفتح الشين والراء - وهو فى الأصل عروة المصحف والعيبة والخباء ونحو ذلك « لا يستبل كليهما » لا يبرأ جريحهما « مردوع » منكوس « بشس » شس : واد من أودية مزينة ، ويقال : هو بلد موبأة لانكون بها الإبل حتى يأخذها الهيام عن نقوع بها ساكنة لاتجربى ، قاله أبو الأشعث ، والهيام - بضم الهاء - حمى الإبل ، والنقوع : المياه الواقفة التى لاتجربى « يقاربه » يدنيه « عقدة النقع » العقدة : الموضع الشجير « هيمها » الهيم فى هذا البيت الهيام « قضى كل ذى دين فوفى غريمه » قالوا : مرّ كثير بنسوة من بنى ضمرة ومعه جلب غنم له ، فأرسلن إليه عزة وهى صغيرة ، فقالت له : تقول لك النسوة بعنا كبشا من هذه الغنم وأنسئنا بثمنه إلى أن ترجع ، فأعطاها كبشا ، وأعجبته ، فلما رجع جاءته امرأة منهن بدراهمه ؛ فقال : وأين الصبية التى أخذت منى الكبش ؟ قالت : وما تصنع بها ؟ هذه درايمك ؛ قال : لا آخذ درايمى إلا ممن دفعت إليه ، وولى وهو يقول : قضى كل ذى دين فوفى غريمه ؛ البيت ؛ فقلن له : أبيت إلا عزة ، وأبرزنها له وهى كارهة « إذا سمعت نفسى هجرها واجتنابها » يريد أنه إذا كلف نفسه أن تهجرها وتتباعدها لم تطاوعه نفسه لأنها ترى أن فى ذلك الشقاء الذى يهون الموت إذا قيس إليه « القرض » أراد المكافأة « صميمها » صميم الشيء : أصله وخالصة .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر « كل » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، مجرور بآلية نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف ، و « دين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ممطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة

.....

للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر لديك الخبرين المتقدمين ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبريه في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذي هو قوله « عزة »  
 الشاهد فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » فإنّ ظاهره أنّه من باب التنازع ؛ لأنّه قد تقدم فيه عاملان - وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « غريمها » - وكل من العاملين المتقدمين يطلب ذلك المعمول المتأخر على أنّه نائب فاعل له ؛ لكون العامل اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبني للجهول .

وليس هذا الظاهر مرضيا عند ابن مالك في التسهيل ؛ لأنّه اشترط أن يكون التنازع فيه غير سببي مرفوع ؛ بالأ يكون سببيا أصلا ، أو يكون سببيا منصوبا ؛ فإن كان سببيا مرفوعا لم يجز أن يكون من باب التنازع ، وههنا الاسم المتأخر الذي ظاهره أنّه متنازع فيه سببي مرفوع ، ألا ترى أنّه اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو عزة .  
 ولما كان الأمر كذلك وجب أن يجد للبيت تخريجا يخرجّه عن باب التنازع ؛ ولهذا البيت عدّة تخريجات يخرجّه عن باب التنازع .

( الأوّل ) - وهو الذي أعربنا عليه البيت - أن يكون « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، وقوله « ممطول معنى » خبران له تقدما عليه ؛ فليس في البيت حينئذ عاملان متقدّمان ، بل فيه معمولان متقدّمان لعامل واحد متأخر عنهما ؛ وهذا غير باب التنازع .

( الثاني ) أن يكون قوله « عزة » مبتدأ ، وقوله « ممطول » خبره ، وقوله « معنى » حال من غريمها تقدّم عليه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بمطول ، كما تقول : زيد مضروب أخوه مكتوبا ؛ فليس في البيت عاملان تقدّما على معمول ؛ بل فيه عامل واحد تقدّم على معمول واحد ، وهذا غير باب التنازع .

( الثالث ) أن قوله « ممطول » خبر عن عزة ، وقوله « معنى » صفة له ؛ لأن الوصف يجوز وصفه ، خلافا لمن منعه بدعوى أن الوصف كالفعل ، والفعل لا يوصف ؛ فلا يوصف ماهو بمعناه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بمطول .

( الرابع ) أن يكون قوله « ممطول » خبر مقدّم ، وقوله « معنى » حال من الضمير المستتر في هذا الخبر على أنّه نائب فاعل له ، وقوله « غريمها » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأوّل الذي هو عزة .

فإن قلت : فلماذا امتنع عند ابن مالك في التسهيل أن يكون من باب التنازع نحو هذا البيت ؟



فالجواب عن ذلك أن نقول لك : أنت لو جعلت هذا البيت من باب التنازع كان إعرابه هكذا : « عزة » مبتدأ « ممطول » خبره « معنى » خبر ثان له « غريمها » تنازع فيه كل من ممطول ومعنى فهو مرفوع بأحدهما وفي الآخر ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الغريم ؛ فيكون المبتدأ الذي هو عزة قد أخبر عنه بخبرين : أحدهما رافع لاسم ظاهر ، والآخر رافع لضمير مستتر لا يعود إلى المبتدأ الذي هو عزة ؛ لأن الضمير يعود كما قلنا إلى غريمها ، وقد علمت أن الخبر المشتق يجب أن يرفع ضميرا مستترا يعود إلى المبتدأ ، ما لم يرفع اسما ظاهرا ، فلما كان الأمر كذلك اشترط في التنازع أن يكون التنازع فيه غير سببي مرفوع ؛ لئلا يخلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ الذي يربطه به .

فإن قلت : فهذا الفساد الذي فررت منه واقع في بعض أمثلة السببي المنصوب ، نحو قولنا : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ ألا ترى أن قولنا « زيد » مبتدأ ، وقد أخبرنا عنه بجملتين ، وهما « ضربت » و « أهنت » وإحدى هاتين الجملتين ناصبة لسببي ، وهو « أخاه » ، والأخرى من حيث المعنى ألبتة ناصبة لضمير هذا السببي ؛ فخلت جملة الخبر من ضمير عائد على المبتدأ نفسه ، فإن اكتفيتم بكون هذا الضمير راجعا إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير المبتدأ سألنا عن الفرق بين الحالين ، وإلا بطل كلامكم الذي ذكرتموه أولا .

والجواب عن ذلك أن نقر لك بأننا لانجد هذه العلة التي ذكرها العلماء لهذا الشرط الذي اشترطه صاحب التسهيل وجها مطردا ؛ ولهذا فإننا لانقره على تخصيص المنع بالسببي المرفوع ، بل نوجب أحد الأمرين : إما المنع في السببي مطلقا ، نعى سواء أكان مرفوعا أم كان منصوبا ؛ وإما جعل مدار المنع شيئا آخر ، كأن يقال : إن وجد ضمير المبتدأ مع كل من العاملين جاز التنازع في السببي ، سواء أكان مرفوعا نحو قولك : على أكرمه وأحسن إليه أخوه ، أم كان منصوبا نحو قولك : زيد أكرم وأعطى أخاه ، وإن لم يوجد ضمير المبتدأ مع كل من العاملين لم يحز التنازع في السببي مطلقا ، سواء أكان مرفوعا كما في بيت الشاهد ، أم كان منصوبا كما في قولك : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ فإذا كان المدار هو هذا اطردت القضية وصحّ التعليل .

ومن أجل هذا الذي ذكرناه لك من اضطراب التعليل ذهب العلامة الشاطبي رحمه الله إلى أنه لا يجوز التنازع في السببي مطلقا ، سواء أكان السببي مرفوعا أم منصوبا .

وقد علل قوم منهم ابن خروف منع التنازع في السببي بأنك لو أعلمت أحد العاملين الأول أو الثاني في السببي ففي الآخر ضمير يعود إلى هذا السببي ، وهذا الضمير متقدم على السببي بطبيعة

محمول على أن السبى مبتدأ ، والعاملان قبلة خبران عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ، بخلاف السبى المنسوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر التحويين ، وأجاز بعضهم فى البيت التنازع .

( والثَّانِ ) من المتنازعين ( أُولَى ) بالعمل من الأول ( عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ) لقربه ، ( وَاخْتَارَ عَكْسًا ) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه ( غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ ) أى : غير البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما <sup>(١)</sup> .

كونه متصلًا بالعامل المتقدم عليه ، وتقديم ضمير السبى عليه لا يجوز ؛ لأنه لو تقدم لكان عوضاً عن اسمين ، وهما المضاف والمضاف إليه .

ونقول : إن هذه العلة غير مسالمة أيضاً ؛ لأن نيابة الضمير عن اسمين هما المضاف والمضاف إليه قد أجزت فى باب الإخبار بالذى كما سيأتى ، على أنك لو أخرت أحد العاملين فقلت : زيد ضرب أخاه وأكرمه ؛ كان الضمير المتصل بالمتأخر نائباً عن اسمين أيضاً ؛ وهذه العبارة جائزة إجماعاً ، فكيف صحت مع التأخير ولم تصح مع التقديم ؟

وقد ذكر ابن الأنبارى أن هذا البيت من باب التنازع ، ولم يعبأ بأن التنازع فيه سبى ، وجعل « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبر عنه ، و « معنى » خبر آخر ، « وغريمها » نائب فاعل بمعنى ؛ فجعله من إعمال الثانى على ما هو المختار فى رأى البصريين . وسيأتى كلامه على هذا البيت فى أثناء كلام له فى ترجيح مذهب أهل البصرة فى اختيار العمل للثانى .

هذا ، ومما يمتنع التنازع فيه الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على ماسيأتى فى خاتمة هذا الباب ، نحو قول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذَهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

لأنه لو جعل من التنازع للزم إخلاء العامل الملنى من الإيجاب ، وللزم - إذا قلت : ما قام وقعد إلا أنا - أن يعود ضمير غائب وهو المضمرة فى العامل الملنى على حاضر ، وهو أنا .

(١) قال ابن الأنبارى ( الإنصاف ٤٣ : ليدن ) : « ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين - نحو : أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد - إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى »

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس : أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ؛ فقال امرؤ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ أَمَالٍ

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب قليلا ، وذلك لم يروه أحد .

وقال رجل من بني أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً      وَسُوَيْلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا الشُّؤَالَ  
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَزَرَى عُصُوراً      بِهَا يَقْتَدِنَنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَ

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الخرد الخدالا ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال ، بالرفع وقال الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلَ لَيْلَى      سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغَرَابَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الغراب ؛ ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به ، ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو : ظننت زيدا قائما ، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة ، نحو : كان زيد قائما ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم ؛ فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل ؛ والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا ؛ قال الله تعالى : ( آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ) فأعمل الفعل

الثاني ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : آتوني أفرغه عليه قطرا ؛ وقال الله تعالى :

( هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ) فأعمل الفعل الثاني ، وهو اقرءوا ، ولو أعمل الفعل الأول لقال :

هاؤم اقرءوه كتابيه ، وجاء في الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فأعمل الثاني ، وهو

نترك ، ولو أعمل الأول لقال : ونخلع ونتركه من يفجرك ، فأظهر الضمير بدا ؛ وقال الشاعر

وهو الفرزدق :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّنِي      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فأعمل الثاني ، وهو سبني ، ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبونني بني عبد شمس ، بنصب بني وإظهار

الضمير في سبني

وقال طفيل الغنوي :

وَكُنتَا مُدَمَّامَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَأُسْتَشْعَرَتْ لَوْ أَنَّ مُذْهَبَ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَهُ تَضِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

وقال الآخر (وهو كثير عزة) :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين : أحدهما وفي ، ولو أعمل الأول لقال : قضى كل ذي دين فوفاه غريمه ، والثاني معنى ، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى ؛ فيقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ، وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة وهو فعل الغريم (يريد أن ممطول خبر عن عزة وكذلك معنى) فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثاني ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك (انظر بحثنا في باب المبتدأ والخبر : ج ١ ص ٢٦٢ من هذا الكتاب) وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : خشفت بصدره وصدر زيد ؛ فيختارون إعمال الباء في المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس في إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى ؛ والذي يدل عليه أن القرب أثر أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٍ ؛ فأجروا خرب على ضب ، وهو في الحقيقة صفة للجر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فههنا أولى وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

فثقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا ؛ وذلك من وجهين (أحدهما) أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ،

... ..

وذلك متناقض (والثاني) أنه قال في البيت الذي بعده :

وَلَكِنَّا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

فلهذا أعمل الأول ، ولم يعمل الثاني

وأما قول الآخر :

وَقَدْ نَفَنِي بِهَا وَتَرَى عُصُورًا بِهَا تَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالَا

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروي ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولاخلاف في الجواز وإنما الخلاف في الأولى ؛ وكذلك أيضا قول الآخر :

\* سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْفُرَابَا \*

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم - وإن كانوا يعنون

بالابتداء - إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا في دليلنا

وأما قولهم « ولو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر » قلنا : إنما جَوَزْنَا ههنا الإضمار

قبل الله لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ

دلالة على المحذوف ؛ لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : ( وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ

وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول ؛ استغناء عنه بما

ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول ؛ وقال الله تعالى : ( أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ

مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ) فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ؛ لعلم المخاطب أن الثاني

قد دخل في ذلك ؛ وقال ضاىء البرجمي :

فَمَنْ يَلِكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول<sup>(١)</sup> ، وقال درهم بن زيد الأنصاري :

(١) الصواب أن يجعل « لغريب » خبراً للأول ، وهو إن ، ويجعل خبر الثاني وهو المبتدأ الذي هو

قوله « وقيار » محذوفا لدلالة الأول عليه ، وذلك لأن اللام موجودة في الخبر ، وهي إنما تدخل باطراد على خبر إن المكسورة ، وقد بينا ذلك مفصلاً في باب إن وأخواتها ، فانظر الشاهد رقم (٢٧٤) في الجزء الأول

من هذا الكتاب ( ص ٥٠١ )

( تنبيه ) : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز

إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ - كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ؛ وقال الفرزدق :

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبِي فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ

فاستغنى بخبر الثاني عن خبر الأول ؛ والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ههنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ؛ وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ؛ وكما قال تعالى : ( كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي : أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال - فلأن يجوز ههنا الإضمار قبل الذكر لشرية التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ؛ ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغى ألا يجوز عندهم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعد خلافاً ، فدل على فساد ما ذكرتموه ؛ والله أعلم

٤١٣ - هذا البيت لأبي الأسود الدؤلى ؛ قال أبو الفرج الأصبهاني (الأغانى : ١١ - ١٢٣

بولاق) : « كان المنذر بن الجارود العبدى صديقاً لأبي الأسود الدؤلى ، تعجبه مجالسته وحديثه ، وكان كل واحد منهما يغشى صاحبه ، وكانت لأبي الأسود مقطعة من برود يكثر لبسها ، فقال له المنذر : لقد أدمنت لبس هذه المقطعة ! فقال له أبو الأسود : ربّ مملول لا استطاع فراقه ! فعلم المنذر أنه قد احتاج إلى كسوة ؛ فأهدى له ثياباً ، فقال أبو الأسود بمدحه :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدْتَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَنَاصِرُ

وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ أَنْ كُنْتَ حَامِداً بِحَمْدِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعَرَضُ وَافِرُ اه

ويقال : بل الممدوح بهذين البيتين عبيد الله بن زياد ، وكان أبو الأسود قد دخل عليه فكساه فخرج من عنده يقولها ؛ قال الحريرى فى درّة العواص (ص ٧١ الجواب) : « حكى عبيد الله ابن عبد الله بن طاهر قال : اجتمع عندنا أبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابي ، فتجادبا الحديث

إلى أن حكى أبو نصر أن أبا الأسود الدؤلى دخل على عبيد الله بن زياد وعليه ثياب رثة ، فكساه ثيابا جديدا من غير أن عرض له بسؤال أو ألجأه إلى استكساء ؛ فخرج وهو يقول :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَحَمِدَتْهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَيَاصِرُ

وَإِنْ أَحَقَّ النَّاسُ إِنْ كُنْتَ مَادِحًا بِمَدْحِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعَرِضُ وَافِرُ

فأنشد أبو نصر قافية البيت الأول « وياصر » يريد به ويعطف ، فقال ابن الأعرابي : بل هو « وناصر » بالنون ، فقال أبو نصر : دعنى ياهذا وياصرى ؛ عليك بناصر ك « اه ، وذكر العلامة الشهاب الخفاجى فى شرحه على الدرة (ص ١٥٦ الجواب) ما نقلناه لك قبل ذلك عن أبى الفرج الأصبهاني فى أغانيه

اللفظ : « كساك » أعطاك كسوة ، وتقول : كساه يكسوه ؛ إذا ألبسه كسوة ، وإذا أعطاه ما يلبسه أيضا « لم تستكسه » لم تطلب منه أن يكسوك ، يريد أنه أعطاه من غير مسألة ولا طلب « فاشكرون له » هكذا وقع فى رواية الشارح ههنا ، وقد رأيت أن أبا الفرج الأصبهاني والحريرى رويًا فى موضع هذه العبارة « فحمدته » ، وتقول : شكرته وشكرت له ، إذا أننيت عليه وحمدته ، والأكثر فى هذا الفعل أن يتعدى باللام ، كما فى قوله جل ثناؤه : ( أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ لَدَيْكَ )

« الجزيل » الكثير « وناصر » هو بالنون فى رواية الشارح ، وقد رأيت فى كلام الحريرى أنها رواية أبى نصر ، والناصر : اسم فاعل من نصره ينصره ؛ إذا أعانه ، ووقع فى رواية أبى عبيد « وياصر » بالياء المثناة من تحت - على أنه فعل مضارع ، وأصله يأصر - بالهمز - فسهلت هذه الهمزة بقلبها ألفا ؛ لأن كل ألف ساكنة مفتوح ما قبلها يسهلها أهل الحجاز بقلبها ألفا فيقولون : راس ، وفاس ، وياكل ، وياصر ، فى رأس وفأس ويأكل ويأمر . وتقول : أصره يأصره - من باب ضرب - إذا عطف عليه ، وأصرة القربى : اسم فاعل من ذلك ؛ لأنها تعطف بعض الأقرباء على بعض ، والمأصر الذى هو مركز الضرائب من ذلك أيضا ؛ قال الحريرى فى الدرة : « ويقولون لمركز الضرائب المأصر بفتح الصاد ، والصواب كسرهما ؛ لأن معناه الموضع الحابس المار عليه العاطف للمجتاز به ، ومن ذلك اشتقاق أوامر القرابة والعهد ؛ لأنها تعطف على ما يجب رعايته من الرحم والمودة » اه . وقد خطأ الحريرى رحمه الله الخواص فى فتحهم الصاد من المأصر بناء على ما هو قياس اسم المكان من أصر يأصر - من باب ضرب - فان قياسه أن يقال فيه : المأصر - بكسر الصاد - ولكن لا ينبغي مثله فى علمه وزكاته أن يخطئ الخاصة بمجرد القياس ؛ فان كثيرا من أسماء المكان قد سمع فيها أشياء تخالف القياس ، وهذه الكلمة نفسها قد سمع فيها الفتح الذى أنكره على الخاصة بشهادة الجوهرى رحمه الله فإنه حكى فيه كسر الصاد وفتحها جميعا ، فاعرف

... ..

ذلك « والعرض وافر » يريد أنه لم يحوجه إلى ذل السؤال

الإعراب : « كساك » كسا : فعل ماض ، مبني على الفتح المقدّر على الألف منع من ظهوره التعذّر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ولم » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستكسه » تستكس : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « فاشكرن » الفاء حرف عطف ، اشكر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « له » جار ومجرور متعلق بأشكر ، وفاعل اشكر ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أخ » فاعل كسا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ لأنه منقطع عن الإضافة لغيرياء المتكلم « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخ « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أوّل ليعطى « الجزيل » مفعول ثانٍ ليعطى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه في محل رفع صفة ثانية لأخ « وناصر » على رواية الشارح بالنون - الواو حرف عطف ، ناصر : معطوف على أخ ، وعلى رواية أبي عبيد : الواو حرف عطف ، ويأصر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة في محل رفع معطوفة على جملة يعطى الشاهد فيه : قوله « كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ » حيث تقدّم في هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأوّل : كساك ، والثاني : تستكسى ، والثالث : فاشكرن ، وتأخر عنها معمول واحد ، وهو أخ ، فأعمل الأوّل من هذه الثلاثة وأضمر في الثاني والثالث ما يحتاجان إليه ، والأوّل من هذه العوامل يحتاج إلى هذا المعمول ليكون فاعلاً ، ولو أنه أعمل الثاني لقال : كساك ولم تستكس فاشكرن له أخاك - إلخ ؛ لأن الثاني يحتاج إلى هذا المعمول على أنه مفعول به ، ولو أنه أعمل الثالث لقال : كساك ولم تستكسه فاشكرن لأخ - إلخ ؛ لأن الثالث يحتاج إلى هذا المعمول على أن يصل إليه باللام كما هو الغالب في تعدّي هذا الفعل ؛ أو كان يقول : كساك ولم تستكسه فاشكرن أخا - إلخ ، على غير الغالب ، وهو تعدّي هذا الفعل بنفسه ، فلما وجدنا الشاعر قد رفع المعمول المتأخر ، ورفع هو مقتضى العامل الأوّل من العوامل الثلاثة المتقدمة ، ووجدناه قد أضمر في كل من العاملين الثاني والثالث ما يحتاج إليه ؛ علمنا أنه أعمل الأوّل منها ؛ وفي هذا البيت ردّ على ابن عصفور الذي زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم إذا جمعوا في كلام واحد ثلاثة عوامل وأخروا عنها معمولاً واحداً أعملوا الثالث منها وأهملوا الأوّل والثاني ؛ ونحن لا نتكر



ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِيءَ ثُمَّ حَالَفَ وَقَفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزٍّ بَلَا هُونٍ

أنهم قد يعملون الثالث ، ولكننا ننكر عليه قوله : إنهم يعملون الأول والثاني ؛ ونقول : بل قد يعملون الأول ، وقد يعملون الثاني ، كما أنهم قد يعملون الثالث ، نعم إعمال الثالث أولى كما هو رأينا ، والدليل على صحة مذهبنا إليه من أنهم قد يعملون الأول هذا الشاهد ، ولم أعر على شاهد لإعمال الثاني

٤١٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظة : « جِيءَ » فعل أمر من المجيء ، وهو الإتيان ، تقول : جاء يجيء جيئةً وجيئاً ، ومعناه أتى « حالف » أمر من الحالفة ، وهي المعاهدة والتآخي ، تقول : حالف قومي قوماً آخرين ، وتحالف القوم ، إذا عاهد بعضهم بعضاً على المناصرة « وقف بالقوم » يريد كمن معهم ولا تفارقهم ، ثم علل هذا الأمر بقوله « إنهم لمن أجاروا ذو عِزٍّ بلا هون » وتقول : أجار فلان فلانا يجره ؛ إذا حماه ومنع أعداءه أن يمسوه بسوء ، والعز : الغلبة والمنعة ، والهون - بضم الهاء - مصدر هان الرجل يهون هونا ؛ إذا ذل وضعف أمره واحتقره عدوه ، وفي التنزيل : ( أَيْمِسْكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ) والهوان - بفتح الهاء وبعد الواو ألف - مثل الهون .

الإعراب : « جِيءَ » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ثُمَّ » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حالف » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة ثم على الجملة السابقة « وقف » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقف : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالقوم » جار ومجرور متعلق بقف « إنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هم : اسم إن « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ذوو عِزٍّ الآتي ، وتقدير الكلام : إنهم ذوو عِزٍّ لمن أجاروا ، وإنما لم نجعل الجار والمجرور متعلقاً بهذا المذكور لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما بين في موضعه « أجاروا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : لمن أجاروه « ذوو » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « عز » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بلا » الباء حرف جر ،

(وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ) منهما ، وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (فِي ضَمِيرٍ مَا \* تَنَازَعَاهُ وَالتَّرَمُّ) في ذلك (مَا التَّرَمُّ) من مطابقة الضمير للظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيُحْسِنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ

لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية « هون » ظهر فيه ما يقتضيه الباء ، والجار والمجرور متعلق بعز أو بمحذوف صفة له .

الشاعر فيه : قوله « جىء ثم حالف وقف بالقوم » حيث تقدم في هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأول : جىء ، والثاني : حالف ، والثالث : وقف ، وتأخر معمول واحد ، وهو القوم ، والأول والثاني من هذه العوامل الثلاثة يطلبان هذا المعمول مفعولا به ، والثالث يطلبه ليصل إليه بالباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الثالث في هذا المعمول وحذف من العاملين الأول والثاني ما يقتضيانه ، على ما علمت مرارا من أن المتكلم إذا أعمل المتأخر وكان المتقدم يطلب فضلة حذفها ؛ ولو أنه أعمل الأول لقال : جىء ثم حالفهم وقف بهم القوم ؛ فكان يضم مع الثاني والثالث وينصب المعمول مفعولا به للأول ، ولو أنه أعمل الثاني لقال : جىء ثم حالف وقف بهم القوم ؛ فكان ينصب المعمول مفعولا به لحالف ويضم مع الثالث ويحذف ما يقتضيه الأول . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤١٤ — هذا البيت من قصيدة طويلة لعلقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، أحد بني عبدة بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة التميمي ، وهو المعروف بعلقمة الفحل ، يمدح الحارث ابن جبلة بن أبي شمر الغساني ، وكان قد أسر شاس بن عبدة أخا علقمة ، ويقال : بل مدح بهذه القصيدة جبلة بن الأيهم وأنشده إياها بمحضر النابغة الذبياني وحسان بن ثابت ، ويقال : بل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . وأول هذه القصيدة قوله :

طَحَّابَكَ قَلْبِي فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَحَانَ مَشِيبُ  
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

مُنْعَمَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ كَلَامُهَا عَلَى بَابِهَا مِنْ أَنْ تَزَارَ رَقِيبُ  
إِذَا غَابَ عَنْهَا الْبَعْلُ لَمْ تَفُشْ سِرَّهُ وَتَرْضَى إِيَابَ الْبَعْلِ حِينَ يَثُوبُ  
فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَتِكَ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَدَعَهَا وَسَلَّ الِهْمَّ عَنْكَ بِحَسْرَةٍ كَهَمَّكَ فِيهَا بِالرَّدَافِ خَيْبُ  
وَنَاجِيَةٍ أَفْنَى رَكِيبَ ضُلُوعِهَا وَحَارَكَهَا تَهْجُرُ فِدْهُوبُ  
وَتُصْبِحُ عَنْ غَبِّ الشَّرَى وَكَأَنَّهَا مُوَلَّعةٌ تَخْشَى الْقَنِيصَ شَبُوبُ  
تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ ... البيت ، وبعده :  
إِلَى الْحَارِثِ الْوَهَّابِ أَعْمَلْتُ نَاقَتِي لِكَلِّ كَلَامِهَا وَالْقُصْرَيْنِ وَجِيبُ  
لِتُبَلِّغَنِي دَارَ امْرِئٍ كَانَ نَائِيًا فَقَدْ قَرَّبْتَنِي مِنْ نَدَاكَ قُرُوبُ  
إِلَيْكَ أُبَيَّتَ اللَّغْنُ كَانَ وَجِيفُهَا بِمَشْتَبِهَاتٍ هَوُّهُنَّ مَهِيْبُ

اللفظ : قوله « طحا بك قلب - إلخ » أراد تهادى بك قلبك في حب الحسان وذهب بك كل مذهب ، وطروب : وصف من الطرب يدل على المبالغة ، مثل صبور وأكول ، وأراد أن له طربا كثيرا في طلب النساء الحسان وأن عنده نشاطا شديدا لمرادوتهن ، والطرب : خفة القلب من حزن أو فرح ، و بعيد الشباب : أى بائر ذهابه ، والعصر : الحين والزمان ، وقوله « تكلفنى ليلي - إلخ » يحدث عن قلبه فيقول : إن قلبى ليحشمنى ويدعونى إلى الدنو منها ، وشط : بعد ، والولى - بفتح فسكون - القرب ، والعوادى : الشواغل والموانع ، والخطوب : جمع خطب ، يعنى أن صروف الدهر حالت بينه وبينها ومنعته قريبا ، وفي قوله « يكلفنى ليلي » التفات من الخطاب إلى التكلم ، أفلا تراه قد قال أولا « طحا بك قلب » فخطب ، ثم قال « يكلفنى ليلي » وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول لو جرى على ما يقتضيه أول السياق : يكلفك ليلي - إلخ ، وقوله « منعمة لا يستطاع كلامها » يريد لا يصل إليها واصل فيكلامها ، وقوله « من أن تزار » تقديره : على بابها رقيب مانع من أن تزار ويتحدث معها ، وقوله « لم تفش سره » يريد أنها حبة لبعْلِها لا تميل إلى غيره فتفشى سره عنده ، وقوله « وترضى إياب البعل حين يثوب » يريد أن بعْلِها إذا رجع من غيبته لم يجدها خائنة لعهدده وترضيه إذا آب ، وقوله « فلا تعدلى بينى

وبين مغمر - إلخ » تعدلى : نسوى ، وعليه فسر قوله تعالى : ( ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ) أى : أنهم يسوون بينه وبين الأصنام فى العبادة ، والمغمر - بزنة اسم المفعول - الذى لم يجرب الأمور ، كأن الجهل قد غمره وغطاه ، والروايا : جمع راوية ، وهى فى الأصل البعير الذى يحمل الماء ، والمزن : السحاب ، وأراد بروايا المزن ما يحمل الماء منه ، ويصوب - بزنة يقول - معناه يقصد ويتوجه ؛ وقوله « فدعها وسلّ الهم عنك بجسرة - إلخ » يقول : دع ذكر هذه المرأة والاشتغال بها وسلّ عنك همها بالسفر ، والجسرة - بفتح الجيم وسكون السين - الناقة الطويلة ، وقيل : هى التى تجسر على السير لحدتها ونشاطها ، وقوله « كهملك » أى : كما تريد ؛ يعنى أنها كالشيء الذى تهتم به وتريده ، والحبيب : سيردون العدو ، والرداف - بكسر الراء - جمع رديف ، مثل سريع وسراع ، والرديف : هو الذى يركب وراء الراكب ، يريد أنها تسرع فى سيرها وإن أثقل عليها بركوب اثنين ، وقوله « وناجية أفنى ركب ضلوعها - إلخ » الناجية : الناقة السريعة ، وركب ضلوعها : ماركبها من اللحم والشحم ، والركب كالراكب مثل العليم والعالم ؛ والشارك : مقدم السنام ، ومتى هزل البعير انحط سنامه وحاركه ، والتهجر : السير فى الهجرة ، والدءوب : الإلحاح فى السير ، وقوله « وتصبح عن غب السرى - إلخ » غب الشيء : بعده ، والسرى : سير الليل ، والمولة - بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام مفتوحة - أراد بها بقرة فيها خطوط سود ، وبقرة الوحش كذلك ، شبه ناقته ببقرة الوحش ، والقنيص ههنا : الصياد ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، وقد يطلق القنيص على الصيد نفسه ، فهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول ، والشبوب : المسنة . يقول : هذه الناقة بعد سيرها وجهدها بمنزلة البقرة للذعورة فى نشاطها وحدتها ، وخصّ الشبوب لأنها إذا كبرت كانت أشد حذرا لتجربتها ، ورى فى مكانه « طلوب » وهى كثيرة الطلب ؛ وقوله « تعفق بالأرطى لها وأرادها - إلخ » التعفق : اللواز والتعطف والاستتار ، تقول : تعفق الوحش بالأكمة ، تريد أنه لجأ إليها ليستتر بها من خوف كلب أو صائد ، والأرطى : شجر عبل من الرمل له عروق حمريديغ بورقها ، وبذت : سبقت وغلبت ، والكليب : جماعة الكلاب ، وهو اسم جمع ، بمنزلة عبد وعبيد ، وربما أطلق الكليب على الصيادين إذا كان معهم كلاب ؛ وقوله « إلى الحارث الوهاب أعملت ناقتى - إلخ » أراد بالحارث الحارث بن أبى ثمر الغسانى ، والكلكل : الصدر ، والقصريان - بضم القاف وسكون الصاد المهملة - ضلعان قصيرتان عند الخاصرتين ، والوجيب : الرعدة والاضطراب ، من قولهم : وجب القلب يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب ، والقروب : اسم ناقته .

الإعراب : « تعفق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق « لها » جار ومجرور متعلق أيضا بتعفق « وأرادها » الواو حرف عطف أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير عائذ إلى البقرة الوحشية ، وهو مفعول به لأراد ، مبنى على السكون في محل نصب « رجال » فاعل بأراد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « نبلمهم » جعله الشيخ خالد في التصريح فاعلا لبذ ، وعندى أن أحسن من هذا وأقوى في المعنى أن يجعل فاعل بذ ضميرا مستترا تقديره هي عائذ إلى البقرة الوحشية التي شبه الشاعر بها ناقته ، والمراد أنها سريعة الجرى حتى إن الصيادين مع احتيالهم على اصطيادها بالاستتار لم يستطيعوا التغلب عليها ، بل غلبت نبلمهم وفاتتهم « وكليب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كليب : معطوف على رجال ، وذلك على ما اخترناه ، ومعطوف على نبلمهم على ما قاله الشيخ خالد

الشاهد فيه : قوله « تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال » فإن ظاهر هذا البيت يشهد لما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الكسائي وهشام والسهيلي ، فإنهم زعموا أنك إذا أعملت العامل الثاني من العاملين المتقدمين في الممول المتأخر عنهما وجب عليك أن تحذف ضميره من العامل الأول ؛ إذ لو ذكرت الضمير مع العامل الأول كان عائذا إلى متأخر لفظا ورتبة ، فعندهم أن قول الشاعر « رجال » فاعل بأراد ، وأنت ترى أنه لم يذكر مع تعفق ضمير الرجال ، إذ لو ذكره لقال : تعفقوا بالأرطى لها وأرادها رجال ، ولو أنه أعمل العامل الأول في لفظ الممول المتأخر وأعمل العامل الثاني في ضميره لقال : تعفق بالأرطى لها وأرادوها رجال ؛ فيكون قوله « رجال » فاعلا بتعفق ؛ فلما لم يقل الشاعر واحدا من هاتين العبارتين علمنا أنه أعمل العامل الثاني في لفظ الممول وحذف من العامل الأول ما يقتضيه

وجمهور النحاة لا يقررون هذا المذهب ، ولا يرون في البيت دليلا عليه ، بل عندهم أنه إذا أعمل أحد العاملين في الممول المتأخر وكان الآخر منهما يحتاج إلى مرفوع فلا بد من إضمار هذا المرفوع في العامل المهمل ، وقولكم « لو أنه أعمل العامل الثاني في لفظ الممول وأضمر مع العامل الأول لقال : تعفقوا بالأرطى وأرادها رجال » غير مسلم لكم ، بل قد يعمل العامل الثاني ويضمر مع الأول ضمير الممول ويقول مع ذلك كله : تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال ، وهو التعبير الذي قاله الشاعر

فإن قلت : فكيف يضم في تعفق ضمير الرجال ولا يأتي معه بواو الجماعة ؟

وقال القراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو : ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ ، والمعتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سبق ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَنِعَمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبْتُ بَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِنْنِي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلٍ مُهْمِلٍ<sup>(١)</sup>

وقوله :

٤١٥ — هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه ليس بلازم أن يذكّر ضمير الجماعة ؛ لأن الرجال قد ينظر إليهم من جهة أنهم جمع واحد رجل ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الجماعة ، وقد ينظر إليهم من جهة أنهم ذكروا في الكلام باللفظ الدالّ عليهم ؛ فيؤتى حينئذ بضمير الواحد المذكور ليعود إلى ما ذكر ، وأنت خير بأن ضمير الواحد المذكور يستتر في الفعل ؛ فإذا تحققت ذلك وأدركته تمام الإدراك قلنا لك : إنه يجوز أن يكون قوله « رجال » فاعلا بأي الفعلين أردت ، ويكون في الآخر ضمير مفرد مذكّر مستتر تقديره هو يعود إلى ما ذكر

ومن العلماء من خرّج هذا البيت تخريجا آخر ؛ فذكر أن في « تعفق » ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى الصياد وهو الذي عبر عنه الشاعر بالقنيص في البيت السابق على بيت الشاهد فسكانه قال : استتر ذلك القنيص بالأرطى لهذه البقرة وأرادها رجال غيره ؛ وحينئذ يخرج هذا البيت عن باب التنازع بته وتكون الواو في قوله « وأرادها رجال » قد عطفت جملة على جملة ، وحينئذ يبطل استناد الكسائي إلى هذا البيت من أساسه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

(١) تد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وبينا وجه الاستشهاد به بيانا لا يحتاج بعده إلى مزيد ، وهو الشاهد رقم ( ٣٨١ ) فارجع إليه في ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء

٤١٥ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثر له على سابق أو لاحق

اللفظ : « هويني » هو فعل ماضٍ مسند إلى نون النسوة ، وتقول : هويه يهواه هوى ، مثل طرب يطرب طربا ؛ إذا أحبه وعشقه ، فأما هوى يهوى هويا والفعل من باب رمى رمى - فمعناه سقط من أعلى إلى أسفل « الغانيات » جمع مؤنث سالم ، واحدة غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي غنيت بزوجها « شبت » تقول : شاب يشيب شيبا

وشيبوبة ومشيبا ؛ إذا كبرسنه وعرض البياض لشعره « فانقطعت منهن آمالي » يريد أنه لم يبق له مأرب في الغانيات ، وما أحسن مقال علقمة بن عبدة في ذى الشيب :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبُ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَلَيْسَ لَهُ فِي وَدَّهِ نَصِيبُ

وما أحسن قول أبي عبد الرحمن محمد بن أمية العتي :

رَأَيْتُ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ  
وَكَُنْ إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَوْ سَمِعْتَنِي بِسَعَيْنٍ فَرَفَعَنَ الْكُؤَى بِالْمَحَاجِرِ

وانظر الشاهد رقم ( ٣٦٠ ) في ص ( ١٥٢ ) من هذا الجزء

الإعراب : « هويني » هوى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، والنون ضمير جماعة الإناث فاعله ، مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « وهويت » الواو حرف عطف ، هويت : فعل وفاعل « الغانيات » مفعول به لهويت ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتح لأنه جمع مؤنث سالم « إلى » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « شبت » فعل وفاعل ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء ، والتقدير إلى شيبوبي ، والجار والمجرور متعلق بهويت « فانصرفت » الفاء حرف عطف ، انصرفت : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء علامة التانيث « عنهن » جار ومجرور متعلق بانصرفت « آمالي » فاعل بانصرفت ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر

الشاهر فيه : قوله « هويني وهويت الغانيات » فقد اجتمع في هذه العبارة عاملان متقدمان ، وتأخر عنهما معمول ، وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المفعول المتأخر من جهة المعنى ؛ أما الأول فيطلبه فاعلا ، وأما الثاني فيطلبه مفعولا به ، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المفعول المتأخر وأعمل العامل الأول في ضميره ، ولم يحذف هذا الضمير لكونه فاعلا لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه ؛ وهذا يدل على جواز الإظهار قبل الذكر في باب الاشتغال إذا دعت الضرورة إلى ارتكاب ذلك ؛ كأن يكون الضمير بمثابة ما لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز

وقوله :

٤١٦ - وَكُمْتَا مُدَمَّةً كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

حذفه ، كما هنا ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) فى ص (٢٠٢) من هذا الجزء ، وفى هذا البيت رد على الكوفيين الذين منعوا الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب .

٤١٦ - هذا البيت من شواهد كتاب سيبويه (١ - ٣٩) والمفصل للزحشرى (١ - ٥٤) وهو من قصيدة طويلة لطيفيل بن كعب الغنوى ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية اشتهر بوصف الخيل ، وعرف الناس ذلك له حتى قال عبد الملك بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الخيل فليرو شعر طفيف ؛ وكان يقال له فى الجاهلية : المحبر (على زنة اسم الفاعل من مضاعف العين) لحسن شعره وجودته ، وقال معاوية بن أبى سفيان : دعوا لى طفيلاً وسائر الشعراء لكم . ومن قوله فى وصف فرس :

إِنِّى وَإِنْ قَلَّ مَالِى لَا يُفَارِقُنِى مِثْلُ النِّعَامَةِ فِى أَوْصَالِهَا طَوْلُ  
أَوْ قَارِخٍ فِى الْغُرَابِيَّاتِ ذُو نَسَبٍ وَفِى الْجِرَاءِ مِسْحُ الشَّدِّ إِجْفِيلُ

ثم قال فى وصف النساء :

إِنَّ النِّسَاءَ كَأَشْجَارٍ نَبَتْنَ مَعَا فِإِنَّ النِّسَاءَ مَتَى يَنْهَيْنَ عَنْ خُلُقٍ  
لَا يَنْصَرِفْنَ لِرُشْدٍ أَنْ دُعِينَ لَهُ وَهِنَّ بَعْدَ مَلَايِمٍ مَخَادِيلُ

ومن نسيب القصيدة التى منها بيت الشاهد قوله :

وَبِالْعَقْرِ دَارٌ مِنْ جَمِيلَةٍ هَيَّجَتْ وَكُنْتُ إِذْ أَنْاءَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى  
كَرِيمَةٍ حَرُّ الْوَجْهِ لَمْ تَذَرِ هَالِكًا أَسِيلَةً مَجْرَى الدَّمْعِ خَصَانَةُ الْحَشَا

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَبَيْتٌ تَهْبُ الرِّيحُ فِى حَبَرَاتِهِ بِأَرْضٍ فَضَاءَ بَابُهُ لَمْ يُحْجَبْ  
سَمَاوَتُهُ أَشْمَالُ بُرْدٍ مُحَبَّرٍ وَسَاءَرُهُ مِنْ أَنْحَمِيٍّ مُعَصَّبِ



وَأُطْنَابُهُ أَرْسَانُ جُرْدٍ كَأَنَّهُ  
نُصِبَتْ عَلَى قَوْمٍ تَدُورُ رِمَاحُهُمْ  
وَفِينَا تَرَى الطُّوْلَى وَكُلَّ سَمِيدَعٍ  
وَفِينَا رِبَاطَ الْخَيْلِ كُلِّ مُطَهَّمٍ  
تُبَارِي مَرَاحِيهَا الزَّجَاجَ كَأَنَّهَُا  
مَغَاوِيرُ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَا حِقٍ  
وَكُمْتَا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا  
وَأَذْنَاهَا وَخَفَّ كَأَنَّ ذُيُولَهَا  
وَهَضْنَ الْحَصَى حَتَّى كَأَنَّ رُضَاضَهُ  
صُدُورُ الْقَنَّا مِنْ بَادِيٍّ وَمُعَقَّبٍ  
عُرُوقُ الْأَعَادِي مِنْ غَرِيرٍ وَأَشْيَبٍ  
مُجَرَّبَ حَرْبٍ وَابْنُ كُلِّ مُجَرَّبٍ  
وَحَيْلُ كَسْرِ حَانَ الْغَضَى الْمُتَأَوَّبِ  
ضِرَالُ أَحَسَّتْ نَبْأَةً مِنْ مُكَلَّبٍ  
عَنَاجِيْجُ فِيهَا لَذَّةٌ لِمُعَقَّبٍ  
جَرَى فَوْقَهَا ... الْبَيْتُ وَبَعْدَهُ :  
تَجَرُّ أَشَاءٌ مِنْ مُسْمِجَةٍ مَطْرَبٍ  
ذَرَا بَرْدٍ مِنْ وَابِلٍ مُتَحَابِّ

اللفظة : « العقر » بفتح العين المهملة وسكون القاف - اسم لعدّة أما كن ؛ منها عقر بابل قرب كز بلاء ، ومنها قرية بين تكريت والموصل ، ومنها قرية على طريق بغداد إلى الديسكرة ، وليس المراد واحدا من هذه الأما كن ، وإنما المراد أرض بالعالية في بلاد قيس ، وتقال بفتح العين المهملة وبضمها « منصب » اسم فاعل من أنصبه ؛ إذا أورثه نصبا ، والنصب - بفتح النون والصاد المهملة - التعب ، وبابه طرب « ناءت » أراد نأت ، وتقول : نأى ينأى - مثل أبى يأنى - وناء بناء ، وهو مقابو الأول ؛ لأنهم لم يتكلموا للثاني بمصدر « مشغب » على زنة اسم الفاعل من أفعل ، والمراد ذو شغب عليك وخلاف في حبه ، وقوله « كريمة حر الوجه - البيت » معناه أنها لم تندب هالكا فلم يخلف غيره ولم يعقب سواء ، بل لكل هالك عندها خاف يست مسدّه ، والمراد أنها في عدد عديد من قومها يخلف بعضهم بعضا في المكارم « خصانة الحشا » ضامرة البطن « مشرعب » جسيم طويل « حجراته » نواحيه ، وهو بفتح الحاء والجيم ، ومنه قول امرئ القيس :

دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَأْخُذًا الْفَوَاعِلِ

وذكر العيني أنه بضم الحاء والجيم « سهاوته » يريد سققه « أسمال » جمع سمل ، وهو الخلق من الثياب « محبر » يروى في مكانه « مفوف » وهو الذي فيه خطوط بيض « وسأره » يروى في مكانه « وصهونه » وصهوة كل شيء : أعلاه « الأتحمى » بفتح الهمزة وسكون

التياء وفتح الحاء المهملة - ضرب من البرود « معصب » مأخوذ من العصب - بفتح فسكون - وهو ضرب من برود اليمن « أطنابه » الأطناب : جمع طناب ، وهو الحبل ، والأرسان : جمع رسن - بفتح الراء والسين المهملتين - وهو الحبل أيضا « جرد » بضم الجيم - جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد : الفرس الذي قصرت شعرته ورقته « معقب » اسم مفعول من قولهم : عقبته السهم أو القوس تعقبيا ؛ إذا لويت عليه شيئا من العقب ؛ والعقب - بفتح العين المهملة والقف - العصب الذي تعمل منه الأوتار ، واحدها عقبة « غرير » هو الشاب الذي لم يكتمل سنه فيجرب الأمور « وأشب » هو الشيخ « مطهم » بزنة معظم - هو الذي تم كل شيء فيه فهو بارع الجمل « كسرحان الغضى » السرحان - بكسر السين وسكون الراء - الذئب ، والغضى : شجر « المتأوب » الذي يجيء أول الليل « تبارى » تعارض « مراخيها » المراخي : جمع مرخاء وهو الفرس الذي يخلى وشهوته في العدو « ضراء » بكسر الضاد - جمع ضار ، وهو اسم فاعل من ضرى يضرى ، مثل رضى يرضى « نبأة » بفتح فسكون - وهى الصوت الخفى « مكب » بكسر اللام مشددة - هو الذى يعلم السكاب الصيد « مغاوير » جمع مغوار ، وهو الشديد العدو السريع « الوجيه » بفتح الواو - فرس مشهور « لاحق » كذلك « وكثا » الكمت - بضم فسكون - جمع أكت وإن لم يكن مستعملا ، قال شارح الجمل : كمت من الأسماء المصغرة التى لاتكبير لها ، وهو مصغر مرخم من أكت ، بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكت لم يستعمل ، ويدل على ذلك جمعهم إياه على كمت ، قال سيبويه : سألت الحليل عن كمت ، فقال : هو بمنزلة حميد ، وإنما هى حمرة يخالطها سواد ولم يخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص لأن يقال أسود أو أحمر ، وهو منهما قريب « مدماء » أراد أنها شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم « متونها » المتون : جمع متن ، وهو الظهر « جرى » سال « استشعرت » جعلت شعارها ، والشعار - بزنة الكتاب - العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، ويجوز أن يكون معنى استشعرت لبست الشعار ، والشعار على هذا : ما يلى الجسد من الثياب « مذهب » مموه بالذهب « وحف » كثيرة الشعر « أشاء » الأشياء - بزنة السحاب - صغار النخل ، واحده أشاء « سميحة » بضم السين وفتح الميم - موضع - ويقال بئر - بالمدينة عليها نخل « وهصن » الوهص : كسر الشيء الرخو ، والوهص أيضا : شدة الوطء « رضاضه » رضاض كل شيء - بضم أوله - فئاته ، وكل شيء رضضته فهو رضاض ورضاضة « ذرا برد » الدرا : اسم للدمع ، والبرد - بفتح الباء والراء - حب الغمام « وابل » عظيم المطر « متحلب » بالحاء المهملة وتشديد اللام مكسورة .

الإعراب : « وكثا » الواو حرف عطف مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب ، كمتا :

معطوف على قوله « رباط الخيل » في الأبيات السابقة الذي هو مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وترى فينا رباط الخيل ، بدليل البيت قبله « مدامة » صفة لكمت ، وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « كأن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « متونها » متون : اسم كأن ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الكمت مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جرّ « جرى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى لون مذهب الآتي آخر البيت ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره في محل نصب صفة أخرى لكمت « واستشعرت » الواو حرف عطف ، استشعر : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الكمت « لون » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « مذهب » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن في هذه العبارة عاملين متقدمين - وأولهما قوله « جرى » وثانيهما قوله « واستشعرت » - ومعمول متأخر - وهو قوله « لون مذهب » - وكل واحد من هذين العاملين يطلب المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ أما الأول فيطلبه على أنه فاعل ، وأما الثاني فيطلبه على أنه مفعول به ، وقد أعمل العامل الثاني في لفظ المعمول المتأخر ، وأعمل العامل الأول في ضميره ؛ ولكون هذا الضمير للمفرد المذكور استتر في الفعل ، على ما بيناه في إعراب البيت ، وهذا الضمير عائد إلى المعمول المتأخر الذي هو « لون مذهب » ؛ فدلّ هذا البيت على أن العرب تضرع قبل الذكر في باب الاشتغال ولا ترى مانعا من ذلك ، ولو أن الشاعر أعمل العامل الأول في لفظ المعمول المتأخر لقال : « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » برفع « لون مذهب » على أنه فاعل جرى وبضمير بارز من ضمائر النصب متصل باستشعرت .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك ..... وقد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقض معنى ؛ قال الفرزدق :

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وقال طفيل الغنوي :

وَكَمَتًا مُدَمَّاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا      جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ

ولا حُجَّةَ فيما تمسك به المانع؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها، تقول: ضَرَبَنِي وضربت الزيد، كأنك قلت: ضَرَبَنِي مَنْ، على ما لا يخفى.

(وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْلًا \* بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أي: جُعِلَ أَهْلًا (بَلْ حَذَفَ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) في الأصل؛ لأنه حينئذٍ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، فتقول: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرُو، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرُو؛ وأما قوله:

٤١٧ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة.

وقال رجل من باهلة:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُضِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى غير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى « اه. وقال الأعمى: » استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثاني، وهو استشعرت، ولو أعمل الأول — وهو جرى — لرفع اللون وأضمر في استشعرت فقال: واستشعرت له لون مذهب « اه. وقال جابر الله الزخشرى: » ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربت زيدا؛ تضرر في الأول اسم من ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير؛ لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه، ومنه قول طفيل الغنوي أنشد سيبويه:

\* وكنتا مدمتاً كأن متونها . . . البيت \* وكذلك إذا قلت: ضربت وضربني زيد؛ رفعته؛ لإيلائك إياه الرفع؛ وحذفت مفعول الأول استغناء عنه، وعلى هذا تعمل الأقرب أبداً؛ فتقول: ضربت وضربني قومك، قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك؛ وهذا هو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل؛ قال الله تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) و(هَآؤُمْ أَقرءوا كِتَابِيَهٗ)؛ وإليه ذهب أصحابنا البصريون اه. »

٤١٧ — هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

\* جِهَارًا فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد رويوا بعده بيتاً آخر، وهو قوله:

وَالْغَرِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ

اللفظة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة كتاب - أى عيانا ، وتقول : رآه جهرة وجهارا ، وكله جهرة وجهارا ، وتقول : جهر بالقول يجهر به جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن ، قال الله تعالى : ( وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ) وقال الأخفش فى قوله سبحانه : ( حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ) أى عيانا يكشف ما بيننا وبينه « الغيب » ما غاب عنك واستتر ، وتقول : غاب عنى يغيب غيبا وغيبة وغيوباً ( بضم الغين ) وغيباً ( بفتحها ) وغيبوبة ومغيبا ، ويريد ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « الود » بضم الواو - المحبة « ألغ » فعل أمر من الإلغاء ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى نفسك « الوشاة » جمع واش ، مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة ورام ورماة ووال وولاة - والواشى : هو الذى ينقل إليك الكلام عن أحبابك بقصد إفساد ما بينكم من أوامر المحبة ، وقد علل الشاعر الأمر بإهمال أقوال الوشاة بقوله « فقلما يحاول واش غير إفساد ذى عهد » ويحاول : مضارع من المحاولة ، وهى إرادة الشئ بحيلة

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب بقوله كن الآتى فى الشطر الثانى « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير الغائب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « صاحب » فاعل يرضى الثانى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب معطوفة على الجملة السابقة « جهارا » مفعول فيه منصوب على الظرفية : أى فى وقت الجهر : وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء واقعة فى جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر الواقع اسما لكن « أحفظ » خبر كن منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ

الشاعر فى : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدّم فى هذه العبارة عاملان - أولهما قوله « ترضى » وثانيهما قوله « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا المفعول : أما الأوّل فيطلبه مفعولا به ، وأما الثانى فيطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى لفظ المفعول المتأخر ؛ بدليل أنه رفعه به ، ولو أنه أعمل الأوّل فيه لنصبه ، وكان من حقه - عند الجمهور - ألا يذكر مع العامل الأوّل ضمير هذا المفعول

(وَأَخَّرْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدّمًا فادّعى الشارح الاتفاق عليه ، وفي دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازها كالمرفوع ، وفي كلام والده في الكافية وشرحها<sup>(١)</sup>

المتأخر ؛ لأنه فضلة يستغنى الكلام عنه ، ولأنه يلزم على ذكره الإضمار قبل الذكر من غير موجب يستوجب ارتكاب هذا المخطو ، ونحن إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب إذا كان المضمير فاعلا لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه للضرورة ؛ فيجب أن تتقدّر الضرورة بقدرها ؛ فيكون إضمار الشاعر في هذا البيت ضمير المفعول المتأخر مع العامل الأول وهذا الضمير فضلة من قبيل الضرورة التي لا ينبغي أن ترتكب في الكلام (١) قال العلامة ابن مالك في كتابه الكافية :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا      بِمُضْمَرٍ لَغَوِيٍّ رَفَعِ أَوْهَلَا  
بَلْ حَذَفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ      وَجِئْ بِهِ مُؤَخَّرًا ، أَعْنِي الْخَبَرَ  
وَنَحْوُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ نَدَرُ      وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعُدَّ النَّظَرُ

ثم قال في شرح هذا الكلام « إذا أهمل الأول من المتنازعين ، ومطلوبه غير رفع ، لم يجوز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير المتنازع فيه ، بل يحذف إن كان غير خبر ، نحو ضربت وضربني زيد ، وإن كان خبرا جىء به مؤخرا ؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه ، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه ؛ مثال ذلك : ظنني وظننت زيدا عالما إياه ؛ فإياه مفعول ثان لظنني ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين ، وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، وأشارت بقولي « ونحو ترضيه ويرضيك ندر » إلى قول الشاعر :

إِذَا كُنْتُ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ      جِهَارًا فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

ومثله قول الآخر :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَائِيهَا      بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ

ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل .  
وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو  
أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

( تنبيهات ) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل ، نحو :  
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ  
فِي ضَمِيرِ مَا \* تَنَازَعَاهُ » ، ولم يخرججه ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةَ      تَنَحَّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجَلِ

وقولى « ومثله لو شاع لم يعد النظر » أى لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل لكان له  
وجه من النظر ؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيعترف كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على  
مفسراتها ، بل كما اغتفر ذلك في المرفوع ؛ فان اعتذر في المرفوع بأنه لا يجوز حذفه ؛ قيل : فمن  
المنصوب ما لا يجوز حذفه ، وهو ما كان خبر مبتدأ في الأصل ، نحو : ظننى إياه وظنفت زيدا عالما ؛  
وأىضا فان الاهتمام بذكر مفسر الشئ بحسب الاهتمام بذكره ، ومعلوم أن الاهتمام بذكر المرفوع  
أشد من الاهتمام بذكر غيره ، ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره ، وقد ترك ذلك في المرفوع  
الذى هو أقوى ؛ فتركه في المنصوب لكونه أضعف أحق وأولى » اه كلامه

٣١٨ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٤٠ ) ، وقد ذكر الأعلام الشنتمرى  
أن الأصمعى نسبته إلى طفيل الغنوى ؛ وذكر العيني ( ٣ - ٣٢ ) أن الجرمي نسبته إلى المقنع  
الكندى ، وذكر أن الصواب هو ما قاله الأصمعى ، يعنى نسبته إلى طفيل الغنوى  
والبيت يروى في أبيات لعمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وقبله قوله :

دِيَارُ لِسُعْدَى إِذْ سَعَادُ جِدَايَةٍ      مِنْ الْأَدَمِ حَمَصَانُ الْحَشَى غَيْرُ خُنْثَلٍ  
هَجَانُ الْبَيَاضِ أَشْرَبَتْ لَوْنُ صُفْرَةٍ      عَقِيْلَةٌ جَوَّ عَازِبٍ لَمْ يُجَلِّلِ

اللفظ : « جداية » بكسر الجيم أوقفناها - بنت شهرين أو ثلاثة من الطباء ، والذكر والأنثى  
في ذلك سواء « الأدم » جمع آدماء ، وهى التى لونها الأدمة ، والأدمة - بضم الهمزة وسكون الدال -  
السمرة « حمصان الحشى » يريد ضامرة الباطن ، وضمور البطن مما يمدح به « خنثل » بضم الخاء  
وسكون النون وبعدها ناء مثلثة مضمومة أو مفتوحة - العظيمة البطن المسترخية ، ولم يسمع إلا  
وصفا للأنثى ، ويروى « غير خنبل » بنون بعد الخاء وبعدها باء موحدة - وهى القصيرة « هجان

البياض » يريد خالصة البياض « أشربت لون صفرة » يريد أن يياضها قد خالطته صفرة ، وهذا كما قال الأعشى :

بَيْضَاءَ صَحْوَتَهَا وَصَفَرَاءَ الْعَشِيَّةِ كَالْعَرَاةِ

وقوله « عقيمة جو » العقيمة : الكريمة ، والجو : البطن من الأرض « تستك » مضارع استاكت : أى استعملت السواك « تنخل » ماض مبنى للجهول ، ومعناه اختير « إسجل » بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة ساكنة - شجر دقيق الأغصان الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هى » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير إذا لم تستك « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى سعاد ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يعود » جار ومجرور متعلق بنسبك ، وعود مضاف ، و « أراكة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تنخل » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فاستاكت به » الفاء حرف عطف ، استاكت : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التانيث ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى سعاد « به » جار ومجرور متعلق باستاكت « عود » نائب فاعل لتنخل ، مرفوع بالضممة الظاهرة وعود مضاف و « إسجل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو تنخل ونائب فاعله جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وتقدير البيت : إذا لم تستك يعود أراكة تنخل عود إسجل فاستاكت به

الشاهد فيه : قوله « تنخل فاستاكت به عود إسجل » فقد تقدّم في هذه العبارة عاملان - أولهما قوله « تنخل » وثانيهما قوله « فاستاكت » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « عود إسجل » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا الم معمول من حيث المعنى ليعمل فيه ؛ أما الأول فيطلبه ليكون نائب فاعل له ، وأما الثانى فيطلبه ليتعدى إليه بحرف الجر الذى هو الباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل الذى هو تنخل في لفظ الم معمول المتأخر الذى هو عود إسجل ؛ ولهذا رفعه على أنه نائب فاعل له ، ثم أضمر ضمير هذا الم معمول مع العامل الثانى ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت يعود إسجل ؛ على أن يكون فى تنخل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى عود إسجل المتأخر ؛ لما عرفت فى عدّة مواطن أهمها فى شرح الشاهد (٣٨١) فى ص (٢٠٢)



وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَ » ، وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضلة ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِعُكَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « وإن قلت : ضربني وضربتهم قومك ؛ رفعت ؛ لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه ؛ كأنتك قلت : ضربني قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البديل كما جعلته في الرفع ، فإن فعلت ذلك لم يكن بد من ضربوني ؛ لأنك تضمر فيه الجمع ؛ قال عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بَعُودِ أَرَاكَةَ ... .. البيت

لأنه أضمر في آخر الكلام »

وقال الأعمى : « أراد تنخل عود إسحل فاستأكت به ؛ ولو أعمل الآخر لقال : فاستأكت بعود إسحل » اهـ

وقال جابر الله الرخشي<sup>(٢)</sup> « وقد يعمل الأول ، وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

\* تَنْخُلُ فَاسْتَأَكْتُ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ \*

وعليه الكوفيون » اهـ

٤١٩ - هذا بيت من كلمة لهاتكة بنت عبد المطالب رواها لها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة<sup>(٣)</sup> ، وأولها قولها :

سَائِلُ بَنَى فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاةُ

فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

بُعُكَاظَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا ... البيت ، وبعده :

فِيهِ قَتَلْنَا مَالِكًا قَسْرًا وَأَسْلَمَهُ رَعَاةُ

وَمَجْجَدًا غَادَرَنَهُ بِالْقَاعِ تَهَسُّ ضِبَاعُهُ

(١) انظر الكتاب (١ - ٤٠)

(٢) انظر المفصل (١ - ٥٦)

(٣) انظر شرح التبريزي (٢ - ٢٥٦) .

اللفظة : « سائل بنا » تريد اسأل عنا ، وسأل يتعدى بعن ، ويتعدى بالباء ، كما في قوله جل شأنه : ( فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ) وكما في قوله تعالى : ( سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ) وكما في قول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَبِيرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ

وقولها « وليكف من شرِّ سماعه » إشارة إلى مثل من أمثال العرب ، وهو قولهم : حسبك من شرِّ سماعه ؛ ومعناه اكتف من الشرِّ بسماعه ولا تعائنه ؛ ويجوز أن يكون المعنى يكفيك لكي تنسب إلى الشرِّ وتتهم به سماعه وإن لم تقدم عليه ؛ قال أبو عبيد : أخبرني هشام بن الكلبي أن المثل لأم الربيع بن زياد العبسي ، وذلك أن ابنها الربيع كان أخذ من قيس بن زهير بن جذيمة درعا ، فعرض قيس لأم الربيع وهي على راحلتها في مسير لها فأراد أن يذهب بها ليرتبتها بالدرع ؛ فقالت له : أين عزب عنك عقلك يا قيس ؟ أتري بنى زياد مصالحيك وقد ذهبت بأهمهم يمينا وشمالا وقال الناس ما قالوا وشاءوا ، وإن حسبك من شرِّ سماعه ، فذهبت كلمتها مثلا ، يضرب عند العار والمقالة السيئة وما يخشى من عواقبها . وأم الربيع - فيما قال المفضل - هي فاطمة بنت الخرشب الأعمارية ، من بنى أعمار بن بغيض ، وانظر شرح الشاهد رقم (٤٣) في ( ج ١ ص ٨١ من هذا الكتاب ) تريد عانكة في بيتها يكفي من الشرِّ أن يتحدث به الناس وإن لم تكن له حقيقة ؛ فإن كانت له حقيقة فهو أشنع ؛ وقولها « قيسا وما جمعوا لنا » فإن انتصاب قيس بفعل مضمر يدل عليه المذكور في البيت السابق ، كأنها قالت : سائل قيسا عنا والجيش الذي جمعوه لنا يخبرك ببلاتنا يوم الفخار « شناعه » الشناع والشناعة : القبح والعيب « السنور » : الدرع ، ويقال : الدروع ، ويقال : جملة السلاح « والكبش ملتئم قناعه » تروى هذه العبارة بنصب ملتئم و برفعه ، فأما من روى بنصب ملتئم فقد جعله حالا من الكبش ، وعطف الكبش على السنور ، وأما من روى برفع ملتئم فقد جعل الكبش مبتدأ وأخبر عنه بملتئم ، وموضع الجملة نصب على الحال ، والملتئم من لمع إذا برق ، وقد سميت البيضة بيضة الحديد يلمع للعائنه ، وفي المثل : أ كذب من يلمع ؛ قيل : هو السراب ، وقيل : هو البرق الذي لا يعطس سحابه « بعكاظ » عكاظ - بزنة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة « بعشى » بضم ياء المضارعة - مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشى ، والعشى أصله ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقا ، والضمير في « شعاعه » يجوز أن يكون عائدا إلى عكاظ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يعود إلى القناع لأن اللعان منه « فيه قتلنا مالكا » الضمير من « فيه » يجوز أن يعود إلى الجمع ، ويجوز أن يعود إلى عكاظ ، والرعا : سفلة الناس وسقاطهم ، وقال الخليل : الرعاة : الرجل الذي

... ..

لا فؤاده ، ومنه راع الناس ، وقيل : لا واحده من لفظه ، تريد أن جند مالك لم يكن صميا فأسلموه ، تعني أن المحافظة والصبر على حرّ القتال إنما يكون للصميم الصرخاء ، فأما الموالي والأخلاق فلا حفاظ لهم « ومجدلا » منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، كأنها قالت : وغادرن مجدلا ، والضمير للخيل ، والمجدل : الرسي على الجدالة ، وهي الأرض ، والنهش : انتزاع اللحم عند العض ، والضمير في « ضباعه » يعود إلى القاع

الاعراب : « بعكاظ » الباء حرف جر ، عكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور يتعلق بقولها « جمعوا » في البيت الثاني من الأبيات التي ذكرناها ، ويجوز أن يتعلق بقولها ملتئم في البيت الثالث « يعشى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الباء منع من ظهورها الثقل « الناظرين » مفعول به ليعشى ، منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « لخوا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدّر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « لخوا » من الفعل وفاعله في محل جر باضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا لمح الناظرون شعاعه يعشيم الشاهد فيم : قولها « يعشى الناظرين ... لخوا شعاعه » فقد تقدّم في هذه العبارة عاملان - أولهما قولها « يعشى » وثانيهما قولها « لخوا » وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قولها « شعاعه » وكل واحد من هذين العاملين المتقدّمين يطلب هذا المعمول المتأخر من حيث المعنى ؛ فأما الأوّل فيطلبه على أن يكون فاعلا له ، وأما الثاني فيطلبه على أن يكون مفعولا به له ؛ وقد أعمل الشاعر العامل الأوّل في لفظ المعمول المتأخر ، فكان ينبغي أن يذكر مع العامل الثاني ضميره وإن يكن منصوبا ؛ لكنه لم يذكره ، ولو ذكره لقال : يعشى الناظرين إذا هم لخوا شعاعه ، وقد اختلف العلماء في حذف الضمير والحالة هذه ، نعتي في حالة إعمال العامل الأوّل في لفظ المعمول المتأخر ، والعامل الثاني يطلب فضلة - فذهب قوم إلى أن حذف الضمير جائز في غير ضرورة ولا شذوذ ؛ استنادا إلى أنه فضلة ، والفضلة لا يجب ذكرها ؛ وذهب الجمهور إلى أنه يجب ذكره ولا يجوز حذفه إلا لضرورة شعرية ؛ استنادا إلى أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، ولأن في حذفه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب ، وانظر شرح الشاهد رقم ( ٣٨١ ) في ص ( ٢٠٢ من هذا الجزء ) وشرح الشاهد رقم ( ٤١٢ ) في ص ( ٣١٤ ) من هذا الجزء أيضا ؛ وعلى الأوّل يكون حذف الضمير في هذا البيت جاريا على الأمر الجائز

وخصَّ بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت ؛ لأن في حذفه تهئية العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض .

الثاني : كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : ( الأول ) جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، ( والثاني ) جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل ، بل أجاز التقديم .  
الثالث : يَشْتَرَطُ لحذف الفضلة من الأول المهمل أَمْنُ اللبس ؛ فإن خِيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو ، اسْتَعْنَتْ واستعانَ عَلَى زَيْدٍ ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَبَرٍ » يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظَنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لافرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو : ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا هِنْدُ إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مفعول أول ظننت ، ولا يجوز تقديمه ، وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح : لَوْ قَالَ بَدَلَهُ :

وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخَّرَهُ تُصِبُ  
وَأَحْذِفُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولَ حَسَبٍ  
لَخَلَصَ مِنْ ذَلِكَ التَّوَهُّمُ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه

الذى لآمانع من القياس عليه ، وعلى الثاني يكون حذفه في هذا البيت للضرورة التي أَلْجَأَتِ الشاعر إليه ، وهي قصد إقامة الوزن

فإن قلت : فإنا قد ألزمتنا حذف معمول العامل الأول إذا كان فضلة وقد أعملنا العامل الثاني أفليس في ذلك تهئية العامل أيضا للعمل وقطعه عنه؟

قلت : فرق بين الحالين واضح ، وذلك أن في ذكر ضمير معمول مع العامل الأول الإضمار قبل الذكر ، وهو مما لا يجوز ؛ فهذا معارض أوجب قطع العامل عن العمل ، ولولا أننا لا نحيز حذف الفاعل لكننا بصدد أن نمنع ذكر الضمير مع العامل الأول مطلقا ؛ ألا ترى أن الكوفيين لما جاز عندهم حذف العامل أبوا أن يذكر مع العامل الأول ضمير معمول المتأخر في كل حال ؛ ! على أن من العلماء من حدّد تهئية العامل للعمل بأنها إيلاء العامل ما هو معمول له في المعنى ؛ وحينئذ يكون في إعمال الثاني مندوحة عن حذف ضمير معمول من العامل الأول ؛ لأن العامل الأول لم يهيا للعمل ؛ إذ هو منفصل عما هو عامل فيه معنى بالعامل الثاني ؛ فافهم ذلك ولا تهمله

وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل يؤخر كفعول حسب ،  
نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُنْدَرِجٌ تحت قول المصنف : « غَيْرُ خَبَرٍ » ،  
ولو قال :

بَلْ حَذَفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمَ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزِمَ

لأَجَاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنِ اللبس ، كما  
أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يَرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُوَخَّرًا

الخامس : قاس المازني وجاعة التعدّي إلى ثلاثة على التعدّي إلى اثنين ، وعليه مشى  
في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمَرًا قَائِمًا ،  
ويختار إعمال الثاني ، نحو : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمَرًا قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي  
زَيْدٌ عَمَرًا قَائِمًا إِيَّاهُ .

( وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرًا ) أى : فى الأصل ( لِيُغَيَّرَ مَا يُطَابِقُ الْفُسَّرَا ) أى :

فى الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فتعين  
الإظهار ، وتخرج المسألة من هذا الباب ( نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا \* زَيْدًا وَعَمَرًا أَخَوَيْنِ  
فِي الرَّخَا ) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وَعَمَرًا أَخَوَيْنِ : مَفْعُولَا أَظُنُّ ، وَأَخَا : ثانى مفعولى يُظَنُّنَانِي ،  
وحجى به مظهرًا لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فإما أن يُضْمَرَ مفردًا مراعاةً للمخبر عنه فى الأصل  
وهو الياء من يظنناني ؛ فيخالف مفسره - وهو أخوين - فى التثنية ، وإما أن يُثَنَّى مراعاةً  
للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وهذا الحكم لو أعملت الثانى ،  
نحو : يُظَنُّنَانِي وَأَظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخَا ، وأجاز الكوفيون الإضمار على وَفْقِ المخبر عنه ، نحو :  
أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول وإهمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ،

نحو : أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ<sup>(١)</sup> .

( تنبيه ) : وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل : أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فتنازع العاملان « الزَّيْدَيْنِ » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزَّيْدَيْنِ ، وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره ؛ فأرأيناه متعذرا لما مرّ ، فعدلنا به إلى الإظهار ، وقلنا « أَخَا » فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

( خاتمة ) : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال<sup>(٢)</sup> ، خلافاً لابن معطي<sup>(٣)</sup> ، وكذا

(١) قال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي اختصر منه الألفية ، مانصه :

وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا  
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ فَاسْمَعُ وَأَطِيعُ  
لَكِنْ بَدَى الْإِضْمَارُ طَابِقٌ مُخْبِرًا عَنْهُ مُخَالَفًا لِمَا قَدْ فَسَّرَا

وقال في شرح هذا الكلام : « والإشارة بقولي : وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا ؛ إلى نحو : ظننت وظناني عالما الزَّيْدَيْنِ عالمين ؛ فإن الزَّيْدَيْنِ وعالمين مفعولا ظننت ، وعالما ثاني مفعولي ظناني ، وهو والياء مبتدأ وخبر في الأصل ؛ وعدل إلى إظهار عالم لأنه لو أضمر فاما أن يجعل مطابقا للمفسر ، وهو ثاني مفعولي ظننت ، أو لأول مفعولي ظناني ، وهو الياء ، وكلاهما عند البصريين غير جائز : أما الأول فإن فيه إخبارا عن مفرد بمثنى ، وأما الثاني فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى ، وأجاز الكوفيون في مثل هذا الإضمار مراعى به جانب الخبر عنه ، فيقولون : ظننت وظناني إياه الزَّيْدَيْنِ عالمين ، وأجازوا أيضا ظننت وظناني الزَّيْدَيْنِ عالمين ، بالحذف » اه كلامه

(٢) إنما لم يحز التنازع في التمييز والحال لأن التنازع فيهما يؤدي إلى فوات شرطهما ، ألسنت ترى أن الحال والتمييز يجب في كل منهما أن يكون نكرة ، والتنازع يقتضي أن يضمير المعمول المتنازع فيه مع العامل المهمل ؛ وكيف يكون واحد من الحال والتمييز ضميرا ؟

(٣) إنما خالف ابن معط في الحال فقال : إذا أعملت العامل الثاني على ما هو الراجح حذف من العامل الأول فقلت : زرنى أزرك راغبا ؛ وإن أعملت العامل الأول جئت بمجرور بقى فقلت : زرنى أزرك في هذه الحالة راغبا ؛ وهذا كلام لا يقضى العجب منه ؛ لأننا لم نضم مع العامل المهمل

نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات<sup>(١)</sup> ؛ والله تعالى أعلم .

على ماهو قاعدة هذا الباب ؛ وإنما جئنا بمعمول لفظي آخر للعامل الذي زعمنا إهماله ، وهذا غير مانحن فيه ، ونحن لانخالف في أنه يجوز لك مثل ذلك .

(١) أجمعوا على جواز التنازع في المفعول فيه ؛ تقول : صمت وسرته اليوم ؛ على تقدير أعمال الأول ، وتقول : صمت وسرت اليوم ، على تقدير أعمال الثاني ، وتحذف من الأول ؛ فإذا أردت تقديره جئت باسم مقترن بنى ؛ لأن الظرف منصوب على تقدير في ؛ واختلفوا في المفعول لأجله ؛ فزعم بعضهم أنه يجوز التنازع فيه ، ومال إليه العلامة الصبان ، وليس ماذهب إليه سديدا ؛ لأن تجويزهم التنازع في المفعول فيه مبنى على توسعهم في الظروف ما لا يتوسعونه في غيرها ؛ والله أعلم .

## المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » ، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه في ذلك وأنه الأصل .

واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « ما ليس خبرًا من مَصْدَرٍ مفيدٍ توكيد عامله ، أو بيان نوعه ، أو عدده » .

ف « ما ليس خبرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبين للنوع في قولك : ضَرَبْتُكَ ضَرْبًا أَلِيمًا .  
و « من مصدر » مخرجٌ لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَّى مُدِيرًا » .

و « مفيد توكيد عامله - إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك : أَمْرُكَ سَيَرٌ سَيَرٌ ، وَلِلسُّوقِ مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلٌ لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوبًا لكونه فضلة ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أَوْ ضَرْبًا شَدِيدًا ، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعًا لكونه نائبًا عن الفاعل ، نحو : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يُخَوِّجُ إلى صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقةً ؛ بخلاف سائر المفعولات ، فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .



ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضمنية شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : ( الْمَصْدَرُ : أَسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ \* مَدْلُولِ الْفِعْلِ ) أى : اسم الحدث ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ؛ فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث ( كَأَمْنٍ مِنْ ) مدلول ( أَمِنْ ) وَضَرْبٍ مِنْ مدلول ضَرْبَ .

( بِمِثْلِهِ ) ولو معنى دون لفظ ( أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُصِبَ ) نحو : « فَإِنْ جِئَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا » وَيُعْجِبُنِي إِيْمَانُكَ تَصَدِيقًا « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا » وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا .

( وَكَوْنُهُ ) أى : المصدر ( أَصْلًا ) فى الاشتقاق ( لَهُذَيْنِ ) أى : للفعل والوصف ( انْتُخِبَ ) أى : اختير ، وهو مذهب البصريين <sup>(١)</sup> ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقا

(١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو ضرب ضربا وقام قياما ؛ وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله ؛ ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما ؛ فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياما ؛ فيعتل لا اعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ؛ ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا ؛ فتنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيذا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ؛ فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع .

والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ؛ فلم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلَّ وَيَفْعَلُ ؛ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع

الذي تصدر عنه الإبل : مصدر ؛ لصدورها عنه ؛ لأننا نقول : لانسلم ، بل سمي مصدرا لأنه مصدر  
عن الفعل ، كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ أي مركوب فاره ومشروب عذب ؛  
والمراد به المفعول لا الموضع ؛ فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على  
زمان مطلق ، والفعل يدلّ على زمان معين ؛ فكما أن المطلق أصل للقيّد ؛ فكذلك المصدر  
أصل للفعل ؛ وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ،  
لا اختصاص له بزمان دون زمان ؛ فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من  
لفظه أمثلة تدلّ على تعيين الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛  
لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمن من الأزمنة الثلاثة ؛ فدلّ على أن المصدر  
أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم  
بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه  
ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على  
شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما  
أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد  
نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع  
وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على  
ما يدلّ عليه المصدر ، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ؛ ألا ترى أن ضرب يدلّ على ما يدلّ  
عليه الضرب ، والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه ضرب ؛ وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر  
أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة  
من الفضة ؛ فإنها تدلّ على الفضة والفضة لا تدلّ على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع  
عليها وماخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر وماخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا  
من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن واحد في القياس ولم يختلف ، كما لم يختلف أسماء الفاعلين

والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على مافى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم : أكرم إكراما ؛ بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول ، نحو مكرم ومكرم ، لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سمي مصدرا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه ؛ وهذا دليل لا بأس به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فسادهم فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه من هذا البحث إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : ( الوجه الأول ) أن المصدر الذى لاعلة فيه ولا زيادة لايأتى إلا صحيحا ، نحو ضربته ضربا ، وما أشبه ذلك ؛ وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لافى فروعها ( الثانى ) أنا نقول : إنما صح لصحته واعتلّ لاعتلاله طلبا للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : يعد ، والأصل فيه يوعد ؛ خذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد ، خذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك قالوا : أكرم ، والأصل فيه أأكرم ، خذفوا إحدى الهمزتين استئثالا لاجتماعهما ، وقالوا : نكرم وتكرم ويكرم ، والأصل فيها نوكرم وتوكرم ويؤكرم ، كما قال الشاعر :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا \*

خذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيه همتان حملا على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذا هنا ( والثالث ) أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو يضربن ،

حملا على ضربين ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي <sup>(١)</sup> ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا .  
وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : ( أحدهما ) أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك ههنا ( الثاني ) أن معنى قولنا ضرب ضربا : أى أوقع ضربا ، كقولك : ضرب زيدا ؛ في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : اضرب ، وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم « إن المصدر يذكّر تأكيذا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومررت بزيد زيد ؛ فإن زيدا الثانى يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأول ولا فرعاً عليه ؛ فكذلك ههنا .

وأما قولهم « إنما نجد أفعالا ولا مصادر لها » قلنا : خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرجها ذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ؛ ألا ترى أنهم قالوا : طير عباديد : أى متفرقة ؛ فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد عن أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضا قالوا : طير أباييل ، قال الله تعالى : ( وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ) أى : جماعات في تفرقة ، وهو جمع لا واحداً له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إِبَّوْل ، وزعم بعضهم أن واحده إِبَّيْل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبَّوْلًا وإِبَّيْلًا قياساً وحملاً لا نقلاً واستعمالاً ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم ، ثم نقول : ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : ويله ، ويحبه ، وويبه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، ورعيا ، وأفّة ، وتفتة ، وتغسا ، ونكسا ، وبؤسا ،

(١) المراد أن الزمن يكون مستقبلاً قبل حصوله ، ثم يكون حاضراً ساعة حصوله ، ثم يصير ماضياً بعد خروجه ؛ فالستقبل قبل الماضي لذلك .

... ..

و بعدا ، وسحقا ، وجوعا ، ونوعا ، وجدعا ، وعقرا ، وخيبة ، ودفرا ، وتبا ، وبهرا ، قال  
ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قُوِّي إِذْ يَدْبِعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَهْمُ بَعْدَهَا بَهْرًا ١

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ؛ فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلا ؛ فتحقق المعارضة ؛ فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له فعل ويفعل » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعلا من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : ضرب زيد ، قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، وقولهم « إن المراد بالمصدر المفعول لا الموضع كقولهم : مركب فاره ومشرب عذب : أي مركوب فاره ومشرب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين : ( أحدهما ) أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه ( الثاني ) أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للجاورة ، كما يقال : جرى النهر ، والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ، لما بينا من الجاورة ، ومنه قولهم : بلد آمن ، ومكان آمن ، فأضافوا الأمن إليه مجازا لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ) وقال تعالى : ( أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : ليل نائم ، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لَمْتُمَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الشَّرَى وَنَمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَاءً

أي : بمنوم فيه ، ومنه قولهم : يوم فاجر ، فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْحَيْلَ تَتَرَى أَثَانَجًا عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

( تَوْكِيداً أَوْ تَوْعَامِيَيْنِ ) المصدرُ الْمَسْقُوفُ مفعولاً مطلقاً ( أَوْ عَدَدٌ ) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالموكد ( كَسِرْتُ ) سِيراً ، ويسمى المبهم ، ومبين العدد - ويسمى المعدود - كَسِرْتُ ( سِيرَتَيْنِ ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت ( سِيرَ ذِي رَشَدٍ ) أَوْ سِيراً شديداً ، أَوْ السَّيْرَ الَّذِي تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسرهم بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل ، فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود . ( وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ( مَا عَلَيْهِ ) أى : ما على المصدر ( دَلٌّ ) وذلك ستة عشر شيئاً ، فينوب عن المصدر المبين [ للنوع ] ثلاثة عشر شيئاً : الأول : كَلِمَتُهُ ( كَجِدَّ كُلِّ الْحِدِّ ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْأَيْلِ » وقوله :

٤١٩ — يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أى : مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : مركب فار ، ومشرب عذب ؛ موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للجاورة ، على ما بينا ؛ والله تعالى أعلى وأعلم .

٤١٩ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا \*

وهذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّنِينَ الْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَحْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

وَيَوْمَ كَظَلَ الرَّمْجُ قَصَّرتُ ظِلَّهُ  
بِشَمَدَيْنِ لَاحَتْ نَارُ لَيْلِي وَصُحْبَتِي  
فَقَالَ بَصِيرُ الْقَوْمِ لَمَحَّةُ كَوْكَبٍ  
فَقُلْتُ لَهُ بَلْ نَارُ لَيْلِي تَوَقَّدَتْ  
فَلَمِيتَ رِكَابَ الْقَوْمِ لَمْ تَقْطَعْ الْغَضَى  
فِيَاللَّيْلِ كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي مُهِمَّةٍ  
خَلِيلِي إِنْ لَا تَبْكِيَا لِي أَلْتَمِسُ  
فَمَا أَشْرَفُ الْأَيْفَاعِ إِلَّا صَبَابَةٌ  
وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَ مَا  
لَحَى اللَّهُ أَقْوَامًا يَقُولُونَ : إِنَّا  
وَعَهْدِي بِلَيْلِي وَهِيَ ذَاتُ مُؤَصَّدٍ  
فَشَبَّ بَنُو لَيْلِي وَشَبَّ بَنُو أَبْنَهَا  
إِذَا مَا جَلَسْنَا مَجْلِسًا نَسْتَلِدُهُ  
سَقَى اللَّهُ جَارَاتِ لَيْلِي تَبَاعَدَتْ

بِلَيْلِي فَلَهَّأَنِي وَمَا كُنْتُ لَاهِيَا  
بِذَاتِ الْغَضَى تَرْجِي الْمَطِيَّ النَّوَاجِيَا  
بَدَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ فَرْدًا يَمَانِيَا  
بِعُلْيَا تَسَامَى ضَوْوَهَا فَبَدَا لِيَا  
وَلَيْتَ الْغَضَى مَا شَى الرَّكَابَ لِيَا لِيَا  
إِذَا جِئْتُكُمْ بِاللَّيْلِ لَمْ أُدْرِ مَا هِيَا  
خَلِيلًا إِذَا أَنْزَفْتُ دَمْعِي بَكِي لِيَا  
وَلَا أَنْشِدُ الْأَشْهَارَ إِلَّا تَدَاوِيَا  
يَطْنَانِ ... البيت ، وبعده :  
وَجَدْنَا طَوَالَ الدَّهْرِ لِلْحُبِّ شَافِيَا  
تَرُدُّ عَلَيْنَا بِالْعَشِيِّ الْمَوَاشِيَا  
وَأَعْلَاقُ لَيْلِي فِي فُؤَادِي كَمَا هِيَا  
تَوَاشَوْا بِنَا حَتَّى أَمَلَّ مَكَانِيَا  
بِهِنَّ النَّوَى حَيْثُ اخْتَلَّانَ الْمَطَالِيَا

وقد روى أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ( ٢ - ٩٣ دار الكتب ) بيت الشاهد والذي قبله والذي بعده للمجنون ؛ قال : « عن محمد بن حبيب قال : حدثني بعض القشيريين عن أبيه قال : مررت بالمجنون وهو مشرف على واد في أيام الربيع ، وذلك قبل أن يختلط ، وهو يتغنى بشعر لم أفهمه ، فصحت به : يا قيس ، أما تشغلك ليلي عن الغناء والطرب ! فتنفس تنفسا ظننت أن حيازيمه قد انقادت ، ثم قال : وما أشرف الأيفاع إلا صبابه - الأبيات الثلاثة »

اللفظ : « الخواليا » جمع خالية ، وهي الماضية الداهية ، ومنهم قولهم : القرون الخالية ، وقولهم في التاريخ : لست خلون « ناهيا » اسم فاعل من نهاء نهاء ؛ إذا طلب منه ترك ما يعمل أو ما هو عازم على عمله « ويوم كظل الرمح » يريد يوما طويلا وهو فيه ذوضيق ، قال يزيد ابن الطثرية :

وَيَوْمَ كَظَلَ الرُّمَحَ قَصَرَ طُولُهُ دَمُ الرِّقِّ عَنَّا وَأَصْطَفَاكَ الْمَزَاهِرِ

« ثمدين » على صورة التثنية - موضع يقال له أبرق الثمدين « تزجى » تسوق « النواجيا » جمع ناجية ، وهى السريعة « تسامى ضوءها » ارتفع وعلا « بدا » ظهر « أنزفت دمي » أنفدته « أشرف » أصد « الأيفاع » جمع يفع - بفتح الياء المثناة والفاء - وهو ما ارتفع من الأرض ، ومثله اليفاع بزنة سحاب « صبابه » هى شدة الوجد « الشيتيين » اللذين شت كل واحد منهما عن الآخر : أى بعد « يظنان كل الظن » رواه أبو الفرج الأصبهاني « يظنان جهد الظن » وتقول : أقسم بالله جهد القسم ، وحلف جهد اليمين ، وفى التنزيل : ( وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ) « لحى الله » تقول : لحى الله هذا الرجل ، تريد لعنه ، وقوله « إتنا وجدنا طوال الدهر » قد روى فى مكانه أبو الفرج « إتنى وجدت طوال الدهر » وطوال الدهر : بفتح الطاء والواو ، وقريب من معنى هذا البيت قول عبد الله بن الدمينية :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ  
بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفْ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ  
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍّ

« وهى ذات مؤصد » المؤصد - بضم الميم وفتح الهمزة والصاد مفتوحة مشددة - صدار تلبسه الجارية ، فإذا أدركت درعت ، قال كثير عزة :

وَقَدْ دَرَعُوهَا وَهِيَ ذَاتُ مُؤَصِّدٍ مَحْبُوبٍ ، وَلَمَّا تَلَبَّسَ الدَّرْعَ رِيدُهَا

يريد المجنون أن عهده بها وعلمه عنها وحبها لها يرجع إلى عهد حداتها « المواشيا » جمع ماشية وهى البهائم « فشب بنوليلى » يريد أنها كبرت وصار لها أبناء شبوا وترعرعوا وحبها لا يزال كهاو . الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « الشيتيين » مفعول به ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بعدما » بعد : ظرف زمان منصوب بيجمع ، وما : حرف مصدرى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظن » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف توكيد ونصب مخففة من الثقيلة ، واسمه ضمير شأن محذوف



- الثاني : بَعْضِيَّتُهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .  
 الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ .  
 الرابع : صفته ، نحو : سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيْرٍ .  
 الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةً سُوءَ .  
 السادس : مرادفه ، نحو قَتْتُ الْوُقُوفَ ( وَافْرَحَ الْجَذَلَ ) ، ومنه قوله :  
 ٤٢٠ — يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

تقديره : أنه ( أى الحال والشأن ) « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » تلاقى : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقديره : لا تلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن الخففة من الثقيلة ، وأن المؤكدة الخففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر أغنى عن مفعولى يظنان ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى بعد .

الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائباً عن المصدر ؛ وإنما ينصب « كل » و « بعض » نيابة عن المصدر فى المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قوله سبحانه : ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ) ٤٢٠ — نسب العلماء هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد رجعت إلى ديوان رؤبة فلم أجده فى أصل الديوان ، ووجدته فى زياداته التى حدثت لك حديثها مرارا ، وقد روى قبله بيت آخر وهو قوله :

نُبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

وهذا البيت هو الشاهد رقم ( ٧٣ ) ، وقد مضى مشروحا فى باب العلم ( ج ١ ص ١٢٦ من هذا الكتاب )

اللفظ : « نُبِئْتُ » بتضعيف الباء وبالبناء للجهول — معناه أعلمت وأخبرت ، مثل قول الأعشى :

وَنُبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

« أخوالى » الأخوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحاة ومنهم جار الله الزمخشري ، وقال ابن يعيش فى شرحه « صوابه يزيد — بالتاء المثناة من فوق — وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب التزيدية » اه كلامه ؛ فإن كان قد ذكر هذا التصويب رجوعا إلى نسب

الشاعر فمسلّم له ، وإن كان قد قاله بالقياس والظنّ فهو كلام غير مستقيم ؛ فإن العرب قد سموا يزيد - بالياء المثناة من تحت - كما سموا يزيد - بالياء المثناة من فوق - وعن سموهم يزيد بن معاوية ابن أبي سفيان ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الحميري « ظلمنا » الظلم : وضع الشيء في غير محله ، أو منع الحق مستحقه « فديد » الفديد - بفتح الفاء - الصياح والجلبة « السخون » بفتح السين المهملة - ما يسخن من المرق ، وضبطه في الديوان بضم السين ، وليس بشيء « والبرود » بفتح الباء الموحدة - البارد ، ويروى في مكانه « والعصيد » بالعين والصاد المهملتين - وهو دقيق يلت بالسمن ثم يطبخ « والتمر » كذا في رواية الشارح تبعا للنحاة ، وكذلك رواه ابن منظور ، وقد روى في الديوان مكانه « والقز » ونظنه محرفا « حبا ماله مزيد » هكذا رواه جمهرة من النحاة ، وقال ابن منظور : « ويروى حتى ماله مزيد » اه ، وستعرض لهذه الرواية في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « يعجبه » يعجب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى يزيد مفعول به مبني على الضم في محل نصب « السخون » فاعل يعجب ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والبرود والتمر » معطوفان على السخون ، والمعطوف على المرفوع مرفوع « حبا » مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مزيد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة للمفعول المطلق .

الشاهد فيه : قوله « يعجبه حبا ماله مزيد » حيث نصب المصدر الذي من معنى الفعل وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق ؛ فإن الحب من معنى الإعجاب .

وجواز انتصاب المصدر المرادف على المفعولية المطلقة رأى جماعة من النحاة منهم المازني ، ويقتضيه ظاهر كلام ابن مالك وابن هشام ، وذهب جماعة إلى أن ناصب هذا المصدر فعل آخر من لفظه والتقدير في مثل هذا البيت : يعجبه السخون والبرود والتمر يحبه حبا ماله مزيد ، وهذا رأى جمهرة النحاة ، وفرق ابن جني بين المصدر المؤكد والمبين للنوع ؛ فذهب إلى أن المصدر المؤكد ينتصب بالفعل المذكور ، سواء أكان من لفظه أم من معناه ، وأما المبين للنوع فنائبه محذوف مقدّر من لفظه ؛ ووجه التفرقة أن التوكيد ينافي الحذف فاحتملنا فيه ذلك للضرورة ، وما في هذا البيت مبين للنوع بسبب وصفه بالجملة الاسمية بعده ، لأن معنى الكلام يعجبه حبا غاية في الشدة ، وإذا عرفت هذا الخلاف علمت السبب في أن بعض النحاة قد رواه « حتى ماله مزيد » ؛ فإن الباعث على مثل هذا قصد التخلص من الخلاف ثم من التقديرات والتأويلات

السابع : ضميره ، نحو عَبْدُ اللَّهِ أَظَنَّهُ جَالِسًا ؛ ومنه « لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ » .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وقته ، كقوله :

٤٢١ — أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

٤٢١ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا \*

وهذا البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم بها عليه وهو في المدينة عام صلح الحديبية (ويقال : كان مقدمه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في مكة قبل الهجرة ، والأول أرجح ؛ لأنه يذكر المدينة في قصيدته كما ستري) ليفسدها بين يديه ؛ فلقبه أبوسفیان بن حرب ، فسأله عن وجهه الذي يريد ، فقال : أريد محمدا ؛ فقال أبوسفیان : إنه يحرم عليك الخمر والزنى والقمار ؛ فقال : أما الزنى فقد تركنى ولم أتركه ، وأما الخمر فقد قضيت منها وطرا ، وأما القمار فلعلى أصيب منه خلفا ؛ قال : فهل لك إلى خير ؛ قال : وما هو ؟ قال : ترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء ، فقال : لا أبالي ، فانطلق به أبوسفیان إلى منزله وجمع إليه أصحابه وقال : يامعشر قريش ، هذا أعشى قيس ، وقد علمتم شعره ، ولئن وصل إلى محمد ليضربن عليكم العرب قاطبة بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة حمراء ، وانصرف ، فلما صار بناحية اليمامة ألقاه بعيره فقتله ، وبعد المطلع الذي ذكرناه قوله :

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا      تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةَ مَهْدَا  
وَلَكِنْ أَرَى الدَّهْرَ الَّذِي هُوَ خَازِرٌ      إِذَا أَصْلَحْتَ كَفَّائِي عَادَ فَافْسَدَا  
شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتَقَارٌ وَثَرَوَةٌ      فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا  
وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَا فَعٍ      وَلِيدًا وَكِهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدَا  
وَأَبْتَدِلُ الْعَيْسَ الْمَرَاقِيلَ تَغْتَلِي      مَسَافَةً مَا بَيْنَ النَّجْجِرِ فَصَرَخَدَا  
فَإِنْ تَسْأَلِي عَنِّي فَيَا رَبِّ سَائِلِ      حَفِيٍّ عَنِ الْأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا  
أَلَا أَيُّهَا السَّائِلُ إِنْ يَمَمْتَ      فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا  
فَأَمَّا إِذَا أَدْلَجْتَ فَتَرَى لَهَا      رَقِيبَيْنِ جَدِيًّا لَا يَغِيبُ وَفَرَقَدَا

وَفِيهَا إِذَا مَا هَجَّرَتْ عَجْرَفِيَّةً      إِذَا خِلَتْ حِرْبَاءَ الظَّهِيرَةِ أَضِيدَا  
أَجَدَّتْ بِرِجْلَيْهَا نَجَاءً وَرَاجَعَتْ      يَدَاهَا خِنَافًا لَيْنًا غَيْرَ أَجْرَدَا  
فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ      وَلَا مِنْ حَقٍّ حَتَّى تُلَاقِيَ مُحَمَّدَا  
مَتَى مَا تُنَاجِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ      تُرِيحِي وَتُلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى  
نَبِيٍّ يَسَى مَا لَا تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ      أَغَارَ لَعَمْرِي فِي الْبِلَادِ وَأُنْجَدَا  
لَهُ صَدَقَاتُ مَا تَغِيبُ وَنَائِلٌ      وَلَيْسَ عَطَاهُ الْيَوْمَ مَانِعُهُ غَدَا

اللفظ : «ليلة أرمدا» يجوز أن تكون الألف في «أرمدا» ألف الاثنين راجعة إلى العينين اتصلت بفعل ماض ، ومعنى أرمدا أصابهما الرمد ، ويجوز أن تكون الألف للإطلاق وأرمدا على هذا وصف معناه المصاب بالرمد ، ويكون منصوبا على نزع الحافض ، والتقدير : كليلة أرمدا ومعناه كقول امرئ القيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَمْدِ      وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ      كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وكان مقتضى الكلام أن يقول : أرمدا ، لو كانت الألف للتثنية ؛ لأن العين مؤنثة ، وقوله « وبات كما بات السليم مسهدا » روى أبو العباس ثعلب في مكانه « وعادك ما عاد السليم المسهدا » ومعنى عادك راجعك ، والسليم : اللديغ ، ومنه المثل : ( السَّالِمُ لَا يَنَامُ وَلَا يُنِيمُ ) ، والمسهد اسم المفعول من قولك : سهدته تسهيدا ؛ إذا أورثه السهد ، وهو الأرق « خلة مهدد » الخلة - بضم الحاء - الصداقة ، قال الله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ) ومهدد : اسم امرأة ، وهو ملحق بجعفر ، ولو لم يكن ملحقا لأدغم « الذي هو خاتر » يروى في مكانه « الذي هو خائن » ويروى « الذي هو خاني » ، « العيس » الإبل البيض الصفر الأطراف ، وهي من نجائب الإبل ، واحدها أعيس أو عيساء « المراقيل » جمع مرقال ، وهي السمريعة السير « تغتلى » تبلغ الغلو ، وهي المسافة بين البلدين ، وأراد أنها سابقة « النجير » بلد بحضرموت « صرخدا » بلد بالجزيرة « حقي » مبالغ في السؤال « أدلجت » سارت من أول الليل ، ويقال : سارت الليل كله « جديا لا يغيب وفرقدا » هذان كوكبان لا يغيبان ، وقد أراد جديا لا يغيب وفرقدا لا يغيب ، فحذف من الثاني دلالة الأول عليه « هجرت » سارت في المجاورة ، وهي وسط النهار

«عجرفية» تخليط لا يستقيم «أصيد» الأصيد : البعير الذي به الصاد ، وهو قروح في منخرية يضع منها رأسه «أجدت برجليها نجا» النجاء - بزنة سحاب - السرعة «وراجعت يداها خنافا» أى صارت كأنها حرداء لأن يديها ترجع من ورائها لسرعة إخراجتها «فأليت لا أرثى لها من كلاله» يروى في مكانه «فما لك عندى مشتكى من كلاله» والكلاله : الإعياء والتعب ، ولا أرثى لها : لأشفق عليها ، والمشتكى : مصدر ميمي من اشتكى إليه «نبي» يروى بالهمز وبتركة «وذكره أغار لعمرى في البلاد وأنجدا» يروى في مكانه «وذكره لعمرى غار في البلاد وأنجدا» وتقول : غار الرجل ، وأغار ؛ إذا أتى الغور ، وهو المنخفض من الأرض ، وتقول : أنجد الرجل ، إذا أتى النجد وهو المرتفع من الأرض «له صدقات ماتغب» تقول : غب الشيء يغب ، وأغب أيضا ؛ إذا لم يكن متواصل الظهور ، وتقول : أغيبته ؛ إذا أردت أنك فعلت به ذلك ، والبيت يروى بفتح تاء المضارعة وبضمها .

الإعراب : «ألم» الهمزة الاستفهام ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب «تغتمض» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «عيناك» فاعل تغتمض ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «ليلة» أصله ظرف زمان منصوب بتغتمض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر باضافة ظرف الزمان إليه «وبت» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بت : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، وهو فعل تام فتاء المخاطب فاعله ويجوز أن يكون ناقصا فيكون الضمير اسمه «كما» الكاف حرف جر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : يجوز أن تكون مصدرية ، ويجوز أن تكون كافة للكاف عن عمل الجر وعن الاختصاص بالأسماء «بات» فعل ماض «السليم» فاعله «مسهدا» خبر بات الأولى على النقصان ، وحال من فاعله على التمام ، وبات الثانية تامة فلا تحتاج إلى منصوب ، أو ناقصة فنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى ، وإذا اعتبرت «ما» مصدرية فبات الثانية معها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور على هذا متعلق ببات الأولى أو بمسهد ، أو هو خبر بات الأولى ومسهدا حال من ضمير المخاطب .

الشاهد فيه : قوله «ألم تغتمض عيناك ليلة» فإن الشارح رحمه الله زعم أن هذا من باب نيابة الظرف وهو ليلة مناب المصدر ، وأصل الكلام على هذا : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة

أى : اغْتِمَاضَ لَيْلَةٍ أَرْمَدًا ، وهو عكس : فَعَلَّمْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، إلا أنه قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتُ فَأَجْلِسْ .

الثانى عشر : آتته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ،

فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَه ، نحو : « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَّةً ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادِفُه ، نحو : شَيْئَتُهُ بُقْضًا ، وَأَخْبَيْتُهُ مِقَّةً ، وَفَرِحْتُ جَذَلًا .

الثانى : مُلَاقِيَه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » « وَتَبَتَّلْ

إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ والأصل إنباتًا وتبتلًا .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو : تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ، وَأَعْطَى عَطَاءً .

( وَمَا ) سيق من المصادر ( لِتَوْكِيدٍ فَوَحَّدَ أَبَدًا ) ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل

لا يثنى ولا يجمع ؛ ( وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ ) أى : غير المؤكد ، وهو المبيِّن ( وَأَفْرِدَا ) لصلاحيته

لذلك ؛ أما العددى فباتفاق ، نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، وَضَرَبْتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف

فى النوعى ؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه ، نحو : سِرْتُ سِرِّي زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ ؛

وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوين .

( وَحَذَفُ عَامِلٍ ) المصدر ( الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ ) لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه <sup>(١)</sup> ،

أرمدا ، حذف المضاف ، وهو المصدر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الظرف ، وذكر أن إنابة

الظرف مناب المصدر قليلة ، فأما إنابة المصدر مناب الظرف فكثيرة ، كما سيأتى فى باب المفعول فيه ،

وهذا الذى ذهب إليه الشارح إنما يستقيم على جعله الاستفهام تقريرا وكأنه يقول : قد اغتمضت

عيناك اغتماض ليلة أصابهما الرمد .

(١) المراد بتقوية العامل تثبيته فى نفس السامع بسبب تكريره ، والمراد من تقرير معناه

والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح <sup>(١)</sup> ( وفي ) حذف عامل ( سواءه

رفع توهم المجاز عنه ؛ فانك لو قلت : قتلته ؛ لتوهم السامع أنك أردت ضربته ضربا شديدا ، فإذا قلت : قتلته قتلا ؛ علم أن المراد الحقيقة .

فإن قلت : فهل يؤكّد المجاز ؟

قلت : ذكر جماعة من الأصوليين منهم العلامة الزركشى إلى أن المجاز لا يؤكّد ، وظاهر هذا الإطلاق أن المعنى المجازى لا يؤكّد سواء أكان اللفظ متعينا له أم كان اللفظ محتملا له وللحقيقة ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن المعنى المجازى قد أكد في قوله تعالى : ( وَمَكْرَنًا مَّكْرًا ) وفي قول الشاعر :

\* وَعَجَّتْ عَجِيْجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ \*

فالأولى أن يقال : إن المعنى المجازى الذى لا يحتمل سواء يجوز تأكيده كما في هذه الآية والشاهد الذى ذكرناه ؛ ألسنت ترى أن «مكرنا» لا يجوز أن يحمل على الحقيقة ، وكذلك «عجت» لا يجوز أن يراد منه الحقيقة لأنه مسند إلى المطارف ؛ أما الفعل الذى يحتمل المجاز والحقيقة نحو قتلته فإنه لا يؤكّد ؛ فيكون ذكر المصدر بعده لتقرير معناه المراد لالتأكيده .

(١) الشارح الذى نازع في هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الناظم ، قال في شرحه على ألفية والده ( ص ١٣٧ ) : « يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل ، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبيّنا ، والذى ذكره الشيخ رحمه الله ( يريد والده ابن مالك صاحب الألفية ) في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله . قال في شرح الكافية : لأن المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ؛ فلم يحجز ؛ فإن أراد أن المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكّد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير ؛ فسلم ، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد ؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلاّ أن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا من القياس لكان في دفعه بالسمع كفاية ؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكّد حذفًا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ، نحو أنت سيرا ، وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها ( يريد في قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله - إلخ ) نحو سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا لا كفرا ؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهى دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها خوى

لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلى ضَرَبْتُ بِمُؤَلِّمًا ، أو بلى ضَرَبْتُ بَتَيْنٍ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُومًا مُبَارَكًا ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُورًا ، فحذفُ العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا \* مِنْ فِعْلِهِ) ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبذل منه .

الكلام ، ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد ، فلذلك قال : وفي سواه لدليل متسع ؛ ومن أمثلته قولك لمن قال ما ضربت زيدا : بلى ضربتَيْنِ ، ولمن قال ماتت في الأمر : بلى جدا كثيرا ، ولمن قال أى سير سرت : سيرا سريعا ، ولمن تأهب للحج : حجا مبرورا ، ولمن قدم من سفر : قدوما مباركا ؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين : جائز ، وواجب ؛ فالجائز كما في الأمثلة المذكورة ، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، كما قال : والحذف حتم - إلخ » اه كلامه . وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين : « وردّ بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا ؛ لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد ، والحذف يناهض ذلك ؛ فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله : وحذف عامل المؤكد امتنع ؛ لنكات ، كما يدل على ذلك قوله بعد : والحذف حتم - إلخ ؛ وفيه أن نحو : أنت سيرا ؛ لدليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله ؛ فالجواب بالنسبة إليه لانهض ، مع أن الخليل وسبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد ، وردّ ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من المؤكد ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يبدل عليه ؛ ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ، ولا شئ من المؤكّدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد ، واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل ، والصحيح أنه يعمل ، ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى في نحو أنت سيرا ، وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله : توكيدا أو نوعا - إلخ ؛ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل » اه كلامه ؛ والخلاصة أن اعتراض ابن الناطم على أبيه بورود حذف عامل المصدر المؤكد لامدفع له ولم يتم لأحد من انتصر للناظم دليل ينهض ردا على ذلك ، وما زعمه عن ابن عقيل من أن هذه الأمثلة التى أوردها ابن الناطم ليست من المصدر المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل ؛ فإنه كلام لا يتم ، ودعوى الشذوذ لاتصح لأن هذا وارد في الكلام الفصيح الجارى على السنة العرب بدون ضرورة .



وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أمراً أو نهياً ( كَنَدَلًا الَّذِ كَانَدَلًا ) في قوله :

عَلَى حِينِ أَهْلِي النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا ، زُرَيْقُ ، لِمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ <sup>(١)</sup>

فَنَدَلًا : بدل من اللفظ بَأَنَدَل ، والأصل : أَنَدَل يا زريقُ المَال : أى اختطفه ، يقال : نَدَلَ الشيء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضْرَبَ الرَّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول : قِيَامًا لَا قُعُودًا : أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٢ — فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا

(١) هذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد سبق شرح هذا البيت شرحا وافيا في أوائل هذا الكتاب ؛ فارجع إليه في ( ج ١ ص ٢٦ ) ، والاستشهاد به ههنا في قوله « ندلا ... المال » حيث ناب المصدر الذى هو قوله « ندلا » مناب الفعل الذى هو أندل ، والندل ؛ الأخذ باليدين جميعا ، أو هو الخطف ، وهو أيضا السرعة فى المشى ، والثعلب يضرب به المثل فى الأخذ ؛ لأنه يأتى على ما يعدو عليه من الحيوان .

٤٢٢ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه قوله :

\* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ \*

وهذا بيت من كلة لقطرى بن الفجاءة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى كتاب الحماسة ( انظر شرح التبريزى : ١ - ٩٦ ) ، وأولها قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَمَاعًا	مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيَحْكُ ! لَنْ تُرَاعَى
فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ	عَلَى الْأَجَلِ الَّذِ لَكَ لَمْ تُطَاعَى
فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا	فَمَا نَيْلُ ... البيت ، وبعده :
وَلَا ثَوْبُ الْبَقَاءِ بِثَوْبِ عِزٍّ	فَيُطَوَى عَنْ أَخِي الْخَنَعَ الْبِرَاعِ
سَبِيلُ الْمَوْتِ غَايَةُ كُلِّ حَيٍّ	فَدَاعِيهِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ دَاعِي
وَمَنْ لَا يَعْتَبِطُ يَسَامُ وَيَهْرَمُ	وَتُسَامِيهِ الْمَنُونُ إِلَى أَنْتِطَاعِ

وَمَا لِمَرَّةٍ خَيْرٌ فِي حَيَاةٍ إِذَا مَا عُدَّ مِنْ سَقَطِ الْمَتَاعِ .

اللفظ : « أقول لها » هذا الضمير عائد إلى النفس وإن لم يجر لها ذكر لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - مثل سحاب - المتفرق ، وقد جعل هذا مثلا ، والمراد المبالغة في الفزع « لن تراعى » روى في مكانه « لاتراعى » بلا الناهية ، وتراعى : مضارع مبني للمجهول من الروع ، وهو الفزع ، وتقول : راعه يروعه ؛ إذا أفزعته ، وتقول : ريع الرجل يراع ، يذكر تشجيعه لنفسه وتعريفه إياها بعد ما استشعرت الفزع أن الأجل مقدر « مجال الموت » أراد به المكان الذي يحول فيه الفرسان وفيه يصول بعضهم على بعض « أخى الخنع » أراد به الدليل ، والخنوع : النذلة ، ولا يكاد يستعمل الخنوع في ذلة إلا أن تكون في غير موضعها ، واليراع : أصله القصة التي لاجوف لها ، ثم استعمل في الرجل الجبان لأنه ضعيف القلب ؛ فكأنهم جعلوه لاقرب له ، ثم جعلوه لاجوف له « ومن لا يعتبط » الاعتباط : أن يموت المرء من غير علة ، يريد من لم يمت شابا مات هرما ، ويسأم : يمل ، وله مفعول محذوف ؛ يريد أنه يسأم ما يعتريه ويصيبه من تكاليف الهرم « وتسلمه المنون » روى في مكانه « وتفرض به المنون » وروى أيضا « ويفرض به القضاء » .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا تقديره : اصبر صبرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق به ، ومجال مضاف ، و« الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء للتفريع ، ما : نافية تعمل عمل ليس ، حرف مبني على السكون لاحتل له من الإعراب « نيل » اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« الخاود » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بمستطاع » الباء زائدة في خبر ما ، مستطاع : خبر ما النافية ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « صبرا ... صبرا » فإن حذف العامل في هذا المصدر واجب بالإجماع ، أما ابن عصفور فقصر الوجوب على هذا النوع وعلى المصدر المقرون بهمزة دالة على الاستفهام التوبيخي ، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل ، وبمثل قول ابن عصفور قال ابن الضائع ، ونصه : « واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار المصادر في الأمر المثناة ، كقولهم : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وضربا ضربا » اه ، وقوله « يجري مجرى هذا » اسم الإشارة فيه عائد إلى التحذير بغير إيا ، وقوله « المصادر المثناة » أراد المكررة ، ولم يرد التثنية الاصطلاحية .

أو دعاء<sup>(١)</sup> نحو: سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَجَدْعًا وَكِيًّا ، أو مقرونا باستفهام توبيخي ، نحو أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟ وقوله :

٤٢٣ - أَلَوْثُمَا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَا بَا

(١) قد يكون الدعاء بالمصدر مكررا كما في قول ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْحِي إِذْ يَدْبِعُونَ مُهْجَتِي بِحَارِيَّةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

وقد يكون الدعاء بالمصدر من غير تكرار ، وذلك كما في قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائية عن المصدر مكررة ، كقول كثير عزة :

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائية عن المصدر غير مكررة ، كقول الآخر :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بَيُوتُهُمْ وَلِلْعَرَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَمَسَّ

وقول الآخر ، وكأنه منه :

هَنِيئًا لِأَرْبَابِ النِّعَمِ نَعِيمُهُمْ وَلِلْعَاشِقِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ

وقد يدعى بأسماء وليست مصادر ولا صفات ، قالوا : تَربَا وَجَنَدَلَا ، وقد جاء مرفوعا في قول الشاعر :

أَمَدُ أَلْبِ الْوَأَشُونِ أَلْبَا لِبَيْنِهِمْ فَتُربُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ

٤٢٣ - هذا عجزييت ، وصدره قوله :

\* أَعْبُدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبَا \*

وهذا بيت لجرير بن عطية بن الخطفي من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي ، وكان قد اعترض لجرير حين قال قصيدته في بني نعيم التي منها قوله :

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو نَعِيمٍ رَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غَضَابَا

فقال العباس بن يزيد :

أَلَا رَغِمَتْ أَنْفُ بَنِي نَعِيمٍ فُسَاةُ الثَّمَرِ إِنْ كَانُوا غَضَابَا

فقال جرير يهجو العباس :

أَخَالِدَ كَانَ وَعْدُكُمْ خِلَابًا      وَمَنْنْتَ الْمَوَاعِدَ وَالْكَذَابَا  
أَلَمْ تَتَّبِعْنِي كَلْفِي وَوَجْدِي      غَدَاةَ يَرُدُّ أَهْلَكُمْ الرَّكَابَا  
أَهَذَا الْوُدَّ زَادَكَ كُلَّ يَوْمٍ      مُبَاعَدَةً لِإِلْفِكَ وَاجْتِنَابَا  
لَقَدْ طَرَبَ الْحَمَامُ فَهَاجَ شَوْقًا      لِقَلْبٍ مَا يَزَالُ بِكُمْ مُصَابَا  
وَنَزَهَبُ أَنْ نَزُورَكُمْ عُيُونًا      مُصَانَعَةً لِأَهْلِكَ وَأَرْتِقَابَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

سَتَطْلُعُ مِنْ ذُرَى شُعْبَى قَوَافٍ      عَلَى الْكِنْدِيِّ تَلْتَهَبُ النِّهَابَا  
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أَلُوْمَا ... البيت ، وبعده  
وَيَوْمًا فِي فِرَارَةٍ مُسْتَجِيرًا      وَيَوْمًا نَاشِدًا حَلِيفًا كِلَابَا  
إِذَا جَهَلَ اللَّيْمُ وَلَمْ يُقَدَّرْ      لِبَعْضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا  
فَمَا فَارَقْتَ كِنْدَةً عَنْ تَرَاضٍ      وَمَا وَبَّرْتَ فِي شُعْبَى أَرْتِقَابَا

اللفظ : « شعبي » بضم الشين وفتح العين المهملة - هي جبال منيعة متدانية من ضريبة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : « شعبي جبال متشعبة ؛ فلهذا سميت شعبي ؛ وقال عماره : هي هضبة بحمي ضريبة ، ومن أصحاب شعبي العباس بن يزيد الكندي ، وكان نازلا هناك في غير قومه » اهـ ، وإنما غير جرير العباس بن يزيد بحلولة في شعبي لأنه كان حليفا لبنى فزارة ، وشعبي من بلادهم ، وهو كندى ، والحلف عندهم عار ، قاله أبو محمد الأعرابي « ألوْمَا » اللؤم : ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسيسة الدنيئة ، وفعله من باب كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل في الندم بأن يراد أنه مجهول النسب ، كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معرض التعجب ، كقولهم : لله درّه ! وقد تستعمل في الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يتسكل عليه في بعض شأنه .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبدا : منادى ، وهو شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، ولذلك نصب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وأجاز ابن خلف والنحاس أن تكون الهمزة حرف استفهام ، وعبدا على هذا حال ، كأنه قال : أتفخر علىّ في حال عبوديتك ، والفخر لا يليق بالعبودية « حل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبدا « في شعبي » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل المستتر فيه « ألوما » الهمزة للاستفهام التوبيخي حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لوما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أتلوّم لوما ؟ ! « لا » نافية للجنس « أبا » اسم لا النافية للجنس ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، والكاف ضمير المخاطب في محل جر بإضافة اسم لا إليه ، وقد جاء هذا التعبير كثيرا في كلام العرب ، فمن ذلك قول النابغة الذبياني :

يَقُولُ رِجَالٌ يَجْهَلُونَ خَلِيقَتِي : لَعَلَّ زِيَادًا لَا أَبَا لَكَ غَافِلٌ

وقال زهير بن أبي سلمى المزني :

سَمِيتُ تَسْكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامُ

وقال أبو محجن الثقفي :

هَلُمَّ سِلَاحِي لَا أَبَا لَكَ إِنِّي أَرَى الْحَرْبَ لَا تَزْدَادُ إِلَّا تَمَادِيَا

وقال عنتره بن شداد العبسي :

فَأَقْنِي حَيَاءَكَ لَا أَبَا لَكَ وَأَعْلَمِي أَنِّي أُمُرُؤٌ سَامُوتٌ إِنْ لَمْ أَقْتَلِ

وقال جرير بن عطية :

يَا نَيْمَ نَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقال موسى بن جابر الحنقي :

كَانَتْ حَنِيفَةً لَا أَبَا لَكَ مَرَّةً عِنْدَ اللَّقَاءِ أَسِنَّةٌ لَا تَنْكُلُ

ومن هذا الباب قول درماء بنت سيار بن عبيدة الجحدري :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَا هُمَا

والدليل على أن الإضافة مقصودة في هذا التعبير مجيئه بالإضافة في قول مسكين الدارمي :

وَقَدَّمَاتِ شَمَاحٍ وَمَاتَ مَزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يُحَلِّدُ

ولو لم يرد الإضافة لم يأت بالألف ولقال كما قال نهار بن توسعة الشكري :

أَبِي الْإِسْلَامِ لِأَدَابٍ لِي سِوَاهُ إِذَا أُفْتَخِرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ

« واغتربا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، اغتربا : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : واعترب اغتربا ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أنلؤم ألؤما السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغتربا » حيث وجب حذف الفعل العامل في كل مصدر من هذين المصدرين ، لكونهما واقعين بعد همزة أريد بها الاستفهام التوبيخي ، هذا تخريج الشاهد تبعا للناظم وابنه وابن هشام ، وكلهم تابعون لسيبويه رحمه الله .

قال سيبويه رحمه الله ( ١ - ١٧٠ ) : هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير في الإخبار به والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من الحذر في الأمر . . . . وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يافلان والناس قعود ؟ وأجلوسا والناس يفرون ؟ لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام ، وقال العجاج :

\* أَطْرَبَا . وَأَنْتَ قَنْسَرَى \*

فإنما أراد أنطرب : أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، ومن ذلك قول بعض العرب ( هو عامر بن الطفيل ) أَغْدَةً كَغْدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُوبِيَّةٍ ؟ كأنه إنما أراد أوغد غدة كغدة البعير وأموت موتا في بيت سلوبية ، وهو بمنزلة أطربا ، وتفسيره كتفسيره ، وقال جرير :

أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأُغْتَرَبَا

يقول : أنلؤم ألؤما واعترب اغتربا ؟ وحذف الفعل في هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب . وأما « عبدا » فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أنفتخر عبدا ، ثم حذف الفعل « اه كلامه

وقال ابن الناظم في شرح الألفية ( ص ١٣٩ ) : « وأما الاستفهام لقصد التوبيخ فكقولك للتواني : أتوانيا وقد جد قرناؤك ؟ ومثله قول الشاعر :

والثاني : مادلّ على عامله قرينةٌ وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حَمْدًا وشُكْرًا  
لَا كُفْرًا ، وعند تذكر الشدة : صَبْرًا لَا جَزَعًا ، وعند ظهور معجب : عَجَبًا ، وعند الامتثال :  
سَمْعًا وَطَاعَةً ، وعند خطاب مرضى عنه : أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً ، وعند خطاب مغضوب  
عليه : لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا ، وَلَا فَعَلْتُ ذَلِكَ وَرُغْمًا وَهَوَانًا .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلِ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كإِمَامَنَّا) من قوله تعالى :  
« فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِمَامَنَّا بَعْدُ وَإِمَامَ فِدَاءٍ » (عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى : حيث عَرَضَ ؛  
لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمنون وإما تقادون .

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتَرَابًا

أى أتلؤم وتغترب « اه

وقال الشيخ خالد وهو شيخ الشارح الأشموني « والوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة  
أقسام : توبيخ متكلم لنفسه ، كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أَغْدَةً كغْدَةِ البعير وموتا  
في بيت ساولية ، وتوبيخ المخاطب ، نحو : أتوانيا وقد جدّ قرناؤك ؟ أى : أتتوانى توانيا ، وقوله  
وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي (١) :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتَرَابًا

أى : أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا ، وعبدا منادى بالهمزة ، وشعبي - بضم الشين المعجمة وفتح العين  
المهملة والباء الموحدة - موضع ؛ وتوبيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد بلغك  
أنه يلعب : أَلْعِبًا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ ؛ أى أتلعب لعبا « اه كلامه

فهذه العبارات كلها هي التي حذا شارحنا الأشموني حذوها وتبع خطوها ، وحسبه أن يكون  
مقتديا بشيخ هذه الصناعة وأستاذها ، وقد خالف هؤلاء جميعا ابن السيد في شرح أبيات الجمل ؛  
فاستحسن أن يكون « لؤما » مفعولا به لفعل محذوف ، و « اغترابا » معطوفا عليه ، والتقدير :  
أتجمع لؤما واغترابا ؛ قال : « وأنشد سيبويه هذا البيت على أن لؤما واغترابا منصوبان بفعل  
محذوف على طريق الإنكار التوبيخي ؛ كأنه قال : أتلؤم لؤما واغترب اغترابا ، ويجوز أن  
يكون التقدير أتجمع لؤما واغترابا ؛ فتنصبهما بفعل واحد مضمّر ؛ وهذا أحسن ؛ لأن المنكر  
إنما هو جمع اللؤم والغربة » اه

(١) قد عرفت أن اسمه العباس بن يزيد الكندي .

( كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَ ) كل منهما ( نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أُسْتَنْدَ ) نحو :  
أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا ، وما أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ،  
والحصر ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أَنْتَ  
سَيْرًا ، وَأَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، فيجب  
أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه  
يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٤ — فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

٤٢٤ — هذا عجز بيت ، وصدرة :

\* تَرْتَعُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرَتْ \*

وهذا بيت من قصيدة طويلة للخنساء تناصر بنت عمرو بن الشريد ، وأولها قولها :

قَدَى بَعِينِكَ أُمِّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ      أُمِّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ  
كَأَنَّ عَيْنِي لِدِكْرَاهُ إِذَا خَطَرَتْ      فَيَضُّ يَسِيلُ عَلَى الْخَدَّيْنِ مِدْرَارُ  
تَبْكِي لِصَخْرٍ هِيَ الْعَبْرَى وَقَدْ وَهَتْ      وَدُونَهُ مِنْ جَدِيدِ الثُّرْبِ أَسْتَارُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَوٍّ تُطِيفُ بِهِ      لَهَا حَنِينَانِ إِصْفَارُ وَإِكْبَارُ  
تَرْتَعُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرَتْ      فَإِنَّمَا هِيَ ... .. البيت ، وبعده :  
لَا تَسْمُنُ الدَّهْرُ فِي أَرْضٍ وَإِنْ رُبِعَتْ      فَإِنَّمَا هِيَ تَحْنَانُ وَتَسْجَارُ  
يَوْمًا بِأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ فَارَقَنِي      صَخْرٌ وَلِلدَّهْرِ إِخْلَاءٌ وَإِمْرَارُ  
وَإِنْ صَخْرًا لَمَوْلَانَا وَسَيِّدُنَا      وَإِنْ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لِنَحَارُ  
وَإِنْ صَخْرًا لِمَقْدَامٍ إِذَا رَكِبُوا      وَإِنْ صَخْرًا إِذَا جَاعُوا لِعَقَارُ  
وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتُمُّهُمُ الْهُدَاةُ بِهِ      كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

اللفظة : « قَدَى بَعِينِكَ أُمِّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ » القدى : ماسقط في العين من الرمد ، وتقول :



قذيت عينه تقذى قذى - مثل طرب يطرب طربا - إذا سقط فيها ذلك ، والعوار - بضم العين وتشديد الواو مفتوحة - ومثله العائر : وجع في العين كالقذى ، وقد روى هذا الشطر « ماهاج حزنك أم بالعين عوار » وهاج : أثار « أقفرت » خلت ، وروى الشطر الثاني « أم ذرفت أم خلت من أهلها الدار » وذرفت : قطرت قطرا متتابعا لا يبلغ أن يكون سيلا ، وضميره المستتر يعود إلى العين ، ويروى « أم ذرفت أن خلت » ويروى « أو أوحشت وخت » وقولها « كأن عيني لك كراه - إلخ » نكسرى - بكسر الدال وسكون الكاف - مثل الذكر ، وخطرت : أى مرت ذكره على بالي ، والمدرار : الكثير ، وسقط هذا البيت من بعض رواة شعر الحنساء ، وقولها « تبكى اصخرهى العبرى » قد روى هذا الشطر « فالعين تبكى على صخر وحق لها » والولة : ما يصيب الرجل والمرأة من شدة الجزع عند المصيبة ، والعبرى : التى لاتجف من الدموع ، وقيل لها عبرى لهملان دموعها ، وعنت بالأستار : ما أهيل عليه من تراب وحجارة « فما عجول على بو - إلخ » العجول : التى يموت ولدها وهو صغير ، والبو : جلد ولد الناقة يحشى ثمما أو غيره ويدنى منها لترأفه وتعطف عليه ، وقال أبو عبيدة : العجول والحلوج والسلوب والواله والفاقد بمعنى واحد ، والإصغار : حنين الناقة إذا خفضته ، والإكبار : حنينها إذا رفعتها ، ويروى « لها حنينان إعلان وإسرار » وهو بمعناه « ترتع » ترتعى ، ويروى « ترتع ماغفلت » ويروى « ترتعى إذا نسيت حتى إذا ذكرت » تعنى أن هذه الناقة ترتعى مادامت ناسية ولدها الذى ذبح ، فإذا تذكرته أخذتها رعدة وقلق واضطراب فصارت تقبل وتدبر لا يقر لها قرار ، وشبهت نفسها بها وجعلت الناقة نفس الإقبال والإدبار توسعا ، وسيأتى إيضاحه فى بيان الاستشهاد بالبيت ، وقولها « لانسمن الدهر فى أرض وإن ربت - إلخ » ربت : أصابها مطر الربيع ، يقال : ربت الأرض فهى مربوعة ، وخرفت فهى مخروفة ، وصيفت فهى مصيفة ، وجاء أيضا مصيوفة ، والتحنان - بفتح التاء وسكون الحاء المهملة - مصدر حنت الناقة تحن : إذا طربت فى إثر ولدها ، والتسجار : الحنين الذى يمتد ويطول ، وقد جعلتها التحنان والتسجار كما جعلتها الإقبال والإدبار ، وقولها « يوما بأوجد منى - إلخ » بأوجد : هذا خبر مافى قولها فما عجول على بو « وللدهر إحلاء وإمرار » يأتى مرة مما يحلو ومرة بما يمر « وإن صخرا لمولانا وسيدنا - إلخ » يروى فى مكانه « وإن صخرا لكافينا وسيدنا » تريد أنه ينجر فى شدة الزمان والبرد فيطعم ، وخصت الشتاء لأنه زمن الجذب والقحط ؛ فالنحر فيه والإطعام أشد مؤنة وأدل على الكرم والبذل « وإن صخرا لتأتم الهداة به » يروى فى مكانه « أغر أبلج تأتم الهداة به » والأغر : المشهور ، والأبلج : البعيد ما بين الحاجبين وهذا مما يمتدح به ، والعلم : الجبل ، وتريد بقشبيته بالعلم فى رأسه نار أنه مشهور لا يخفى على أحد الإعراب : « ترتع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره

.....

هي يعود إلى العجول ذات البو « ما » مصدرية ظرفية « رعت » فعل ماض ، مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود  
إلى العجول أيضا ، وما المصدرية الظرفية في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان مقدر إليه ،  
وتقدير الكلام : ترع مدة رعتها « حتى » حرف دال على الابتداء « إذا » ظرف تضمن معنى  
الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « اذكرت » اذكر :  
فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإِذَا » الفاء واقعة  
في جواب إذا ، إنما : أداة حصر « هي » ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع  
« إقبال » خبر المبتدأ « وإدبار » معطوف على الخبر ، والمعطوف على المرفوع مرفوع

الشاهد فيه : قولها « هي إقبال وإدبار » حيث أخبرت عن اسم العين - وهو الضمير العائد  
إلى العجول ذات البو التي هي الناقة - باسم المعنى - وهو المصدر الذي هو الإقبال والإدبار ؛ وفي الأبيات  
التي ذكرناها مع بيت الشاهد شاهد آخر لهذه المسألة ، وهو قولها « فإِذَا هي تحنان وتسجار »  
واعلم أن العلماء في ذلك ثلاثة تخرجات :

التخريج الأول : أن يكون الكلام على تقدير مضاف محذوف ؛ فالأصل في هذه العبارة على  
هذا التخريج : فإِذَا هي ذات إقبال وذات إدبار ، وإِنَّمَا هي ذات تحنان وذات تسجار ؛ حذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ؛ فالكلام إذن مشتمل على مجاز بالحذف ، مثل  
قوله تعالى : ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ) المراد والله أعلم وأسأل أهل القرية

التخريج الثاني : أن يكون الكلام على تأويل المصدر بالمشتق ؛ فالمصدر هنا يراد منه اسم  
الفاعل ، وكأنها قالت : فإِذَا هي مقبلة مدبرة ، وإِنَّمَا هي حنانة ساجرة ، فالكلام إذن مشتمل  
على مجاز مرسل علاقته التعلق ؛ ويقال : علاقته الجزئية والكلية ، والأول أشهر

والتخريج الثالث : أن يجعل الكلام من قبيل المبالغة ، والمراد أن المتكلم لما رأى أن المحدث  
عنه قد بلغ في هذا الوصف مبالغا لا يؤدي المشتق مقداره جعله هو نفس المعنى ؛ وقد جعل قوم  
منهم سيديويه شيخ النجاة والشيخ عبد القاهر الجرجاني إمام علماء البلاغة هذا من قبيل المجاز  
العقلي ، وبينه قوم بأن المجاز العقلي يطلق على كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه  
في العقل بضرب من التأويل ؛ ولا شك أن الحكم المفاد بقول الخنساء \* فإِذَا هي إقبال وإدبار \*  
وهو الحكم بالاتحاد بين الناقة والإقبال والإدبار - خارج عن موضعه في العقل بتأويل أنها صار  
بسبب كثرة الإقبال والإدبار كأنها عينهما وتحسنت منهما ؛ فيكون مجازا عقليا على هذا المعنى ؛

أى : ذات إقبال وإدبار .

( وَمِنْهُ ) أى : ومن الواجب حذف عامله ( مَا يَدْعُوْنَهُ مُوًى كَذًّا ) وهو إمام مؤد ( لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَأَلْمَبْتَدَأَ ) من النوعين — وهو المؤكد لنفسه — هو الواقع بعد جملة هى نص في معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نفسها ( نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا ) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف ( وَالثَّانِ ) — وهو المؤكد لغيره —

فافهم هذا ولا يذهب وهمك إلى المعنى المعروف للجاز العلى ، وهو إسناد الفعل وما فى معناه إلى غير من هو له فتنتطق متسائلا كيف يكون هذا مجازا عقليا والإقبال والإدبار من أفعال الناقاة ؟ قال سيبويه (١) : « وإن شئت رفعت المصدر فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء \* ترع مارعت حتى إذا أدكرت ... البيت \* فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم ابن نويرة :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ مَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهره الجزع اه كلامه

وقال الأعم : « الشاهد فيه رفع إقبال وإدبار على السعة ، والمعنى ذات إقبال وإدبار ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولو نصب على معنى فهى تقبل إقبالا وتدبر إدبارا ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود » اه

وقال أبو سعيد السيرافى : « النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدروا مضافا إلى المصدر ويحذفونه كما يحذفون فى ( واسأل القرية ) ، والوجه الثانى : أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل ، وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول ، ومما يقوى الثانى أنك تقول : رجل ضخم وعبل ؛ فتجعلهما فى موضع اسم الفاعل وليس بمصدرين لضخم وعبل » اه

وقال الشيخ عبد القاهر : « لم ترد تلك المرأة بالإقبال والإدبار غير معناها حتى يكون المجاز فى الكلمة ؛ وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، ولو قلنا أريد أنها ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شىء مغسول وكلام عامى مرذول لامساع له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة مناسبة للعانى » اه

هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصًّا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه ( كَأَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صَرَفًا ) فحقا : رفع ما احتمله «أنت ابني» من إرادة المحار . و ( كَذَلِكَ ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشعرُ بالحدوث ( ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه ( كَلِي بُكَاءٌ ذَاتِ عُضَلَةٍ ) أى : ممنوعة من النكاح ، وَلَزِيدٌ ضَرَبَ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزِيدٌ يَدُ يَدِ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْيَكِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضَلَةٍ ، وَزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله ، لاجتماع حذف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتعلة عليه الجملة - في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزِيدٌ ضَرَبٌ - للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

( تنبيه ) : مثل له صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ قوله :

٤٢٥ - سَمَانٌ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ

٤٢٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٨٠ ) وهو من كلمة لأبي كبير الهذلي

يقولها في تأبط شرا الشاعر العدا المعروف رواها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، وأولها قوله :

... ..

وَلَقَدْ سَرَبْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمَعْشَمٍ  
جَلَدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُتَقَلِّ  
يَمْنٍ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ  
حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ  
وَمُبَرَّيٍّ مِنْ كُلِّ غَيْرِ حَيْضَةٍ  
وَفَسَادٍ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغِيلٍ  
حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْهُودَةٍ  
كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْمَلِ  
فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا  
سُهِدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجْلِ  
فَإِذَا نَبَذَتْ لَهُ الْحَصَاةَ رَأْيَتَهُ  
يَنْزُو لَوْقَعَتِهَا طُمُورُ الْأَخْيَلِ  
وَإِذَا يَهُبُّ مِنَ الْمَنَامِ رَأْيَتَهُ  
كَرْتُوبٍ كَعَبِ السَّاقِ لَيْسَ بِزُمْلٍ  
مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَبٌ  
مَنْهُ ... البيت ، وبعده قوله :  
وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفِجَاجَ رَأْيَتَهُ  
يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَخْدَلِ  
وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أُسْرَةٍ وَجْهِهِ  
بَرَقَتْ كَبْرَقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ  
صَغْبُ الْكَرِيهَةِ لَا يَرَامُ جَنَابُهُ  
مَاضِي الْعَزِيمَةِ كَالْحُسَامِ الْفَصْلِ  
يَحْمِي الصَّحَابَ إِذَا تَكُونُ عَظِيمَةً  
وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا قَبَاوِي الْعُيْلِ

وكان سبب قول أبي كبير هذه الأبيات أنه تزوج أم تأبط شرا ، وكان غلاما صغيرا ، فلما رآه يكثر الدخول على أمه تنكر له ؛ وعرف ذلك أبو كبير في وجهه ؛ إلى أن ترعرع الغلام ، فقال أبو كبير لأمه : ويحك ! قد والله رابني أمر هذا الغلام ، ولا آمنه ؛ فلا أقربك ، قالت : فاحتل له حتى تقتله ، فقال له ذات يوم : هل لك أن تغزو ؟ فقال : ذلك من أمري ، قال : فامض بنا ، فخرجا غازيين ولا زاد معهما ، فسارا ليلتهما ويومهما من الغد حتى ظن أبو كبير أن الغلام قد جاع فلما أمسى قصد به قوما كانوا له أعداء ، فلما رأى نارهم من بعيد قال له أبو كبير : ويحك ! قد جعنا ، فلو ذهبنا إلى تلك النار فالتمسنا منها شيئا ، قال : ويحك ! وأي وقت جوع هذا ؟

.....

قال : أنا قد جعت فاطلب لي ، فمضى تأبط شرا فوجد على النار رجلين من الص من يكون من العرب ، وإنما أرسله إليهما أبو كبير على معرفة ، فلما رأياه قد غشى نارها وثبا عليه وكرّ ساعيا واتبعاه ، فلما كان أحدهما أقرب إليه من الآخر عطف عليه فرماه فقتله ، ورجع إلى الآخر فرماه فقتله ، ثم جاء إلى نارهما فأخذ الحيز منها ، فجاء به إلى أبي كبير ، فقال : كل لا أشبع الله بطنك ، ولم يأكل هو ، فقال : ويحك أخبرني كيف كانت قصتك ؟ قال : وما سؤالك عن هذا ؟ كل ودع المسألة ؛ فدخلت أبا كبير منه خيفة ، وأهمته نفسه ، ثم سأله بالصحبة إلا حدثه كيف عمل ، فأخبره فازداد له خوفا ، ثم مضيا في غزاتهما ، فأصابا إبلا ، ومتن به أبو كبير ثلاث ليال يقول له في كل ليلة اختر أي نصف الليل شئت تحرس فيه وأنام وتنام النصف الآخر وأحرس ، قال : ذلك إليك ، اختر أيهما شئت ، فكان أبو كبير ينام إلى نصف الليل ويحرسه تأبط شرا ، فإذا نام تأبط شرا نام أبو كبير أيضا لا يحرس شيئا ، حتى استوفى الثلاث ، فلما كان في الليلة الرابعة ظن أن النعاس قد غلب الغلام ، فنام أول الليل إلى نصفه يحرسه تأبط شرا ، فلما نام الغلام قال أبو كبير : الآن يستثقل نوما وتمكنني فيه الفرصة ؛ فلما ظن أنه استثقل أخذ حصاة نخذف بها ، فقام الغلام كأنه كعب ، فقال : ماهذه الوجبة ؟ فقال : لأدرى والله ، سمعته في عرض الإبل ، فقام وعس وطاف فلم يجد شيئا ، فعاد فنام ، فلما ظن أنه استثقل أخذ حصية أصغر من تلك نخذف بها ، فقام كقيامه الأول ، فقال : ماهذا الذي أسمع ؟ قال : والله ما أدرى ، قد سمعت كما سمعت وما أدرى ماهو ؛ ولعل بعض الإبل تحرك ؛ فقام فطاف وعس فلم ير شيئا ؛ فعاد فنام ، فأخذ حصية أصغر من تلك جدّا فرمى بها ، فوثب كما وثب أولا ، فطاف وعس فلم ير شيئا ، فرجع إليه فقال : يا هذا ؛ إني قد أنكرت أمرك ، والله لئن عدت أسمع شيئا من هذا لأقتلنك ، قال : قال أبو كبير : فبت والله أحرصه خوفا أن يتحرك شيء من الإبل فيقتلني ، فلما رجعا إلى حيتهما قال : إن أم هذا الغلام لامرأة لا أقربها أبدا ؛ وقال هذه الأبيات

وإنما أطلنا عليك بذكر هذه القصة على خلاف عادتنا لنعاملك أن الأبيات في وصف تأبط شرا ، وليست في وصف فرس كما ذكر العيني رحمه الله

اللفظة : « سریت » تقول : سرى ، وأسرى ، بمعنى واحد « على الظلام » يريد في الظلام « بمغشم » المغشم - بزنة المنبر - مفعول من الغشم ، وهو الظلم ، والجلد : القوي الصلب « غير مشقل » يريد أنه محبب إلى القلوب حسن القبول « حملن » هذا الضمير يرجع إلى الإناث وإن لم يجر لمن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز إضماره « عواقد حبك النطاق » قال التبريزي : الرواية حبك الثياب ؛ لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك : الطرائق ، والواحد

حببك . اه ، والمعنى أن هذا الغلام من الفتيان الذين حملت أمهاتهم وهنّ غير مستعدّات للفراش فنشأ محموداً مرضياً لم يدع عليه بالهبل والشكل ، وقوله « ومبرئ من كل غير حيضة - إلخ » غير الحيض - بضم الغين وسكون الباء - وغيره - بضم الغين وتشديد الباء مفتوحة - بقاياه ، وكذلك غير اللبن باقية في الضرع ، والمغيل : من الغيل - بفتح فسكون - وهو أن تغشى المرأة وهي ترضع ، ويروى « وداء معضل » وهو الذي لا دواء له ، والمعنى أن أمه حملته وهي طاهر ليس بها بقية حيض ووضعته ولاداء به استصحبه من بطنها فلا يقبل علاجاً ؛ لأن داء البطن لا يفارق ، ولم ترضعه أمه غيلاً ، وكان العرب يقولون : إذا حملت المرأة في قبل الطهر أول الشهر عند طلوع الفجر ثم أذكرت جاءت بما لا يطاق ، وفي هذا يقول شاعرهم :

لَقَحِثَتْ فِي الْهَلَالِ عَنْ قُبُلِ الطُّهْرِ وَقَدْ لَاحَ لِلصَّبَاحِ بَشِيرُ

وقول أبي كبير « حملت به في ليلة مزوءدة - إلخ » الزؤد : الذعر ، وقد زئد فهو مزوءد ، والمعنى حملت الأم بهذا المغشم في ليلة يذعر فيها ، وفي هذا نسبة الفعل للزمان الذي يقع فيه ، وقد حكوا أن أمّ تأبط شراً قالت عنه : إنه والله شيطان ، مارأيت قط مستثقلاً ، ولا ضحكاً ، ولا همّ بشيء منذ كان صبياً إلا فعله ؛ ولقد حملت به في ليلة ظلماء وإن نطاقاً لمشدود ؛ وقوله « فأنت به حوش الفؤاد مبطناً - إلخ » حوش الفؤاد : تريد أنه شديد الحدة والقوة ، والمبطن : الخميم البطن ، والسهد : الكثير السهاد ، وهو وصف مثل قولهم : باب فتح ، وامرأة عطل ، وناقعة سرح ، ولسان طلق ، كل هذا بضم أوله وثانيه ، والهوجل : الثقل الكسلان ، ويقال : هو الأحمق الذي لا مسكة به ، وتوله « فإذا نبذت له الحصة - إلخ » تقول : نبذت الشيء من يدي ؛ إذا طرحته ، وينزو : يريد يفزع ويثب ، والظمور : الوثب ؛ فهو مفعول مطلق منصوب بفعل من معناه ، والأخيل : الشاهين ، يريد أنك إذا رميته بحصاة وهو نائم وجدته ينتبه انتباه من سمع بوقعها هذه عزيمة فيثب كما يثب الأخيل ، ويروى عجز هذا البيت « فزعا لوقعها ظمور الأخيل » وانتصاب ظمور على هذه الرواية بما دلّ عليه قوله « فزعا لوقعها » كأنه قال : رأيت يطمّر ظمور الأخيل ، وقوله « وإذا هب من المنام رأيت - إلخ » أصل هب بمعنى تحرك واضطرب ، ثم قيل : هب من نومه هباً ، وهب الريح هبوباً ، وهب الناقة في سيرها هباباً ، وهب القيس هبيباً ، وأهيب السيف : هزّزته ، ويقال : رتب رتوباً ؛ إذا قام وانتصب ، والشيء الراتب : القائم ، والزمل - كسكر - الضعيف ، ومثله الزميل - كقبيط - والزمال - كرمان ، يقول : إذا استيقظ من منامه انتصب انتصاب كعب الساق ، وقوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب - إلخ » إن : حرف زيد لتأكيد النفي ، وزيادته تبطل عمل ما في لغة من يعملها ، وانتصاب طى على المصدر

... ..

مما دلّ عليه ما قبله ، كما سيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت ، والمعنى أنه إذا نام لا ينسط على الأرض ولا يتمكن منها بأعضائه كلها حتى لا يكاد يتشمر عند الانتباه بسرعة ، والمحمل : حمالة السيف ، وقوله « وإذا رميت به الفجاج - إلخ » الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع في الجبل ونحوه والهوى بضم الهاء : القصد إلى أعلى ، و بفتحها القصد إلى أسفل ، والخازم : جمع مخرم ، وهو منقطع أنف الجبل ، والأجدل : الصقر ، وقوله « وإذا نظرت إلى أسرة وجهه - إلخ » الأسرة : الخطوط التي في الجبهة ، واحدها سرار ، والعارض من السحاب : الندى يعرض في جانب السماء ، والمتهلل : الضاحك ، تقول : تهلل الرجل مرحاً ؛ إذا افتّر عن أسنانه في الضحك ، ومثله اهتلّ ، يقول : إذا نظرت في وجهه رأيت أسارى وجهه تشرق إشراق السحاب المتشقق بالبرق ، يريد أنه حسن البشر طلق الوجه « العيل » جمع عائل ، وهو الفقير

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرف : معطوف على منكب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى » مفعول مطلق منصوب بفعل مضمر وجوبا ، وتقدير الكلام : يطوى طى المحمل ، أو طوى طى المحمل - يبناء كل من الفعلين للجهول - و طى مضاف ، و « المحمل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا ، مثل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف ذكرت أن البيت مثل هذا المثال وأنا لا أجد في البيت جملة سبقت المصدر قد استكملت الشرائط التي عددها الشارح ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن البيت - وإن لم يتقدّم فيه على المصدر جملة مستكملة لهذه الشرائط - بمنزلة ما تقدّم فيه ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدلّ على المعنى الذي تدلّ عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : إن هذا الغلام إذا نام على الأرض نجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه ؛ فكأنه قال : إن له طياً وضموراً .

قال سيبويه ( ١ - ١٨٠ ) : « وقد يجوز أن تضمّر فعلاً آخر كما أضمرت بعده صوت ،



لأن ما قبله بمنزلة « له طى » ؛ قاله سيبويه .

( خاتمة ) : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : ماله فعلٌ ، وهو مامر .

والثانى : ما لافعل له أصلا ، كبَلَّه ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٦ — تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهدلى : \* ما إن يمست الأرض إلا منكب ... البيت \* صار ما إن يمست الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « اه .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب طى المحمل باضمار فعل دلّ عليه قوله : ما إن يمست الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لانطواء كشحه وضمير بطنه ؛ فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل « اه .

٤٢٦ — هذا البيت لكعب بن مالك الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، من كلمة رواها له ابن إسحاق فى السيرة ، وانظر السيرة المعروفة بسيرة ابن هشام ( ٣ — ٢٩٠ ) يقولها فى شأن يوم الخندق وانتصار رسول الله والمسلمين جند الله على الكافرين من غير التحام فى معركة ولا تراحم فى قتال ، وأول هذه القصيدة قوله :

مَنْ سَرَّهُ ضَرْبُ يُعْمَعُ بَعْضُهُ	بَعْضًا كَمَعْمَعَةِ الْأَبَاءِ الْمُخْرَقِ
فَلَيَأْتِ مَأْسَدَةً تُسْنُ سَيُوفُهَا	بَيْنَ الْمَذَادِ وَبَيْنَ جِزْعِ الْخَنْدَقِ
دَرَبُوا بِضَرْبِ الْمُعْلَمِينَ وَأَسْلَمُوا	مُهْجَاتِ أَنْفُسِهِمْ لِرَبِّ الْمَشْرِقِ
فِي غُصْبَةٍ نَصَرَ الْإِلَهُ نَبِيَّهُ	بِهِمْ وَكَانَ بَعْبْدِهِ ذَا مَرْفَقِ
فِي كُلِّ سَابِقَةٍ تَحُطُّ فُضُولُهَا	كَالْتَهْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ الْمُرْقِرِ
بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ كَأَنَّ قَتِيرَهَا	حَدَقُ الْجَنَادِ ذَاتِ شَكِّ مُوثِقِ
جَدَلَاءَ يَحْفَزُهَا نِجَادُ مُهَنْدٍ	صَافِي الْحَدِيدَةِ صَارِمِ ذِي رَوْثِ

تَلَكُم مَعَ التَّقْوَى تَكُونُ لِبَاسَنَا      يَوْمَ الْهِجَابِ وَكُلَّ سَاعَةٍ مَصْدَقِ  
نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطُونَا      قُدُمًا وَنُلْجِحُهَا إِذَا لَمْ تَنْحَقِ  
فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا      بَلَّةَ الْأَكْفِ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ  
نَلْقَى الْعَدُوَّ بِقَحْمَةٍ مَلُومَةٍ      تَفْنِي الْجُمُوعَ كَقَصْدِ رَأْسِ الْمَشْرِقِ

اللفظ : « من سرّه ضرب يجمع بعضه - إلخ » المعمة : صوت التهاب النار وحريقها فيما عظم وكثف من القصباء ونحوها ، والأباء - بفتح الهمزة وتخفيف الباء - القصب ، ويقال : هو الأغصان الملتفة ، وقوله « فليأت مأسدة - إلخ » المأسدة : موضع الأسود ، ويقال : أرض مأسدة ومسبعة ومأبلة ومذابة ومنمرة ؛ إذا كانت موضعا للأسود والسباع والإبل والثئاب والنمور ، وتسنى : تروى بضم التاء وفتح السين ، ومعناه تصقل وتحادث بالجلاء ، وتروى بفتح التاء وضم السين ، والمعنى أن السيوف تسنى للأبطال سنن الجلاذ والمقارعة وتعلمهم الإقدام على الكاره ، والمذاد : اسم الموضع الذي يذود فيه الفرسان عن حريمهم ، يريد موضع القتال ، والجزع : جانب الوادى ، وقوله « دربوا بضرب المعلمين - إلخ » دربوا : اعتادوا ، والمعلمون - بفتح اللام - الذين يعرفون بعلامة لهم اتخذوها لأنفسهم ، وإنما يفعل ذلك الأبطال والحكام ، والمهجات : جمع مهجة ، وهى النفس ، ويقال : هى خيال النفس وذكاؤها ، ورب المشرق : على الاكتفاء ، والمراد رب المشرق والمغرب ، وقوله « فى كل سابعة - إلخ » السابعة : الدرع التى تضاف على لابستها ، ومنه قوله تعالى : ( أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ) وتحط فضولها : أى ينجر على الأرض ما فضل وزاد منها ، والنهى : الغدير من الماء ، والمترقق : الذى تصفقه الريح فيجىء ويذهب ، ويروى « المترقق » وهو من الرقة ؛ وقوله « بيضاء محكمة - إلخ » القتير : مسامير حلق الدروع ، والجناب : جمع جنذب ، وهو الذكر من الجراد ، والشك : النسج وإحكام السرد ؛ وقوله « جدلاء يحفرها - إلخ » الجدلاء : المحكمة النسج ، وهى من وصف الدرع أيضا ؛ ويحفرها : يرفعها ويشمرها ، والنجاد - بزنة كتاب - حمالة السيف ، والمهند : السيف ، والصارم : القاطع ، والرونق : البريق واللمعان ؛ وقوله « تذر الجماجم - إلخ » تذر : ترك ، والجماجم : جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس ، وقد رأيت أنه روى « فترى الجماجم » وضاحيا : بارزا للشمس ، وبلة : يجوز أن يكون مصدرا ، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى اترك ، وستعرف ذلك فى بيان الاستشهاد بالبيت ؛ وقوله « نلقى العدو - إلخ » القحمة - بفتح فسكون -

الكتيبة والفصيلة من الجيش ، والمعمومة : المجتمعة ، والمشرق : اسم جبل ، ويروى « تنفى الجموع كرأس قدس المشرق » فقدس على هذه الرواية اسم جبل ، وهو غير مصروف ، والمشرق : نعت له .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى السيوف « الجاجم » مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى الجاجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : اترك بله الأكف ؛ وذلك لأن بله - على هذا - مصدر لا فعل له من لفظه ، وإنما له فعل من معناه ، وهو اترك ، وبله مضاف ، و « الأكف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مثل ( فَضَرَبَ الرَّقَابَ ) « كَأَنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأكف اسمه « لم » حرف نفى وحزم وقلب « تخلق » فعل مضارع ، مبنى للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » واعلم أن هذه العبارة تروى بجر « الأكف » وبنصبها ؛ فأما رواية الجر فهي موضع الاستشهاد ههنا ، وتخرجها على أن « بله » مصدر منصوب بفعل من معناه محذوف ، فهو حينئذ مثل قوله تعالى : ( فَضَرَبَ الرَّقَابَ ) ولا فرق بينهما إلا من جهة أن ضربا له فعل من لفظه ، وبله لا فعل له من لفظه ، بل له فعل من معناه ؛ فانتصابه بهذا الفعل الذى من معناه كانتصاب مقه في قولك : أحببته مقه ، وكانتصاب جلوس في قولك : قعدت جلوسا ؛ وأما رواية نصب « الأكف » فتخرجها على أن « بله » اسم فعل أمر بمعنى اترك ، و « الأكف » على هذا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك : دونك الكتاب : أى خذه ، وكانتصاب أنفسكم في قوله تعالى : ( عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ) أى الزموا أنفسكم ، والمراد الزموا شأن أنفسكم ، وفي كل اسم فعل أمر من هذه الأسماء المذكورة وما أشبهها ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بها ؛ ومن هنا تعلم أن لبله استعمالين : الأول تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بإضافتها إليه ، والثانى تكون فيه اسم فعل أمر فيكون ما بعدها منصوبا على أنه مفعول به ؛ وسيأتى لهذا مزيد كلام في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

في رواية خَفَضَ «الأَكْفَ» فَبَلَهُ حينئذ: منصوبٌ نَصَبَ «ضَرْبَ الرقاب» ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اَتْرَكَ ؛ لأن بَلَهُ الشَّيْءَ بمعنى تَرَكَ الشَّيْءَ ؛ فهو على حد النصب في نحو: شَنَنَتْهُ بُغْضًا ، وَأَحْبَبَتْهُ مَقَّةً .  
ويجوز أن ينصب ما بعد بَلَهُ ؛ فيكون اسم فعل بمعنى اَتْرَكَ ، وهي إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتي في بابه .

ومثل «بَلَهُ» المضاف: وَيَلَهُ ، وَيُحِبُّهُ ، وَيُسِّه ، وَيُؤَيِّبُهُ ، وهي كنايةات عن الويل .  
وَوَيْلٌ : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، كثرت حتى صارت كالتعجب ؛ يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبها بتقدير: أَلْزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

## المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .

وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ؛ بكونه مصدرا ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله : ( يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ) أى القلبى ( إن \* أَبَانَ تَعْلِيلًا ) أى : أنهم كونه علة للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ الفعل ( كَجُدُّ شُكْرًا ) أى : لأجل الشكر ، فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ مَحِيلاً كان انتصابه على المصدرية ( وَدِنْ ) طَاعَةً ( وَهُوَ ) أى : المفعول له ( بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ \* وَقَتًا وَفَاعِلًا ) الجملة حالية ، و « وقتا وفاعلا » نصبٌ بنزع الخافض ، أى : يشترط لنصب المفعول له - مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل - أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جئتكَ السَّمَنَ وَالْعَسَلَ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس : أما الْعَبِيدَ فَذَوْعَبِيدٍ ، بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ الْعَبِيدِ فالمدكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جئتكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، ولا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسى : جئتكَ ضَرْبَ زَيْدٍ : أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشئ لا يعمل بنفسه ؛ وكونه متحدا مع المعلن به فى الوقت ؛ فلا يجوز : جئتكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا فى معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ، بل يكفى عدم ظهور المنافاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جئتكَ مَحَبَّةًكَ إِيَّائِي ؛ خلافا لابن خروف .

( تنبيه ) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديرى ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يجعلكم تروُنْ اه .

( وَإِنْ شَرَطُ ) من الشروط المذكورة ، ماعدا قصد التعليل ( فَقَدْ \* فَاجِرُزُهُ بِالْخَرْفِ ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ فقد الأول - وهو كونه مصدرا - نحو « وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى - وهو كونه

قلبيبا - نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » بخلاف « خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ » ، والثالث - وهو الاتحاد في الوقت - نحو قوله :

٤٢٧ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

٤٢٧ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ \*

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدته المعلقة المشهورة التي أولها :

فَقَانَبُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلِ بَسِطِ اللّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَأَنْكِ قَسَمْتُ الْغَوَادَ فَنَصَفُهُ	وَأِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صُرْمِي فَأَجَلِي
وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِتَضْرِبِي	فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ
وَبَيْضَةَ خَذِرٍ لَا يَرَامُ خِبَاؤُهَا	وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ
تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعْشَرًا	قَتِيلٌ وَنِصْفٌ فِي حَدِيدٍ مُكَبَّلِ
إِذَا مَا الثَّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ	بِسَهْمِيكَ فِي أَغْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا	بِمَتَعَتٍ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ
فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ مَالِكٌ حِيلَةٌ	عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقَتْلِي
	تَعَرَّضَ أَثْنَاءَ الْوَسَاحِ الْمَفْصَلِ
	لَدَى السِّتْرِ ... البيت ، وبعده :
	وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي

اللفظ : « قفا » يجوز أن تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الوصل معاملة الوقف ؛ فيكون المأمور بالوقوف واحدا ، ويجوز أن تكون الألف ألف التثنية ؛ فالخاطب اثنان لأن أدنى أعوان الرجل اثنان والرفقة أدنى ما تكون ثلاثة فيجربى كلام الواحد على صاحبيه ، ويجوز أن تكون الألف ألف الاثنين والمخاطب واحدا ؛ لأن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الاثنين « ذكرى » تذكر « سقط اللوى » منقطع الرمل « الدخول فومل » موضعان

شرقي اليمامة « أفاطم مهلا - إلخ » قال ابن السكبي : فاطمة هي ابنة عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وهي التي قال لها مرة :

لَا وَأَبِيكَ أُبْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَحْسِبُ الْقَوْمُ أُنَى أَفْرِ

والتدلل : الإدلال ، وهو أن تنيه المرأة نفسها إلى من يحبها ، وأزمت : عزمت الرأي وأجمعت ، والصرم : الهجر ، وأجلى : أحسنى صحبتي ودعى ما اعتزمته ؛ وقوله « وإن كنت قد ساءت لك - إلخ » ساءت لك : آذنتك ، والخلقة : الطبيعة والخلق ، وثيابي : يريد فسلى قلبي ، والتعبير بالثياب عن القلب مشهور في كلام العرب ، قال عنتره :

فَشَكَّكَتُ بِالرُّمَحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاءِ مُحَرَّمٌ

وعليه حمل بعض المفسرين قوله تعالى : ( وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ) وتنسل : تخرج وتنصرف ، ومنهم من زعم أن الثياب على ظاهر معناها ، وذكر أن طلاق أهل الجاهلية كان أن يسلم الرجل ثوبه من ثوب زوجته ؛ فيتفارقا . وقوله « أغرك مني أن حبك - إلخ » أغرك : أحملك على الاغترار ، يريد عتابها على ما يراه منها ؛ فيقول : لقد رأيت حبك قد برح بي حتى كاد يقتلني ، وأنتك تتصرفين في قلبي ، فحملك هذا على أن تدلت وأسأت إلي ؛ وقوله « وأنتك قسمت الفؤاد - إلخ » سقط هذا البيت من رواية أكثر الرواة ، ومكبل : مقيد ، وهو من صفة النصف الواقع في أشراك حبها الذي لا يزال ينبض بالشوق إليها ، وكان من حقه أن يرفعه ، ولكنه اضطر إلى خفضه للروى خفضه على الجوار ؛ وقوله « وماذرفت عيناك - إلخ » ذرفت : دمت ، وأراد بالسهمين عينيها ، وأعشار القلب : أجزاءه ، ومقتل : مدلل في حبها ؛ وقوله « وبيضة خدر لا يرام خباؤها - إلخ » هذه الواو واو رب ، والمجرور بعدها مجرور رب المحذوفة ، وبيضة الخدر : الغادة التي لا تفارق خدرها ، وذلك من أمارات الشرف عندهم ، والخدر - بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة - الخباء ، ولا يرام خباؤها : لا يمتنى ولا يخطر بالبال لأنه منيع دون الوصول إليه الأهوال ، وأراد أن هذه الغادة الخدرة محجوبة بمنوعة ، وغير معجل : غير متعجل ، وأراد أنه لم يخف أن يصل إليه أحد فلم يتعجل في التمتع بها ، بل لها معها في ريث وتأن ؛ وقوله « تجاوزت أحراسا إليها - إلخ » الأحراس : جمع حرس ، مثل جبل وأجبال وجمل وأجمال ، وأراد أن يصف نفسه بجرأة القلب فزعم أنه مر بأحراس على باب هذه الغادة ومرّ على قوم شديدي الحرص على قتله لو استطاعوه ؛ وقوله « إذا ما الثريا - إلخ » يريد أن تجاوزه الأحراس وتقمه هؤلاء إليها كان وقت تعرض الثريا في السماء ، وزعموا أنه أراد الجوزاء فوضع الثريا موضعها ؛ لأن الثريا لا تتعرض ، مع أن لها

والرابع - وهو الاتحاد في الفاعل - نحو :

٤٢٨ - وَإِنِّي لَتَعَرُّوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

اعتراضاً عند السقوط ؛ فإنها تأخذ وسط السماء كما يأخذ الوشاح وسط المرأة ، وأثناء الوشاح ؛ ثنائياً ، والفصل : الذي فصل بين كل خرزتين منه بلؤلؤة ؛ وقوله « جئت وقد نضت - إلح » نضت ثوبها : خلعت ، وهو يروى بتخفيف الضاد وتشديد هاء ، ولبسة المتفضل : ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار ؛ وقوله « فقالت يمين الله - إلح » معنى مالك حيلة لا أجد حيلة في دفعك ومنعك ، والغواية : الجهالة ، وتنجلي : تنكشف وتذهب عنك .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نضا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « لنوم » جار ومجرور متعلق بنضا « ثيابها » ثياب : مفعول نضا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذي هو نضا وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « لدى » ظرف مكان متعلق بنضا منصوب بفتحة مقدّرة على الأنف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « الستر » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « المتفضل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم مصدر صالح للتعليل ، وقد ذكر قبله فعل يصلح أن يكون معللاً به ، وفاعل هذا الفعل هو فاعل المصدر ؛ فإن التي نضت عنها الثياب إلا لبسة المتفضل هي التي تنام ، ولكن وقت حصول هذا المصدر الذي هو النوم غير وقت حصول الفعل السابق عليه ؛ أليس ترى أن خلع الثياب يتقدّم النوم ويسبق عليه ؟ لاجرم التزم الشاعر أن يحجره بحرف دالّ على التعليل ، وهو اللام .

٤٢٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِاللَّهِ الْقَطْرُ \*

وهذا البيت من كلمة لأبي صخر الهذلي ؛ وقبله قوله :

لِللَّيْلِ بِذَاتِ النَّيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطُرٌ



وَقَفْتُ بِرِسْمِهَا فَلَمَّا تَنَكَّرَا  
وَفِي الدَّمْعِ إِنْ كُذِّبْتُ بِالْحُبِّ شَاهِدُ  
صَبْرْتُ فَلَمَّا غَالَ نَفْسِي وَشَفَّهَا  
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبِيبَيْنِ رِدَّةُ  
إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهْمِجُنِي  
وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هَزَّةُ  
هَجَرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَا يَعْرِفُ الْهُوَى  
صَدَقْتُ أَنَا الصَّبُّ الْمَصَابُ الَّذِي بِهِ  
أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكُ وَالَّذِي  
لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَغْبِطُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى  
فِيهَا هَجَرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغَتْ بِيَ الْمَدَى  
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوَى كُلِّ لَيْلَةٍ  
عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا  
صَدَقْتُ وَعَيْنِي دَمْعُهَا سَرِبَ هُمُرُ  
مُبِينُ مَا أَخْفَى كَمَا بَيْنَ الْبَدْرِ  
عَجَارِيفُ مَا تَأْتِي بِهِ غُلْبَ الصَّبْرِ  
سَوَى ذِكْرِ شَيْءٍ قَدْ مَضَى دَرَسَ الذِّكْرُ  
نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ  
كَمَا انْتَفَضَ ... البيت ، وبعده :  
وَزُرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَيْسَ لَهُ صَبْرُ  
تَبَارَيْحُ حُبِّ حَامِرِ الْقَلْبِ أَوْ سِخْرُ  
أَمَاتَ وَأَخْيَا وَالَّذِي أَمَرُهُ الْأَمْرُ  
أَلَيْفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ  
وَزِدْتُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجْرُ  
وَيَا سَلَوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكَ الْحَشْرُ  
فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

اللفظة : « ذات البين » موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد بيت أبي صخر ، وأنشد بعده :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا  
وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ بَعْدُهُمَا عَصْرُ

« ذات الجيش » موضع ، قال ياقوت : جعلها بعضهم من العقيق بالمدينة ، وأنشد لعروة ابن أذينة :

كَأَدَّ الْهُوَى يَوْمَ ذَاتِ الْجَيْشِ يَفْتُلُنِي  
لِمَنْزِلٍ لَمْ يَهْجُ لِلشَّوْقِ مِنْ صَقَبٍ

ويقال : إن قبر نزار بن معد وقبر ابنه ربيعة بذات الجيش ، وقال بعضهم : أولات الجيش موضع قرب المدينة ، وهو واد بين ذى الحليفة وبرثان ، وهو أحد منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وأحد مراحل عند منصرفه من غزاة بني المصطلق ، وهناك حبس رسول الله

صلى الله عليه وسلم في ابتغاء عقد عائشة ونزلت آية التيمم ، وقال جعفر بن الزبير بن العوام :

لَمَنْ رُبِعَ بِذَاتِ الْخَيْشِ أُمْسَى دَارِسًا خَلَقًا  
كَلِفْتُ بِهِمْ غَدَاةَ غَدٍ وَمَرَّتْ عَيْسُهُمْ حِرْقًا  
تَنَكَّرَ بَعْدَ سَاكِئِهِ فَأُمْسَى أَهْلُهَا فِرْقًا  
عَلَوْنَا ظَاهِرَ الْبَيْدَا ۚ وَالْمَجْزُونُ مَنْ قَلِقًا

انتهى كلام ياقوت . « آياتها » جمع آية ، وهي العلامة « سطر » يريد أنها دارسة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر ، ويروى في مكانه « عفر » وقوله « وقفت برسميها - إلخ » الرسم : أثر الدار إذا كان لاصقا بالأرض ، وتنكرا : ذهبتهما « سرب » جار ، تقول : سرب الماء - من باب دخل - ؛ إذا جرى على وجه الأرض ، وتقول : هذا ماء سرب ، وهذا سقاء سرب ، بزنة كتف ، وقد سرب السقاء والماء - من باب فرح - « همر » منه مرسى ، وقوله « وفي الدمع إن كذبت بالحب شاهد » يريد أن الدموع تشى وتدل على ما يكنه الحب « صبرت فلما غال نفسي - إلخ » غال نفسي : أهلكها « وشفها » تقول : شف جسم فلان ؛ إذا رق من النحول ، وتقول : قد شفه الحزن يشفه - من باب رد - وشفوقا ؛ إذا أضناه « عجاري ف » أراد بها ما يكون من محبوبته من جفاء وصدود ، وتقول : الدهر ذو عجاري ف والدنيا ذات تصاري ف ، وقال الشاعر :

لَمْ تَنْسِنِي أُمَّ عَمَّارٍ نَوَى قَذْفُ ۖ وَلَا عَجَارِيْفُ دَهْرٍ لَا تُحَلِّينِي

« ردة » أراد به الرجوع إلى المودة « درس الذكر » انمحي وذهب « يهيجني » يشير لواعج نفسي « لتعروني » تنزل بي ، تقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتريه ؛ إذا نزل به وأصابه « لك كراك » الذكري - بكسر الدال وسكون الكاف - معناه التذكر بالقلب « هزة » هي في المشهور بكسر الهاء - ومعناها الخفة والنشاط ، وضبطها العيني بفتح الهاء ، وقوله « صدقت أنا الصب الذي - إلخ » الصب : العاشق ، والصبابة : رقة الشوق وحرارته . وتباريح الحب : توهجه ، وتقول : برح به الأمر تبريحا ؛ إذا جهده ، وخامر القلب : خالطه ، وقوله « أما والذي أبكى وأضحك - إلخ » إنما كرر الذي لتفخيم الأمر ، ولم يكرره تكثيرا للإيمان ؛ لأنه لو قصد ذلك لآتى لكل عيين بجواب ، فلما لم يأت إلا بجواب واحد علم أن اليمين واحد ، وهذا البيت من شواهد علماء البديع في المقابلة ؛ وقوله « لقد تركتني أغبط الوحش - إلخ » هذا جواب القسم ، والضمير المستتر في تركتني يعود إلى ليلى المذكورة في أول هذه الأبيات ، وروى في الحماسة « أحسد الوحش »

والمعنى واحد ، يريد إني إذا تأملت الوحوش وهى تأتلف فى مراعيها تمتب أن تكون حالى مع صاحبى كحالى فى الائتلاف ، وجملة « أحسد الوحش » فى موضع الحال من ياء المتكلم ، و « أن أرى » فى موضع البديل بدل الاشتمال من الوحش ، وجملة « لا يروعهما الدعر » فى موضع الصفة لأليفين ؛ لأن أرى من رؤية العين فهى تسكتى بمفعول واحد ؛ وقوله « وياحبها زدنى جوى » الجوى - بزنة الفتى - داء فى الجوف ، وتقول : جوى يجوى جوى فهو جوى ، مثل طرب يطرب طربا فهو طرب ؛ وقوله « عجبت لسعى الدهر - إلخ » يجوز أن يريد بسعى الدهر سرعة تقضى الأوقات مدة الوصال بينهما وأنه لما انقضى الوصل عاد الدهر إلى حالته فى السكون والبطء ، وهذا على عادتهم فى استقصار أيام الوصل واستطالة أيام الفراق ، ويجوز أن يريد بسعى الدهر سعاية أهل الدهر بالنمائم والشايات وأنه لما ارتفع مرادهم فيما طلبوه من الفساد بينهما سكنوا ، وكما أراد بسعى الدهر سعى أهل الدهر كذلك أراد بسكون الدهر سكون أهل الدهر ، وقال بعضهم : كان الدهر يسعى بينهم بعوائقه فلما اجتمعا ووصل كل منهما إلى مناه يئس الدهر من الفساد بينهما فسكن سكون اليأس

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لتعرونى » اللام لام الابتداء وهى المرحلة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « لكراك » اللام حرف جر ؛ ذكرى : مجرور باللام ، وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة تعرونى هزة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جرّ ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « العصفور » فاعل انتفض ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة « بلله » بلل : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « القطر » فاعل بلل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال من العصفور ، وكان من حقه أن يجيىء بقى ؛ فيقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر

الشاهر فيه : قوله « لكراك » فإن الذكرى مصدر قلبى من غير لفظ الفعل السابق عليه ، وهو متجدد مع الفعل السابق الذى هو تعرو فى الوقت ؛ ألا ترى أن الوقت الذى يتذكر فيه حبيبته

وقد انتفى الاتحادان في « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ ( وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ) جرؤه باللام أو ما يقوم مقامها ( مع ) وجود ( الشُّرُوطِ ) المذكورة ( كَلِزْهُدٍ ذَا قَنَعٍ ؛ وَقَلَّ أَنْ يَضْحَبَهَا ) أى : اللام ( المَجْرَدُ ) من أل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولي : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٢٩ — مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جُبِرَ

هو الذى تعروه فيه الهزّة ، ولكن فاعل هذا المصدر غير فاعل الفعل المتقدم ؛ لأن فاعل المصدر هو المتكلم ، وهذه الكاف هي المفعول ، وأما فاعل الفعل المتقدم فهو الهزّة ؛ يعنى أنه يتذكرها فتتزل به هزّة وطرب يستخفانه ويشيران شجونه ؛ فلما لم يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل السابق لم يستطع أن ينصب هذا المصدر على أنه مفعول له ؛ لا جرم جرّه باللام الدالة على التعليل فان قلت : فاذا كان المفعول لأجله مستوفيا للشرائط التى ذكرها الشارح فجاء به منصوبا ؛ فعلى أى شىء انتصب ؟ وما ناصبه ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : قد اختلف العلماء في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة مذاهب : المذهب الأوّل : مذهب جمهور العلماء البصريين ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله على تقدير حرف الجرّ الدالّ على التعليل ، وناصبه الفعل المتقدم عليه ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من المفعول به ، ومثله مثل قول الشاعر :

\* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ \*

والمذهب الثانى مذهب الزجاج ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر المبين لنوع عامله أو عدده أو المؤكده ، وناصبه فعل محذوف من لفظه ؛ فاذا قلت : جئتكم إكراما لك ؛ فكأنما قلت : جئتكم إكرامك إكراما ؛ فهو على هذا المذهب ضرب من أضرب المفعول المطلق

والمذهب الثالث مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أن المفعول لأجله ضرب من أضرب المفعول المطلق كما هو مذهب الزجاج ؛ إلا أن عامله عندهم هو الفعل المتقدم ؛ لأنه ملاق له فى المعنى ؛ فمثله عندهم مثل : أحبيته مقة ، وكرهته بغضا

٤٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد روى بعده :

\* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ \*

.....

ولم أقف لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت على ما قبلهما أو بعدهما .  
**اللفظة :** « أمكم » قصدكم ، تقول : أمه يؤمّه أما ، مثل رده يردّه رداً ، وأمه تأمّيها ،  
وتأمّه تأمّيها ؛ إذا قصدته « لرغبة فيكم » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فيه - من باب طرب -  
ورغبه ، وارغب فيه ؛ إذا أرادته ، وتقول : رغبته عن هذا الشيء ؛ إذا كرهته ولم ترده ،  
وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها « جبر » تقول : جبرت فلاناً أجبره  
جبراً - من باب نصر - إذا أغنيته من فقر أو أصلحت عظمه من كسر ، وتقول : جبر عظم  
فلان يجبر جبوراً - مثل دخل يدخل دخولا - إذا أنجبر وصلاح ، والمشهور في رواية هذا  
البيت بناء جبر للجھول ، ويجوز أن يقرأ على زنة دخل على أنه مطاوع جبرته ؛ فإنك تقول :  
جبرته فجبر ، كما تقول : جبرته فانجبر « ناصريه » جمع ناصر مضاف إلى ضمير الغائب ، والناصر :  
اسم فاعل من نصره إذا أعانه .

**الإعراب :** « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه  
وجزاؤه ، وهو مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « أمكم » أمّ : فعل ماض مبني على  
الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير  
المخاطبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم »  
جار ومجرور متعلق برغبة « جبر » فعل ماض مبني للجھول ، مبني على الفتح في محل جزم جواب  
الشرط ، وسكن لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ،  
والشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

**الشاهد فيه :** قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبي صالح للتعليل ، وقد تقدّم عليه فعل يصلح  
هذا المصدر علة له ، وهذا الفعل الذي هو أمّ متحد مع هذا المصدر في الوقت ؛ لأن زمان القصد هو  
زمان الرغبة ، ومتحد معه في الفاعل ؛ لأن القاصد هو نفس الراغب ؛ فهذا المصدر مستكمل لشرائط  
المفعول لأجله ، ومع ذلك كله جرّه باللام ؛ فدلّ ذلك على أنه لا يمتنع في المصدر المستكمل شرائط  
المفعول لأجله أن يحجر بحرف دال على التعليل .

وهذا الذي أجازته الشارح تبعا للنظام هو ما عليه جمهرة النحاة ؛ وخالف في ذلك الجزولي ؛  
فإنه ذهب إلى أن المصدر إذا استكمل شرائط النصب على أنه مفعول لأجله لم يحز أن يحجر بحرف  
دال على التعليل ، بل يجب نصبه حينئذ

وتجوز النحاة الجر مع استكمال الشرائط يدل على أن هذه الشروط التي ذكرها إنما هي

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَل) وهو أن جرّه باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشُدُوا) شاهداً لجوازه قول الراجز :

٤٣٠ — (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، ويدل أيضاً على أن جر المفعول لأجله هو الأصل ، والنصب عارض ، فيترجح مذهب جمهور البصريين الذي ذكرناه في شرح الشاهد رقم (٤٢٨) ؛ أفلمست ترى أن الجري يجوز مطلقاً ، سواء أستوفى الشروط أم لم يستوف ؟ وأن النصب لا يجوز إلا أن يستوفى هذه الشروط كلها ، وما يجوز دائماً ينبغي أن يكون هو الأصل لما لا يجوز إلا في بعض الأحيان ، وشيء آخر يدل على أن الجر هو الأصل ، وهو أن المفعول لأجله واقع في جواب قولك : لم كان كذا ؟ والأصل أن يتطابق السؤال والجواب ؛ فالأصل إذا أن يكون المفعول لأجله مجروراً باللام ونحوها ؛ فنصبه عدول به عن الأصل فيه

فإن قلت : فقد أشار الشارح إلى حروف التعليل بقوله : باللام أو ما يقوم مقامها ؛ فما هي حروف التعليل التي تقوم مقام اللام ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : اعلم أن حروف التعليل ثمانية ، وهي : اللام ؛ والباء ، ومن ، وفي ، والكاف ، وحتى ، وكى ، وعلى ؛ فأما اللام فنحو البيت الشاهد ، وأما الباء فنحو قوله تعالى : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) وأما مِنْ فنحو قوله تعالى : (مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا) ونحو قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَئِسُ

وأما في فنحو قوله تعالى : (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَتْمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وأما الكاف فنحو قوله تعالى : (وَإِذْ كُرِّهُوا كَمَا هَدَاكُمْ) ، وأما حتى فنحو قولك : أسلم حتى تدخل الجنة ؛ وأما كى فنحو قولك : جئتك كى تكرمنى ، وأما على فنحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) ثم اعلم ثانياً أن هذه الحروف - مع اشتراكها جميعاً في الدلالة على التعليل - تنقسم إلى قسمين : قسم يدخل على المفعول لأجله ، وقسم لا يدخل عليه ، أما القسم الذى لا يدخل على المفعول لأجله فتلاثة أحرف ، وهي : الكاف ، وحتى ، وكى ؛ من قبل أن هذه الأحرف الثلاثة لاتدل على التعليل إلا إذا كانت داخلة على فعل مقترن بحرف مصدرى ؛ وأما الذى يدخل على المفعول لأجله فبقية الأحرف .

٤٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

... ..

اللافة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، تريد أنه تأخر عنها ، ولم يباشرها « الجبن » - بضم الجيم وسكون الباء ، وقد تضم الباء إتباعاً لضم الجيم - هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف ؛ وتقول : جبن يخب - مثل ظرف يظرف - فهو جبان « الهيجاء » هي الحرب ، تقصر وتمد ؛ فمن مدّها هذا البيت ، وقول الآخر (وسياتي مشروحا في باب المفعول معه) :

إِذَا كَانَتْ هَيْجَاءُ وَأُنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُنْهَدٌ

ومن قصرها قول لبيد بن ربيعة العامري :

\* يَأْرُبُ هَيْجَاءُ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

وقول الشاعر في بيت الشاهد « توالى » معناه تتابعت وتكاثرت « زمر » الزمر - بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة - بضم فسكون - وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدوّ الإعراب : « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن ، أو متعلق بأقعد ؛ فقد تنازع فيه العاملان السابقان « ولو » الواو حرف عطف يعطف على محذوف ، والتقدير : لا أقعد لو لم تتوالى زمر الأعداء ولو توالى ؛ فهو لا يقعد على حال ، والمحذوف أولى بعدم القعود من المذكور ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « توالى » توالى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « زمر » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإن هذا مصدر قلبي صالح للتعليل ، وقد تقمّم عليه فعل يصلح هذا المصدر أن يكون علّة له ، وقد استكمل هذا المصدر شرائط النصب على أنه مفعول لأجله ؛ فهو متحد مع الفعل السابق في الوقت ؛ ألا ترى أن زمن القعود هو زمن الجبن ؛ وفي الفاعل أيضا ؛ ألا ترى أن القاعد هو نفس الجبان ؛ ولذلك نصبه الشاعر

وههنا أمران لابد أن ننبهك إليهما ونقفك عليهما مع الإيجاز والاختصار :

الأمر الأوّل : اختلف النحاة في جواز محيىء المفعول لأجله معروفا ؛ فذهب سيبويه رحمه الله والزحشرى وكثير من النحاة أنه يجوز أن يكون معرفة كما يكون نكرة ، واستدلوا على ذلك بوروده عن العرب على الحالين جميعا ؛ أما المعرفة فنحو قول العجاج :

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُهِورٍ مَخَافَةً وَزَعْلٍ مَخْبُورٍ  
\* وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهَبُورِ \*

الشاهد هنا في قوله « والهل » ؛ ونحو قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدَّخَرَهُ وَأَصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ نَكَرُ مَا  
الشاهد في قوله « ادخاره » ؛ وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَذْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي  
الشاهد في قوله « فضل حياته » ؛ وأما مجيئه نكرة فمثل قول النابغة :

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَمَّعٍ يُحَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا  
حِذَارًا عَلَى أَلَّا تُصَابَ مَقَادَتِي وَلَا نِسَوَتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَارَتَا  
وقول الحارث بن هشام :

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ فِيهِمْ طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ  
وكذلك قول شاعر الحماسة :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ مِلْهُ عَيْنٍ حَبِيبَا  
وقول سوار بن المضرب :

إِنِّي سَأَسْتَرُ مَا ذُو الْعَقْلِ سَاتَرَهُ مِنْ حَاجَةٍ وَأُمَيْتُ السَّرِّ كِتْمَانًا  
وقول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِ مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مثل الحال والتمييز ؛ فإن جاء  
مأظاهرة أنه معرفة: فإن كان دليل المعرفة أل فهي حرف زائد عنده مثل زيادتها في التمييز نحو  
قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطِبَتِ النَّفْسُ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو



(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو : جِئْتُكَ أَبْتَغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلَا أَبْتَغَاءَ الْخَيْرِ .

الثاني : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان أو مجروراً ؛ كزُهِدَا ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهِدِ ذَا قَنَعَ .

(خاتمة) : إذا دخلت «أل» على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بِأَلْ أو بالإضافة ، خلافاً للرأيين والجزمي والمبرد في قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير محضة .

وإن كانت أمانة التعريف الإضافة فهذه الإضافة عنده غير محضة مثل إضافة الصفات في نحو قول الشاعر :

يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا

قال سيديويه : « هذا ما ينتصب من المصادر لأنه عذر بوقوع الأمر ؛ فانتصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهما ؛ وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذاك مخافة فلان ، وادخار فلان » اه فأنت تراه قد مثل بثلاثة أمثلة كلها معرفة بالإضافة ، والقول بزيادة أل أو بأن الإضافة غير محضة ذهاب إلى غير الأصل في كلام كثير الورود ؛ فلا داعي إليه .

وقال جابر الله الزمخشري : « ويكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما العجاج في قوله ... وأنشد رجز العجاج الذي سقناه » اه

الأمر الثاني : الأكثر في المقرون بأل من المصادر الدالة على التعليل جرّها بحرف التعليل ، ويقل نصبها كما في بيت الشاهد ، والأكثر في المجردة من أل والإضافة نصبها ، ويقل جرّها بحرف التعليل كما في الشاهد السابق ، وأما المضاف منها فيستوى جرّه بحرف التعليل ونصبه ؛ وقد رأيت النصب في قول حاتم « ادخاره » وقول العجاج « وزعل المحبور » وفي قول الحماسي « فضل حياته » ومثل ذلك كله قوله جلّت كلمته : ( حَذَرَ الْمَوْتِ ) . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

## المفعول فيه

وهو المسمى ظرفا

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له في الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرف ملفوظ ، بخلافه .

( الظرفُ ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً ( وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ) أى : اسم وقت أو اسم مكان ( ضَمَّنَا ) معنى ( فى ) دون لفظها ( بِاطْرَادٍ كَهْنًا أَمْكُثُ أَزْمَنًا ) فهنا : اسم مكان ، وأزمننا : اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو المَكْثُ .

والاحتراز بقيد « ضَمَّنَا فى » من نحو : « يَخَافُونَ يَوْمًا » ونحو : « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى فى ، فانتصابهما على المفعول به ، وناسب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً .

و « بمعنى فى دون لفظها » من نحو : سِرْتُ فى يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فى مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً فى الاصطلاح ، على الأرجح .

و « باطراد » من نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ ؛ مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدي بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشاويين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

( تنبيهان ) : الأول : تَضَمَّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : ( الأول ) يقتضى البناء ، وهو أن يَخْلَفَ الاسمُ الحرف على معناه ويُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق فى تَضَمَّنَ مَتَى

معنى الهمزة وإن الشرطية، (والثاني) لا يقتضى البناء، وهو أن يكون الحرف منظورا إليه ؛ لكون الأصل فى الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثانى .

الثانى : الألف فى « صُمْنَا » يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن «أو» على بابها، وهو الأظهر، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فَعِلٍ وشبهه (مُظْهَرًا \* كَانَ) الواقعُ فيه ، نحو جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَائِرُهُ غَدًا خَلْفَ الرَّكْبِ (وَالْأَيُّ) أى : وإن لم يكن ظاهرا ، بل كان محذوفا من اللفظ : جوازا ، أو وجوبا (فَانْوِهِ مُقَدَّرًا) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِرْتُ ؟ والوجوب فيما إذا وقع خبرا ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مشتغلا عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ فِيهِ ، أو مسموعا بالحذف لا غير ، كقولهم : حِينِئذٍ الْآنَ ، أى : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدَّرُ فى هذه المواضع ، سوى الصلة ، اسْتَقَرَّ أو مُسْتَقَرٌّ ، وأما الصلة فيتمتعين فيها تقدير استقرَّ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثانى : الضمير فى « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى « فيه » لدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من فَعِلٍ وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله ، فتوسَّع بحذف المضاف من الأول والثانى ؛ لوضوح المقام . انتهى

(وَكُلُّ) اسم (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ) النصب على الظرفية ، مُبْهَمًا كان أو مُحْتَصًا . والمراد بالمبهم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحين ومدةٍ ووقتٍ ؛ تقول : سِرْتُ حِينًا ، وَمُدَّةً وَوَقْتًا .

وبالختص ما دلَّ على مُقَدَّرٍ : معلوما كان ، وهو المعروف بالعلمية ؛ كصُمْتُ رَمَضانَ ،

وَأَعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ بَال ، كَسِرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ الْعَامَ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، كَبِثْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أَوْ غَيْرَ مَعْلُومٍ ؛ وَهُوَ النِّكْرَةُ ، نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أَسْبُوعًا ، أَوْ وَقْتًا طَوِيلًا .

( وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا ) فِي حَالَتَيْنِ :

الأولى : أَنْ يَكُونَ ( مُبْهَمًا ) لِمَخْتَصَا ؛ وَالْمَرَادُ هُنَا بِالْمَخْتَصِ مَالُهُ صُورَةٌ وَخُدُودٌ مَحْصُورَةٌ ، نَحْوُ : الدَّارِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْبَلَدِ ، وَبِالْمُبْهَمِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ ( نَحْوُ الْجِهَاتِ ) السَّتِّ ، وَهِيَ : أَمَامَ ، وَوَرَاءَ ، وَيَمِينِ ، وَشِمَالِ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَمَا أَشْبَهَهَا فِي الشِّيَاعِ ؛ كِنَاحِيَّةٍ ، وَمَكَانٍ ، وَجَانِبِ ( وَ ) نَحْوُ ( الْمَقَادِيرِ ) كَفَرَسَخَ ، وَبَرِيدَ ، وَغُلُوةً ، تَقُولُ : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، وَسِرْتُ فَرَسَخًا .

( وَ ) الثَّانِيَةِ ( مَا صِغَ مِنْ ) مَادَةِ ( الْفِعْلِ ) الْعَامِلِ فِيهِ ( كَمَرَّمِي مِنْ ) مَادَةِ ( رَمَى ) تَقُولُ : رَمَيْتُ مَرَمِي زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ؛ وَمِنْهُ : « وَأَتَمَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ » .

( وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا ) الْمَصْوَغِ مِنْ مَادَةِ الْفِعْلِ ( مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ \* ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ ) أَيْ : لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِ مَادَتِهِ ، كَمَا مِثْلُ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثَّرَيَّا ، وَعَمَرُو مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، وَنَحْوُهُ ؛ فَشَاذٌ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ هُوَ مِنِّي مُسْتَقَرٌّ فِي مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، فَعَامِلُهُ الْاسْتِقْرَارُ ، وَلَيْسَ مِمَّا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، وَلَوْ أَعْمِلُ فِي الْمَزَجَرِ زَجَرَ ، وَفِي الْمَنَاطِ نَاطَ ، وَفِي الْمَقْعَدِ قَعَدَ ؛ لَمْ يَكُنْ شَاذًا .

( تَنْبِيْهَانِ ) : الْأَوَّلُ ؛ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنْ قَبِيلِ الْمُبْهَمِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ أَنَّهُ مِنَ الْمَخْتَصِ ، وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا النُّوعُ الَّذِي قَبْلَهُ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ مِنَ الْمُبْهَمِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ النَّازِمِ ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ ؛ وَقَالَ الشَّالُوبِيْنَ : لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُبْهَمِ ، وَصَحَّحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ شَبِيهُ بِالْمُبْهَمِ ، لَا مِثْلَهُ .

الثَّانِي : إِنَّمَا اسْتَأْثَرَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ بِصِلَاحِيَةِ الْمُبْهَمِ مِنْهَا وَالْمَخْتَصِ لِلظَّرْفِيَّةِ عَنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَوَامِلِ الْفِعْلَ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ

يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلُّ على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يتعدَّ إلى كلِّ أسمائه ، بل يتعدى إلى المبهم منها ؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختصَّ الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذٍ اهـ .

(وَمَا يَرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارةً (وغيرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ) النحوى ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلسْتُ مَكَانَكَ ؛ فهما ظرفان ، وتقول : اليَوْمُ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غيرَ ظرفين ؛ لوقوع كلِّ منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثانى فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وغيرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمَ \* ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَا مِنْ الْكَلَمِ) أى : غيرُ المتصرف - وهو الملازم للظرفية - على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطُّ وَعَوَضُ ، تقول : ما فَعَلْتُهُ قَطُّ ، ولا أَفَعَلُهُ عَوَضُ .

وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ .

فيقتضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة .

تم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو يَوْمٌ وشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غيرُ مُنْصَرَفٍ ، وهو غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، عَلَمَيْنِ لهذين الوقتين : قُصِدَ بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور « سَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغيرُ مُنْصَرَفٍ ، فالمنصرف نحو سَحَرٌ وَلَيْلٌ وَنَهَارٌ وَعِشَاءٌ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَرٌ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحَرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتُ خُفُوقِ النِّجْمِ ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلَّهُ الْقَارِظَيْنِ ، وَلَا آتَيْهِ الْفَرَقْدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ ، ومُدَّةَ بقاء الفرقدين . اهـ .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضا : صفته ، وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقَى مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ، وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أَوْ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

## المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسم الفصلة (تَالِي الْوَاوِ) التي بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما ( فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً ) وأنا سائرُ وَالنَّيْلِ ، وأعجبنى سَيْرُكَ وَالنَّيْلِ ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ ؛ فَإِنْ تَالِي الْوَاوِ فِي الْأَوَّلِ فَعَلٌ وَفِي الثَّانِي جُمْلَةٌ .

وبالفضلة نحو : اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

وبالواو نحو : جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وبكونها بمعنى « مع » نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أو بعده .

وبكونها تالية لجملة نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصَّيْمَرِيِّ .

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فلا يتكلم به ، خلافاً لِأَبِي عَلِيٍّ .

وأما قولهم : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ وما أشبهه فسيأتي بيانه .

(بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ \* ذَا النَّصْبِ) ذا النصب : رفع بالابتداء ، خبره في الجُرُور الأول ، وهو بما ، وَسَبَقَ : صلة ما ، ومن الفعل : متعلق بسبق ، أي : نَصَبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْقُ) خلافاً لِلجُرُجَانِيِّ في دعواه أن النصب بالواو ؛ إذ له كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال : جلست وكَ ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إِنَّكَ وَلَكَ ، وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ؛ فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل « غير منزل منزلة الجزء »

للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛  
بدليل تخطي العامل لها ؛ وَتَنَاقُلُ إطلاقُ الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدَّر كقوله :

٤٣١ - فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْلَ نَجْدٍ

٤٣١ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٥ ) وشواهد جارا لله الزمخشري في الفصل  
( ١ - ١٦٥ ) ، وقد نسب في كتاب سيبويه إلى مسكين الدارمي ، وكذلك نسبه الأعم الشنمري  
في شرح شواهد الكتاب ، ومسكين : لقب به ربيعة بن عامر بن أنيف (بزنة تصغير أنف)  
أحد بني دارم ، وإنما لقب به لقوله :

أَنَا مِسْكِينٌ لِمَنْ أَنْكَرَنِي      وَلِمَنْ يَعْرِفُنِي جِدُّ نَطِقُ  
لَا أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي ؛ إِنِّي      لَوْ أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي لَنَفَقُ

فلما ذاع هذا اللقب واشتهر به قال :

وُسِّمْتُ مِسْكِينًا وَكَانَتْ لِحَاجَةً      وَإِنِّي لِمِسْكِينٌ إِلَى اللَّهِ رَاغِبُ

وقال :

إِنْ أَدْعَ مِسْكِينًا فَلَيْسَ بِمُفَكِّرٍ      وَهَلْ تُفَكِّرَنَّ الشَّمْسُ ذَرَّةً شُعَاعَهَا

ومسكين الدارمي : من شعراء دولة بني أمية ، وقد مدح أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان .  
اللفظة : « التلدد » هو الذهاب والمجيء حيرة ، وهو أيضا التلبث والمكث ، والمراد هنا الأول  
وأصله من اللددين ، وهما صفتا العنق « غصت » امتلأت ، وأصل الغصص الاختناق بالطعام ،  
فضر به ههنا مثلاً .

المعنى : يقول : مالك تقيم بنجد وتردد فيها مع جديها وشدة قحطها ؟ ! وكيف تترك تهامة  
مع كثرة النازلين بها والمقيمين فيها لخصبها وكثرة خيرها ؟

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، وهو مبني على السكون في محل رفع « لك » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والتلدد » الواو حرف دال على المعية ، مبني على الفتح لاجل له  
من الإعراب ، التلدد : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والكلام على تقدير فعل أو مافي معناه



وكأنه قال : أى شيء ثبت لك وملابسة التلدد «حول» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعامله التلدد ، وهو مضاف ، و «نجد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «وقد» الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «غصت» غصّ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث «تهامة» فاعل غصّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بالرجال» جار ومجرور متعلق بغصّ

الشاهد فيه : قوله «والتلدد» حيث نصبه بإضمار فعل أو مافيه معنى الفعل ، وهذا الفعل غير مذكور في الكلام وإنما هو مقدر ، ولسانا نستطيع أن نجعل هذه الواو عاطفة ونجعل ما بعدها معطوفا على ما قبلها ؛ من قبل أن ما قبلها ضمير متصل مجرور ، وهو الكاف في «لك» وأنت تعلم أن العطف على الضمير المتصل المجرور لابد فيه من إعادة العامل في الضمير مع المعطوف ؛ فلو أن الشاعر أراد العطف لقال : فمالك وللتلدد .

قال سيديويه : «هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ؛ وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؛ فإنما حدث الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو ؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يحز ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو ؛ إنما يلتبس به الرجل المضمرة في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ؛ فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى : ما شأنك وتناولك زيدا » اهـ

وقال الأعم : «الشاهد فيه نصب التلدد باضمار الملابس ؛ إذ لم يمكن عطفه على المضمرة المجرور ، وقد كان النصب فيما يمكن فيه العطف من نحو قولك : ما أنت وزيد ؛ جائزا ؛ فقد صار ههنا واجبا» اهـ ومثل بيت مسكين الدارمي قول الآخر :

وَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطَ لَا تَقْرَبُونَهُ وَقَدْ خَلَّتْهُ أَدْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِلٍ

فقد نصب الفرط بتقدير فعل ؛ لأنه لا يمكن عطفه على الضمير المجرور في «لكم» . والفرط - بفتح فسكون - جبل بعينه . والعاقل : الصاعد فيه ومن النصب على إضمار فعل قول الشاعر وسيأتي مشروحا :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

لأن معنى «ما أنا والسير» مالى ألبس السير وأتشبه به ؛ فكأنه قال : ما أنا وملابستى السير ؛ ومنه قول الآخر :

أى : ما تصنع والتلذذ ، ومن إعمال شبه الفعل قوله :

٤٣٢ — فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشْأَبَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرُو وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرُو وَالْجِيَادَا

فإنه نصب الجياد حملا على معنى فعل مقدر ، وكأنه قال : وما حَضَنٌ وعَمَرُو وملا بستهما الجياد ، يريد أن حَضَنًا وعَمَرًا ليسا من الجياد في شيء  
٤٣٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا \*

وهذا البيت قد ذكره جماعة منهم أبو علي القالي ؛ فقد ذكره في الأملاني ( ٢ - ٢٦٢ دار الكتب ) وفي ذيل الأملاني ( ١٤٠ دار الكتب ) ولم ينسبه في الأملاني ، ونسبه في الذيل إلى جرير ، وقد سكت البكري عن هذا البيت في كتابيه التنبيه وشرح الأملاني فلم يعرض له بشيء في كلامه على الأملاني ، وقال في كلامه على الذيل : « ويد جرير لم يعزه له أحد ، ولا وجد في شعره ، وإنما هو من عائر الشعر ، وأخاف أن أبا علي وهم فيه هنا » اه . ثم إنني قد بحثت شعر جرير فلم أجده فيه اللفظة : « الهيجاء » الحرب ، وهي تمتد وتقصّر ، وهذا البيت من شواهد المد ، ومن شواهد قصرها قول لبيد :

\* يَا رَبَّ هَيْجَاءٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

وقول الآخر :

\* أَنَا ابْنُ هَيْجَاءَا مَعِيَ إِرْزَامُهَا \*

« انشقت العصا » هذه عبارة يكنى بها عن نشقت الكلمة وانصداع الألفه وتفرق الشمل « حسبك » هو اسم بمعنى كاف ، وقد وقع في كلام العرب مبتدأ به ، مثل قولهم في مثل من أمثالهم : حسبك من شر سماعه ؛ وقولهم : حسبك الحديث ؛ وقولهم : حسبك ما بلغك المحل ؛ وقول امرئ القيس :

إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ إِبِلٌ فَعَزَّيْ كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعِصَى

فَتَمَلَّأَ بَيْتَنَا أَقْطًا وَسَمْنًا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبَعٍ وَرِيٍّ

والشاهد الفاصل في هذا قوله تعالى : ( فَإِنَّ حَسْبُكَ اللَّهُ ) . ويقال : هو اسم فعل بمعنى يكفي « الضحاك » اسم رجل « سيف » يروى في مكانه « غضب » والعصب - بفتح العين المهملة وسكون الضاد - السيف القاطع « مهند » هو اسم مفعول من قولهم : هند سيفه - بتشديد النون - إذا شحذه وأزهف حده

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كانت » كان : فعل ماض تام بمعنى حدث وحصل ، والتاء علامة التأنيث « الهيجاء » فاعل كان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وانشقت » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، انشق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « العصا » فاعل انشق ، مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر « حَسْبُكَ » الفاء واقعة في جواب إذا ، حسب : اسم بمعنى كاف مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « والضحاك » يروى مرفوعا ، ويروى منصوبا ، ويروى مجرورا ؛ فأما على رواية الرفع فالواو عاطفة ، والضحاك : مبتدأ وخبره إما محذوف تقديره والضحاك كافيك ، وإما قوله « سيف مهند » ؛ فإن جريت على هذا الأخير فأما أن يكون خبر المبتدأ الذي هو حَسْبُكَ محذوفا ، وإما أن يكون هذا المبتدأ لآخره ، وأما على رواية الضحاك بالجر فالواو حرف قسم وجر ، والضحاك مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم معترضة بين المبتدأ الذي هو حَسْبُكَ وخبره الذي هو قوله « سيف مهند » ؛ وأما على رواية الضحاك بالنصب - وهذه الرواية هي المقصودة بالاستشهاد ههنا - فالواو واو المعية ، والضحاك : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « سيف مهند » على هذا خبر المبتدأ ؛ ومن جعل حَسْبُكَ اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقوله « سيف مهند » فاعل به

الشاهد فيه : قوله « والضحاك » في رواية النصب ؛ حيث انتصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم يشبه الفعل ، وهو حَسْبُكَ ، وتعمام الاستشهاد بهذه الرواية على ذلك إنما يكون إذا جرينا على أن « حَسْبُكَ » اسم بمعنى كاف ، فإذا اعتبرناه اسم فعل بمعنى يكفي لم يتم الاستدلال ، وبيان ذلك أننا لو اعتبرناه اسما بمعنى كاف فهو مضاف وضمير المخاطب في محل جر مضاف إليه فلا يصح بعد ذلك جعل الواو عاطفة وجر ما بعدها بالعطف على محل هذا الضمير لما قدمنا في شرح الشاهد السابق ؛ أما إذا اعتبرناه اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فهذا الضمير في محل نصب مفعول به ،

وقوله :

٤٣٣ - قَدَنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ

وحينئذ يجوز جعل الواو عاطفة وما بعدها معطوفا على الكاف ؛ لأن العطف على الضمير المتصل المنصوب لا يلزم معه إعادة العامل في المعطوف عليه الذي هو الضمير مع المعطوف ، وسيأتي شرح هذه المسألة في باب العطف وبيان علتها والفرق بين الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور وذكر العلامة الصبان أن الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا اعتبرنا حسبك اسم فعل بمعنى يكنى ؛ وشبهته في ذلك أن حسبك إذا كان بمعنى كاف فهو صفة مشبهة عند الجمهور ، والصفة المشبهة عندهم لاتنصب المفعول معه ، ونحن لانسلم لهم أن حسبك صفة مشبهة ؛ بل ندعى أنه اسم فاعل كما هو ظاهر تفسيرهم له بكاف ، ولئن سلمنا أنه صفة مشبهة لم نسلم أنها لاتنصب المفعول معه ؛ كيف وهو يكتفى بمافيه رائحة الفعل ؟ وسيأتي في شرح الشاهد رقم (٤٣٤) مزيد لهذا الكلام .

٤٣٣ - هذا البيت لأسيد بن إلياس الهذلي .

اللفظ : « قَدَنِي » قد : كلمة تستعمل اسما فتكون على وجهين : أولهما أن تكون اسم فعل ، وثانيهما أن تكون اسما مرادفا لحسب ؛ فأما التي تكون اسم فعل فهي اسم فعل مضارع معناه يكنى ؛ تقول : قد زيدا درهم ، وقَدَنِي درهم ، كما تقول : يكنى زيدا درهم ، ويكفني درهم ، وأما التي تكون اسما مرادفا لحسب فهي على طريقتين : أولهما أن تكون مبنية ، وهذا هو الغالب ؛ وإعما بنيت لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ، ولأنها مشابهة لكثير من الحروف في الشبه الوضعي ، وتقول على هذا الوجه : قد زيد درهم - بسكون الدال من قد وجر زيد بإضافة قد إليه - كما تقول : حسب زيد درهم ؛ بالإضافة ، وتقول أيضا : قَدَنِي درهم - بسكون الدال وزيادة نون الوقاية محافظة على سكون البناء - والطريق الثاني : أن تكون معربة ، وهذا قليل ، وعليه تقول : قد زيد درهم - برفع قد - كما تقول : حسب زيد - بالرفع - وتقول : قَدِي درهم - بغير نون الوقاية - لأن النون إنما يوتى بها للمحافظة على حركة البناء أو سكونه ؛ وقول الشاعر في البيت المستشهد به « قَدَنِي » يحتمل وجهين : الأول أن تكون قد فيه اسم فعل بمعنى يكنى ، والثاني أن تكون قد اسما بمعنى حسب على وجه البناء ، ومثل هذا يقال في قول الراجز :

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

وهذا هو الشاهد رقم (٦٢) وقد مضى مشروحا في (ص ١١١ من الجزء الأول من هذا الكتاب) ، وقول الشاعر في البيت الشاهد « السنام » هو أعلى البعير « المسرهد » السمين ، ويقال : هو الناعم الحسن الغذاء ، وقال طرفة بن العبد في معلقته :

وقوله :

٤٣٤ — لَا تَحْسِبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعْتُ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِئْنَ حُورَاهَا وَتَسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّديفِ الْمُسْرَهَدِ

الإعراب : « فقدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وإياهم » الواو واو المعية ، إيا : مفعول معه ضمير مبنى على السكون فى محل نصب ، والهاء علامة الغيبة ، والميم علامة الجمع « فإن » إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ألقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بعضهم » بعض : مفعول به لألقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه « يكونوا » فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون فى محل رفع « كتعجيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكونوا ، وتعجيل مضاف ، و « السنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « السرهد » نعت للسنام ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ؛ والكلام على تقدير مضاف : والأصل يكونوا كذوى تعجيل السنام ، أو يكن شأنهم كتعجيل السنام

الشاهد فيه : قوله « قدنى وإياهم » حيث نصب « إيا » على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قد الذى هو اسم بمعنى حسب ، وليس يخفى عليك أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم على أن يكون حسب اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ؛ لأنك لو اعتبرت قد اسم فعل مضارع بمعنى يكفى لكانت باء المتكلم مفعولا به فى محل نصب ؛ وعلى هذا يصح أن تكون الواو عاطفة ، وإيا : معطوفا على المفعول به ؛ فافهم ذلك جيدا وتدبره ، ولا تتأثر بقول الصبان رحمه الله « قدنى أى يكفىنى » ؛ نعم إنه يجوز على هذا الوجه أن تكون الواو واو المعية وإيا مفعولا معه ؛ لكن ذلك لا يتم دليلا ؛ لاحتماله ما ذكرنا لك ، فأما الوجه الذى يبناء وأعر بنا عليه البيت فإن الدليل يتم عليه ولا يحتمل غيره .

٤٣٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق اللفظ : « أثواب » جمع ثوب « مطويا » اسم مفعول من طويت الثوب أطويه طيا ، ضد نشرته أنشره نشرًا ، وأصل مطوى مطووى ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء « سريالا »

.....

السربال - بكسر السين وسكون الراء - القميص ، وتقول : سربلته ففسر بل ، تريد ألبسته السربال فلبسه .

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان ينوى هو وآخر أن يأخذ طريق النجاة من أعداء أو طريق الغزو ؛ فهو يقول لصديقه : لا تكن أتواي عاتقا لك عن الأخذ فيما أنت آخذ فيه فإنها مجموعة ومهيأة للحمل .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تحبسك » تحبس : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « أتواي » فاعل تحبس ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جمعت » جمع : فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أتواي « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « ردائي » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « مطويا » حال من رداء ، والفاعل فيه اسم الإشارة ، وذلك لأنه تضمن معنى أشير ، ونظيره قوله سبحانه وتعالى : ( وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ) ، وفي قوله « مطويا » ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « وسربالا » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، سربالا : مفعول معه ، منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وسربالا » حيث نصب سربالا على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قوله « مطويا » عند الجمهور ، وعند أبي على الفارسي العامل هو قوله مطويا أو اسم الإشارة ؛ لأنه في معنى أشير ، على ما بينا في إعراب البيت ، ولهذا نصب الحال ؛ لأنك تعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وصاحب الحال هو الخبر الذي هو ردائي ، والعامل في الخبر هو المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

وهذا البيت دليل لأبي على الفارسي الذي أجاز أن يكون ناصب المفعول معه اسما فيه رائحة الفعل كاسم الإشارة ، وفيه دليل على أنا لو اعتبرنا « حسبك » صفة مشبهة كما ذكرنا في الشاهد ( رقم ٤٣٣ ) صح أن يكون ناصبا للمفعول معه .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون هذه الواو للعطف على وجه من الوجوه ، كما جاز في البيت

فَسِرَّ بِالْأَلَا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي على في تجويزه الأمرين .

( تنبيه ) : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ، فلا يجوز : والطَّرِيقُ سِرْتُ ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابن جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٥ — جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

السابق على وجه غير الوجه الذي أعربت عليه البيت ؟

قلت : أما في هذا البيت فلا يجوز على وجه من الوجوه أن تجعل هذه الواو للعطف ؛ لأنك لو أردت العطف لكنت تقول : هذا ردائي وسر بالي مطويين ، أو كنت تقول : هذا ردائي مطويا هو وسر بالي ؛ فتأتي في العبارة الثانية بضمير بارز منفصل مرفوع تؤكد به الضمير المستتر المرفوع لكي يتسنى لك أن تعطف عليه ؛ فإن لم تذكر هذا الضمير ولم تأت بياء المتكلم وجب عليك أن تنصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤٣٥ — هذا البيت من قصيدة مستجادة في بابها ، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، يعاتب في هذه القصيدة ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، وهذه القصيدة مروية في أمالي أبي علي القالي ( ١ - ٦٨ دار الكتب ) كما أوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ( ١١ - ١٠٠ بولاق ) ، وأول هذه القصيدة قوله :

نُكَاشِرُنِي كُرْهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ      وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِي  
لِسَانُكَ لِي أَرَى وَعَيْنُكَ عَلَقَمٌ      وَشَرُّكَ مَبْسُوطٌ وَخَيْرُكَ مُلْتَوِي  
تُقَاوِضُ مَنْ أَطْوَى طَوَى الْكَشْحِ دُونَهُ      وَمَنْ دُونَ مَنْ صَافَيْتُهُ أَنْتَ مُنْطَوِي  
تُصَافِحُ مَنْ لَاقَيْتَ لِي ذَا عَدَاوَةٍ      صِفَاحًا وَعَيَّ بَيْنَ عَيْنِكَ مُنْزَوِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَمَلَّاتِ مِنْ غَيْظٍ عَلَيَّ ، فَلَمْ يَزَلْ      بَكَ الْغَيْظُ حَتَّى كِدْتَ فِي الْغَيْظِ تَنْشَوِي  
فَمَا بَرَحَتْ نَفْسُ كَذُوبٍ حُشِيَتَهَا      نَذِييُكَ حَتَّى قِيلَ هَلْ أَنْتَ مُكْتَوِي  
وَقَالَ النَّطَّاسِيُّونَ : إِنَّكَ مُشْمَرٌ      سَلَالًا ، أَلَا بَلْ أَنْتَ مِنْ حَسَدٍ جَوِي

فَدَيْتَ أَمْرًا لَمْ يَدَوْ لِلنَّاسِ عَهْدُهُ      وَعَهْدُكَ مِنْ قَبْلِ التَّنَائِي هُوَ الدَّوَى  
جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثَ خِلَالٍ ... البيت ، وبعده  
أَفُحْشًا وَخَبًّا وَاخْتِنَاءً عَلَى النَّدَى      كَأَنَّكَ أَفْعَى كُذْبَةٍ مَرَّ مُحْجَوِي  
فَيَدْحُو بِكَ الدَّاحِي إِلَى كُلِّ سَوْءَةٍ      فَيَاشِرُ مَنْ يَدْحُو بِأَطْيَشٍ مُدْحَوِي  
أَتَجْمَعُ تَسَالُ الْأَخِلَاءَ مَا لَهُمْ      وَمَالِكَ مِنْ دُونِ الْأَخِلَاءِ تَحْتَوِي  
بَدَا مِنْكَ غِشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ      كَمَا كَتَمْتَ دَاءَ ابْنِهَا أُمُّ مُدْوِي

اللفظ : « تكاشرنى » تقول : كاشر الرجل أخاه ، إذا كشر كل واحد منهما لصاحبه ، وهو أن يبذى له أسنانه عند التبسم « كرها » الكره - بضم الكاف وفتحها وسكون الراء - مصدر وضع موضع الحال « دوى » وصف من قولك : دوى يدوى - من باب فرح - إذا أصابه الداء ، والمراد بالداء فى هذا البيت الضغينة والحقده « لسانك لى أرى » الأرى : العسل ، والعلقم : الحنظل يريد أن حديثه معه جميل ولكنه إذا غاب عنه كانت عقارب عداوته لساعة ، وقوله « تفاوض من أطوى - إلخ » تفاوض : مضارع فاوضه إذا أظهر له أمره ، وأطوى : مضارع طواه وهو ضد نشره ، يريد أنك تظهر أمرك لمن أخفى عنه أمورى ولا أظهره على شيء منها وتنقبض عن أصدقائى ، وقوله « وعن بين عينك منزوى » بين : مرفوع بالابتداء ؛ لأنه ههنا اسم لاطرف ، ومنزوى : خبره ، والمنزوى : المنقبض ، وقوله « فما برحت نفس حسود - إلخ » النفس : تذكر وتؤنث ولهذا وصفها بالذكر وأنث لها الفعل والضمير ، وحشيتها - بالبناء للجھول - من قولك : حشوت الوسادة وغيرها حشوا ، وروى « حسبتها » بضمير المتكلم من الحسبان ، وهو الظن ، والنطاسيون : جمع نطاسى ؛ وهم العلماء بالطب ، والمشر : اسم مفعول من أشعرته إذا ألبسته شعارا ، والشعار - بزنة الكتاب - هو ما لى الجسد من الثياب ؛ والسلا - بزنة غراب - مرض السل ، وهو مرض يأكل الرئة ، والجوى - بفتح الجيم وكسر الواو - وصف من قولك : جوى فلان يجوى جوى - مثل فرح يفرح فرحا - إذا أصيب بمرض قلبى ؛ وقوله « أفحشا وخبا - إلخ » الحب - بكسر الحاء المعجمة - مصدر خبيت يارجل تحب - من باب علم يعلم - إذا خدع ومكر ، والاختناء - بنون بعد التاء المثناة - هو التقبض ، والندى : الجود ، والكدية - بضم فسكون - الأرض الصلبة ، وأراد بالأفمى الأفعوان وهو ذكرا الحيات ، ومحجوى : المنطوى ؛ وقوله « فيدحو بك الداحى - إلخ » الدحو : الرمى ، وتقول : دحاه يدحوه ، إذا رماه ، وتقول : مرّ الفرس يدحو دحوا ؛ وذلك إذا رمى بيمديه رميا لا يرفع سنبله عن الأرض كثيرا ، والسوءة : القبح



والعيب ، وأطيش : أفعل من الطيش ، وهي الخفة ، والمدحوى : المرحى « أم مدوى » يضرب بها المثل لمن يورى بالشيء عن غيره ويكنى عنه ، وأصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية ؛ فجاءت أمها إلى أم الغلام تنظر إليه ؛ فدخل الغلام ، فقال لأمه : أدوى ؟ فقالت له : اللجام معلق بعمود البيت والسرج في جانبه ، فأظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب ، فكتمت بذلك زلة ابنها عن الحاطبة .

الإعراب : « جمعت » جمع : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل مبني على الفتح في محل رفع « وخشا » جعل أبو الفتح ابن جنى الواو واو المعية ، وخشا : مفعولا معه تقدم على مصاحبه « غيبة » مفعول به لجمعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ونميمة » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نميمة : معطوف على غيبة ، والمعطوف على المنصوب منصوب « ثلاث » بدل من المتعاطفات ، وهو مضاف ، و « خلال » مضاف إليه ، ويجوز أن ترفع ثلاثا على أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه ثلاث خلال « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح في محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق بمفعول « برعوى » الباء حرف جر زائد ، ومرعو : خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب صفة لثلاث خلال .

الشاهد فيه : قوله « جمعت وخشا غيبة » فإن أبا الفتح زعم أن الواو واو المعية ، وخشا : مفعول معه تقدم على مصاحبه الذى هو غيبة وادعى أن المفعول معه لا يمتنع تقديمه على مصاحبه . قال في كتابه الخصائص : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذى لو شئت لاستعملت فيه العاطفة ؛ فلما ساوقت حرف العطف قبج أن تقول : والطيايسة جاء البرد ؛ كما قبج أن تقول : وزيد جاء عمرو ، لكنه يجوز أن تقول : جاء والطيايسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال : جمعت وخشا غيبة ونميمة ... البيت » اه .

وهذا الذى نظر به أبو الفتح ابن جنى - من حمل المفعول معه على العطف في جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه - ليس مذهبا مرضيا عند سيبويه رحمه الله ؛ فعنده أن التابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، وجميع التوابع في ذلك الحكم سواء

ولكن جماعة أجازوه في الضرورة ، ومن أجاز به ابن السجري في أماليه ، قال : « ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف ، دون الصفة والتأكيد والبدل ، وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هي الموصوف ، وكذلك المؤكد عبارة عن المؤكد ، والبدل إما أن يكون هو المبدل منه أو بعضه أو شيئا ملتبسا به ،

وقوله :

٤٣٦ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقْبَا

ومثال تقديم المعطوف قول الأحوص :

أَلَا يَا خَلَّةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

اه كلامه .

وحمل هذا البيت على أنه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه هو مذهب الأخفش رحمه الله على ما حكاه عنه ابن السيد في شرح أبيات الجمل ، ولكن مذهب سيبويه أن الواو في «ورحمة الله» عاطفة ، وقد عطفت هذه الكلمة على الضمير المستتر في عليك ، على ما تقدم بيانه في الجزء الأول (ص ٢٦٥) وفي هذا الجزء (ص ٢٩٣)

ومن هنا تعلم أن تنظير ابن جني رحمه الله لا يصح إلا إن أراد أنه يجوز تقديم المفعول معه في الضرورة كما جاز تقديم المعطوف في الضرورة ، فإن أحدا لم يذهب إلى جواز تقديم المعطوف في سعة الكلام على المعطوف عليه ، قال سعد الدين التفتازاني رحمه الله : « تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة ، وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا » اه

ومن هنا تعلم أيضا أن الشارح الأشعوني رحمه الله قد أراد أن يردّ على ابن جني فأخرج البيت من ضرورة إلى ضرورة أخرى ، وهو مما لا يجوز أن يصار إليه ؛ إلا أن يقال : إنه إنما أراد إفساد ما ذهب إليه ابن جني بتطريق الاحتمال إلى البيت .

٤٣٦ - هذا بيت رواه أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٣ - ١٤٧ )

أول بيتين نسبهما لبعض الفزاريين ، والثاني قوله :

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبَا

اللفظ : « أكنيه » بفتح همزة المضارعة - هو مضارع كنيته ، وتقول : كنيته فلانا أكنيه - مثل رميت الشيء أرميه - وكنوته أكنوه - مثل دعوته أدعوه - إذا دعوته بالكنية ، كأن تقول : يا أبا فلان « أناديه » يريد حينما أريد نداءه « لأكرمه » هذا يدلّ على أن مراده باللقب الذي يشعر بالذم ، وإلا فليس كل لقب يتعد عن ذكره ؛ فالملوك كلهم والخلفاء يلقبون بألقاب الشرف والرفعة « ألقبه » مضارع لقبته - بتشديد القاف - وتقول : سميت ابني محمدا ، وسميته بمحمد ، ولقبته ابني بزين العابدين ، ولقبته زين العابدين « السوءة » هي الفعل القبيحة ، وقال الشاعر :

\* يَا لِقَوْمِي لِلْسَّوْءَةِ السَّوْءَاءِ \*

وقد سموا الفرج سوءة لقبحه « ملاك الشيمة » ملاك كل شيء - بكسر الميم ، وتخفيف اللام ، بزنة كتاب ، ويقال أيضا بفتح الميم بزنة سحاب - هو ما يقوم به الشيء ، ويقولون : القلب ملاك الجسد ، والشيمة : الخلق « الأدب » هو اسم لما يفعله الإنسان فيتزين به في الناس ، والأصل في استعمال هذه الكلمة قولهم : أدب فلان مأدبة ؛ إذا دعا إلى طعام ؛ قال الشاعر :

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَمْلَى لَا تَرَى الْأَدِيبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

والجملَى : الدعوة العامة التي لا يخص بها أحد ، وينتقر : يخصّ قوما دون قوم  
الإعراب : « أكنيه » أكنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية وعامله أكنى « أناديه » أنادى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جرّ بإضافة حين إليها « لأكرمه » اللام لام التعليل ، حرف جرّ مبنى على السكسر لا محل له من الإعراب ، أكرم : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل أكرم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، وأن المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجارّ والمجرور متعلقان بأكنى « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي « ألقبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به أوّل « والسوءة » الواو واوالمعية ، السوءة : مفعول معه تقدّم على مصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « اللقب » مفعول ثانٍ لألقب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت ذكر وجوه كثيرة من وجوه الإعراب في هذا البيت

الشاهد فيه : قوله « لا ألقبه والسوءة اللقب » فإن أبا الفتح بن جنى رحمه الله ذهب إلى أن السوءة مفعول معه والعامل فيه ألقب ، وقد تقدّم هذا المفعول معه على مصاحبه ، وهو اللقب ، وذهب إلى أن هذا التقديم جائز سائغ لوروده في كلام العرب في مثل هذا البيت والشاهد السابق ؛ وقد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق عبارة ابن جنى في الخصائص

والاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أمرين : أحدهما أن الرواية بالنصب ، والثاني أن « السوءة » على رواية النصب مفعول معه ؛ وفي كل واحد من هذين الأمرين مقال ؛ فأما الأوّل فقد ذكر قوم أن الرواية في البيت برفع السوءة ، وأما الثاني فإن لنا في تخرّيج البيت عدّة أوجه كل واحد منها يخرج به عن الاستشهاد به لما ذكر

... ..

فإن قلت : فإذا كانت الرواية بالرفع في « السوءة » فكيف تعرب هذه العبارة ؟  
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن للعبارة ثلاثة أوجه من الإعراب على رواية الرفع ، وأنا  
ذاكرها لك كلها

فأما الوجه الأول فإن تجعل الواو حالية ، والسوءة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام :  
ولا ألقبه اللقب والسوءة ذاك : أى التلقب

وأما الوجه الثانى فإن تكون الواو حالية ، والسوءة : خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام  
على هذا : ولا ألقبه اللقب وهو السوءة

والألف في قوله « اللقب » على هذين الوجهين ألف الإطلاق

وأما الوجه الثالث فإن تكون الواو للحال أيضا ، والسوءة : مبتدأ ، واللقب : خبره ، والألف  
في « اللقب » على هذا الوجه ألف المقصور ؛ فيكون « اللقب » مصدرا بمعنى التلقب ، ومثله مثل  
الجزى والبشكى والوكرى ، ومن حق الكلمة حينئذ أن تكتب بالياء لأن الألف رابعة ؛ فيكون  
« اللقبى » مرفوعا بضمّة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر

وجملة المبتدأ والخبر على هذه الأوجه الثلاثة في محل نصب حال

فإن قلت : فما هى الأوجه التى تخرج بها البيت على رواية النصب حتى يبطل استشهاد ابن جنى  
باليث ؟

قلت : لك في تخرج البيت على رواية النصب وجهان من الإعراب غير الوجه الذى ذكره  
ابن جنى :

الأول : أن يكون قوله « والسوءة » معطوفا على اللقب عطفا على مفرد على مفرد لكنه تقدم على  
المعطوف عليه للضرورة كما تقدم المعطوف في قول الأحوص الذى سبق ذكره في شرح الشاهد السابق :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

إذ التقدير : عليك السلام ورحمة الله ؛ وكما تقدم المعطوف في قول ذى الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى السِّفَا كَفَالَهَا بِسَهَامٍ  
دُبُورُ ذَوْتِ عَمَّهَا التَّنَاهَى وَالْحَقَّتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَّاتُ السَّبَبِ صَيَّامٍ

التقدير : لاحها دبور ورمى السفا ، فقدم المعطوف وهو رمى السفا وأخر المعطوف عليه وهو دبور .  
والوجه الثانى : أن تكون الواو فى قوله « والسوءة » عاطفة عطفت جملة على جملة ، وغاية

ما في الباب أن الجملة المعطوفة وقعت بين أجزاء الجملة المعطوف عليها للضرورة ، وإيضاح ذلك أن قوله السوء مفعول لفعل محذوف ، وتقديره : وأسوءه السوء ، وهذه الجملة معطوفة على جملة لا ألقبه اللقب ، وقد وقعت الجملة المعطوفة بين الفعل ومفعوله ، وكان حقه أن يقول : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوء .

وقد ذهب أبو العلاء المعري فيما نقله عنه الخطيب التبريزي إلى استحسان الوجه الأول ، قال : « وقال أبو العلاء : هذا على التقديم والتأخير ، كأنه قال : ولا ألقبه اللقب والسوء ، ونحو منه قول الآخر :

فَقُلْتُ لَهَا : أَتَحْلَةَ بَطْنِ عِرْقٍ وَأَنْبَتَ أُسْتَهْلَ بِكَ الْغَمَامُ

أراد استهل بك الغمام وأنبت ؛ وقال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السِّفَا أَكْفَالَهَا بِسَهَامٍ

دَبُورٌ ذَوْتُ عَنْهَا التَّنَاهَى وَالْحَقْتُ بِهَا يَوْمَ ذَبَاتُ السَّبِيبِ صِيَامُ

كأنه قال : لاحها دبور ذوت عنها التناهى ورعى السفا أكفالها بسهام ؛ يعنى بأولاد أحقب حمير وحش ، والسهام : ریح حارة ، والسفا : شوك الهمى ، والتناهى : جمع تنهية ، وهى الغدير ونحوه ، وذبات السبيب : أراد أنها تذب بأذنانها ، وقد يجوز أن يكون من الذب ، والذب : الكثير الحركة » اهـ .

وذكر العلامة الخطيب التبريزي - مع الوجه الذى ذكره ابن جنى - وجهين يجريان مع الوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرناهما في تخریج رواية النصب ، قال : « وينصب اللقب باللقبه ، وينصب السوء على أنه مفعول معه ؛ فيكون من باب جاء البرد والطيالسة ؛ والتقدير : لا ألقبه اللقب مع السوء ؛ ويجرى هذا المجرى قوله تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ) ؛ لأن المعنى مع شركائكم ؛ ويكون المعنى لأجمع بين اللقب وما يسوء من فحش الكلام ؛ فهذا وجه للنصب ، ويجوز أن يكون انتصاب السوء على المعنى ، كأنه قال : لا آتى السوء ، فعمل فيه المعنى لا ألقبه ، فيكون على هذا من باب قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

وقول الراجز :

على رواية من نصب السوءة والقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونيمة مع فحش ، وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوءة ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة .

ولا حجة له فيهما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هـى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوءة ، ثم حذف ناصب السوءة .

( وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ ) الاسم على المعية ( بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ ) وجوبا ( بَعْضُ الْعَرَبِ ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٧ — مَا أَنْتَ وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ

\* عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

ويجوز أن يكون السوءة مفعولا به وقد عمل ما قبل الواو فيه ، كما نقول : مازلت وزيدا حتى فعل كذا ؛ أى مازلت يزيد حتى فعل كذا ، وتقدير الباء فى هذه أكشف من تقدير مع وإن تقارب معنيهما ، كأنه قال : لا ألقبه اللقب بالسوءة » اهـ .

فأنت ترى أنه جعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ؛ وأنه جعل العامل فى السوءة هو ألقبه على الوجهين ، وجعل السوءة مفعولا به لهذا الفعل ، غاية ما فى الأمر أنه إما أن يكون تسلطه عليه من باب المعنى ، وإما بتقدير الجار ٤٣٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

\* يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ \*

وهذا البيت من شواهد سيويه ( ١ — ١٥٣ ) ، ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ونسبه الأعلام الشنمري فى شرح شواهد إلى أسامة بن حبيب الهذلى ، وهو من شواهد جارا لله الزمخشري فى الفصل ( ١ — ١٧١ ) ، وقد بحث أشعار الهذليين فوجدت هذا البيت مطلع قصيدة لأسامة ابن الحارث بن حبيب الهذلى ، وبعده :

وَبِالْبُزْلِ قَدْ دَمَّهَا نَيْهَا      وَذَاتِ الْمُدَارَاةِ الْعَائِطِ  
وَمَا يَتَوَقَّيْنِ مِنْ حَرَّةٍ      وَمَا يَتَجَاوِزْنَ مِنْ غَائِطِ

وَمِنْ أَيْنِهَا بَعْدَ إِبْدَانِهَا      وَمِنْ شَحْمٍ أَثْبَاجِهَا الْهَاطِطِ  
تَصِيحُ جَنَادِبُهُ رُكَّذَا      صِيَاحَ الْمَسَامِيرِ فِي الْوَاسِطِ  
فَهِنَّ عَلَى كُلِّ مُسْتَوْفَزٍ      وَقُوعَ الدَّجَاجِ عَلَى الْحَاطِطِ  
وَالَّا النِّعَامَ وَخَفَانَهُ      وَطَغْيًا مِنَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ  
إِذَا بَلَغُوا مَضْرَهُمْ عَوَجَلُوا      مِنْ الْمَوْتِ بِالْهَمِيغِ الذَّاعِطِ  
مِنَ الْمُرْبَعِينَ وَمِنْ آزِلٍ      إِذَا جَنَّهُ اللَّيْلُ كَالنَّاحِطِ  
عَصَاكَ الْأَقَارِبُ فِي أَمْرِهِمْ      فَرَائِلُ بِأَمْرِكَ أَوْ خَالِطِ  
وَلَا تَسْقُطَنَّ سُقُوطَ النَّوَا      مِنْ كَفِّ مَرْتَضِخٍ لَا قِطِ

قالوا : وكان قوم أسامة قد اعتزموا السفر إلى الشام وسألوه أن يسافر معهم فأبى وقال هذه الكلمة .

اللفظة : « ما أنت » كذا وقع في رواية الشارح ووقع في رواية سيبويه : « فما أنا » ، ووقع في الديوان « ما أنا » بحذف فاء فعولن من أول البيت ، ويسمى التلم « متلف » هو اسم مكان من تلف الرجل يتلف - من باب فرح - ومعناه هلك ، ومنه قالوا : رجل متلاف ، إذا كان كثير الإنفاق « يبرح » مضارع برح به الشوق والعمل ؛ إذا جهده وأضناه ، وروى في مكانه « يعبر » ومعناه يحمله على ما يكره « الضابط » أراد به البعير العظيم ، يقول : ما أنا وهذا ، وقوله « وبالبزل قد دمها نياها - إلخ » البزل : جمع بازل ، وهي الإبل المسنة ، وهو معطوف على قوله بالذكر الضابط ، يريد أنه يجهد مسان الإبل أيضا ، ودمها : فعل ماض معناه طلاها ، والتي - بفتح النون وتشديد الباء - هو الشحم ، والجملة حال من المجرور بالباء ، يعني أن هذا السير يضني بزل الإبل التي قد امتلأت شحما ؛ وذات المداراة : أراد بها الناقة التي بها اعتراض ونشاط وشدة نفس ، والغائط : التي قد اعتاط رحمها فلم تحمل ، وذلك أقوى لها وأشد تمكينا ، وقوله « وما يتوقن من حرة - إلخ » يتوقن : يتحامين ، والحرة - بفتح الحاء المهملة - الأرض ذات الحجارة الغليظة ، ويتجاوزن : يتباعدن ، والغائط : المظمن من الأرض ، وقوله « ومن أينها بعد إبدانها - إلخ » الأين - بفتح الهمزة وسكون الياء المثناة - الإعياء ، والإبدان : السمن

يريد أنها رعت العشب والربيع فأبدنها ذلك ، والأنباج : الأوساط ، واحدها ثبج ، بفتح الثاء  
 المثثة والباء الموحدة ، والمهابط : النازل ، يعنى أنه كان فى الأسنمة فهبط « تصيح جناديه  
 ركدا - إلخ » الجنادب : جمع جندب ، وهو ذكر الجراد ، والمسامير : جمع مسمار ، والواسط :  
 الرجل ، وقوله « وإلا النعام وحفانه - إلخ » الحفان - بفتح الحاء وتشديد الفاء - صغار  
 النعام ، وطغيا من اللهق : يريد به نبذا من البقر ، والناشط : أصله الثور يخرج من أرض إلى  
 أرض ، والهميخ - بزنة درهم - الموت الوحى ، والذاعط : الذابج ؛ وقوله « من المربعين - إلخ »  
 المربعين - بفتح الباء الموحدة - الذين تصيبهم حمى الربع - بكسر الراء وسكون الباء - والآزل :  
 الواقع فى ضيق ، وأصله الأزل - بفتح الهمزة وسكون الزاى - وهو الشدة ، والناحط : الزافر ،  
 وقوله « عصاك الأقارب فى أمرهم - إلخ » يقول : إن أقاربك لم يسمعوا لنصحك ولم يلتفتوا  
 إلى قولك ففارقهم أو خالطهم ، كل ذلك سواء ، وقوله « ولا تسقطن سقوط النواة - إلخ »  
 المرانضخ : هو الذى يدق النوى لعلف البهائم .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » ضمير  
 منفصل يقع خبرا للمبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « والسير » الواو واو المعية ، السير : مفعول  
 معه على تقدير فعل يعمل فيه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى متلف » جار ومجرور  
 متعلق بالسير « يبرح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة  
 الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السير « بالذكر » جار ومجرور متعلق  
 بـ « يبرح » الضابط « نعت للذكر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة  
 يبرح وفاعله الضمير المستتر فى محل جر نعت لمتلف .

الشاعر فم : قوله « ما أنت والسير » حيث نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل

يعمل فيه .

واعلم أن النصب فى مثل هذه الحال أمر جائز ، إلا أنه قليل ، وأكثر ما ورد من كلام  
 العرب على هذا الأسلوب قد ورد فيه الاسم الواقع بعد الواو مرفوعا ؛ فمن ذلك قول الشاعر ،  
 وهو من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥١ ) :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخْرُ

وقول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأً مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَعَوِّرُ



ومما ورد مرفوعا أيضا قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ  
وَمَا عَرَفْتَهُ جَرْمٌ وَهُوَ حِلٌّ وَمَا غَالَى بِهَا إِذْ قَامَ سُوقُ  
فَلَمَّا أُنْزِلَ التَّخْرِيمُ فِيهَا إِذَا الْجَرْمِيُّ مِنْهَا لَا يُفِيْقُ

ومما ورد منصوبا قول أسامة بن الحارث وهو الشاهد الذي نحن بصدد بيان شرحه ، وقول الآخر وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشْ—َابَاتٍ يُحَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٍو وَالْحَيَادَا

الشاهد في قوله « والحيادا » فأما الواو في قوله « وعمرو » فهي واو العطف لا غير .

قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ وهو قليل في كلام العرب ؛ لم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ وما كنت وزيدا ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ؛ فمضى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم \* فما أنا والسير في متلف ... البيت \* لأنهم يقولون ما كنت ههنا كثيرا ولا ينقض هذا المعنى وفي كيف معنى يكون ؛ فجرى ما أنت مجرى ما كنت ، كما أن كيف على معنى يكون » اهـ .

وقال جار الله الزمخشري في الفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ؟ فالرفع ؛ قال [ الخليل يهجو الزبرقان بن بدر ] :

يَا زَبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

وقال :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسُ مَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصعة ؟  
فاسم كان مُسْتَكِنٌ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ  
انفصل الضمير .

( تنبيهان ) : الأول : من ذلك أيضاً قوله :

٤٣٨ — أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

إلا عند ناس من العرب ؛ ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ؟ وكيف تكون أنت  
وقصعة من ثريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، وقال :

\* فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ \*

وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع « اه .  
وقال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية :

وَإِنْ خَلَا عَنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ فَأَجْتَنِبِ النَّصْبَ ؛ وَقَدْ تَرَاهُ  
مِنْ بَعْدِ مَا أُسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ لِأَنَّ إِضْمَارَ فِعْلِ الْكَوْنِ أَوْ بَعْدَ زَمَنِ  
مِنْ ذَاكَ « وَالْجَمَاعَةُ » الَّذِي يَلِي « أَزْمَانَ قَوْمِي » وَهُوَ شَاهِدٌ جَلِي

وقال في شرح هذا الكلام : « قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت  
فعل أو ما يشبه الفعل قبل الواو ، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو : كل رجل وضعته ، وقد روى  
عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام  
في ما لا يعنيك ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ ومنه قول أسامة الهذلي :

\* وما أنا والسير في متلف \* وأنشد سيبويه للراعي : \* أَزْمَانَ قَوْمِي ... البيت الآتي »  
اه كلامه .

٤٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٤ ) وقال قبل إنشاده : « وزعموا أن  
الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا » وهذه العبارة لاتدلّ بته على أن البيت من كلام الراعي ، وإنما  
مدلوله أن الراعي كان ينشده بالنصب ، وليس يمتنع أن الشاعر ينشد شعر غيره ، وقال الأعم  
الشتيمري في شرح شواهد : « وأنشد في الباب للراعي ويروي للأعشى » اه ، لكني بحثت  
فوجدت البيت من قصيدة للراعي ، وهو عبيد بن حصين النخري ، يخاطب بهذه القصيدة عبد الملك  
ابن مروان ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة وعدم اشتراكهم في فتنة عثمان ، ومن هذه القصيدة  
قوله :

أُولَى أَمْرِ اللَّهِ ؛ إِنَّا مَعَشَرٌ  
عَرَبٌ نَرَى لِلَّهِ فِي أُمُورِنَا  
قَوْمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ لَمَّا يَمْنَعُوا  
فَادْفَعْ مَظَالِمَ سَيَلَتْ أُنْبَاءُنَا  
فَنَرَى عَطِيَّةَ ذَلِكَ إِنْ أُعْطِيَتْهُ  
أَنْتَ الْخَلِيفَةُ حِلْمُهُ وَفَعَالُهُ  
وَأَبُوكَ ضَارِبٌ بِالْمَدِينَةِ وَحَدَّهُ  
قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحَرِّمًا  
فَتَصَدَّعَتْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَصَاهُمْ  
حَتَّى إِذَا قَرَّتْ مَحْجَاجُهُ فَتَنَّةٌ  
وَزَنَتْ أُمِّيَّةٌ أَمْرَهَا فَدَعَتْ لَهُ  
مَرْوَانَ أَحْزَمَهَا إِذَا نَزَلَتْ بِهِ  
أَرْمَانُ رَفَعَ بِالْمَدِينَةِ ذِيْلَهُ  
إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينٍ بَرَّةٍ  
مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِدًا  
مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ لَأَمِنْ حِيلَتِي  
أَرْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي  
خُنْفَاهُ نَسْجُدُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا  
حَقَّ الزَّكَاةُ مُنْزِلًا تَنْزِيلًا  
مَا عَوْهُمْ وَيُضَيِّعُوا التَّهْلِيلَا  
عَنَّا وَأَنْقَذَ شَأْنَنَا الْمَأْكُولَا  
مِنْ رَبَّنَا فَضْلًا وَمِنْكَ جَزِيلَا  
وَإِذَا أَرَدْتَ لِظَالِمٍ تَنْكِيلَا  
قَوْمَاهُمْ جَعَلُوا الْجَمِيعَ سُكُولَا  
وَدَعَا فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَحْذُولَا  
شَقَقَا وَأَصْبَحَ سَيِّئُهُمْ مَسْئُولَا  
عَمِيَاءُ كَانَ كِتَابُهَا مَفْعُولَا  
مَنْ لَمْ يَكُنْ غَمْرًا وَلَا مَجْهُولَا  
حُدْبُ الْأُمُورِ وَخَيْرُهَا مَسْئُولَا  
وَلَقَدْ رَأَى زَرْعًا بِهَا وَنَحِيلَا  
لَا كَذِبُ الْيَوْمِ الْخَلِيفَةَ قِيَلَا  
يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلَا  
إِنِّي أَعِدُّ لَهُ عَلَى فُضُولَا  
لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا

اللفظ : قوله « قوم على الإسلام لما يمنعونهم » ذكر الزمخشري في الكشف أن الماعون هو الزكاة ، وأنشد هذا البيت شاهداً لذلك ، والتهيل : مصدر هليل الرجل ؛ إذا قال لا إله إلا الله ، مثل كبر إذا قال الله أكبر وسبح إذا قال سبحان الله ، وقوله « فادفع مظالم

عيت - إلخ » التعميل : سوء الغذاء ، وقالوا من ذلك : عيل الرجل فرسه تعميلا ؛ إذا تركه في المفازة ولم يقيم عليه . والإنقاذ : التخلص ، والشلو - بكسر الشين وسكون اللام - العضو ؛ وقوله « وأبوك ضارب بالمدينة وحده - إلخ » الشكول : جمع شكل - بكسر الشين أو فتحها - وهو الشبه والمثل ، يريد أنهم جعلوا الناس أشكالا متعددة وأمثلة مختلفة بعد أن كانوا شكلا واحدا وقوله « قتلوا ابن عفان الخليفة محرما - إلخ » ابن عفان : نورين أمير المؤمنين الجواد الكريم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وأرضاه ، والمحرم : ضم فاعل من أحرم الرجل ؛ إذا تمسك بجرمة وذمام لا ينفص ؛ ويقال : اجتمع الأصمى والكسائي عند هرون الرشيد ؛ فقال الأصمى للكسائي : مامعنى قول الراعى : \* قتلوا ابن عفان الخليفة محرما \* ؟ فقال الكسائي : كان محرما بالحج ؛ فقال الأصمى : فقول عدى بن زيد :

تَقْتُلُوا كِسْرَى بِلَيْلٍ مُحَرَّمًا فَتَوَلَّى لَمْ يُتَمَعَّ بِكَفَنٍ

هل كان محرما بالحج ؟ ! فقال الرشيد للكسائي : يا على ، إذا جاءك الشعر فأياك والأصمى ؛ ثم قال الأصمى : محرم أى لم يأت مانستحل به عقوبته ، ومن ثم قيل : مسلم محرم ؛ أى لم يحل من نفسه شيئا يوجب القتل ، وقوله « قتلوا كسرى محرما » يعنى حرمة العهد الذى كان له فى أعناق أصحابه ؛ وقول الراعى « صروان أحزمها إذا نزلت به - إلخ » حذب الأمور : أى الأمور المشككة ، والحذب - بضم فسكون - جمع أحذب أو حذاء ؛ وقوله « مازرت آل أبى خبيب - إلخ » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان قد ادعى الخلافة يومئذ ببلاد الحجاز ، وفيه يقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ

وانظر الشاهد رقم ( ٦٢ ) فى ( ص ١١١ من الجزء الأول ) ثم انظر الشاهد رقم ( ٢٩٢ ) فى ( ص ١٠ من هذا الجزء ) ؛ وقوله « إني أعدله على فضولا » الفضول : جمع فضل ؛ وهو الإحسان والإنعام ، و « أزمان » ظرف زمان يعمل فيه قوله « أعد » فى هذه العبارة ، والأزمان : جمع زمن ، مثل سبب وأسباب وجبل وأجبال وجمل وأجمال ، والرحالة - بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء بأصوافها كان يتخذ للجرى الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس لها ولا مؤخرة وربما كانت من لبود ، والميل : منفعل من الميلان ، وهو الانحراف

الاعراب : « أزمان » يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو عنده خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى أزمان ، أو هذه أزمان ، ومن رواه منصوبا فهو ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد « قومى » هو اسم لكان الناقصة المحذوفة ، أو

فاعل لكان التامة المحذوفة ، وتقدير الكلام : أزمان كان قومي ، وياء المتكلم في محل جرّ بالإضافة إلى قوم « والجماعة » الواو حرف دالّ على المعية ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الجماعة : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كاللدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان الناقصة المحذوفة ، أوحال من قومي إذا قدّرت كان المحذوفة تامة « لزّم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي « الرحالة » مفعول به للزّم ، وجملة لزّم وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور محلا بالكاف « أن » حرف مصدري ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الرحالة « مميّلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وتقدير الكلام : لزّم الرحالة مخافة من أن تميل ميّلا

الشاهد فيه : قوله « والجماعة » فإن الواو فيه واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه ، ولم يتقدّمه في اللفظ فعل يعمل فيه ، فالفعل العامل فيه مقدر ، وقد قدره سيبويه رحمه الله : أزمان كان قومي مع الجماعة ؛ قال : « وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا \* أزمان قومي والجماعة . . . البيت \* كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ؛ فخلّاه على كان لأن كان تقع في هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ؛ فكأنه إذا قال : أزمان قومي ؛ كان معناه أزمان كان قومي » اه كلامه وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب الجماعة على إضمار الفعل ، فكأنه قال : أزمان كان قومي مع الجماعة على ما بينه سيبويه » اه

وقال ابن عصفور : « وإنما حمل على إضمار كان ، ولم يحمل على تقدير حذف مضاف إلى قومي فيكون التقدير : أزمان كون قومي والجماعة ؛ لأن المصدر المقدّر بأن والفعل من قبيل الموصولات ، وحذف الموصول وإبقاء شيء من صلته لا يجوز » اه فإن قلت : فهل في هذا الكلام ما يقتضي تقدير الفعل المحذوف سوى المفعول معه الذي لا بدّ له من فعل أو ما يشبه الفعل ليعمل فيه ؟

قلت : نعم ، هذا الظرف الزماني الذي هو قوله « أزمان » سواء أ جعلته مرفوعا أم منصوبا يقتضي تقدير فعل ؛ لأن ظرف الزمان لا يضاف إلا إلى جملة فعلية أو مصدر يقوم مقامها ، نحو قوله تعالى : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) ونحو قولك : أزورك يوم يحضر إبراهيم ،

فَالْجَمَاعَةُ : نصب على المعية بفعل كون مضمّر ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة ،  
كذا قدره سيبويه .

الثاني : في قوله «بَعْضُ الْعَرَبِ» إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف .  
(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلاَ ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ) وأرجح  
من النصب على المعية ، كما في نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ «اسْكُنْ أَنْتَ  
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ،  
ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ) : إما  
من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكَتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن  
على تقدير : لو تركت الناقة ترأّم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف  
وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٣٩ — إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أُمْرِي فَدَعْنِي وَوَائِلَ أَمْرِهِ وَاللَّيَالِيَا

وأرضى عنك حين تعرف واجبك وتؤدّيه ، ونحو قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين  
البشارة ؛ فأما قولهم : يوم بدر ، ويوم الجمل ، ويوم صفين ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسرّ ،  
وقول الأعشى :

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَّانٌ أَخِي جَابِرٍ

من كل ظرف زمان أضيف إلى غير واحد من الفعل والمصدر ؛ فهو على تقدير مضاف ، نحو يوم  
حرب الجمل ؛ فلما كان ظرف الزمان يقتضي واحدا منهما وكان المصدر مما لا يجوز تقديره في البيت  
لما ذكره ابن عصفور ؛ كان تقدير الفعل أمرا لازما وإن لم يكن المفعول معه .

٤٣٩ — هذا البيت يروى في قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا

وهذا البيت ساقط من هذه القصيدة في رواية الأعم الشنتمري لديوان زهير ، وقال العيني :  
«أقول : احتجت به طائفة من النحاة ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله ، وبعده بيت آخر ، وهو :

يَجِئْنَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ صَالِحٍ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِيمَا لَا يَرَى النَّاسُ آليًا

وهما من الطويل « اه كلامه . وقد روى البغدادى فى الخزنة هذه القصيدة وفيها هذا البيت  
( ج ٣ ص ٥٨٨ ) ، و بعد البيت الذى ذكرنا أنه مطلع القصيدة قوله :

بَدَا لِي أَنْ النَّاسَ تَفْنَى نَفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلَا أَرَى الدَّهْرَ رَافِيًا  
وَأُنَى مَتَى أَهْبِطُ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَةً أَجْدُ أَثْرًا قَبْلِي جَدِيدًا وَعَافِيًا  
أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتًّا عَلَى هَوًى فَسَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا  
إِلَى حُفْرَةٍ أَهْوَى إِلَيْهَا مُقِيمَةً يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْحَوَادِثِ بَاقِيًا وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا  
وَالْأَسْمَاءَ وَالْبِلَادَ وَرَبَّنَا وَأَيَّامَنَا مَعْدُودَةً وَاللَّيَالِيَا  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَهْلَكَ تُبْعًا وَأَهْلَكَ ذَا الْقَرْنَيْنِ مِنْ قَبْلِ مَا تَرَى  
وَإِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِيْ إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِيْ  
أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ فَتَرُكُهُ الْأَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ

وقال الأصمعى : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هى لصرمة الأنصارى ، ولا يشبه ذلك كلام زهير

اللفظ : « ولا أرى الدهر فانيَا » زعم بعض شراح ديوان زهير أن المراد بالدهر هنا الله تعالى لما ورد « لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله » ولا دليل فى ذلك فإنه إنما نهى عن سب الدهر لأن الذى يحذنه الدهر بزعمهم هو من تقدير الله تعالى فلا ينبغي أن يسب الدهر لأنه يرجع إلى سب قدره سبحانه فقد ينجر ذلك إلى سب الله « وأنى متى أهبط من الأرض ثلعة » الثلعة - بفتح فسكون - مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السيل وفيما سفل عنه ، والعافى :

الدارس الذي ذهب آثاره ومعامله ، يقول : حيثما سار الإنسان من الأرض فإنه يجد أثرا قديما أو حديثا ؛ وقوله « أراني إذا مابت - إلخ » معنى قوله « بت على هوى » بت على أمر أو حاجة أعترزم فعلها ، ويقال : المراد أنه مدّة حياته لا يخلو من حاجة يريدّها ، نظير قول لبيد :

إِذَا الْمَرْءُ أُسْرِيَ لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَمَلًا ؛ وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلُ

وقوله « فثم إذا أصبحت » هذه الفاء زائدة عند ابن جني ، وتبعه عليه ابن هشام في معنى اللبيب ، ومثلها في ذلك قول الشاعر :

يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشْبُ فَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

يريد والصغير يكبر ، ومثله قول أبي كبير الهذلي :

وَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَتَمُ رُزْنَتُهُ فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعَشَرِي

يريد ثم رزنته ، ومثله قول الأسود بن يعفر :

فَلَنْهَشِلٍ قَوْمِي وَلِي فِي نَهَشِلٍ نَشِبُ لَعَمْرُؤُا بَيْكَ غَيْرُ غِلَابٍ

زاد الفاء في قوله « فلنهشل » لأن هذا البيت أوّل قصيدة له ، هذا كله على رواية « فثم » بضم الثاء المثلثة على أنها حرف عطف ، ومن العلماء من يروى « فثم » بفتح المثلثة على أنه ظرف مكان بمعنى هناك مثله في قوله تعالى : ( وَأَرْزُقْنَاهُمْ ) وهذه رواية السيرافي على ما ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ؛ وقوله « ألم تر أن الله أهلك تبعا - إلخ » تبع : ملك اليمن ، ولقمان بن عاد : هو المذكور في القرآن الكريم ، وعاديا : هو أبو السموءل بن عاديا اليهودي ، وكان له حصن بتياء ، وهي بلدة في أطراف الشام بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ، ويسمى حصن عاديا الأبلق الفرد ، وقد جرى ذكر عاديا وحصنه كثيرا في شعر العرب ؛ فمن ذلك قول الأعشى :

وَلَا عَادِيَا لَمْ يَمْنَعْ الْمَوْتَ مَالُهُ وَوَرِثُ بَيْتِيَاءِ الْيَهُودِيِّ أَبْلَقُ

وذو القرنين : يقال هو الإسكندر المقدوني ، ويقال : إنه غير الإسكندر ، وقد حكى فيه السهيلي في كتابه الروض الأنف ( ١ - ١٩٥ ) خلافا طويلا ، وفرعون : هو ملك مصر ، والنجاشي :



ملك الحبشة ، والإمة - بكسر الهمزة وتشديد الميم - النعمة والحالة الحسنة ، يقول : من كان ذا نعمة فالأيام لا تتركه ونعمته

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « أعجبتك » أعجب فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « حال » فاعل أعجب ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من امرئ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحال ، وجملة الفعل الذي هو أعجب وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فدعه » الفاء واقعة في جواب إذا ، دع : فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لدع مبني على الضم في محل نصب ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وواكل » الواو حرف عطف ، واكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أمره » أمر : مفعول به لواكل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والليالي » الواو حرف دال على المعية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والليالي : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « والليالي » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، وليست الواو قبله عاطفة وهو معطوف على أمره ؛ لأنه لو كان معطوفا على ما قبله لصار المعنى اترك أمره لليالي وارك الليالي لأمره ؛ وفي هذا من ضعف المعنى ما ليس يخفى

فإن قلت : فما المعنى على جعل ما بعد الواو مفعولا معه ؟

قلت : المعنى المقصود من هذا البيت كله إذا رأيت امرأة على حالة تعجبك وتسرك فلا تغترر بهذا الذي تراه واركه مع الليالي تنصرف فيه ؛ فإنك ستري هذه الحالة قد تبدلت وانقلبت ، والمقصود تسلية نفسه عن انقلاب مسراته أحزانا بأن الناس كلهم صائرون إلى مثل ذلك

فإن قلت : فما الذي دعاك إلى أن تزعم أن المعنى على العطف اترك أمره لليالي وارك الليالي لأمره ؟

قلت : واكل فعل أمر من المواكلة التي تقتضي المفاعلة ؛ فيجب أن يكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فاعلا مع الآخر مثل ما يفعله ذلك الآخر معه

فإن قلت : فإذا كان المعنى على العطف يشتمل على ما ذكرت من التعسف وارتكاب الشطط فلماذا لا توجبون أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه حتى يخلص المعنى من هذه الركاكة ؟

قلت : قد ذهب أبو البقاء إلى وجوب جعل ما بعد الواو مفعولا معه إذا لزم على جعله معطوفا

وقوله :

٤٤٠ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

ركاكة في المعنى ، وهو مذهب شديد ؛ ولكن الشارح لم يجعل مثل هذا مما يجب فيه جعل ما بعد الواو مفعولا معه لأن المعنى لم يفسد بته ولم يلزم عليه إخلال بالأحكام اللفظية فإن قلت : فقد يقصد المتكلم الدلالة على المعية فكيف تجوزون العطف في مثل هذا الحال مع أن جعل الواو عاطفة يضيع على المتكلم مقصوده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن تجوز الأمرين مع رجحان جعل الواو للمعية إنما هو مع قطع النظر عن مقصود المتكلم ؛ ولكنه بالنظر إلى إمكان تصحيح المعنيين ولو مع ضعف في أحدهما أما إذا نظرنا إلى مقصود المتكلم فإنه لا ينبغي القول بجواز الأمرين ، بل يتعين الطريق الذي يوصل إلى الدلالة على مقصوده . وفي هذا يقول الحفيد : « اعلم أن رجحان النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لأن معنى النصب والرفع مختلف ؛ لأن النصب لا يحتمل غير المعية ، بخلاف الرفع ( يريد العطف ) فإنه يحتمل أموراً ثلاثة ( يريد سبق المعطوف أو تأخره أو معيته للمعطوف عليه ) بل الحق أننا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة ، لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد ؛ فإن كان الأول نصب قطعاً ، وإلا رفع جزماً ؛ فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه ؛ فالحق ما ذكرنا من أن ذلك مع قطع النظر عن مراد المتكلم » اه كلامه

٤٤٠ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٠ ) ومن شواهد جاز الله في المفصل ( ١ - ١٦٣ ) ، ولم ينسبه سيبويه ولا أعلم في شرح شواهد ولا أحد ممن عثرت على كلامه من شراح المفصل ، وعجز هذا البيت يروى في أبيات منسوبة للأقرع القشيري ، وهي قوله :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلْدٌ عَلَى الْعَزَاءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ

وَإِنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وَنَعْنِي فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَعْنِي الْيَمِينُ عَنِ الشَّامِلِ

اللفظة : « جلد » بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام المكاره « العزاء » المراد به الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فعلاء من قولهم : عزّ فلان فلانا يعزه ؛ إذا غلبه ، ومنه قولهم : من عزّز ، وقالوا : مَنْ حَسُنَ مِنْهُ الْعَزَاءُ هَانَتْ عَلَيْهِ الْعَزَاءُ ، « مولينا » مثني مولى ، وللولي معان كثيرة : منها ابن العم ،

ومنها الناصر والمعين ، وكان للعرب ولاء اسمه ولاء الحلف ، كانت القبيلة تحالف القبيلة على أن تكون معها على أعدائها ، وكان لهم ولاء آخر وذلك أن يكون للواحد عبيد فهو لاء العبيد مواليه ويبقى ولاؤهم له وإن أعتقهم ؛ ومعنى هذه الأبيات يشير إلى قول الأضبط بن قريع السعدى :

وَصِلَ حِبَالُ الْبَعِيدِ إِنَّ وَصَلَ الْحَبْلُ وَأَقْصَى الْقَرِيبِ إِنَّ قَطَعَهُ

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وواو الجماعة اسمه ، مبنى على السكون فى محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبنى » الواو واو المعية ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « أبيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف ، و « السكيتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « من الطحال » جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبنى » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، والواو التى قبله واو المعية ، وكان العطف جائزا من حيث الصناعة لأن الضمير المتصل المرفوع قد أكد بالضمير المنفصل فكان العطف عليه سائغا بلا ضعف ، ولو أنه أراد العطف لقال : فكونوا أتم وبنو أبيكم ؛ وإنما عدل عن العطف للنصب على أنه مفعول معه لما يلزم على العطف من ضعف المعنى ؛ إذ كان يصير حاصل المعنى أن المخاطبين مأمورون بأن يكونوا فى مكان السكيتين وكذلك بنو أبيهم مأمورون بأن يكونوا فى مكان السكيتين من الطحال ؛ ولا شك أن المتكلم لم يقصد إلى أمر بنى أبيهم كما أمرهم ، وإنما أراد أن يأمرهم بأن يداخلوا أبناء أبيهم ويتصلوا بهم ويتحدوا معهم حتى يكونوا معهم بمنزلة السكيتين من الطحال .

قال سيبويه : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها ؛ إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقاة مع فصيلها ؛ فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ؛ ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها ، ومثال ذلك : مازلت وزيدا حتى فعل : أى مازلت بزيد حتى فعل ؛ فهو مفعول به ؛ وما زلت أسير والنيل ، أى مع النيل ، واستوى الماء والخشبة ، أى بالخشبة ؛ وجاء البرد والطيالسة ؛ أى مع الطيالسة ؛ قال :  
\* فكونوا أتم وبنى أبيكم \* البيت ؛ ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل أنك لو قلت :

أقعد وأخوك ؛ كان قبيحا ، حتى تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمهر ؛ فإذا قلت : ما صنعت أنت ، ولو تركت هي ؛ فأنت بالخيار : إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول ، وإن شئت حملته على المعنى الأول » اهـ . فهذا صريح كلام سيدي رحمه الله ينادي بأن مدار جواز الأمرين على ألا يمنع مانع صناعي من العطف ، وهذا البيت ليس فيه مانع صناعي من العطف ، فكان أصله أن يجوز فيه الأمران : إن شئت عطف ما بعد الواو على ما قبلها فتكون قد حملت الآخر على الأول ، وإن شئت جعلت الواو بمعنى مع وجعلت ما بعدها مفعولا معه ؛ ولولا أن الشاعر قد قال « أنتم » فأكد به الضمير المتصل الذي هو الواو في قوله « فكونوا » لولا ذلك لوجب أن يكون نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه واجبا ، ومن هنا تعلم أن قول كعب بن جعيل :

فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفِقْ    عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقْدَرَا

مما يجب فيه النصب على أنه مفعول معه ؛ لأنه لم يؤكد الضمير المتصل الذي هو التاء في قوله : « فكننت » بالضمير المنفصل ، ولو أنه قال : « فكننت أنا » لجاز له العطف ؛ فكان يقول : فكننت أنا وهي إلخ ؛ ثم إنه مع جواز الأمرين في بيت الشاهد يترجح النصب على أن ما بعد الواو مفعول معه على العطف ، وذلك لما بينا من أن العطف يستدعي ركافة وضعفا في المعنى . وبيان ذلك بمثال يوضح لك الأمر غاية الوضوح أنا لو قلنا لك : كن أنت وأخوك على وفاق وصفاء لكان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تكون موافقا لأخيك مصافيا له ونأمر أخاك بأن يكون موافقا لك مصافيا ؛ فكل واحد منكما مأمور على انفراده بأن يكون مع الآخر على وفاق وصفاء ؛ فإذا قلنا : كن أنت وأخاك على وفاق وصفاء ، ونصبنا على أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه ؛ كان حاصل المعنى أنا نأمرك بأن تعمل من جهتك على أن تكون الحال بينك وبين أخيك على وفاق وصفاء وليس أخوك حينئذ مأمورا بمثل ما أنت مأمور به ؛ فإذا تحققت ذلك وعلمته فاعلم أن هذا الشاعر لورفع فقال : كونوا أنتم وبنو أبيكم - إلخ ؛ لكان المعنى أن بني أبيهم مأمورون بمثل ما أمر به الخطابين ، ولو نصب لم يكن المأمور سوى الخطابين ، ومراده هو الثاني ، فلما كان مراده هو الثاني كان النصب أولى وأجدى لأنه الدال على المعنى الذي يريده المتكلم . وقد عرفت في شرح الشاهد السابق أنا إذا نظرنا إلى الكلام في حد ذاته مع قطع النظر عن مراد المتكلم والغرض الذي بني كلامه عليه جَوَزنا الوجهين وإن كان أرجحهما النصب ، وإذا نظرنا إلى مقصد المتكلم وكان قصده المعية لم يكن لنا إلا النصب على المفعول معه ؛ لأن العطف لا يدل على المراد

لأن في العطف تعشفا في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المعية سلامة منهما ، فكان أولى .

وإما من جهة اللفظ ، كما في نحو : جِثْتُ وَزَيْدًا ، وَآذَهَبَ وَعَمْرًا ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ، ولا فَضْلَ ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة .

( وَالنَّصْبُ ) على المعية ( إِنْ لَمْ يَحْزِرِ الْعَظْفُ ) لمانع معنوى أو لفظي ( يَجِبُ ) فالمانع المعنوى كما في سِرْتُ وَالنَّيْلَ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ؛ مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو مَالِكَ وَزَيْدًا ، وما شَأْنُكَ وَعَمْرًا ؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤١ — عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

٤٤١ — هذا المصراع يجعله بعض العلماء صدرا ويجعل عجزه :

\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا \*

ويجعله بعضهم عجزا ويجعل صدره :

\* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا \*

ولم أقف لهذا ولا لذلك على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت لأحدهما على سابق أو لاحق اللفظ : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفا — مثل ضربت أضرب ضربا — إذا أطعمتها ، وتقول : أعلقتها ، أيضا « تبنا » التبن — بكسر فسكون — قصب الزرع بعد أن يداس « ماء » أصله موه — بفتح الميم والواو وآخره هاء — تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فلما اجتمعت الألف والماء وكلاهما خفي قلبوا الهاء همزة ؛ ويدلك على أن أصل الماء موه جمعه على أمواه ومياه وتصغيره على مويه ، وأصل ياء المياه واو وليكنها قلبت ياء لانكسار ما قبلها في جمع أعلت في مفرده كما قالوا : دار وديار وقيمة وقيم ، ومثله قولهم : سوط وسياط وحوض وحياض ونور وثيرة

.....

الإعراب : « علفتها » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالسكامة الواحدة ، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وضمير العائبة مفعول به أول مبني على السكون في محل جر « تبنا » مفعول ثان لعلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وماء » هذه الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون عاطفة لجملة على جملة ، وأن تكون عاطفة لمفرد على مفرد ؛ فأما الأول فيقتضي أن يكون « ماء » مفعولا لفعل محذوف وتقديره حينئذ : سقيتها ماء ، وأما الثاني فيكون « ماء » معطوفا على « تبنا » لأن المقصود بقوله علفتها معنى عام يصح أن يتسلط على التبن والماء ، وكأنه قال : أنلتها ، أو قدمت لها ، أو ما أشبه ذلك ( وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦ في ص ٤٠٦ وما بعدها من هذا الجزء ) « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : قوله « علفتها تبنا وماء » فإن هذا الكلام على ظاهره لا يجوز فيه جعل الواو في قوله « وماء » عاطفة ، ولا يصح فيه أيضا جعلها واو المعية ، أما امتناع العطف فلأن الواو العاطفة تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في حكم العامل وفي معناه ، والمعلوم أنه لا يصح أن يقال : علفت دابتي ماء ؛ لأن العلف خاص باعطائها الطعام ؛ وأما امتناع جعل الواو للمعية فلأن واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها في انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن وقت انصباب العامل على ما قبل الواو وما بعدها واحد ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ؛ لأن وقت إعطاء الناقة العلف غير وقت إنالتها الماء ؛ ومن أجل أنه لا يصح جعل هذه الواو عاطفة ولا جعلها واو المعية مع بقاء العامل المتقدم على ظاهره ؛ التمس العلماء له تخريجا ؛ فذهب قوم إلى أن هذه الواو عاطفة ، ولكنها لم تعطف مفردا على مفرد حتى يكون الماء داخلا تحت حكم علفتها ، بل هي عاطفة لجملة على جملة ؛ أما الجملة المعطوف عليها فهي « علفتها تبنا » وأما المعطوفة فقوله « ماء » مع عامل له محذوف ، وتقدير الكلام : علفتها تبنا وسقيتها ماء ؛ واختار هذا التخريج ابن مالك ؛ وذهب قوم إلى أن العامل المتقدم ليس مقصودا به أصل معناه الوضعي ؛ بل يقصد به معنى عام يصح تسليطه على ما قبل الواو وما بعدها جميعا ؛ فعلفتها في هذا الشاهد مضمن معنى أنلتها ، أو قدمت لها ، أو أعطيتها ، أو ما أشبه ذلك ، والواو على هذا الوجه عاطفة ، وقد عطفت مفردا على مفرد .

ومثل هذا الشاهد والذي بعده قوله سبحانه وتعالى : ( أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ) فقد ذكر جار الله في الكشف في هذه الآية التخريجين المذكورين ؛ فأما أن يكون قد ضمن « أفيضوا » معنى ألقوا ، وإما أن يكون العامل في قوله سبحانه « مما رزقكم الله » محذوفا والعاطف قد عطفت جملة على جملة .

ومثل ذلك أيضا قول طرفة بن العبد البكرى إلا أن الحاجة إلى التأويل مما قبل الواو :

أَعْمَرَوْ بَنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأَى صِرْمَةً      لَهَا شَنْبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ

والشنب : حدة الأنياب ؛ فإما أن يكون ترعى قد تضمن معنى فعل يصح تسليطه على الماء والشجر ، وإما أن يكون العامل في الماء محذوفا والواو عطفت جملة على جملة .

قال ابن هشام في الكلام على حذف الفعل وحده أو مع مضمَر مرفوع أو منصوب أو معهما : « يطرد حذفه مفسرا ، نحو : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) ( قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ) والأصل : لو تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله

الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز : لو زيد قام ؛ إلا في الشعر أو الندور ، نحو : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ؛ وقيل : الأصل لو كنتم ؛ حذف كان دون اسمها ، وقيل : الأصل لو كنتم أنتم ؛ حذفنا ، مثل : التمس ولو خائفا من حديد ؛ ويكثر في جواب الاستفهام ، نحو : ( لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ) أى : ليقولن خلقهن الله ، ( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَادَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ) ، وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو : ( وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ ) حتى قال أبو علي : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ؛ ويأتى حذف الفعل في غير ذلك ، نحو : ( انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ) أى : وآتوا خيرا ، وقال الكسائي : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الكلام جملة واحدة ، و « خيرا » نعت لمصدر محذوف : أى انتهاء خيرا لكم ، ومنه : ( وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ) أى :

واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم ، وقال : \* عِلَفْتُهَا تِدْنًا وَمَاءً بَارِدًا \* فقيل : التقدير : وسقيتها ، وقيل : لاحذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها ، وألزموا صحة نحو علفتها ماء وتبنا ، فالتزموه محتجين بقول طرفة : \* لَهَا شَنْبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ \* وقالوا : الحمد لله أهل الحمد ؛ باضمار أمدح ، وفي التنزيل : ( وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ) باضمار أدم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا : لَا أَكَلَمُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ ، وَمَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، أى : مائت ، ويروى « نجم » بالرفع ، فإن فعل ماض بمعنى عرض ، وأصله عن « اه .

وقوله :

٤٤٢ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المذكور مضمن معنى فعل أعم منه يصح تسليطه على ما قبل الواو وما بعدها جماعة من متقدمي علماء العربية منهم الأصمعي وأبو العباس المبرد . والذين ذهبوا إلى تقدير عامل يتسلط على ما لا يصح أن يتسلط عليه العامل المذكور جماعة منهم الفراء وأبو علي الفارسي ، ومنهم من متأخري النحاة ابن مالك رحمه الله .

٤٤٢ — هذا البيت من قصيدة للراعي عبيد بن حصين النخري ، ومطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حَبِيٍّ أَنْ تُبَيِّنَا لَنَا خَبْرًا وَأُبَكِّينَ الْحَزِينَا

و بعد البيت المستشهد به قوله :

أَنْخَنَ جَاهِلُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الْكُدُونَا

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأُظْعَانَ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمُهَا سَرْعًا وَلِينَا

اللفظ : « آيات حبي » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب ، وما بقي من آثاره فيها ، ومن عاداتهم أن يستنطقوا الرسوم ويستخبروا الأطلال ويسألوا الديار ؛ إظهارا لشدة جزعهم على ارتحال أحبائهم ، ويقول الأعشى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ سَمَلَقُ

وقال النابغة الذبياني :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلَمَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَأْفُ الْأَمْدِ

وَقَفَّتْ فِيهَا طَوِيلًا كَنَى أَسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

« الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بحملها عن الحلى والزينة ، ويقال : هي التي غنيت بزوجه . « برزن » ظهروا « زججن » دققن ، والزجج - بفتح الزاي والجيم - دقة في الحاجبين وطول ، والرجل أزج ، والمرأة زجاء « أنخن » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك « ذات غسل » قال ياقوت : ذات غسل ( بكسر فسكون ) بين اليمامة والنباج بينها وبين النباج منزلان ، كانت لبني كليب بن يربوع ثم صارت لبني نمير ، وقال العمراني :



ذو غسل قرية لبني امرئ القيس في شعر ذي الرمة ، وقال الراعي : وأظعان طلبت بذات لوث ...  
البيتين ، وقال أبو عبيد الله السكوني : من أراد اليمامة من النبايج فمن أشئ إلى ذات غسل ،  
وكانت لبني كليب بن يربوع رهط جرير ، وهي اليوم لمير ، ومن ذات غسل إلى امرأة ،  
اه كلام ياقوت .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني  
على السكون في محل نصب « ما » زائدة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ما برز الغانيات ،  
وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جرّ باضافة إذا إليها « برزن » فعل ماض مبني على فتح  
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة  
من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوماً » ظرف زمان متعلق ببرزن « وزججن »  
الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، زججن : فعل ماض مبني على فتح  
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع ،  
وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ معطوفة على جملة برزن « الحواجب » مفعول به لزججن منصوب  
بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكلان العيونا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله  
ومفعوله في محل جرّ معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد هذا البيت .  
الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيونا » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة على  
ظاهر معناه لا يصح أن يسلط على ما بعد الواو ؛ ألا ترى أنه لا يصح لك أن تقول : زججت الفتاة  
عيونها ؛ من قبل أن التزجيج خاص بالحواجب الذي هو المعطوف عليه ؛ لأن التزجيج عبارة  
عن تدقيق الحواجب وتطويلها ؛ فلما كان الأمر كذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن الفعل  
المذكور مضمن معنى فعل آخر أعم من الفعل المذكور يصح أن يتسلط على ما قبل الواو  
وما بعدها ؛ فكأن الشاعر قد قال : وحسن الحواجب والعيونا ، أو وجملن الحواجب والعيونا ؛  
ولا شك أن التحسين والتجميل وما أشبههما يصح أن يقعاً على الحواجب وعلى العيون ، وعلى  
هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وذهب آخرون إلى أن العامل في الاسم الواقع  
بعد الواو محذوف على ما بيناه في إعراب البيت ؛ وتكون الواو على هذا الوجه قد عطفت جملة  
على جملة ، ومثل هذا يجري في قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرُحْمًا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المعية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول عَظْمَتُهَا بِأَنْتَظَمَهَا ، وَزَجَّجْنَ بَرَيْنَ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْاعْتَقِدْ إِضْمَارَ غَامِلٍ) مُلَاقِمٌ لِمَا بَعْدَ الْوَاوِ نَاصِبٌ لَهُ (نَصَب) أَيْ : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَحَلْنَ الْعُيُونُ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَرَاءُ وَالْفَارَسِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

( تنبيه ) : بقي من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى . ( خاتمة ) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي<sup>(١)</sup> ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(١) قال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية :

وَبَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ لَا يَقِيسُ فِي ذَا الْبَابِ ؛ فَهَوَّ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي

## الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج بإلّا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو مُنزَلاً منزلة الداخل .  
فالإخراج : جنس .

وإلّا إلى آخره يُخْرِجُ التَّخْصِصَ ونحوه .

و « ما كان داخلا » يشمل الداخل حقيقةً والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .  
وَالْقَيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

( مَا أُسْتَنْثِنَتْ أَلَا مَعَ ) كلام ( تَمَامٍ ) أى : غير مُفَرَّغٍ : موجباً كان أو غير موجب ( يَنْتَصِبُ ) إِلَّا أَنَّ الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً : سواء كان المستثنى مُتَّصِلاً ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء كان متقدماً على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ . وهكذا تقول مع عامل النصب والجذر .

( تنبيه ) : ناصبُ المستثنى هو إلّا ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلًّا ، ولا « أُسْتَنْثِي » مضمراً ، خلافاً لزاعمى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده <sup>(١)</sup> ؛ لأنه حرف مختص

(١) قد أخذ الشارح الأشعري رحمه الله هذا المبحث كله بذكر أقواله وتعليقاته عن ابن الناظم فى شرحه على الألفية ، وترك شيئاً يجمّل بك أن تعرفه ، ونحن نسوق لك الكلام بنصه ، قال (ص ١٥٤ يروت) : « والناصب لهذا المستثنى هو إلّا ، لا ما قبلها بتعديتها ، ولا به مستقلاً ، ولا بأستثنى مضمراً ، خلافاً لزاعمى ذلك ؛ ويدل على أن الناصب هو إلّا أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب فى إلّا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلقى : وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو : ما قام أحد إلا زيد ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحداً مبدل منه ، والمبدل منه فى حكم المطروح .

فإن قيل : لانسلم أن إلّا مختصة بالأسماء ؛ لأن دخولها على الفعل ثابت ، كقولهم : نشدتك

الله إلا فعلت ، وما تأتيني إلا قلت خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضحك ، ولئن سلمنا أنها محتصة بالأسماء لم نسلم ما ذكرتموه ؛ لأنه معارض بأن إلا لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، ولعملت الجرّ قياسا على نظائرها .

فالجواب أن إلا إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم ؛ فمعنى « نشدتك الله إلا فعلت » ما أسألك إلا فعلا ، ومعنى « ماتأتيني إلا قلت خيرا » و « ماتكلم زيدا إلا ضحك » ماتأتيني إلا قائلا خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضاحكا ؛ ودخول إلا على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء ، كما لم يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلى الأفعال لتأولها بالمصدر في نحو يوم قام زيد .

وقولكم : « لو كانت إلا عاملة لاتصل بها الضمير » قلنا : القياس في كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ، ولكن منع من اتصال الضمير بالإلا أن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقتدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد .

وأما قولكم : « لو كانت إلا عاملة لعملت الجرّ » فممنوع ؛ لأن عمل الجرّ إنما هو للحروف التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، وإلا ليست كذلك ؛ فإنها لانسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة فقط ، فاما خالفت الحروف الجارّة لم تعمل عملها وعملت النصب .

وذهب السيرافي إلى أن الناصب هو ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا .  
ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء ، نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا اثنين ؛ إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت ، فلو جعل متعديا بالإلا لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الخط وإلى الاثنين بمعنى الجبر ، وذلك حكم بما لا نظير له ، أعني استعمال فعل واحد متعدي بحرف واحد لمعنيين متضادين .

وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال .  
ويبطله أنه حكم بما لا نظير له ؛ فإن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا يقتضي له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن له ذكره معنى ؛ فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضاءها إياه لزم عدم النظير ؛ فوجب اجتنابه .

وذهب الزجاج إلى أن الناصب أستثنى مضمرا وهو مردود بمخالفة النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه ، لا بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز ذلك للزم نصب ما ولي ليت وكأنّ بأتمنى وأشبهه ، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثنى

... ..

وإذا بطلت هذه المذاهب تعين القول بأن الناصب للمستثنى هو إلا ، لا غير » اه كلامه  
وقال ابن الأنباري ( أسرار العربية : ٨١ ليدن ) : « فان قيل : فما العامل في المستثنى من  
الموجب النصب ؟

قيل : اختلف النحويون في ذلك ؛

فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ؛ وذلك لأن هذا الفعل وإن  
كان لازما في الأصل إلا أنه قد قوى بإلا ؛ فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ،  
ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبة ؛ فان الاسم منصوب بالفعل  
المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك ههنا .

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ، وهو قول الزجاج من البصريين .  
وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من إن ولا ، ثم خفت إن وأدغمت في لا ؛  
فهى تنصب في الإيجاب اعتبارا بأن ، وترفع في النفي اعتبارا بلا .  
والصحيح ما ذهب إليه البصريون .

وأما قول بعض النحويين والزجاج : إن العامل هو إلا بمعنى أستثنى ؛ ففاسد من خمسة أوجه :  
الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف  
في جواز الرفع والجر في النفي على البديل ، في قولك : ما جاءني أحد إلا زيد ؛ وما مررت بأحد  
إلا زيد .

والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ،  
ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائما ؛ ولو قلت ما زيد قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجز ذلك ،  
فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ؛ فإن غير منصوب ، ولا يخلو :  
إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوبا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل  
الذي قبله ؛ وباطل أن يقال : إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأننا لو قلنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير  
التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ؛ وبطل أيضا أن يقال : إنه يعمل في نفسه ؛  
لأن الشيء لا يعمل في نفسه ؛ فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم ؛ وإنما جاز أن يعمل  
فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام المفرط ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل  
غيرك ؛ فيكون كل من عدا المخاطب داخلا تحت غير ، فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه

بالأسماء غير مُنزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب في «إلا» أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلغى : وجوبا إن كان التفرغ محققا ، نحو : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازا إن كان مقدرًا ، نحو : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحدا مُبدَلٌ منه ، والبدل منه في حكم الطَّرَحِ ، وإنما لم تعمل الجر لأن عملَ الجر بحروفِ تُصِفُ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إلا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلتَزَمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفرغ ؛ ليجرى الباب على سَنَنِ واحد اه .

(وَبَعْدَ نَفِيٍّ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كَنَفِيٍّ) وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (انتُخِبَ) أى : اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فمثاله

الظروف المهمة ، نحو خلف وأمام وقدام وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا .

والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدّرتُم أَسْتثنى زيدا ؛ ولم تقدروا : امتنع زيد ؛ كما حكى عن أبي عليّ الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى : بماذا انتصب ؟ فقال له أبو عليّ الفارسي : لأن التقدير أَسْتثنى زيدا ؛ فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت امتنع فرفعته ؟ فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميدانيّ ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى إلاّ كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلاّ كان الكلام جملة واحدة ؛ والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين . وأما قول الفراء : إن إلاّ مركبة من إن ولا ؛ فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك فنقول : الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ؛ ألا ترى أن لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا ركب مع ما تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى هلا ، وكذلك أيضا إذا ركبت مع لا ، كقوله :

[ تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ      بَنِي ضَوْطَرَى ] لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

وما أشبه ذلك ؛ فكذلك ههنا » اه .

بعد النفي لفظاً ومعنى : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله :

٤٤٣ — وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّوْىُ وَالْوَتْدُ

٤٤٣ — استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم ابن الناطم ، ونسبه جماعة منهم العيني إلى الأخطل التغلبي ، وقد بحثت شعر الأخطل الذي بين يدي فلم أجده فيه اللفظ : «الصريمة» بفتح الصاد المهملة — قال ياقوت : هو موضع في قول جابر بن حنى التغلبي :

فَيَا دَارَ سَلَمَى بِالصَّرِيْمَةِ قَالَلْوَى إِلَى مَدْفَعِ الْقِيْقَاءِ قَالْمُتَسَلِّمِ  
أَقَامَتْ بِهَا بِالصَّيْفِ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ مَصَائِرَهَا بَيْنَ الْجَوَاءِ فَعَيْنَهُمْ

وقال غيره :

مَا ظَبِيْهِ مِنْ وَخْشٍ ذِي بَقَرٍ تَغْدُو بِسِقْطِ صَرِيْمَةٍ طِفْلًا  
بِالَّذِ مِنْهَا إِذْ تَقُولُ لَنَا وَأَرَدْتُ كَشَفَ قِنَاعِيَا : مَهْلًا

« خلق » بفتح الخاء واللام — هو في الأصل وصف للشوب وما أشبهه ، يقال : ثوب خلق ، وملاحفة خلق : أى بال « عاف » اسم فاعل من قولك : عفا المنزل يعفو عفا ، إذا انمحت آثاره وذهبت معالته « النوى » بضم النون وسكون الهمزة — نهير صغير يحفر حول الحيمة لمنع تسرب الماء إليها ، قال النابغة :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّيْنِدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْنَهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أَسْأَلُهُمَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ  
إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَا يُيَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّوْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

« والوتد » هو في لغة أهل الحجاز بفتح الواو وكسر التاء ، ومن العرب من يفتح التاء ، وأهل نجد يقولونه بإسكان التاء ثم يقلبونها دالا ويدغمونها في الدال .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتي ، وكان أصله نعتا له فلما قدم صار حالا ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف « منزل » مبتدأ مؤخر « خلق » نعت لمنزل ، ونعت المرفوع مرفوع « عاف » صفة أخرى لمنزل ، مرفوعة بضمه مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التثاق الساكين « تغير »

فإنَّ « تَغَيَّرَ » بمعنى « لم يَبْقَ » على حاله . ومثال شبه النفي : لا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » .

( تنبيهات ) : الأول المستثنى عند البصريين — والحال هذه — بَدَلُ بعضٍ من المستثنى

فعل ماضٍ ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منزل « إلا » أداة استثناء ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبذل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، الوتد : معطوف على النوى والمعطوف على المرفوع مرفوع الشاهر فيه : قوله « تغير إلا النوى » ؛ فإن ظاهره أن الكلام تام موجب ، أما تمامه فلا أن المستثنى منه مذکور ، وهو الضمير المستتر في تغير ، وأما كونه موجبا فلا أنه لم يتقدم فيه نفي ولا نهى ولا استفهام إنكاري ؛ فكان حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا ، على أنه مستثنى ؛ ولكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر في تغير الذي هو المستثنى منه ، فدل ذلك على أن هذا الظاهر ليس مراعى ، وأن الكلام — وإن كان إيجابا في الظاهر — نفي عند التحقيق ؛ لأن معنى « تغير » لم يبق على حاله ، وأنت خير بأن الشاعر لو قال : لم يبق على حاله إلا النوى والوتد ؛ لجاز له النصب على الاستثناء والرفع على البدلية ، فما هو بمعنى ذلك أخذ حكمه ، ومثل هذا البيت تماما قول الشاعر :

لَدِمَ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

فإن الكلام هنا تام لذكر المستثنى منه ، وهو قوله أقربوه ، وهو موجب لعدم تقدم نفي ولا شبهه ؛ فكان النصب على الاستثناء واجبا ؛ ولكن لما كان « تغيب » بمعنى لم يحضر ، حمل عليه جاز فيه ما يجوز في لم يحضر من الإبدال ؛ هذا بعد التوسع في الصبا والدبور حتى تجعلهما من جنس ما قبلهما . وما يدل على أن النفي بالمعنى مثل النفي لفظا قوله تعالى : ( وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ ) وقول الشاعر :

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَّادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

ألا ترى أنه استعمل في الآية الكريمة وفي البيت الاستثناء المفرغ ، وأنت خير أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد نفي أو شبهه ، لكن لما كان « أبى » في معنى لم يقبل ساع أن يأخذ حكمه ويقع بعده الاستثناء المفرغ .



منه ؛ وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ<sup>(١)</sup> . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ؛ وَتَخَالَفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدل أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ؛ وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَبِيبٍ .

الثاني : إذا تَعَدَّرَ البدلُ على اللفظ أبدل على الموضع<sup>(٢)</sup> ، نحو : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

(١) قال في جمع الجوامع : « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلاّ عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للأوّل ، والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف بيل ولا ولكن ؛ وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لأن الثاني فيه مخالف للأوّل في المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لازيد ولا عمرو ؛ وهو بدل لا عطف ؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ؛ وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهها ، وهو الحق ؛ وحقيقة البدل ههنا أنه يقع موقع الأوّل ويبدل مكانه ؛ وزعم بعض النحويين أن الإنباع يختصّ بما يكون فيه المستثنى منه مفرداً ، وهو مردود بقوله تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ) فشهداء : جمع ، وقد أبدل منه ؛ وشرط بعض القدماء لجواز الإنباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه ؛ وهو مردود بالسماع ؛ فقد قال الله تعالى : ( مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ) « اه .

(٢) اعلم أولاً أن محل هذا فيما إذا كان الكلام السابق على إلا منفياً ، وأنت خير أن مابعد إلا في هذه الحال يكون مثبتاً ؛ لأن إلا تعطى لما بعدها نقيض ماأخذه ماقبلها من الحكم ؛ ونقيض النفي الإثبات ؛ ثم اعلم ثانياً أن من الكلمات كلمات لاتقع إلا بعد النفي وشبهه وذلك مثل كلمة أحد ، وكلمة عريب ، وكلمة ديار ، قال الله تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) وقال جلّ شأنه : ( رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ) وقال عبيد بن الأبرص :

أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ      فَأَلْقَطِيَّاتُ فَالْدَنُوبُ  
فَرَاكِسٌ فَتَعْمِيلِيَّاتُ      فَذَاتُ فِرْقَيْنِ فَالْقَلْبِيبُ  
فَعَرْدَةٌ فَفَقَا حَبِيرٌ      لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبُ

وكذلك الباء الزائدة في الخبر في نحو : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) وكذلك من الزائدة في نحو :

زَيْدٌ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، برفع ما بعد «إلا»  
 فيهن، ونحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا، بنصبه؛ لأن من والباء لا يُزَادَانِ فِي الْإِيجَابِ،  
 وما ولا لا يقدران عاملتين بعده، كما تقدم في موضعه.

(مَاجَاءُ مَنْ بِشِيرٍ) ونحو: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ)؛ واعلم أيضا أن من العوامل  
 ما لا يجوز أن يدخل على معرفة، بل لا بد أن يكون معموله نكرة، وذلك مثل لا النافية للجنس،  
 ومثل من الزائدة على أرجح الأقوال. فإذا علمت كل ذلك فاعلم أن كل ما يترتب عليه مخالفة  
 شيء من هذه الأصول لم يجز لك أن تحمله على لفظ المبدل منه؛ والسري في ذلك أن البديل على  
 نية تكرار العامل؛ فالاسم المعرفة لا يبدل من اسم لا على لفظه ولا يبدل من مجرور من الزائدة  
 على لفظه، وما بعد إلا لا يبدل من خبر ليس وما النافية إذا كانت الباء مزيدة في هذا الخبر؛ لأن  
 الباء لا تزاد إلا في النفي وما بعد إلا مثبت.

قال سيبويه (١): «هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم  
 ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. وذلك قولك: ما أتاني من أحد  
 إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيدا، وإنما منعك أن تجعل الكلام على من أنه خلف أن تقول:  
 ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حملته على الموضع فجعلته بدلا منه، كأنه قيل: ما أتاني  
 أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد، واحد، ولكن من دخلت هنا للتوكيد  
 كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام زاجرا، وفي قولك: ما أنت بفاعل، وقولك:  
 لست بفاعل؛ ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به، من قبل أن بشيء في موضع رفع  
 في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة  
 أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به، استوت  
 اللغتان (يريد رحمه الله أن من شرط إعمال ما عمل ليس ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإذا جعلت  
 ما بعد إلا مبدلا من الخبر على تقدير أنها عاملة عمل ليس لم يجز إلا الرفع أيضا إذ البديل منتقض  
 النفي بإلا) فصارت على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به؛ فكأنك  
 قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبا به؛ وتقول: لست بشيء إلا شيئا لا يعبا به، كأنك قلت: لست  
 إلا شيئا لا يعبا به؛ والباء ههنا بمنزلة ما قال الشاعر:

يَا بَنِي لُبَيْدِي لَسْتُ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

الثالث : أفهم قوله « انتُخب » أن النصب جائز<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ في السبع « مَا فَعَلُوهُ »

ومما أجرى على الموضع لاعلى ما عمل في الاسم قولك : لا أحد فيها إلا عبد الله ؛ فلا أحد في موضع اسم مبتدأ ، وهي ههنا بمنزلة من أحد في : ما أتاني من أحد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد ( بالرفع في عبد الله وزيد ) من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على من في هذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لا زيد ولا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل على لا ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أتاك من أحد » اه  
وقال جار الله<sup>(١)</sup> الزمخشري : « وتقول : ما جاءني من أحد إلا عبد الله ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ولا أحد فيها إلا عمرو ؛ فتحمل البديل على محل الجار والمجرور ، لاعلى اللفظ ، وتقول : ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبا به ، قال طرفة :

أَبْنِي لُبَيْنِي لَسْتُ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ

وما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به ؛ بالرفع لا غير » اه

ونحن نوضح لك العلة في كل مثال من أمثلة جار الله ؛ لأنها هي بنفسها أمثلة سيبويه ، وهي تتضمن ما جاء به الشارح الأشعري ؛ أما المثالان الأول والثاني فإنك لو جعلت البديل على لفظ البديل منه للزم منه دخول من الزائدة على المعرفة ، ودخولها في الإثبات ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ؛ فمن عندهم لا تدخل إلا على نكرة ، ولا تستعمل إلا بعد نفي أو شبهه ، وأما المثال الثالث فلو أبدلت على اللفظ للزم إعمال الزائدة للجنس في المعرفة وقد علمت أنها لا تعمل إلا في النكرات ، وأما المثال الرابع - وهو ليس زيد بشيء إلا شيئا - فلو أبدلت على اللفظ للزم أن تدخل الباء الزائدة في الإثبات ، وقد علمت في باب كان وأخواتها أنها لا تدخل إلا على الخبر المنفي ؛ وأما المثال الخامس - وهو ما زيد بشيء إلا شيء - فلو أبدلت على لفظ شيء المجرور بالباء للزم دخول الباء على الخبر المثبت أيضا ، وقد علمت أنه لا يجوز أيضا الإبدال بالنصب لما بينا من العلة في أثناء عبارة سيبويه  
(١) يريد أن يبين لك أن النصب على الاستثناء في هذا الموضع - وهو ما إذا كان الكلام تاما منفيًا - جائز ، ولكن البديل أرجح وأولى .

فإن قلت : فلماذا كان البديل أولى الطريقتين وأرجحهما ؟  
فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن البديل يتوافق فيه لفظ البديل والمبديل منه ، وأما النصب على الاستثناء فسيختلف فيه لفظ المستثنى عن لفظ المستثنى منه ، غالبا ؛ نريد في نحو قولك : ما جاءني أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ؛ والبديل والمبديل منه كالشيء الواحد في المعنى ،

إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» «وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ» بالنصب اهـ .

(وَأَنْصِبُ) والحالة هذه - أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول :  
مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِجَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها  
قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالمتمصل ؛  
فَيُجِيزُونَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِجَارًا ، ومنه قوله :

٤٤٤ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

ومتى كان المعنى فيهما واحدا أو كالواحد فالأولى أن يكون لفظهما متفقا ؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر  
باختلاف المعنى ، وشيء آخر ، وهو أن البديل يجري في تعلق العامل به مجرى المبدل منه ، فكأن  
البديل دال للعامل ، أما النصب على الاستثناء فليس بهذه المثابة ، بل هو إما معمول لمخدوف وإما  
معمول لإلا وإما معمول للعامل السابق بتقوية إلا ، على ما سبق إيضاحه ، فلما كان البديل أقوى  
في حكم العامل كان أرجح من النصب على الاستثناء .

٤٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه : استشهد به مرتين أولاها في باب ما يضمير فيه  
الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف (١ - ١٣٣) على أن رب مضمرة بعد الواو في قوله « وبلدة » ،  
والثانية في باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول (١ - ٣٦٥) على أن الشاعر  
قد رفع اليعافير والعيس على البديل مجازا وانساعا ، وهو الذي جاء الشارح الأشعوني بالبيت من  
أجله ، ولم ينسبه في الموضعين ، ولا نسبه الأعلام الشنتمري في شرح شواهد ، وقد راجعت كثيرا  
فوجدت بيت الشاهد يروى في رجز لجران العود ، وهو قوله :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَيْسُ يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ  
الذُّبُّ أَوْ ذُو بَيْدٍ هُمُوسُ وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ  
كَأَنَّهَا هُنَّ الْجَوَارِي لَيْسُ \*

وانظر ديوان جران العود (ص ٥٢ دار الكتب) .

اللفظة : «ليس» أصل الليس المرأة اللينة اللبس ، وقد سموا به ، وفي مثل من أمثالهم : عَادَتْ  
لِعِثْرَهَا لَيْسُ ، يضرب لمن يرجع إلى عادة سوء كان قد تركها ، والعتر : الأصل ( انظر مجمع  
الأمثال للبيداني ١ - ٣٩٥ بولاق ) «يعتس» يطلب ما يأكل «الجروس» بزنة صبور -

هو الشديد الصوت ، مأخوذ من الجرس ، وهو الصوت « الذئب » هو بدل من السبع الجروس « ذولبد » يعنى به الأسد ، واللبد - بكسر اللام وفتح الباء الموحدة - جمع لبددة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الوبر « هموس » هو الخفيف الوطاء « وبلدة ليس بها أنيس » أراد ليس بها إنسان ، مثل قول عمرو بن مضاض الجرهمي :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَنْحَجُّونَ إِلَى الصَّفَا أَنْيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

وروى « بسابسا ليس بها أنيس » والبسابس : جمع بسبس - بزنة جعفر - وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور - بفتح يائه وضمها - وهو الظبي الذى لونه لون التراب « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهى البيضاء التى يخالط بياضها شئ من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل « ملمع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة فى كنفها ، والسكنس - بضم الكاف والنون - جمع كناس ، مثل كتاب وكتب ، وأصله بيت الظبي فى الشجر « الجوارى » جمع جارية « الليس » بكسر الليم - جمع ميساء ، وهى المتبخرة ، وتقول : ماست الجارية تميس ميسا ، مثل باع يبيع بيعا ، وميسانا - بالتحريك مثل خفقان ، إذا تبخرت .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بلدة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « أنيس » اسم ليس مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جرّ صفة لبلدة تبعاً للفظ أو للمحل ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وبلدة خالية من السكان تركتها ، أو سكنتها ، أو ما أشبه ذلك « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من الأنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : حرف استثناء « العيس » معطوف على اليعافير ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ليس بها أنيس إلا اليعافير » حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أنه ليس من جنس المستثنى منه ، على لغة لبنى تميم ، ولغة أهل الحجاز توجب النصب فى مثل هذا . قال سيبويه رحمه الله (١) : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ،

... ..

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ؛ وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد تأكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلتها إنسانها ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَمَسَّ فِي قَبْرِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًّا      أَنْيُسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قول بعضهم : مالى عتاب إلا السيف ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سير ، إذا جعلته هو السير ، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني :

يَا دَارَمِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ      أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا      عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ  
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أُبَيِّنُهَا      وَالتَّوْئِي كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وأهل الحجاز ينصبون ؛ ومثل ذلك قوله :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ      إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة ، وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل « اه .

وخلاصة هذا أن رفع ما بعد إلا عند بنو تميم على البدل ، ومن جهة المعنى إما أن يكون المبدل منه كأنه غير مذكور في الكلام ، وإما ذكره تأكيد ووصلة لذكر البدل ، وإما أن يتوسع في البدل حتى يجعل من جنس المبدل منه .

وقال أبو سعيد السيرافي : « رفع المستثنى عند بنو تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازني : إن فيه وجهًا ثالثًا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ، ونظيره قوله تعالى : ( وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ - الآية ) لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل وهو الحية والبهايم أخبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو ومنهم ومن ، ولو كان ما لا يعقل لقال : فمنها ما يمشي » اه .

والفرق بين هذا الوجه الذي ذكره أبو سعيد السيرافي عن المازني وبين الوجه الثاني في كلام

وقوله :

٤٤٥ — عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِقُ الْمُصَمَّمُ

سيبويه أن التوسع الذي في كلام سيبويه في البديل ، تجوز المتكلم فيه حتى جعله من جنس المبدل منه ؛ لمعنى فيه ، والمبدل منه باق على معناه الأول ، وأما التوسع الذي في كلام المازني في المبدل منه ؛ فإنه جعله بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل البديل ؛ فصار الكلام استثناء متصل .

والحاصل أن لرفع البديل في الاستثناء المنقطع عند بنى تميم ثلاثة توجيهات :

أولها : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الكلام استثناء مفرغ .

والثاني : أن يتوسع في المستثنى حتى يجعل كأنه من نوع المستثنى منه .

وهذان الوجهان هما اللذان ذكرهما سيبويه .

والثالث : وهو مازاده أبو عثمان المازني - أن يتوسع في المستثنى منه حتى يجعل شاملا للمستثنى .

وعلى هذا الوجه والوجه الثاني يعتبر الكلام كأنه استثناء متصل .

٤٤٥ — يروى هذا البيت مرفوعا على مارواه الشارح وجماعة من النحاة منهم سيبويه

(١ - ٣٦٦) ومنهم المحقق الرضى ، في قصيدة لضرار بن الأزور الأسدي الصحاني ، رضى الله تعالى

عنه ! وكان خالد بن الوليد رضى الله عنه قد بعثه على البعوضة أرض لبنى تميم فقتل عليها

مالك بن نويرة فارس بنى يربوع ، فقاتل يومئذ لضرار بن الأزور قتالا شديدا ، فقال في ذلك

وبلغه أن قومه من بنى أسد قد ارتدوا :

وَلَيْسَ لِقَوْمٍ حَارَبُوا اللَّهَ مُحَرَّمُ	بَنِي أَسَدٍ قَدْ سَاءَ نِي مَا صَنَعْتُمْ
بَنِي أَسَدٍ فَاسْتَأْخِرُوا أَوْ تَقَدَّمُوا	وَأَعْلَمُ حَقًّا أَنْكُمْ قَدْ غَوَيْتُمْ
وَقُلْتُ لَكُمْ يَا آلَ ثَعْلَبَةَ اعْلَمُوا	نَهَيْتُكُمْ أَنْ تُنْهَبُوا صَدَقَاتِكُمْ
ضَجِيًّا وَأَمْرُ ابْنِ اللَّقِيظَةِ أَشْأَمُ	عَصَيْتُمْ ذَوِي أَخْلَامِكُمْ وَأَطَعْتُمْ
فَقُبِّحَ مِنْ وَفْدٍ وَمَنْ يَتَيْمَمُ	وَقَدْ بَعَثُوا وَفْدًا إِلَى أَهْلِ دَوْمَةَ
عَشِيَّةً سَأَلَتْ عَنَّا جَنْوبُ نَحْبَرَتْ	وَلَوْ سَأَلَتْ عَنَّا جَنْوبُ نَحْبَرَتْ
وَلَا النَّبْلُ ... البيت ، وبعده	عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا
جَنْوبُ فَإِنِّي تَابِعُ الدِّينِ فَاعْلَمُوا	فَإِن تَبَتَّغَى الْكُفَّارَ غَيْرَ مُنِيبَةٍ
وَلِلَّهِ بِالْعَبْدِ الْمُجَاهِدِ أَعْلَمُ	أُقَاتِلُ إِذْ كَانَتِ الْقِتَالُ غَنِيمَةً

ويروي بيت الشاهد منصوبا في قصيدة للحصين بن الحمام المري ، أحد بني مرة بن عوف بن ذبيان وهي من مختار الفضل الضبي في المفضليات ، وأولها قوله :

جَزَى اللَّهُ أَفْنََاءَ الْعَشِيرَةِ كُلِّهَا      بَدَارَةَ مَوْضُوعٍ عُقُوقًا وَمَأْتَمًا  
بَنِي عَمَّنَا الْأَذْنِينَ مِنْهُمْ وَرَهْطَنَا      فَزَارَةَ إِذْ رَامَتْ مِنَ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وقبل البيت الشاهد قوله :

نُطَارِدُهُمْ نَسْتَنْقِذُ الْجُرُودَ بِالْقَنَاءِ      وَيَسْتَنْقِذُونَ السَّمْعَ الرَّيَّ الْقَوْمَا  
عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا      وَلَا النَّبْلُ ... البيت ، وبعده :  
لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى آتَى اللَّيْلُ مَاتَرِي      مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

اللفظة : « يا آل ثعلبة » أراد ثعلبة بن دودان بن أسد « أحلامكم » الأحلام : العقول « ضجيا » هو طلحة بن خويلد الأسدي ، وكانت أمه حميرية أخينة « ابن اللقيطة » هو عيينة ابن حصن الفزاري « يتيمم » يقصد « عشية سالت » أراد لحبرت عن حال عشية سالت ، خذف المضاف ، والعشية : واحدة العشي ، وهو ما بين الزوال إلى الغروب ، ومنه قيل لصلاحي الظهر والعصر: صلاتا العشي ، وأما العشاء فهو الوقت ما بين المغرب إلى العتمة « عقرباء » أرض باليمامة ، وملهم - بزنة جعفر - قرية هناك « عشية لاتغني » هذه بدل من عشية التي سلفت ، وتقول : أغنيت عنك مغنى فلان ، إذا قتت مقامه وأجزأت عنه ، وتقول : ما أغنى فلان شيئا ، تريد أنه لم ينفع في مهم ولم يكف مؤنة « النبل » السهام العربية ، وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وإنما واحدها سهم « المشرف » هو بفتح الميم وسكون الشين بعدها راء مهملة مفتوحة - السيف ، منسوب إلى مشارف ، وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف واحدها مشرف ويقال : بل السيوف المشرفية منسوبة إلى رجل من ثقيف اسمه مشرف ، والأول أشهر وأعرف « المصمم » اسم فاعل من صمم - بتشديد الميم الأولى - وتقول : صمم السيف ، إذا مضى في العظم وقطعه ، فاذا أصاب الفصل قيل : طبق - بالتشديد أيضا - وانظر إلى قول الشاعر :

\* يُصَمِّمُ أَخِيَانًا وَحِينًا يُطَبِّقُ \*

وانظر إلى قول السكيت يمدح رجلا ويشبهه بالسيف :

فَارَاكَ حِينَ شَهْرٌ عِنْدَ ضَرِيْبَةٍ      فِي النَّائِبَاتِ مُصَمَّمًا كَمَا طَبَّقُ



... ..

وإنما كانت الرماح والنبيل لاتغنى لأن الحرب إذا كانت بالليل لم تغن إلا السيوف لاختلاط القوم ومواجهة بعضهم بعضاً ، هذا إذا فسرت العشى بالليل ، فأما إذا فسرت به ما ذكرنا أولاً وهو المعروف المشهور فمعنى عدم إغناء الرماح والنبيل أن الحرب قد اشتدت فاستقل المحاربون بعمل الرماح والنبيل فنازلوا بالسيوف ، وذلك أن أول الحرب يكون منازلة بالسهم ، فإذا تقاربوا تراشقوا بالرماح ، فإذا التقوا تجالدوا بالسيوف ؛ فهذا الشاعر يصف شدة المحاربة بالتقاء الفريقين وهى الحال التى لا ينفع فيها إلا التضارب بالسيوف . وقول الحصين بن الحمام المرى « أفناء العشيرة » هم أوباشها ، وتقول : فلان من أفناء الناس ، تريد أنه لا يعلم ممن هو « دائرة موضوع » اسم مكان بعينه « نطاردهم نستنقذ الجرد » الجرد : جمع أجرد ، وهو من الخيل القصير الشعر ، وذلك مما يتحدحون به فى خيلهم ، والسمهرى : القنا ، والمقوم : المعدل المثقف ، يقول : نحن نستنقذ الخيل الجرد منهم ، وهم يستنقذون الرماح منا بأن نطعنهم بها ونتركها فيهم ، والخارجى من الخيل : الجواد فى غير نسب تقدم له ، والسوم : العلم

الإعراب : « عشية » بدل كل من كل من قوله عشية فى البيت السابق « لا » نافية ، حرف مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « تغنى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الباء منع من ظهورها الثقل « الرماح » فاعل تغنى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « مكانها » مكان : ظرف مكان متعلق بتغنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة الذى يعود إلى الحرب مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وجملة تغنى الرماح من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة عشية إليها « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، لا : زائدة لتأكيد النفي « النبيل » معطوف على الرماح ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لاحتل له من الإعراب « المشرفى » بدل من الرماح وما عطف عليه ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « المصمم » نعت للمشرفى ونعت المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا المشرفى المصمم » حيث أبدله مما قبله مع أنه ليس من نوعه ، وذلك على لغة لبنى تميم ، فإنه يجوز عندهم فى المستثنى إذا لم يكن من جنس المستثنى منه النصب على الاستثناء والإبدال ، وأهل الحجاز يوجبون فى ذلك النصب على الاستثناء ، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق الأوجه التى يتخرج الإبدال عليها عند بنى تميم .

قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله عز وجل : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ) ومثله : ( وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ) ومثل ذلك قول النابغة [ الديباني ] :

وقوله :

٤٤٦ — وَبِنتِ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَاهُ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّانُنُ وَعَامِلُهُ

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمٍ إِلَّا حُسْنُ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ؛ وهم يفسدون بيت ابن الأيهم [ التغلبي ] رفعا :

لَيْسَ بِنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلِّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون ، على التفسير الذي ذكرنا ؛ وزعم الحليل أن الرفع في هذا على قوله :

وَحَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيمٌ

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم ، وإن شئت كانت على ما فسرنا لك في الحمار إذا لم يجعله أنيس ذلك المكان ( انظر شرح الشاهد السابق ) ؛ وقال الحارث بن عباد :

وَالْحَرْبُ لَا يَبْنِي لَهَا جِهًا تَخِيلُ وَالْمِـرَاحُ

إِلَّا الْقَتَى الصَّابِرُ فِي الْمَنَجَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ

وقال :

لَمْ يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرَى اللَّحْمِ وَاسْتَجَزَّارُهَا

( الرسل — بكسر فسكون — اللبن ، والأيسار : جمع يسر — بفتحيتين — وهو الذي يضرب بقداح الميسر ، وصف امرأة منعمة تغتذى طرى اللحم مما تستجزره لنفسها من مالها ، ونفى عنها التغذى بالرسل الذي هو اللبن لأنه غذاء المحتاجين الذين لا يقدرّون على اللحم ، ونفى عنها أيضا التغذى بلحم الجزور المتخذة للميسر ؛ لأنهم يطعمونه ضعفاء الحى ومساكين الجيران ) ، وقال :

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا الْفَيْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ

وهذا يقوى ما أتاني زيد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها » اه كلامه .

٤٤٦ — هذا البيت للفرزدق ، همام بن غالب ، من قصيدة له طويلة يهجو فيها جريرا ،

وأولها قوله :

سَمَوْنَا لِنَجْرَانَ الْيَمَانِي وَأَهْلِهِ  
مُخْتَلِفِ الْأَصْوَاتِ تَسْمَعُ وَسَطَهُ  
لَنَا أَمْرُهُ لَا تُعْرِفُ الْبَلْقُ وَسَطَهُ  
كَانَ بَنَاتِ الْحَارِثِيِّينَ وَسَطَهُمْ  
وَنَجْرَانُ أَرْضُ لَمْ تُدَيِّثْ مَقَاوِلُهُ  
كَرَزَ الْقَطَا لَا يَفْقَهُ الصَّوْتِ قَائِلُهُ  
كَثِيرُ الْوَغَا مِنْ كُلِّ حَيٍّ قَبَائِلُهُ  
ظَبَاءُ صَرِيمٍ لَمْ تُقَرِّجْ غَيَاطِلُهُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَإِنْ كُنْتَ تَرَجُوَانِ تَوَازِنَ دَارِمًا  
وَأَرْسَلَ يَرْجُو ابْنَ الْمَرَاغَةِ صَلَحَنَا  
وَلَا فِي شَدِيدِ الدَّرِّ مُسْتَحْصِدَ الْقَنَا  
إِلَى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَطَبْنَا بَنَاتِهِمْ  
إِذَا مَا التَّقِينَا أَنْكَحْتَنَا رِمَاحُنَا  
وَبِنْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ  
وَأَنْتُمْ عَضَارِيطُ الْحَمِيرِ عَتَادُكُمْ  
وَأَنَا لَمَنَّاغُونَ تَحْتَ لَوَائِنَا  
وَقَالَتْ كُلَيْبُ قَشُّوا لِأَخِيكُمْ  
فَهَلْ أَحَدٌ يَا بَنَ الْمَرَاغَةِ هَارِبُ  
فَإِنِّي أَنَا الْمَوْتُ الَّذِي هُوَ ذَاهِبُ  
أَتَحْسِبُ قَلْبِي خَارِجًا مِنْ حِجَابِهِ  
فَرُمُ حَضَنًا فَأَنْظُرُ مَتَى أَنْتَ نَاقِلُهُ  
فَرُدَّ وَلَمْ تَرْجِعْ بِنُجْحِ رَسَائِلُهُ  
تَفَرَّقُ بِالْعَصِيَانِ عَنْهُ عَوَازِلُهُ  
بَارِعَنْ مِثْلَ الطَّوْدِ جَمٍّ صَوَاهِلُهُ  
مِنْ الْحَيِّ أَبْكَارًا كِرَامًا عَقَائِلُهُ  
لَهَا خَاطِبٌ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :  
إِذَا مَا غَدَا أَرْبَاقُهُ وَحَمَائِلُهُ  
حَمَانًا إِذَا مَا غَاذَ بِالسَّيْفِ حَامِلُهُ  
فَقَرُّوا بِهِ إِنَّ الْفَرَزْدَقَ آكِلُهُ  
مِنْ الْمَوْتِ إِنَّ الْمَوْتَ لَا بُدَّ نَائِلُهُ  
بِنَفْسِكَ فَأَنْظُرْ كَيْفَ أَنْتَ مُحَاوِلُهُ  
إِذَا دَفُّ عِبَادٍ أَرَنْتَ جَلَّالِجِلُهُ

اللفظة : « نجران » أرض بين مكة واليمن « تدبث » توطأ وتذلل « مقالوه » المقاتل :

الملوك ، واحدهم قيل ، بسكون الياء ، وأصله قيل - بالتشديد - وهو في فعل من القول ، ثم خفف ، كما يفعلون ذلك بميت وهين ولين ، وقال :

هَيْنُونُ لَيْمُونُ أَيْسَارُ ذُوو كَرَمٍ

... ..

ويقال : القيل بلغة اليمن من كان دون الملك الأعلى « بمختلف الأصوات » أراد به جيشا كشيئا ، تسمع فيه صهيل الخيل ورغاء الإبل وهدير الفرسان ومن فوق رؤوسهم أصوات الطيور التي ترتقب قتلاهم ، على نحو مقال النابغة :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

« كرز القطا » الرز - بكسر الراء - الصوت تسمعه من بعيد ، أو الصوت بوجه عام ، وهو أيضا صوت الرعد ، وهدير الفحل ، وقد استعاره هنا لصوت القطا « لا يققه الصوت قائله » أشار بهذا إلى شدة اختلاط الأصوات حتى إن من يرسل الصوت ويقول لا يعلمه « البلق » بضم الباء وسكون اللام - جمع أبلق ، وهو من الخيل ذو اللون الظاهر الواضح « الوغا » الأصوات « من كل حي قبائله » يريد أنه اجتمع من الأحياء كلها « ظباء صريم » الصريم - بفتح الصاد المهملة - القطعة من معظم الرمل « تفرج » بالبناء للمجهول - ويروى في مكانه « تفرق » و « غياطله » جمع غيطل ، وهو ذات اللبن من الظباء والبقر ، ويطلق الغيطل على الشجر الكثير المتلف وعلى جماعة الطرفاء وعلى الناس أيضا « حضنا » بفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة - جبل بأعلى نجد ، وهو أول حدود نجد ، وفي أمثالهم : أُنْجِدَ مَنْ رَأَى حَضْنًا ؛ يريد أن من شاهد هذا الجبل فقد صار في بلاد نجد « الدرء » الدفع « مستحصد القوى » محكم « بأرعن » الأرعن ههنا : الجيش الكثير العدد والسلاح « جم » كثير « صواهلة » الصواهل : جمع صاهل ، وهو الفرس « وبنت كرام » رواية النقائض « وبنت كريم » وقوله « وعامله » عامل الرمح : قدر الثلث من أوله ، ويقال : عاملة الرمح - بالتاء - والسنان - بزنة كتاب - الحديد الحادة التي بها يقع الطعن « عصاريط الخميس » العصاريط : جمع عسروط - بزنة عصفور - وهو الخادم على طعام بطنه ، وهو الأجير أيضا ، وأراد ههنا بالعصاريط التابع الذين لا رأى لهم وإنما يؤمرون فيطيعون ، والخميس : الجيش ، سمي بذلك لأنه يتألف من خمسة فصائل « عتادكم » العتاد - بزنة سحاب - العدة ، بضم العين « أرباقه » الأرباق : جمع ربة - بكسر فسكون - وهي عروة من حبل تشدّ فيه البهم « وحمائله » الحمائل : جمع حمالة السيف ، يريد أن قبيلة جرير أتباع وخدم يكون عتادهم في الجيش أرباق الجيش التي تربط فيها البهم وحمائل السيوف ، وليسوا من المقاتلة « قمشوا لأخيك » يريد اجمعوا له قماش الناس ، وهم رذال الناس ، ليدافعوا عنه « دف عباد أرنت جلاجله » الدف - بضم الدال - في الأصل : أداة من أدوات اللهو ، وأرنت : صوت ، والجلاجل : جمع جلاجل - بضم الجيمين بينهما لام ساكنة - وهو في الأصل

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندهم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً ، نحو : مَا زَادَ هَذَا الْمَالَ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وما نفع زيدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب اه .

(وَعَبَّرَ نَصْبِ) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فِي النَّفْيِ قَدْ \* يَأْتِي) على قلة: بَأَن يُفَرِّغَ العاملُ له ويجعل المستثنى منه تابعاً له ، كقوله :

٤٤٧ — لَا تَهُمُّ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

الجرس الصغير ، وعباد هنا اسم فرس ، أو فارس ، وأراد إذا سمع صوت الجرس المعلق في عنق هذا الفرس ، أو في عنق فرس هذا الفارس .

الإعراب : « وبنيت » الواو واو رب ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بنت : مفعول مقدم لقوله نكحنا ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وبنيت مضاف ، و « كرام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خطبنا » فعل ماض مبني على الفتح المقدر ، وضمير المتكلم ومعه غيره فاعل « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه « خاطب » اسم يكن تأخر عن خبره « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « السنان » بدل من خاطب ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وعامله » الواو حرف عطف ، عامل : معطوف على السنان ، والضمير مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « إلا السنان » حيث أبدل السنان من خاطب ، مع أن ما بعد إلا — الذي هو السنان — ليس من جنس ما قبلها ، وهذا على لغة لبني تميم الذين يميزون ذلك ، وأما الحجازيون فلا يجوز عندهم فيما كان من هذا القبيل إلا النصب على الاستثناء ، وقد بينا ذلك تفصيلاً في شرح الشاهدين السابقين ، ونقلنا لك عن سيبويه توجيه لغة بني تميم ، فارجع إليه .

٤٤٧ — هذا بيت من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه يقولها في يوم بدر ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لِقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمِّ دَافِعُ      وَهَلْ مَاضِي مِنْ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ  
تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا فَتَتْ      بَنَاتُ الْحَشَا وَأَنْهَلَ مِنِّي الْمَدَامِعُ  
صَبَابَةٌ وَجِدْ ذَكَرْتَنِي أَحِبَّةً      وَقَتْلَى مَضَوْا فِيهِمْ نُفَيْعُ وَرَافِعُ  
وَسَعْدُ، فَأُضْحَوْا فِي الْجَنَانِ وَأَوْحَشَتْ      مَنَازِلُهُمْ وَالْأَرْضُ مِنْهُمْ بِلَافِعُ  
وَفَوَّا يَوْمَ بَدْرِ لِلرَّسُولِ وَفَوْقَهُمْ      ظِلَالُ الْمَنَآيَا وَالسُّيُوفُ الْوَوَامِعُ  
دَعَا فَأَجَابُوهُ بِحَقِّ وَكَلُّهُمْ      مُطِيعٌ لَهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَسَامِعُ  
فَمَا بَدَّلُوا حَتَّى تَوَافَوْا جَمَاعَةً      وَلَا يَقْطَعُ الْآجَالُ إِلَّا الْمَصَارِعُ  
لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً      إِذَا لَمْ يَكُنْ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :  
وَذَلِكَ يَا خَيْرَ الْعِبَادِ بِلَاؤُنَا      وَمَشْهَدُنَا فِي اللَّهِ وَالْمَوْتُ نَاقِعُ  
لَنَا الْقَدَمُ الْأُولَى إِلَيْكَ ؛ وَخَلَفْنَا      لِأَوَّلِنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَابِعُ  
وَنَعْلَمُ أَنَّ الْمُلْكَ لِلَّهِ وَحْدَهُ      وَأَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ لَا بَدَّ وَاقِعُ

اللفظ : قوله « ألا يالقومي - إلخ » تقول : حم الأمر - بالبناء للجهول - ومعناه قدر ،  
وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه ، أى قدره ( انظر لفة الشاهد رقم ١٩١ فى ص ٣٦١ ج ١ من  
هذا الكتاب ) وقوله « تذكرت عصرا قد مضى فتها فتت - إلخ » تها فتت : أراد به تتابعت  
وتوات ، وبنات الحشا : أراد بها الأحران والآلام والهموم ، ويقولون للهموم : بنات الصدر ،  
وبنات الحشا ، وانهل : انصب وسال متتابعا ، وقد علمت فى باب الفاعل أن جمع التكسير يجوز  
معه تذكير الفعل وتأنيته ؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد ( انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء ) ، وقوله  
« لأنهم يرجون منه شفاعته - إلخ » يرجون : يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته  
صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : ( عَسَى أَنْ  
يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ) ، وقوله « وذلك يا خير العباد بلاؤنا - إلخ » الناقع ههنا : الدائم ،  
وليس بمعناه فى قول النابغة :

فَبِتْ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْلَةً      مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعُ

فإن ذلك معناه بالغ الغاية في إزهاق النفس ، وقوله « لنا القدم الأولى - إلخ » الخلف ههنا ،  
بإسكان اللام - معناه الذى يحىء بعد الأول

**الإعراب :** « لأنهم » اللام حرف جرّ ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن :  
حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسم أن ، مبنى  
على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ،  
وواو الجماعة فاعل ضمير مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع  
خبر أن « منك » جار ومجرور متعلق بـيرجون « شفاعا » مفعول به ليرجون منصوب وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله فما بدّلوا فى البيت السابق : أى لم يبدّلوا لكونهم يرجون منك شفاعا « إذا » ظرف متعلق  
بـيرجون ، مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام  
مجزوم بـلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له  
من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم  
والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « شافع » بدل من النبيون ، وبديل المرفوع مرفوع ،  
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

**الشاهد فيه :** قوله « لم يكن إلا النبيون شافع » وأصل هذه العبارة إذا لم يكن شافع إلا  
النبيون ، وعلى الأصل يكون قوله النبيون بدلا من شافع ؛ لأن الكلام تام منقضى ، والكلام  
إذا كان تاما منقضا والمستثنى من جنس المستثنى منه كما هنا يجوز فيه أمران : أولهما النصب على  
الاستثناء ، وثانيهما الإبدال ، ثم قدم الشاعر فى هذا البيت المستثنى على المستثنى منه ؛ ومن حق  
المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه أن يكون منصوبا ، ولكنه ههنا قدم المستثنى وأبقاه مرفوعا ،  
كما كان يجوز له قبل التقديم ؛ وقد خرج النحاة على أن يكون من غير هذا النوع ؛ الذى هو تقديم  
المستثنى على المستثنى منه ؛ فجعلوا المقدم معمولا لما قبل إلا ، فيكون استثناء مفرغا ، وجعلوا ما بعد  
إلا بدلا مما قبلها ويكون الأمر على عكس الترتيب الأصلى ؛ فالذى كان بدلا قد صار مبدلا منه ،  
والذى قد كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وقد نظر الشارح الأثوني لذلك .

**فان قلت :** فإن هذا البديل قد كان بدل بعض من كل على ما ذكرت من مذهب البصريين ،  
ومقتضى هذا أن البديل جزء من المبدل منه ، فإذا صيرت الأمر على العكس صار البديل بدل كل  
من بعض ؛ فكيف ترى فى ذلك : أتلتزم أن يكون هذا بدل كل من بعض ، وتجزئ هذا النوع  
من البديل مع أن جمهرة النحاة على إنكاره ، أم ترى لك مخلصا من ذلك ؟

قال سيبويه : وحدثنى يونس أن قوما يوثق بعريتهم يقولون : مَالِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ .

( تنبيه ) : المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعا : مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ أَه .

( وَلَكِنْ نَصْبُهُ ) على الاستثناء ( اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ ) ؛ لأنه الفصيح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٨ — وَمَالِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةٌ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما الذين أثبتوا بدل الكل من البعض فلا عليهم من أن يلتزموا ذلك ، ويرون أن مثله مثل قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْجَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وأما جمهرة النحاة الذين ينكرون هذا النوع من البديل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذي كان مبدلا منه في الأصل لم يبق على عمومته ، بل المراد به خاص - وهو ما يطابق الاسم الذي صار مبدلا منه - فيكون من العام الذي أريد به خاص ، ويكون البديل والمبدل منه متساويين في المعنى ؛ فيكون البديل بدل كل من كل ، بعد أن كان بدل بعض من كل .

٤٤٨ — هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة طويلة يمدح فيها آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُحْضَبُ

والبيت المستشهد به يقع سادس عشر بيتا فيها ، وقبله قوله :

فَقُلْ لِلَّذِي فِي ظِلِّ عَمِيَاءَ جَوْنَةٍ رَرَى الْجَوْرَ عَدْلًا: أَيْنَ؟ لَا أَيْنَ، تَذْهَبُ  
بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُـُـنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ  
أَسْلَمُ مَا تَأْتِي بِهِ مِنْ عَدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ؟ لَا، جَيْرٍ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ  
سَتَقْرَعُ مِنْهَا سِنَّ خَزْيَانٍ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبُضُ  
فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةٌ وَمَالِي ... البيت ، وبعده :

وَمَنْ غَيْرُهُمْ أَرْضَى لِنَفْسِي شَيْعَةٌ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؟ لَا، مَنْ أَجِلٌ وَأَرْجَبُ



أُرَيْبُ رَجَالًا مِنْهُمْ وَتُرِيدُ نِي خَلَاتِقُ مِمَّا أَخَذُوا هُنَّ أُرَيْبُ

اللفظة : « طربت وما شوقا إلى البيض - إلخ » الطرب : استخفاف القلب من حزن أولهو ، والبيض : جمع بيضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام فى معنى اللبى على جواز حذف همزة الاستفهام والتقدير عنده : أودو الشيب يلعب ؟ ومما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى فى مكان هذه العبارة « أذو الشيب يلعب ؟ » وقوله « ولم يلهى دار ولا رسم منزل - إلخ » اللهو : أن تدع الشىء وترفضه ، وتقول : لهيت عن الشىء ألهى - مثل رضيت أرضى - وتقول أيضا : لهيت ، ولهوت ، مثل رميت وغزوت ، وتقول : تلهيت عن الشىء - مثل تركيت - وفى الكتاب الكريم : ( فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ) ، وتقول : ألهانى فلان عن فلان يلهى إلهاء - مثل أكرمى بكرمى إكراما - وقوله : « فقل للذى فى ظل عيماء جونة - إلخ » العيماء : الجهالة والعمى ، والجونة - بفتح الجيم وسكون الواو - السوداء المظلمة التى لا يهتدى معها إلى الرشد ، ويقال : المراد بالعيماء ههنا الفتنة ، وأراد : أين تذهب ، لا أين لك ، وأين الثانية مراد لفظها فهى اسم يقع فى جميع مواقع الإعراب ، كما أن لو وليت وغيرها اذا قصد لفظها كانت أسماء ، ولم تختص من مواقع الإعراب بموقع دون موقع ، انظر إلى قول الشاعر :

الْأُمُّ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتُنِي أَوَائِلُهُ

وانظر إلى قول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِن لَيْتًا وَإِن لَوَّا عَنْ عَمَاءِ

وقوله « بأى كتاب أم بأية سنة - إلخ » هذا البيت هو الشاهد رقم ( ٣٤٠ ) وقد تقدم شرحه مع شرح ما بعده فى ( ص ١٠٥ من هذا الجزء ) ، وقوله « فمالي إلا آل أحمد - إلخ » مذهب الحق : طريقه الذى يأخذ فيه الناهب إليه ، وروى فى مكانه « مشعب الحق » وهو كمذهب الحق وزنا ومعنى ، وتقول : شعب فلان ؛ إذا ذهب ، وتقول : أشعب فلان ؛ إذا هلك ، يقول : إنى لا أتولى سواهم ، وقوله « ومن غيرهم أرضى - إلخ » أرجب : أهاب ، وتقول : رجت فلانا ؛ إذا هبته وعظمته ، ومن هذا سمي رجب لأنهم كانوا يعظمونه ويتركون الغزو فيه ، وسموه أيضا منصل الإل ، قال الأعشى :

تَدَارَكُهُ فِي مُنْصِلِ الْإِلِّ بَعْدَ مَا مَضَى عَنْهُ دَأْدَاءُ وَقَدْ كَادَ يَذْهَبُ

وقال كثير عزة :

فَيَاغِزْ إِنِّ وَاشٍ وَشَى بِنِي عِنْدَكُمْ فَلَا تَرْجِيهِ أَنْ تَقُولِي لَهُ : مَهَلًا

وقول الكميت : « أريب رجلا منهم - إلخ » تقول : أراب الرجل يريب إرابة ، إذا أتى بريبة ، وتقول : راب الرجل يريب ريبا - مثل باع يبيع بيعا - وريبة أيضا - بكسر الراء - إذا رأيت منه منكرا ، وتقول : قد رابني من فلان أمر ، وقد أرابني ؛ أيضا ، وفي الحديث : « دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ » .

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد شيعه » وقوله « إلا مذهب الحق مذهب » حيث نصب المستثنى بالإلا في هاتين العبارتين لأن المستثنى قد تقدم على المستثنى منه ، والمستثنى في العبارة الأولى هو قوله « آل أحمد » وفي العبارة الثانية هو « مذهب الحق » والمستثنى منه في العبارة الأولى هو قوله « شيعه » وفي الثانية هو قوله « مذهب » الذى فى آخر البيت ، وأصل نظام الكلام أن يقول : مالى شيعه إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ ولو أنه جاء بالكلام على ما كان يقتضيه أصل نظامه لكان يجوز له أن ينصب المستثنى على الاستثناء ، وأن يرفعه على البدل من المستثنى منه ، ولكنه لما قدم المستثنى لم يبق له إلا وجه واحد - وهو نصب المستثنى - فلا يجوز فى مثل هذه الحال أن ترفع آل أحمد ومذهب الحق ؛ لأن بيت حسان الذى سبق كان ضرورة ، وقد خرجناه على بعض الوجوه فليس لنا أن نتمادى فى القياس عليه ؛ لما علمت مرارا

قال جارا لله : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أوجه (أحدها) منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : ما استثنى بالإلا من كلام موجب ، وذلك جاء فى القوم إلا زيدا ، وبعدا وخلا بعد كل كلام ، وبعضهم يجرّ بخلا ، وقيل : بهما ؛ ولم يورد هذا سيبويه ولا المبرد ؛ فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس إلا ، وكذلك ليس ولا يكون ، وذلك نحو : جاءنى القوم - أو ما جاءنى القوم - عدا

## بنصب آل ومذهب الأول .

واحترز بقوله « في النفي » عن الإيجاب ؛ فإنه يتعين النصب ، كما تقدم .

( تنبيه ) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان <sup>(١)</sup> :

زيدا ، وخلا زيدا ، وماعدا زيدا ، وماخلا زيدا ، قال لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وهذه أفعال مضمرة فاعلوها . وما قدّم من المستثنى كقولك :  
ما جاءني إلا أخاك أحد ؛ قال الكميّ : \* ومالي إلا آل أحمد شيعة ... البيت ؛ وما كان  
استثناؤه منقطعا ، كقولك : ما جاءني أحد إلا حمرا ، وهي اللغة الحجازية ، ومنه قوله عز وجل :  
( لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ) وقولهم : ما زاد إلا ما نقص ؛ وما نفع إلا مضر « اه  
كلامه

(١) ذكر الشارح تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى صفة المستثنى منه ، وبقى حكم تقديمه  
في أول الكلام ، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه ، ونحن نذكرها هنا تكميلا للفائدة  
أما تقديم المستثنى في أول الكلام فذهب جمهرة النحاة إلى أنه لا يجوز ؛ لأن إلا الاستثنائية  
تشبه واو العطف ، وواو العطف لا تقع في أول الكلام ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦ ) ، وذهب  
الكسائي إلى أنه يجوز تقديم المستثنى أول الكلام ، واستدل على ذلك بالسمع وبالقياس ؛ أما  
السمع فقول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وأما القياس فإنه زعم أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات ، وكثير من الفضلات يجوز تقديمه  
أول الكلام ؛ كالفعول به في قوله : ( فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ) وقوله سبحانه : ( فَرِيقًا  
هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ )

وأما تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب :  
الأول : قيل يجوز مطلقا ، يعني أنه لا فرق بين أن يكون العامل في المستثنى منه متصرفا وأن  
يكون جامدا

والثاني : قيل لا يجوز مطلقا

والثالث : قيل إذا كان العامل في المستثنى منه متصرفا جاز ، وإذا كان جامدا لم يجز ، فمثال

المتصرف إخوتك إلا زيدا قاموا ، ومثال الجامد إخوتك إلا زيدا عسى أن يقلحوا

أحدهما : لا يكثر بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما في نحو : مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ صَالِحٌ ، كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيبويه .  
والثاني : أَلَّا يُكْتَرَتْ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدَّرُ المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجعاً ، وهو اختيار المبرد والمازني .  
قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مُرَجَّحًا فتكافأا هـ .

(وَأِنْ يُفْرَغَ سَابِقُ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا \* بَعْدُ) أَيْ : لِمَا بَعْدَ إِلَّا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِمُ قَوْلُهُ أَوَّلًا « مَا أُسْتَنْتَنَتِ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ » (يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عُدْمًا) فَأَجْرٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِعْرَابٍ ؛ وَلَا يَكُونُ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ : فَالْنَفْيُ نَحْوُ « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » وَشَبْهُ النَفْيِ نَحْوُ « وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ » « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ » .  
ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَمَّا « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّ نُورُهُ » فمحمول على المعنى : أَى لَا يُرِيدُ .

(تنبهات) : الأول : الضمير في « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أى يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عُدِمَ إِلَّا ، وأن يعود على « ما » من قوله « لما بعد » : أى يكون ما بعد إلا في تَسَاطُطٍ ما قبل إِلَّا عليه كما لو عُدِمَ إِلَّا .

الثاني : يصح التفريغ لجميع المعمولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا ، وَأَمَّا « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا » فمتأول (١) .

(١) اعلم أولاً أن التفريغ لم يجوز في المصدر المؤكد لأنه يستلزم التناقض في الكلام ، ألا ترى أن الفعل المتقدم يدل على الحدث ويدل النفي قبله على انتفاء هذا الحدث ؛ فإذا جئت بالمصدر المؤكد بعد إلا دل ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد ؛ ولا معنى للتناقض أكثر من هذا ؛

فإن قلت : فهل المصدر المبين للنوع أو للعدد بهذه المثابة ؟

الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله في التسهيل « عامل » ، لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما في الأمثلة اهـ .

( وَأَلْعِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ ) - وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا في المعنى ؛ ومعطوفا عليه إن اختلفا فيه - فالأول ( كَلَامٌ \* تَمَرُّزٌ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا ) فالعلا : بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيذ ، والتقدير إلا الفتى العـلا ، والثاني نحو : قامَ القومُ إلا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا ، فعمراً : عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قام القوم إلا زيدا وعمراً . ومن هذا قوله :

٤٤٩ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

قلت : لا ، لأن الفعل بعد حرف النفي يدل على نفي الحدث المطلق كما علمت ، فإذا جاء المصدر المبين للنوع دلّ على إثبات نوع منه ؛ فكان النفي السابق لشيء والإثبات اللاحق لشيء آخر ، وإذا اختلف الثبت والنفي لم يتحقق التناقض ؛ فإذا اتضح لك هذا فاعلم ثانيا أن الآية الكريمة - وهي قوله سبحانه : ( إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ) ليست من المصدر المؤكّد في شيء ، فلا يستدلّ بها مستدل على صحة التفريغ فيه ، وإنما هي من المصدر المبين للنوع ، وحاصل المعنى ليس عندنا شيء يصدق عليه أنه ظنّ مطلق عن التقييد ، ولكن عندنا شيء يطلق عليه الظنّ الضعيف . ثم اعلم ثالثا أن الحال المؤكّد بمثابة المصدر المؤكّد ؛ فلا يجوز أن يفرغ العامل له ، وكما لا يجوز التفريغ في هذين لا يجوز في المفعول معه ؛ فلا تقول : ماسرت إلا والنيل ، هذا حكم المعمولات ؛ فأما حكم التوابع فلا يجوز التفريغ في شيء منها إلا في البديل ، عند الجمهور ، وذهب أبوالبقاء ، وجار الله الزمخشري ، والمحقق الرضي ؛ إلى أنه يجوز التفريغ في النعت

٤٤٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، وهو الذي يقول :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرَعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ  
و بعد البيت المستشهد به قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أُمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ  
وَعَيْرَهَا الْوَأَشْـُورُونَ أَنَّى أَحْبَبَهَا  
تَحَرَّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا  
وَتِلْكَ شَكَاةُ ظَاهِرٍ عَنْكَ عَارُهَا

فَلَا يَهْنَأُ الْوَاشِينَ أَنْ قَدْ هَجَرَتْهَا وَأَظْلَمَ دُونِي لَيْلَهَا وَنَهَارُهَا  
فَإِنْ أَعْتَذِرُ مِنْهَا فَإِنِّي مُكَذِّبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرُ يُرَدُّ عَلَيْهَا أَعْتِذَارُهَا  
فَمَا أُمُّ خَشَفٍ بِالْعَلَايَةِ فَارِدٌ تَنْوُشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا

اللفظ : « الدهر » هو الزمان « غيارها » بكسر الغين المعجمة ، بزنة كتاب - مصدر بمعنى الغياب ، تقول : غارت الشمس تغور غثورا وغيارا ، تريد غابت « تحرق » هو بالبناء للجهول بمعنى توقد وتشعل « بالشكاة » أراد بالشكاة ما يكون من كلام الواشين من النمام التي يقصد بها إفساد ذات بينهم ، ويدل لذلك البيت الذي بعد هذا « وغيرها الواشون أنى أحبها » يريد نسبوها إلى العار الذي يستوجب الدم وجعلوا هذا العار هو محبتي لها ، والعلاية - بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - اسم موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد هذا البيت لأبي ذؤيب ، وذكر بعده :

فَسَوَدَ مَا لِمَرْدٍ فَاهَا فَأَصْبَحَتْ كَلَوْنِ الثُّمُورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا  
بِأَجْسَنَ مِنْهَا حِينَ قَامَتْ فَأَعْرَضَتْ تَوَارِي الدُّمُوعِ حِينَ جَدَّ انْحِدَارُهَا

« فارد » منقطعة عن القطيع ، وهو مرفوع لأنه نعت لأم خشف ، وخبره في قوله « بأجود منها » الذي ذكرناه في البيتين اللذين أنشدها ياقوت ، والخشف - بكسر فسكون - ولد الظبية ، ويروى « فما أم خشف بالعلاية شادن » فشادن : اسم فاعل من قولهم : شدن الظبي ، إذا قوى ، وهو وصف لخشف « تنوش » أى تتناول ، تقول : ناشه ينوشه نوشا - مثل قال يقول قولاً - إذا تناول « البرير » بفتح الباء الموحدة بعدها راء مهملة مكسورة - وهو الأول من ثمر الأراك ، والمرد - بفتح فسكون - هو الغض من ثمر الأراك ، والكبات - بفتح الكاف ، بزنة سحاب - النضيج من ثمر الأراك « اهتصارها » مصدر فعلة اهتصر ، وتقول : اهتصر فلان الغصن إذا مدّه وكسره

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الدهر » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ليلة » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ونهارها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نهار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمر الغائبة العائد إلى ليلة مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد لمجرد التأكيد ، مبنى على السكون

أى : وطلوعُ الشمس .

وقد اجتمع البدل والعطف في قوله :

٤٥٠ — مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

لا محل له من الإعراب « طلوع » معطوف على ليلة ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « غيارها » غيار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه

الشاهر فيه : قوله « إلا ليلة وإلا طلوع الشمس » حيث كرر إلا الاستثنائية ، وأوقع واو العطف قبل الثانية منها ، وهذه الواو تعطف مابعد إلا الثانية على مابعد الأولى ، ولا معنى لإلا الثانية ، ولا يقصد بها إلا تأكيد أن هذا الذي بعدها معطوف على مابعد إلا الأولى ، ونظير زيادة إلا هذه زيادة لافى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد لا الثانية على مابعد لا الأولى ، ولا الثانية مزيدة لتأكيد أن العطف على مدخول لا الأولى

٤٥٠ — هذا البيت قد استشهد به سيبويه ( ١ - ٣٧٤ ) وكثير من النحاة ، ولم نقف

على نسبه إلى قائل معين

اللفظ : « شيخك » هو في رواية سيبويه والأعلم بالشين المعجمة بعدها ياء مثناة ثم خاء معجمة - وهو الرجل المسن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروة ويفسر الرمل بالسعي في الطواف ، وكأنه قال : لا منتفع في ولاعمل عندي أفوت به غيري إلا هذا ، وقد زعم بعض المكاتبين أن الرواية « مالك من شنجك » بالشين والنون بعدها جيم ، والشنج : الجمل ، وأصله بفتح الشين والنون ، فسكنت النون لإقامة وزن البيت ، والكلام على هذا يؤدي معنى مستقيماً ، ولكن الرواية التي رواها الأثبات من العلماء الذين تلقوا اللغة والشعر عن الأوائل لم ترد بذلك ، ومن رجع إلى كتاب سيبويه وشروحه ثبت له أن الرواية الصحيحة هي التي قدمنا ذكرها وقد فسرنا الأعلم بما ذكره ، ومن هنا تعلم ما في كلام الشيخ يس الذي كتبه على حواشي التصريح من الخطأ إذ يقول : « المراد بالشيخ الجمل كما في شرح الشواهد ، فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسم ظناً أن المراد السعي في الحج فقط » اه ، فالذي أنكره على بعض مشايخه من التفسير هو الذي صرح به الأوائل من العلماء ، وليس منشؤه الاغترار بقول الشيخ خالد « والرسم في السعي الركض ، والرمل في الطواف الإسراع » بل منشؤه الوقوف على قول الأعلم « والرسم والرمل ضربان من السير بدل من العمل وتبيين له ، وإلا مؤكدة مكررة ، وأراد بالرسم السعي بين الصفا والمروة ، وبالرمل السعي في الطواف » اه كلامه

أى : إلا عمله رسيمة ورمله ، قرسيمة : بدل ، ورملة : معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة .

( وَإِنْ تُكْرَّرْ لَا لِيَتَوَكَّدَ ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرغ ، أولاً<sup>(١)</sup> .

**الإعراب :** « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شيخك » شيخ : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « إلا » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسيمة » رسيم : بدل من عمل ، وبديل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ؛ إلا : حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيمة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الشيخ مضاف إليه

**الشاهد فيه :** قوله « إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله » فقد كرر إلا ههنا مرتين الأولى في قوله « إلا رسيمة » والرسيم بدل من العمل على ما بان لك في الإعراب ، والثانية في قوله « وإلا رمله » والواو عاطفة وما بعد إلا معطوف على ما قبلها ، على نحو ما ذكرنا في شرح البيت السابق ، فقد اجتمع في هذا البيت نوعان زيادة إلا ، كما هو ظاهر .

(١) قال سيبويه<sup>(١)</sup> رحمه الله : « هذا باب تنشئة المستثنى ( يريد تكراره ) ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر ، وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو ( يريد في المثال أولا ) فأنت في ذا بالخيار : إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول ، وتقول : ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ثم قدمت بشرا فصار كقولك : ما لي إلا بشرا أحد ؛



( فَعَّ \* تَفْرِيعُ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ ) المَفْرَعُ ( دَعَّ ) أَى : اتركه باقيا ( فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتُثْنِي \* وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ ) أَى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل ( مُغْنِي ) فتقول : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وما مررت إلا بزید إلا عمرا إلا بكرا ؛ ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل أيها أشغلته به جاز . والأول أولى .

( وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ) على المستثنى منه ( نَصْبُ الْجَمِيعِ ) على الاستثناء ( اخْكُمُ بِهِ وَالتَّزِمِ ) نحو : قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ . ( وَانْصِبْ لِتَأْخِيرِ ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فطلقا ، نحو : قَامَ الْقَوْمُ

لأنك إذا قلت مالى إلا عمرا أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالى أحد إلا بشر ، والدليل على ذلك قول الشاعر ، وهو الكميت :

فَمَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَاصِرُ

فغيرك بمنزلة إلا زيدا ، وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغداني :

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْسَادِ

إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُخْشِرُجُهَا كَرَّاحِلٍ رَاحِحٍ أَوْ بَاكِيرٍ غَادِي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل ، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس ، وعلى ذا أنشد بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرَوَّانَا

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل ، ومن جعله استثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبى اسحاق ، وأما إلا زيد فإنه لا يكون بمنزلة مثل إلا صفة . ولو قلت : ما أثنى إلا زيد إلا أبو عبد الله ؛ كان جيدا إذا كان أبو عبد الله زيدا ، ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرر تأكيد ، كقولك : رأيت زيدا زيدا ، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : رأيت زيدا عمرا ؛ لأنه إنما أراد زيدا فنسى قتمدارك ، ومثل ما أثنى إلا زيد إلا أبو عبد الله - إذا أراد أن يبين ويوضح قوله :

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ ... .. البيت »

اه كلامه بحروفيه .

إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ؛ وأما في غير الإيجاب فكذلك ( وَ ) لكن ( جِيءَ بِوَاحِدٍ \* مِنْهَا ) معربا بما يقتضيه الحال ( كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ ) عليه ؛ ففي الاتصال تبدل واحداً على الراجح وتنصب ما سواه ( كَلِمَةً يَفْعُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى ) إِلَّا بَكْرًا ، فعلى : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل ، وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا ، ويجوز الإبدال على لغة تميم .  
( وَحُكْمُهَا ) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول ( فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ ) فإن كان مُخْرَجًا لوروده على موجب فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير موجب فهي أيضا مدخلة .

( تنبيه ) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ، كما في نحو : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا ، فقول : الحكم كذلك وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتْلُوِّهِ ، فعلى الأول يكون مُقَرَّرًا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقي فهو المراداه .

( وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعَرَّبَا \* بِمَا لُسْتُثْنَى بِإِلَّا نُسْبَا ) مجروراً : مفعول باستثنى ، وبغير : متعلق باستثنى ، ومعربا : حال من غير ، وبما : متعلق بمعربا ، وما : موصول صلته نُسْبَ ، ولستثنى : متعلق بنسب ، وبإلا : متعلق بمستثنى .

والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه <sup>(١)</sup> ، وتكون هي معربةً بما نسب

(١) قال سيبويه <sup>(١)</sup> : « هذا باب غير ؛ اعلم أن غيرا أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون

للمستثنى بإلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو : قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ ، عند الجميع ، وفي نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند غير تميم ، وفي نحو : ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ ، عند الأكثر ، ويطرّج في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند تميم ، ويضعف في نحو : ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، ويمتنع في نحو : ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ .

فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا ، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فأتاني غير زيد ؛ وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ، وجري مجرى الاسم الذي بعد إلا ؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا ، ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا ؛ لما كان إلا نصبا . ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يبدأ بعد إلا ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزى من الاستثناء ، ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير عمرو ؛ كان قد أخبر أنه لم يأت ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء ، ولو قال ما أتاني غير زيد ؛ يريد بها منزلة مثل ؛ لكان مجزئا من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ؛ فهذا يجزى من قولك : ما أتاني إلا زيد » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح قوله : « ألا ترى أنه لو قال أتاني غير عمرو » إلخ : « بين سببويه أن غيرا تجزى من الاستثناء وإن لم تكن للاستثناء ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة إلا ، وذلك قولك : أتاني غير عمرو ؛ وغير فاعل أتاني ، ولا يكون بمعنى إلا ؛ لأنك لا تقول : أتاني إلا عمرو ؛ وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذي يفهم به أن عمرا ما أتاك ، فخرج عمرو عن الإنيان كخروجه بالاستثناء ، وقد يستقيم في حقيقة اللفظ ، أن يكون عمرو أتاه ؛ لأن قوله أتاني غير عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إنيان غير عمرو نفي لإنيان عمرو ؛ كما لو قال : أتاني عدو زيد ، لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأت » اهـ .

فإن قلت : فلم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن غير لما أقيمت في هذا الباب مقام إلا ، وكان الاسم الواقع بعدها مجرورا بالإضافة ، وكان لابد لها في نفسها من إعراب ؛ أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد إلا من الإعراب ، ويبقى الاستثناء .

(تنبيهات) : الأول : أصل غير أن يوصف بها إمّا نكرة نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو : « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فَإِنَّ « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ؛ فلما ضمنت معنى إلّا حملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلّا عليها فيوصف بها ، بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه<sup>(١)</sup> ، وأن يكون نكرة أو شبهها<sup>(٢)</sup> ، فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا<sup>(٣)</sup> » ، وشبهه

(١) المراد بشبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ ولكنه دال على متعدّد في المعنى ، كغيري في المثال الذي أنشده .

(٢) المراد بشبه النكرة ما أريد به الجنس ، وذلك كالعرف بأل الجنسية ؛ فإنه نكرة من حيث المعنى ، وإن كان لفظه معرفة .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا في إلّا إذا حملت على غير أن يكون الموصوف بها جمعاً أو شبهه ؟

قلت : لاحظوا أصل معناها ، وهو الاستثناء ، والذي يتقدمها في حالة الاستثناء عام كما تعلم .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا أن يكون الموصوف نكرة ؟

قلت : لاحظوا معنى غير الذي شبهت إلّا بها ، وغير كما تعلم متناهية في الإبهام والذي يوصف بها النكرات وما أشبهها كما سمعت في عبارة الشارح .

فإن قلت : فهل الوصف هو إلّا وحدها أو هي وما بعدها ؟

قلت : هذا ينبغي على معرفة شيء آخر ، وهو أن إلّا في نحو قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا

آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) أي اسم نظراً إلى ما عرض لها من مشابهة غير أم حرف نظراً إلى أوّل

أمرها ؟ فإن قلنا : هي حرف ؛ فالوصف مجموع الحرف والاسم الواقع بعده ، وإن قلنا : هي اسم ،

فالوصف هو إلّا وحدها ، وإنما يلزم ذكر الاسم الذي بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة ، وعلى

كونها اسماً تعرب هكذا : إلّا اسم بمعنى غير صفة لآلهة ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية

لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف والاسم الكريم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على

آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلّا التي ظهرت فيه .

(٣) قال ابن هشام في مبحث إلّا من معنى اللبيب « ولا يجوز في إلّا هذه في هذه الآية أن

تكون للاستثناء ؛ لأن جهة اللفظ ولأن جهة المعنى ؛ أما من جهة المعنى فلائها لو كانت للاستثناء

لكان التّقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك معنى فاسد ؛ لأنه يقتضى

نمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وكل شيء أدّى إلى المعنى الفاسد فهو فاسد ؛

وأما من جهة اللفظ فلا أن آلهة جمع منكر واقع في سياق الإثبات ، والجمع المنكر الواقع في الإثبات

الجمع كقوله :

٤٥١ — لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِي كَرَّ

لايعم ، ومتى لم يعم لم يصح الاستثناء منه ، ألا ترى أنك لو قلت : قام رجال إلا زيدا ، لم يصح اتفاقا ، وزعم المبرد أن إلا في هذه الآية للاستثناء ، وزعم أن مابعدا بدل ، محتجا بأن لوتدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه ، وزعم أن التفرغ بعد لوجائز ، وأن نحو لو كان إلا زيد أجود كلام ، ويرده أنهم لا يقولون : لو جاءني ديار لأكرمه ، ولا يقولون : لو جاءني من أحد أكرمه ، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك ، كما يجوز : ما فيها ديار ، وما جاءني من أحد ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما بعدها صفة ، قال الشاويين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض ، قالوا : وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا : أي رجل مكان زيد أو عوضا من زيد اه ، قلت : وليس كما قالوا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف ؛ فهو في المثال مخصص مثله في قولك : جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ؛ وفي الآية مؤكّد ، مثله في قولك : متعدّد موصوف بأنه غير الواحد ، وهكذا الحكم أبدا : إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له ، وإن خالفه بإفراد وغيره فالوصف مؤكّد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل : عندي له عشرة إلا درهما ؛ فقد أقر له بتسعة ، فإن قال : إلا درهم ؛ فقد أقر له بعشرة ، وسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك ، فالصفة ههنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في ( نَعِجَةٌ وَاحِدَةٌ ) وتخرج الآية على ذلك ؛ إذ المعنى حينئذ : لو كان فيهما آلهة لفسدنا : أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد « اه كلام ابن هشام بایضاح

٤٥١ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٣٧٠ ) ، وقد نسبه إلى لبید بن ربیعة العامری ؛ ولم يتعرض الأعلّم لنسبته بشيء ، وقد رووا قبل بيت الشاهد بيتين آخرين له ، وهما قوله :

قَالَتْ غَدَاةٌ انْتَحَيْنَا عِنْدَ جَارَتِهَا      أَنْتَ الَّذِي كُنْتَ لَوْلَا الشَّيْبُ وَالْكِبَرُ  
فَقُلْتُ لَيْسَ بَيَاضُ الرَّأْسِ عَنْ كِبَرٍ      لَوْ تَعَلَّمِينَ ، وَعِنْدَ الْعَالِمِ الْخَبَرُ

ودیوان لبید الذی بین یدی والمطبوع فی لیدن عام ١٨٩٢ ليس فيه هذا اللفظ : « انتحينا » هو بالحاء المهملة بمعنى أخذنا ناحية ، ويروى انتجينا - بالجيم - بمعنى

تناجينا ، يريد تحدثنا سرًا « سلمي » بفتح فسكون - اسم امرأة « غيره » ماض من التغيير ، وهو تبديل الحالة الموجودة بحالة أخرى « وقع الحوادث » الحوادث : جمع حادثة ، والمراد بها النائية من نوائب الدهر والكارثة من كوارثه ، ووقعها : نزولها وإصابتها من تحل به « الصارم » السيف القاطع ، وأصله اسم فاعل من صرم يصرم - مثل ضرب يضرب - إذا قطع « الذكر » بفتح الذال والكاف - من أسماء السيف ، ويقال له : المذكر ، أيضا ، وأصل معناه المتخذ من الحديد الذكر ، والحديد على ضربين : أحدهما صلب شديد اليبوسة ، وهو الذكر ، والآخر لين رخو ، وهو الأنثى الإعراب : « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « غيرى » غير : اسم كان ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « سليمى » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل ياسليمى ، مبنى على ضم مقدرة على آخره منع من ظهوره التعذر في محل نصب « الدهر » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غيره » غير : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وضمير الغائب مفعول به تقدم على الفاعل مبنى على الضم في محل نصب « وقع » فاعل غير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحوادث » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير نعت لغيرى ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « الصارم » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إلا التي على صورة الحرف « الذكر » نعت للصارم على لفظه ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « إلا الصارم » فإن إلا في هذه العبارة صفة بمعنى غير ، وقد وصف بها قوله غيرى ، وقد استوفت لإشرطى الوصف بها ؛ فموصوفها في معنى الجمع - وهو قوله « غيرى » على ما بينا ؛ وذلك لأنه - وإن كان مفردا في اللفظ - مبهم غاية في الإبهام ، وهو بسبب هذا الإبهام صالح لإطلاقه على كثيرين ، بل هو صالح لإطلاقه على كل ما عدا المتكلم من إنسان وحيوان وجماد ، وموصوفها أيضا نكرة ؛ لأن غيرا لا تتعرف بالإضافة<sup>(١)</sup> ، بسبب ذلك الإبهام القوي فيها ؛

(١) ويقال : إذا وقعت غير بين ضدين مثل قوله تعالى في فاتحة الكتاب ( صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ) تعرف ؛ ولهذا وصف بها المعرفة في هذه الآية الكريمة ، وهي الاسم الموصول ؛ والذين يذهبون إلى أنها لا تتعرف أبدا يقولون : لأنها في مثل هذه الحال تتخصص والاسم الموصول ليس معرفة تامة ، وما فيه من الإبهام يجوز وصفه بالنكرة المخصصة ، وبخاصة إذا كانت صورتها صورة المعرفة .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون « إلا » في هذا البيت حرف استثناء ؟  
 فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الصناعة تأبى كل الإباء أن تكون إلا في هذا البيت  
 استثنائية وذلك لأنها لو كانت استثنائية لكان الاستثناء مفرّغا ؛ إذ لم يتقدّم في الكلام مستثنى منه  
 والكلام موجب ؛ إذ لم يسبقه نفي ولا شبهه ، وقد عرفت أن الاستثناء المفرّغ لا يكون في الكلام  
 الموجب ، وستعرف في كلام أبي سعيد السيرافي الذي ننقله لك بعد هذا ما يؤيد ذلك الذي ذكرناه  
 قال سيديويه : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قولك :  
 لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ؛ والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد  
 لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء ؛ لكنك قد أحلت ؛ ونظير ذلك قوله عز وجل : ( لو كان  
 فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامَهَا

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، إذا كانت غير غير استثناء ، ومثل ذلك قوله تعالى :  
 ( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ) وقوله عز وجل : ( صِرَاطَ الَّذِينَ  
 أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ) ، ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقَى غَيْرُ الْجَمَلِ

وقال أيضا :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرِ غَيْرُهُ البيت ... ..

كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذي ذكره غيره وقع الحوادث ، إذا جعلت غيرا الآخرة صفة  
 للأولى ، والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذي ذكره لا يغيره شيء » اهـ

وقال الأعمى : « الشاهد فيه جرى إلا وما بعدها على غيري نعتا لها ، والتقدير لو كان غيري  
 غير الصارم الذي ذكره غيره وقع الحوادث ، والمعنى أن وقع الدهر لا يغيره كما لا يغير الصارم الذي ذكر » اهـ .  
 وقد بين العلامة أبو سعيد السيرافي في بيان أن الكلام بعد لو يجري مجرى الموجب ، ولا يعتبر  
 نفيا ، وهو ما يؤكّد لك ما ذكرنا أولا في بيان الاستشهاد بالبيت من أن إلا في هذا البيت لا تكون  
 من حيث الصناعة استثنائية ، قال : « لا يكون في لو بعد إلا بدل ؛ لأنها في حكم اللفظ تجري  
 مجرى الموجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن ، ولو قلت : إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ؛ لم يجوز ؛

فالصَّارِمُ : صفة لغيري<sup>(١)</sup> ، ومثالُ شَبِّهِ النكرة قوله :

٤٥٢ — أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامَهَا

لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد ، فهذا وجه من الفساد فيه ؛ وفيه وجه آخر بينه سيبويه في قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، وذلك لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البديل بعد إلا في الاستثناء موجب ، وكذلك لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان على البديل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد» اهـ

(١) في العبارة تسامح ؛ إذ الوصف هو إلا وحدها أو مع الصارم على ماسبق بيانه  
٤٥٢ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ٣٧٠) وهو من قصيدة طويلة لندى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ لَيْلَةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامَهَا  
فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةً آتَاءَ الدَّيَارِ وَشَامَهَا  
وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَامَهَا  
فَأَصْبَحْتُ كَالْهِيَاءِ لَا الْمَاءِ مُبْرَى صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هِيَامَهَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَلَا خَيْلَتْ مَيَّ وَقَدْ نَامَ مُحَبَّبَتِي فَمَا نَفَرَ التَّهَوُّيمَ إِلَّا سَلَامَهَا  
طُرُوفًا وَجُلْبُ الرِّحْلِ مَشْدُودَةٌ بِهِ سَفِينَةٌ بَرٍّ تَحْتَ خَدَى زِمَامَهَا  
أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ... البيت ، وبعده :  
يَمَانِيَّةٌ فِي وَثْبِهَا عَجْرَفِيَّةٌ إِذَا انْضَمَّ إِطْلَاهَا وَأَوْدَى سَنَامَهَا

اللغة : « يغفو » يدرس وتذهب معالمة « مقامها » المكان الذي كنا نقوم فيه منها « أهلة » جمع هلال « شامها » اسم جنس جمعي واحدته شامة ، وهي العلامة « سقامها » مرضها ، يريد الرض الناشئ عنها « الهيماء » الشديدة العطش من النوق ، والهيام - بزنة غراب - أشد العطش ، وقالوا : كشيبت أهيم ورملة هيء وكشبان هيم ، إذا كانت لا يرويهما ماء السماء ، وقالوا : ناقة هيمى وحمل هيمان مثل عطشى وعطشان ، وإيل هيم ، وفي التنزيل : ( فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ) ، وقوله « ألا خيلت مَيَّ - إلخ » خيلت : أرتنا خيالها ، يريد



جاءنا طيفها في المنام ، ومى : اسم محبوبته ، وحيلة « وقد نام صحبتى » حالية ، والتهويم : مصدر هوم الرجل ؛ إذا حرك رأسه من النعاس ، يقول : نفر نومنا حين سلم علينا الخيال ؛ وقوله « طروقا وجلب الرجل - إلخ » الطروق : الإتيان ليلا ، تقول : طرق المسافر أهله يطرقهم طروقا - مثل قعد يقعد قعودا - إذا أتاهم ليلا ، وطروقا : منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لقوله خيلت : أى خيلت طروقا ، أو هو حال من الضمير المستتر في خيلت بتأويله بالمشقة ، وجلب الرجل - بضم الجيم وكسرهما - عيدانه وخشبه ، وهو مبتدأ خبره مشدودة ، ونائب فاعل مشدودة هو قوله « سفينة بر » وسفينة البر : الناقة ، والضمير المجرور بالباء في قوله « به » يعود إلى جلب الرجل ، وقوله « تحت خدى زمامها » جملة من مبتدأ وخبر مقدم عليه ، وهذه الجملة صفة لقوله سفينة بر ، أراد أنه كان قد نزل في آخر الليل عن ناقته وجعل زمامها تحت خده ونام ، وقوله « أنيخت فألقت بلدة - إلخ » تقول : أنيحت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك ، والبلدة الأولى : الصدر ، والبلدة الثانية : الأرض ، يريد أبركتها فألقت صدرها على الأرض ، والبغام - بضم الباء الموحدة بعدها غين معجمة - الصوت الذى لا تنفصح به ، ويقال : بغام الظبية و بغام الناقة ، وفعله بغمت تبغم - مثل ضرب يضرب ؛ وقوله « يمانية في وثبها عجرفية - إلخ » اليمانية - بزنة ثمانية - المنسوبة إلى اليمن ، والوثب : مصدر وثب يثب - مثل وعد يعد - إذا طفر ، والوثوب : مثل الوثب ، والعجرفية : الجفاء وركوب الرأس ، وذلك أن تسير سيرا مختلطا لا يردّها زمام ولا يشنها ، وإطلاها - بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة - مثنى إطل ، وهو الخاصرة ، وأودى : ذهب وهلك ، يريد أنها مع ضميرها شديدة جافية فكيف هى لو لم يكلمها السير ولم يضنها قطع المفاوز ؟ !

الإعراب : « أنيخت » فعل ماض مبنى للجھول ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى سفينة بر « فألقت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لاحتل له من الإعراب ، ألقى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى سفينة بر أيضا « بلدة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فوق » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لبلدة ، وهو مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قليل » نعت لبلدة ونعت للمجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بقليل « الأصوات » فاعل بقليل ، مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير صفة للأصوات ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف ، و بغام من قوله « بغامها » مضاف إليه مجرور

فالأصوات : شبيهة بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تفارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال : جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الْجَمَلُ وَالظُّرُفُ ؛ فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا دَانِقٌ ، لأنه يجوز إلا دَانِقًا ، ويمتنع إلا جَيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيِّدًا ، ويجوز عندي درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات . وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ )

بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المنقولة إليه من إلا ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سفينة بر مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إلا بغامها » حيث وقعت فيه إلا اسما بمعنى غير صفة لما قبلها ، وقد استوفى الموصوف شرطى الوصف بالإلا ؛ فهو جمع كما هو ظاهر ، وهو شبيه بالنكرة لكونه مقرونا بأل الجنسية ، والمقرون بأل الجنسية على ما عرفت نكرة في صورة المعرفة .

قال الأعلام الشنتمري : « الشاهد في وصف الأصوات بقوله إلا بغامها ، على تأويل غير ، والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها : أى الأصوات التى هى غير صوت الناقاة . . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ، على أن يكون قليل بمعنى النفي ، فكأنه قال : ليس بها صوت إلا بغامها » اهـ .

وقال المحقق الرضى : « ويجوز في البيت أن تكون إلا للاستثناء وما بعدها بدلا من الأصوات ؛ لأن في قليل معنى النفي ، والمعنى على هذا : ما في تلك البلدة من جنس الأصوات إلا بغامها ، بخلاف المعنى الأول ، فإنه يقتضى أن يكون فيها صوت غير البغام لكنه قليل بالنسبة إلى البغام » اهـ .

وقد سبق بذكر هذين الوجهين جميعا أبو سعيد السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ؛ فإنه بعد أن ذكر عبارة سيبويه التى خرج فيها البيت على أن إلا صفة بمعنى غير قال : « في هذا البيت وجهان : أحدهما ماقاله سيبويه ، وإذا كان على ماقاله فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بغامها نعنا للأصوات ، والوجه الثانى : أن يكون قليل بمعنى النفي ، فيكون بمعنى ما بها أصوات إلا بغامها ، وهو استثناء وبدل ، كما تقول : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » اهـ .

لَفَسَدَتَا» ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَعَلِمْنَا<sup>(١)</sup> .

وشرط ابن الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٣ — وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

(١) انظر كتاب سيبويه (١ — ٣٧٠) وانظر شرح الشاهد رقم (٤٥١) فقد ذكرنا لك فيه عبارة سيبويه التي ذكر فيها هذا المثال .

٤٥٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧١) وقد نسبته لعمر بن معديكرب الزبيدي ، وكذلك نسبه الأعلام الشنتمري في شرح شواهد ، وكذلك نسبه المبرد في الكامل ، والجاحظ في البيان والتبيين . وقد ورد هذا البيت في شعر لحضرمي بن عامر شاعر بني أسد ، وأورده له الآمدي في كتابه المؤتلف والمختلف (ص ٨٤) ، وهذا الشعر قوله :

أَلَا تَحْبِبْتُ عُمَيْرَةَ أُمِّسٍ لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ الدَّوَابَةِ قَدْ عَلَانِي

تَقُولُ أَرَى أَبِي قَدْ شَابَ بَعْدِي وَأَقْصَرَ عَنِ مُطَالَبَةِ الْغَوَانِي

وبعد ذلك بأبيات قوله :

وَذِي فَخْمٍ عَزَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ حِذَارَ الشَّامِتِينَ وَقَدْ شَجَانِي

قَطَعْتُ قَرِينَتِي عَنْهُ فَأَغْنَى غَنَاهُ فَلَنْ أَرَاهُ وَلَنْ يَرَانِي

وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنْتُ بِأُخْرَى وَلَوْ ضُنْتُ بِهَا سَسْتَفَرِّقَانِ

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ . البيت ، وبعده :

وَكُلُّ إِجَابَتِي إِلَيْهِ أَلَى عَطَفْتُ عَلَيْهِ خَوَارَ الْجَنَانِ

اللفظة : « عميرة » اسم ابنته « الدوابة » بضم الدال المعجمة - الحصلة من الشعر « أقصر » كف « الغواني » جمع غانية ، وهي التي غنيت بجمالها عن الزينة « وذى فخم » الواو واو رب ، والفخم - بفتح الفاء وسكون الحاء المعجمة - التعظم والاستعلاء ، ومثله الفخيمة - بزنة التصغير - « عزفت » صرفت وكففت « حذار الشامتين » مفعول لأجله « شجاني » أحزنتي ، وجملته حال ، « قطعت قرينتي عنه » هذا خبر المبتدأ المحرور بعد واو رب « ضنت » بخلت « كل إجابتي » يروى في مكانه « وكان إجابتي » وكل : فعل ماض من السكال ، وهو الإعياء .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، محرور بالكسرة الظاهرة « مفارقة » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « أخوه » أخو : فاعل بمفارق ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كل أخ مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أبيض » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ الذي هو عمر محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر كقسمي ، وحجة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الموصوف وصفته « إلا » اسم بمعنى غير صفة لكل أخ ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف ، و « الفرقدان » مضاف إليه مجرور بالياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف المآتي بها نيابة عن الضمة التي يقتضيها العامل في إلا .

الشاهد فيه : قوله « إلا الفرقدان » فإن إلا فيه صفة لما قبلها ، وهي بمعنى غير ، وقد استوفت إلا في هذا البيت الشرطين اللذين شرطهما جمهرة النحاة - وهما كون الموصوف بها نكرة أو في حكم النكرة ، وكونه جمعا أو في حكم الجمع - ولكن ابن الحاجب اشترط شرطا آخر غير هذين الشرطين وهو أن يكون الاستثناء غير ممكن كما في قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) ، فإن كان الاستثناء ممكنا لم يجز جعلها صفة ، والاستثناء ممكن في هذا البيت ، فعلى ما ذهب إليه ابن الحاجب يكون جعل إلا فيه صفة بمعنى غير شاذ ؛ هذا بيان كلام الشارح الأشعوني رحمه الله .

وإليك عبارة ابن الحاجب نفسه في كتابه الكافية ، قال : « وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء ، كما حملت إلا عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ، نحو : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) » اه ، وقال في شرح هذه العبارة : « لما حملوا غيرا على إلا في الاستثناء حملوا إلا عليها في الصفة في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء ، هذا مذهب المحققين ، كقولك : جاءني رجال إلا زيد ؛ لأنك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم ؛ لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه ، وههنا لا يدخل فيه زيد في قولك : جاءني رجال ؛ إذ لا دلالة له عليه ، ومثله قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) ؛ وقد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء ، ومتمسكهم قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وهو شاذ عند الأولين » اه كلامه .

ومذهب سيبويه أنه يجوز الوصف بالامع صحة الاستثناء ؛ فإنه قال : « وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد ؛ فأنت بالخيار : إن شئت جعلت إلا زيد بدلا ، وإن شئت جعلته صفة ، ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، إنما يجوز ذلك صفة ( يريد أن إلا لا تكون صفة إلا إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور ) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون ؛ لا يجري في الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار ، وقال عمرو بن معديكرب :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وصفت به كلا » اه كلامه بحروفه .

وقال العلامة الرضى فى شرح الكافية : « ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز فى قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ؛ أن يكون إلا زيد بدلا وصفة ، وعليه أكثر المتأخرين ؛ تمسكا بقوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام : النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالَمُونَ ، وَالْعَالَمُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالَمُونَ ، وَالْعَالَمُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْمُخْلِصُونَ ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ ، وقال الكسائى : تقدير البيت إلا أن يكون الفرقدان ( يريد أنه فاعل لفعل محذوف ) ، وهو مردود ؛ لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع ؛ وقال المصنف : فى البيت شذوذان : وصف كل دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ؛ إذ هو المقصود ، وكل لإفادة الشمول فقط ، قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر ؛ لأنه لو جازله وصف المضاف إليه - وهو أن يقول الفرقدين - لم يجعل إلا صفة ، بل كان يجعله استثناء ؛ والشذوذ الثانى الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ، وهو قليل ، وقوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) قال سيبويه : لا يجوز ههنا إلا الوصف ؛ لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ؛ لم يجز ؛ يعنى أن البديل لا يجوز إلا فى غير الموجب ، وليس الشرط - وإن لم يكن موجبا صرفا - من غير الموجب الذى يجوز معه الإبدال » اه كلامه .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن إلأهنا عاطفة بمعنى الواو وعليه يكون قوله « الفرقدان » معطوفا

على قوله « كل أخ » وكأنه قال : وكل أخ مفارقة أخوه والفرقدان ، وزعموا أن إلا تأتي بمعنى الواو كثيرا ، قالوا : وقوله تعالى : ( لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا ، فالدن في محل جر عطف على الناس ، وكذلك قوله تعالى : ( لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم ) قالوا : المعنى فيه لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ومن ظلم : أي لا يحب الجهر بالسوء منه ؛ وكذلك قوله جل شأنه : ( خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ) قالوا : المعنى خالدين فيها مادامت السموات والأرض وما شاء ربك . وإلا عند البصريين في هذه الآيات كلها للاستثناء المنقطع .

وزعم قوم أن إلا في البيت المستشهد به بمعنى حتى العاطفة ، والمعنى كل أخ مفارقة أخوه حتى الفرقدان مع طول اجتماعهما ، ونظيره قولنا : مات الناس حتى الأنبياء ، وسلمت على الناس حتى الأمراء

وذهب البغدادى إلى أن إلا في البيت استثنائية ، والفرقدان بعدها مستثنى مما قبله ، والكلام تام موجب ؛ فالمتننى واجب النصب ، ويكون - على هذا - نصب الفرقدان بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وذلك على لغة من يلزم المثني الألف ، وهى - كما عرفت في إعراب المثني أول الكتاب - لغة بنى الحارث بن كعب وجماعة من العرب

والحاصل أن العلماء اختلفوا في تخريج هذا البيت ، وأن لهم في ذلك ستة تخريجات :

الأول - وهو تخريج سيبويه - وملخصه أن «إلا الفرقدان» صفة لكل أخ ، وأن مثل هذا جائز في سعة الكلام ؛ إذ لا يشترط عنده في صحة الوصف بإلا سوى شرطين ، وهما كون الموصوف نكرة وكونه جمعا أو شبهه ، على ما عرفت

والثاني - وهو تخريج ابن الحاجب تبعاً لمن سماهم المحققين - وهو مثل تخريج سيبويه ، نعتي أن إلا عنده صفة لكل أخ ، ولكنه يفارق سيبويه في أنه لا يجوز القياس على هذا ولا يحتمل إلا في الضرورة ؛ لأنه اشترط في صحة الوصف بإلا - زيادة على ما ذكره سيبويه - عدم صحة الاستثناء الثالث - وهو تخريج الكسائى - وملخصه أن إلا في هذا البيت استثنائية ، والفرقدان : فاعل لفعل محذوف منصوب بأن المصدرية المحذوفة أيضاً ، والتقدير : إلا أن يكون الفرقدان ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الاستثناء

وهذا التخريج مردود من أنصار سيبويه بما أشار إليه المحقق الرضى في العبارة التى ذكرناها لك ، وبما قاله أبو على الفارسي : « لا يجوز أن يكون قوله إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الفرقدان ؛ وإنما لم يحز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ، لأن الصلة تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول ، فإذا حذفت الموصول لم يحز حذفه وذكر كرك ما يكون إيضاحه ؛ ونظير ذلك أجمعون في التوكيد ، لايجوز أن تذكره وتحذف المؤكد ؛ فإن قلت : لم لا يكون كالصفة والموصوف في جواز حذف الموصوف وذكر الصفة ؟ قلت : لم يكن في هذا كالوصف إذا كان مفردا ألا ترى أن الوصف إذا كان مفردا كان كالموصوف في الأفراد ، وإذا كان مثله جاز وقوعه مواقع الموصوف ، من حيث كان مفردا مثله ، مع استقبحا لذلك ؛ فأما الصلة فلا تقع مواقع المفرد ، من حيث كانت جملا ، كما لم يحز أن تبدل الجمل من المفرد ، من حيث كان البديل في تقدير تكرير العامل ، والعامل في المفرد لايعمل في لفظ الجملة ؛ فكذلك لايجوز أن تحذف الموصول وتقيم الصلة مقامه ؛ فإن قلت : فهلا جاز حذف الموصول وإبقاء الصلة كما جاز حذف الصلة وإبقاء الموصول في نحو قول العجاج :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا رَأَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

قلت : إبقاء الموصول بعد حذف الصلة أشبه وأقرب إلى القبول من عكس ذلك ؛ لأن الموصول مفرد وليس كالصلة التي هي جملة ؛ فلذلك جاء في الشعر حذف الصلة وإبقاء الموصول ، ولم يمنع ؛ كما أنه يجوز لك أن تذكر المؤكد ولا تذكر له توكيدا ، ولو حاولت أن تذكر أجمعون ونحوه من غير أن تذكر المؤكد لم يحز ذلك لك » اهـ

الرابع - وهو تخرج الكوفيين - وملخصه أن إلا حرف عطف بمعنى الواو ، وذلك مردود عليهم بأننا لانسلم أن إلا تأتي بمعنى الواو ، وما ذكره من الشواهد مخرج على غير ما ذكره ؛ أما الآيات فلا فيها للاستثناء المنقطع ، وأما هذا البيت فلا فيه إن لم تكن صفة ، وهو موضع النزاع ، فهي للاستثناء المتصل كما في التخرج الأخير أو المنقطع كما في الآيات

الخامس - أن إلا في البيت عاطفة كما قال الكوفيون ، لكن ليست بمعنى الواو ، بل بمعنى حتى التي يكون المعطوف بها غاية في نهاية معنوية ؛ والرد على هذا التخرج هو الرد على تخرج الكوفيين

السادس - وهو تخرج ذكره البغدادى وذكر أنه لم يسبقه إليه أحد - وملخصه أن إلا في البيت للاستثناء ، وما بعدها منصوب لأن الكلام تام موجب ، ولكن نصبه على لغة لبعض العرب ؛ وهذا تخرج وجيه ، ولكنه على لغة قديمة مهجورة ، وقد أمكن غيره ؛ فلا داعي إلى الميل إليه

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى غَيْرَ زَيْدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على الحل ، وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم .

( وَلِسَوَى ) بالكسر و ( سَوَى ) بالضم مقصورتين و ( سَوَاءٌ ) بالفتح والمدة ( أَجْعَلًا \* عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَعْلٍ جُعِلَ ) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك ؛ فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٤ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

٤٥٤ — هذا البيت للرار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو الذي يقول في يوم ذي قار وقد قتل رجل من قومه يقال له يزيد المكسر بن حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلي رجلا من فزارة يقال له الأضجم :

كَسُونَا الْأَضْجَمَ الضَّبِّيَّ لَمَّا أَتَانَا حَدَّ مَصْقُولٍ رَفِيقٍ  
وَفَرَّتْ ضَبَّةُ الْجَعْرَاءِ لَمَّا أَجَدَّ بَيْنَ إِتْعَابِ الْوَسِيقِ  
أَسْرَنَا مِنْهُمْ تِسْعِينَ كَهْلًا نَقُودُهُمْ عَلَى وَضَحِ الطَّرِيقِ  
وَجَالُوا كَالنَّعَامِ فَاسْلَمُونَا إِلَى خَيْلٍ مُسَوِّمَةٍ دَفُوقِ

والبيت المستشهد به من شواهد سيبويه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداها في باب ما يحتدل الشعر ( ١ - ١٣ ) ونسبه للرار بن سلامة العجلي ، والثانية في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ( ١ - ٢٠٣ ) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه



اللفظة : « الفحشاء » هو الكلام القبيح ؛ وتقول : أخش فلان في كلامه ، وخش تفحيشا ، وتفحش ، وهو رجل فحاش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ؛ وقالوا : فلان فاحش ؛ يريدون أنه بخيل ، وذلك لأن البخل قبيح في الصفات كما أن الفحش القبيح من الكلام . والفحش - بضم فسكون - مثل الفحشاء « إذا جلسوا » كذا وقع في رواية سيبويه في باب ما يحتمل الشعر ، ووقع في باب ما ينتصب من الأماكن والأوقات « إذا قعدوا » والمعنى واحد

الإعراب : « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينطق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الفحشاء » يجوز أن يكون مفعولا به لينطق ، على أنه ضمن معنى يقول ؛ والفحشاء وإن كان مفردا بمعنى الجملة ، ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على نزع الخافض وأصل الكلام : ولا ينطق بالفحشاء ؛ فهو - على هذا الوجه - مثل قول الشاعر :

لَدُنَّ يَهْرَ الْبَكْفِ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

(انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ في ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ؛ ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على أنه مفعول مطلق ، مثل : سرت القهقري ، « من » اسم موصول فاعل ينطق ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « جلسوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر باضافة إذا إليها ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم الموصول الذي هو فاعل ينطق « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « من » حرف جر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سوائنا » سواء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ؛ والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث وقعت فيه كلمة سواء مجرورة بمن ؛ وذلك يدل على أن هذه الكلمة تخرج عن النصب على الظرفية

واعلم أن النحاة قد اختلفوا في خروج سوى بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب على ثلاثة مذاهب ، فذهب سيبويه والخليل إلى أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون - وتبعهم ابن مالك - إلى أنها تسكون اسما وتسكون ظرفا ، من غير ضرورة ولا قلة ؛ وذهب الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أن هذه الكلمة

تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية وتستعمل غير ظرف ؛ إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وارتضى ابن هشام هذا المذهب ، وقال : « وإلى مذهبهما أذهب » اه  
قال سيديويه : « وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول  
المرار بن سلامة العجلي :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ... ... البيت ،

وقال الأعشى :

\* وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَايْكَ \*

وقال خطام المجاشعي :

\* وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَيْنِ \*

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها » اه

وقال في موضع آخر : « ومما ينتصب أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير ، قال الشاعر ، وهو رجل من الأنصار :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ ... ... البيت ،

وقال الآخر وهو الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَاتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايْكَ

وقال الأعمى الشنتمري في شرح شواهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها » اه  
وقال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية :

سِوَى كَعَبْرٍ فِي جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ  
وَمَنْعُ تَضْرِيْفِهِ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ  
فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهْرًا

وقال في شرح هذا الكلام : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تقدير بما يعرب به غير لفظا ؛ خلافاً لكثير البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف مذهبوا إليه لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ؛ واحد ؛ وأنه لأحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية ؛ والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . . . ثم ذكر الشواهد الكثيرة لما ادعاه من وقوعها في مواقع الإعراب » اهـ

وقال ابن هشام : « سواء تكون بمعنى مستو ، ويوصف به المكان ، بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأفصح فيه حينئذ أن يكسر أوله مع القصر ؛ نحو قوله تعالى : ( مَكَانًا سِوَى ) وهو أحد الصفات التي جاءت على فعل ، كقولهم : ماء روى ، وقوم عدى ؛ وقد تمدد مع الفتح ، نحو مررت برجل سواء والعدم ؛ وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمدّد فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : ( فَاطْلَعَ قَرَأَهُ فِي سِوَاءِ الْجَحِيمِ ) ، ونحو : هذا درهم سواء ؛ وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر ؛ وهو أغرب معانيها ، نحو قول الشاعر :

فَلَا ضَرْفَ سِوَى حُدُوفَةٍ مِدْحَتِي      لِقَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ

ذكره ابن السجري ، وبمعنى مكان أو غير - على خلاف في ذلك - فتمدّد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء ، كما تقع غير ، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف ؛ فتقول : جاءني سواك ، بالرفع على الفاعلية ، ورأيت سواك ، بالنصب على المفعولية ، وما جاءني أحد سواك ، بالنصب والرفع ، وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين ، وردت على من نفي ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا : جاء الذي سواك ، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمبتدأ محذوف : أي جاء الذي هو سواك ، أو حالا من فاعل فعل محذوف : أي جاء الذي ثبت حال كونه سواك ؛ كما قالوا : لا أفعله ما أن حراء مكانه ، فإن التقدير ما ثبت كون حراء في مكانه ؛ ولا يمنع الخبرية قولهم : جاء الذي سواءك - بالفتح والمد - لجواز أن يقال : إنها في هذا المثال مبنية لإضافتها إلى المبنى ، كما تبنى غير إذا أضيفت إلى المبنى ، كما في قول الشاعر :

وقوله :

٤٥٥ - وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخِطُّهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

لُذِّ بَقِيَسٍ حَيْثُ يَأْتِي غَيْرُهُ تُلْفِهِ بِحُجْرًا مُفِيضًا خَيْرُهُ

أفلا ترى أنه فتح غير مع كونه فاعلا ، وليس ذلك إلا لسكونه قد أضافه إلى مبنى - وهو ضمير الغائب - فبناه على الفتح « اه بايضاح ، وانظر في تحقيق آخر الكلام شرح الشاهد رقم ( ١٧٩ ) .

٤٥٥ - نسب قوم هذا البيت لأبي دواد الإيادي : واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : جويرية بن الحجاج ، وهو الذي يقول :

لَا أَعُدُّ الْأَقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقَدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

ولم أقف على قصيدته التي منها بيت الشاهد .

اللفظ : « مخطئه » اسم فاعل من أخطأك الأمر الفلاني ، بمعنى فاتك ولم يصبك ، وفي الحديث : « مَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ » وقوله « معلل » هو اسم مفعول من قولك : عللت فلانا بكذا ؛ إذا لهيته به وشغلته « بسواء الحق » يريد بغير الحق « مكذوب » اسم مفعول من قولك : كذبت فلانا - بالتخفيف ، من باب ضرب - إذا حدثته كذبا ولم تصدقه .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « من » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جرّ بإضافة كل إليه « ظن » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « أن » حرف تأكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الموت » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مخطئه » مخطيء : خبر أن ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جرّ ، وأن مع ما دخلت عليه سدّت مسد مفعولي ظن ، والجملة من ظن وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « معلل » خبر للمبتدأ الذي هو كل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « بسواء » جار ومجرور متعلق بمعلل ، وسواء مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مكذوب » خبر ثان ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، أو صفة لمعلل ، وصفة المرفوع مرفوعة .

الشاهد في : قوله « بسواء الحق » حيث ورد فيه سواء مجرورا بالباء ومضافا إلى الحق ،

وهذا مما يقطع بالرد على من جزم بأن سوى بجميع لغاتها لا تكون إلا ظرفا ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية .

وقد ذكرنا لك مذاهب العلماء في هذه المسألة في شرح الشاهد السابق ، ونقلنا لك عباراتهم الناطقة بتحرير هذه المذاهب ؛ فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من ذلك ، ولكننا نذكر لك كلام أبي البركات ابن الأنباري في هذه المسألة ، قال :  
ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ؛ وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة غير ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الحذف ، قال الشاعر :

وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

فأدخل عليها حرف الحذف ، وقال الآخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ

فأدخل عليها لام الحذف ؛ فدلّ على أنها لا تلزم الظرفية ؛ وقال أبو دود :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُعَالٍ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقال الآخر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْنِي أَمْ سِوَاهَا

فسواها في موضع خفض بالعطف على الضمير المحفوض في فيها ، والتقدير أم في سواها ؛ والذي يدلّ على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال : أَتَانِي سِوَاؤُكَ ؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم : مررت بالذي سواك ؛ فوقوعها هنا بدلّ على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم : مررت برجل سواك ؛ أي مررت برجل مكانك : أي يغني غناءك ويسدّ مسدّك ، وقال لبيد بن ربيعة :

وَأَبْذُلُ سَوَامَ الْمَالِ إِنَّ سِوَاءَهَا دُھْمًا وَجُونًا

وبالإضافة قوله :

٤٥٦ - فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْتَجُّ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سَوَاكَ لَمْ أَثِقِ

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب دهما بان ، كتولك : إن عندنا رجلا ؛ قال الله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) والجون ههنا البيض ، وهو جمع جون ، وهو من الأضداد يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما تستعمل اسماء لكثير ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لاستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

\* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنِ سِوَانَا \*

وقول الآخر :

\* وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ \*

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ؛ لأنها في معنى غير ، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهها .

وأما قول الآخر :

\* أَفِيهَا كَانَ حَقِّي أَمْ سِوَاهَا \*

فليس سواءها في موضع جرّ بالعطف على الضمير المحفوض في فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وإنما هذا شيء تبنونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المحفوض .

وأما ما روي عن بعض العرب أنه قال : أتاني سواؤك ؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم « اهـ .

٤٥٦ - لم أقف لهذا البيت على سابق أو لاحق ، ولا عثرت له على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « يحجج » مضارع من الحجج ، وهو في اللغة القصد مطلقا ، ثم خصّ في عرف الشرع بالقصد إلى بيت الله الحرام لأداء النسك « بجدوى » الجدوى - بفتح الجيم وسكون الدال مقصور - العطية ، والفائدة ، والغناء ؛ تقول : جدا فلان فلانا ، واجتداه ، واستجداه ؛ تريد طلب منه عطية ، وتقول : أجدى فلان فلانا ، تريد أعطاه ومنحه ، وتقول : هذا الأمر لا يجدي عنك شيئا ،

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٧ — وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَىٰ فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَىٰ

تعنى أنه لا ينفى « أثنى » مضارع وثق — مثل ورث — وهو أحد الأفعال التي جاءت على فعل يفعل — بكسر العين في الماضى والمضارع —

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون في محل نصب « والذى » الواو حرف قسم وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الذى : مقسم به ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل من مادة القسم محذوف وجوبا « يحجج » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « له » جار ومجرور متعلق بـ « يحجج » « الناس » فاعل يحجج ، مرفوع بالضممة الظاهرة وجمله يحجج له الناس من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يجدوى » جار ومجرور متعلق بأثنى الذى فى آخر البيت ، وجدوى مضاف ، و « سواك » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لم » حرف نفي وحزم وقلب « أثنى » فعل مضارع مجزوم بـ ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن التى فى أول البيت ، وأصل الترتيب : فأنى لم أثنى بجدوى سواك والذى يحجج له الناس

الشاهد فيه : قوله « يجدوى سواك » حيث استعمل كلمة سوى غير ظرف ، فأضاف إليها قوله جدوى ؛ فهي مجرورة تقديرا ، وهذا يدل لما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وأبو البقاء العكبرى والرماني من أن هذه الكلمة تستعمل اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب ٤٥٧ — هذا البيت لمحمد بن عبد الله بن مسleme المدنى ، المعروف بابن المولى ؛ من كلمة يمدح فيها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد رواها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، والبيت الشاهد أول الكلمة في رواية أبى تمام ، وبعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَىٰ نَدَاكَ بِأَوْعَرِ  
وَإِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً أَتَمَّمْتَهَا بِيَدَيْنِ لَيْسَ نَدَاهُمَا بِمُكَدَّرِ  
وَإِذَا هَمَمْتَ لِمُعْتَمِكِ بِنَائِلِ قَالَ النَّدَىٰ فَأَطَعْتَهُ لَكَ أَكْثَرِ

(١) انظر شرح التبريزى على الحماسة (٤ - ٢٧٤) .

يَا وَاحِدَ الْعَرَبِ الَّذِي مَا إِنْ لَهُمْ مِنْ مَذْهَبٍ عَنْهُ وَلَا مِنْ مَقْصَرٍ

اللفظة : « وإذا تباع كريمة أو تشتري » أراد بالبيع ههنا الزهد عن الشيء والانصراف عنه وذهاب الرغبة في تحصيله ، وبالشراء الحرص على الشيء والكاف به وشدة الرغبة في الحصول عليه ، والكريمة : الحصلة من خصال المجد والكرم ، وأوههنا بمعنى الواو ، وذلك كما يكتبون في العقود : وكل حق داخل أو خارج ، يريدون وكل حق داخل وكل حق خارج ، وسواك : بمعنى غيرك ، يريد إذا رغب قوم في اصطناع المكارم وتأنيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك فأنت الراغب المحصل للمكارم وغيرك هو المنصرف الزاهد فيه ؛ وقوله « وإذا توعرت المسالك - إلخ » يريد أنه إذا اشتد الزمان فانسدت الطرق إلى من يبتدىء بالمعروف كان الوصول إلى هباتك وعطائيك سهلاً لامتشقة فيه على سالكه لأنك رجل سمح ، وتوعرت : مأخوذ من قولهم : طريق وعر ، يريدون أنه غليظ ، وقد قالوا : وعر الطريق يعر - مثل وعد يعد - وقالوا : وعر الطريق يوعر - مثل وجل يوجل ، وقالوا : طريق أوعر ، وهذه من اللغة الثانية ، وقالوا : طريق وعر ، وهذه من اللغة الأولى « بمعفتيك » المعتفون : جمع معفف ، مثل مجتد وزنا ومعنى ، وهو الطالب المعروف ، وقوله « يا واحد العرب الذي ما إن له - إلخ » المذهب : الطريق ، وهو اسم مكان من ذهب يذهب ، والمقصر : الغاية والنهاية ، وقيل : هو الملجأ والحيلة ، وهو بكسر الصاد سماعاً ، وقياسه الفتح ؛ لأن فعله قصر يقصر - مثل خرج يخرج -

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « تباع » فعل مضارع مبني للجهول مرفوع بالضممة الظاهرة « كريمة » نائب فاعل لتباع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل جر باضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هي شرط إذا « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، « تشتري » فعل مضارع مبني للجهول ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل جر معطوفة على شرط إذا « فسواك » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، سوى : مبتدأ ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « بأعها » بائع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى كريمة مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة « وأنت » الواو حرف عطف أنت ضمير منفصل مبتدأ « المشتري » خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معطوفة على السابقة .



ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٨ — أَتَرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَى ؟ ! إني إِذَا لَصَبُورُ

الشاهد فيه : قوله « فسواك بأنعها » حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة مبتدأ ؛ فهي مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ؛ وذلك يدل على صحة ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً للكوفيين والرماني والعكبري من أن هذه الكلمة تكون اسماً وتقع في جميع مواقع الإعراب ، كما بيناه في الشواهد السابقة بيانا لا يحتاج معه إلى إعادة شيء .  
ومثل هذا البيت قول عنتره :

سِوَايَ يَهَابُ الْمَوْتُ أَوْ يَرْهَبُ الرَّدَى وَغَيْرِي يَهْوَى أَنْ يَمِيشَ مُحَلَّدًا

٤٥٨ — هذا البيت لأبي دهل الجعفي ، واسمه وهب بن زمعة بن أسيد بن أحيحة ابن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح ؛ من كلمة له رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (١) ، والبيت المستشهد به أول مارواه أبو تمام ، وبعده قوله :

هَبُونِي أُمْرًا مِنْكُمْ أَضِلَّ بِعِيرِهِ لَهُ ذِمَّةٌ ؛ إِنَّ الذَّمَّامَ كَبِيرُ  
وَالصَّاحِبُ الْمَتْرُوكُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عَلَى صَاحِبٍ مِنْ أَنْ يَصِلَ بِعِيرُ  
عَفَا اللَّهُ عَنْ لَيْلَى الْغَدَاةَ فَإِنَّهَا إِذَا وَلِيَتْ حُكْمًا عَلَى تَجْوُرُ

اللفظ : « أترك ليلي » هذا الاستفهام إنكارى بمعنى النفي ، كأن قائله كان يقول له : لا تترك ليلي ؛ فقال منكراً عليه : أترك زيارتها وليس بيني وبين الوصول إليها سوى سير ليلة ، يريد ما ينبغي ذلك ؛ وصبور : شديد الصبر ، وهو فعول بمعنى فاعل ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع « هبوني » معناه عدوني واجعلوني ، مثل قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمْرًا هَالِكًا

وقول عقيبة الأسدي :

فَهَبَهَا أُمَّةً هَلَكَتْ ضِيَاءًا يَزِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَزِيدُ

« أضل بعيره » في موضع الصفة لامراً ، وكذلك قوله « له ذمة » ويقال في الشيء الرائل عن مكانه إذا فقد : أضلته ؛ فإذا كان في مكانه ولكنك لم تهتد إليه قلت : ضالته ، ومعنى قوله « منكم » من خاصتكم ، والمعنى : أجروني مجرى رجل منكم ندله بعيره وله ذمام الصحبة ؛ إن الذمام حقه كبير ، وإن الرفيق لأعظم حرمة في صاحبه من ضلال بعيد

وبالفاعلية قوله :

٤٥٩ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْغَدَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

الإعراب : « أترك » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أترك : فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ليلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بينى » بين : ظرف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وبينها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه « سوى » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « ليلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال من ليلى « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « إذا » ظرف متعلق بصور الآتي ، والتنوين نائب عن الجملة التي تضاف إذا إليها ، وأصل الكلام إني لصور إذا كان ذلك « لصور » اللام لام الابتداء وهي المرحقة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، صور : خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ليس بينى وبينها سوى ليلة » حيث وقعت في هذه العبارة كلمة سوى اسمها ليس ؛ فدل ذلك على أن كلمة سوى ليست ملازمة للظرفية لا تخرج عنها أصلاً كما ذهب إليه جمهور البصريين ، بل هو قد تكون اسماً فتقع في جميع مواقع الإعراب على ما بيناه في شرح هذه المسألة مع شرح الشاهدين رقم ٤٥٤ ، ٤٥٥ بما لا يحتاج بعده إلى زيادة

٤٥٩ — هذا البيت للفند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان بن مالك ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل ؛ من كلمة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في أول باب الحماسة من كتاب الحماسة<sup>(١)</sup> ، وقبل بيت الشاهد قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْآيَامُ أَنْ يَرْجِعُنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صَرَاحَ الشَّرِّ فَأَمَسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

(١) انظر شرح التبريزي (١-١٩) .

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدُوِّ نِ ... البيت ، وبعده :  
 مَشِينًا مِشْيَةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ  
 يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ  
 وَطَعْنٌ كَفَمِ الرِّقِّ غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانُ  
 وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلدَّلَّةِ إِذْعَانُ  
 وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِينَ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ

اللفظ : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت عن هذا الأمر صفحا ؛ إذا تركته ووليته جانبك ، وتقول : أصفحت عنه ، كما تقول : أضربت عنه ، ويروى « صفحنا عن بني هند » وهى هند بنت مر بن أد أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابني وائل ، يقول : أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا فلم نؤاخذهم بما كان منهم « عسى الأيام أن يرجعن قوما - إلخ » نكر قوما لأن الفائدة المرجوة من المعرفة لم تضع بالتنكير ؛ فإنه لافرق بين أن تقول : عفوت عن زيد فلعل الأيام ترد رجلا مثل الذى كان ، وأن تقول : فلعل الأيام ترد الرجل كالذى كان ، والمعنى فعلنا ذلك رجاء أن تردهم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل ، ومعنى يرجعن يرددن ، وقوما : مفعوله ، ورجع يأتى لازما ومتعديا ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ، ورجعته رجعا ، وفي القرآن الكريم : ( فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ ) ، وقوله « فلما صرح الشر - إلخ » صرح الشر : انكشف وتبين ، وفعل يأتى بمعنى تفعل كثيرا ، مثل قولك : بين الشيء ، ووجه على ، وقدم ، ونبه ، ونسكب ، وتأتى كل هذه الكلمات متعدية أيضا ، وقوله : فأمسى وهو عريان : روى فى مكانه : فأضحى وهو عريان ، وقوله « ولم يبق سوى العدوان - إلخ » العدوان - بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد فجار وظلم ، ودناهم : جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا ، وهو جواب لما فى البيت السابق ، وقوله « مشينا مشية الليث - إلخ » يروى فى مكانه : شددنا شدة الليث ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : غدا وهو غضبان ، ولكنه وضع الظاهر موضع المضمرة لأنه قصد إلى إدخال الروح فى نفس السامع وتربية المهابة منهم عنده ، وهم يفعلون ذلك فى أسماء الأجناس وفى الأعلام أيضا ، ومثله قول عدى ابن زيد :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَقَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

والمعنى مشينا إليهم مشية الليث ابتكر وهو جائع ، وكنى عن الجوع بالغضب لأنه يصحبه عادة ، وقوله « بضرب فيه توهين - إلخ » التوهين : التضعيف وهو تفعيل من الوهن ، ومعناه الضعف . والتخضيع : الإذلال والإخضاع ، وهو تفعيل أيضا من الخضوع ، وهو الدل ، وأصله التطامن وتقول : خضع الرجل وأخضع ؛ إذا لين كلامه للنساء ، والإقران : اللين والاسترخاء ، ويقال : الإقران الغلبة ، ويقال : المواصلة التي لا فتور معها ، ويروى :

بِضْرَبٍ فِيهِ تَفْجِيعٌ وَتَأْيِيمٌ وَإِزْنَانُ

أى يفجع الأخ بالأخ ، والوالد بالولد ، والولد بالوالد ، ويئيم النساء : أى يتركهن بغير أزواج ، وتعلو معه الصيحات ؛ وقوله « وطعن كفم الرق - إلخ » أراد بالرق القرية ، وغذا : سال ، وهو بالعين والدال المعجمتين ، وصف الطعن بأنه نافذ واسع يسيل منه الدم كما يسيل الماء من فم القرية ، وقوله « وبعض الحلم عند الجهل - إلخ » الإذعان : الانقياد ، تقول : أذعن فلان لفلان ؛ إذا انقاد له ، وتقول : أذعن فلان بكذا ، إذا أقر به وصدق ، والمعنى أنك إذا حلمت على من يجهل عليك تمادى في جهله فلحققتك بذلك مذلة ، وأوضح منه قول الشاعر :

تَرَفَعْتُ عَنْ شَتْمِ الْعَشِيرَةِ إِنِّى رَأَيْتُ أُنِى قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِهِمْ قَبْلِى  
حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلَالَةً وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا التَّمَسُّوْا جَهْلِي

الإعراب : « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ؛ لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله معطوفة على جملة صرح الشر التي هى شرط لما فى البيت السابق « دناهم » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فى مثله من الصحيح ، ونا : فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع ، وهم : مفعول به ضمير مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف عماد « كما » السكاف اسم بمعنى مثل يقع صفة لموصوف محذوف يكون مفعولا مطلقا ، وأصل السكلام : دناهم دينا مثل دينهم ، وما : المصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة السكاف إليه الشاهر فيه : قوله « لم يبق سوى العدوان » حيث وقعت كلمة سوى فى هذه العبارة فاعلا

وحكى الفراء : أَنَّنَى سِوَاكَ ، ومنصوبة بِأَنَّ قوله :

٤٦٠ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمَوْمِلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقريرٌ ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره .  
ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها  
يوصلُ بها الموصول نحو : جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ ؛ قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر ، وقال

ليبق ، وهو يدل على أن هذه الكلمة تكون اسما وتقع في جميع مواقع الإعراب ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٤٦٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق ألاحق .

اللفظة : «لديك» معناها عندك «كفيل» الضامن ، وهو مأخوذ من الكفالة ،  
وهي الضمان ، تقول : كففل فلان بكذا يكفل - مثل قعد يقعد - كفالة ، وتقول : كففل فلان  
عن فلان بالمال لغريمه ، وتقول : أ كفففل فلان فلانا المال ، إذا ضمنه إياه «بالمنى» المنى - بضم  
الميم وفتح النون - جمع منية - بضم فسكون ؛ وهي ما يتمناه المرء «لئومل» المؤمل : اسم فاعل من  
أمل فلان تأميلا ؛ إذا رجا «يشقى» مضارع من الشقاء ، وهو العناء والشدة .

الإعراب : «لديك» لدى : ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعلامة نصبه فتحة  
مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير  
المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «كفيل» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة  
«بالمنى» جار ومجرور متعلق بكفيل «لئومل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنى ، أو صفة  
لكفيل «وإن» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف تأكيد  
ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «سواك» سوى : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة  
على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في  
محل جر «من» اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «يؤمله» يؤمل : فعل  
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز  
المتصل مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من  
الإعراب صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ  
الذى هو الاسم الموصول ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله «وإن سواك» حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة اسما لإن ، فدل ذلك

على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب

الروماني والعكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدلت به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الطرف عن اللزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اه .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى الفاسي في شرح الشاطبية في سوى لغة رابعة ، وهي المد مع الكسر .

الثاني : أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز في غير ، ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو لَيْسَ غَيْرُ ، بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وسط ، وبمعنى تام ، فتمد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوِيًّا » وتمد مع الفتح ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ ، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اه .

(وَاسْتَثْنَيْ نَاصِبًا) للمستثنى (بِلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا وَبَيِّكُونُ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أي بعضهم ، فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أي القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أي ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ،

ويضعف هذين عدم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما في نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مَرَجِعِهِ الخلاف المذكور .

( تنبيهان ) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثاني : لا تستعمل « يكون » في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اه .  
( وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ ) وهما خلا وعدا ( إِنْ تُرِدْ ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦١ — خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

٤٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « أرجو » مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس ، تقول : رجا فلان الخير يرجوه رجاء ، إذا أمله وانتظر حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على استعمال هذه الكلمة اسما غير ظرف ، لأنه مفعول به « عيالي » العيال : جمع عيل — بتشديد الياء مكسورة — وهو فيعل من العيلة التي هي الفقر والحاجة ، وسمى أهل بيت الرجل عيالا لأنهم سبب في حاجته وافتقاره ، أو هو فيعل من قولهم : عال فلان فلانا ، إذا مانه ، سموا بذلك لأنه يمونهم ويقوم بحاجاتهم « الشعبة » الشعبة — بضم الشين وسكون العين — الطائفة من الشيء ، أراد أن يقول : إن الممدوح لا يألو جهدا في إعطائه والتفضل عليه لأنه يعتبر عياله طائفة من عياله .

الإعراب : « خلا » حرف استثناء وجر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الله » مجرور بخلا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وإِنَّمَا » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إِنَّمَا : أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة لأن عمل النصب والرفع والاختصاص بالأسماء « أعـدـ » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالي » مفعول

أول لأعد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « من عيالكا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد لباب الاستثناء :

الأول : في قوله « خلا الله » حيث روى بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن خلا تستعمل حرف جر ، وقد ذكر قوم أن سيويوه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل فاسد كقال الشارح الأشموني ؛ لأن سيويوه قد ذكر الجر بها في كتابه ، قال ( ١ - ٣٧٧ ) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي مالتى في قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ؛ لم يكن كلاما » اهـ ، وبعد تسليم أن الجر بها جائز ، وإن كان قليلا ، اختلفوا في متعلقها ؛ فقيل : تتعلق بما ذكر قبلها من فعل أو شبهه ، ولو تقديره ، يعنى أن الفعل وما في معناه لو تأخر عنها فهو في حكم المتقدم ؛ فعلى هذا القول تتعلق بأرجو في بيت الشاهد ؟ وقيل : لا تتعلق بشيء أصلا ، وهي مع مجرورها في محل نصب عن تمام الكلام ، واختار هذا المذهب ابن هشام في معنى اللبيب واستدل عليه بما نقله الشارح الأشموني في التنبيه الثانى .

الشاهد الثانى : في قوله « سواك » حيث استعمل هذه الكلمة مفعولا به ، فدل هذا على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب ، وقد تقدم بحث هذه المسألة بحثا وافيا وبيان آراء النحاة واستدلالاتهم .

الشاهد الثالث : في قوله « خلا الله » حيث قدم أول الكلام ، وقد قدمنا في هذه المسألة كلمة موجزة ( في ص ٤٥٥ من هذا الجزء ) ونحن نفصل لك هنا فيها بعض التفصيل ؛ فنقول : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو قولك : لإطعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما ، قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ



وقال الآخر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الاستثناء يضارع البدل ؛ بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا ، وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البدل لم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم ، قال السكيت :

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الشُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُّ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وذلك لا يجوز ، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وممنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا ، والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكروه من هذا فستدكر فساده في الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : فأما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا \*

فنقول : لا نسلم ههنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زيد الطائي ، وقبل هذا البيت قوله :

إِلَى أَنْ عَرَسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيْسُ  
خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِيْنٌ بِهِ فَهْنٌ إِلَيْهِ شُوْسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٢ - أَبْجَحْنَا حَيِّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطِّفْلَ الصَّغِيرَ

فتقديره: وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن، خذف إنسيا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسي خلا الجن؛ فيها مقدرة بعد لا، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجة.

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أنه قد ضارع البذل: قولهم «لو كان الأمر كما ذهبتم إليه لوجب ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البذل على المبدل منه» قلنا: هذا فاسد؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولاً والآخر كونه بدلاً جعلت له منزلة متوسطة؛ فجاز تقديمه على المستثنى منسبه ولم يجوز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عملاً بكلا الشبهين، على أن من العرب من يجوز البذل مع التقديم؛ فيقول: ما جاءني إلا زيد أحد، ويرفع على البذل مع تقديمه على المبدل منه، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب، وقد مضى بيت حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه وهو الشاهد رقم (٤٤٧) فارجع إليه.

٤٦٢ - لم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد عثرت له على بيت سابق عليه، وهو قوله:

تَرَكَنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

اللفظ: «بنات عوج» يريد أفراساً كريماًت الأصل، منسوباً آبأوهن إلى أعوج، وأعوج: علم على فرس لم يكن في خيل العرب خيل أشهر منه ولا أكثر نسلاً، قال الأصمعي: كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر، وقال أبو عبيدة: كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال، وقال ابن سيده: أعوج فرس سابق ركب صغيراً فاعوجت قوائمه، والخيل الأعوجية منسوبة إليه، ويقال: خيل أعوجية، وأعوجيات، وبنات أعوج، وقال الشاعر:

نَجَوْتُ وَلَمْ تُمْنَنَّ عَلَيَّكَ طَلَاقَةً سَوَى جَيِّدِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعُوجٍ

والحضيض: القرار من الأرض عند منقطع الجبل، وفي الحديث: أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال «ضعه بالحضيض فانما أنا عبد آكل كما يأكل العبد» يعني ضعه بالأرض «عواكف» جمع عاكفة، وهي اسم فاعل من عكف على الشيء يعكف عكوفاً - مثل قعد يقعد قعوداً، ومثل جلس يجلس جلوساً - «خضعن» ذلن وخضعن «النسور» جمع نسر «أبجنا» يريد أهلكننا واستأصلنا «حيهم» الحى: القبيلة «أسرا»

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا .

الثاني : قيل يَتَعَلَّقَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعَدَّيان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا ، وهى غير متعلقة اه  
(وَبَعْدَ مَا) المصدرية (انْصَبَ) حتما ؛ لأنهما تَعَيَّنَا بها للفعلية ، كقوله :

لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطَ رَاهِبٍ      عَبْدَ الْإِلَهِ صَرُورَةَ مُتَعَبِّدٍ  
لَرَنَا لِبَهْجَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا      وَلِخَالِهِ رَشْدًا وَإِنْ لَمْ يَرْشُدِ

والطفل : الصبي الذى لا يزال فى حدود زمن الرضاع ، ثم هو فطيم .  
الإعراب : « أبجنا » فعل ماض وفاعله « حيهم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « قتلا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، أو مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، مثل رجعت التفهقرى « وأسرا » الواو حرف عطف ، أسرا : معطوف على قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عدا » حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الشمطاء » مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والطفل » الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الصغير » نعت للطفل ، مجرور بالكسرة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث روى بجر الشمطاء ، فدل ذلك على أن من العرب من يجر بعدا ، وسيبويه رحمه الله لم يحفظ الجر بهذه الكلمة ولم يروه ، وقد رواه ونقله غيره من حملة اللغة ورواتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، قال جارا لله الزمخشري فى الفصل (١ - ١٩٣) : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب : أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : ما استثنى بالأمن كلام موجب ، وذلك جاءنى القوم إلا زيدا ، وبعدا وخلا بعد كل كلام ، وبعضهم يجر بخلا ، وقيل : بهما ، ولم يورد سيبويه هذا القول ولا المبرّد »

\* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ <sup>(١)</sup> \*

وقوله :

٤٦٣ — تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنِّى بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

وهذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم (٣) وقد مضى مشروحا في ( ص ١١ من الجزء الأول ) وقد ذكرنا من قصيدة هذا الشاهد عدّة أبيات مع الشاهد رقم (١٠٣) في ( ص ١٧٩ من الجزء الأول أيضا ) ثم ذكرنا عدّة أبيات مع الشاهد رقم (٣٩٣) في ( ص ٢٤١ من الجزء الثاني ) والاستشهاد بالبيت في هذا الموضع بقوله « ما خلا الله » حيث نصب الاسم الكريم بعد « ما خلا » قال جابر الله الزمخشري : « فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس إلا » اهـ ، وهذا مبنى على أن « ما » مصدرية ظرفية ؛ من قبل أن « ما » هذه لا تدخل إلا على الأفعال ، فأما إن اعتبرت « ما » زائدة فإن النصب لا يتعين ، بل يجوز ما كان يجوز قبل دخول ما ، قال ابن هشام : « وتدخل على عدا وخلا ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذ ، كقوله :

\* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \*

وقوله :

\* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنِّى \*

ولهذا دخلت نون الوقاية ، وموضع الموصول وصلته نصب : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ؛ فعنى قاموا ما عدا زيدا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ، أو مجاوزين زيدا ؛ وقد يجران على تقدير مازائدة « اهـ ، ولم يذكر سيديويه إلا أن « ما » قبل خلا وعدا اسم ، يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم ، ولهذا لم يذكر إلا النصب ، قال : « وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها ما عدا زيدا ، كأنه قال : ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا جعلته اسما غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا ، مثلته بمصدر ما هو في معناه » اهـ

٤٦٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق اللفظ : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل ، وهو السأم ، ونقول : ملت الشيء ، ومللت منه ، أملاه ، وأملت منه ، مللا - بفتح الميم واللام - وملة وملالة ، وهذا رجل مل - بفتح

... ..

فسكون- ومأول ، ومأولة ، وذوملة ، وتقول : أمه ، وأمل عليه ، بمعنى أسأله ؛ وقالوا : أدل فأمل  
« الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكارى ، والندمان والنديم : الذى يجالسك على الشراب  
« مولع » وصف من قولك : أولع فلان بكذا ؛ إذا أغرى به وأحبه ، وهو ملازم للبناء لما لم  
يسم فاعله .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « الندامى »  
نائب فاعل ، مرفوع بضممة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » موصول حرفى ،  
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء مبنى على  
فتح مقترن على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، والنون  
لوقاية ؛ وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهى المستثنى ، ومما عدا ذلك  
عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى ظرف محذوف ، وتقدير الكلام : تمل الندامى وقت  
مجاوزتهم إياى ، وعن السيرافى أن المصدر المؤول فى تقدير اسم مشتق يقع حالا من نائب الفاعل ،  
وتقدير الكلام عنده : تمل الندامى حال كونهم مجاوزينى « فانى » الفاء حرف دال على التعليل ،  
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » جار  
ومجرور متعلق بمواقع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه ،  
مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقترنة على الألف منع من  
ظهورها التعذر « ندى » فاعل يهوى ، مرفوع بضممة مقترنة على ما قبل ياء المتكلم منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ،  
وجملة الفعل وفاعله لا محل لهما من الإعراب صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب يهوى  
محذوف ، والتقدير : بكل الذى يهواه ندى « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
الشاهر فيه : قوله « ماعدانى » فإن عدا فى هذه العبارة فعل ماضى دال على الاستثناء ،  
والدليل على أنه فعل أمران : الأول تقدم ما المصدرية الظرفية عليه ؛ فإن « ما » هذه لا تدخل  
إلا على الأفعال ؛ والثانى لحاق نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، وقد عرفت أن نون الوقاية تدخل على  
الفعل لتقيه الجر إذا اتصل بياء المتكلم

فان قلت : فهل يجوز أن تجعل ماهذه زائدة ، وتجعل عدا على هذا حرف جر ، ويكون موضع  
ياء المتكلم جرا ، ودخول النون لا يتعين معه أن تكون الكلمة فعلا ؛ لأنها تلحق ببعض الحروف ،  
نحو منى وعنى ؟

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق ، فقال السيرا في : على الحال ، وهذا مُشْكَل ؛  
لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح في نحو :  
أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَقْتِيَّةٌ نابت هي وصلتها عن الوقت ، فالمعنى  
على الأول : قاموا مجاوزين زيدا ، وعلى الثاني : قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زيدا ، وقال ابن خروف :  
على الاستثناء كانتصاب غير في : قاموا غير زيد .

(وَأَنْجِرَارٌ) بهما حينئذ (فَدَرِدٌ) أجاز ذلك الجرميُّ وَالرَّبْعِيُّ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَارِسِيُّ ،  
لكن على تقدير « ما » زائدة لامصدرية ؛ فَإِنْ قَالُوهُ بِالتَّعْيِيقِ فَفَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ « ما » لاتزاد قبل  
الجار ، بل بعده ، نحو «عَمَّا قَلِيلٍ» «فَبِمَا رَحْمَةٍ» ، وَإِنْ قَالُوهُ بِالسَّمَاعِ فَهُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بِمَحِثٍ  
لايحتج به .

(وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرَفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في  
الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَخَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ،  
وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فَإِذَا جَرَتْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ ، وفيما يتعلق به ماسبق في خلا ، وإذا نصبت كانت  
فعلاً ، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيديويه وأكثر  
البصريين حرفيتها ولم يميزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي  
عمرو الشيباني والأخفش وأن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن دعوى الزيادة مخالفة للأصل ؛ لأن الأصل أن يؤتى  
بالكامة للدلالة على معناها الذي وضعت له ، وأن القول بزيادة « ما » في هذا الموضع محل خلاف بين  
العلماء ، وإنما قال به قوم منهم الجرمي والربي والكسائي والفارسي وابن جني ، وردّه بقية النحاة  
وعلى ابن هشام في معنى اللبيب ردّه بقوله : « فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد ؛ لأن ما لاتزاد قبل  
الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو عما قليل ، وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشدوذ بحيث لا يقاس  
عليه » اه ، وهذه هي عبارة الشارح الأثمنوني أخذها منه ، وإذا علمت هذا تبين لك أنه لا يجوز  
أن تجعل مازائدة وعدا حرفا وياء المتكلم في محل جرّبه ؛ لأن ذلك مخالف للأصل ، وإجراء للكلام  
على المختلف فيه مع إمكان الجادة

## ٤٦٤ — حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

٤٦٤ — هذا البيت للفرزدق همام بن غالب

الإعراب : «حاشا» فعل استثناء يدل على أن ما بعده خارج من حكم ما قبله مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى مصدر فعل في كلام سابق ، أو إلى اسم فاعل ذلك الفعل ، على ما عرفت فيما سبق «قريشا» مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «فان» الفاء حرف دال على التعايل ، مبنى على الفتح لا محل من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الله» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «فضلهم» فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير الغائبين العائد إلى قريش مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «على» حرف جر «البرية» مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل «بالإسلام» جار ومجرور متعلق بفضل أيضا «والدين» الواو حرف عطف ، الدين : معطوف على الاسلام ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «حاشا قريشا» حيث نصب ما بعد حاشا بها ، فدل ذلك على أن حاشا تستعمل فعلا بدون «ما» المصدرية الظرفية كما تستعمل عدا وخلا ، وهذا مذهب المبرد والمازني وجماعة من النحاة ، وذهب سيبويه والزمخشري إلى أن حاشا لا تكون إلا حرفا فتجر ما بعدها قال جارا لله في المفصل (١ - ١٩٧) : «والثالث من أنواع المستثنى مجرور أبدا ، وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء ، والمبرد يجيز النصب بحاشا» اهـ وقال أبو البقاء بن يعيش : «وأما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وفيه معنى الانتهاء ، تقول : أتاني القوم حاشا زيد ، وما أتاني القوم حاشا زيد ، والمعنى سوى زيد ، قال الشاعر :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِمْنًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل في قولك : حاشا زيد ؛ حاشا لزيد ؛ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء : منها أنه يتصرف ؛ فتقول : حاشيت أحاشي ، قال النابغة :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والتصرف من خصائص الأفعال ؛ ومنها أنه يدخل على لام الجر ؛ فتقول : حاشا لزيد ، قال

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ ؛ وقوله :  
٤٦٥ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُفَّةٍ قَدَمٍ

الله تعالى : ( حاشَ لله ) ، ولو كان حاشا حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو : حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو ( حاشَ لله ) وليس القياس في الحروف الحذف ، إنما ذلك في الأسماء ، نحو أخ ويد ، وفي الأفعال ، نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين ، ويؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيباني أن العرب تخفض بها وتنصب ؛ وحكى أبو عثمان المازني قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبع ، فنصب بحاشا ، فإذا يكون حالها كحال خلا » إهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : وحاصل هذه المسألة أن النحاة قد اختلفوا في كلمة حاشا على ثلاثة أقوال :

الأول — وهو قول سيبويه وأتباعه كالزمخشري — أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورا ، وعذره في ذلك أنه لم يحفظ النصب بها في كلام العرب .

الثاني — وهو قول القراء — أنها لا تكون إلا فعلا ، سواء أ كان ما بعدها مجرورا أم منصوبا ، فإن كان منصوبا فهو من النصب بعد نزع الخافض وإنما نصب للحمل على إلا ، وإن كان مجرورا فهو من باب حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وأصل حاشا زيد — بالجر — وحاشا زيدا — بالنصب — : حاشا لزيد ، فالجار والمجرور متعلق بحاشا ، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم الذي كان مجرورا ، وقد يبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف الجار ، وهذا المذهب فاسد ، لأن فيه حملا على ضعيف في كلتا الحالتين ؛ فإنك تعلم أن النصب على نزع الخافض مما يقتصر فيه على المسموع ، وأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيف لا يجوز ارتكابه

والثالث — وهو مذهب المبرد والمازني — أن حاشا تكون فعلا فت نصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرفا فتجر ما بعدها ، ومثلها في ذلك مثل عدا وخلا ، وهذا مذهب حسن يؤيده السماع ، ولكننا لانوافق ابن يعيش في الاحتجاج لهذا المذهب بما ذكر من وجوه الاحتجاج ، إلا ما ذكره أخيرا من السماع فإننا نراه هو الحجة ، فأما ما قبل ذلك فهو احتجاج بشئ على شئ آخر سواء فإن ( حاش لله ) ليست هي حاشا الاستثنائية على ما رأيت فيما ذكره الشارح الأشموني .

٤٦٥ — نسب السيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت إلى سبرة بن عمرو الأسدي ، والصواب أنه للجميع ، واسمه منقذ بن الطماح الأسدي ، من قصيدة له مذكورة في الفضليات ، وأولها قوله :

يَا جَارَ نَضَلَةٍ قَدْ أَتَى لَكَ أَنْ تَسْعَى لِجَارِكَ فِي بَنِي هِذَمٍ



مُتَنَظِّمِينَ جِوَارَ نَضْـلَةٍ يَا شَاهَ الْوُجُوهِ لِنَـلِكَ النَّظْمِ  
وَبَنُو رَوَاحَةٍ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ النَّدِيُّ بِأَنْفٍ خُتْمِ  
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ ... البيت ، وبعده :  
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنْئًا عَنِ الْمَلْحَةِ وَالشَّتْمِ  
لَا تَسْتَقْنِي إِنْ لَمْ أُرْزَ سَحَرًا غَطْفَانِ مَوْكِبَ جَحْفَلٍ دَهْمِ  
لَجِبٍ إِذَا أَبْتَدَأُوا قَنَابِلَهُ كَنَشَاصٍ يَوْمَ الْمِرْزَمِ السَّجْمِ

اللفظة : « ياشاه الوجوه » يجوز أن يكون قوله « شاه الوجوه » منادى بمعنى : يا ذوى الوجوه المشوهة فيكون على هذا جمع أشوه على غير قياس ، وهذا بعيد ، وأحسن منه أن يكون قوله : « شاه الوجوه » جملة من فعل وفاعل خبرية لفظا دعائية معنى ، والمنادى محذوف ، ونظيره قولهم : يالجنة الله على فلان ، يريدون يا قومي لعنة الله على فلان ، وأنشد سيبويه :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقوله : « وبنو رواحة ينظرون - إلخ » الندى ومثله النادى : يراد به القوم الذين يجتمعون للتشاور وإعمال الرأى ، وأصله اسم المكان الذين يجتمعون فيه ، ثم سمي به الحائل ، ونظيره قوله تعالى : « فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ » والآنف - بعد الهمزة وضم النون - جمع أنف ، والختم - بضم فسكون - جمع أختم ، وهو العظيم ، ومن العيوب عندهم كبر الأنف ، وقوله : « حاشا أبا ثوبان - إلخ » أبو ثوبان : كنية رجل معين ، وأصل ثوبان وصف من تاب يثوب إذا رجع ، والبكمة - بضم الباء وسكون الكاف - الأبكى ، والقدم - بفتح الفاء وسكون الدال - الغبي العبي ، وقوله : « عمرو ابن عبد الله - إلخ » عمرو بن عبد الله هو أبو ثوبان ، ويجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه تابع لأبا ثوبان إن روى بالألف ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف ؛ كما يجوز الجر على أنه تابع إن روى أبو ثوبان بالجر ، والظن : البخل ، والملحاة : التلاحي والتشاتم ، يقول : إن هذا الرجل يبخل بنفسه أن تقع في مواقع الرذيلة فيتلاحي مع الناس ويسابهم ، والجحفل الدهم : الجيش الكثير العدد

الإعراب : « حاشا » فعل يدل على الاستثناء وأن مابعده خارج من حكم ما قبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى

... ..

مصدر ينظرون المذكور في البيت المتقدم ، أو إلى اسم فاعل هذا الفعل ، وكأنه قال : كلهم ينظرون حاشا هو أى النظر أو الناظرأبا ثوبان -- إلخ ، وعند الفراء لافاعل لهذا الفعل أصلا « أبا » مفعول به لحاشا عندالمبرد؛ منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن السكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الآلف والنون « إن » حرف توكيد ونصب « أبا » اسم إن ، منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أبا ثوبان « ببكة » الباء حرف جر زائد ، بكة : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحجة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن « قدم » نعت لببكة ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « حاشا أبا ثوبان » في رواية من رواه بالآلف ؛ فانه يدل على أن حاشا فعل ينصب مابعد - على نحو ما بينا في شرح الشاهد السابق - وهو يؤيد مذهب المبرد في هذه المسألة ، ومن رواه « حاشا أبا ثوبان » بالياء لم يكن فيه دليل ؛ ويكون حاشا حينئذ حرفا جارا ، وهو مما يوافق فيه المبرد سيبويه

فان قلت : فرواية الآلف لاتدل أيضا لمذهب المبرد ؛ لأن الأسماء الخمسة تأتي في لغة بعض العرب بالآلف في جميع أحوالها ، كقول القائل :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ عَايَتَاهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذه لغة ضعيفة وليس يصح لك أن تخرج الشواهد على اللغات الضعيفة ما أمكن حملها على محمل آخر لا ضعف فيه ولا شذوذ

فان قلت : فاني أسلم أن هذه لغة ضعيفة ، ولكنني أقول : إن النصب بحاشا عند سيبويه ممتنع لم يسمع من العرب ؛ فالأمر دائر بين أن أحمل البيت على اللغة الضعيفة وأن أحمله على ما لانظير له في كلام العرب ، ولا شك أن حملة على اللغة الضعيفة أولى حينئذ

فالجواب أن نقول لك : لو لم يكن لمذهب المبرد دليل إلا هذا البيت لكنا بصدد أن نترك على ما ذكرت ، ولكننا نؤيد مذهب المبرد بشواهد أخرى غير هذا الشاهد كالييت السابق ، ومتى ثبت بهذه الشواهد لم يكن لك أن تحمله على اللغة الضعيفة التي ذكرتها

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » ، بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه القراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اه ( وَلَا تَصْحَبُ مَا ) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٦ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَأَنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

٤٦٦ — نسب العيني والسيوطي هذا البيت للأخطل التغلبي ، وقال البغدادى : « وهذا البيت ، قال العيني - وتبعه السيوطى - : إنه للأخطل ، من قصيدة ، وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه ، ورأيت فيه أبياتا على هذا الوزن يهجو فيها جريرا ، ويفتخر بقومه فيها ، وليس فيها هذا البيت ، وأول تلك الأبيات قوله :

لَقَدْ جَارَيْتَ يَا بَنَى أَبِي جَرِيرٍ عَذُومًا لَيْسَ يُنْظَرُكَ الْمَطَالَا

والله أعلم بحقيقة الحال » اه كلام البغدادى ، قال أبو رجاء : وقد راجعت ديوان الأخطل فوجدت الأبيات التى أشار إليها البغدادى وليس فيها البيت الشاهد ، كما قال ، وبعد البيت الذى أنشده قوله :

نَصَبْتَ إِلَى نَبْلِكَ مِنْ بَعِيدٍ فَلَيْسَ أَوْانَ تَذْخِرُ النَّبَالَا  
فَلَا وَأَبِيكَ مَا يَسْطِيعُ قَوْمٌ إِذَا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَّا حَبَالَا  
عَدَاوَتَنَا ، وَإِنْ كَثُرُوا وَعَزُّوا وَلَا يَثْنُونَ أَيْدِينَا الطَّوَالَا  
وَمَا الْيَرْبُوعُ مُحْتَضِنًا يَدَيْهِ بِمَنْ عَنِ بَنَى الْخَطْفَى قِبَالَا  
تَسُدُّ الْقَاصِعَاءَ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْفَقَ أَوْ يَمُوتَ بِهَا هُزَالَا  
فَلَا تَدْخُلُ بَيْتُ بَنَى كَلْبٍ وَلَا تَقْرَبُ لَهُمْ أَبَدًا رَحَالَا  
تَرَى مِنْهَا لَوَامِعَ مُبْرِقَاتٍ يَكْدَنُ يَكْدَنُ بِالْحَدَقِ الرَّجَالَا  
قَصِيرَاتِ الْخُطَا عَنْ كُلِّ خَيْرٍ إِلَى السَّوَاءِ مُسْمَحَةً رَعَالَا

فان كان بيت الشاهد من هذه القطعة فأنسب موضع له أن يكون قبل قوله :

❖ وما اليربوع محتضنا يديه - إلخ ❖

اللفظ : قوله « لقد جاريت - إلخ » العذوم - بالذال المعجمة - اللوام ، وأصله من العض ،

والعزم : العزم بالأسنان ، والأزم : العزم أيضا ، والضعم والعضم : بالضم كله ، وروى صاحب الحزانة « عزوما » بالزاي ، وهو من العزم ، فعول بمعنى فاعل ، والمراد به الذي يستمر على عزمه إلى أن يبلغ ما يريد ، ومعنى : « ليس ينظرك المطالا » أنه لا يسوفك الهجاء ولا يؤخره ، بل يعاجلك به ، وتقول : أنظره ينظره ، بمعنى أخره يؤخره ، قال عمرو بن كلثوم :

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرَكَ الْيَقِينَا

وقوله « نصبت إلى نبالك من بعيد - إلخ » يقول : إنك قد توعدتني بالهجاء وتهددتني أن ترميني بقوارع الكلام ، فارمى إن كنت صادق الوعيد بنبال الهجاء فليس هذا الوقت وقت ادخار النبال وصياتها «عداوتنا» هو مفعول يستطيع في البيت السابق ، ورأيت : قال العيني : من الرأي ، مثل قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس الذي ذهب إليه بسديد بل رأى ههنا عامية تحتاج إلى مفعولين ، فاما أن يكون المفعول الثاني محذوفا ، وتقدير الكلام : رأيت الناس ماحشا قريشا دوننا ، أو أقل منا في المنزلة ، أو نحو ذلك ، وإما أن يكون المفعول الثاني هو جملة « إنا نحن أكرههم فعلا » والفاء زائدة في المفعول الثاني زيادتها في خبر المبتدأ في نحو الذي يزورني فله درهم ؛ والفعال - بفتح الفاء - الكرم ، وبكسر الفاء : جمع فعل ؛ وروى صدر هذا البيت

\* فَأَمَّا النَّاسُ مَاحَشًا قُرَيْشًا \*

وقوله « فما البر بوع - إلخ » البر بوع : حيوان يشبه الفأر يدها في نهاية القصر ورجلاه تزيدان على يديه خمسة أضعاف طولاً وله ذنب طويل أجرد كذنب الجرذ وفي طرف ذنبه وبر كثيف وإذا انتصب البر بوع واقفا على رجليه مستعينا بذنبه واحتضن يديه خيل إلى الناظر أنه لا يدين له وإذا خف للهرب قفز على رجليه قفزات بعيدة ، والقبال - بزنة كتاب - زمام النعل ، والشسع أيضا ، والقاصعاء : حجر من جرة البر بوع ، ومن عاداته أن يحفر أولا حفرة فهذه تسمى القاصعاء ثم يحفر في أقصى هذه الحفرة حفرا شديدا حتى إذا كاد ينفذ خلاله فهذه هي النافقاء ، فإذا أخذ عليه القاصعاء ذهب إلى النافقاء فضر بها رأسه ومرق منها ، وهو يحفر في جانبي حفيرته جحرين ملتويين ليسا بمستقيمين وكل واحد منهما يسمى اللغز - بضم ففتح - ثم يخرج تراب القاصعاء فيسده به فم الحفيرة ، وهذا التراب يسمى الداماء ، وتنفق : تخرجه من نافقائه ، ورواه صاحب اللسان تنفق على أنه فعل ماض مطاوع لنتفق بمعنى أخرجه فخرج ، وقوله « فلا تدخل بيوت بني كليب - إلخ » يروى « فلا تقرب بيوت » و يروى « ولا تلمم بدار بني كليب » والرحال :

جمع رحل ، وهو ههنا المأوى والمنزل ، وقوله « ترى منها لوامع مبرقات » المبرقات : جمع مبرقة ، وهي المرأة المتحسنة المتزينة ، وقال الشاعر :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبْدُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ

والحدق : جمع حدقة العين ، يريد أن هذه النساء تستبي الرجال بنواظرهن ، وقوله « قصيرات الخطأ عن كل خير - إلخ » المسمحة : السرعة

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حاشا » فعل ماض دال على الاستثناء وأن ما بعده ليس داخلا في حكم ما قبله ، مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الناس - إلى آخر ما أنبأتك من قبل « قريشا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فانا » الفاء حرف زائد ، إن حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسمه « نحن » ضمير فصل على الأصح مبني على الضم لا محل له من الإعراب « أفضلهم » أفضل : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لرأى في أول البيت ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفا على ما بينا في لغة الشاهد ، وتكون الفاء في قوله « فانا » للتعليل ، وقد مضى بيان ذلك مفصلا

الشاهد فيه : قوله « ما حاشا قريشا » حيث دخلت ما المصدرية الظرفية على حاشا الاستثنائية كما تدخل على عدا وخلا في قولهم : قاموا ما عدا زيدا ، وذهبوا ما خلا بكرا ؛ وقد اختلفت كلمة ابن مالك في هذا ؛ فذهب هنا إلى أنه لا تدخل ما المصدرية على حاشا الاستثنائية إلا شذوذا ، وذهب في غير هذا الكتاب إلى أن دخولها قليل لاشاذ ، ولهذا قال ابن هشام « حاشا على ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ، بمعنى استثنائه ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلام النبي عليه الصلاة والسلام ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيدا ، كما قال :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها « اه كلامه . وملخصه أن ابن مالك قد ذهب في بعض كتبه إلى أن حاشا قد تدخل عليها ما المصدرية ، وأنه استدلل لذلك بالحديث

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَاشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو: حَاشَ لِلَّهِ ، وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بلاخلاف ، بل هي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانَبَ يُؤَسِّفُ المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حَاشَ اللَّهُ » بالإضافة ، كعَازَ اللَّهُ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وقراءة أبي السمال « حَاشًا لِلَّهِ » بالتنوين ، أي : تنزيهاً لله ، كما يقال : رَعِيًا لزيد ، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ؛ بمعنى استثنائه ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ » ما : نافية ، والمعنى أنه

وبهذا البيت ، وأن الاستدلال بالحديث إنما يتم لو كان قوله « ما حاشا فاطمة » من كلام النبي ، ولكنه ليس من كلام النبي ، بل هو مدرج من الراوى ، والدليل على أن هذه العبارة مدرجة من كلام الراوى في آخر الحديث أنه روى في معجم الطبراني بزيادة « ولا غيرها » وهذه الكلمة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فما قبلها مما هو أساس لها ليس من كلامه أيضا ؛ ومن العلماء قوم ذكروا أنه لا يمتنع أن يكون قوله « ولا غيرها » من كلامه صلوات الله وسلامه عليه ، وكأنه قال : أستثنى فاطمة ولا أستثنى غيرها ، فلا : نافية ، وغيرها : مفعول لفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وإذا كان الأمر كذلك صح أن تكون ما المصدرية وحاشا استثنائية ، وصح القول إن دخول ما على حاشا واقع لكنه قليل .

صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناءً على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم مآحشاً زيداً ، ويرده أن في معجم الطبراني « مآحشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٧ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

٤٦٧ — هذا البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له يستعطف فيها النعمان بن المنذر ، وأولها قوله :

يَا دَارْمِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّيْنِدِ      أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ تُسَائِلَهَا      عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ  
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيًّا مَا أَبَيَّنَهَا      وَالنَّوْثَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ  
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ      ضَرَبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمُسْحَاةِ فِي النَّادِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَتِلْكَ تُبْلَغُنِي النُّعْمَانُ ؛ إِنَّ لَهُ      فَضْلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعْدِ  
وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ      وَلَا أَحَاشِي ... البيت ، وبعده :  
إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهُ لَهُ      قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْذُذْهَا عَنِ الْفَنَدِ  
وَحَيْسِ الْجَنِّ إِنِّي قَدْ أَذِنْتُ لَهُمْ      يَبْنُونَ تَذْمُرَ بِالضُّفَّاحِ وَالْعُمْدِ  
فَمَنْ أَطَاعَ فَأَعْقِبَهُ بِطَاعَتِهِ      كَمَا أَطَاعَكَ وَادُلَّهُ عَلَى الرَّشَدِ

وانظر شرح الشاهد رقم ( ٢١ ) في ( ج ١ ص ١٤٢ ) وشرح الشاهد رقم ( ١٨٠ ) في ( ج ١ ص ٣٤٣ ) وشرح الشاهد رقم ( ٢٧١ ) في ( ج ١ ص ٤٩٥ ) ثم انظر ( ص ٣٣٥ و ٤٤٢ من الجزء الثاني )

اللفظ : « فتلك » أراد ناقلته التي شبهها بالثور في أبيات سابقة « البعد » بفتح الباء والعين جميعا - قيل : إنه مصدر يستوى فيه لفظ الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ، وقيل : إنه جمع باعد ، كما يقال : خادم وخدم ، ومعنى « في الأدنى وفي البعد » كعمى في القريب والبعيد ، وبعضهم يرويه بضم الباء والعين فهو على هذه الرواية جمع بعيد ؛ وقوله « ولا أرى

.....

فاعلا في الناس يشبهه - إلخ » المعنى ولا أرى فاعلا يفعل الخير يشبهه ، ومعنى « ولا أحاشي » ولا أستثنى ، تقول : حاشى فلانا ؛ وإن شئت قلت : حاشا فلان ، بالجر ، قال التبريزي « إلا أن النصب أجود ؛ لأنه قد اشتق منه فعل ، وحذف منه كما يحذف من الفعل ، قال الله عز وجل : ( قُلْ نَحَاشَ لِلَّهِ ) » اه ، وقوله « إلا سليمان إذ قال الإله له - إلخ » قال التبريزي : « إلا سليمان في موضع نصب على البدل من موضع أحد ، وإن شئت على الاستثناء ، ويروى : إذ قال للمليك له ؛ ويروى : فازجرها عن الفند ، والحد : المنع ، والفند : الخطأ » وقوله « وخيس الجن إني قد أذنت لهم » خيس : ذلل ، والصفاح : جمع صفاح ، وهي حجارة رقاق عراض .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « فاعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « في الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفاعلا « يشبهه » يشبه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من مفعول أرى أو مفعول ثان لأرى إن جعلتها علمية « ولا » الواو للاستئناف ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحاشي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب « من الأقوام » جار ومجرور متعلق بأحاشي « من » حرف جر زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » مفعول به لأحاشي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ولا أحاشي » حيث استعمل فيه المضارع من حاشى ؛ فدل ذلك على أن حاشا تكون فعلا متصرفا .

واعلم أن هذا الفعل - وإن كان معناه أستثنى - غير الكلمة المستعملة في الاستثناء ؛ وبين الكلمتين فرق ؛ وهو أن المستعمل في الاستثناء في نحو قولك : قام القوم حاشا زيد ، أو حاشا زيدا ؛ إما حرف مثل إلا في المعنى ، وإما فعل جامد غير متصرف ؛ وأما هذا المضارع فهو لفاعل ماض متصرف . ومن هنا تعلم أن ادعاء المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية كلام غير مبنى على التحقيق .



وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر . اهـ

﴿خاتمة﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لاسيما » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مُنبّهٌ على أولويته بما نسب لما قبلها .

ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب - أيضاً - إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٨ - وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

٤٦٨ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا \*

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس التى أولها قوله :

فَقِمَا نَبُكٍ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمِلِ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الْخَوِيرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ  
إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمُسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنَقُلِ  
فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِثْلَ صَبَابَةٍ عَلَى النَّخْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعَى مَحْمَلِ  
أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ ... البيت ، وبعده :  
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيبَتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ  
فَظَلَّ الْعَذَارَى يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا وَشَخْمِ كَهْدَابِ الدَّمَقْسِ الْمُفْتَلِ

وانظر شرح الشاهد رقم ( ٤٢٧ ) فى ( ج ٢ ص ٣٧٨ )

اللفظ : « كدأبك » يريد كعادتك ، والدأب : العادة ، وروى أبو عبيدة « كدينك » والدين : العادة أيضا ، وأم الخويرث : هى هر ، وهى أم الحارث بن حصين بن ضمضم الكلبى ، ويقال : هى هر بنت سلامة ، وهى التى يقول فيها :

فَلَا وَابْنِكِ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ

وأم الرباب : من كلب أيضا ، ومأسل : اسم موضع ؛ وقوله « إذا قامتا تضوّع المسك منهما - إلخ » المسك يذكر ويؤنث ، وكذلك العنبر ، وقيل : من أنت المسك فأبما ذهب به إلى معنى الريح ، وعلى تأنيته يروى :

\* إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا \*

وأصله تتضوّع فحذف إحدى التاءين ، وانتصب « نسيم الصبا » لأنه قام مقام نعت لمصدر محذوف ، والأصل تضوّع المسك منهما تضوّعا مثل تضوّع نسيم الصبا ، ويقال : هو اسم مصدر ، وكأنه قال : يتنسم تنسم الصبا ، ورأى القرنفل : رائحته ، ولا يكون الرأى إلا ربحا طيبة ؛ وقوله « ففاضت دموع العين منى صباية - إلخ » فاضت : سالت ، والصباية : رقة الشوق ، والنحر : أعلى الصدر ، والمحمل : السير الذي يحمل به السيف ، وقد جمعه على محامل ، وعلى حمائل مثل محاسن ومشابهة في جمع حسن وشبهه على غير قياس ، ويقال : الحمائل جمع حمالة ؛ فهو قياس ، وقوله « ألا ربّ يوم صالح - إلخ » السى : المثل ، ودائرة جليل : موضع ، ويروى « ألا ربّ يوم لك منهن صالح » والعداري : جمع عذراء ، وهى البكر ، واللطية : أراد بها ههنا جملة الذى كان يركبه .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ربّ » حرف تقليل وجرّ شبيه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد « صالح » صفة ليوم مجرور بالكسرة الظاهرة « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « ولا » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيما » سى : اسم لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : يجوز أن تكون زائدة فيكون « يوم » مجرورا بالإضافة إلى سى ، ويجوز أن تكون ما موصولة في محل جرّ بالإضافة إلى سى وعليه يكون « يوم » مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ وتقدير الكلام : ولا مثل الذى هو يوم ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة في محل جرّ بالإضافة إلى سى أيضا ، وعليه يكون « يوم » منصوبا على التمييز ، وقد روى بالأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجر ، وتخرّجها على النحو الذى ذكرناه « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها في « أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ » والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مثل الذي هو يومٌ ؛ أو ولا مثل شيء هو يوم ؛ ويضعفه في نحو « ولا سيما زيد » حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على من يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سي » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها في : لَا رَجُلَ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيد » فمنعه الجمهور .

وتشديد يأها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » - واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٦٩ - فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وهي عند الفارسي نصب على الحال ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

صفة ليوم ، ودائرة مضاف ، و « جلجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ولا سيما يوم » حيث روى الاسم الذي بعد لاسيما بأوجه الإعراب الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو نكرة كما هو ظاهر ؛ وتخرج هذه الوجوه على ما بيناه في إعراب البيت ، فلا داعي لتكراره .

٤٦٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أو لاحق .

اللفظة : « فِهْ » هو بكسر الفاء - أمر من وفي يفي ، وكان قياسه أن يقال : ف بالعقود ؛ فلا يلحق به هاء السكت ؛ لأن هذه الهاء إنما يحتاج إليها عند الوقف ، وهي واجبة عند الوقف على ما بقي على حرف واحد مثل : فِهْ ، وعه ، وقه ، وره ، وشه ، وما أشبه ذلك ، وجائزة فيما بقي على حرفين ، مثل : لم يعه ، ولم يقه ، ولم يشه ؛ ولكن الشاعر عامل الكلمة في الوصل معاملتها في الوقف « بالعقود » العقود : جمع عقد ، وهو كل ما التزم الإنسان أداؤه : سواء أكان التزامه من جهة ربه أم من جهة الناس ، فهي كلمة جامعة تتحمل كل الواجبات الدينية والاجتماعية « الأيمان » جمع يمين ، وهو القسم « القرب » بضم القاف وفتح الراء المهملة - جمع قربة ، بضم فسكون ، وهي ما يتقرب به إلى الله .

... ..

**الإعراب :** « فـه » ف : فعل أمر مبني على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء هاء السكت ، جىء بها إجراء للوصل مجرى الوقف « بالعقود » جار ومجرور متعلق بف « وبالأيمان » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بالأيمان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « لاسيا » لا : نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، سى : اسم لا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وما : يجوز أن تكون زائدة حرفا مبديا على السكون لا محل له من الإعراب ؛ فيكون « عقد » مجرورا بالإضافة إلى اسم لا ، ويجوز أن تكون ما اسما موصولا في محل جرّ بالإضافة إلى اسم لا ؛ فيكون « عقد » مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا مثل الذى هو عقد ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة ناقصة اسما في محل جرّ باضافة اسم لا ، و « عقد » مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولا مثل شيء هو عقد ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جرّ صفة لما ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة ، وهى اسم في محل جرّ باضافة اسم لا أيضا ، ويكون « عقدا » منصوبا على أنه تمييز ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشيء عقدا « وفاء » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بهذه النكرة عملها فيما بعدها « به » جار ومجرور متعلق بوفاء « من أعظم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأعظم مضاف ، و « القرب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

**الشاهد فيه :** قوله « لاسيا عقد » ؛ وفي هذه العبارة شاهدان :

**الأول :** مجىء « لاسيا » غير مقترنة بالواو ، وهذا الذى جاء عليه هذا البيت شاذ عند أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعند غيره من النحاة جائز لضرورة فيه ولا شذوذ .

**الثانى :** تخفيف الياء ، ومجيئها مفتوحة غير مشددة ، وحكم ذلك مثل حكم الأمر الأول عند ثعلب وغيره .

قال المحقق الرضى : « وأما لاسيا فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما عدّ من كلماته لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم ؛ فإن جرّ ما بعده فبإضافة سى إليه وما زائدة ، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها ، وإن رفع - وهو أقل من الجرّ - فغير مبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بجملة اسمية ، وإنما كان أقل لأن حذف إحدى جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ : ( تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ) أوصفة ، قليل ؛ وليس نصب الاسم بعد لاسيا

بقياس ، لكنه روى بيت امرئ القيس \* ولاسيما يوما بدارة جلجل \* بنصب يوما أيضا فتكافؤا لنصبه وجوها ؛ قال بعضهم : مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل : أى أعنى يوما ، وقيل : على التمييز ؛ قال الأندلسي : لا ينتصب بعد لاسيما إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة ، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز ؛ لأن ما بتقدير التنوين ، كافى : كم رجلا ؛ إذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .

قال الأخفش فى قوله : إن فلانا كريم لاسيما إن أتيت قاعدا : ماهنا زائدة عوضا من المضاف إليه : أى ولا مثله إن أتيت قاعدا .

واعلم أن الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله \* ولاسيما يوم ابداة جلجل \* اعتراضية كما فى قوله :

\* كَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ \*

إذ هى مع ما بعده بتقدير جملة مستقلة ، والسبب : بمعنى المثل ، فمعنى جاءنى القوم ولاسيما زيد ، أى ولا مثل زيد بين القوم الذين جاءونى : أى هو كان أخص بى وأشد إخلاصا فى المحبة ، وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه السكامة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ؛ فقول : سيبا ، بحذف لا ، ولاسيما ، بتخفيف الياء مع وجود لا وحدها ، وقد يحذف ما بعد لاسيما بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، كما أن نحو أيها الرجل نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص الجامع بينهما معنوى ، فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عاينها فى النداء من ضم أى ورفع الرجل ، كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم لا التبرئة ، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا ؛ فاذا قلت : أحب زيدا ولاسيما راكبا ، أو على الفرس ، فهو بمعنى وخصوصا راكبا ؛ فراكبا : حال من مفعول الفعل المقدر : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا فى نحو : أحبه ولاسيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب ، أى : وخصوصا إن ركب ؛ فجواب الشرط مدلول خصوصا : أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمنزلة المصدر اللازم : أى اختصاصا ؛ فيكون معنى وخصوصا راكبا أى ويختص بفضل محبتي راكبا ، وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكره الأخفش - أعنى قوله : إن فلانا لكريم لاسيما إن أتيت قاعدا - أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده .

ويجوز مجيء الواو قبل لاسيما إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم محبتها ؛ إلا أن مجيئها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن يكون عطفًا ، والأول أولى وأعذب ، وقد يقال : لا سواء ، مقام لاسيما « اه كلامه ، وهو نفيس فاحرص عليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به ، وأن ينفعنا جميعا ببركة العلم وأهله ؛ آمين .

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الجزء الثاني من كتاب « شرح الأشموني » المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » مع حواشينا عليه التي أوضحنا بها إشاراتنا وفصلنا فيها آراء العلماء واحتجاجاتهم وشرحنا شواهد الكتاب شرحا وافيا ؛ ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث مفتتحا بباب « الحال »

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التعليقات ومراجعتها في يوم الأربعاء الموافق سلخ ذي القعدة الحرام من عام ١٣٥٨ من الهجرة ، ٩ من يناير ١٩٤٠ من الميلاد وأنا أسأل الذي بيده ملكوت كل شيء أن يوفقني ويهديني ؛ إنه لا موفق سواه ، ولا هادي غيره ، ولا معين إلا هو

رَبِّ وَقِّفْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

آمين

فهرس  
الجزء الثانى من كتاب  
شرح الأشمونى

---

« ا » الموضوعات « ب » آيات الشواهد

ص	الموضوع
٤٣	أفعال القلوب تفصيلا
٦٥	أفعال التصيير تفصيلا
٧٥	ه بحث واف في معنى التعليق والإلغاء ، وفي اختصاصهما بأفعال القلوب ، وذكر أمور أخرى تختص بها أفعال القلوب
٧٨	غير الماضي من هذه الأفعال له حكم الماضي منها
٧٩	ه إلغاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين المفعولين أو تأخر عنهما جميعا
٨١	ه خلاف النحويين في جواز إلغاء العامل المتقدم
٩٠	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة
١٠٠	ألقى بأفعال القلوب في التعليق غيرها
١٠٢	رأى الرؤيا مثل علم
١٠٥	حذف معمولي هذه الأفعال أو أحدها لدليل أو لغيره
١٠٧	ه تحقيق في هذا الموضوع ، والفرق بين رأى النحاة ورأى البيانين فيه
١١٢	قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ولذلك شروط عند عامة العرب
١٢٠	يجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شرط
١٢٥	أعلم وأرى وأخواتهما
—	عملها
—	حكم ثانى مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولى ظن

ص	الموضوع
٤	لا التى لنفى الجنس
—	اختصاص لا بالأسماء وعملها فيها ، والسر في ذلك
٦	شروط إعمال لا النافية للجنس
٧	ه القول في إعمال لا الزائدة
٩	ه إذا كان اسم لا معرفة فهو على أحد تأويلين
١٣	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف ، ومفرد
—	حكم اسم لا المفرد
١٤	ه اختلاف العلماء في بناء اسم لا المثنى والمجموع
١٧	ه للعلماء في اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب
١٨	حكم المعطوف على اسم لا مع تكرار لا
٢٥	حكم نعت اسم لا
—	حكم العطف على اسم لا من غير تكرار لا
٢٧	حكم البديل من اسم لا
—	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
٣٢	ه إذا قصد التنى بالأفعال العلماء فيها مذهبان
٣٤	تأتى ألا للتنبيه وللعرض وللتنقيص
٣٦	كثر حذف خبر لا النافية للجنس ، وبنو تميم لا يميزون ذكره
٣٩	يندر حذف اسم لا النافية للجنس
—	يجب تكرار لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
٤٣	ظن وأخواتها
—	عملها ، وأنواعها ، وألفاظها ، مع ذكر ما يرده كل لفظ من المعانى



ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٥	دخول الهمزة على الفعل و بناؤه للجھول	١٨٦	كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض المواضع
١٣٦	متقابلان	١٨٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه
١٣٧	ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملةتهما بإدخال همزة النقل عليها	١٩٨	يرى جمهور النحاة أنه لايجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازته جماعة منهم ابن جني
١٣٨	تعريفه	٢٠٧	ه بحث في ضمير الغيبة ووجوب تقدم مرجعه لفظا أو معنى أو حكما ، وبيان موضع كل نوع
١٣٩	أحكامه ؛ أولها الرفع ، وقد يجز بالاضافة أو بالحرف الزائد	٢٠٨	قد يشبه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك
١٤٢	ثانيها أنه لايجوز حذفه ، خلافا للكسائي	٢١٣	النائب عن الفاعل
١٤٤	ثالثها أنه لايجوز تقديمه على الفعل ، خلافا للكوفيين	٢٢٤	ذكر الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها
١٤٤	رابعها أن الفعل يجب تجريده من علامة التثنية والفعل ، إلا عند قوم من العرب منهم طي	٢٢٧	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لنائب الفاعل
١٥٤	يجوز حذف الفعل لدليل	٢٣١	أنواع النائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها
١٦١	قد يجب حذف الفعل	٢٣٦	إذا وجد المفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا
١٦٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان المواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها	٢٣٧	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ، وذكر اختلاف العلماء
١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فيهما	٢٣٨	قد يرفعون المفعول به وينصبون الفاعل
١٧٩	الأصل في الماعل أن يحىء بعد الفعل متصلا به وقد يفصل المفعول بينهما وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يمتنعان ، وبيان مواضع	٢٣٩	اشتغال العامل عن المعمول
		٢٤٠	ضابط باب الاشتغال
		٢٤١	أحوال الاسم المتقدم
		٢٤٢	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المتقدم

- ص الموضوع
- ٢٧٣ يجوز حذف الفضلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا للدليل
- يتمتع حذف الفضلة الواقع في جواب استفهام ، والمحصور
- ٢٧٤ يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب
- يصير المتعدي لازما بواحد من خمسة أشياء
- ٢٨٥ يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء

## ٢٩١ التنازع في العمل

- ضابط التنازع
- ٢٩٨ قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما
- ٣٠٣ قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين
- ٣٠٦ اشترط ابن مالك في المتنازع فيه ألا يكون سببيا مرفوعا ، وبيان علة ذلك والخلاف فيه (هـ)
- ٣١٠ هـ الخلاف بين النحويين في أى العاملين أولى بالعمل في المعمول المتأخر عنهما
- ٣١٤ إذا تنازع ثلاثة عوامل فأيهما أولى بالأعمال
- ٣١٨ إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المعمول فأعمل الماهل منهما في ضميره ، وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج لمذهب البصريين
- ٣٢٨ إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المعمول

- ص الموضوع
- ٢٤٤ المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم
- ٢٤٥ المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم
- ٢٥٤ المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين
- المواضع التي يترجح فيها رفع الاسم المتقدم
- ٢٥٦ الفصل بحرف الجر أو بالمضاف كلا فصل
- ٢٥٧ الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل
- العلة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو

## ٢٥٩ تعدى الفعل ولزومه

- علامة الفعل المتعدي
- علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما
- ٢٦٢ اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الخافض
- ٢٦٤ حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة
- ٢٧٠ يطرد حذف الجر قبل أن وأن
- ٢٧١ اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر
- ٢٧٢ الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجوز مخالفة هذا الأصل
- ٢٧٣ قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل
- وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل

ص	الموضوع
٣٦٦ هـ	يخبر بالمصدر على أحد ثلاث تأويلات
٣٧٣	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضريين
٣٧٧	المفعول له
—	تعريفه
—	شروطه
—	إذا فقد أحد الشروط وجب جرّه بحرف دال على التعليل
٣٨٤	يجوز الجرّ مع استيفاء الشروط
٣٨٩ هـ	اختلاف العلماء في تعريف المفعول لأجله
٣٩٠	المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
—	تعريف الظرف
—	تضمن الاسم معنى الحرف على ضريين
٣٩١	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
—	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مهمة كانت أو مختصة
—	تعريف المبهم من ظرف الزمان
—	المختص » » »
٣٩٢	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المبهم والذي صيغ من مادة الفعل العامل فيه
٣٩٣	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما
—	الظرف المتصرف ينقسم إلى منصرف وممنوع من الصرف ، وتقسيم غير المتصرف إليهما

ص	الموضوع
—	المتأخر فلا تضر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضر المنصوب مع الأول ضرورة
٣٣٠	إذا كان العامل الأول يطلب منصوبا وأصله عمدة فأضره متأخرا لتجمع بين الأصول المرعية
٣٣١	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المعمول أضرمت ألبته مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف
٣٣٧	وضع الظاهر موضع المضمرة في هذا الباب
٣٣٨	لا يتأتى التنازع في التمييز ولا في الحال
٣٤٠	المفعول المطلق
—	أنواع المفاعيل
—	تعريف المفعول المطلق
—	وجه تسميته
٣٤١	العامل فيه فعل أو وصفه
—	ه اختلاف النحويين في أصل الاشتقاق ، وبيان أدلة كل فريق وترجيح مذهب البصريين
٣٤٦	أنواع المفعول المطلق
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة
٣٥٤	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز تشنية المبين للنوع وجمعه
—	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٣٥٥	خالف ابن الناطم أباه في ذلك ، ووجهه
٣٥٦	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٤	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ،	٤٣٤	إذا كان الكلام منفيًا وهو تام يختار
—	وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	—	الإتياع في المتصل والنصب في المنقطع ،
—	نيابة اسم العين عن الظرف	—	سواء كان النفي لفظا أو معنى
—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	٤٣٦	اختلف النحاة في نوع التابع فقال
٣٩٥	المفعول معه	—	البصريون : هو بدل ، وقال الكوفيون :
—	تحديد المفعول معه	—	هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو
—	العامل فيه	٤٣٧ هـ	إذا تعذر الإبدال على اللفظ أبدل
٣٩٦	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	—	على الموضع
٣٩٨	شواهد إعمال شبه الفعل	٤٤٠	يجوز عند تميم الإبدال في المنقطع
٤٠٣	لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل	٤٤٩	يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان
—	اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على مصاحبه	—	تسلط العامل على المستثنى
٤١٠	حذف العامل بعد كيف أو ما	—	قد يقع في الشعر غير نصب المستثنى
—	الاستفهاميتين أو بعد الزمن	—	المتقدم على المستثنى منه ، وتخرج
٤١٨	إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق	٤٥٢	الختار أنه يجب نصب المستثنى المتقدم
—	من النصب على المفعول معه وإذا ضعف	٤٥٥	إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه
—	العطف اختير النصب	—	ففيه مذهبان
٤٢٥	إذا لم يحز العطف وجب النصب	—	هـ تقديم المستثنى أول الكلام ، وتقديمه
—	قد يمتنع العطف والنصب جميعا فيقدر	—	على العامل في المستثنى منه
—	للثاني عامل	٤٥٦	الاستثناء المفرغ وحكمه
٤٣٠	قد يجب العطف ويمتنع النصب	—	هـ بيان ما يجوز التفريغ له من المعمولات
—	اختلف العلماء في النصب على المفعول	—	وما لا يجوز
—	معه أممائي أم قياسي	٤٥٧	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها
٤٣١	الاستثناء	—	وإنما تكون كذلك إذا كان ما بعدها
—	تعريف الاستثناء	—	معطوفا أو بدلا مما قبلها
—	المستثنى بإلا من كلام تام واجب النصب	٤٦٠	حكم تكرار إلا لغير التوكيد
—	إذا كان موجبا	٤٦٢	حكم المستثنيات المتكررة من حيث
—	الخلاف في ناصب المستثنى في هذه	—	المعنى
—	الحال ( هـ )	٤٦٢	المستثنى بغير وحكم غير نفسها ( هـ )

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٦٤	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت	٤٩٥	إذا تقدمت ما المصدرية على خلا وعدا
	على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا		لم يجز في المستثنى بهما إلا النصب
	عليها في الوصف بها وشروط ذلك	٤٩٨	قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها
٤٧٦	يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ		المستثنى بحاشا كالمستثنى بخلا ، ولم يحفظ
	ومراعاة المعنى		سيديويه فيه إلا الجرّ
—	سوى ، والخلاف في خروجها عن	٤٩٩	هـ خلاف العلماء في حاشا والمستثنى بها
	الظرفية	٥٠٣	لا تدخل « ما » على حاشا إلا شذوذا
٤٩٠	تفارق سوى غيرها في أمرين	٥٠٦	تأتي حاشا على ثلاثة أوجه
—	تأتي سواء لمعان أخرى	٥٠٩	حكم الاسم الواقع بعد « لاسما »
—	المستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون	٥١١	التصرف في « لاسما » بحذف
	يجيء منصوبا		لا أو بتخفيف يأتيها أو حذف الواو
٤٩١	يجوز جرّ المستثنى بعدا وخلا		قبلها .

## الفهرس الثاني

للسواهد الواردة في الجزء الثاني من شرح الأشموني

## حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	بجره	الشاهد
١٢٩	٣٥١	الخفيف	أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ ثَمُومُهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ
٣٨٦	٤٣٠	الرجز	لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

## حرف الباء

١٦	٢٩٦	البسيط	إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُهُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ
١٨	٢٩٨	الكامل	هَذَا وَجَدَّكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ [لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ]
٥٢	٣١٩	الخفيف	زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيْبًا
٧١	٣٣٠	الطويل	وَرَبَيْتُهُ حَتَّى مَا إِذَا تَرَكَتُهُ أَخَالَقَوْمُ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
٨٧	٣٣٥	البسيط	كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ
١٠٥	٣٤٠	الطويل	بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسَبُ
١٢٥	٣٤٨	»	وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفِي وَأَسْمَحُ وَاهِبِ
١٦٩	٣٦٨	المتقارب	فَإِنَّمَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
٢٠٦	٣٨٢	الخفيف	رُبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
٢١٣	٣٨٥	الطويل	وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ

يَسُوءُكَ ، وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

٢٢٦	٣٨٩	الرجز	وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
٢٤٩	٣٩٥	الوافر	أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا
٢٦٨	٤٠٠	الكامل	[لَدُنْ يَهْزُّ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْغَابُ (١)

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ	٢٧١ ٤٠١ الطويل
طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بَوَجْهِي فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ	٣٠٣ ٤١٠ »
تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجُلًا فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلَيْبُ	٣١٨ ٤١٤ »
وَكُمْتًا مُدْمَمَةً كَانَ مُتُونَهَا	٣٢٤ ٤١٦ »

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ	٣٥٩ ٤٢٣ الوافر
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا	٤٠٦ ٤٣٦ البسيط
أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لَا كَرِمَهُ وَلَا الْقَبْهُ وَالسَّوْءَةَ الْقَبَا	٤٥٢ ٤٤٨ الطويل
وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ	٤٨٠ ٤٥٥ البسيط
وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِطُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ	٥١١ ٤٦٩ »
فِهِ بِالْعُمُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَاسِيَا عَقْدٌ وَقَالَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ	

حرف التاء

أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثَّاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ	٣١ ٣٠٦ الطويل
أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتُ	٣٤ ٣٠٧ الوافر
قَدْ كُنْتُ أَخْجُوا أَبَا عَمْرٍو أَخَائِقَةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ	٥٦ ٣٢٢ البسيط
وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكََا وَلَا مَوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ	٩٨ ٣٣٨ الطويل
عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ	١١٢ ٣٤٢ »
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ	٢٠٨ ٣٨٣ الرجز

حرف الحاء

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ	٣٦ ٣٠٨ البسيط
لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لَخْصُومَةٍ وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ	١٥٥ ٣٦١ الطويل

حرف الدال

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَامِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ	٤ ٢٨٩ الطويل
--	--------------

ص	رقم الشاهد	بجهره	الشاهد
١٠	٢٩٢	الوافر	[أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ] نَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ
٤٣	٣١٢	»	رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
٤٤	٣١٣	الطويل	إِخَالِكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى
٤٨	٣١٧	»	يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا
٥٧	٣٢٣	»	دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَأْغُرُ وَفَاغْتَبَطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
٦٣	٣٢٧	»	تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي [وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ]
٧٤	٣٣١	الوافر	فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّوْدَ بَيْضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا
١٣٤	٣٥٣	الطويل	وُخِبْتُ سُودَاءَ الْغَمِّ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُودُهَا
١٣٩	—	الوافر	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ <sup>(١)</sup>
١٤٢	٣٥٥	الرجز	مَا لِلْجَمَالِ مَشَى بِهَا وَبِيدًا أَجْنَدًا لَا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَـدِيدًا
١٥٩	٣٦٢	الطويل	تَجَدَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ
١٥٩	٣٦٣	الرجز	مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ أَسْقَى الْإِلَهَ عُذُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مُلْثٍ غَادِي * كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكُ السَّوَادِ *
١٩٥	٣٧٩	الطويل	كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودَدٍ
٢٢٤	٣٨٨	الرجز	وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَى إِلَّا ذُو هُدًى
٢٨٢	٤٠٣	الكامل	ضَمِنْتَ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا وَضَرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا



ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٢٨	٤١٧	الطويل	إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبُ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلوَدِّ
٣٤٩	٤٢٠	الرجز	يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبّاً مَالَهُ مَزِيدُ
٣٥١	٤٢١	الطويل	أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهِّدَا [إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا]
٣٩٧	٤٣٢	»	فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيِّفٌ مُهَنَّدُ
٤٠٠	٤٣٣	»	فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ
٤٢٥	٤٤١	الرجز	لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا عَلَفْتُهَا تَبَنّاً وَمَاءً بَارِدَا <sup>(١)</sup>
٤٣٥	٤٤٣	البيسط	وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلُ خَلْقُ عَافٍ تَغْيِيرُ إِلَّا التَّوْئِي وَالْوَتْدُ
٥٠٧	٤٦٧	»	وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

## حرف الراء

٦	٢٩٠	البيسط	لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَأَذُنُوبَ لَهَا إِذَا اللَّامُ ذُو وَأُحْسَابُهَا عُمَرَا
٢٥	٣٠٢	الطويل	فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ رَوْانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَازَرَا]
٢٧	٣٠٣	البيسط	أَلَا طِعْمَانُ أَلَا فَرْسَانُ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ
٤٢	٣١١	الطويل	قَهَرْتُ الْعِدَا لَامُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ
٥٤	٣٢٠	»	وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعَزُ لَا يَتَغَيَّرُ
٦٠	٣٢٥	»	تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
٩٦	٣٣٧	»	وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرُ
١٢٢	٣٤٧	»	إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ
١٢٧	٣٤٩	الكامل	نُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَانِمَهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

(١) انظره في حرف الهاء أيضاً

الشاهد

ص رقم بحره  
الشاهد

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِنَاطِرِي	١٥٢ ٣٦٠ الطويل
فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ	
إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً	١٦٥ ٣٦٥ البسيط
بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ	
جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا	١٨٧ ٣٧٥ »
كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ	
وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا	١٩٠ ٣٧٧ الطويل
جَزَاءَ عَلَيْهِمَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ	
جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرِ	١٩٣ ٣٧٨ البسيط
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَارُ	
مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ	٢٣١ ٣٩١ »
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيرَهُمْ هَجْرُ	
كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِرْ فَاشْكُرْنِ لَهُ	٣١٤ ٤١٢ الطويل

أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ	
تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرْتَ	٣٦٤ ٤٢٤ البسيط
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ	
وَإِنِّي لَتَعْرِفُونِي لَدَى كِرَاكِ هَـزَّةٍ	٣٨٠ ٤٢٨ الطويل

[ كَمَا أَنْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَالِهِ الْقَطْرُ ]

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ	٣٨٤ ٤٢٩ الرجز
--	---------------

[ وَمَنْ سَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ ]

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا	٤٥٧ ٤٤٩ الطويل
وَالْأَطْلُوعُ الشَّمْسُ ثُمَّ غَيَارُهَا	
لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرُ غَيْرُهُ	٤٦٥ ٤٥١ البسيط
وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ	
وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى	٤٨٣ ٤٥٧ الكامل
فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى	
أَتَرَكْتُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا	٤٨٥ ٤٥٨ الطويل
سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ	
أَبْحَنَّا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا	٤٩٤ ٤٦٢ الوافر
عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطِّفْلُ الصَّغِيرُ	

حرف الزاي

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ	١٤٧ ٣٥٧ الخفيف
ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ	

حرف السين

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ	٢٦٥ ٣٩٩ البسيط
وَالْحَبُّ يَا كُلَّهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ	

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٢١٩	٤٠٦	الطويل	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءِ بِيغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبُ أَحْسِبُ
٤٤٠	٤٤٤	الرجز	وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ
			جرف الطاء
٤١٠	٤٣٧	المتقارب	مَا أَنْتَ وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ
			حرف العين
١٤	٢٩٤	الطويل	تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا وَلَكِنْ لَوْرَادِ النَّوْنِ تَتَابِعُ
٢٠	٢٩٩	السريع	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ <sup>(١)</sup>
٣٩	٣٠٩	الطويل	وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِنَعِيرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
٤٠	٣١٠	»	بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ
			رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
١٦٧	٣٦٧	الطويل	طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا
			قَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
١٧٧	٣٧٠	الكامل	فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَرَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا
٢٣٧	٣٩٢	»	لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفْسُ أَهْلِكَتْهُ
			[ فَإِذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ]
٢٦٢	٣٩٨	الطويل	[ إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ]
			أَشَارَتْ كَلْبِبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
٣٠٠	٤٠٩	»	[ لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي ]
			لَقِيْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
٣٣٣	٤١٩	الكامل	بُعْكَاطَ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعَهُ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٣٥٧	٤٢٢	الوافر	فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا
٤٤٩	٤٤٧	الطويل	لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
٤٩٦	٤٦٣	»	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ
			تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي
			بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعُ

## حرف القاف

٢٠	٢٩٩	السريع	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً
٣٧٣	٤٢٦	الكامل	أَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ <sup>(١)</sup>
٤٨٣	٤٥٦	المنسرح	تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا
٤٨٩	٤٦٠	الطويل	بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ
			فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْجُّ لَهُ النَّاسُ بِجَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَثِقِ
			لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ
			وَإِنَّ سِوَاكَ مِنْ يَوْمَلُهُ يَشْقَى

## حرف الكاف

٥٨	٣٢٤	المتقارب	فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ
٢١٠	٣٨٤	الرجز	وَالْأَفْهَبْنِي أُمْرًا هَالِكًا
			حُوكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ
			تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ
			خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا
			أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

## حرف اللام

١٧	٢٩٧	البسيط	لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِئَلَةٍ
٢١	٣٠٠	»	تَرَى الْمُنُونَ لَدَى أَسْتِيفَاءِ آجَالٍ
٣٠	٣٠٥	»	فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِنَةً
			لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ
			إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْتَالِي
			أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَمَى أُمِّ لَهَا جَلْدُ
٤٥	٣١٤	الطويل	لِي أَسْمُ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
			دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنُ ، وَخِلْتَنِي
٤٦	٣١٥	البسيط	إِلَيْكَ بِي وَاحِنَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ
			عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ
٥٠	٣١٨	الطويل	رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
			حَسِبْتُ التُّشْقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

(١) انظره في حرف العين أيضاً

ص	رقم الشاهد	بجده	الشاهد
٦١	٣٢٦	»	فَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَالَا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ
٦٦	٣٢٨	السريع	[وَلَعَبْتُ طَيْرَهُمْ أَبَا بَيْلٍ] فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَا كُولُ
٨٣	٣٣٤	البسيط	أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
١٠٢	٣٣٩	الوافر	أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي وَطَلَقُ تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلُ أَنْخَزَالَا
١٤٩	٣٥٨	الكامل	إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا
١٥٠	٣٥٩	المتقارب	نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلَا
١٧٢	٣٦٩	»	يَلُمُونَنِي فِي أَشْتَرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّهْمُ يَنْذِلُ وَلَا أَرْضَ أَثْقَلُ إِبْقَالَهَا
١٨٢	٣٧٢	البسيط	فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقْتُ وَدَقَهَا مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَّ ذِي كَرَمٍ
١٨٥	٣٧٤	الطويل	وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادَهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ
١٩٦	٣٨٠	»	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنٍ حَاتِمٍ جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
٢٠٢	٣٨١	»	لَغَيْرِ حَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ <sup>(١)</sup> جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِنِّي
٢١٧	٣٨٦	الطويل	فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ وَهُوَ نَائِلُهُ
٢٤١	٣٩٣	»	فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
٢٥٤	٣٩٦	الرملي	فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلٍ
٢٨٦	٤٠٥	البسيط	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
٢٩٣	٤٠٧	الطويل	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ
٢٩٨	٤٠٨	»	عَهْدَتْ مُعْنِيًا مُعْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْثِلَا
٣٢٢	٤١٥	البسيط	هُوَ بَنِي وَهُوَ بِيَتِ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

(١) انظره أيضاً في (ص ٣٢٢)

ص	رقم الشاهد	بجره	الشاهد
٣٣١	٤١٨	الطويل	إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودٍ أَرَاكَ تَنْخُلُ فَاَسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْجَلٍ
٣٦٨	٣٢٥	الكامل	مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَبٍ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْمَحْمَلِ
٣٨٧	٤٢٧	الطويل	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لَيَوتُومٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضَّلِ
٣٩٦	٤٣١	الوافر	قَالَ لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامُهُ بِالرِّجَالِ ]
٤٠١	٤٣٣	البيسط	لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّبَالًا
٤١٤	٤٣٨	الكامل	أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا
٤٢٣	٤٤٠	الوافر	فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
٤٤٦	٤٤٦	الطويل	وَبِنْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَاوَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّمَانُ وَعَامِلُهُ
٤٥٩	٤٥٠	الرجز	مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
٥٠٣	٤٦٦	الوافر	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا
٥٠٩	٤٦٨	الطويل	[ أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ] وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

### حرف الميم

٢٣	٣٠١	الوافر	فَلَا لَعَوْ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ
٢٩	٣٠٤	البيسط	أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذَنْتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ
٥٥	٣٢١	الطويل	فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَالْكِتَابُ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدَمِ
٨٠	٣٣٣	الخفيف	آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هَبِكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ
٩٠	٣٣٦	الكامل	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا
١٠٩	٣٤١	»	مَنْ يَمْنَزِرَاقَ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ مَنَى يَدْنَيْنِ أَمْ قَالِمِهِمْ وَقَاسِمَا
١١٥	٣٤٣	الرجز	أَبْعَدُ بَعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا
١٤٥	٣٥٦	الطويل	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْمَدَّ وَحِمِيمُ

الشاهد

ص الشاهد رقم بحره

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سُوءٍ	١٦٣ ٣٦٤ الوافر
مَا بَرَّتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَذَمٍّ	١٦٦ ٣٦٦ الرجز
فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا	١٨١ ٣٧١ الطويل
تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ	١٨٣ ٣٧٣ »
وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا	١٨٨ ٣٧٦ »
يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ	٢٢٠ ٣٨٧ البسيط
نُبِذْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ	٢٢٨ ٢٩٠ الطويل
تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً	٢٨٣ ٤ ٤ الكامل
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ	٣٠٦ ٤١١ الطويل
عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا	٤٤٣ ٤٤٥ »
أُنِخْتُ فَأَلْقَتْ بِلَدَةٍ فَوْقَ بَلَدَةٍ	٤٦٨ ٤٥٢ »
حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا	٥٠٠ ٤٦٥ الكامل
عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ	
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ	
عَشِيَّةُ أَنْاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا	
فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا	
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا	
فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ	
كَرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْمًا صَمِيمًا	
تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامِ	
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا	
وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفُ الْمُصَمِّمُ	
قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا	
ثَوْبَانٌ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدُمِ	

حرف النون

أَشَاءَ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَرَا لِمَا	١٢ ٢٩٣ البسيط
يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ	١٥ ٢٩٥ الخفيف
تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمْ دَلِيلًا	٦٨ ٣٢٩ الوافر
شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ	٧٩ ٣٣٢ »
أُجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ	١١٨ ٣٤٥ »
قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا	١٢٠ ٣٤٦ الرجز
وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا	١٢٨ ٣٥٠ البسيط
وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ	١٣٢ ٣٥٢ المتقارب
قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرُنْدِينِي	٢٦٠ ٣٩٧ الرجز
كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مَحْنِي	٢٧٩ ٤٠٢ »
لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَائِنَا شَانِي	
بَاءٌ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ	
[ وَفَرُّوا بِالْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي ]	
[ فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَازِلِينَ ]	
لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ	
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِينَ	
وَعَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي	
كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ	
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَعْرُنْدِينِي	
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي	